حاشية حسن مصري على نتايج الافكار

حاشية سراج بصيرة ذات الابصار
على نتايج الافكار لسياهي زاده

وحاشية أخرى لبعض الفضلاء

حسن مصري

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الذى جعل اى صير والموصول وصلته فى قوة المشتق وتعليق الحكم بالمشتق وما فى حكمه يوذن بعلية المأخذ للحكم والتعليل هنا لانشاء الحمد بالمضمون لا له اذ هو لمحض الذات والاستحقاق ذاتى والانشاء انما يقصد من استحداث مدلوله فهو حمد فى مقابلة نعمة فيكون شكرا ايضا والتعبير بالموصول وان كان الوصف قد ورد كقوله تعالى وجاعل الليل سكنا وقوله جاعل الملائكة رسلا لما فيه من الايضاح بعد الابهام وهو اوقع فى النفس وامكن فى الذهن ولما ان المقام للاطناب وليس صريحا فى ان اللغة توقيفية لجواز كون الجعل على السنة البشر فان افعال العباد مخلوقة له تعالى قوله الالفاظ جمع لفظ كيفية قائمة بالصوت عند ابى سينا ونفس الصوت المكيف بها عند غيره كما سيجئ تحقيقه ان شاء الله تعالى فهو اخص من الصوت اذ هو كيفية تقوم بالهواء بسبب تموجه من قلع او قرع قوله قوالب جمع قالب اسم لما هو كالمثال تفرغ فيه الجواهر المذابة ويجوز فيه كسر اللام قوله المعانى جمع معنى سيأتى بيانه وجعل الالفاظ قوالب المعانى كعكسه شايع فى الكلام لتحقق المناسبة بينهما المقتضية صحة جعل كل واحد منهما ظرفا للاخر واختيار هذا اشارة الى ان موضوع النحو هو اللفظ العربى الذى يعرف به كيفية العلوم الادبية وان ظرفية اللفظ للمعنى باعتبار السامع المتعلم لانه بسمعه فياخذ المعنى منه والمقام للتعليم اذ هو غرض التاليف ففى ذلك لطيفة لا تخفى قوله وفضلها اى الالفاظ قوله سائره مشتق من السور بالهمزة بمعنى بقية ما اكل وشرب ومعناه الباقى قال فى الكشاف واستعماله فى كلام المصنفين بمعنى الجميع غير مثبت لكن قد اثبته صاحب القاموس على سبيل القلة واستشهد له بشعر قوله بنظامه باؤه سببية وهو بمعنى الجمع او ادخال اللالى فى السلك ففيه استعارة لطيفة واضافة درر الحروف

١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى رفع درجات الناصبين اصلا بهم قياما فى الليالى المتهجدين والصلوة والسلام بتكبير على معجزات سراج الهدى وعلى آله واصحابه الاعلاء الدين وعلى التابعين وتبعهم العاملين بسنة الدين وعلى المجتهدين اما بعد فيقول حديث الدين المتجرد بالقلب على بر ائمة الدين الى كرم زاده المفتقر محتاج على الشيخ محمد بن الشيخ علي عفى عنه الله عن هذا الجمع لبس عجيب وعون بين غضب اللطيف الخبير وتعالى وما هو الا بلطف سبحانه ستر الله على الفقير من الملك الحى الكبير لما فيه اعلى الله عوبه اذ هى كتب للفاضل البركوى اظهار الاسرار للفاضل بالانوار ابعد سبحانه وتعالى ترقيه دنت تفرده مرارو كرات كلما اردت شرحه قدام طلابه للاستقرار وطالعت فى اكثر منتهى نتائج الافكار فنسخ للمجد المقام كلام مختار انسب اطراف كى كشفا مفيدا للاطوار فعلقت ونركته يستفيد منه اولوا الابصار فى ذلك على تلك الحالة ولم التفت على جمعه فاضل المراد لكن ايقظنى فى هذا الاخ فاضل من فضلاء الاخيار واثر نصحه بالى فاردت ان اجمع التعليقات بل زدت

من قبيل لجين الماء قوله المبانى جمع مبنى اما مصدر ميمى بمعنى الحدث فاضافة حروف اليه من اضافة المسبب الى السبب واسم مفعول اصله مبنى بالتشديد فخفف فالاضافة بيانية ولفضل الالفاظ على بقية الاصوات اختص بها النوع الانسانى المفضل على بقية المخلوقات وجعل البيان من اجل نعمة على الانسان كما يشير له قوله تعالى الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان حيث خص بالذكر من بين النعم الواصلة اليه بعد خلقه وذكر فى اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرن بتعليم القران وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان ومنحتان عظيمتان قوله وبفضله متعلق برفع قدم للحصر ففيه رد على المعتزلة القائلين بوجوب الصلاح والاصلح عليه تعالى قوله الخطاء ضد الصواب ويكون فى الاقوال والافعال وان اشتهر ما هو بالاقوال باللحن والتحريف فيه اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه الطبرانى فى معجمه الكبير من حديث ثوبان رضى الله رفع عن امتى الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه قوله وبتكوينه التكوين هو المعنى الذى يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والايجاد والاحداث والاختراع ونحو ذلك ويفسر باخراج المعدوم من العدم الى الوجود وهو صفة ازلية قائمة بذاته تعالى بناء على انه صفة حقيقية كالعلم والقدرة على ما ذهب اليه الماتوديه وعند الاشاعرة ان صفات الافعال اضافات واعتبارات مرجعها تعلقات القدرة التخييرية وهى حادثة ولا يلزم عليه قيام الحوادث بذاته تعالى اذ هى امور اعتبارية نسبية لا تحقق لها خارجا ككونه تعالى قبل العالم وبعده ومعه ولا دليل على كون التكوين صفة اخرى غير القدرة والارادة والجار متعلق بكان بعده قدم للحصر ففيه رد على الفلاسفة القائلين بالايجاب والمعتزلة القائلين بان الفعل مخلوق للعبد ومن قال من اهل السنة انه حاصل بمجموع القدرتين كما بين فى الكتب الكلامية قوله كانت الافعال تامة يحتمل ان كانت تامة فالافعال فاعل وتامة نصب على الحال اى وجدت الافعال حالة كونها تامة وهذا الوجه ظاهر ويحتمل ان يكون ناقصة لكنه مشكل من حيث ان كان ونظائرها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعنى كانت الافعال تامة اتصفت بالتمام فيقتضى سبق الافعال على تماميتها كما فى كان زيد قائما ضرورة تقدم الموصوف على الصفة مع ان الغرض افادة ان الافعال توجد بتكوينه تعالى متصفة بصفة التمام لكونها اثر حكيم لا يعجزه شئ وهذا المعنى لا يؤخذ من العبارة الا بتكلف فان قلت ما معنى وصفية الافعال بالتمام قلنا التمام هنا بحسب حكم العقل بحسنها وعدم نقصها معنى وان كان بعض الافعال قد يوجد ناقصا حسا فان قلت الافعال جمع معرف يفيد العموم فيدخل فيه الافعال القبيحة كالكفر والمعاصى قلنا نعم جميع الافعال مخلوقة له تعالى خيرها وشرها وهى بالنظر لكونها صادرة عنه تعالى حسنة جميلة ووصفها بالقبح انما هو باعتبارنا وكسبنا كما قلت وافعال مولينا الجليل جليلة والبسها التقبيح كسب البرية فترضى بها من حيث مصدرها وليس ترضى بها من حيث كسب الخليقة وقد اشار لذلك بعض العارفين بقوله واذا نظرت الى الوجود بعينكم فجميع ما فى الكائنات صلاح وما ذكرنا من ان الافعال خيرها وشرها كلها مخلوق لله ومراد له وهو مذهب اهل الحق خلافا للقدرية قالوا خطابا لاهل السنة

يا امة هلكت ضلالا بينا   حتى استوى اقرارها وجحودها

عليها من احسن الاثار وذلك فضل من الله سبحانه وتعالى ولطف وكرم مكرار لا ينبغى لى ولا يليق بحالى انما هو نعمة من انعام الستار وسميته بسراج بصيرة ذات الابصار رحاشية نتائج الافكار واسئل الله سبحانه وتعالى التوفيق فى جمعها بحرمة رسوله النبى المختار صلى الله عليه وسلم الكريم الرحيم الستار الغفار وعلى الفخير الاول واصحابه الاخيار من المهاجرين والانصار قوله بسم الله الرحمن الرحيم قال الوافى نكتة زيادة الاسم فى بسم الله هو للتبرك ولو قيل بالله لظنه قسما او بر از بالا اشتباه وقال قطرب انه لاجلال ذكر الله ليقع به الفرق بين ذكره وبين ذكر خلقه فى مثل قولهم حركت بفلان وقال اضعف الانام الاترى انا علمنا بذكر الاسم بقوله سبحانه وتعالى واذكر اسم ربك وبقوله تعالى وبقوله عز وجل اقرأ باسم ربك وبقوله تعالى تبارك اسم ربك على ان كثيرا من الائمة اتفقوا على ان لفظ الاسم مقصود غير زائد ومعناه البداية بذكر اساميه التى يتمنى بها قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وفيه ثبات ان الثناء على الله تعالى بها واستنجاح الحوائج بذكرها ولفظة الجلالة هو اسم غير مشتق تفرد الله تعالى به لحوانه خاص له قال الله تعالى هل تعلم له سميا جاء فى التفسير ان معناه هل تعرف احدا اسمى الله اعلم ان هذا الاسم مختص بخواص لا يوجد فى سائر الاسماء لانك اذا دعوت الله تعالى بالرحيم فقد وصفته بالرحمة وبالعليم وصفته بالعلم اما اذا قلت يا الله فقد وصفته

ازعمتم ان المعاصي انجرت خلق الاله اوليه وجودها لوصح اذا كان الاله بزعمكم منع الشريعة ان تقام حدودها حاشا وكلا ان يكون الهنا ينهى عن الفحشاء ثم يريدها وقلت ردا عليهم يا امة خسرت عقايد دينها فالى الشقاء مصيرها وورودها ازعمتم جهلا بان الهنا لا يخلق الفحشاء وليس يريدها لوصح اذا كان الاله مشاركا في ملكه ممن اليه وجودها حاشا لمملكة المهيمن ان يرى متصرفا في الكائنات عبيدها قوله ولا يسع ظروف الكنايات اه الظروف جمع ظرف وهو الوعاء والكنايات جمع كناية وهي لفظ اريد به لازم معناه كطويل النجاد المراد به طول القامة والاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه باعتبار ان اللفظ متضمن لمعناه فكانه محيط به احاطة الظرف بمظروفه قوله تعريفه اه التعريف الاعلام فاعل يسع قوله موصولات جمع موصول ضد المقطوع قوله نعمائه النعماء ان فتحت نونه مد وان ضمت قصر وهي الشيء المنعم والانسب هنا المد لمشاكلة الاية واضافة موصولات لها من اضافة الصفة لموصوفها والمعنى ان الكنايات المحيطة بمعانيها كاحاطة الظرف بمظروفه لا تسع الاعلام اي الافادة واداء نعم الله تعالى المتواصلة على عبيده اي تقصر عن افادتها والاعلام بها كما قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها فنعم الله على عبيده لا تدخل تحت العد والاحصاء ولذلك قيل افرد النعمة في الاية مع ان العد انما يتعلق بالمتعدد اشارة لعجز الانسان عن نعمة واحدة لان اعترافه بتلك النعمة شكر وهو نعمة ايضا ولما ان كل نعمة وان كانت تتراءى واحدة لكنها في الحقيقة نعم لا تتناهى باعتبار ما يترتب عليها وينشأ عنها من بقية النعم وما وصل الى الانسان من المضار والالام والامور الغير الملايمة نعم ايضا باعتبار ما يترتب عليها من تكفير السيئات ورفع الدرجات ولله در القائل اذا كان شكري نعمة الله نعمة علي له في مثلها يجب الشكر فليس بلوغ الشكر الا بفضله وان طالت الايام واتسع العمر فان مس بالسراء عم سرورها وان مس بالضراء اعقبها الاجر وبقي ان نفي احاطة الكنايات بموصولات نعمائه تعالى ابتداء يستلزم عدم احاطة الصريح بها لان الصريح اكثر افرادا اذ هو في قوة كل احد ولا كذلك الكنايات لافتقارها الى لوازم ووسائط ومن ثم كانت الحقيقة في اللسان اكثر منها ومن المجاز واصلا لها فيجوز ان يحيط بها صريح العبارة مع ان العبارة مطلقا قاصرة من الاحاطة فلا معنى لذكر الكنايات هنا لايهامه ان القاصر عن الاحاطة بالتعريف هو الكنايات وليس كذلك وبهذا نعلم ان ما نقل عنه هنا من قوله وعدم وسع ظروف الصريحات بالطريق الاولى بديهي البطلان غني عن البيان قوله ولا يتاتى بتائين مثناتين من فوق احاط بهما بيائين مثناتين من تحت بينهما الفاء اي يمكن قوله بالاشارة متعلق بالاظهار قوله مضمرات مخفيات جمع مضمر اسم مفعول من اضمر اي اخفاه قوله الائه والالاء جمع الا بفتح الهمزة والقصر بمعنى النعمة واضافة مضمرات له من اضافة الصفة لموصوفها اي نعمه الخفية ثم الاشارة تستعمل في العرف بمعنى الاشارة الحسية وهي الاشارة بيد ونحوها وقد تستعمل في الاشارة العقلية وهي احضار

يجمع الصفات لان قولنا الله اسم الذات المستجمع لجميع الصفات كذا قال بعض الشيوخ في تفسيره المسمى بالتيسير ومن الخاصية للفظة الجلالة على ما في تفسير الكبير ان كلمة الشهادة التي بسببها ينتقل الكافر من الكفر الى الاسلام لم يحصل فيها الا بهذا الاسم وقال في التيسير الرحمن والرحيم اسمان مشتقان من الرحمة ورحمة الله هي ارادته الخير باهله ومثله في تفسير اللباب ورحمة الله اي ارادة الخير والاحسان لاهله وفي هذين التفسيرين اقاويل كثيرة في معنى البداية فاعلم انهم قالوا ان الله سبحانه وتعالى رحمه الله تعالى بهذه الاسماء الثلاثة ثلاثة الاف اسم الف عرفها الملائكة لا غير والف عرفها الانبياء لا غير وثلثمائة في التورية وثلثمائة في الانجيل وثلثمائة في الزبور وتسعة وتسعون في الفرقان وواحد استاثر الله به ثم معنى هذه الثلاثة الالاف في هذه الثلاثة وهو بسم الله الرحمن الرحيم كذا في التيسير وفيه ايضا ومعنى التسمية ببسم الله ثم بالرحمن ثم بالرحيم في البداية ان الناس عند مبعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا فرقا ثلاثة مشركي العرب وكانوا يعرفون اسم الله تعالى قال تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وما كانوا يعرفون الرحمن قال تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن واليهود كانوا يعرفون اسم الرحمن قال عبد الله بن سلام لما اسلم يا رسول الله لا ارى في كتابك ذكر الرحمن فنزل قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن

المشار اليه عند العقل اي ملاحظته بالعقل ومراده بمضمرات الالاء النعم الخفية التي ليست ظاهرة بحيث يمكن مشاهدتها وان شوهدت اثارها كالملكات النفسانية من الحلم والعلم والفرح وغيرها والنعم المترائية في ادراج الالام والمشاق فان المشاهد للانسان في تلك الحالة امور غير ملايمة لكنه ينطوي تحتها نعم ومصالح له لا يطلع عليها ولا يعلمها ويقرب هذا ما يجده المريض من معاناة استعمال العلاج ومشقة تناوله وتحت ذلك من المصلحة له ما لا يخفى ثم المراد بالاشارة هنا الحسية كما هو الشايع والا فالالاء الخفية يلاحظها العقل ويستحضرها بوجه ما على طريق الاجمال فلا يصح نفي تاتي الاشارة اليها مطلقا نعم لو اريد استحضارها بالكنه على وجه التفصيل صح ان يراد بالاشارة هنا ما يشمل الحسية والعقلية قوله والصلاة ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع اموره وكل شؤونه بجناب الحق سبحانه ويسئله افاضة طلبه وانجاح بغيته لكن لا بد من نوع ملايمة وقرب معنوي بين المفيض والمستفيض ولكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلايق البشرية والعوايق البدنية ومتدنسين بادناس اللذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقدس تكون الملايمة منتفية راسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضة منه جل وعلا الى متوسط له وجه تجرد ووجه تعلق فبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه التعلق يفيض علينا وهو المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم وارفعهم مرتبة نبينا صلى الله عليه وسلم فلذا توسل ارباب التصانيف في مستهلها ومفتتحها بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وكذلك ايضا توسلوا بالال والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبينه عم وملايمة الال والاصحاب لجنابه عم اكثر من ملايمتنا له وملايمتنا بالال والاصحاب اكثر من ملايمتنا له صلى الله عليه وسلم وكلما كانت الملايمة اكمل واوفر كان امر الاستفاضة اتم وحصول الافاضة اكثر قوله على من اوتي الجار متعلق بمحذوف خبر اي كائنان واوتي ماض مجهول بمعنى اعطي ماضيه المعلوم اتى بالمد بمعنى اعطى قال تعالى واتيناه الحكمة وفصل الخطاب واما اتى بدون مد فمعناه جاء ومنه قوله تعالى اتى امر الله قوله جوامع الكلم اه من اضافة الصفة لموصوفها والكلم اسم جمع لكلمة اي اعطي الكلم الوجيز اللفظ الكثير المعنى وفيه تلميح لقوله عم اعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلم اختصارا رواه ابو يعلى في مسنده عن عمر وله في السنة شواهد كثيرة وحذف فاعل الاعطاء وهو الله للعلم به لان هذا الفعل لا يصلح الا له تعالى قوله محمد بالجر بدلا وعطف بيان من من ويجوز فيه الرفع على القطع بجعله خبر محذوف والجملة استينافية واقعة جواب سؤال مقدر كانه قيل من هو فقيل محمد قوله اعرب اي اظهر او ازال الفساد قوله عن حجج الحجج جمع حجة بضم الحاء بمعنى الدليل اي اظهر ادلة الدين واوضحها او ازال الفساد اي الشبه عنها بحيث صارت واضحة جلية لا يتطرق اليها شبهة ولا تشكيك لمن نور الله بصيرته واودع في قلبه معرفة قوله الجازم من الجزم وهو القطع والمراد قطع الشك بحصول اليقين قوله العاملين جمع عامل من العمل قوله بمرفوعات احكامه من اضافة الصفة لموصوفها والمراد الاحكام الشرعية اضيفت له عم لانه اتى بها من عند الشارع حقيقة وهو الله والجار والمجرور تنازعه كل من الجازمين

الاية والنصارى كانوا يعرفون اسم الرحيم فوقعت البداية في خطاب القوم بذكر هذه الاسماء الثلاثة لمعرفة المخاطبين بها قوله الحمد على اربعة اقسام حمد بنفسه على نفسه كقوله تعالى الحمد لله وحمد بنفسه على فعله كقوله تعالى نعم العبد انه اواب وحمد بفعله على نفسه كقولنا نحمده وحمد بفعله على فعله اعلم ان الحمد والثناء والشكر والمدح هي الفاظ متباينة على قول من نظر الى انفراد كل واحد منها من الاخر من جهة الافتراق او الفاظ مترادفة على قول من نظر الى اتحاد كل منها مع الاخر من جهة الاجتماع حتى ان اهل اللغة يفسرون هذه الالفاظ بعضها ببعض او الفاظ بينها العموم والخصوص المطلق او من وجه على قول من نظر الى التمييز من الاجتماع والافتراق قال بعض الافاضل الحمد اللغوي هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل باللسان وحده والحمد العرفي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما اعم من ان يكون فعل اللسان والجنان والاركان الحمد القولي هو حمد اللسان وثناؤه على الحق بما اثنى به نفسه على لسنة الانبياء والاولياء الحمد الفعلي هو الاتيان بالاعمال البدنية ابتغاء لوجه الله سبحانه وتعالى الحمد الحالي هو ما يكون بحسب الروح والقلب كالاتصاف بالكمالات العلمية والعملية والتخلق بالاخلاق الالهية ومثل ذلك في التعريفات الشريفية الا ان فيها تعريف مطلق الحمد بقوله الحمد هو ثناء على الجميل من جهة التعظيم من نعمة او غيرها

والعاملين قوله اهل الخفض هم فرق الضلال والبدع او الكفار فان الخفض من الامور النسبية اذ معناه ههنا الانحطاط قوله بالاضافة الباء سببية والاضافة النسبة اى امتازوا وانفصلوا عن غيرهم بسبب الانتساب والانتماء اليه صلى الله عليه وسلم بتمسكهم بهدايته وشريعته المعبر عنه بمنصوبات الاعلام قوله اعلامه والاعلام جمع علم يطلق على الجبل كما فى قول الخنساء

وان صخرا لتأتم الهداة به ... كانه علم فى رأسه نار

وفى الكلام استعارة تصريحية بتشبيه الاحكام بالجبال بجامع الرسوخ والثبات وعدم الزوال والاهتداء والنصب ترشيح والقرينة اضافة الاعلام للضمير ويطلق العلم ايضا على الراية ففيه تصريحية ايضا بجامع الاقتداء فان الراية يقتدى بها الجيش وكذلك الاحكام يقتدى بها او تمثيلية بالتجوز فى مجموع المركب بتشبيه حال المعتمد بالاحكام بحال المعتمد بالملك او بتشبيه الحالة الحاصلة من اتباع الاد له والانتماء اليه والاستمساك باحكامه والانتماء بظلال انعامه بهيئة الجيش المنتمى للملك المجتمع تحت راياته بجامع ان كلا من الهيئتين داخل تحت مطلق هيئة من يريد النجاة من الهلاك وفى ذكر الالفاظ والاصوات والحروف والرفع وغيرها من المحسنات البديعية مراعاة النظير وبراعة الاستهلال وهى ان يشير المتكلم فى افتتاح كلامه بما ينبئ عن مرامه كقول بعضهم فى التهنئة

بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا ... وكوكب المجد فى افق العلا صعدا

وقوله فى مقام التعزية

هى الدنيا تقول بملء فيها ... حذار حذار من بطشى وفتكى
فلا يغرركم منى ابتسام ... فقولى مضحك والفعل مبكى

قوله اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم ولا يجمع بينهما فى السعة لامتناع جمع العوض والمعوض واما قوله انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما فضرورة قوله صدورنا اى قلوبنا مجاز مرسل من اطلاق المحل وارادة الحال قوله مصادر جمع مصدر وهو المكان الذى يصدر عنه الشئ اى محال قوله صفات الكرام هى الاخلاق والملكات للقلب والصدور قوله واصرف اى ابعد قوله جوارحنا اى اعضاءنا قوله عما اى الذى منع فى الاسلام وهى المحرمات وما تصلح للموصولية والموصوفية دعى له بالحماية والحفظ عن المعاصى قوله وابدل مغفرتك اى اجعل المغفرة لنا بدلا قوله عما اى عن الفعل الخطاء الذى جئنا به غلطا وفيه تلميح لقوله تعالى فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فان قلت ان الخطاء متجاوز عنه ومغفور فالدعاء بغفرانه طلب تحصيل الحاصل والجواب ان المراد طلب غفران الذنب لكن عبر عنه بالخطاء اشارة الى انه وان وقع عمدا لكن الشان بالمسلم المراقب لجلال الله ان لا يقع عنه ذلك الا على سبيل الخطاء كما ورد فى حديث لا يزنى الزانى وهو مسلم اذ الزنا لا ينفى الاسلام لكن المعنى انه اذا وجد منه فى هذه الحالة الخشية والمراقبة التى يقتضيها الاسلام لا يقع منه الزنا فكلامه رحمهم الله يشير الى ان شان الذنب وان وقع عن عمد لا يكون الا عن خطاء لما ان كف النفس عنه واجب قوله شططا فى القاموس شط فى سلعة شططا بحركتين اذا جاوز القدر والحد وتباعد عن الحق والمناسب هنا الثانى فهو اما صفة المفعول المحذوف اى قولا شططا اى تباعدا عن الحق والوصف بالمصدر للمبالغة

كزيد عدل ويجعل المفعول القول لانه فى معنى الجملة فيتحقق الشرط فى عمل القول النصب وهو مفعول مطلق اى واشتطوا اشتطاطا وصح عطف الفعل على الاسم لان فيه معنى الفعل على حد فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة الكوفيين فانه قد عطف جعل وهو فعل على فالق لكونه بمعنى فلق او هو حال من ضمير القائلين فيأول بالمشتق اى متباعدين عن الحق والمفعول محذوف للعموم اى كل قول او تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم على حد قوله شعر

شجو حساده وغيظ عداه ... ان يرى مبصر ويسمع واع

اذ القصد هنا الى اتصافهم بنفس القول دون المقول لما انه مما يصان عنه اللسان ولا يحكى فتدبر قوله فيقول فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب القوم اذ لوحظ متعلق البسملة او على مذهب السكاكى فقط ان لم يلاحظ نكتة التوصل للوصف بما بعده وان امكن بالتعبير بالجملة الحالية وهى انا الشيخ الفقير مثلا لانه لا داعى للحالية هنا كما لا يخفى قوله العبد فاعل قوله الفقير صفة قوله الشيخ بدل او عطف بيان على ما هو القاعدة من ان نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا او عطف بيان ويصير المتبوع تابعا كما فى قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر قوله الشيخ مصدر شاخ يشيخ كباع يبيع وصف به للمبالغة او صفة مشبهة يقال فى المذكر شيخ وفى المؤنث شيخة والجمع شيوخ قيل ان الانسان ما دام فى البطن فهو جنين فاذا ولد فهو طفل فاذا بلغ فهو شاب فاذا طعن فى الثلاثين فهو كهل وبعد الاربعين شيخ وفى القاموس الشيخ والشيخون من استبان فيه السن من اربعين او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما فى الصحاح اى وصفته بالشيخ للتبجيل وهذا المعنى هو المراد فى هذه المواضع وان كان المعنى اللغوى الاول قد يتحقق فى بعضها ثم التعبير بالشيخ هنا فيه مخالفة لما هو الشايع من حذفه فى مثل هذا المقام ولعله اراد به بمعنى كبر السن كما يستشير لذلك بقوله وهن العظم منى ويبعد ان يراد المعنى العرفى وان صح لعدم جرى العادة به قوله ان كتاب اظهار الاسرار مقول القول الى آخر الكتاب قوله امعان الانظار اه فيه تورية لانه يحتمل ارادة المعنى التركيبى ويحتمل ان يراد شرح المقصود للمصنف المسمى بهذا الاسم قوله بديع الفضلاء البديع المخترع ويلزمه الانفراد فالاضافة على معنى فى اى المفرد فى الفضل بين اقرانه وعلماء زمانه قوله فى الاعصار جمع عصر وهو الزمن وبينه وبين الابصار جناس لاحق قوله خلف مفتوح اللام مجرور على انه وصف للفاضل فهو وصف رابع والمراد بالسلف هنا من تقدم من العلماء والخلف من جاء بعدهم فكل قرن سلف وخلف باعتبارين اى ان المصنف خلف السلف وورث علومهم مجاز من العلم ما جازه المتقدمون قوله سند الخلفاء في المختار فلان سند اى معتمد اى ان العلماء فى زمن المصنف يعتمدون اقواله ويلجأون اليه لازالة الشبه وحل عويصات المسائل قوله المحقق اه ماخوذ من التحقيق وهو اثبات الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسائل بدليل والتدقيق اثبات الدليل بدليل قوله الحق اى نسبة للحق والفرق بينه وبين الصدق اعتبارى لانه مطابقة الواقع للخبر والصدق مطابقة الخبر للواقع قوله الربانى

نسبة للرب مصدر بمعنى التربية وهو الذى يربى المتعلم بصغار العلوم قبل كبارها زيدت
الالف والنون للمبالغة فى النسبة كما فى الحقانى قوله والنحرير اى المتقن قوله الحبر بفتح الحاء وكسرها
كثير العلم والالفاظ كلها مرجعها لشئ واحد وهو الوصف بكثرة العلم واتقانه قوله واركنه
براء بعدها كاف كذا فى نسختين بين يدى وهذه المادة لاتصح هنا سوآء قرئ بالراء المهملة او الزاء
المعجمة فانه يقال ركن اليه بمعنى مال وزكن بالزاء بمعنى علم وازكنه اعلمه ولقد تصفحت هاتين
المادتين فى المختار والقاموس فما وجدت معنى يصلح اراد ته هنا وفى القاموس فى مادة رجن
بالراء المهملة بعدها جيم ما نصه رجن بالمكان رجونا اذا اقام والابل وغيرها اذا الفت وبثلث
ودابته حبسها واسآء علفها او حبسها فى المنزل على العلف وفلانا استحيى منه اذا علمت هذا
فالصواب وارجنه اى اقامه فلعل بالكاف حرف عنه او اطلع المصنف على استعمال ركن بمعنى
اقام ونحوه مما يصح هنا فاتى به لتحصيل الجناس اللاحق بينه وبين اسكنه واللغة واسعة
فسبحان الله العليم الخبير قوله فى كنة الكن وقآء كل شئ وستره كالكنة والكنان بكسرهما والكنة
بالضم جناح يخرج من حائط او سقيفة فوق باب الدار وظلة هنالك او مخدع او رف فى البيت
والجمع كنان والكنة بالفتح امراة الابن او الاخ والجمع كنائن كذا فى القاموس وحينئذ يصح ان يقرأ
كنة بكسر الكاف وهو الظاهر وبضمها لصحة بعض معانيها بضرب من التجوز ولا يصح الفتح قوله
لما كان مشتملا خبر ان والاشتمال من قبيل اشتمال الكل على الجزء او الدال على المدلول وهو الاظهر لان
الكتاب اسم للالفاظ والامور المذكورة من قبيل المعانى قوله دقيقة يقال دق الشئ لطف فدقة
المسائل خفاؤها بحيث تحتاج الى شدة تأمل وتفكر قوله تحقيقات اى محققات اطلق المصدر
واريد اسم المفعول مجازا مرسلا قوله عميقة اى يحتاج للمبالغة فى النظر قال فى القاموس عمق
النظر فى الامور بالغ وتعمق والعمق بالفتح وبالضم وبضمتين قعر البئر ونحوها عمق ككرم وبئر
عميقة فعلى الاول وصفها بعميقة وصف للشئ بحال متعلقه وعلى الاخير على طريق الاستعارة
التصريحية بجامع مطلق البعد فى كل والمراد بالمحققات المسائل التى تعلق بها التحقيق ولما م
على التجوز فى التحقيقات انه جعل الكتاب مشتملا عليها والتحقيق بالمعنى المصدرى وصف قائم
بالشخص لا يصح وصف الكتاب بالاشتمال عليه بل الذى يشتمل عليه الكتاب متعلقه وهو المسائل
فتدبر قوله واعتبارات معتبرات نظيره سابقه قوله لطيفة دقيقة خفية قوله ورموز جمع
رمز وهو الاشارة والايمآء بالشفتين والحاجب والمراد عدم التصريح بها فوصفها بالخفاء
مبالغة لان هذا الوصف لازم لها قوله بالتراتيب جمع ترتيب وهو وضع الشئ فى موضعه
اللائق قوله البديعة البديع الشئ المخترع على غير مثال قوله ومكبا فى القاموس كبه قلبه
وصرعه كاكبه فاكب لازم متعد واكب عليه اقبل ولزم كانكب وله تخانى وكب ثقل وليس
فيه ما هو بمعنى الصب المراد هنا فيؤخذ من مطاوع الفعل الاول بضرب من التاويل قوله
الاساليب جمع اسلوب وهو الطريق قوله البريعة اى الفائقة من برع الرجل فاق قرانه
اى منصبا ومفرغا فى الطرق الفائقة وبين بريعة وبديعة جناس مضارع قوله ومنصوبا

القصر الحبس قوله على محض الفوائد خالصها والفوائد جمع فائدة فى اللغة كل ما استفيد من علم
او مال ونحوه وفى العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته اى محبوسا على الفوائد الخالصة
لا يتجاوزها الى غيرها مما يوجب حشوا او تطويلا قوله ومحذوفا بمعنى هذه السجعة فهو تاكيد
والخطب محل اطناب وانما قال كالزوائد لان الزائد هو المستغنى عنه فى الكلام والزائد على الفوائد
هو الامثلة والشواهد وبعض تعريفات وحكاية اقوال وغير ذلك مما له ارتباط بالمسائل وكلها
ليست زائدة فغرض الشارح بالزوائد ما ليس من الفوائد فهو كالزائد وليس زائدا حقيقة تامل
قوله مع غاية اى مع اسم بدليل التنوين فى قولك معا والجر كما حكى شارح ذهبت من معه وتسكين
عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها ثلاثة معان
احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم الثانى زمانه نحو جئتك
مع العصر الثالث مرادفة عند كذا فى مغنى اللبيب فمع هنا مرتبط بقوله مشتملا وحده او به مع
بقية ما بعده من قوله مرتبا ومنكبا الى اخره على سبيل التنازع وكل من المعانى الثلثة صالح الارادة
هنا كما لا يخفى فتفطن قوله ونهاية الخ الغاية والنهاية متقاربان اخر الشئ كالاقتصار والاختصار
ضد البسط والتطويل والخطب محل اطناب قوله ولهذا اللام للتعليل والمشار اليه الصفات بتمامها
اى ولاجل اتصاف الكتاب بما ذكر طار الى اخره قوله طار ماخوذ من طار الشئ اذا تفرق قال
فى القاموس تطاير تفرق كاستطار وطار كطال والسحاب فى السماء عمها ولا يصح ان يكون
ماخوذا من طار الطائر قوله كالامطار جمع مطر قوله فى الاقطار جمع قطر بضم القاف الطرف
الارض ونواحيها وتشبيهه بالامطار لحصول النفع فى كل قوله كالامثال جمع مثل بالتحريك
وهو ما شبه مضربه بمورده واصله كلام يصدر من بعض العرب فى حادثة فيصير مثلا
يستعمل بعد فى كل ما ضاهى تلك الحادثة كقوله الصيف ضيعت اللبن ولا عطر بعد عروس
ونحو ذلك قوله فى الافاق جمع افق جهة العلو اريد به هنا جهة السفل قوله وكان اظهار
عطف على قوله كان مشتملا اى ولما كان اظهار قوله اسراره جمع سر الامر الخفى اراد به المسائل
الخفية قوله والتعمق بالعين المهملة فى القاموس عمق النظر فى الامور بالغ وتعمق قوله فى الاغوار
جمع غور بالغين المعجمة القعر من كل شئ كالغورى كسكرى وما بين ذات عرق الى البحر وكل ما انحدر
مغربا عن تهامة وموضع منخفض بين القدس وحوران مسيرة ثلثة ايام فى عرض فرسخين
وموضع بديار بنى سليم وما لبنى العدوية والمناسب هنا من بين هذه المعانى الاولى وكان
الدخول فى معانيه البعيدة تشبيها لها بقعر الشئ لانه ابعد سائر اجزائه قوله قد او قد خبر كان
قوله افئدة جمع فؤاد بضم الفاء والهمزة هو القلب والفؤاد بالفتح والواو غريب نبه عليه صاحب
القاموس قوله سائلين جواب لما قوله يحل بضم الحاء من الحل ضد العقد فيه استعارة تصريحية
تبعية بتشبيه البيان بحل طاقات الحبل والعقد جمع عقدة ترشيح او مكنية بتشبيه الالفاظ
بالشئ المعقد واثبات الحل تخييل والعقد ترشيح وعطف مبانيه على الفاظه مرادف قوله
الغوامض جمع غامض خلاف الواضح من الكلام وقد غمض ككرم ونصر غموضة وغموضا

ويطلق الغامض على المطمئن من الارض قوله العويصات جمع عويص عوص الكلام كفرح وعاص يعاص عياصا وعوصا صعب والشئ اشتد والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه قال الشاعر وارو من الشعر شعرا عويصا ينسي الرواة الذي قد رووا قوله من معانيه بيان للغوامض والعويصات قوله ماله اي ما يفتقر اليه من اجوبة الاعتراضات التي عساها تردوا الاستشهاد على القواعد والتمثيل لها ونحو ذلك قوله وما عليه اي من الاعتراضات قوله ما فيه اي من المسائل والنكات قوله على نكت دقيقة جمع نكتة بضم النون فيهما وتجمع النكتة على نكات ايضا وهي اللطيفة المستخرجة من الكلام من نكت في الارض بالقضيب ونحوه اذا ضرب فاثر فيها سميت بها لتاثيرها في القلب ولمقارنتها عند الاستخراج نكت الارض بنحو اصبع غالبا ولحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت ووصفها بالدقة للمبالغة قوله ورموز خفية الخ ذكره سابقا في اوصاف المتن وهنا في اوصاف الشرح وتكرير الفقرة بعينها معيب في صناعة السجع قوله موجزا بصيغة اسم المفعول صفة شرحا او حال من نجلا او منه وما بعده على سبيل التنازع ويصلح ان تقرأ بصيغة اسم فاعل على انه حال من ضمير اكتب قوله بلا اخلال احتراس لايهام ان غاية الايجاز يلزمها الاخلال فنفاه اي عدم الاخلال بشئ مما يقتضيه اللفظ او المعنى ومن تتبع كلامهم وجد الامر بخلاف ذلك لانه قد وقع التعقيد في اكثر المواضع بسبب مراعاة الايجاز وهو اخلال قوي قوله تسهيلا مفعول لاجله عامله محذوف اي فعلت ذلك اي الايجاز لاجل التسهيل قوله للضبط اي ضبط مسائل بمعنى جمعها وعدم انتشارها قوله وللحفظ اي ليسهل حفظه كما قيل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ قوله بلا املال اي ملل وسآمة وكسل راجع لكل من الضبط والحفظ قوله فقلت لهم الخ شروع في الاعتذار عن عدم الاجابة اولا بان ما سألوه امر صعب يحتاج لقوة بدن وفراغ بال والشارح بخلاف ذلك كما قال قوله وهن العظم كناية عن ضعف القوة قوله الطبيعة السجية قال في القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان وهن ضعف ومراده هنا خمود نار الفطنة المشتعلة وقت الشباب فان الانسان اذا وصل الى حد ضعف البنية اثر ذلك في قواه الظاهرة والباطنة التي هي آلات للنفس في الادراكات والعلوم ولذلك قال والقوى اي ضعفت القوى جمع قوة وهي قوى النفس التي تستعين بها على الادراكات وغيرها من القوى الممدة للبدن كالغاذية والنامية والهاضمة وغير ذلك مما هو مبسوط في الحكمة قوله وفاحت القطيعة في القاموس فاح المسك فوحا وفؤوحا وفوحانا وفيحا وفيحانا اذا انتشرت رائحته ولا يقال في الكريهة اذعام ويقال فاحت القدر اذا غلت ويقال فاحت الشجة اذا نفحت بالدم وافاحه هراقه والقطيعة كشريفة الهجران كالقطع والشارح استعمل فاح في لازمه فهو مجاز عن ظهر لان انتشار الرائحة يلزمه الظهور اي ظهرت القطيعة اي البعد اما بموت نفسه لكونه وصل الى سن الشيب الذي هو نظير الموت او بما اخبر عنه فيما بعد من موت ولده قوله والجوى بالجيم المفتوحة والقصر على وزن هوى باطن والحزن والماء المنتن والسل وتطاول المرض وداء في الصدور وجوي جوى فهو جو

وجوى وصف بالمصدر ولا يخفى صحة ارادة بعض هذه المعاني هنا قوله ولحبت بالحاء المهملة بعدها باء موحدة لحب كفرح اذا انحله الكبر كذا في القاموس وفي المختار لحبه يلحبه لحبا واذا واظبه وصرفه قوله ولازبني بالباء اي لازمني قوله علة والعدة الجماعة قوله العلل جمع علة بمعنى المرض ثم على ما في المختار يصح قراءة علة بالرفع فاعل لازبني وبالنصب مفعول لحب ففيه اشتغال كقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال قوله ووجبت بالجيم بعدها باء موحدة وجب يجب وجبة سقط والشمس وجبا ووجوبا غابت والعين غارت فاذا اريد المعنى الاول ابقي الكلام على حقيقة وان اريد واحد من الاثنين اللذين بعده وهو ابلغ في المعنى احتيج للتجوز قوله وقاربني اي قرب مني فالمفاعلة ليست على بابها ويصح ابقاؤها على بابها باعتبار ان كل واحد منهما يقرب من صاحبه فكان كل واحد منهما يمشي للآخر قوله علاة العلاة مؤنثة والعلاة بعين مهملة مضمومة بعدها لام ساكنة وهو عصب العنق والصلب الشديد والصلابة والاشتداد والفعل كسمع والمناسب هنا الاخير قوله الاجل محركة غاية الوقت في الموت وحلول الدين ومدة الشئ والجمع آجال والمراد المعنى الاول اي قرب مني شدة الاجل ويطلق الاجل ايضا على القطيع من بقر الوحش والجمع اجال وعليه قول بعضهم حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال ووقع في نسخة وقاربني عدة الاجل وهي بعيدة لفظا ومعنى على ما لا يخفى ولعله كان اصله علاة فاستغربت هذه اللفظة فاصلحت لعدة بظن ان الاصل كذلك قوله انكدرا واني ضد الصفا والاوان الزمن وليس هذا باول فاضل شكى الزمان فانه ما من صاحب فضيلة الا والزمن متكدر عليه وافد بكل خطب اليه قوله وانتشار اي تفرق قوله جناني اي قلبي نتشر الشئ انبسط كنتشر والنهار طال وامتد والخبر انذاع والابل افترقت على غرة من راعيها ثم يحتمل ان اراد بالجنان الفكر تسمية للشئ باسم محله اي تفرقت فكري وتشتتت افهامي لكثرة الهموم والوساوس ويحتمل انه اراد حقيقة القلب والعادة ان الانسان اذا حصل له غموم وهموم مزعجة خفق قلبه واضطرب ولم يستقر وما اظرف قول الشعراء المصريين معتذرا عن خفقان قلبه عند حضور محبوبه بين يديه واضطرابه بمشاهدة قرة عينه شعر لا تنكروا خفقان قلبي والحب لدي حاضر ما القلب الا دار ضربت له فيه البشائر قوله من نائبات من تعليلية او ابتدائية والنائبات جمع نوبة نزول الامر كالنوب قوله وحول الدهر كسحاب تغيره وصرفه وهذا من حوالة الدهر بالضم وحولانه محركة وحوله كعنب وحولانه بالضم اي من عجائبه ولله در القائل بيت على انها الايام قد صرن كلها عجائب حتى ليس فيها عجائب ولذا تكنى الادباء الدهر بابي العجب والمراد انه توالت عليه من الدهر حوادث وامور عجيبة كانها تتناوب ويعقب بعضها بعضا فهي غير مفارقة قال المتنبي رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال قوله واين الصفاء الاستفهام للانكار كانه يقول لا صفا واذا انتفى

صفو الزمان كان حصول الامل بعيدا فلذلك قال هيهات ايقاع الامل هيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد والايقاع الوقوع والامل الشئ المأمول الذى تتوقع النفس حصولها وتترجاه اى بعيد على اهل الفضائل حصول المأمول كيف والدهر عادته الاتيان بنقيضه كما قال

والدهر يعكس امالى ويقنعنى من الغنيمة بعد الكد بالفضل

قوله وقد صدر الاحسن لكنه صدر اذ ظاهره يقتضى الحالية والمعنى عليها سخيف لكن خطبة الشارح هذه مما لا ينبغى ان يدقق النظر فيها لانها ليست من البلاغة فى المكان المقبول فانها مخبطة جدا وهو معذور لانه متكلف لذلك وتابى الطبايع على الناقل قوله فى اثناء هذا الكلام وقوله انى وهن العظم منى قوله اصرف عنان الهمة صرفه يصرفه رده والعنان ككتاب سير اللجام الذى تمسك به الدابة جمع اعنة والهمة بالكسر وتفتح ما هم به من امر ليفعل وفى الكلام استعارة مكنية بتشبيه الهمة بالدابة والعنان تخييل والصرف ترشيح قوله هذا المرام اى المقصود هو شرح الكتاب على الصفات المذكورة قوله الاقتراح هو ارتجال الكلام وانبساط الشئ من غير سماع والاجتبا والاختيار وابتداع الشئ والتحكم وركوب البعير قبل ان يركب والمراد هنا الطلب قوله فنظرت اى تفكرت يقال نظره كسمعه وضربه واليه نظرا تأمله بعينه والنظر محركة الفكر فى الشئ تقدره وتقيسه والتكرير حصول الشئ مرة بعد اخرى ومراده بالاعتذار هو قوله سابقا انى وهن العظم منى قوله والالتماس الطلب قيل ان كان الطلب من الاعلى للادنى فهو امر وبالعكس دعاء ومن المساوى فهو التماس فيحتمل ان الطالب للشرح تلامذة الشارح والتعبير عنهم بالاخوان والخلان وعن طلبهم بالالتماس تواضع منه ويحتمل ان السائل بعض اقرانه فالتعبير بالالتماس فى محله قوله لوصل ى انتهى قوله اخماس جمع خمس بالكسر من اظماء الابل وهى ان ترعى ثلاثة ايام وترد الرابع ويضرب اخماسا لاسداس يسعى فى المكر والخديعة يضرب لمن يظهر شيئا ويريد غيره لان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا عود ابله ان تشرب خمسا سدسا وضرب بمعنى بين اى يضرب اخماسا لاجل اسداس اى رقى ابله من الخمس الى السدس كذا يؤخذ من القاموس وبه يعلم ان ضرب المثل هنا ليس فى محله كالتعبير بلو ورحم الله الشارح اراد ان يحسن سجعه بتضمين مثل عربى فشانه بل افسده اذا صار المعنى هكذا انى تفكرت لو كررت عذرى وكرروا طلبهم لانتهى ذلك الى ضرب اخماس اى ينتهى الى انى اظهر شيئا واريد غيره وليت شعرى اى شئ يظهره ويريد غيره فان اريد انه يظهر الاجابة ويريد عدمها كان هذا غاية فى الذم الذى لا ينبغى ان يتصف به الجاهل فضلا عن العالم وان اريد انه يظهر لهم ان لا يشرح الكتاب ولكنه يشرع فيه خفية مثلا قلنا هذا شناعة ايضا لانه متعبة للطالبين بتكرار الطلب وان اريد شئ خلاف ذلك مما يستقيم به المعنى فلم نقف على ما تنضج به بعد شدة التامل سيما وقد فسر المثل ايضا بانه يضرب لمن يسعى فى المكر والخديعة وبالجملة فالمتتبع لسجع هذه الديباجة يعلم ان غرض منشئها مجرد جمع الكلام بعضه مع بعض كيفما اتفق ولذلك تجدها خلية عن الطلاوة والحلاوة التى توجد فى غيرها يعرف ذلك من ذاق حلاوة الادب وتمرن بممارسة تراكيب اهل هذا الشان قوله فلاح لى اى ظهر قوله ان ليس فيه اى فيما ذكره من التكرار والاعتذار

قوله فلاح اى فوز وظفر سوى اجابتهم لما طلبوا وهذا شطر بيت اخذه الشارح وتصرف فيه وهو بيت

امّلتهم ثم تاملتهم فلاح لى ان ليس فيهم فلاح

وبين فلاح وفلاح جناس تام قوله سوى اسعاف اه سوى للاستثناء بمعنى غير والاسعاف مصدر اسعف يقال سعف بحاجته كمنع واسعف قضاها له قوله وانجاح على تقدير المضاف اليه اى انجاحها والانجاح بمعنى الاسعاف قوله من البضاعة هى البضايع التى يقع فيها البيع والشراء استعارها هنا للمحصله من العلوم والمعارف قال الزمخشرى فى النوابغ مجد التاجر فى كيسه ومجد العالم فى كراريسه قوله مزجاة المزجاة القليلة قال فى القاموس مزجاة ردية او قليلة ترد وتدفع رغبة عنها من ازجيته اذا دفعته ومنه تزجية الزمان قوله استطاعتى الضعف بفتح الضاد وضمها عدم القوة واما بالكسر فهو مثل الشئ اى مضاعفة والاستطاعة الطاقة قوله مرجاة المرجاة بالراء المهملة اسم مفعول من رجى الشئ تعلقت رغبته بحصوله اصله مرجوى اعل بنيته وبين مزجاة جناس محرف ولاحق ايضا باعتبارين قوله غير انى الهمت غير بمعنى لكن والالهام القاء شئ فى القلب على طريق الفيض ولا يكون الا خيرا واما قوله سبحانه فالهمها فجورها وتقويها فقد قيل ان الهم فيه بمعنى علم وبما ذكرناه لك من معنى الالهام تعلم انه لا معنى لجعل متعلقه ما ذكر من ان الضرورات تبيح المحظورات واجباه هذا امر مشهور مستفيض حتى على السنة العامة كيف يدعى الشارح انه الهم ذلك مع ان الالهام يكون من قبيل القاء علوم ومعارف لا تحصل بالكسب والتعلم بل بطريق الافاضة من جانب وقد قدمنا لك ان غرضه ليس الا جمع الكلام حيثما اتفق له وما كل عالم يقدر على انشاء السجع على قانون البلاغة ولو كان ماهرا فيها فان ذلك ملكة متعلقة بالعمل غير الملكة المتعلقة بالعلم ورحم الله القائل

لا يعرف العشق الا من يكابده ولا الصبابة الا من يعانيها

قوله الضرورات جمع ضرورة وهى الحاجة يقال اضطره الى الشئ احوجه اليه قوله المحظورات الممنوعات من الحظر وهو المنع والاباحة ضده اى ان الحاجة تصير الشئ الممتنع مباحا وله شواهد كثيرة كاكل الميتة لمن لا يجد غيرها فقد كان ذلك عند الاختيار وهو حالة وجود ما ياكله حراما فلما لم يجد شيئا غيره صار حلالا والمعنى ان الانسان قد يضطر الى الشئ الذى لا يقدم عليه حالة اختياره قال الشاعر

اذا لم يكن الا الاسنة مركبا فلا راى للمضطر الا ركوبها

قوله من الفضاعة بالفاء والضاد المعجمة فضحه كمنعه اذا كشف مساويه فافتضح والاسم الفضيحة والفضوح والفضوحة بضمهما والفضاحة بالفتح والفضاحة بالكسر والمعنى هنا ان تاليفى لهذا الشرح يظهر مساوى لان كل من الف فقد استهدف قوله كما ان تشبيه لمضمون احدى الجملتين بالاخرى بجامع التلبس بفعل لا يقدر عليه قوله كتاب مصدر بمعنى الكتابة وفى نسخة كتابة وهى ظاهر قوله الاشل هو عاجز اليد ماخوذ من الشلل بالتحريك وهو اليبس فى اليد وذهابها يقال شلت يده تشل بالفتح شلا وشللا واشلت وشلت مجهولين ورجل اشل قوله الضياعة بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع ضيعا ويكسر وضيعة هلك والمراد عدم الاثر والمعنى ان كتابة الاشل غير ممكنة

لفقد ما يحصل به الكتابة وهو اليد كما ان تاليفى لمثل هذا الشرح غير ممكن لفقد اسبابه ثم ان الامكان
فى جانب المشبه به وهو كتابة الاشل بخصوص بين عقلى والامكان فى جانب المشبه وهو تاليف
مثل هذا الشرح عادى والكلام كله على سبيل المبالغة فى التواضع من الشارح رحمه الله قوله تضرعت
تضرع الى الله ابتهل وتذلل او تعرض بطلب الحاجة وكلاهما مراد هنا قوله ولئن شكرتم لازيدنكم
هكذا وجدته بالواو والصواب حذفها اذ التلاوة هكذا واذ تاذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم
ولئن كفرتم ان عذابى لشديد والخطاب لبنى اسرائيل اى ان شكرتم يا بنى اسرائيل ما انعمت به عليكم
من الانجاء وغيره بالايمان والعمل الصالح لازيدنكم نعمة على نعمة ولئن كفرتم ان عذابى لشديد فعلى
اعذبكم على الكفران عذابا شديدا ومن عادة اكرم الاكرمين ان يصرح بالوعد ويعرض بالوعيد
وتاذن بمعنى اذن كتوعد واوعد قوله نتايج الافكار النتايج جمع نتيجة يقال نتجت الناقة كعنى
نتاجا وانتجت وقد نتجها اهلها وانتجت الفرس حان نتاجها فهى نتوج لا منتج وفى الاصطلاح تصديق
يلزم من تسليم تصديقين والافكار جمع فكر وهو حركة النفس فى المعقولات وفى الاصطلاح ترتيب
امور معلومة للتادى الى مجهول تصورى او تصديقى هذا هو المعنى الاصلى التركيبى والافتتاح
الافكار علم شخص على الشرح مسماه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وكل من
الكلمتين باعتبار هذا المعنى لا دلالة له على شئ كالزاء من زيد واشعر العلم باعتبار معناه الاصلى
ان ما فى الشرح من الدقايق والنكات من نتايج فكر المؤلف وبدايع نظره وهو من قبيل المرء مشغوف
بما يفعل والا فمن تتبع الشرح وجده كله مستمدا من الامتحان والجامى وحواشيه حتى كلامه فى شرح
الخطبة فانه ماخوذ من المرادى والامعان وتفسير القاضى البيضاوى وحاشية العصام لم يات
من عنده بشئ ابدا سوى المبالغة فى ايجازه العبارة وتعمية معناها وتعقيد مبناها وربما نقل عبارة
الغير بالحرف فان قلت ان جميع المؤلفات كذلك مستمدة من غيرها قلت نعم ولكن لا بد للمؤلف من
ابداء مزية اما جواب عن ايراد او رده او تركه او ترجيح احد قولين ورد لكلام قاله الغير او توضيح
لمعنى خفى او نحو ذلك من تقييد مطلق واطلاق مقيد مما هو شان المؤلف حقيقة والا فمجرد الجمع
بدون اظهار مزية لا يحسب من التاليف عند ارباب الروية قوله وسائر الطلاب ان استعمل سائر
بمعنى باقى كما هو المشهور كان الدعاء للوالدين مرة وان استعمل بمعنى الجمع تحقق الدعاء لهما مرتين
خصوصا وعموما قوله ذخرا بالذال المعجمة يقال ذخره كمنعه ذخرا بالضم واذخره اختاره واتخذه
والذخر ما ادخر كالذخيرة قوله يوم منصوب على الظرفية ليكون اى يكون ذخر النافى يوم الخ
قوله يقوم الحساب اه يثبت مستعار من القيام على الرجل كقولهم قامت الحرب على ساق او يقوم اليه
بحذف المضاف واسند اليه قيامهم مجازا والاية اقتباس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام
ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب قوله الماوى المكان الذى ياوى اليه قوله فرطا
بالتحريك يقال فرط فروطا بالضم سبق وتقدم والفرط ما تقدمك من اجر وعمل وما لم يدرك
من الولد قوله فى العقبى اى العاقبة وهى الدار الاخرة لانه تعقب الدنيا فتاتى عقبها قوله لانهما
كالعلة الغائية هى ماخوذ من قول الجامى فى الخطبة الضيائية وسميتها بالفوائد الضيائية لانه

لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية والعلة الغائية ما تقدم فى التصور لانه باعث على الفعل
وتاخر فى الوجود لكونه ثمرته ولذا قيل نعم ما قال سادة الاول اول الفكر آخر العمل
ومعلوم ان ذات الولدين سابقة على التاليف فالعلة الغائية حقيقة للتاليف هو تعلمهما وهو
متاخر ولذلك قال كالعلة الخ قوله لئن ادركته اه بيتان من بحر الوافر قد يمين استشهد بهما الشارح
فى هذا المقام ومعناهما ان التاليف والنظم وكل فضيلة تحصل بالتروى والفكر انما تكون على
مقدار رغبة ابناء الزمان وهمة الفاعل بسبب مساعدة الدهر له بتحصيل الاسباب وارتفاع
المانع اما من تكدرات احواله وتوالى عليه من الزمن اوجاله فواضح العذر فيما اتقنه لانه اتى به
على قدر ما امكنه ولهذين البيتين شواهد كثيرة منها ما قاله بعض الاندلسيين فى حق شعر المتنبى
لئن جاد شعر ابن الحسين فانما تجود العطايا واللها تفتح اللها تنبا عجبا بالقريض ولو درى بانه
تروى شعره لتالها وقال آخر فقسوة ايامى وغلظة اهلها نقل الاطباع عن رقة الشعر
وقد جمدت تلك القريحة بعد ما ذابت وكانت وهى سيالة تجرى قوله فتورا اى ضعفا
قوله ووهنا عطف مرادف قوله رقص الرقص لعب معلوم يقال رقص الرقاص لعب والال اضطرب
والخمر غلت والرقص والرقصان محركتين الخبب ولا يكون الرقص الا للاعب وللابل قوله تنشيطا الخ
التنشيط انشراح النفس للعمل يقال نشط كسمع نشاطا بالفتح طابت نفسه للعمل وغيره كتنشط وانشطه
تنشيطا البيتين من اللطائف ما ان ذكرناه لجر الى السامة فلنتركه لنظر الذكى قوله الافتتاح بالبسملة
والحمدلة الافتتاح كالابتداء وفاتحة الشئ اوله والظرف لغو فنسبة الافتتاح حينئذ الى الحمد
فقط مع تاخره عن التسمية لا ينافى وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين الحديثين لان مجرد ان الباء
فيهما للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينافى الاستعانة بآخر كما قيل ان الحمل على الاستعانة لا يليق
بحسن الادب لجعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا يكون مقصودة لذاتها وحمل باء الحمد فى الحديث عليها
يقتضى خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفى يعتبر امتداده والاول فى
المقصد والاول حقيقى والثانى اضافى وقدمت التسمية اقتداء بالسنة والاجماع الواردين على
تقديم التسمية على التحميد واحتياطا فى العمل لما ان فى التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها
لان من اتى بالبسملة لا يقال له حامد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين الحديثين واحتيج الى التوفيق
ولان المناسب بمقام التعظيم التصريح بجملة قوله كما هو اسلوب اه الكاف للتشبيه وما موصولة
او موصوفة فجملة هو اسلوب اما صفة او صلة اى كشئ هو اسلوب الكتاب او كالذى هو اسلوب
الكتاب وذلك الشئ هو الافتتاح بهما ثم ليس فى عبارته تصريح بان افتتاحه بهما لاجل الاقتداء
باسلوب الكتاب المجيد مع انه احد علل الافتتاح بهما فكان الاولى ان يقول لغيره اقتداء باسلوب
الكتاب المجيد عملا بالاجماع وصيانة فقد خالف صنيع عامة المؤلفين بدون داع سوى غرابة
التركيب وان كان صنيعه يفيد بطريق الايماء الاقتداء باسلوب الكتاب المجيد حيث جعل الافتتاح
بهما تشبيها به هذا ولك ان تجعل الكاف للتعليل وهو مع بعده هنا من جهة التركيب وكون
مجيئها للتعليل ليس اتفاقيا فقد اثبت قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون

الكاف مكفوفة بما الحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه قال ابن هشام فى المغنى والحق
جوازه فى المجردة من ما نحو وى كانه لا يفلح الكافرون اى اعجب لعدم فلاحهم وفى المقرونة بما
الكافة الزائدة كما فى المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا منكم قال الاخفش اى
لاجل ارسالى فيكم رسولا منكم وفى قوله واذكروه كما هديكم اظهر من جهة افادة الاقتداء والامتثال
من التشبيه وانما قال اسلوب لان المفتتح بهما الكتاب باعتبار اسلوبه اى ترتيبه فى الخارج لا باعتبار
نزوله فان اول ما نزل سورة اقرأ وكانت بدون بسملة بدليل انه صلى الله عليه وسلم كان يصدر
رسائله اولا باسمك اللهم فلما نزلت اية هود وهى قوله تعالى وقال اركبوا فيها بسم الله مجريها ومرسيها
كتب بسم الله فلما نزلت اية قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت اية النمل وهى انه
من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم كتب البسملة اى امر بكتابة ما ذكر لانه صلى الله عليه وسلم لم يكتب
بيده قوله وعليه الاجماع فى دعوى الاجماع نظر فان كثيرا من المؤلفين يقتصر على البسملة بدون حمدلة
اكتفاء برواية كل امر ذى بال لا يبدأ بذكر الله فهو اجزم وان البسملة متضمنة للحمدلة لان المراد بالحمد
المأمور به فى الحديث الثناء وهو حاصل فى ضمن البسملة نعم الاجماع منعقد على تقديم البسملة على الحمدلة
حيث اجمعا ممن صرح بذلك ملا خسرو فى مرآة الاصول وهذا خلاف مدعى الشارح قوله فى الدفتر
العتيق اى الكتاب القديم ومراده الجنس اى فى الكتب القديمة اى كتب العلماء المتقدمين وفيه ان
كثيرا منهم لم يجمع بينهما بل اقتصر على البسملة كما وقع فى صحيح البخارى وغيره قوله والجديد اى الدفتر
الجديد ومراده كتب المتأخرين من العلماء وكثير منهم يقتصر على البسملة ايضا كما يعلم ذلك بالاستقراء
ومعنى عبارته ان العلماء كلهم المتقدم منهم والمتأخر اجمعوا على الافتتاح بهما لكنه سلك الاستعارة
بالتعبير بالدفتر كما هى عادته قوله صيانة مفعول لاجله لقوله اراد الافتتاح قوله عن الاقطعية
مصدر المبنى للفاعل قوله والاجزمية مثله اى صونا التأليفه عن كونه اقطع واجزم اى ناقص
قليل البركة لقوله عليه السلام كل امر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفى رواية بالحمد لله
فهو اقطع او اجزم او ابتر روايات مشهورة والاجزم مقطوع الاصابع والابتر مقطوع الذنب
من الحيوان والاقطع مقطوع اليد والكلام من قبيل التشبيه البليغ كزيد اسد او استعارة عند من
جوز ذلك قوله المقالة مصدر ميمى بمعنى القول قوله القاسمية اى المنسوب للقاسم اى النبى
صلعم لان من اسمائه الشريفة ابو القاسم فالنسبة هاهنا الى مركب اضافى والمركب الاضافى ينسب
الى عجزه فى ثلثة مواضع احدها ما كان كنية كابى بكر وام كلثوم فتقول بكرى وكلثومى وما هنا
من قبيله الثانى ما عرف صدره بعجزه كابن عمر فتقول عمرى الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه
كقولهم فى النسبة الى عبد الاشهل والى عبد مناف منافى وما سوى هذه المواضع الثلثة
ينسب اليه الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزئى المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملى
وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس ابن حجر
الكندى وعبد القيس وعبد الشمس قوله الصلاة الاحدية اى المنسوبة للاحد وهو الله تعالى
قوله الابدية اى المنسوبة للابد اى الزمان المستمر يقال هذا الشئ ابدى اى مستمر كما يقال

على ما فى المرآة وفيها روايات اخر منذكورة
فى شرح المشكاة البال الشان والحال ويجوز
ان يراد القلب كما فى شرح الكشاف
للسيد الشريف والمراد النقصان وعدم
البركة كما فى شروح الحديث ثم ان قوله اشعار
بالبسملة والحمدلة بواو الجمع
بامكان التوفيق ودفع التدافع المتوهم بينهما
بالتدقيق وذلك بحمل الابتداء فيهما على العرفى
الممتد الى المقصود من الكتاب لا على الاضافى
او بحمله فى احدهما على الحقيقى وفى الاخر على الاضافى
فيهما على الاستعانة او على الملابسة على
ما فى الخيالى واما فى بعض الكتب من ترك
الكتب فلا يدل على الترك مطلقا فتأمل
قوله على ما نطقت به اه اى ما دل عليه
حديث ابى القاسم محمد صلى الله عليه وسلم
المشهور ولكونه اشهر كناه عليه السلام على
ما فى المواهب وغيره ونسب المقالة الشريفة
اليه قوله الصلوات الاحدية اى المنسوبة
للاحد وهو الله تعالى قوله والتسليمات الابدية
اى المنسوب الى الابدى اى الدائمة او الى ابدى
الذى هو البارى بحذف الياء ح
قوله صيانة اى لاجل الصيانة والحفظ
من قبيل ضربت زيدا تاديبا او حال من فاعل
اراد اى حال كونه صائنا ومتمثلا وقوله
على ما نطقت به ما موصولة او مصدرية
استعارة لدلت او مجاز مرسل بذكر الملزوم
وارادة اللازم او مجاز عقلى قيل ان كان
المراد على ما دلت عليه بصريحها يكون متعلقا
بقوله الاقطعية والاجزمية او بمفهومها
فح يكون متعلقا بقوله صيانة فافهم والضمير
المجرور راجع الى ما
حاشية

ازلى اى غير مسبوق بانقطاع وانعدام والابدى ما لا يطرأ عليه ذلك وان لم يكن ازليا كنعيم
اهل الجنة فكل ازلى ابدى ولا عكس قوله الحمد لله الحمد مبتدأ خبره لله فالجار والمجرور فى محل رفع
واختلفوا فى الخبر الواقع ظرفا سواء كان ظرفا زمانا او مكانا او جارا او مجرورا فالحكم الاكثر
من النحاة انه مقدر بجملة فيقدر المتعلق فعلا كاستقر وحصل ونحوهما والاقل منهم انه مقدر
بمفرد نحو حاصل او كائن او مستقر ووجه الاول بان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى به ووجه الثانى بان الظرف وقع خبرا والاصل
فى الخبر الافراد وهيهنا نكتة دقيقة وهى انه اذا قدر كائن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة
لانه لو كان منها لزم التسلسل فى التقدير قوله له معنى لغوى له خبر مقدم ومعنى مبتدأ مؤخر ولغوى
صفة نسبة للغة وهى لغة اللهج فى الكلام واصطلاحا الالفاظ الموضوعة للمعانى قوله الوصف
بالجميل المفهوم من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يتبادر
منه الا فعل اللسان ففيه اشارة الى ان مورد الحمد هو اللسان فقط وباء بالجميل سببية فهو اشارة
الى المحمود به وهو يتناول الانعام وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الصفات كالشجاعة
والحلم والمراد الجميل ولو بحسب اعتقاد الحامد والمحمود فيدخل ما يذكره الشعراء ونحوهم
فى مدح السلاطين والعظماء من قتل النفوس ونهب الاموال وغير ذلك كقول المتنبى نهبت
من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد فان الظاهر ان هذا حمد ولذا يذم هذا الحامد
بان حمده لم يقع فى محله مع انه ليس على الجميل قوله تعظيما مفعول لاجله اى قصد تعظيم فاتحد
الفاعل الذى هو شرط فى نصب المفعول لاجله اى الوصف لاجل قصد التعظيم فخرج الوصف
بالجميل لا على قصد التعظيم بان كان على قصد استهزاء او سخرية كقوله تع حكاية عن خطاب الزبانية
لاهل النار ذق انك انت العزيز الكريم قوله على الجميل الاختيارى هذا هو المحمود عليه ومنهم
من لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا فيكون الحمد مرادفا للمدح عنده والمراد بالاختيارى
ما حصل عن قصد واختيار كالانعام ويشكل الحمد على صفاته تعالى لانها ليست اختيارية
اذ الاختيارى يستدعى الحدوث واحسن ما اجيب به هنا ان المراد بالاختيارى ما هو اعم من
الاختيارى حقيقة كافعالنا الصادرة عنا او حكما كما فى صفاته تعالى فانها منزلة منزلة
الاختيارى لصدور الافعال الاختيارية عنها ونوقش بانه لا يصدق الا على صفات التأثير
واجيب ايضا بان المراد بالاختيارى ما قام بالفاعل المختار وهو مخدوش ايضا قال اللارى
فى حاشية المطول يمكن ان يمنع صدور الحمد على صفاته تعالى من الثقات وما يوهم ذلك لا نسلم
انه محمود عليه بل محمود به ولا يجب ان يكون اختياريا قوله مطلقا حال من الجميل الاختيارى اى
حالة كونه مطلقا عن التقييد بكونه بنعمة او غيرها ففيه تنصيص على تعميم متعلق الحمد قوله
وعرفى معطوف على لغوى اى وله معنى عرفى منسوب للعرف اى الاصطلاح والمراد عرف العلماء
قوله فعل هو شامل للسان والقلب وبقية الجوارح فيكون مورد الحمد العرفى عاما والمراد
بالفعل هنا مطلق الحدث اى الحصول سواء كان فعلا او انفعالا لا على ما هو متعارف العربية

قال المصنف الحمد انما اختار الحمد على الشكر
لان الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر
يختص بالفواضل الفضائل هى الصفات
الغير المتعدية كالعلم والقدرة وغيرهما
الفواضل هى الصفات المتعدية كالاعطاء
والانعام ولان ديباجة القرآن المجيد
موشحة بعرف التحميد ولان الافتتاح به
معمول بموجب الحديث المشهور ولان الافتتاح
بتنبيهما على كونه اقوى افراد الشكر واظهرها
دلالة على اتصاف المنعم بالكمال لكون الحمد
باللسان ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم
الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده
قال الزمخشرى فى شرحه الشكر لا يكون
الا على نعمة وهو مقابلها بها قولا وعملا
ونية وذلك ان يثنى على المنعم بلسانه ويدئب
نفسه فى الطاعة له ويعتقد انه ولى النعمة
واما الحمد فهو المدح والوصف بالجميل وهو
شعبة واحدة من شعب الشكر وانما كان
الحمد رأس الشكر لان فيه اظهار النعم والنداء
عليها انتهى ولان ما انعم الله تعالى عليه
من تأليف هذا الكتاب نعمة من مقولة القول
والكلام فناسب مقابلة هذه النعمة
الفعلية والكلامية بشكر من هذا القبيل
وهو الحمد واعلم ان الحمد يذكر لمعان اربع
احدها الثناء بالافعال فمعنى الحمد لله
الثناء عليه فى كل ما فعل امات او احيى
افقر او اغنى اعز او اذل اكثر او اقل ابلى
او ابتلى ابهج او اشجن فان جميع ما يفعله
عدل وحكمة وعاقبته حميدة ثانيها الحمد
بمعنى الشكر فمعنى الحمد لله الشكر لله على
نعمة التى لا تحصى ومنه التى لا تنسى
ح

فلا يرد النقض بما هو من مقولة الانفعال كاعتقاد عظمة المحمود ومحبته ونحو ذلك لان الفرق
بين الفعل والانفعال بحث فلسفي قوله يشعر اى يدل اما دلالة القول والفعل الظاهرى فواضح
واما دلالة الفعل الباطنى فقد تمنع اذ لا اطلاع لنا عليه لا يقال انه يدل عليها بالقول كان
يقول للمحمود انا اعتقد عظمتك لانا نقول فى هذه الحالة الحمد حصل بالقول لا بالجنان وقديجاب
ان المراد بقولهم يشعر ان ذلك الفعل يشعر فى حد ذاته بحيث لو اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب
فى تحقق هذا فى الشكر الجنانى اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح فى دلالة اللفظ
الموضوع لمعنى الجميل بالوضع وعدم استعماله اوانه يحصل ذلك فى الجنانى بالهام او ميلان قلب
من جانب المحمود فان القلب الى القلب يميل ولذلك فى هذا المعنى قيل قلوب العاشقين لها عيون
ترى ما لا يراه الناظرون قوله قصد الانعامه اى تعظيما مقصودا فهو منصوب على المفعولية
المطلقة اى يكون ذلك الفعل قصد به التعظيم فخرج الفعل الذى يدل على التعظيم اذا قرن
به سخرية كما اذا قام له استهزاء به ونحو ذلك فليس هذا بحمد ولام لانعامه للاجل قوله مطلقا
حال من الانعام اى حال كون ذلك الانعام مطلقا عن التقييد بكونه على الحامد او على غيره وفيه
تنصيص على ان متعلق الحمد العرفى خاص وهو النعمة قوله فعل هو ايضا عام للثلاثة كما سبق
قال الشاعر   افادتكم النعماء منى ثلاثة   يدى ولسانى والضمير المحجبا   قوله على الشاكر
قيد فى الانعام فلا يكون شكرا الا اذا كانت النعمة واصلة الى الشاكر واما اذا كانت واصلة لغيره
فهو حمد عرفى وليس شكرا لغويا ومنهم من لم يشترط كونه على الشاكر فيكون مرادفا للحمد العرفى عنده
قوله صرف العبد اى استعمال العبد النعم التى انعم الله تعالى بها عليه لما خلقت له كاستعماله قوة
البصر فى النظر فى كتب العلوم وكتابتها وقوة السمع فى استماع القرآن والعلم الى غير ذلك وهذا المعنى
عزيز الوجود اذ ليس كل احد يصرف جميع النعم فيما خلقت لاجله الا من وفقه الله وقليل ما هم
قال الله تعالى وقليل من عبادى الشكور وهذا معنى ما يقال التوفيق عزيز ولعزته لم يذكر فى القرآن
الا مرة فى قوله تعالى وما توفيقى الا بالله قال الجنيد كنت بين يدى السرى السقطى العب وانا ابن سبع
سنين وبين يديه جماعة يتكلمون فى الشكر فقال يا غلام ما الشكر فقلت ان لا يعصى الله بنعمة
فقال اخشى ان يكون حظك من الله لسانك قال الجنيد فما زلت ابكى على هذه الكلمة التى قالها قوله
مطلقا اى اختياريا او غيره فيكون اعم من الحمد لتقييد المحمود عليه بالاختيارى فى الحمد وتعميمه هنا
وهذا ما درج عليه الامام الرازى فى تفسير سورة الانعام من ان الحمد اخص مطلقا من المدح
لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختيار وتبعه على ذلك البيضاوى فى تفسيره والطيبى فى شرح
الكشاف ومنهم من منع اطلاق المدح على الثناء لاجل جميل غير اختيارى بناء على انه مساو للحمد
وقال ما يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها مولد لا عبرة به ومدحت زيدا على رشاقة قده خطأ
او مأول بدلالته على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختيارى فى تعريف الحمد
لبيان الماهية لا للاحتراز وفى الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازانى من الشايع فى كتبه
انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا فى الحروف الاصول

من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا فى اكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذ مع
اتحاد فى المعنى او تناسب لكن سوق كلامه هنا وصريح كلامه فى الفايق يدل على ترادفهما قوله
والثناء فعلاه قال الفنارى فى حاشية المطول المفهوم من الصحاح ومن الكشاف فى تفسير قوله
تعالى اذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر
فى المجمل ان الثناء الكلام الجميل انتهى فالشارح درج على ما هو التحقيق من تفسير الثناء بما ذكر وبعضهم
فسره بالذكر بخير حتى قال اللارى فى حواشى المطول الثناء لا يتجاوز عن الذكر بخير عند من تفحص
كتب اللغة ودعوى عمومه ما يعم اللسان وغيره يحتاج لنقل قوله فهو اعم مطلقا هذا شروع فى اخذ
النسبة بين الحمد بكلا معنييه والشكر والمدح والثناء وذكره بطريق التفريع لعلمه من تعاريفها
والمقصود من اخذ النسبة بين المفاهيم المذكورة كمال ايضاحها وينبغى ان يعلم اولا ان النسبة
بين المفردات تؤخذ باعتبار الصدق بمعنى الحمل ويتعدى فيها الصدق بعلى كما يقال مثلا لصدق
الحيوان على الفرس وعدم صدق الانسان عليه وفى القضايا باعتبار الصدق بمعنى التحقق
ويتعدى بفى كما يقال لصدق الجزئية فى بعض الحيوان انسان اى لتحققها فى هذه المادة فاذا قيل
مثلا بين الانسان والحيوان عموم وخصوص مطلق معناه ان كل فرد حمل عليه الانسان صح ان يحمل عليه
الحيوان كزيد مثلا تقول زيد انسان وزيد حيوان دون العكس اى ليس كل فرد حمل عليه الحيوان صح
ان يحمل عليه الانسان كفرد من افراد الفرس فانك تقول هذا حيوان ويمتنع ان تقول انسان
واذا قيل ان الجزئية اعم من الكلية معناه ان كل مادة تحققت فيها الكلية تحقق فيها الجزئية
بدون عكس فالانسان حيوان يصح ان يجعل كلية بان يقال كل انسان حيوان وجزئية بان يقال بعض
الانسان حيوان والحيوان انسان لا يصح ان تتحقق فيه الكلية لكذب قولنا كل حيوان انسان وتحقق
الجزئية لصدق بعض الحيوان انسان اذا علمت هذا تعلم ما فى كلام الشارح من التخليط فى اخذ
النسبة بين المفاهيم لانه اعتبرها تارة بمعنى الصدق واخرى بمعنى التحقق تابعا للمصنف فى الامعان
وقد سلك هذه الطريقة غيرهما كمحيى الدين فى حاشية حسام كاتى واخاملهم على هذا هو
تكثير النسب وهو كلام قليل الجدوى فلذلك لم يتعرض له احد من محققى المتقدمين اصلا كما
يعلم ذلك بالوقوف على تأليفاتهم وانما هو من ضيق العطن الداعى لتشويش الفطن قوله مطلقا
من الكل اى عموما مطلقا عن التقييد بكونه من وجه والعموم متى اطلق ينصرف الى هذا فالوصف
لبيان اطلاق العموم لا لتقييده وقوله من الكل العوض عن المضاف اليه اى من كلها وهى الحمد بكلا
معنييه والشكر والمدح كذلك فيتحقق خمس نسب بكون الثناء فى كلها اعم وكل واحد من افراد
المفاهيم الخمسة اخص فكل ما صدق عليه فرد من افراد المفاهيم الخمسة صدق عليه الثناء وليس
كل شئ صدق عليه الثناء صدق عليه كل واحد من المفاهيم الخمسة لانه قد اعتبر فى كل واحد
منها من القيود ما لم يعتبر فيه فينفرد عن كلها فى ثناء بغير لسان لا فى مقابلة شئ كما اذا قمت له تعظيما
لا لاجل كونه منعما عليك او غيرك فهذا ليس واحدا من الامور الخمسة ولكنه يقال له ثناء وبقية
النسب لا يخفى عليك التمثيل لها فلا نطيل بها قوله لانه يكون اه بيان لوجه كونه اعم من الكل قوله

اخص مطلقا من المدح لتقييده بكون المحمود عليه اختياريا واطلاق مفهوم المدح فيجتمعان
فى قولك زيد كريم اذا جعلت الكرم محمودا عليه وينفرد المدح فى قولك زيد حسن الوجه مثلا
قوله ومن وجه من الحمد العرفى اى والحمد اللغوى اخص من وجه من الحمد العرفى واعم من وجه
فيكون بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهى وهو الذى يعبر عنه المناطقة بالتباين
الجزئى ووجهه ان الحمد اللغوى يكون باللسان فقط والحمد العرفى يكون به وبغيره فيجتمعان
فى ثناء بلسان فى مقابلة احسان فينفرد الحمد العرفى بثناء لا بلسان فى مقابلة الاحسان والحمد اللغوى
فى ثناء بلسان لا فى مقابلة احسان قوله والشكر اللغوى مجرور معطوف على الحمد العرفى اى والحمد
اللغوى اخص من وجه من الشكر اللغوى ايضا لان الشكر اللغوى يكون باللسان وبغيره ومتعلقه
يكون النعمة فقط فهو اخص من الحمد اللغوى باعتبار المتعلق واعم منه باعتبار المورد فيجتمع
الحمد اللغوى والشكر اللغوى فى ثناء بلسان فى مقابلة احسان واصل الى الحامد وينفرد الحمد اللغوى
فى ثناء بلسان لا فى مقابلة احسان او فى مقابلته واصلا الى غيره والشكر اللغوى فى ثناء لا بلسان
فى مقابلة احسان واصل الى المثنى وجعل النسبة بينهما التباين الجزئى مبنى على ما سبق فى تعريف
الشكر من تقييد الانعام بكونه على الشاكر ومثله ما اذا اطلق عن هذا القيد لانه يكون
مفهومه مفهوم الحمد العرفى فيكون مساويا له وقد علمت فيما سبق ان النسبة بين الحمد اللغوى
والحمد العرفى هى التباين الجزئى فلتكن كذلك بينه وما يساويه لان ما ثبت لاحد المتساويين
يثبت للاخر نعم يختلف البيان كما يعلم بالوقوف على ما ذكرناه هنا وهناك محال النسبة لا يختلف
على كلا القولين فلا تغفل قوله اعم من وجه منهما اى والحمد اللغوى اعم من وجه منهما اى من
الحمد العرفى والشكر اللغوى وهذا تصريح بما فهم التزاما لانه حيث صرح بانه اخص من وجه علم
كونه اعم من وجه ووجه كونه اعم من وجه منهما انه لم يقيد بكونه فى مقابلة انعام بخلافهما فان
كلا منهما قيد بكونه فى مقابلة الانعام قوله ومباين للشكر العرفى فالنسبة بين الحمد اللغوى
والشكر العرفى التباين الكلى وهو عدم اجتماعهما فى مادة اصلا كتباين الانسان والفرس والتباين
متى اطلق ينصرف للتباين الكلى اما التباين الجزئى فهو المعبر عنه بالعموم والخصوص الوجهى
ومرجع التباين الكلى لسالبتين كليتين والتباين الجزئى لموجبتين جزئيتين وسالبتين جزئيتين
تقول لا شئ من الحمد اللغوى بشكر عرفى ولا شئ من الشكر العرفى بحمد قوله بحسب الحمل متعلق
بقوله مباين يعنى ان جعل النسبة بينهما التباين الكلى مبنى على هو المتعارف الذى قررناه لك
سابقا ان النسبة بين المفردات تعتبر بحسب الحمل فكل فرد حمل عليه الشكر العرفى لا يحمل عليه الحمد
اللغوى وبالعكس قوله   واعم مطلقا منه بحسب الوجود اخذ النسبة بين المفهومين باعتبار
التحقق على خلاف ما هو المتعارف فى المفردات لان هذا المعنى انما هو فى نسب القضايا ثم ان الضمير
المرفوع فى اعم يعود على الحمد اللغوى والضمير المجرور يعود على الشكر العرفى اى ان الحمد اللغوى اعم
من الشكر العرفى بحسب الوجود والتحقق عموما مطلقا لانه كلما تحقق صرف العبد جميع ما انعم
عليه فيما خلق لاجله الذى هو مفهوم الشكر العرفى تحقق الوصف اللسانى فى ضمنه من غير عكس كلى

اى ليس كلما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع فيكون الحمد اللغوى اعم باعتبار التحقق والشكر
العرفى اخص باعتباره وان تباينا بحسب المفهوم بجعل النسبة التباين تارة نظرا للمفهوم والعموم
والخصوص نظرا للتحقق والوجود وهذا كما يقال ان الجزئية اعم من الكلية فان العموم والخصوص
بينهما انما هو بحسب التحقق والوجود اما باعتبار المفهوم فهى التباين الكلى اذ لا يصدق مفهوم
احدهما على ما يصدق عليه مفهوم الاخر فان قيل لا نسلم ان النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق
بل التباين الجزئى لتحقق الشكر العرفى فى الانسان الاخرس اذا صرف جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق له
ولم يتحقق الحمد اللغوى فيه لعدم الوصف باللسان قلنا ان المراد بالشكر العرفى الشكر الكامل الذى
لا يكون شكر اكمل منه ولم يتحقق هذا فى الاخرس لان شكر غير الاخرس اكمل من شكر الاخرس وهذا الجواب
واه فالاحسن ان يقال ان حقيقة الشكر من حيث هى صرف الجميع وتخلفا البعض فى بعض الافراد
لمانع لا يقدح فى تحقق تلك الماهية قوله والحمد العرفى اعم مطلقا وذلك لعدم اختصاصه بكون
الانعام واصلا على الحامد بخلاف الشكر اللغوى فانه قيد بكون الانعام واصلا الى الشاكر فيجتمعان
فى ثنائك على زيد لاجل احسانه اليك وينفرد الحمد العرفى فى ثنائك عليه لاجل احسانه على غيرك وهذا
مبنى على تقييد النعمة فى الشكر اللغوى بوصولها الى الشاكر اما اذا لم تقيد كانا متحدين فتكون
النسبة بينهما التساوى قوله من الشكر اللغوى والعرفى اما اعميته من جهة الاول فقد عرفتها
واما من جهة الثانى فقد بين ذلك محيى الدين الذى هو قدوة الشارح فى هذه المسئلة كالمصنف
فى الامعان بقوله لصدق الحمد العرفى على كل ما صدق عليه الشكر العرفى من غير عكس كلى لصدق
الحمد العرفى على كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفى وفيه نظر لان صنيعه
يقتضى ان تكون النسبة بينهما بهذا المعنى باعتبار الصدق والحمل وسكوت الشارح عن البيان
وسوقه يقتضى ذلك مع ان النسبة بينهما بهذا المعنى انما هى باعتبار التحقق كما بينه وبين الحمد اللغوى
فكان اللائق ان يقول هنا اعم مطلقا من الشكر اللغوى واعم ايضا من العرفى بحسب التحقق وان كانا
متباينين بحسب الصدق قوله ومن وجه من المدح اى واعم من وجه من المدح فقوله من وجه متعلق
بقوله اعم فتكون النسبة بين الحمد العرفى والمدح العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فى الثناء باللسان
على الانعام وينفرد المدح فى الثناء باللسان على جميل غير اختيارى كحسن الوجه وينفرد الحمد العرفى فى ثنائه
بغير اللسان فى مقابلة الانعام قوله واخص من وجه منه الضمير المرفوع يعود للحمد العرفى والمجرور
يعود للمدح وذلك لعدم اختصاص المدح بكونه فى مقابلة احسان وعدم اختصاص الحمد العرفى
باللسان ففى كل واحد منهما جهة عموم وخصوص فقوله اخص مستغنى عنه بقوله واعم من وجه
لكونه لازما له لكنه ذكره توضيحا على خلاف عادته قوله مباين للمدح بحسب الحمل تباينا كليا فلا
يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر قوله واخص منه مطلقا بحسب الوجود اى ان الشكر العرفى
اخص من المدح خصوصا مطلقا بحسب التحقق والوجود فاذا تحقق الشكر العرفى تحقق المدح لان
من جملة صرف جميع ما انعم صرف اللسان فى الثناء وفى هذه الحالة يتحقق المدح وليس كلما تحقق المدح
تحقق الشكر العرفى فيكون المدح اعم مطلقا من الشكر العرفى وهو اخص مطلقا منه قوله ولا منه

لامنافة على معنى في والضمير يعود على الحمد اى اللام فى الحمد والمراد باللام لفظة ال فالشارح جرى على المختار من ان المعرف هو اللام وحدها وزيدت الهمزة لئلا يلزم الابتداء بالساكن وهو مذهب سيبويه واختاره ابن الحاجب ومذهب الخليل ان المعرف هو المجموع من الهمزة واللام ونقل عن المبرد ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ثم ان اصل ال ان تكون للتعريف وقد تستعمل فى غيره والتعريف هو الاشارة الى معين فى ذهن المخاطب فاما ان يشار بها الى نفس المسمى وحقيقته من غير التفات الى ما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة وتسمى لام الجنس ولام الطبيعة والحقيقة وحينما دخلت على معرف تكون لذلك المعنى لان التعريف انما هو للحقايق الكلية دون الافراد الجزئية ومن ثم قيل الشخص لا يحد ونظير المعرف بها علم الجنس كاسامة او الى حصة معينة منه كقوله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وتسمى لام العهد الخارجى ونظير المعرف بها علم الشخص كزيد او الى حصة غير معينة كقوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المراد اى فرد من افراد الحمير وتسمى لام العهد الذهنى ونظير المعرف بها فى المعنى النكرة فى الاثبات كحمار او الى الماهية من حيث تحققها فى جميع الافراد نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا فان مدخول ال ههنا جميع الافراد بدليل ورود الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت عن ذكره وتسمى لام الاستغراق ونظير مدخولها لفظ كل مضافا الى نكرة نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت اذا علمت هذا فاعلم ان ال ههنا تحتمل المعانى الاربعة اما الجنس والاستغراق فسيبينان واما العهد الخارجى فعلى تقدير ان يراد من الحمد فرد مخصوص وهو الحمد المعهود الذى حمد الله به نفسه بنفسه فى سابق ازله كما اشار لذلك سيد الحامدين بقوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فهذا اشارة لحمده تعالى القديم وهو فرد من افراد ماهية الحمد والعهد الذهنى على تقدير ان يراد فرد ما من افراد المحامد والشارح ردد ها بين الجنس والاستغراق دونهما اما الاول فلعدم دخوله فى حقيقة الحمد المعرفة هنا لان المعرف هنا هو الحمد الحادث اللسانى وحمده تعالى نفسه بنفسه قديم منزه عن اللسان واما الثانى فلان المناسبة فى مقام الحمد اظهار المحمود به حتى ذكر بعض العارفين من الصوفية ان الحمد هو اظهار الصفات الكمالية والمعهود الذهنى مبهم فلا يناسب المقام فتعين اما الجنس واما الاستغراق وقدم اختيار الجنس لكونه اقوى سيما وقد اختاره صاحب الكشاف ووجهه السعد فى مطوله بانه المتبادر للفهم الشايع فى الاستعمال خصوصا فى المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق وايضا اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وقيل ان وجه اختياره الجنس دون الاستغراق مبنى على قاعدة اعتزالية وهى ان افعال العباد مخلوقة لهم فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى الذى هو مفاد الاستغراق اذ من المحامد ما يرجع للعباد على افعالهم الحسنة فانهم يستوجبون المدح والذم على افعالهم ولذا يثابون ويعاقبون ورد بان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد استلزاما ظاهرا اذ لو ثبت من الحمد فرد لغيره تعالى لكان جنسه

قوله لامه للجنس او الاستغراق اقول الظاهر من هذا ان الجنس والاستغراق فى معنى اللام ومن كلام بعضهم ان ما سموه تعريف العهد الخارجى معنى اخر منه وقد يتوهم ان فيه معنى رابعا هو العهد الذهنى وليس هؤلاء معنى اللام اذ اللام موضوعة للعهد وهو القصد والاشارة الى الحضور الحاضر حضورا فى ذهن السامع من حيث انه حاضر حضورا حقيقيا او مجازيا فيلزم ان يكون تعريف الحقيقة منه لا فيما اله كما ان ما سموه تعريف العهد الخارجى فيما اخر منه واما ان ذلك الحاضر هو حقيقة او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى المعروف اعنى الحاضر لا الى معنى التعريف اعنى التعريف الاشارة الى الحضور ونشاء هذا الاختلاف الاستعمال من اختلاف مقتضى المقام فان فى المقام ان اقتضى القصد الحقيقة من حيث حضورها فى الذهن تحقيقا او تقديرا كما فى مقام التعريفات او اجراء الاحكام على الماهيات نحو تعريف الحقيقة وان اقتضى القصد الحصة منها فان كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق كما فى ما تحقق فيه دفعا للتوهم الترجيح بلا مرجح وان كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على الاقل وهو المسمى بالعهد الخارجى وقد يستعمل بدون اشارة وعهد وهو ما يتحقق فيه للحقيقة وهو المسمى بالعهد الذهنى كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فعلى هذا كان الاستغراق وعدم الاستغراق مفوضا الى مقتضى المقام ومعنى لام التعريف مطلقا هو العهد اعنى الاشارة الى ما يعد ...

ثابتا فى ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه بحيث صرح صاحب الكشاف باختصاص جنس الحمد به تع فقد حكم باختصاص المحامد كلها به فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغراق بناء على القاعدة الاعتزالية على ان المعتزلة يقولون بان الداعى مخلوق له تع فيرجع الحمد له تع باعتبار اقدار العبد على الفعل قوله وايا ما كان اى اى معنى اريد من الجنس والاستغراق فالتنوين عوض عن المضاف اليه اى اى معنى اريد وما زائدة للتعميم قوله فتعريف المسند اليه وهو الحمد لتخصيصه بالمسند وهو الكون لله لان تعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد تخصيصه بالمسند اى قصره عليه قال فى المطول ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او بغيره نحو الكرم التقوى والامير الشجاع والامير هذا والامير زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا مثل التوكل على الله والامر بيد الله والكرم فى العرب والامام من قريش وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ مثل زيد المنطلق فيؤخذ منه ان التخصيص والقصر مستفاد من ال الجنسية وحدها وفى حاشية السيد عليه انما يظهر اذا قصد بالحمد كل حمد واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم منه اختصاص افراده كلها به وليس ذلك من قصر المبتدأ على الخبر بل هو فى المعنى نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب اذا لم يرد به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل اريد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا القصر المقصود مستفيد من لفظ الاختصاص ههنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة فلو حملت على الجنس لم يلزم فيها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه حاصلا فى العرب لا يستلزم انحصار افراده فيهم لجواز ان يثبت لهم فى ضمن فرد ولغيرهم فى ضمن اخر فيظهر منه ان مفاد القصر بلام الجنس واما لام الجنس فانما تفيده بمعونة جعل لام لله للاختصاص والشارح جرى على مختار السعد تامل هذا واستشكل بان التخصيص الذى هو القصر مشروط برد الخطأ بتوهم مشاركة الغير فى الحكم او استقلاله به الى الصواب واجيب بانه لا يبعد صدور ذلك عن الجهلة المعاندين واذا تقرر ان التخصيص حاصل من التعريف باللام فلا داعى لتقديم الخبر بان يقال لله الحمد اولى لكونه الاصل ولا مرجح للعدول عنه وايضا المقام مقام الحمد فيقدم فى اجزاء الجملة ما يدل عليه ويشعر به فلذلك قدم لفظ الحمد وان كان تقديم اسم الله اهم بالنظر لذاته لكن البلاغة ينظر فيها للامور العارضة دون الذاتية فان قلت قد قدم لفظة الجلالة فى قوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية وقوله تعالى وله الحمد فى السموات والارض وغير ذلك من الايات والجواب منع ان المقام فى الايات المذكورة مقام الحمد حتى يعارض ما ذكر هنا بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه به كما اشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف فلكل مقام مقال قوله اما فى الاستغراق تفصيل لاجمال قوله فيكون جميع افراده مختصا بالمسند اى اما كون جميع افراد الحمد مختصا بالمسند اذا كان اللام للاستغراق فظ لان مدخولها جميع الافراد وقد حكم بثبوت المسند لها فتكون مختصة به ولا يخرج فرد منها لغيره قوله الماهية فى نفسها اى حقيقة

مدخوله معلوم حاضر فى ذهن السامع صح

حاشية

قوله وايا ما كان اه التنوين عوض عن المضاف اليه تقديره واى واحد من الجنس والاستغراق وهو خبر كان قدم للصدارة وايا ما شرطية وجزاؤه فتعريفه اه فنظيره فى التنزيل فايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى قوله فيكون اه اى اذا كان تعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند فيكون جميع افراده اه صح

قوله وايا ما خبر كان قدم عليه للصدارة واسمه مستكن راجع الى اللام انكائن للجنس او الاستغراق ويمكن ان يكون هو منصوبا على مضمر يفسره الظاهر قيل التنوين عوض عن المضاف اليه تقديره اى واحد من الجنس والاستغراق الذى فايا شرطية وما زائدة لتاكيد الابهام وفى التنزيل فاى جزاؤه فتعريف المسند اليه قوله لتخصيص ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى لان المعرف باللام الجنس اى المسند اليه بالمسند مقصور على الخبر سواء كان ان جعل مبتدأ فهو معرفة او نكرة وكذا الاستغراق وقيل الاستعمال الخبر فى لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل باعنى ما له بادخال الباء على المقصور عليه اعنى المال لزيد اى المال له الخاصة فيقال خص المال بزيد ويستعمل بادخالها لا لغيره وهو المراد ههنا ويستعمل كما فى التنزيل تخصيص على المقصور اعنى الخاصة وهذا اما بناء على تضمين برحمته من يشاء او على جعل التخصيص معنى التمييز والافراد وقال الفاضل العصام الباء مجازا عن التمييز فعل التخصيص يدخل على كل اذا دخل بعد فعل المقصور والمقصور عليه حاشية من المقصور بل تقديم الحمد صح لقصد ذلك المعنى

الحمد وماهيته من حيث هي هي فقوله لا في ضمن الفرد لقوله في نفسها ومراده الفرد كلا كما في الاستغراق او
بعضا كما في العهد الذهني والخارجي فان هذه الاقسام الثلثة يراد فيها الماهية من حيث تحققها في الفرد
كلا او بعضا فهي قسيم للام الجنس التي يراد بها الماهية من حيث هي فيكون المسند لازم الماهية المسند
هنا في الحقيقة متعلق الجار والمجرور وهو الثبوت او الحصول او الكينونة ونحوها كما سيشير لذلك
بقوله بعد فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله ولازم الشئ هو الخارج عن حقيقته
الغير المنفك عنه وينقسم الى لازم الماهية ولازم الوجود فلازم الماهية كالزوجية للاربعة والفردية
للثلاثة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها وكذا الثلاثة متى تحققت
امتنع انفكاك الفردية عنها ولازم الوجود كالسواد للزنجي فان السواد لازم لوجوده وتشخصه بحيث
كلما وجد في الخارج الزنجي وجد معه السواد وليس السواد لازما لماهيته لان ماهية الحبشي هي
الانسانية ولو كان السواد لازما لها لكان كل انسان اسود فما نحن فيه من قبيل لازم الماهية ومعناه
انه متى وجدت وتحققت ماهية الحمد يلزمها كونها ثابتة له تعالى لا ينفك عنها ذلك الثبوت قوله
فلا يوجد فرد اه بيان لتحقق اللزوم وعدم الانفكاك بين المسند اليه والمسند قوله فرد من الاربعة اي
فرد من العدد الذي احاده اربعة وليس المعنى فرد من الاعداد المتركبة منها الاربعة لانها افراد لا زوج
قوله وما وقع لغير الله اه جواب سؤال مقدر هو ان التخصيص ههنا على كلا تقديري الاستغراق والجنس
ممنوع فان هناك افراد من المحامد ثابتة للخلق على افعالهم الجميلة فلا يصح القصر ومحصل الجواب
ان هذه المحامد وان كانت في الظاهر للخلق لكنها بحسب الحقيقة ثابتة له تعالى وراجعة اليه وانما
العباد مظاهر فقط لانه تعالى هو المتولي لكل حمد يخلق ما يحمد عليه ويبرز استعداد الحمد واسبابه
في الحامد وتلفظه بالحمد والمجازي على الحمد وغير ذلك فالكل منه واليه قوله اختار الثاني وهو الاستغراق
قوله لظهوره في اداء المرام اي المطلوب وهو افادة الاختصاص والقصر فدلالته عليه صريحة
بخلاف الجنس فان افادته القصر بطريق اللازم فيكون كناية ولا يقال ان الكناية ابلغ من الصريح لانها
كدعوى الشئ ببينة فتعليل الشارح ضعيف جدا سيما وقد تقدم لك ما وجه به اختيار الجنس فلا
تغفل قوله ولان معناه تعليل ثان لوجه اختيار الاستغراق وهذا ايضا اوهن مما قبله لان افراد
المحامد البتة موجودة في الخارج لكنه في الاستغراق يكون المنحصر هو في الجنس يقصد الماهية
من حيث هي ومعلوم ان تلك الماهية وان لم تكن موجودة في الخارج كبقية الماهيات فانها من الامور
الاعتبارية لكن لها افراد موجودة في الخارج والحكم على الماهية هنا ليس من قبيل الاحكام العارضة
لها باعتبار وجودها الذهني كالانسان نوع بل من قبيل الاحكام العارضة لها باعتبار وجودها
الخارجي ووجودها الخارجي هو نفس وجود افرادها لتحققها في كل الافراد فلا فرق بين الاعتبار
الا باعتبار والشارح اختلط عليه الاحكام العارضة للماهية من حيث الوجود الذهني والعارضة
من حيث الوجود الخارجي وظن ان ما هنا من قبيل الاول وليس كذلك وسنوضح هذا من قولك
الانسان نوع والانسان كاتب على انه قد يقال يلزم على تعليله هذا ان لا يكون الاستغراق على تقدير
الجنسية اولى لانه حيث جعل الاستغراق دالا على وجود افراد جميع المحامد كان المستغرق تلك

الافراد الموجودة واما على تقدير ارادة الجنس فان الاستغراق اللازم لارادته شامل للافراد
الموجودة والافراد المقدرة الوجود ضرورة تحقق الماهية التي حكم باختصاصها في تلك الافراد
فاي فرد وجد شمله ذلك الاختصاص فقد انقلبت علته عليه بكونها اولى بنقيض المدعى قوله فيكون
اي الاستغراق في الافادة اي افادة قصر المسند اليه على المسند المعبر عنه بقوله سابقا فتعريف الحمد
لتخصيصه بالمسند واوفى افعل تفضيل اي اكثر واتم يقال وفى الشئ يفي وفيا على فعول اذا كثر وتم
والمفضل عليه محذوف اي ازيد واتم من الجنس والتفضيل بحسب ما ذكره من التعليلين وقد علمت
ضعفهما واحرى بالحاء المهملة معناه احق افعل تفضيل من حق الشئ ثبت قوله فان قلت في اي معنيي
الحمد اه معنيين بياء مثنى معنى حذفت نونه للاضافة اي في اي معنى من المعنيين اللغوي والعرفي اعتبر
فيه الجنس او الاستغراق المفيد كل منهما تخصيص المسند اليه بالمسند لا يكون القصر حقيقيا بل عرفيا
لان المنحصر على تقدير ارادة المعنى اللغوي افراده وتكون بعض افراد المعنى العرفي خارجة وكذلك
على تقدير ارادة المعنى العرفي المنحصر افراده وبعض افراد المعنى اللغوي خارجة مع ان المطلوب
جعل الحصر حقيقيا اذ المحامد كلها ثابتة له تعالى في الواقع وهذا مما لا تفيده الجملة فمورد هذا
السؤال قوله واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند اذ المتبادر منه اختصاص جميع
الافراد على ان يكون القصر حقيقيا وهذا السؤال منع له قوله يكون بعض افراد الاخر خارجا كون
الخارج بعض الافراد لا كلها ظاهر لانه اذا حمل على المعنى اللغوي خرج عنه من افراد المعنى العرفي ما كان
بالاعتقاد وفعل الجوارح واما ما كان باللسان فداخل مع افراد المعنى اللغوي وان حمل على العرفي فخرج
معه بعض افراد المعنى اللغوي وهو ما كان في مقابلة الانعام وخرج بعض افراده وهو ما لم يكن في
مقابلة الانعام والحاصل انه لو اريد اي معنى من المعنيين يبقى بعض افراد المعنى الاخر خارجا لا كلها كما
لا يخفى قوله فلا يكون حمد المخصص بكسر الصاد المهملة بعد الخاء المعجمة اسم فاعل من التخصيص اي لا يكون
الحمد الصادر من الشخص المخصص اي الحاكم بالتخصيص المستفاد من الجملة قوله على وجه اكمل متعلق
بمحذوف خبر يكون اي وافيا وذلك لخروج بعض الافراد عن التخصيص قوله بعموم المجاز هو عبارة
عن ان يستعمل اللفظ في معنى كلي شامل للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي وذلك كاطلاق لفظ اسد على
المجترئ اي صاحب الجراءة والقوة فان هذا المعنى يتناول الرجل الشجاع الذي هو المعنى المجازي والحيوان
المفترس الذي هو المعنى الحقيقي للفظ اسد وهنا يراد بالحمد معنى كلي شامل للمعنى اللغوي والعرفي
وتوضيحه ان الحمد اذا استعمله اللغوي في معناه اللغوي كان حقيقة عنده وان استعمله في معناه العرفي
يكون مجازا واستعمال اهل العرف بالعكس حقيقة عندهم في المعنى العرفي مجاز في اللغوي نظير ما قيل
في لفظ صلوة اذا استعملها اللغوي في الدعاء حقيقة وفي الافعال المخصوصة مجاز والشرعي بالعكس
فاذا قصد بلفظ الحمد كلا المعنيين معا كل واحد بخصوصه في اطلاق واحد لزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز في لفظ واحد وهو ممنوع فيصار لعموم المجاز بان يراد مطلق الثناء اعم من ان يكون باللسان
او غيره في مقابلة الاحسان او غيره ولا شك ان هذا معنى كلي عام لجميع افراد المعنيين واستعمال
لفظ الحمد في هذا المعنى يرجع للمجاز المرسل الذي علاقته الاطلاق عن التقييد فعموم المجاز من قبيل

المجاز المرسل لكنه اطلق عليه اللفظ لعموم معناه وتناوله للمعنى الحقيقي والمجازي فان قلت اذا استعمل
الحمد في مطلق الثناء خرجت جميع افراد المحامد كلها لغويا وعرفيا لانها ثناآت مخصوصة قلت القيد
معتبر في الحقيقة ونفس الامر لكنه اعتبر تجرد الماهية عن القيود لصحة اطلاق اللفظ عليها واستعماله
فيها بطريق المجاز فهذه امور اعتبارية دعى اليها التماس العلاقة لارتكاب التجوز لا تخرج بسببها شئ
عما هي عليه في الواقع واعلم ان هذا الاعتراض وجوابه مأخوذ من اللاري في حواشي الفوائد الضيائية
قال ما ملخصه ان الحمد اما مصدر المبني للمعلوم وهي الحامدية او مصدر المبني للمجهول وهي المحمودية او
القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايم الاستيعاب كما يلايم الاستغراق وهذا
السؤال بعينه يرد هنا فيقال ان اريد تخصيص الحمد الذي هو مصدر المبني للفاعل خرج الحمد مصدر
المبني للمجهول وان اريد الثاني خرج الاول والجواب ما اشار له بقوله او القدر المشترك اي يراد بالحمد
القدر المشترك بين المعنيين وهو كل ما يطلق عليه لفظ الحمد وهذا التعميم اما بناء على ان المصدر
موضوع لمعنى واحد ينسب تارة الى الفاعل فيقال هو مبني للفاعل وتارة الى المفعول فيقال مبني
للمفعول واما باعتبار انه مشترك بين المعنيين فاستعماله فيهما اما بناء على جواز استعمال المشترك
في معانيه معا او بناء على استعماله في معنى مجازي مشترك بينهما وهو الذي عبر عنه الشارح بعموم
المجاز ويصح ان يراد بالحمد هنا المعنى الحاصل بالمصدر فبعد هذه التعميمات كلها يرد ان يقال انه اذا اريد
المعنى المصدري بقيت افراد المعنى الحاصل بالمصدر خارجة عن التخصيص وان اريد الحاصل بالمصدر
بقيت افراد المعنى المصدري وجوابه ان كلا من المعنى المصدري والحاصل بالمصدر متلازمان لا ينفك
احدهما عن الاخر فمتى ثبت اختصاص احدهما ثبت اختصاص الاخر ايضا فان اردت زيادة التعميم بحيث
لا يخرج فرد ابدا باي معنى كان قلت المراد بالحمد الذي قصد به التخصيص ما يطلق عليه لفظ الحمد الشامل
للغوي والعرفي مصدر المبني للمعلوم والمجهول والحاصل بالمصدر وح لا يخرج فرد من افراده عن التخصيص
اصلا قوله ان لم يقابل حمده بنعمة الخ بان حمد على جميل غير انعام كالحمد لله القادر المريد مثلا وانما قيد بعدم
مقابلته للنعمة لانه لو كان في مقابلة نعمة لا يطلق عليه حامد لغة فقط بل حامد اعرفا وشاكر لغة ايضا
قوله ان قابله بها اي قابل الحمد بالنعمة كالحمد لله الذي هدانا للاسلام ففي هذه يتحقق الحمد العرفي واللغوي
والشكر اللغوي لكن المقابلة بالنعمة شرط لتحقق الحمد العرفي والشكر اللغوي دون الحمد اللغوي لانه لا يشترط
ان يكون في مقابلة النعمة وان وقع في مقابلتها اذ المحمود عليه في الحمد اللغوي هو الجميل مطلقا لا خصوص النعمة
كما عرفت قوله وشاكر كذلك اي لغة وعرفا او قوله ان جعله الضمير يعود للحمد الصادر من الحامد في بدأ
تصنيفه اي ان جعل الحامد حمده جزء وهذا القيد بالنظر لوصف الحامد بالشكر العرفي بان يقال هو شاكر
عرفا اذ لا يتحقق هذا الوصف الا اذا صرف جميع جوارحه في الطاعات ومن جملتها اللسان في الثناء فيكون
شاكرا عرفا واما بالنظر لوصفه بكونه شاكرا بحسب اللغة بان يطلق عليه شاكرا عند اهل اللغة فيكفي الثناء
باللسان فقط لكن بقيد ان يكون في مقابلة نعمة وصنيع الشارح يوهم ان قوله ان جعله راجع للمشار اليه
بقوله كذلك وهو لغة وعرفا فيقتضي انه لا بد في صحة اطلاق لفظ شاكر عليه بحسب اللغة تحقق
ما ذكر وهو جعل الحمد جزء من شكر عرفي لكن هذا الايهام مندفع بما ذكره سابقا بقوله وشاكر لغة

ان قابله بها وانما قال هنا او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك مع انه سبق منه التنصيص على ذلك دون
الشكر العرفي تنبيها على انه في هذه الحالة اي حالة جعل الحمد خبرا من شكر عرفي يتحقق الاتصاف بالصفات
الاربعة فيقال ان جعل الحمد جزء من شكر عرفي انه حامد لغة وعرفا وشاكر لغة وعرفا ولا يخفاك انه
في هذه الحالة لا بد من كون الحمد واقعا في مقابلة النعمة ليتحقق الحمد العرفي والشكر العرفي فكان الاولى
ان يقول وشاكر كذلك ان قابله بها وجعله جزأ من شكر عرفي فيكون قوله ان قابله بها راجعا للحمد العرفي
والشكر اللغوي لا الحمد اللغوي لانه لا يشترط وقوعه في مقابلة نعمة وقوله وجعله جزأه راجع للشكر
العرفي فقط والتوزيع موكول لفطنة الناظر لانه مما يستفاد من كلامه بالفكر الصائب فتفكر قوله
وذلك المشار اليه جعل الحمد جزأ من شكر عرفي وكونه اعلى المراتب واضح جلي لان فيه صرف جميع الجوارح
وقت التلفظ بالحمد في طاعة فهو حمد حاصل عند كمال التوجه للمحمود فيرجع لمقام الاحسان المشار اليه
بقول سيد ولد عدنان الاحسان ان تعبد الله كانك تراه بخلاف غيره من بقية افراد الحمد لحصولها باللسان
مع امكان غفلة القلب واشتغال بقية الجوارح بما ليس من ملايمات الحمد اذ يكفي في اطلاق لفظ حامد
التلفظ بالجملة الدالة على الثناء فكل من قال الحمد لله او العزة لله مثلا يقال له حامد اما لغة فقط ان لم
يكن في مقابلة نعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان كان في مقابلتها اما هذا المعنى الاخير يعني تحقق
الشكر العرفي فلا يكفي فيه التلفظ وحده كما علمت قوله ولام لله اي اللام الجارة له وقد ذكر ابن هشام
في المغني للام الجارة احدى وعشرين معنى قوله بين الذات والصفة قال ابن هشام لام الاستحقاق هي
الواقعة بين معنى وذات فعبر بمعنى والشارح بصفة وهما متقاربان قوله الجنة للمؤمنين جعل
ابن هشام المثال الثاني من امثلة الاستحقاق حيث قال ومنه وللكافرين النار اي عذابها فبهذا التاويل
وقعت اللام بين ذات ومعنى وجعل المثال الاول من قسم الاختصاص وهو تحكم فانه يقدر فيه ايضا اي
نعيمها فيرجع للاستحقاق فلذلك خالف شارحنا وجعل المثالين من قبيل الاختصاص نظرا الى الظ
وعدم التقدير والا فالفرق تحكم قوله وعمم الثاني وهو الاختصاص للاول فجعل الاختصاص شاملا
للاستحقاق ثم ان كلام الش يقتضي ان لام الاختصاص على هذا شاملة للاستحقاق فقط وليس كذلك
بل القائل بالتعميم جعلها شاملة للاختصاص وللملك الممثل له بقوله تعالى له ما في السموات وما في الارض
وعبارة المغني هكذا وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الاخيرين ويمثل له بالامثلة
المذكورة او نحوها وقد يجاب عن الش بانه لم يذكر هنا احتمال الملك فلذلك سكت عن التصريح بشمول
لام الاختصاص له ويبقى انه اذا جعلت اللام للاختصاص وقد استفيد ولا ان التخصيص حصل من ال
سواء كانت جنسية او استغراقية فيتحقق اختصاصان فاجتمع كل واحد منهما قلت قال بعض الحواشي
الفتحية الظاهر ان اللام انما تدل على الاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا بمعنى الانحصار لانهم ما عدوه من
طرق القصر فقولك المال لزيد لو كان مفيدا للحصر لكان قولك ما المال الا لزيد مفيدا لحصر المال على صفة
الانحصار في زيد لا على قصر المال في زيد ولكان قولك لله الحمد مفيدا لقصر الحمد على الاختصاص بالله
لا على قصره على الله واللازم منتف كيف لا وقد قال صاحب الكشاف في قوله تعالى له الملك وله الحمد
قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله قوله لما فيه اي في التعميم المذكور من تقليل

الاشتراك اى تقليل المعانى التى وضعت لها اللام وتقليل الاشتراك فى اللفظ المشترك مطلوب ثم
ظاهر كلامه ان هذا التعليل ليس فى كلام ابن هشام بل الشارح من طرفه وليس كذلك وعبارة ابن هشام
هكذا وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص من ذكر المعنيين الاخيرين يعنى الاستحقاق والملك ويمثل له
بالامثلة المذكورة او نحوها ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد
لزم القول بانها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال المشترك فى معنييه دفعة واكثرهم
يمنعه وبعضهم رجح الاستحقاق قال ابن ام قاسم فى شرح التسهيل قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه
من انها للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق
وقد يدخلها مع ذلك معان آخر قوله الهوادى اسم كتاب فى المعانى والبيان متن وشرح للمؤلف المذكور
افل حما من شرح التلخيص الصغير للتفتازانى قوله والله علم اى علم شخص والواضع له هو الله تعالى
وما اشتهر من الخلاف فى ان اللغات هل هى من موضوعات البشر او الله تعالى فذلك فى غير اسمائه تعالى واسماء
ملائكته فانها ليست من موضوعات البشر وغير الاعلام الشخصية فانها من موضوعات البشر اتفاقا فمحل
الخلاف انما هو اسماء الحقايق الكلية كالانسان والفرس والاسد ونحوها ولقد حرر هذه المسئلة الكمال
ابن الهمام الحنفى فى تحرير الاصول اتم تحرير فراجعه قوله لذات واجب الوجود ليس الوصف بوجوب
الوجود داخلا فى حقيقة المسمى وجزأ منه والا نافى العلمية الشخصية لان العلم الشخصى لا دلالة له الا
على مجرد الذات بل ذلك الوصف طريق لاحضار المسمى بذلك الاسم وخص هذا الوصف دون غيره لابتناء
جميع الصفات الكمالية عليه لكونه منشأ كل كمال ومعدن كل جلال اذ وجوب الوجود يفيد الاستغناء
المطلق ومن اتصف بذلك وجب افتقار جميع ما سواه اليه ويلزم هذا الاتصاف بكل الصفات الكمالية
واضافة واجب الوجود من اضافة الصفة للموصوف اى الذى ثبت لوجوده الوجوب والواجب هو ما
اقتضت ذاته وجوده وامتنع عليه العدم وقيل هو الذى يلزم من فرض عدمه محال وواجب الوجود
اما واجب الوجود لذاته وهو الله او واجب الوجود لغيره كما فى الحوادث وقت وجودها فانها واجبة
الوجود بالغير على ما بين فى الكلام ووجوب الوجود الذاتى ينافى الامكان بخلاف وجوب الوجود العرضى
فانه يجامعه قوله واصله لاه فيه ميل لما ذهب اليه البيضاوى فى تفسيره وغيره من انه فى الاصل صفة ثم
غلبت عليه الاسمية قال فى التفسير والاله فى اصله يقع لكل معبود ثم غلبت على المعبود بحق وقيل علم
لذاته المخصوصة لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق
عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قولنا لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر
انه وصف فى اصله لكن لما غلب عليه بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه
فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا
اعتبار امر آخر حقيقى او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته
المخصوصة لما افاد قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولكن قال اللارى فى حاشية المطول الحق
ان الله اسم لا صفة وعلم للذات المعين كما هو مصرح به فى شرح الكشاف وبهذا الاعتبار كان قولنا لا اله
الا الله كلمة توحيد اى لا معبود بحق الا ذلك الواحد لا انه من الاسماء الغالبة ولا انه اسم لمفهوم كلى

منحصر فى فرد قوله لاه اسم فاعل من لاه يليه كباع يبيع فاصل لاه ليه تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت
الفا واصل يليه يليه بسكون اللام نقلت حركة الياء وهى الكسرة للساكن ما قبلها ولاه لا هى فاستثقلت
الضمة على الياء فحذفت الضمة فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ويصح ان
يجعل لاه مصدرا قال البيضاوى وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع
لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ومرتفع عن كل شئ وعما لا يليق به وقيل انه لاها سريانى فعرب
بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام قوله فجعل علما معهما اى مع الالف واللام بعد الادغام فيكون فى الاصل
كليا ثم غلبت عليه العلمية الشخصية بعد دخول ال قوله الف لاه فى الخط لان الهاء موصولة باللام لا فى
النطق لانه ينطق بالالف بعد اللام وحذف الفه نطقا لحن تفسد به الصلوة ولا ينعقد به صريح اليمين
وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله ❊ الا لا بارك الله فى سهيل ❊ اذا ما الله بارك فى الرجال ❊ وكما
حذفت الالف حذف التنوين ايضا لكن لما كان حذف التنوين بديهيا لم يحتج للتنبيه عليه لا انه جامعه
لال امر ضرورى والحاصل انه عند دخول ال عليه يحذف التنوين وتحذف الالف التى فى لاه فيصير الله
ثم يدغم وجوبا لاجتماع المثلين ويفخم وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبلها او انضم سنة قوله لئلا يكون
على صورة النفى اى وليس نفيا حقيقة قوله فلما ادخل عليه اللام اى الجارة بعد التصرفات المذكورة
حذفت همزة الوصل التى هى همزة ال التى اتى بها اولا قوله لئلا يلتبس بالنفى علة لقوله حذفت لانها
لو بقيت لاتصلت بها اللام الجارة فيكون صورتها الخطية هكذا لا لله فالالتباس بالنفى من جهة الصورة
الخطية لا النطق قوله ولام لاه معطوف على همزة الوصل اى وحذفت لام لاه ايضا عند دخول اللام الجارة
فيكون المحذوف عند دخولها حرفان همزة الوصل ولام لاه قوله لئلا يجتمع ثلاث لامات علة لحذف
لام لاه ووجهه انه لو ابقيت لام لاه ولم تحذف تحقق ثلاث لامات لام لاه واللام المعرفة واللام الجارة
والعرب يستكرهون توالى ثلاث امثال فى كلمة واحدة او ما هو فى حكمها ولا يخفى ان حذف اللام انما هو فى
الخط اما فى النطق فلم تحذف لان اللام الثانية مشددة والحرف المشدد بحرفين فحذفها كحذف
الف لاه خطا لا نطقا وظهر لك من هذا الاعلال انه لم يبق من الكلمة الاصلية بعد دخول اللام الجارة
سوى الهاء اما قبل دخولها فالهاء واللام والالف والتنوين محذوفان وقد علمت وجه حذفهما واعلم
ان الشارح اختار هذا لعدم الشذوذ فيه بخلاف المشهور من ان اصله اله ادخلت عليه ال ثم حذفت
الهمزة ثم ادغم لان احد الشذوذين لازم اما الادغام او الحذف وبيانه ان الهمزة ان حذفت بعد نقل
حركتها كان الحذف قياسيا لكن الادغام غير قياسى لوجود فاصل بين الحرفين المتجانسين وهو الهمزة
المحذوفة لان المحذوف لعلة كالثابت وان حذفت الهمزة مع حركتها كان الحذف غير قياسى لان الحرف
المتحرك متعاصر بالحركة ويكون الادغام ح قياسيا لان المحذوف لا لعلة بمنزلة العدم قوله وكذا كل
ما فى اوله اه المشار اليه اغلب التصرفات السابقة لا كلها قوله ثم ادخل عليه اى ما اوله لام قوله ثم اللام
اى ادخل عليه اللام الجارة بعد دخول الالف واللام قوله نحو للحم مثال لذلك مثلا تقول جئتك للحم
اصله لحم دخلت عليه ال فصار اللحم بلامين فاذا اريد ادخال اللام الجارة تحذف همزة ال لئلا
يلتبس بالنفى اذ لو ابقيت الهمزة لاتصلت اللام الجارة بها فيصير هكذا لا لحم فيلتبس بالنفى وحذف

ايضا لانهم لئلا يجتمع ثلاث لامات فبقى اللام الجارة واللام المعرفة ونحوهم ولبن وليث ولب وكل اسم اوله
لام دخلت عليه اللام الجارة يفعل به ما ذكر فان قلت لم لم تحذف اللام المعرفة من هذا والاه قلت لا يصح لانه
اتى بها لغرض وهو التعريف فاذا حذفت ذهب ذلك الغرض فلذلك حذفت اللام التى من بنية الكلمة وبقيت
هى قوله رب العالمين مجرور على انه صفة لله فان حقيقية مفيدة للتعريف وقيل يجوز ان يكون بدلا
والرب فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا وصفه به للمبالغة كما
يوصف بالمصادر وقيل انه صفة مشبهة من رب يرب اخذ منه بعد جعله لازما بانتقل الى فعل بالضم
الحاقا له بالغرايز التى تؤخذ منها امثال هذه الصيغة كما هو المشهور ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب
الدار ورب الدابة ومنه قوله تعالى فيسقى ربه خمرا وقوله تع ارجع الى ربك ويجئ بمعنى السيد والمالك
والخالق والمعبود وكل ذلك صحيح الارادة هنا والشارح اقتصر على معنيين اشار للاول بقوله اى مالكهم
والثانى بقوله ومبلغهم فهذا معنى آخر للفظ الرب لانه من جملة المعنى الاول كما يوهمه صنيعه وكان الاولى
له الاتيان باو والمعنى على الاول على انه صفة مشبهة والثانى على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل فقوله شيئا
فشيئا نصب على المفعولية اى تبليغا تدريجيا ويصح الحالية ايضا قوله اسم لما يعلم به بتخفيف اللام
وبناء الفعل للمجهول فهو مشتق من العلم لا من العلامة والا لشددت اللام وليس بصفة بل اسم لما يحصل
العلم بالشئ اى شئ كان صانعا او غيره ثم غلب على ما يعلم به الصانع بحيث متى قيل عالم فانما يفهم منه
ما يعلم به الصانع ثم هو فى اللغة يطلق على معنيين احدهما جنس ذوى العلم اعنى الملك والانس والجن
يقال عالم الملك وعالم الجن وعالم الانس وثانيهما جنس ما يعلم به الصانع من المخلوقات فيقال عالم الافلاك
وعالم العناصر وعالم النبات وعالم الحيوان وعالم الاعراض وعالم الجواهر فهو اسم للقدر المشترك بين
اجناس ذوى العلم واجناس ما يعلم به الصانع فصح اطلاقه على كل واحد منهما وعلى مجموعهما قوله
كالخاتم بفتح التاء اسم لآلة يختم بها قوله والقالب بفتح اللام اسم لما هو كالمثال يفرغ فيه الجواهر
المذابة ويجوز كسر اللام قوله وهو كل ما سواه الضمير المنفصل راجع لما يعلم به والمجرور يعود للصانع قوله
من الجواهر والاعراض بيان لما سواه اى كل شئ يصدق عليه لفظ السوى اى الغير من واحد واحد واثنين
اثنين وجماعة جماعة حتى الجميع وقيل لا يقال عالم زيد فهو اسم لكل نوع من الموجودات وكل جنس ذكره
العصام فى حاشية تفسير البيضاوى وقوله لا يقال عالم زيد هو الصحيح بل يقال زيد من العالم وح
وقوله من واحد واحد اى من نوع واحد او من جنس واحد لا شخص واحد قوله وانما جمع اه جواب عما
يقال ان العالم اسم للقدر المشترك بين اجناس ذو العلم واجناس ما يعلم به الصانع فهو اسم لما سوى الله
فلا حاجة للجمع لان اللفظ المفرد مفيد ما افاده الجمع اجاب بانه انما جمع ليشمل اه اى شمولا واضحا بلا خفاء
فانه لو لم يجمع لاحتمل ان يراد منه فرد من افراد القدر المشترك كالعالم الشاهد مثلا واحتمل ايضا ارادة
استغراق جنس واحد كعالم الانس فالجمع يرفع الاحتمال ويصير نصا ودليلا فى الشمول قوله كسائر
اوصافهم اى كما يجمع بقية اوصاف العقلاء لان الذى يجمع جمع المذكر السالم اما علم المذكر العاقل
او صفته بشروط لعلها تأتى فان قلت قد سبق ان العالم اسم لا صفة فكيف يندرج تحت اوصاف العقلاء
فالجواب انه وان كان اسما الا انه اشبه الصفة من حيث كونه يعلم به الصانع فهو اسم حقيقة ووصف

حكما ولا غرابة فى ذلك قوله وقيل اسم وضع لذوى العلم اى القدر المشترك بين اجناس ذوى العلم فيطلق
على كل جنس من تلك الاجناس وعلى مجموعها وتأخير هذا الوجه وتصديره بقيل يقتضى ضعفه وهو
كذلك لان هذه الصيغة اى صيغة فاعل لم تستعمل الا فيما يكون آلة بين الفاعل والمفعول كالخاتم والقالب
ولم يوجد استعماله فى نفس الفاعل اذ لم يسمع ناصر وضارب بالفتح قوله من الملائكة والثقلين بيان
لذوى العلم والثقلان هما الانس والجن سميا بذلك لثقل الارض بهما هكذا قيل ولكن لا يظهر بالنسبة
للجن لانه لا ثقل فيهم لانهم اجسام نارية لطيفة فالاحسن لتثقلهم بالاوزار ولثقل الطاعات والتكاليف
عليهم قوله وتناوله اى تناول لفظ عالمين على تقدير وضعه لذوى العلم قوله لغيرهم اى لغير ذوى العلم
قوله على سبيل الاستتباع اى تبعية غير ذوى العلم لهم لان تربية ذوى العلم يستلزم تربية غيرهم بالطريق
الاولى واما على الوجه الاول فالتناول بحسب دلالة اللفظ فلذلك احتيج للتغليب فى الاول لصحة الجمع بالياء
والنون دون الثانى فانه لما اختص بذوى العلم صح جمعه بالياء والنون وقيل عنى بالعالم خصوص الانس
فان كل واحد منهم عالم من حيث انه يشتمل على نظاير ما فى العالم الكبير ولذلك سوى الله بين النظر فيهما فقال تعالى
اولم ينظروا فى ملكوت السموات والارض وقال تعالى وفى انفسكم افلا تبصرون ولله القائل وتزعم انك جرم
صغير ❊ وفيك انطوى العالم الاكبر ❊ قوله والصلاة ان جعلت الجملة انشائية وجملة الحمد له كذلك كان
المقام للوصل وكذلك ان كانتا خبريتين والجامع خيالى لاقترانهما فى خيال المؤلفين ما اذ تخولف بينهما
بالخبرية والانشائية فالمقام للفصل فلا تجعل الواو عاطفة فاما ان يصار الى القول بجواز عطف الانشاء
على الاخبار وعكسه على قول الصغار وجماعة مستدلين بقوله تع وبشر الذين امنوا فى سورة البقرة وبشر
المؤمنين فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان
خبر المحذوف ويؤيده قوله وان شفاى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغى غزالا
عند باب ابن عام وكحل ماقيك الحسان باثمد واستدل الصغار بهذا البيت وبقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم
فان تقديره عندس هذه خولان ورد فى المغنى هذه الادلة فكان الحق المنع وهو ما ذهب اليه البيانيون
وكذلك ابن مالك وابن عصفور فليجعل العطف هنا من قبيل عطف القصة على القصة فان قلت قد فسره
التفتازانى وصاحب الكشف فى شرحيهما على الكشاف بانه عطف جمل متعددة مسوقة لغرض على جمل مثلها
مع قطع النظر عن كون كل منها خبرا وانشاء وفيما نحن فيه لا تعدد فى المعطوفين فالجواب انه وان لزم تعدد
الجمل هنا لكن لعطف القصة على القصة تفسير آخر يفهم من كلام العلامة المذكور فى المطول وهو عطف
مضمون احدى الجملتين على مضمون الاخرى يعنى ان المعتبر فيه هذا لا خصوصية الجملة الخبرية او الانشائية
وما نحن فيه من هذا القبيل قوله او التعظيم هكذا باو فى نسخة واخرى بالواو وعبارته فيما سيأتى
تدل على ان الصلاة تستعمل فى كل واحد من المعنيين وح فتكون الواو بمعنى او فالعطف باو اشارة الى
ان لها فى اللغة معنى واحدا دائرا بين هذين المعنيين والعطف بالواو لو لم تصرف عن معناها يوهم
انها من قبيل المشترك اللفظى وقد حقق خلافه هذا وفى حاشية اللارى على المطول قال صاحب الكشاف
فى سورة الاحزاب الصلاة الدعاء لكن قال فى موضع اخر انها حقيقة لغوية فى تحريك الصلوين
مجاز لغوى فى الاركان المخصوصة استعارة فى الدعاء بتشبيه الداعى بالراكع والساجد والتخشع

فيها الجنس حتى يبطل الاختصاص بخروجها عنه قوله او الاستغراق العرفى اى على تقدير جعل ال للاستغراق
اى ان مدخول ال ليس كل الافراد حتى يكون الاستغراق حقيقيا فينتقض بان هناك افرادا من الصلاة واصلة
لغيره عم من الانبياء والرسل وغيرهم بطريق التبعية لهم بل الافراد التى تتصل له صلى الله عليه وسلم
كما فى جمع الامير الصاغة اى صاغة اهل مملكته ثم ظاهر كلامه انه على تقدير الاستغراق ليس هناك
قصر وليس كذلك بل على تقدير الاستغراق المسند اليه يكون مقصورا على المسند كما اعترف به هو
سابقا حيث قال واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند وقد يقال ان كل واحد من القصر
والاستغراق لازم للآخر فمتى تحقق احدهما تحقق الآخر معه فقوله ومراده القصر الادعائى راجع
لاحتمال الجنسية وتعرض لذكره لكونه اظهر فيها وقوله او الاستغراق العرفى راجع لاحتمال الاستغراقية
وهو اظهر فيها من القصر وان تلازما فيهما قوله اذ جنس الصلاة تعليل على ترتيب اللف فجنس الصلاة
على تقدير ان يجعل ال جنسية او جميع على تقدير جعلها استغراقية قوله ولذا اللام للاجل وذا اشارة
لما ذكر من ان القصر ادعائى والاستغراق عرفى والمعلل قوله قال فى الامعان قدم العلة اهتماما قوله
لامها اى الصلاة قوله للجنس اى للحقيقة لكن لا من حيث هى بل من حيث تحققها فى بعض الافراد
وهذه العبارة تحتمل احتمالين احدهما راجح وهو ان ال للعهد الذهنى اى فرد من افراد الصلاة
حاصل له صلعم غير معلوم لنا بتشخصه بل بماهيته وليس المراد فرد واحد كما قد يتوهم بل المعنى
ان جميع الافراد ليس حاصلا بل بعض منها وذلك البعض فى حد ذاته متعدد ضرورة ان الحاصل
له عم من افراد الصلاة اعداد لا تكاد تحصى واما الاحتمال المرجوح فهو ما اشار بقوله ويحتمل
ان مراده اه وهذان الاحتمالان يؤخذان من التعبير بلفظ الظاهر فانه ما احتمل معنيين احدهما
ارجح من الآخر بخلاف النص فانه ما لا يحتمل غير معناه وانما كان هذا الاحتمال مرجوحا لان المتبادر
من جعل ال للجنس او الاستغراق هو ان يكون مدخولها الماهية من حيث هى او من حيث تحققها فى جميع
الافراد وحملها على الماهية من حيث تحققها فى بعض الافراد بعيد جدا على ان لك ان تقول انه اخذ
اصطلاح ما قاله احد اذ عباراتهم طافحة فى ان ال التى يشار بها للحقيقة فى ضمن بعض الافراد هى
لام العهد الذهنى ولم يحملها احد على هذين المحملين كما فعل الشارح فتدبر هذا ولو جعل المختص به
صلعم الجنس الكامل صحت الجنسية والاستغراق بدون احتياج لشئ من هذه التمحلات والمشاق
قوله فالمعنى جنس الدعاء تفريع على قوله ولامها كلام الحمد فتقدير جنس على تقدير جعل الجنسية
وجميع على تقدير جعلها استغراقية وقوله او جنس التعظيم جار على الاحتمالين ايضا وتقدير
الدعاء على احتمال ان يراد من الصلاة المعنى الاول والتعظيم على تقدير ان يراد المعنى الثانى وانما
قدر وارد او نازل لما ان الصلاة عليه صلعم مرجعها حصول الاحسان من الله على كل حال اما فى
الصلاة المضافة لله تعالى فظاهر واما المضافة للادميين والملائكة فهى طلب الرحمة من الله تعالى
فال امرها الى شئ واحد ومعلوم ان الملأ الاعلى محل لتنزلات قضايا الملأ الاسفل فالكائنات
كلها مفاوضة منه ومتنزلة كما يشير لذلك قوله عز وجل وان من شئ الا عندنا خزائنه وما
ننزله الا بقدر معلوم وح كان تقدير واردة او نازلة فى محله ممكن من المعنى لاشارته لما ذكرنا

قوله ولذا قال اى ولكون جنس الصلوة
وجميعها غير مختص بنبينا عليه الصلوة والسلام
قوله مما اراده قال مولانا المذبور والاستغراق
العرفى فى التخصيص نوع من العهد الذهنى كذا
فى الحاشية قوله او جميعه لو قيل او كله لكان
اولى فتدبر قوله وارد او نازل اشار بهذا
التعلق الى ان الظرف لغو لا فى الاوقعا للخاصة ح
فائدة من تخصيص العام بتنزيل ما عداه منزلة
العدم قوله القصر الادعائى القصر فى اللغة الحبس والمنع وفى الاصطلاح
تخصيص شئ بشئ بطريق معهود قوله او
الاستغراق العرفى وهو استيعاب الافراد
المتبادرة بحسب تفاهم اهل العرف قلت
اوكثرت نحو جمع الامير الصاغة قوله اذ
الصلوة او جميعها علة لقصر الادعائى او
الاستغراق العرفى اى عدم الاختصاص ثابت
لنبينا لان جنس الدعاء او جميعه ان حمل على الاول
او جنس التعظيم او جميعه ان حمل على الثانى
غير مختصة قوله بنبينا اضافة النبى الى ضمير
المتكلم تبركا وتلذذا وتعلقه بالنبى
قوله ولذا اى ولكون جنس الصلاة او جميعها
غير مختصة بنبينا قال ان اللام فيه ايضا
مراده انه للعهد الذهنى لانه قال والظاهر ان
واعتباره من حيث وجوده فى بعض الافراد
من غير تعين يسمى لام العهد الذهنى وقد يسمى
لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع
له بحسب الحقيقة قوله ما اراده مولانا
المذبور حيث قال مولانا المذبور والاستغراق
العرفى فى التخصيص نوع من العهد الذهنى
حاشية

لكن فيه ان الصلاة بمعنى الدعاء فى اشعار الجاهلية كثيرة الاستعمال واطلاقها على ذوات الاركان المخصوصة
بعد ورود شرعنا بهذا تعلم انه كان الاولى للشارح الاقتصار على تفسيرها بالدعاء واما التعظيم فلعله
ليس حقيقة لغوية وان كان لازما لها فان قلت نقل اللادى عن البيهقى فى شعب الايمان والامام فى النهاية
والحليمى فى المنهاج قولنا اللهم صل على محمد معناه اللهم عظمه فى الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء
شريعته وتكثير امته وفى الآخرة بتشفيعه فى امته وتضعيف اجره ومثوبته وهذا يدل على ان معناها
التعظيم قلت لا دلالة فيه على انه معنى لغوى فانه تفسير لخصوص الصلوة المتعلقة به عليه السلام وقد فسرت
بالرحمة وبالاستغفار وغير ذلك مع انها ليست معانى لغوية وكلامنا انما هو فى المعنى اللغوى قوله
تنوع بالاضافة الى محلها اى ان الدعاء او التعظيم جنس يتنوع الى انواع ثلثة باعتبارات ثلثة فباعتبار
اضافته لله تعالى فى صلى الله على محمد يراد به الرحمة وباعتبار اضافته للملائكة فى صلت الملائكة على محمد يراد
الاستغفار وباعتبار اضافته لغيرهم كالآدميين والجن يراد به الدعاء فالدعاء او التعظيم قدر مشترك
فى المواضع الثلثة لكنه ينضم له فى كل موضع مخصص يباين به الموضع الآخر وذلك المخصص بمنزلة الفصول
المقومة للماهية الكلية وهى مطلق دعاء او تعظيم ولذلك قال تنوع الاجناس بالفصول يعنى ان
الجنس كما يصير انواعا مختلفة بانضمام الفصول اليه كالحيوان المتنوع للانسان والفرس والحمار بانضمام
الناطق والصاهل والناهق كذلك الصلوة لكن فى جعل القدر المشترك فى الصلوة جنسا وما تحته
انواعا خفاء واى خفاء فالظاهر ان قوله تنوع الاجناس على حذف الكاف اى كتنوع الاجناس فليس
تنوعها لهذه الاقسام الثلثة تنوع الاجناس للانواع حقيقة بل شبيه به من حيث اندراج الاقسام الثلثة
تحت الامر الكلى كاندراج الانواع تحت الجنس لان فى جعل الصلوة جنسا وما تحتها انواعا يقتضى ان يكون
القدر المشترك ذاتيا وان التمييز بالفصول لا بالخواص وهو مما لا يكاد يسلم عن شوب الشبهة فالاولى الاعراض
عن امثال هذه المباحث لان اللغة لا تبنى على التدقيقات الفلسفية قوله فمنه اى فمن اجل التنوع للانواع
الثلثة قيل الصلاة اه وكتب الف الصلاة بالواو ايذانا بانها منقلبة عنها وايذانا بالتفخيم ايضا قوله
الرحمة هى باعتبار معناها الحقيقى مستحيلة فى حقه تعالى فتحمل على لازمها وهو الاحسان ولا يصح ارادة
الاحسان هنا وان صح فى موضع آخر لان الصلاة منا دعاء بطلب الرحمة من الله والذى يطلب حصوله هو
الاحسان لا الارادة اذ الارادة صفة قديمة له تعالى لا يطلب حصولها لايذان ذلك بالحدوث فان قلت
ان النبى صلى الله عليه وسلم مغفور له ومعصوم فما الفائدة فى الصلاة عليه قلنا درجات الكمال
غير متناهية لان افعال الله تعالى لا تقف عند حد فيطلب صلى الله عليه وسلم زيادة درجات عن الحاصل
له او ان المقصود بذلك تعظيمه صلعم او هى راجعة الى المصلى يدل عليه قوله عم من صلى على مرة صلى الله
عشر مرات ولا يخفاك انه على الوجهين الاخيرين تكون جملة الصلاة خبرية وعلى الاول انشائية فمن
ثم جوز العلماء فيها الوجهين كجملة الحمدلة قوله لتضمنها اياها اى لتضمن معنى الشرعى المنقول اليه المعنى
الاصلى اللغوى وهو الدعاء او التعظيم فان كلا منهما حاصل فى الصلوة الشرعية قوله القصر الادعائى
المراد بالقصر هنا المعنى المستفاد من تخصيص المسند اليه بالمسند كما تقدم تقريره ومعنى كونه
ادعائيا انا ننزل ما ليس حاصلا له صلعم من افراد الصلاة منزلة العدم فكان تلك الافراد لم يتحقق

ح
الصيغة لا يستعمل الا فيما يكون الة بين الفاعل
والمنفعل كالقالب ولم يوجد استعمالها فى نفس
الفاعل حيث لم يسمع ناصر وضارب بالفتح
ومع هذا يكون التناول لح بطريق الاستتباع
بخلاف الاول قوله لذوى العلم اى القدر المشترك
بين اجناس ذوى العلم فيطلق على كل جنس
من تلك الاجناس وعلى مجموعها فلما اختص
بذوى العلم جمع بالياء والنون قوله والثقلين
فى الحاشية اى الانس والجن لانهما بوجودهما
يثقلان وجه الارض هذا كلامه فلعل عليه
بان الثقلين فيما لم يكن له فرد غير الجن والانس
ولان الجن كما يسكنون فوق الارض يسكنون
داخل اجوافها فلا يلائم قوله وجه الارض
فافهم قوله فيه اى فمن اجل تنوع الدعاء
او التعظيم قوله من احد المعنيين معنيى
التعظيم والدعاء قوله وافادة التخصيص
اى تخصيص المسند اليه بالمسند قوله تنوع
الاجناس بالفصول منصوب بنزع الخافض
تقديره كتنوع الاجناس وفى بعض النسخ
مثل تنوع الاجناس فعلى هذا لا حاجة اليه
فى الحاشية اى الاجناس مثلا كالحيوان
تنوع للانسان والبقر والفرس والغنم والابل
هذا كلامه يعنى به ان هذا النوع ليس مما
اصطلح الميزانيون بل بمعنى القسمة تميز
عن الآخر بقيد كاقسام الاجناس التميز بعضها
عن بعض بقيد الفصول المميزة فصلوة
الله تتميز عن غيرها بالرحمة والتفضل وقس
على هذا غيره قوله فيه اى من اجل التنوع
قوله الاستغفار اى طلب المغفرة منهم قوله
من احد المعنيين من الدعاء او التعظيم
حاشية

فلذلك اختاره وان كان مخالفا لجميع المؤلفين في تقدير كائنة او حاصلة ونحوه فان قلت ان تقديم
حسن من جهة المعنى لكن يعكس عليه تصريح النحاة بان الظرف الواقع خبرا يقدر متعلقه كونا
عاما والنزول والورود كون خاص قلت هو وان كان خاصا بالنظر لما هو اعم منه كالحصول والكون
لكنه عام ايضا في نفسه فتأمل قوله ودعاؤه تعالى ذاته منصوب على نزع الخافض ودعاء
مبتدأ ومغفرة خبر والمعنى ان الصلوة من الله هي الدعاء لما علمت انها قدر مشترك لكن يأول
هذا المعنى في حقه تعالى بالمغفرة لاستحالة المعنى الحقيقي لان الدعاء طلب الادنى من الاعلى ريكلازمه
وهو المغفرة اى ودعاؤه تعالى مغفرته حالة كون تلك المغفرة ناشئة من ذاته العلية كبقية
افعال الله فانها صادرة عنه ومستندة اليه على سبيل الاختيار وقوله واحسانا عطف تفسير
للمغفرة يبين به ان ليس المراد بالغفران محو الذنب لعصمته عليه السلام من الذنوب بل الاحسان
الذي هو لازم الغفران هذا معنى كلامه ومحوى مرامه وركاكته لا تخفى اما اولا فلان النصب
على نزع الخافض سماعي كما قيل واما ثانيا فلان نصب ذاته يوهم انه معمول المصدر وعليه يفسد
المعنى فسادا شنيعا بل المتبادر في اول النظر انه معمول المصدر واما ثالثا فلان زيادة لفظ ذات
مع كونه يترتب عليه ما ذكر مما يستغني عنه الكلام ويتضح بحذفه المرام اذ معلوم عند كل عاقل
ان الافعال كلها صادرة عن ذات الحق فلو قال ودعاؤه تعالى رحمته لكان اسلم واوضح قوله وكذا
تعظيمه كذا مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة والمشار اليه هو قوله ودعاؤه مع واحسانا
ومجموع الجار والمجرور اعني الكاف واسم الاشارة خبر مقدم وتعظيمه مبتدأ مؤخر اي وتعظيمه
تعالى شبيه بدعائه في التأويل المذكور فيأول التعظيم بما اول به الدعاء فتلخص ان الصلاة معناها
اما الدعاء او التعظيم واذا اضيفا اليه تعالى فمعناها ما ذكر لكن لا يبقيان على حقيقتهما بل
يؤولان بما ذكر قوله وبما ذكرنا الجار والمجرور متعلق بقوله ظهر قدم للاهتمام لا للحصر لان الاشتراك
المعنوي له علل اخرى غير ما ذكر والذي ذكره هو قوله سابقا هي في اللغة الدعاء او التعظيم
تنوع اه ولاحقا وهو قوله ودعائه تعالى اه قال ابن هشام في مغنيه الصواب عندي ان الصلاة
لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والى المؤمنين الدعاء واما قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاء الاشتراك والاصل
عدمه لما فيه من اللبس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف
الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف
المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر
ولا يحسن ان يفسر القاصر بالمتعدي الرابعة انه لو قيل مكان صلى الله عليه وسلم دعا عليه
انعكس المعنى وحق المرادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر قوله مشتركة معنوية نسبة
للمعنى لان الاشتراك وقع فيه وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالكلي المتواطئ كاشتراك
الحيوان في انواعه المندرجة تحته فان انواعه مشتركة في معناه وهو مشترك بصيغة اسم
المفعول على طريق الحذف والايصال اي مشترك فيه يعني معنى كلي وقع فيه الاشتراك بين

افراده

افراده قوله لا لفظية اي ليس مشتركا لفظيا نسبة للفظ لما ان الاشتراك وقع فيه كلفظة
عين المشترك فيه معاني متعددة من الباصرة والجارية والربيئة والذات وغيرها فاللفظ
واحد والمعنى متعدد ووضع اللفظ لكل واحد منها فهذا يقال له مشترك لفظي ولا تكون الصلاة
من قبيل المشترك اللفظي الا اذا وضعت لكل من الرحمة والاستغفار والدعاء وليس كذلك
بل هي موضوعة لمعنى كلي هو الدعاء او التعظيم وذلك المعنى الكلي تشترك فيه انواعها الثلثة
كما سبق قوله فلا يلزم عموم المشترك اه تفريع على المنفي اي يلزم ان يكون من قبيل المشترك اللفظي
استعمال المشترك في جميع معانيه معا وهو المعنى المعبر عنه بعموم المشترك اي عموم اللفظ المشترك
لجميع معانيه وهو مما وقع فيه النزاع بين الاصوليين وتحريره كما في التلويح انه هل يصح ان يراد
بالمشترك في استعمال واحد كل واحد من معنييه او معانيه بان تتعلق النسبة بكل واحد منهما
لا بالمجموع من حيث هو مجموع بان يقال رأيت العين ويراد به الجارية والباصرة وغير ذلك وفي
الدار الجون اي الاسود والابيض واقرأت هند اي حاضت وطهرت فقيل يجوز وقيل لا يجوز
وقيل يجوز في النفي دون الاثبات واليه مال صاحب الهداية في باب الوصية ولا يخفى ان محل
الخلاف ما اذا امكن الجمع كما ذكرنا من الامثلة بخلاف صيغة افعل على قصد الامر والتهديد
او الوجوب والاباحة مثلا ثم اختلف القائلون بالجواز فقيل حقيقة وقيل مجاز وعن الشافعي
رحمه الله انه ظاهر في المعنيين يجب الحمل عليهما عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على احدهما خاصة
الا بقرينة وهذا معنى عموم المشترك فالعام عنده قسمان قسم متفق الحقيقة وقسم مختلف
الحقيقة واختلف القائلون بعدم الجواز فقيل لا يمكن للدليل القائم على امتناعه وهو الذي
اختاره صاحب التوضيح وقيل يصح لكنه ليس من اللغة ثم اختلفوا في الجمع مثل العيون فذهب
الاكثرون الى ان الخلاف فيه مبني على الخلاف في المفرد فان جاز جاز والا فلا وقيل يجوز فيه
وان لم يجز في المفرد وذهب صاحب التوضيح الى انه لا يستعمل في اكثر من معنى واحد لا حقيقة
ولا مجازا قوله فان قيل اذا استعمل الدعاء اه هذا السؤال لو ورد فانما يرد على مثل قولنا اللهم
صل على محمد لا على قولنا والصلاة على محمد لان على في الاول متعلق بالصلاة وفي الثاني متعلق بمحذوف
هي صلته فلا يلزم عليه تعدية الصلاة بمعنى الدعاء بعلى قوله الدعاء بعلى يقال دعوت عليه
اذا طلبت له شرا واما دعوت له اي طلبت له خيرا فالدعاء باللام للخير وبعلى للشر قوله
قلت هذا ملخص اه محصل الجواب منع ان تعدية الصلاة بعلى يلزم عليه كونها بمعنى المضرة
لانها بمعنى الدعاء والدعاء اذا تعدى بعلى يكون كذلك بل هذا المعنى انما يكون في صريح
لفظ الدعاء اذا تعدى بعلى لا في الصلاة التي بمعناه قوله قال الله تعالى اه سند للمنع المذكور
قوله في الاصل اي في الحالة الاصلية قبل جعله علما فانه علم منقول والاعلام المنقولة قد
استعملت قبل العلمية في معان فالحالة الاولى يقال لها اصل لاسبقيتها ولابتناء العلمية عليها
والاصل ما يبنى عليه غيره قوله يقال اي يحمل حمل الصفة على موصوفها فهو اسم مفعول
الفعل المضعف اي المشدد العين من حمد بالتشديد فكل من اتصف بالخصال الحميدة

يقال له محمد ضرورة ان كل من قام به وصف يجب ان يشتق له منه اسم كما يطلق لفظ مضروب
على من وقع عليه الضرب قوله لكثرة خصاله اه لا تفهم ان كثرة الخصال الحميدة مدلول القسم
العلم اذ العلم لا دلالة له الا على مجرد الذات من غير اعتبار خصوصية معها بل لكثرة الخصال
بيان لوجه التسمية بهذا الاسم وابداء للمناسبة بين الاسم والمسمى كما يقال سمى هذا احسن الحسن
صورته قوله وانك لعلى خلق عظيم ثناء من الله على نبيه باتصافه بالخلق العظيم لانه ع م كان
في غاية الحلم والتواضع فتحمل من جفوة قومه وايذائهم له ما لا يتحمله غيره وكان مع ذلك حريصا
على هدايتهم واسلامهم ليقع لهم النجاة من الهلاك الدنيوى والاخروى ولم يعاجلهم بالعقوبة
والاتيان بعلى المفيدة للاستعلاء اشارة لتمكنه من ذلك الوصف شدة التمكن لتمكن الراكب
من مركوبه نظيره قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم سئلت عائشة رضى الله عنها عن خلقه
ع م فقالت كان خلقه القران اى العمل به والتمسك بهديه ولله القائل يا مصطفى من قبل نشأة
ادم والكون لم تفتح له اغلاق ايروم مخلوق ثناءك بعدما اثنى على علياءك الخلاق قوله وما
ارسلناك الا رحمة للعالمين حصر ارساله ع م في الرحمة لان ما بعث به سبب لحصول السعادة
الدنيوية والاخروية وموجب لصلاح المعاش والمعاد وهو ايضا رحمة للكفار لامنهم به من
الخسف والمسخ وعذاب الاستيصال كما كان يقع للامم السالفة قوله صحابته او غيرهم اه تعميم
في الال اذ حيث فسرت الال بالاتباع شمل كل تابع من اهل بيته وعشيرته وغيرهم بل هو شامل
لكل مؤمن لوصف جميع المؤمنين بالتبعية حتى الفساق منهم لانهم لا يخرجون من التبعية
بالفسق فتفسير الال في هذا المقام بالاتباع اولى من تفسيره بمؤمنى بنى هاشم والمطلب
عندنا معاشر الشافعية لما ان هنا مقام دعاء يطلب فيه التعميم قوله فلذا ترك عطفها الضمير
يعود للصحابة اى لاجل ان المراد بالال هنا الاتباع وهو بهذا المعنى يشمل الصحابة ترك عطف
الصحابة كما هو الشائع في الخطب من ذكرهم مع الال في الصلاة على الرسول المفضال فان قلت
ما الدليل على ان المراد بالال هنا الاتباع ولم لا يجوز ان يراد بهم اقاربه صلى الله عليه وسلم
فلا يحسن عدم ذكر الصحب فالجواب ان الدليل على ذلك ان المقام مقام دعاء والشائع في ذكر الال
في مقام الدعاء هو الاتباع قوله او لتركه مصدر مضاف اما للمفعول وهو الضمير المجرور باضافة
المصدر اليه الراجع للعطف والفاعل محذوف للعلم به وهو النبى ع م او للفاعل فالضمير المجرور
يعود للنبى والمفعول محذوف وهو العطف والمعنى على الاول لترك عطف الصحب النبى صلعم وعلى
الثانى لترك النبى عطف الصحب قوله في تعليم كيفية التصلية التعليم مصدر علم بتشديد اللام
والتصلية مصدر صلى واما الصلاة فهو اسم مصدر له وكان الاولى عدم التعبير بالتصلية فانهم صرحوا
بانه لا يستعمل في الصلاة الشرعية ولا الصلاة على خير البرية تصلية لشيوع استعمالها في الاحراق
بالنار قال تعالى وتصلية جحيم واما قول الشاعر هجرت القيان وعزف القيان وادمنت تصلية
وابتهالا فغير محتج به وحينئذ كان اللائق بمقام الادب ان يقول في تعلم كيفية الصلاة فان عامة العلماء
يعبرون بذلك فلا وجه لمخالفتهم قوله عليه الضمير يعود له صلعم وضمير قولوا يعود للصحابة

السائلين عن كيفية الصلاة قوله على محمد ترك ذكر السيد تواضعا منه صلعم فلم يقل قولوا اللهم
صل على سيدنا محمد لان المقام مقام دعاء له صلعم ومقام الدعاء يناسبه كمال التواضع والخشوع
وهذا لا ينافى قوله في حديث آخر انا سيد ولد آدم ولا فخر فان هذا اخبار منه صلعم بكمال مرتبته
ليعتقدوا ذلك ومن قبيل التحدث بالنعمة كما امره تعالى بقوله واما بنعمة ربك فحدث فلكل مقام
مقال واختلفوا هل الافضل ان يذكر في الصلاة عليه صلعم لفظ سيدا و يقتصر على الوارد و ما
لكل طائفة وتمسكت بدليل ولعل المص اخذ بهذا الحديث فلم يذكر في الصلاة عليه صلعم لفظ
سيد بل قال والصلاة على محمد فهذه نكتة ترك التصريح بالسيد وايضا يقال ان وصفه صلعم
بالسيادة امر متقرر مشهور مركوز في اذهان المؤمنين فاغنت شهرته عن ذكره وترك المص ذكر
السلام خطا ولعله اتى به لفظا وبذلك يخرج من الكراهة ككثير من المؤلفين والمسئلة مبسوطة
في حواشينا المسماة بالمصرية على الفريدة قوله الحديث يقرا بالنصب مفعول لمحذوف اى اقرا
الحديث او انظر الحديث ونحوه قوله والجملة الصلاتية اه قد تقدم الكلام عليه مبسوطا
قوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى لا يتعين ذلك بل يصح ان يكونا خبريتين لفظا ومعنى
لان المخبر بالحمد حامد والمقصود من الصلاة عليه صلعم تعظيمه وهو حاصل بالنطق بالجملة
الصلاتية كما حقق في موضعه قوله تاكيد للال او حال من مجموع المعطوف والمعطوف عليه كما
في مرآت الاصول اى حال كونهم مجتمعين في ذلك الحكم لا يخرج احد عن الشمول قوله بحمل الاضافة
الباء سببية متعلق بيراد يعنى اذا جعلت الاضافة في اله للجنس لا يكون فيه نصا على العموم اذ الجنس
كما يتحقق في الكل يتحقق في البعض مع ان المقصود التعميم فتحمل الاضافة على الاستغراق فلا يخرج فرد
والقرينة على ذلك التاكيد لانه انما يكون للاحاطة والشمول ففى التاكيد هنا فائدتان الاولى دفع
احتمال ارادة البعض لجواز ان تحمل الاضافة على الجنس الثانية التنبيه على كون اضافة آل للضمير
للاستغراق فقوله والتنبيه مجرور معطوف على الدفع فهو ثمرة ثانية للتاكيد قوله وبعد تستعمل
ظرف زمان كثيرا كجاء نى زيد بعد عمرو ومكان قليلا كدار زيد بعد دار عمرو وهى هنا صالحة لهما
فالاول باعتبار النطق والثانى باعتبار الرقم وهى مبنية على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه
ومحلها النصب واختلف في عاملها فقيل فعل الشرط وقيل جواب الشرط ورجح الثانى بما هو
مبسوط في محله فالتقدير على الاول مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة فاقول هذه رسالة
وعلى الثانى مهما يكن من شئ فاقول بعد البسملة والحمدلة هذه رسالة ثم حذفت مهما ويكن واقيمت
اما مقامهما ثم حذفت اما وعوض عنها الواو فاصل التركيب هو ما ذكرناه وقد علمت ان فاء فهذه
داخلة على قول محذوف قدر ليصح ارتباط الجزاء بالشرط لانه يجب تسببه عنه قوله وهذه رسالة
اه امر محقق ثابت في نفسه ليس مما يصح ارتباطه وتعلقه بشئ بخلاف القول فهو في الحقيقة
جواب الشرط قوله الفراغ عن البسملة اى بعد التلفظ بالبسملة وما ذكر بعدها الى اجمعين وهذه
اشارة للمضاف اليه المحذوف قوله ابتدائية اى مجردة عن معنى العطف اى استينافية قوله قائمة
مقام اما القائمة مقام مهما ويكن كما عرفت قوله او عاطفة له مقابل لكونها ابتدائية وضميرله

يعود لبعد والتذكير باعتبار كونه ظرفا ويصح التأنيث بان يقال لها باعتبار كونها كلمة قوله مع ساقته اى مع ما ذكر بعده من قوله فهذه رسالة اه والساقة طائفة من العسكر تمشى خلف القلب سميت ساقة كما سميت الطائفة التى تمشى امامه مقدمة استعارها هنا لما ذكر بعد لفظة بعد طلبا للاستغراب والا فلو قال مع ما بعده او لاحقه لكان اوضح قوله بطريق عطف القصة على القصة اه جعله من هذا الطريق فرارا من لزوم عطف الخبر على الانشاء لانه قد صرح بان جملتى الحمد والصلوة خبريتان لفظا انشائيتان معنى وعطف الخبر على الانشاء ممنوع عند الجمهور كما تقدم وانما جعل كلا من المعطوف والمعطوف عليه مجموع جمل متعددة حيث معطوف مع ساقته مع صحة ان يجعل المعطوف خصوص جملة بعد على واحدة من الجمل السابقة جريا على ما اسلفناه لك فى تفسير عطف القصة على القصة من انه عطف مجموع جمل على اخرى وان فسر ايضا بانه عطف احدى الجملتين على الاخرى كما وقع فى المطول لكن الشارح لعله اعتمد القول الاول فسلكه ومن امثلة عطف القصة على القصة زيد يعاقب بالسجن والارهاق ❊ وبشر عمرا بالعفو والاطلاق ❊ فان قلت ان لفظة بعد مفردة فكيف يصح جعلها من عطف القصة على القصة المخصوص بالجمل قلت ان بعد معمولة لمحذوف تقديره اقول مثلا لانها لا بد لها من عامل يعمل فى محلها النصب وبهذا الاعتبار صح الحكم بالجملية ثم لا يخفاك انه على تقدير جعل الواو عاطفة لا تكون بعد معمولة لفعل الشرط ولا لجوابه كما قررناه سابقا لان ذلك حيث تكون الواو نائبة عن اما كما هو الوجه الاول اما على جعل الواو عاطفة فليس هنا شئ مقدر فى الكلام سوى العامل فى محل بعد النصب والتقدير مثلا واقول بعد الفراغ من البسملة اه هذه رسالة اه قوله اما المقدرة هذا على تقدير ان تكون الواو ابتدائية وقوله والموهومة على تقدير ان تكون عاطفة والفرق بين التوهم والتقدير ان التوهم حكم العقل بواسطة الوهم بان اما مذكورة فى نظم الكلام لانه كثيرا ما ادركها فى نظايره وان كان الحكم كاذبا كقوله بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق مجرور بالعطف على مدرك المنصوب بتوهم دخول الباء عليه لانها كثيرا ما تزاد فى خبر ليس واما التقدير فانه حكم العقل بدون الاستعانة بالوهم بانها مقدرة ومرادة فى المعنى فهى كالملفوظة قوله فى ايصال متعلق بالوساطة اى التوسيط فالمسمى بالرسالة المعنى المصدرى لا نفس الواسطة الذى قام به المعنى المصدرى اعنى المتحمل للرسالة فلذلك قال هى الوساطة ولم يقل الواسطة ورسول بهذا المعنى فى الاصل قال الشاعر لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بقول ولا ارسلتهم برسول اى بما ارسلت لهم رسالة ثم استعمل فى متحمل الرسالة ولذلك اخبر به عن المثنى مفردا فى اية انا رسول رب العالمين فالضمير يعود لموسى وهرون عليهما السلام مراعاة للاصل وثنى فى اية انا رسولا ربك نظرا لجعله وصفا للمتحمل للرسالة وبهذا يندفع ما يظهر من التعارض بين الايتين قوله فى العرف اى عرف ارباب التدوين قوله على سبيل الاختصار قيد فى تسمية المشتمل على المسائل العلمية رسالة والا فلو كانت المسائل كثيرة يسمى باسم الكتاب وهذا محض اصطلاح بدون مناسبة والا فلو عكست التسمية لصح فان وجه التسمية بالرسالة والكتاب متحقق فيهما اذ الكتاب ماخوذ

من الكتب وهو الجمع لجمع المسائل فيه وهذا المعنى متحقق فى الرسالة ايضا وايصال كلام المؤلفين الى غيرهم الذى هو وجه التسمية بالرسالة متحقق فى الكتاب ايضا قوله وعلى المعانى اى المسمى بالرسالة اما العبارات وهى الالفاظ كما تقدم او المعانى وهذان احتمالان من احتمالات سبعة ذكرهما السيد قدس سره فى حاشية المطول ثالثها ان المسمى هو النقوش الدالة على المعانى بتوسط الالفاظ رابعها كونه عبارة عن المركب من الثلثة الالفاظ والمعانى والنقوش والثلاثة الباقية حاصلة من تركيب اثنين منها بان يكون مركبا من الالفاظ والنقوش او من الالفاظ والمعانى او من النقوش والمعانى والشارح اقتصر على احتمالين منها لضعف البقية وقدم الاحتمال الاول لارجحيته عندهم قوله كذلك المشار اليه قوله على سبيل الاختصار قوله كاطلاق القضية تنظير لاطلاق الرسالة على الالفاظ والمعانى لا تمثيل فان القضية تطلق على القضية الملفوظة وعلى القضية المعقولة اما على سبيل الاشتراك او حقيقة فى المعقولة مجاز فى الملفوظة ومثلها القياس ونظائرهما كاسماء التراجم من الباب والفصل والتنبيه والخاتمة وغير ذلك قوله على القبيلتين ظرف لغو متعلق بقوله اطلاق والقبيلتان هما الالفاظ والمعانى والمراد بالاطلاق الحمل من قبيل حمل الاسم على المسمى فقولك هذا باب مثلا المشار اليه الالفاظ والمعانى حمل عليه باب واخبر به عنه لانه مسمى به كما تقول هذا زيد قوله لما فيهما اى فى الرسالة اسما للالفاظ او اسما للمعانى فالتثنية باعتبار هذا المعنى ويصح الافراد ايضا برجوع الضمير للرسالة على احد الاحتمالين وهذا علة لقوله اطلقت وبيان لوجه التسمية بالرسالة وتحقيق للعلاقة بين المنقول عنه والمنقول اليه قوله فعلى الاول اى على تقدير ان المسمى بالرسالة العبارات عطف تفسير قوله التى تتلى اى تقرأ بعد اى بعد التلفظ بهذه الجملة وهو قوله هذه رسالة وهذا الوجه مبنى على ان تكون الخطبة سابقة على الرسالة قوله او التى بين الدفتين تثنية دفة بالتشديد وهى طرف الشئ سميت بها الصحيفة لانها طرف الورق اى التى بين الصحيفتين وهذا نظير قول الفقهاء ما بين الدفتين كلام الله فان قلت ان ما بين الدفتين ليس هو الالفاظ بل هو النقوش الدالة عليها لان اللفظ كيفية قائمة بالهواء لا تقوم بغيره ابدا فما معنى وجود اللفظ بين الدفتين فالجواب ان هذا تسامح والمعنى وجوده بوجود داله وهو النقوش فالموجود بين الدفتين فى الحقيقة النقوش لكن يحكم على الالفاظ ايضا بانها موجودة تسمحا ولذلك اطلقوا على ما بين الدفتين كلام الله مع ان المسمى به هو الالفاظ التى تقرأ وتتلى فان قلت الديباجة جزء من الرسالة فلا يمكن تقدمها عليها والا لزم تقدمها على نفسها وهو محال قلت لا نقول الجزء مقدم على الكل بالذات وبالزمان وانما يلزم تقدم الجزء على نفسه ان لو استلزم التقدم على الكل التقدم على كل جزء من اجزائه وليس الامر كذلك كما لا يخفى ولك ان تقول المراد بالرسالة هنا ما عدا الديباجة فلا تكون الديباجة جزءا من الرسالة فانها قد تطلق عليه وان كان اكثر اطلاقاتها على المجموع قوله وعلى الثانى وهو احتمال ان المسمى بها المعانى قوله المرتبة الموجودة فى الذهن اى على تقدير تقدم الديباجة على المقصود قوله او فيه وفى الالفاظ الضمير يعود للذهن اى تكون الاشارة الى المعانى المتعقلة فى الذهن الموجودة فيه وفى الالفاظ فالمشار اليه هو المعانى لا بقيد كونها متعقلة فى الذهن فقط كما هو الاحتمال السابق بل متعقلة فى

فى الذهن وموجودة فى الالفاظ قوله اوفيهما اوفى الكتابة ضمير التثنية يعود للذهن والالفاظ
اى المعانى الموجودة فى الذهن والالفاظ والكتابة وهذا على تقدير ان تكون الديباجة متأخرة عن
المقصود فتحصل ان مجموع ما ذكره من الاحتمالات خمس لانه اذا كانت الاشارة للالفاظ فاما للالفاظ
التى ستتلى بعد بناء على تقدم الديباجة او للالفاظ التى بين الدفتين بناء على تأخرها فهذان
احتمالان فيما اذا كان المشار اليه الالفاظ وان كانت الاشارة للمعانى فاما للمعانى الموجودة فى الذهن
فقط او الموجودة فيه وفى الالفاظ والموجودة فيهما وفى الكتابة فهذه ثلاث احتمالات فيما اذا كان
المشار اليه المعانى الاول منها على تقدير تقدم الديباجة والاثنان الباقيان على تقدير تأخرها وبقى ان الموجود
فى الكتابة انما هو الالفاظ الدالة على المعانى لا نفس المعانى الا ان يرتكب التجوز ويقال ايضا انها
موجودة باعتبار دوالها هذا والتحقيق ان المشار اليه هو المعانى فقط واما الالفاظ فلا تصلح
للاشارة اليها العدم وجودها وتقررها لانها اعراض سيالة تنقضى بمجرد النطق بها والنقوش
وان كانت موجودة فى الخارج لكن ليست هى المسمى بالرسالة والمشار اليه هو المسمى ايضا المشار اليه
يجب ان يكون امرا كليا ينطبق على جميع افراد المسمى والنقوش الموجودة فى الخارج جزئى لان كل موجود
فى الخارج فهو جزئى ونوع النقوش لا تحقق له خارجا فلم يبق ما يصلح لان يشار اليه سوى المعانى
وهو ما اختاره كثير من المحققين منهم الدوانى فى حواشى التهذيب ثم لا بد من التجوز فى اسم الاشارة
لانه وضع لان يستعمل فى محسوس مشاهد وقد استعمل هنا فى المعقول بتشبيهه بالمحسوس المشاهد
بجامع شدة الحصول استعارة مصرحة مبالغة فى تعيين ذلك المعقول وتميزه بحيث صار كانه
محسوس واشارة الى ان هذا المعقول سهل التناول قريب المأخذ كالامور المحسوسة ومأخذ عبارة
الش هنا من شرح العصام على الوضعية عند قوله هذه فائدة الا انه قصر فى توفية المقام حقه وقد
وفيناه بعض حقه وتمامه فى رسالتنا منوطة بخاتمة الازهرى غالبها فى هذه المسئلة لكنها مما جعلنا
الدهر بالبعد عنها كبقية كتبنا ومسوداتنا اسأل الله جمع الشمل بهم قوله ولو عكس المراد بالعكس
ههنا العكس اللغوى وهو مطلق المخالفة اى لو خولف الامر هنا فجعل المشار اليه المعانى والمسمى
بالرسالة الالفاظ او جعل المشار اليه الالفاظ والمسمى بالرسالة المعانى احتيج الى حذف مضاف
فى المبتداء او الخبر وتوضيحه ان المبتدأ يجب ان يكون عين الخبر فى حمل المواطأة اى حمل هو هو او كلى
يصدق عليه كما فى حمل الاشتقاق كالانسان حيوان ناطق وزيد كاتب ولا يصح حمل الشئ على مباينه
لامتناع ان يقال الانسان فرس والحمل هنا حمل مواطأة اذ الخبر عين المبتدأ فاذا كان المشار اليه المعانى
والمسمى بالرسالة الالفاظ صار المعنى هكذا المعانى الالفاظ وهذا بط فلا بد فى تصحيح الحمل
من تقدير اما فى المبتدأ بان تقول دال هذه رسالة او فى الخبر بان تقول هذه مدلول رسالة و
وكذا اذا كان المشار اليه الالفاظ والمسمى بالرسالة المعانى يحتاج لتقدير المضاف اما فى المبتدأ بان
تقول مدلول هذه رسالة او فى الخبر كهذه دال رسالة ولا يخفى قصور عبارته عن اداء هذه المعنى
لفرط ايجازها وتعقدها ولذلك امر بالفهم بقوله فافهم ويحتمل ان الامر بالفهم لما قلناه سابقا
ان الالفاظ لا تصلح ان تكون مشارا اليه قوله فى بيان احوال الشارب الى ان فى كلام المص حذف مضافين

هما بيان واحوال وتوضيحه ان ما يحتاج اليه كل معرب هو ثلثة اشياء كما سيقول العامل
والمعمول والعمل ومعلوم ان ذات العامل من كونها اسما او فعلا او حرفا وكذلك ذات المعمول
من كونها اسما او فعلا وذات العمل ليس مما يحتاج اليه المعرب اشد الاحتياج بل الذى يحتاج
اليه هو الاحوال العارضة لها ككون هذا العامل يرفع وهذا ينصب وهذا المعمول حاله النصب
او الجر وهذا العمل على كيفية مخصوصة هى النصب او الرفع الى غير ذلك من الاحوال فبحث المعرب
انما هو عن الاحوال العارضة للثلاثة ولذلك قالوا ان علم النحو علم يبحث فيه عن احوال اواخر
الكلم من حيث الاعراب والبناء فالمبحوث عنه فى النحو هو الاحوال العارضة للكلم اى تثبت تلك
الاحوال للكلم فى ذلك العلم على ما هو حقيقة البحث والرسالة انما الفت للبحث عن هذه الاحوال
لانها مؤلفة فى النحو وكل مؤلف فى النحو فانما يبحث عن احوال الكلم فاذن لا بد من تقدير مضاف
هو احوال ثم انك قد سمعت ان المسمى بالرسالة اما الالفاظ والمعانى فان اريد الاول كان المعنى
هذه الفاظ فى احوال الخ ومعلوم ان الالفاظ ليست مظروفة فى الاحوال فاحتيج لتقدير مضاف
آخر وهو بيان والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير فهو حدث قائم بالمتكلم عبارة
عن التلفظ اى ايجاد الالفاظ وقد جعل هنا ظرفا للالفاظ الذى هو مسمى الرسالة فاما
ان يبقى على حقيقته لان الالفاظ مظروفة فى التلفظ ويراد به اسم المفعول اى مبين والمبين
هو نفس المعانى فيكون من ظرفية الالفاظ فى المعانى وهو صحيح كعكسه واما اذا جعلت
الرسالة اسما للمعانى وقد جعل البيان ظرفا لها فاما ان يبقى البيان ايضا على معناه ويكون ظرفا
للمعانى باعتبار كونه ظرفا للالفاظ الدالة عليها او يراد به اسم الفاعل اى مبين والمبين هو
الالفاظ فيكون من ظرفية المعانى فى الالفاظ هذا ما فهمته فى تقرير عبارته ويمكن ان تقرر
بوجه آخر يؤخذ مما سيذكره فى شرح قول المص الباب الاول تركناه هنا لانا سوف نتكلم عليه هناك
ان شاء الله وعسى ان يكون ما ذكرناه هنا احق بالقبول واسهل فى التحصيل والحصول قوله او فى
تحصيل ادراكاتها اشارة لنوع آخر من التقدير بان يقال الخ فى تحصيل ادراكات احوال ما يحتاج اليه
كل معرب وهذا التنويع فى التقدير مأخذه ما قيل ان العلوم المدونة كالنحو والصرف وغيرهما
تطلق على الادراكات والمسائل والملكة فالتقدير الاول مبنى على ان المسمى بالعلوم هو المسائل
وهو الراجح المختار ومن ثم قدمه ولانه مبنى ايضا على ان يراد من الرسالة الالفاظ وهو المختار
ولان فيه تقدير مضافين فهو اقل حذفا من هذا لان فيه تقدير ثلاث مضافات والحذف يعتبر
تقليله بقدر الامكان والثانى على ان المسمى بها الادراكات قوله اى كل من يريد معرفة اشار
الى ان لفظ معرب مجاز مرسل علاقته الاول اى ما يؤل الى ان يصير معربا بالفعل والحامل على التجوز
هو ما ذكره بقوله اذ من عرف بالفعل اه فالمعنى الحقيقى لا تصح ارادته هنا لان اسم الفاعل حقيقة
فى الملتبس بالفعل فيقتضى انه معرب بالفعل فلا يصح وصفه بشدة الاحتياج لانه تحصيل
للحاصل قوله على ما هى الجار متعلق بمحذوف حال من المعرفة اى كائنة تلك المعرفة على ما له
ثمرة ومصلحة هى تلك الثمرة والمصلحة فائدة النحو والفائدة الثمرة المترتبة على الشئ

شعرفة اجراء الاعراب على الكلمة هو فائدة علم النحو وهو معنى ما يقال ان فائدة علم النحو هو صون
اللسان عن اللحن لان من عرف اجراء الاعراب على الكلمة صين لسانه عن اللحن وبين بهذا ان المراد المعرفة
المطابقة للواقع اذ المعنى معرفة كائنة على شئ هو فائدة علم النحو لان في بيانه ما يفيد ابتناء الشئ
على نفسه لانه جعل المعرفة كائنة على فائدة النحو وهي نفس المعرفة فركاكة هذا الكلام لا تخفى
مع استغناء المقام عنه لان المعرفة لا تكون معرفة الا اذا طابقت الواقع والا كانت جهلا فكان
الاولى به حذف هذه الجملة فان قلت قد بين بهذه الجملة فائدة علم النحو قلت هذا بيان في غير
محله ولو قال على قاعدة النحو لسلم من هذه الركاكة وافاد معنى آخر للاعراب صرح به بعض
المحققين وهو انه كما يطلق الاعراب على المعاني المشهورة يطلق ايضا على تطبيق الكلام على
القواعد النحوية ومنه قولهم اعراب هذه الكلمة كذا واعرب لي كذا اى طبقه على القواعد
النحوية فالمعرب هنا اسم فاعل من الاعراب بهذا المعنى الذى ذكرناه وقد علمت ان الاجراء على
قواعد النحو جزء من مفهومه ولعل اصل الكلام ما ذكرنا فحرف فاني لا اثق بنسخة الشرح التي
بين يدى لشدة تحريفها وتصحيفها ثم بعد كتبي لهذه المقولة في المسودة اطلعت على نسخة وجدت
فيها هكذا اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على قاعدة النحو فحمدت الله على الالهام واضافة
قاعدة للنحو جنسية فتعم اى قواعد النحو اذ الاجراء المذكور انما هو على جميع القواعد لا على
قاعدة واحدة قوله اذ من عرفه بالفعل تعليل لتفسير معرب بمريد معرفة اه وصرفه عن معناه
الحقيقي قوله فضلا عن كونه يعني ان شدة الاحتياج فرع تحقق الاحتياج فاذا انتفى الاصل
انتفى الفرع بالطريق الاولى وفضلا مصدر فضل من حد نصر وسمع وضرب بمعنى زاد وبقي
تقع بعد نفي صريح او ضمني للتنبيه من نفي الادنى على نفي الاعلى وهي منصوبة على الحال والمعنى
على الاول انتفى الاحتياج مطلقا حال كونه بقية عن شدة الاحتياج فيكون انتفاء شدة
الاحتياج اظهر وعلى الاول معناه انتفى الاحتياج مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن شدة
الاحتياج فيكون شدة الاحتياج منتفيا بالاولى قوله العامل والمعمول قدم العامل لانه
مؤثر والمؤثر مقدم في الوجود والرتبة ضرورة تقدم العلة على معلولها واخر العمل لكونه نسبة
بين العامل والمعمول يتوقف تحققها على تحقق الطرفين ووجه الانحصار في الثلثة ان الاعراب
فعل متعد وكل فعل متعد يتوقف تحققه على ثلثة اشياء الفاعل والمفعول وحصول النسبة
بينهما هي صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول قوله وفي اى لفظ يعمل بنصب يعمل
عطف على العامل وشرائطه لانه مؤول بان المقدرة بعد الحرف العاطفة على الاسم الصريح كذا
نقل عنه والمراد يعلم جواب هذا الاستفهام لانه يعلم هذا الاستفهام لانه ليس من الاعراب
في شئ وجواب قولنا في اى لفظ تعمل لم مثلا هو المضارع فالذى يطلب تعلق العلم به هو جواب
هذا الاستفهام وهذه العبارة شايعة الوقوع في كلامهم ومعناها ما ذكر قوله واما احتياج
جواب عما يقال ان المعرب يحتاج لاكثر من ذلك اجاب بان المنحصر في الثلاثة هو شدة الاحتياج
وهذا لا ينافي ثبوت اصل الاحتياج لغير الثلثة قوله الى معرفة الاصطلاحات النحوية كالكلمة

والكلام واقسامها والفاعل والمفعول والمبتدا والخبر وغير ذلك من بقية الاصطلاحات
قوله فليس بهذه المثابة اى ليس في هذه المرتبة وهو شدة الاحتياج اليه وذلك لان معرفة حقائق
الاشياء الاصطلاحية الواقعة في العلوم مثل ما ذكر هنا ومثل القضية والقياس والقول
الشارح والجنس والفصل الى غير ذلك من اصطلاحات المنطق لا تدخل في حقيقة العلم لان
حقيقة كل علم مسائله والمسائل من قبيل التصديقات واما معرفة حقائق اصطلاحات ذلك
العلم فمن قبيل التصور فلذلك تعد من المبادى واما قولهم ان اجزاء العلوم ثلاثة المسائل والمبادى
والموضوع فمبنى على المسامحة كما حققه السيد في حواشى الشمسية وحقيقة العلم انما هي مسائله
فقط فالمسمى بعلم النحو هو المسائل الباحثة عن الاحوال العارضة للكلم من حيث الاعراب والبناء
واما ما بين فيه من حقيقة التعريف والتنكير والتثنية والجمع وغير ذلك من الاصطلاحات
فهو من قبيل المبادى فصح انحصار المحتاج اليه شدة الاحتياج في الثلثة وان ما عداها وان كان
محتاجا اليه لكن لا يعد من الغرض الذى دون لاجله علم النحو فلذا لم يجعل لكل منها بابا لان الابواب انما
تذكر فيها المسائل وهذه ليست مسائل بل هي تعريفات للحقائق الاصطلاحية فاللائق بها ان تذكر في
اثناء المباحث لتوقفها عليها قوله اى الاعراب بالجر لانه تفسير للعمل المجرور فاى حرف تفسير وما
بعدها عطف بيان قال في التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون
الى ان اى عاطفة فهو من قبيل عطف النسق عندهم قوله انما فسره به اه الضمير المستتر يعود للمصر
والضمير الاول المنصوب يعود للعمل والثاني المجرور يعود للاعراب اى انما فسر المصر العمل بالاعراب
للتنبيه على ان المراد به اى بالعمل الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى وينبغى ان تعلم ان المصدر
كالضرب مثلا ثلاث اعتبارات الاول بالقياس الى نفسه مع قطع النظر عن المتعلق والخارج
والثاني بالقياس الى المتعلق اعنى الهيئة الحاصلة باعتبار اضافته اليه فان الضرب مثلا باعتبار
نسبته الى المتعلق الذى هو الفاعل يصير مبدأ لصفة له اعنى الضاربية وباعتبار نسبته الى المتعلق
الذى هو المفعول يصير مبدأ لصفة اخرى اعنى المضروبية والثالث بالقياس الى الخارج اعنى الاثر الخارجى
فبالاعتبار الاول يسمى المعنى المصدرى والحدثى وبالاعتبارين الاخيرين يسمى الحاصل بالمصدر والمعنى
المصدرى لا وجود له في الخارج لانه امر اعتبارى والموجود خارجا انما هو الحاصل بالمصدر كذا حرره
بعض الفضلاء وقال ميرزا جان في حواشى شرح حكمة العين المصادر قد تطلق ويراد بها معانيها
النسبية وقد تطلق ويراد بها الحاصل بالمصدر مثلا الضرب قد يطلق ويراد به المعنى الحدثى
وقد يطلق ويراد به الاسم الحاصل منه اذا علمت هذا فاعلم ان العمل مصدر وكل مصدر يصلح
لان تستعمله في اصل النسبة او في الهيئة الحاصلة فيها فبين الشارح انه مستعمل في المعنى الحاصل
بالمصدر بدليل تفسيره بالاعراب ووجه ذلك ان الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة بالعامل
والاختلاف هذا اثر حاصل في الخارج للكلمة فهو المعنى الحاصل بالمصدر وقد فسر به العمل والمفسر عين
المفسر فيكون المراد من العمل هو المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما يوجد خارجا من اختلاف الكلمة
بتوارد العوامل عليها وهذا كلام جيد الا ان قوله الذى هو الحدث مما يجب غسله بالماء لانه

يريد به تفسير المعنى الحاصل بالمصدر فهو اثره والهيئة الحاصلة منه فكيف يحمل العمل على المعنى الحاصل بالمصدر ثم يفسر بالمعنى المصدرى ما هذا الا تناقض تأمل قوله وانما يقل ولا الاعراب اى كان يقول العامل والمعمول والاعراب بدل قوله والعمل وقوله حتى لايحتاج الى التفسير تفريع على المنفى يعنى لو قال الاعراب لما احتاج التفسير قوله ليوافق علة لقوله لم يقل فالتعليل المنفى اى انتفى ذلك لاجل موافقة الاولين تثنية اول ومراده بهما العامل والمعمول يعنى انه عبر بالعمل ليحصل التجانس والتوافق بين الالفاظ الثلثة والازدواج فى الالفاظ امر مطلوب مستحسن قوله فى الحروف الاصلية فيكون بينهما اشتقاق كبير قوله واذا كان شدة الاحتياج اه ربط لقوله فوجب واشارة الى ان الفاء فاء الفصيحة وهى ما افصحت عن شرط مقدر وقيل ما افصحت عن مقدر مطلقا شرطا كان او غيره والشارح قدر الشرط جريا على القول المشهور قوله فوجب اى وجوبا صناعيا قوله اى جعل الرسالة ثابتة اه هذا الكلام يقتضى ان الترتيب مضمن معنى الجعل وان الجار والمجرور فى محل نصب على الحال فيخالف قوله فعلى يتعلق به اى بالترتيب بلا تضمين والجواب ان هذا التقدير بيان للمعنى التركيبى وتمهيد لذكر المعنى اللغوى للترتيب قوله فعلى يتعلق به بلا تضمين والاستعلاء هنا عقلى كما فى عليه دين كانه يحمل ثقله ويركبه قوله هذا اى تعلق على بالترتيب بلا تضمين قوله اذا حمل اى الترتيب يعنى ان اريد من الترتيب هنا معناه اللغوى تعلق به الجار ولم يحتج للتضمين قوله وهو جعل الشىء هذا لايخالف تفسيره المشهور بوضع كل شىء فى مرتبته لانه تفسير بلازم المعنى الحقيقى اللغوى قال فى القاموس رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتب ورتبته انا ترتيبا قوله وضع الاشياء بتقديم بعضها اى وضع الاشياء موضعها ملتبس ذلك الوضع بتقديم بعض على بعض والتعريف المشهور للترتيب هو جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والشارح اختصره كما هو دأبه قوله فلابد اه لان التقديم والتأخير انما يكون بين متعدد واقله اثنان فاقل ما يتحقق فيه الترتيب اثنان قوله فيعتبر اى ذلك المعمول المتعدد اجزاء الرسالة قوله فيتعلق اه تفريع على قوله فلابد له من معمول متعدد هذا والذى حققه السلكوتى فى حواشى الشمسية ان على متعلقة به بدون تضمين قال وما قالوه من انه لايتعلق كلمة على بالترتيب بشىء من المعنيين اللغوى والاصطلاحى الا بتضمين معنى الاشتمال او الحصر او الجعل وبتقديره ليس بشىء لانه شاع تعديته بعلى فى عباراتهم واعتبار التضمين او التقدير فى الكل تكلف اذ شيوع استعماله بعلى يدل على انه يتعدى بها قوله باعتبار تضمين اه قال الفاضل التفتازانى فى شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وهو كثير فى كلام العرب حتى قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلالة له على معنى الفعل الآخر وان كان مستعملا فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمده منتهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا معناه نادما على كذا وقال السيد الجرجانى فيما علقه على الكشاف هو ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شىء من متعلقات الآخر كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء

ودلت

ودلت عليه بذكر صلته اعنى كلمة الى قلنا انهى حمده اليك فاستفيد من كلامى هذين الفاضلين معنيان للتضمين هما مأخوذان من كلام صاحب الكشاف حيث قال فى تفسير سورة الكهف فى قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم يقال عداه اذا جاوزه ومنه قوله عدا طوره وجاء فى القوم عدا زيدا وانما عدى بعن لتضمين عدا معنى نبا وعلا فى قولك نبت عنه اذا اقتحمته ولم تعلق به فان قلت اى غرض فى هذا التضمين وهلا قيل ولا تعدهم عيناك او ولا تعل عيناك قلت الغرض اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع المعنى الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين الى غيرهم ونحوه قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى ولا تضموها آكلين لها فتلخص من هذا انه فى التضمين يعتبر تعلق الجار بحال مأخوذة اما من الفعل المضمن كما هو الطريقة الاولى فى كلام صاحب الكشاف وهى التى درج عليها التفتازانى واما من الفعل المذكور وهى الطريقة الثانية فى كلامه التى ذهب اليها السيد والشارح مشى على كليهما فاشار الى الاول بقوله اى فوجب ترتيبا اجزائها مقصورة اه والى الثانى بقوله او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة قوله على اختلاف المذهبين متعلق بمحذوف اى حالة كون ذلك الترديد فى التقدير جاريا على اختلاف المذهبين وقد علمتهما على اكمل وجه قوله انوار التنزيل اسم لتفسير القاضى البيضاوى قوله اختلفوا محصل ما ذكره من الاقوال ثلثة الاثنان اللذان نقلناهما لك والثالث انه كناية قوله فى اى التضمين قوله حذف متعلق ما هو اجنبى اه اى حذف ما يتعلق به المجرور المأخوذ ذلك المحذوف من الفعل الاجنبى الذى لم يذكر فى الكلام فان مقصورة او مشتملة فى مثالنا تعلق به الجار وهو مأخوذ من اجنبى لم يذكر اذ المذكور هو الترتيب فنحو قولك امنت به متضمن للاعتراف اى يقدر معه متعلق الظرف اى آمنت معترفا به قوله عن العامل المذكور اه وهو الترتيب فى مثالنا قوله انه اه اى حين اذ كان الامر ما ذكر من التفسير المذكور للتضمين قوله قسم منه اى الحذف ولا يخفى ضعف هذا الدفع فالاولى ما اجاب به ابن كمال باشا عن الايراد المذكور بان فى ذلك النحو من التضمين لابد من استمرار الاستعمال على حذف المضمن على ما نبه عليه صاحب الكشاف فى الكلام المنقول عنه سابقا وبرفض التقدير قال بعض المدققين الحق انه من باب الاضمار وتسميتهم له تضمينا انما هى لقوة مناسبته للمذكور بمعونة صلته فكانه جعل فى ضمنه ولذا قال لو ان جعله حالا وتبعا للمذكور اولى من عكسه واستفيد منه قوة المذهب الاول ومن ثم قدمه العصام قوله باسم خاص وهو التضمين ولذلك نظائر كتسمية قسم من المجاز المرسل بالمشاكلة وغير ذلك قوله وقيل هو كناية اه هذا مذهب ثالث غير المذهبين اللذين نقلناهما لك سابقا وتوضيحه ان الكناية لفظ اريد به لازم معناه فيستعمل اللفظ فى معناه لاجل ان ينتقل منه للازم فكلا المعنيين مراد بلفظ واحد بناء على ان المراد المعنى الاصلى للفظ ويتوصل بفهمه الى المعنى الآخر المقصود فزيد كثير الرماد كناية عن الكرم ولانك قد استعملت كثير الرماد فى معناه الحقيقى لكن لا لقصد افادته بل لينتقل منه الى لازمه وهو الكرم ولفظ الترتيب مستعمل فى معناه الحقيقى لينتقل منه الى المعنى الكنائى وهو الاشتمال او القصر فقوله عن متعلق ذلك الاجنبى تبع فى التعبير بلفظ متعلق العصام واذا امعنت النظر تجد الاولى التعبير بالمعنى فيقول كناية عن معنى ذلك الاجنبى يؤيد هذا تمثيل

العصام لذلك القسم بقوله فامنت به كناية عن اعترفت به لانه على تقدير كونه كناية لا يقدر
فى نظم الكلام متعلق للجار كما هو على المذهبين السابقين بل يستعمل اللفظ فى المعنى الحقيقى
المكنى به لينتقل الى لازمه المكنى عنه فامنت به استعمل الايمان فى معناه الحقيقى وهو التصديق
لينتقل من التصديق الى لازمه وهو الاعتراف فالتصديق مكنى به والاعتراف مكنى عنه فان
المتعلق نعم التعبير بالمتعلق فى المذهبين الاخيرين لابد منه لانه فيهما يقدر للمجرور متعلق اما
من المحذوف ويجعل المذكور نفسه متعلقا كما تقدم تقريره فح ثبت ما قلنا ان الاولى التعبير
هنا بالمعنى ولعل الداعى للعصام للتعبير بالمتعلق قصد المشاكلة بين الالفاظ الثلاثة فان
شانه المحافظة على تحسين اللفظ وان فاته رعاية جانب المعنى يعلم ذلك من استقرا كلامه سيما
فى حواشى الفوائد الضيائية وهذه طريقة شارحنا ايضا قوله المكنى به قد لا يقصد ثبوته
قد علمت ان المعنى المكنى به هو المعنى الحقيقى وقوله قد لا يقصد ثبوته افاد بقد ان ذلك ليس
دائما بل فى بعض المواضع كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى المعنى الحقيقى هنا الاستقرار
وهو مستحيل فى حقه تعالى فيراد لازمه وهو الاستيلاء والملك فمعنى استوى استولى
ففى هذه الكناية لا يصح قصد ثبوت المعنى الحقيقى لكونه محالا واما نحو كثير الرماد فقد
يصح قصد ثبوته لكن لا لذاته بل للانتقال للمعنى الكنائى ولا مانع من صحة مجامعته له فقد
يجوز ان يكون عنده رماد كثير قوله لابد من قصده اى المعنى المكنى به وهو معنى الفعل
المذكور بمعنى الترتيب اعنى وضع الاشياء بتقديم بعضها اه لابد ان يكون مقصودا
قوله فيتخالفان اى التضمين والكناية لانه اذا اختلف اللازم اختلف الملزوم قوله ودفع
اى هذا الايراد ايضا كما دفع الايراد الوارد على المذهب الاول وقوله بانه لا اتجاه له تصوير
للدفع والاتجاه التوجيه اى غير موجه اعلم ان عبارة العصام هكذا ورد بان المعنى المكنى
به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لابد فيه من قصد ثبوته ولا اتجاه له اذ لا يبعد
ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنس الكناية والش زاد فيها ما هى غنية عنه
نعم قوله فيتخالفان زيادة حسنة فليته اقتصر عليها ومحصل الرد ان وجوب القصد
فى التضمين لا يخرجه عن كونه من الكناية غايته ان الكناية قد لا يقصد فيه ثبوت المعنى
الاصلى وقد يقصد فيه ذلك جوازا او وجوبا وهما خارجان عن حقيقة الكناية قوله
شئ نائب فاعل يلتزم وذلك الشئ هو قصد الثبوت وقوله لا يجب صفة شئ قوله
فى جنسها اى حقيقة الكناية من حيث هى فالكناية لا يجب فى جنسها الثبوت لكنه فى بعضها
التزم وذلك البعض هو التضمين قوله وليكن التسمية اه اى ان علة تسمية هذه الكناية
بالاسم الخاص وهو التضمين لتميزها عن بقية الكنايات بما التزم فيها وهو نظير الجواب
السابق عن ايراد ان التضمين بالتفسير المتقدم من قبيل الحذف فالايرادان والجواب
من واد واحد قوله وقيل هو عبارة اه هذا هو الطريقة الثانية فى كلام صاحب
الكشاف والتى ذهب اليها السيد قوله بالمذكور اى الفعل المذكور وهو الترتيب هنا

قوله ويلاحظ معنى اخر معه ذلك المعنى هو القصر او الاشتمال قوله من غير استعماله اى استعمال
الفعل المذكور قوله فيه اى فى ذلك المعنى الاخر قوله ومن غير معطوف على من غير السابق اى
ولا يقدر فى الكلام لفظ يدل على ذلك المعنى الاخر فان قلت اذا لم يكن الفعل المذكور مستعملا فيه
وليس هناك لفظ مقدر يدل عليه فمن اين يعلم وجود ذلك للمعنى اجاب بقوله ويدل عليه بذكر
متعلقه اى يدل على ذلك المعنى الاخر بذكر متعلق ذلك المعنى ومتعلق هنا يقرا بكسر اللام لان
المراد به الجار والمجرور وان كان التعلق نسبة بين المتعلق والمتعلق فيصح فى كل منهما الفتح والكسر
لكن الشايع ان المجرور هو المتعلق بالكسر لانه هو الطالب لانه يتشبث بالمتعلق ومعنى العبارة
انه على هذه الطريقة اللفظ مستعمل فى معناه ويلاحظ معنى اخر معه لكن لا يستعمل اللفظ فى
ذلك المعنى الملاحظ لانه لو استعمل فيه فاما ان يكون المعنيان مقصودين معا فيلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وهو ممنوع او المعنى الاصلى قصد لينتقل منه الى المعنى الاخر فيكون
كناية وهو الوجه السابق ولا يقدر لفظ يدل عليه اى على ذلك المعنى اذ لو قدر لرجع للطريقة
الاولى بل يدل عليه بالجار والمجرور الذى يتعلق به ففيما نحن فيه لفظ الترتيب مستعمل فى
معناه وقصد معه ايضا معنى القصر او الاشتمال من غير استعمال لفظ الترتيب فيه ومن غير
ان يقدر فى الكلام مقصورة او مشتملة بل المذكور فى الكلام هو على ثلثة ابواب ومعلوم ان
على لا تتعلق بالترتيب فذكرها قرينة على انه اريد مع الترتيب معنى القصر او الاشتمال هذا
توضيح مرامه وتبيين كلامه قوله حينئذ اى حين اذ كانت الدلالة على المعنى الاخر بذكر
متعلقه يكون ذلك المتعلق معمولا له كما يقتضيه اضافة متعلق لضميره اذ لا يتحقق كونه متعلقا
الا بعامله فيه ويلزم عليه وجود عمل ومعمول بدون عامل موجودا ومقدر بل المجرد فهم العامل
فى ضمن عامل اخر وهذا القدر لا يكفى فى العمل قوله لمجرد فهم معناه متعلق بقوله معمولا وضمير
معناه يعود للمعنى الاخر وقوله فى ضمن عامل اخر الجار والمجرور فى محل نصب على الحال من فهم
معناه اى حالة كون ذلك الفهم حاصلا فى ضمن عامل الخ والعامل الاخر هو الفعل المذكور
ولو اوتى بالاضراب هنا قبل قوله لمجرد فقال بل لمجرد فهم معناه وكذلك فى قوله سابقا ويدل
عليه بذكر متعلقه فيقول بل يدل اه لكان فى غاية الحسن اذ به يقع فى العبارة سلامة وتخلص
عن الركاكة لايهامها بحسب الظ خلاف ما قررناه وقد ظهر لك معناها مما بسطناه قوله
لاسيما لا لنفى الجنس وسى مثل مثل وزنا ومعنا اسمها عند الجمهور واصلها سيوى او سيو والواقع
بعدها ان كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل منها وهى نكرة غير
موصوفة اى لا مثل شئ واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة
او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضى وحركة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب بتقدير اعنى او على انه تمييز
ان كان نكرة وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها فى لا رجل وعدم تجويز النصب
اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى كل التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده

ماخبر ويلزمه قطع سى عن الاضافة وقد تحذف كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ لكن قيل انه لا نظير له فى كلام العرب وقد تخفف اليآء مع وجود لا والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع كقول امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية وقيل حاليه وقيل عاطفة ثم عدها من الكلمات الاستثنائية يكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اوليته بالحكم المتقدم والافليست منها حقيقة عند الرضى ومن تبعه كالعصام وذهب الزمخشرى وصاحب اللب واللباب الى انها حقيقة فى الاستثناء وهذا الخلاف جار فى فضلا ايضا قوله المتعلق هو المفعول به اى المفعول به الصريح والا فالمتعلق السابق ايضا مفعول به لكن بواسطة حرف الجر والالزام بالمفعول به الصريح اقوى لما ان المجرورات والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها ويكتفى فيها باى عامل يوجد فيه رايحة الفعل كما تقرر ومثال المفعول به الصريح جاء فى القوم خلا زيدا فان خلا فيه لازم لا ينصب المفعول به بلا حرف الجر وحذف الجار فى مثله غير قياسى فضمن معنى جاوز فلو كان معنى التضمين هو ما ذكر لزم ان يكون المفعول به القوى معمولا لعامل غير موجود ولا مقدر بل مفهوم معناه فى ضمن عامل آخر قوله او اعمال اه معطوف على قوله جعل يعنى يلزم على تفسير التضمين بما ذكر احد امرين اما جعله اه ان جعلنا المتعلق معمولا للفعل المضمن فان لم نجعله معمولا له انتفى الامر الاول ولزم امر ثانى وهو اعمال الفعل المذكور فى ذلك المعمول قوله من غير استعماله اى استعمال الفعل المذكور فى معناه اى فى معنى الفعل المضمن اذ الغرض ان الفعل المذكور لم يستعمل فى معنى الفعل المضمن فلو فرض عمله فى المجرور لزم ان يكون مستعملا فى معنى المضمن لانه هو الذى يتعدى بذلك الجار والغرض انه لم يستعمل فيه هذا خلف فاحد الامرين لازم البتة وبما قررناه يظهر لك مرجع الضمائر فى كلامه وحقيقة مرامه واعلم ان هذا الوجه صرح به السيد فى موضع من حاشية الكشاف فقال والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة التى قصد بالمعنى الحقيقى معنا آخر يناسبه ويتبعه فى الارادة وح يكون معنى التضمين واضحا بلا تكلف قال ابن كمال باشا ولم يدر انه حينئذ يكون التضمين من مستتبعات التراكيب لا بابا آخر من التوسع فى الكلام والظاهر من كلام القوم انه باب مستقل من ابواب التوسع والحق انه من قبيل المجاز فان التجوز فى اللفظ كما يكون بطريق النقص عن معناه الوضعى بان يكون ذلك المعنى مركبا او مقيدا فيستعمل اللفظ فى احد جزئيه او فى المطلق يكون بطريق الزيادة على معناه الوضعى والاول ما سماه صاحب المفتاح المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة والثانى التضمين وقد اهمله ذلك الفاضل عند استيفائه اقسام المجاز قوله وهو بعيد يحتمل عود الضمير لقوله او اعمال لقربه اى الاعمال على هذا الوجه بعيد ويحتمل وهو الاولى عوده على المصدر المدلول عليه بقوله سابقا يلزم اه فيكون البعد راجعا للكل من اللازمين ومعنى البعد عدم انطباقه على القواعد اى بعيد عن القواعد فلا يكاد ينطبق عليها ولقوة هذا الايراد لم يجب عنه العصام

ولا الشارح الناقل لكلامه وح لم يتم واحد من الطرق الثلاثة فمن ثم قال بعض المدققين ان معنى التضمين جعل معنى فعل فى ضمن فعل آخر والفعلان مقصودان معا اصالة لان المقصود فيه اعطاء مجموع المعنيين لكن قصد معنى الفعل الآخر تابع لقصد معنى الفعل الاول فارادة معنى ذلك الفعل الآخر من اللفظ ليست بطريق الاضمار لان الصلة متعلقة بالمذكور ولا بطريق الحقيقة لان اللفظ ليس بموضوع لذلك المعنى حقيقة ولا بطريق المجاز لان المعنى الاصلى فى التضمين مراد ولا كذلك المجاز ولا بطريق الكناية لان اصل المعنى غير مقصود اصالة فى الكناية وفى التضمين مقصود فلما اشتبه الحال فى انه من اى نحو من انحاء استعمال اللفظ حارت فيه عقول ارباب البلاغة انتهى اقول قد افرد مبحث التضمين بالرسائل وقد علمت ما حققه ابن كمال باشا قال ايضا اعلم ان المعنى الحقيقى فى المجاز المرسل ملحوظ للانتقال منه الى المعنى المجازى لكنه غير مقصود بالافادة وبه يفارق الكناية فان المعنى الحقيقى فيها مقصود بالافادة لكن لا لذاته بل لتقرر المعنى المكنى عنه وبذلك تفارق الكناية التضمين فان كلا من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين الا ان القصد الى احدهما يكون تبعا للآخر وهذه التبعية فى الارادة من الكلام فلا ينافى كونه مقصود الذاته فى المقام وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز فان كلا من المعنيين فى صورة الجمع مراد من الكلام لذاته ومقصود فى المقام اصالة ولذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق على صحة التضمين قوله انتهى كلامه اى العصام قوله قد لا يقصد ثبوته اى قول العصام فى الايراد على ان التضمين من قبيل الكناية قوله اى تحققه اه تفسير للثبوت ونفس الامر هو الشئ فى نفسه اى يكون الشئ ثابتا فى نفسه ليس من قبيل الامور الفرضية الاعتبارية قوله من ان امكان المعنى الموضوع له اى ان المعنى الحقيقى فى اللفظ الكنائى لا يشترط ان يكون ممكنا فضلا عن ان يكون محققا وذلك كما اذا جعل الرحمن كناية عن المحسن فان المعنى الحقيقى هنا وهو رقة القلب مستحيل فى حقه تعالى فعلى هذا القول يرد الايراد المذكور قال السيد فى شرح المفتاح وهذا الفرق اعنى جواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية دون المجاز هو العمدة فى الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادته فى الجملة وان امتنعت ارادته فى المحل الذى استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور هنا قعود على سرير وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يكن النظر منه سبحانه قوله وعلى ما ذهب معطوف على ما ذهب الاول اى ويرد الايراد المذكور ايضا بناء على ما ذهب اليه صاحب الكشاف قوله امكانه شرط لانه ذكر فى قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة انه مجاز عن الاستهانة والسخط وان النظر الى فلان بمعنى الاعتداد به والاحسان اليه كناية اذا اسند الى من يجوز عليه النظر ومجازا اذا اسند الى من لا يجوز عليه النظر فاعتبر فى الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقى فى محل الاستعمال فان لم يجز يسمى مجازا متفرعا من الكناية لان اللفظ قد استعمل فى المعنى المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقى فاستعمل فى محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلى

كما فى المجاز المرسل نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار نحو رايت اسدا فى الحمام هكذا حققه السيد فى شرح المفتاح اذا علمت هذا فاعلم ان الشرط عند صاحب الكشاف هو ان يكون المعنى الحقيقى فى الكناية ممكنا ولا يشترط ان يكون متحققا فالشرط عنده هو مجرد امكانه والامكان اعم من التحقق فان موصوف الامكان قد يكون معدوما ومعلوم ان اشتراط العام لا يوجب اشتراط الخاص وفى كون الايراد المذكور يرد على ما ذهب اليه صاحب الكشاف منع وذلك لان المشترط عنده هو امكانه فقط واما تحققه فليس بشرط فجاز ان يكون متحققا وان لا يكون والايراد انما يرد ان لو اشترط عدم تحققه فيقال ان المعنى الحقيقى فى التضمين متحقق والكناية يشترط فيها عدم تحققه فمبنى الايراد هو اشتراط العدم ولم يتعرض له صاحب الكشاف لا عدم الاشتراط الذى تعرض له فيما نقله عنه الش وفرق بين اشتراط العدم وعدم الاشتراط وكان الش اشتبه عليه احدهما بالآخر فجعل الايراد واردا على مذهب الزمخشرى ايضا وقد علمت عدم وروده فتفطن قوله واما على ما اختاره فى شرح الفرائد الضمير المرفوع يعود للعصام والفرائد بالفاء والراء جمع فريدة وهى الجوهرة النفيسة ومراده متن استعارة السمرقندى اغرب فى التعبير عنه بالفرائد كما هى عادته قصد التعمية والا فالشايع على السنة اهل العلم شرح الفريدة او شرح السمرقندى او الاستعارات على ان التعبير بالفرائد قريب التصحيف جدا بالفوائد بحيث اذا غلط رأس الراء صار فوائد فيظن انه الفوائد الضيائية او الغياثية خصوصا ولم يصرح بالاسم الظاهر بل عبر بالضمير مع بعد مرجعه فيقع اللبس ويفهم بعض القاصرين ان المراد الفوائد الغياثية لانه كتاب فى المعانى والبيان نظير التلخيص قوله من شرحه للتلخيص المسمى بالاطول قوله فلا اى لا يرد الايراد المذكور قوله ولكن يرد اى بناء على مختار العصام فى شرح الفرائد والتلخيص يعنى الايراد السابق يكون غير وارد لكن يرد ايراد آخر هو ان الموضوع له فى الكناية اه قوله بل للانتقال اى بل يقصد المعنى الحقيقى لاجل ان ينتقل منه الى المعنى المكنى عنه فكثرة الرماد فى زيد كثير الرماد الذى هو المعنى الحقيقى يقصد لاجل ان ينتقل منه الى لازمه وهو الكرم قوله فمعنى المذكور اى معنى اللفظ المذكور وهو المضمن بالكسر اسم فاعل وقوله والمعنى المضمن بالفتح اسم مفعول قوله مقصودان لذاتهما كما سبق لك تحقيقه من ان القصد الى احدهما يكون تبعا للآخر والا لو كانا مقصودين معا لذاتهما لزم فى التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد وما نحن فيه ليس منه قال ابن كمال باشا ان القصد فى التضمين الى مجموع المعنيين مرتبطا احدهما بالآخر لا الى كل منهما منفردا عن الآخر كما فى مجاز الجمع قوله للزم ان يراد اه هذا اللزوم بناء على انهما مقصودان لذاتهما وقد علمت انه ممنوع فليكن هذا اللزوم المبنى عليه ممنوعا ايضا قوله وهو غير صحيح لانه جمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد وقد علمت ان ما نحن فيه ليس منه قوله فى التلويح قال فيه استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه معا بان يكون كل منهما متعلق الحكم مثل ان تقول لا تقتل الاسد وتريد السبع والرجل الشجاع التحقيق انه فرع استعمال المشترك فى معنييه فان اللفظ موضوع

للمعنى المجازى بالنوع فهو بالنظر الى الوضعين بمنزلة المشترك فمن جوز ذلك جوز هذا ومن لا فلا واما ارادة المعنيين فى الكناية على ما صرح به فى المفتاح فليس من هذا القبيل لما عرفت من ان مناط الحكم انما هو المعنى الثانى قوله فلا صحة لكونه اى التضمين كناية هذا نتيجة الايراد المذكور بقوله ولكن يرد ان الموضوع له اه وقد علمت عدم تماميته فالاحسن فى تعليل نفى صحة كون التضمين كناية ما سبق لك من ان المعنى الحقيقى فيها مقصود بالافادة لكن لا لذاته بل لينتقل منه الى لازمه وهو المعنى المكنى عنه واما التضمين فان كلا من المعنيين مقصود لذاته فيه قوله قوله من غير استعماله فيه الضمير فى قوله يعود للعصام وهذا رجوع من الش لبيان الوجه الثالث فى كلام العصام وهو قوله وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه وقد تعرضنا لشرحه سابقا بما هو اتم من هذا واوضح قوله فلا يلزم ما لزم اى بناء على عدم استعماله فيه فهذا تفريع على النفى اى ينتفى اللازم المذكور لانتفاء عدم الاستعمال فلو فرض انه مستعمل فيه لزم ما لزم وما فاعل لزم اى لزم على تقدير فرض الاستعمال فى المعنى الآخر شئ لزم او الذى لزم وذلك اللازم هو ما اشار له بقوله قبل للزم ان يراد بلفظ واحد اه ومحصله انه لو فرض استعمال الفعل المذكور فى المعنى المضمن لزم عليه ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح قوله فى الكناية متعلق بقوله لزم اى لا يلزم اللازم المذكور الذى هو لازم على تقدير ان يكون التضمين كناية قوله فلا يكون حذفا بناء على انتفاء التقدير لانه لو قدر رجع للوجه الاول فيرد عليه ما ورد على الوجه الاول بان يكون التضمين ح من قبيل الحذف والحاصل ان المذهب الاخير خالف ما قبله من المذهبين بكل من القيدين فخالف الاول بقيد من غير تقدير اه والثانى بقيد من غير استعماله فيه قوله حتى يرد اه تفريع على المنفى والايراد المذكور هو لزوم كون التضمين من قبيل الحذف قوله الذى عهد اشارة الى ان ال للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى قوله فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب قوله جزء منصوب على الحال من الضمير المستتر فى عهد الذى هو نائب الفاعل وقوله لفظا او معنى حالان من الرسالة اى مراد من الرسالة الالفاظ او المعانى بناء على ان المسمى بها هو الالفاظ او المعانى الباب الاول جزء منها على كل حال لان المسمى بالرسالة مجموع الابواب الثلثة فكل واحد من الابواب على حدته جزء ومجموعها اعنى الهيئة المركبة كل هو المسمى بالرسالة قوله فى بيان احوال اه تقدم لك وجه تقدير المضافين والمراد بالاحوال التى تعرض للعامل من حيث العمل كعمله الرفع والنصب وغير ذلك وهذا التقدير اعنى بيان احوال مبنى على ان المراد من الرسالة الالفاظ جريا على بيانه هنا واما على ما بيناه به قوله سابقا قوله فى بيان احوال فلا تتعين ارادة الالفاظ لكن بيانه هنا غير بياننا السابق فتأمل قوله ومسوق له اه عطف على قوله كائن وغرضه ان لفظة فى كما تصح ان تكون للظرفية فيقدر كائن يصح ان تكون للتعليل بمعنى اللام فيقدر ما يناسبها كمسوق ونحوه فلا يحتاج للتأويل المذكور على تقدير الظرفية كما سيصرح بذلك آخرا وبهذا تعلم ان الاولى ومسوق باو بدل الواو لان هذا اشارة لنوع آخر من التقدير فى المتعلق يختلف عليه المعنى والعطف بالواو يوهم خلافه قوله وجعل

المعانی مبتدأ وقوله توسیع خبره ای علی هذا التقدیر المذکور یلزم ان تکون المعانی ظروفا للالفاظ
وجعل المعانی اه ولا یخفاک ان هذا الوجه لیس بواجب هنا کما اسلفناه لک عند قوله فیما یحتاج
الیه کل معرب قوله بتقدیر البیان الباء سببیة متعلق بالجعل ای جعلت المعانی ظروفا بسبب
تقدیر البیان اه قوله توسیع شایع لان النسبة التی بین المعانی والالفاظ اعنی الدالیة والمدلولیة
مشبهة بالنسبة التی بین الظرف والمظروف وکلمة فی مستعملة فیها مجازا بتشبیه الارتباط
الواقع بین الدال والمدلول بالارتباط بین الظرف والمظروف فهی استعارة تبعیة لان المعنی
الحقیقی للظرفیة منتف هنا اذ لا تحیز للمظروف ولا احتوا للظرف ثم تلک النسبة الواقعة بین
الدال والمدلول یجوز اعتبارها من ای طرف فیصح جعل کل واحد منهما ظرفا او مظروفا بالاعتبارین
فتارة یجعلون الالفاظ مظروفة فی المعانی وتارة یعکسون ولا حجر فی شیء من ذلک فمراد الشارح
بالتوسیع ما ذکرنا من التجوز قوله باعتبار انه ای البیان قوله کما یحصل بها ای بالالفاظ قوله
یحصل بغیرها کالالهام والوحی وغیر ذلک قوله فکانه ای البیان الذی جعل ظروفا للالفاظ
الذی هو راجع للمعانی قوله یحیط بها ای بالالفاظ وهذا بیان لوجه تشبیه النسبة الذاتیة
التی استعمل فیها الحرف بالنسبة الظرفیة الموضوع لها لفظة فی قوله بجعل الالفاظ اه لا یصح ان
یتعلق بجعل الاول لما یلزم علیه من الاخبار عن المصدر قبل استیفاء معمولاته وهو ممنوع بل هو خبر
محذوف ای وذلک بجعل اه یعنی کما ان جعل المعانی ظروفا للالفاظ صحیح بناء علی التوسیع المذکور
کذلک بجعل الالفاظ ظروفا للمعانی باعتبار ان المعانی تؤخذ منها فاشبهتا الظروف والمظروف
بهذا الاعتبار فلا محذور فی جعل کل واحد منهما ظرفا ومظروفا باعتبارین قوله انها قوالب
المعانی لا یخفی ما فی التعبیر بالقوالب من اللطف والاشارة الی انه ینبغی ان یعتنی بشان اللفظ و
تحسینه کما یعتنی بجزالة المعنی فیوضع المعنی الشریف فی اللفظ الشریف واما اذا خولف بان
کان المعنی سخیفا واللفظ شریفا کان کتحلیة سیف من خشب بحلیة من ذهب او کان المعنی
شریفا واللفظ سخیفا کان کوضع سیف مهند فی غلاف مخلق فالنظر فی باب البلاغة وحسن
الترکیب للفظ والمعنی جمیعا ولهذا الکلام تتمة فی تعلیقاتنا علی تعریب الرسالة الفارسیة
قوله باعتبار انها ای المعانی قوله تؤخذ منها ای الالفاظ قوله وقیل یصح هذا المشار الیه هو
قوله وجعل المعانی ظروفا اه ای یصح جعل المعانی ظروفا للالفاظ بلا تقدیر ای تقدیر البیان
ایضا ای کما یصح علی تقدیره وقوله فانهم اه تعلیل للصحة قوله توسعا ای مجازا وقوله حیث
قالوا تعلیل لقوله یجعلون ای ثبت ذلک الجعل عنهم لانهم قالوا اه قوله والشیء الواحد اه
ای انه فی الجمع بین الحقیقة والمجاز بلفظ واحد یلزم خلف لان الحقیقة من حق الشیء اذا ثبت
سمیت بها الکلمة المستعملة فیما وضعت له لثبوتها واستقرارها علی معناها والمجاز مأخوذ من
جاز المکان اذا تعداه سمیت به الکلمة المستعملة فی غیر ما وضعت له لکونها جاوزت معناها الاصلی
وهو المعنی الحقیقی فلو استعملت کلمة فی معناها الحقیقی والمجازی لزم الخلف لان الکلمة باعتبار
استعمالها فی المعنی الحقیقی یقتضی ان لا تجاوزه وانها مستقرة فیه وباعتبار استعمالها فی المعنی

المجازی

المجازی یقتضی انها تجاوزت عنه فظهر من هذا البیان ان المعنی بمنزلة المحل یعتبر حصول
اللفظ فیه واستقراره بالنظر للحقیقة وتجاوزه عنه وتعدیه بالنظر للمجاز فقوله والشیء
الواحد مراده باللفظ لا یکون مستقرا فی محله وهو المعنی الحقیقی لانه علی تقدیر استعماله فیه یکون
مستقرا فیه وقوله ومتجاوزا عنه ای علی تقدیر ان یراد من اللفظ معناه المجازی یکون متجاوزا
عن معناه الحقیقی فقوله والشیء الواحد من تتمة الاستدلال علی امتناع الجمع بین الحقیقة و
المجاز وقوله فی حالة واحدة متعلق بیکون المنفی وهو قید لا بد منه فی تحقق الخلف اما فی حالتین
فلا بل هو واقع کاستعمال اللفظ تارة فی معناه الحقیقی وتارة فی معناه المجازی قوله او فی تحصیل
ادراکاتها هذا التقدیر علی احتمال ان المسمی بالرسالة المعانی ففی کلامه نشر علی ترتیب اللف ای
یقدر بیان احوال علی احتمال ارادة الالفاظ او تحصیل ادراکاتها علی احتمال المعانی وضمیر ادراکاتها
یعود للاحوال فیقدر هکذا الباب الاول فی تحصیل ادراکات احوال العامل فالمقدر ههنا
ثلاث مضافات وفی الاول مضافین ومن ثم اخره ولما ان الشایع ان المسمی باسماء الکتب والرسائل
هو الالفاظ کما تقدم تحقیقه ثم اعلم ان التحصیل مصدر حصل الشیء اذا حازه والادراکات
جمع ادراک وهو وصول النفس الی المعنی فکل من التحصیل والادراک معنی مصدری حدثی
قائم بالفاعل لا وجود له خارجا ولا بد فی تصحیح الظرفیة من تکلف بان یطلق التحصیل ویراد به
اسم المفعول وکذلک الادراک وتجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف فالمعنی هکذا فی
مدرکات محصلة والمدرکات هی المعانی التی تعلق بها الادراک وقد جعلت ظرفا للمعنی فلزم
علی هذا التقدیر ظرفیة الشیء لنفسه وهو باطل ضرورة مغایرة الظرف للمظروف والشیء لا یغایر
نفسه واشار للجواب عنه بقوله فلا یلزم ظرفیة الشیء لنفسه معللا له بقوله والتحصیل اه فان
قوله والتحصیل عطف علی ما قبله من قبیل عطف العلة علی المعلول ای انتفی لزوم ظرفیة الشیء لنفسه
لان التحصیل اه وظهر من هذا ان الاوضح ان یقول لان التحصیل واذ التحصیل لیکون الکلام صریحا
فی تعلیله قوله والتحصیل کما یحصل بهذه المعانی ای والمدرکات المحصلة ای المعانی التی یتعلق بها
التحصیل والادراک کما علمت تأویله کما یحصل بهذه المعانی قوله من حیث انها ای تلک المعانی
مدلولات هذه الالفاظ ای المترجمة بالباب الذی جعل المسمی به معانیها یحصل بغیرها ای بغیر
تلک المعانی وخلاصته ان المعانی المظروفة معان خاصة والمعانی التی جعلت ظرفا یعتبر عمومها
بالطریق المذکور فالامر الجائز الظرفیة من قبیل ظرفیة الخاص فی العام لاشتمال العام علیه فی
ضمن بقیة افراده الاخر قوله فکانه شیء یحیط اه بیان لعلاقة التجوز قوله او التعلیل ای انه
لو ذکرت اللام بدل فی صح ذکرها لتحقق معناها الذی هو الاختصاص علی ما قاله السید فیقال
مثلا الباب الاول لبیان احوال العامل ای الالفاظ المخصوصة المذکورة المسماة بالباب مختصة ببیان
تلک الاحوال لا تتحقق فی غیرها او تجعل اللام للتعلیل علی قول آخر لکن علی تقدیر جعلها
للتعلیل لا تقدر کائن ونحوه بل مسوق او معقود او مؤلف ونحو ذلک فالمعنی هذه الالفاظ
المذکورة ذکرت او الفت لاجل بیان اه قوله فذلکن المشار الیه جمع النسوة الحاضرات ومصدوق

الذى يوسف ع م والشاهد فى قوله فيه اى من اجله قوله فبقدر متعلق اه ظاهر ان هذا التقدير خاص بجعل فى تعليلية وليس كذلك بل هذا التقدير يجرى على تقدير دخول اللام وجعلها للتعليل كما قررنا فيما يظهر من كلامه من الاختصاص لا نقبله الخواص قوله فلا حاجة يعنى لو قدرت اللام سوآء جعلت للاختصاص والتعليل وجعلت فى للتعليل اندفعت التكلفات السابقة برمتها فتفريع قوله فلا حاجة على كل من تقدير اللام بقسميها وجعل فى للتعليل لا انه على تقدير جعل فى للتعليل فقط كما يتبادر الى الفهم عن ظاهر كلامه تدبر وهكذا المشار اليه التقديرات السابقة والكاف للتشبيه ومجموع الجار والمجرور خبر مقدم وسائر العبارات مبتدأ مؤخر اى وبقية العبارات التى يجعل عنوانا للمباحث كفصل وكتاب ومقصد وموقف وخاتمة وتنبيه ونحو ذلك مثل ما ذكرهنا فى جريان هذه الاحتمالات قوله المعنون اسم مفعول والمباحث مرفوع نائب الفاعل اى التى جعلت عنوانا اى علامة فى اول المباحث وقوله كالمقاصد والمواقف يحتمل انه اراد بهما الكتابين المخصوصين فيحمل الكلام على حذف المضاف اى كتراجمهما فالاول مباحثه معنونة بمقصد والثانى بموقف غالبا ويحتمل ان المعنى كالمقاصد والمواقف الواقعة مفرداتها تراجم الكتابين ويؤيد هذا الاحتمال قوله والمقدمة اى لفظ مقدمة الواقع فى اوائل الكتب قوله قدمه الضمير المرفوع يعود للمص والمنصوب يعود لباب العامل اى قدم المص باب العامل على غيره لتوقفه وليت شعرى من اين يعلم ان الضمير يعود لباب العامل بعد سوق هذه الجمل الكثيرة مع قولهم ان الضمير يرجع لاقرب مذكور فلو قال قدم باب العامل لارتفع اللبس واتضح الامر لكنه غير مبال بامثال هذه الامور قوله اكثر تعريفات المعمول لا كلها اذ منها ما لا يتوقف على ذكر العامل فالمتوقف مثلا المبتدأ فانه معرف بالاسم المجرد عن العوامل اللفظية والفاعل فانه معرف بما اسند اليه فعل او شبهه ومعمولات الافعال الناسخة والمفاعيل الخمسة ونحو ذلك ومثال ما لا يتوقف المضارع فانه معرب متأثر بالعامل لكنه غير مأخوذ فى مفهومه قوله ولشرفه لكونه مؤثرا علة ثانية للتقديم ويشعر ان التقديم من قبيل التقديم بالشرف مع اننا حققنا سابقا انه من قبيل التقديم بالعلة وقد يجاب بعدم المنافات لان العلة لتأثيرها اشرف من المعلول فالش اظهر ما خفى واخفى ما ظهر قوله ولما كان البحث اه البحث اثبات المحمولات لموضوعاتها فمن ثم قالوا موضوع العلم ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اى تحمل عليه وحقق عبد الغفور فى حواشى الفوائد الضيائية ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام خلافا لمن قال ان موضوعه الكلمة او الكلام بل قال السلكوتى فى تعليقاته على تلك الحاشية الصواب ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلثة يعنى الكلمة والكلام والمركب الغير الاسنادى لان كلا من الثلثة مبحوث عنه فى النحو وجعل البحث عن احدهما تبعا للآخر تكلف واما ما اشعر به كلام الامتحان وصرح به الش فى حاشيته عليه من ان موضوعه الكلمة فقط فلا عبرة به ثم تلك المحمولات التى هى اعراض ذاتية اما ان تثبت لنفس الكلمة كما يقال الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا او تثبت لاقسامها كما يقال

قوله فبقدر اى اذا جاز ايراد اللام بدل فى او كون فى هنا للتعليل فبقدر متعلق فاعل يصلح صفة له ان يكون ذا ان التعلق بعد كلمة اللام او فى معلولا لما بعدها اى بعد معلولا فافهم بمعناه قد سمى الجزء علة والكل معلولا قوله المعنون بها اى التى جعلت عنوانا اى التعبير مصدرا للمباحث وفى الحاشية وغيرهما قوله بعبارة كالباب والفصل يعنى العامل قدمه اى العامل فى الاجمال يعنى الباب والمعمول والعمل وفى التفصيل بمعنى على الاول فى العامل قيل بين انه مقدم فقدمه المعمول والعمل طبعا بحسب النظام كما هو وضعا ايضا ليوافق الوضع الطبع كما انه يخالف مقتضى الطبع وانجح هنا الا انه قدمه لتوقف لقواه لشرفه وفى اكثر النسخ قدمه على المعمول على بحثه كما هجة اكثر تعريفات المعمول فلا مخالفة فيه كالابحث سنين ولشرفه لكم قوله ولما كان البحث اشارة على التامل للاحتياج لاصطلاحات النحوية الى وجه الاول اذ بها يحصل التى وقعت فى الباب الاول التى باعتبارها الاحاطة بجهة الوحدة علما واحدا فيأمن جعلت المسائل الكثيرة مابعينه والاشتغال بما الطالب فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لايهمه ويعرف بعينه ويأمن مما يهمه فيحصله ولا فيهمله ان العامل هو مما فى الباب الاول لتوقف وبالجملة ذكرها فى الباب الاول لتوقف مطلق الشروع على بصيرة لها لا لتوقف الاعلى التصور الشروع عليها فانه لا يتوقف ان يكون بالتعريف بوجه ما ولا يلزم ان يكون بفائدة ما ابحثا ومن ادعى ان التصديق بفائدة ما لم يكن مما يتوقف عليه مطلق الشروع لم يكن

الاسم اما معرب واما مبنى وقس عليه احوال اقسام الاقسام واما اثبات احوال الكلام فكما يقال الكلام اما مركب من اسمين او اسم وفعل واما اثبات احوال اقسامه فكما يقال الجملة الخبرية تقع حالا وصفة وصلة بناء على ترادف الجملة والكلام اذا تقرر هذا فنقول هذا الكتاب مؤلف فى علم النحو وعلم النحو يجب ان يبحث فيه عن احوال الكلمة والكلام ينتج هذا الكتاب يجب ان يبحث فيه عن احوال الكلمة والكلام اما الصغرى فبديهية واما الكبرى فقد تقدم لك بيانها فيرد ان يقال كان الواجب ان يذكر المص بحث الكلام ايضا فلاى شئ تركه والجواب انه جرى على القول بان موضوع النحو الكلمة فقط كما اختاره فى الامتحان ولانه لما لم يكن له غرض يتعلق بالبحث عن احواله تركه لما ان المذكور هنا البحث عن حال العامل والمعمول وهما من اقسام الكلمة قوله على معرفته لما عرفت ان البحث اثبات المحمولات لموضوعاتها واثبات شئ لشئ فرع عن تصور المثبت والمثبت له والنسبة لان تصور الاطراف الثلثة واجب قبل الحكم قوله ومعرفة اقسامه مجرور معطوف على معرفته الاول وضمير اقسامه يعود للعامل وفرق بين المعرفتين فالمعرفة الاولى متعلقة بالعامل من حيث هو اى بيان حقيقته والثانية متعلقة بكل قسم على حدته قوله ومعرفتها بضمير التثنية الراجع لمعرفة العامل ومعرفة الاقسام وهو مبتدأ مرفوع خبره موقوفة قوله اقسام الكلمة التى هى الاسم والفعل والحرف قوله الموقوفة بالجر صفة معرفة اقسام قوله على معرفتها اى الكلمة لان معرفة القسم متوقفة على معرفة المقسم لكون القسم جزء من المقسم وتوقف معرفة الكل على معرفة الجزء ضرورى قوله اذ بعضه تعليل لتوقف اقسام العامل على معرفة اقسام الكلمة ولما كان غيره من التوقفات ظاهرا لم يتعرض لبيانه قوله اراد ان يقسم جواب لما فما ذكر كله تمهيد وتوطئة لوجه ذكر الكلمة اولا وتعريفها وتقسيمها قوله اولا هنا مصروف منون لكونه بمعنى قبل اى قبل الشروع فى العامل قوله معرفا حال لا يقال ان زمن الحال وعاملها واحد والامر بخلافه هنا فان زمن النطق بالتقسيم متأخر عن زمن النطق بالتعريف لانا نقول عامل الحال هنا اراد والمقارنة باعتباره متحققة لعدم التنافى بين ارادة التقسيم حالة التعريف وان كان التقسيم بالفعل لا يقارن التعريف زمنا فان قلت لاى شئ اختار الحالية ولم يقل عرف الكلمة ثم قسمها كما هو الواقع من سبقية التعريف على التقسيم قلت لعله اشار بذلك الى ان المقصود الاهم انما هو التقسيم والتعريف ذكر لتوقف التقسيم عليه يدل لما ذكرنا قوله بعد والتعريف تبعى فلما كان التعريف تبعيا فى الرتبة وان تقدم فى الذكر ناسب ان يجعل ما يدل عليه فضلة فى الكلام لان التابع رتبته التأخير كرتبة الفضلة وبعد هذا نقول كان الاولى بل الصواب ان يقول عرف الكلمة ثم قسمها اما اولا فلموافقة الواقع من تقديم التعريف على التقسيم واما ثانيا فلان ما ذكره هنا مبنى على تبعية التعريف للتقسيم وهو مزيف بما اطلع عليه والاجماع على خلافه حتى صرح هو فى حاشية الامتحان ان التقسيم تكميل لمعرفة المقسم فيكون تابعا للتعريف واما ثالثا فلاغناء من هذه التكلفات التى ذكرناها التصحيح الحالية ولقد عدل عن عبارة الامتحان مع انه قد قال بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها بدون وجه للعدول سوى التعسف فى المقول الموجب للتشويش

لم يكن فى دعواه فائدة على بصيرة ومن الناس من يقول قبل الشروع فى فن لا بد من تمهيد مقدمة فيها بيان الموضوع والمبادى والمسائل وما هية النحو حتى يكون الشروع على بصيرة فان موضوع كل شئ ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية فموضوع النحو هو الكلمة والكلام كما زعم الفاضل الرضى فقط لا هو وغيرهما وان التعرض له فى النحو لكون الجامى وغيرهما مشروطة بان وقع فيه لانه موضوعها يبحث فيه عنه من حيث الاعراب والبناء لا يبحث فيه عنه من الاعراب فى حكمها واما الجمل التى لها محل من الاعراب والتصديقات ومبادير التصورات المسائل المستعملة فيه التوقف عليها اثبات المستعملة فيه المقصود مسائل التصديقات اثباتها قوله على معرفتها اى من ذلك العلم اقسامه لان الاحوال معرفة العامل ومعرفة اقسامه عارضا على اقسامه المبحوث عنها قد يكون من الاعراض الذاتية كما تقرر فى المنطق من لتعرض وقسمه قوله الشئ قد يعرض له لقوله موقوفا فالضمير اذ بعضه فصل علة للعامل قوله اراد فيه وما عطف عليه يعنى يريد جعل الشئ اقساما ان يقسم الكلمة ما يتناول الاقسام كلها يستدعى تقدم ما يقع فى كل المذكورات وربما يقال هو لا نفسها حاشية

العقول وانما بدأ بتعريف الكلمة لانه مالم يعلم المبحوث عنه في العلم على وجه يتميز عن جميع ماعداه
لا يتيسر الحكم عليه على وجه يخصه قال عبد الغفور فان قيل الواجب حاصل قبل التعريف
لتوقف تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس
الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب
قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن
التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله ولكل
معطوف على الضمير المجرور باللام اى ومعرفا لكل قسم من اقسامها واعاد الجار جريا على المشهور
في انه اذا عطف على الضمير المجرور يعاد الجار وان جوز بعض النحاة العطف بدون اعادته مستشهدا له
بقراءة واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور وقول الشاعر
اليوم قد صرت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب قوله ويبين مضارع منصوب
معطوف على يقسم المنصوب بان وانما عدل عن الحالية هنا بان يقول مبينا لان التعبير بذلك
يقتضي ان البيان مذكور بطريق التبعية للتقسيم كالتعريف وليس كذلك اذ التعريفات والتقسيمات
ليست من المقاصد بل من المبادى والمقاصد انما هي المسائل وذلك البيان منها فهو من قبيل المقاصد
قوله كون كل تنوين كل وبعض عوض عن المضاف اليه والذى يقدر اضافة لفظ كل اليه هنا قسم
اى كون كل قسم فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين قوله كلا كما في قسم الافعال فانها كلها
عاملة اذا خلت عن المانع قوله او بعضا كما في الاسماء والحروف فانها كلها لا تعمل بل بعضها وسيأتي
بيانه قوله في اثنائه اى في اثناء تعريف كل قسم منها قوله ويعرف معطوف على يقسم السابق فهو
وما بعده منصوبان بان الداخلة على يقسم قوله ثانيا راجع لقوله يعرف العامل ويقسمه ذكره
في مقابلة اولا اى بعد الفراغ من تقسيم الكلمة وتعريفها اه يعرف العامل ويقسمه فالاتيان
بثانيا لتحصيل التقابل لاولا والا فلو قال ثم يعرف العامل ويقسمه لافادة هذا المعنى لكن يفوت
حسن التقابل قوله فقال عطف على اراد عطف مسبب على سبب قوله اعلم فعل امر يستتر فيه الضمير
المرفوع وجوبا المقدر بانت واصل وضع ضمير المخاطب ان يكون لحاضر واحد فاذا استعمل في كل
من يتأتى توجيه الخطاب اليه كان مجازا وهذا معنى ما يقال ان اصل الخطاب ان يكون لمعين فان
معناه كما في اللارى على المطول ان يفيد الحاضر يعني المعين بانه على وجه يكون ما يعبر عنه جزء
من الكلام فانه يجب ان يؤتى به ضمير المخاطب والا لانتقض بنحو قولك للحاضر بين الله تعالى عالم
فانه توجيه للكلام نحو الحاضر مع انه لا خطاب هناك وقد يترك ذلك الاصل كما هنا فان الخطاب
عام لكل واقف على الرسالة وهو صرف للفظ عن ظاهره فلابد له من قرينة هي ان هذا البحث
مطلوب علمه من كل احد يريد معرفة النحو ثم العموم على سبيل البدل اذا كان الضمير مفردا او مثنى
فاذا كان الضمير جمعا كما في قوله عم كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فاستظهر اللارى في حاشية
المطول ان عموم جميع المخاطبين على سبيل الشمول قوله قبل الشروع في المقصود الذى هو الابواب
الثلثة وما ذكر قبلها فهو من قبيل المبادى لتوقف المقصود عليه قوله لم تصرفه لتحقق علتين

فرعيتين فيه اذ تحقق في الاسم علتان فرعيتان لم يصرف اى لم ينون وهما هنا الوصفية ووزن
الفعل كاحمر اذ اصل اول اوأل بوزن افعل قلبت الهمزة واوا ثم ادغمت قوله صرفه لانتفاء احدى
العلتين وهي الوصفية قوله من حيث وجوده في ضمن الكل فتكون للاستغراق وعلل ذلك
بقوله اذ التقسيم للافراد لا للماهية وهذا التعليل فاسد لان التقسيم اما تقسيم الكلى الى جزئياته او
الكل الى اجزائه والاول على ما ذكره السيد في حاشية المطالع اما حقيقي وهو ان ينضم الى الكلى قيود
متباينة نحو الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان صاهل فيحصل اقسام متباينة واما اعتبارى
وهو ان ينضم الى الكلى قيود متغايرة ليست متباينة بل متصادقة في الحمل فيحصل اقسام متمايزة بحسب
المفهوم والاعتبار وان كانت متصادقة كما وقع في كتب المنطق من تقسيم الكلى الى اقسامه الخمسة لان
القيود في ذلك التقسيم قد تتصادق في واحد والثاني وهو تحليل الكل وتفصيله الى الاجزاء فلا يصدق
المقسم على اقسامه ضرورة ان الكل لا يحمل على الجزء ويكون كل قسم داخلا في ماهية المقسم على ما
صرح قدس سره في حاشية شرح الاصول والتقسيم هنا من قبيل تقسيم الكلى الى جزئياته وقد استفدت
ان المقصود من المقسم هو المفهوم والمقسم هنا الكلمة واقسامها الاسم والفعل والحرف وغيرهم كون ان
يراد من المقسم الافراد لانها انما تحصل بعد انضمام القيود والا لكان التقسيم تحصيلا للحاصل اذ المقصود
منه تحصيل مفهومات الاقسام فلو اريد به الافراد لاقتضى ان تكون تلك المفهومات محصلة قبل وهو باطل
وكتب القوم طافحة بان المقصود من التقسيم هو حقيقة الكلى وصرحوا بان ال الداخلة عليه للحقيقة
كالداخلة على المعرفات والكلمة هنا معرف ومقسم فال فيها للجنس لا غير نعم قد تكلف بعض بجعلها
عهدية واطال في رده فليت شعري ما الداعى لذكر هذا الكلام المزيف هنا فضلا عن تصويره المقتضى
لترجيحه سيما وقد درج عليه في التمهيد لذكر الكلمة كما قدمنا بيانه ثم انه ابهم هذا البعض الذى نقل عنه
هذا الكلام ولو صرح به لكان اسلم له وابرأ لساحته فينظر في كلام ذلك البعض وما عرضه به
فان قلت ان الش ناقل فلا تتوجه عليه مؤاخذة قلت الناقل لا تتوجه عليه المؤاخذة ما لم يلتزم صحة
المنقول والاعصار معللا فان قلت من اين علم انه التزم صحة المنقول قلت القرينة على التزام صحته اشتهره
من نار على علم لانه صدر البحث بذكره وعبر بالحالية فيما سبق لاجله وخالف الامتحان الذى هو
عمدته في نقله قوله وعلى هذا اى الوجه المذكور من جعل ال في الكلمة للحقيقة من حيث تحققها
في جميع الافراد والاستخدام هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بالضمير العائد الى ذلك
اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه احد المعنيين وبالآخر الآخر سواء كان المعنيان حقيقيين
ومجازيين او مختلفين فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا باجمع
غضبان . د بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازى والثانى قوله فسقى
الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع اراد بالضمير الاول المجرور في الساكنيه المكان
الذى فيه شجر الغضا وبالضمير الثاني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما
مجازى والتمثيل بالبقية ظاهر فالكلمة اريد بها اولا الجنس المتحقق في جميع الافراد الذى هو
مفاد الاستغراق ثم اعيد عليها الضمير في قوله وهي لفظ على ارادة الجنس من حيث هو فاضمير

يعود عليها من هذه الحيثية البتة والاستخدام نوع حسن من البديع لكنه هنا بنى على قول بديع
والا فالتحقيق ان الاستخدام كما هو مختار الاعلام قوله فى اوائل شرحه للكافية وصرح به فى شرح
الوضعية فقال ان المعتبر فى التقسيم نفس المفهوم الكلى المقسم لا افراده واللام الداخلة عليه لام
الحقيقة من حيث هى وصرح غير العصام بذلك حتى كاد ان يكون ذلك اجماعا فمخالفته شذوذ قوله
وتاؤها للوحدة الشخصية التقييد بالشخصية للاحتراز عن النوعية والجنسية قوله الكلية
غير المعينة للاحتراز عن الشخصية المعينة فانها ليست معنى للتاء اصلا ولو فرض فليس يراد هنا
قطعا للزوم ان لا تصدق الكلمة الا على واحد معين فالتاء التى للوحدة النوعية كالتاء فى استخراجة
وفى كلمة على ما قاله الفاضل الهندى والتى للوحدة الجنسية كتاء كلمة على ما هو ظاهر عبارة الجامى
حيث قال ولا منافاة بينهما لجواز ان يراد منه ان التاء للوحدة الجنسية اى التى معروضها
الجنس وكون الكلمة جنسا ظاهر لصدقها على حقايق مختلفة هى الاسم والفعل والحرف واستخراجة
نوعا ظاهر ايضا لاندراجه تحت مطلق الاستخراج الصادق على حقايق مختلفة فان الاستخراج على انحاء
شتى ثم ان الجنسية تقال على الشئ باعتبار ما تحته من الانواع والنوعية باعتبار ما فوقه من الاجناس
فالحيوان جنس باعتبار الانسان والفرس نوع باعتبار الجسم النامى فلا منافاة بين كلام الهندى والجامى
فان قلت الشخص جزئى لا يصدق على كثيرين والكلى يصدق على كثيرين فبين الشخصية والكلية
تناف فكيف يثبتان لشئ واحد فالجواب ان التنافى انما هو بين الشخصية المعينة والكلية لا بينها وبين
الشخصية المطلقة وتوضيحه ان الشخص كلى بل الجزئى الحقيقى ايضا كلى لصدقهما على زيد وعمرو
وغيرهما فمفهومهما كلى وان كان الماصدق جزئيا فمعنى كون الشخص والجزئى الحقيقى كليين كون مفهوميهما
فردين من افراد مفهوم الكلى فان قولنا الجزئى ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه هذا المفهوم
كلى لصدقه على مفهوم كل جزء وكذلك الشخص والجزئى افراد ذلك المفهوم فالتاء هنا كالتاء فى فعلة
بفتح الفاء وسكون العين المصوغة للمرة مثل ضربة وجلسة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف
مع صدق مفهوم ضربة على كل ضرب واحد فتكون كلية باعتبار مفهومها الا ان يقرن بها ما يفيد
التعيين كما فى قولنا هذه الضربة ضربة شديدة كذلك مفهوم الكلمة يصدق على كل كلمة واحدة
قوله اللازمة لحقيقة الكلمة احترازا عن العارضة كما فى تمرة كذا نقل عنه هنا وصرح به فى حاشية
الامتحان ونحن نقول اللازمة مجرور صفة للوحدة ومراده باللزوم كون الوحدة ذاتية للكلمة وهو
احتراز عن التاء فى تمرة فان الوحدة المدلول عليها بها عرضية ثم ما ذكره الشارح هنا هو عبارة الامتحان
الا انه اسقط منها ما كان لواجب ذكره ليتبين به ما هنا وهو قوله فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر
بان الوحدة مأخوذة فى حقيقة الاولى دون الثانية ثم علق هنا حاشية اى ذكر صاحب الامتحان
على هذا الكلام حاشية فيها قال اعلم ان الفرق بين كلمة وكلم وتمرة وتمر ولبنة ولبن ان الوحدة معتبرة
فى حقيقة الكلمة ذاتية مأخوذة فيها بخلاف التمرة واللبنة فان الوحدة فيهما عارضية لا ذاتية مأخوذة
فى حقيقتهما لان الكلم جنس لكن لا يقع الا على الثلثة فصاعدا بخلاف التمر واللبن فانهما يقعان على الواحد
والاثنين والثلث فصاعدا وهو فى ذلك مخالف للرضى ومن تبعه فانهم جعلوا كلمة وكلما مثل تمرة وتمر

بلا فرق وعدم وقوع كلم على الاثنين والواحد استعماليا لا وضعيا فتكون الوحدة فى كلمة عارضية
لا ذاتية مأخوذة فى حقيقتها فلا فرق بينها وبين تمرة قال الشارح فى حواشيه ولم يرض اى صاحب
الامتحان ذلك اى ما قاله الرضى وحكم بالفرق المذكور للزوم كون تعريفنا الكلمة بما وضع مفردا
تعريفا لها باعتبار عروض الوصف لها فى الاستعمال لا تعريفا لحقيقتها وماهيتها من حيث هى
فيلزم ان يكون رسما لا حدا اذ يلزم كون القيد المفيد لها وهو الافراد عرضيا ولم يقل به احد ولانه
لم يظهر فى اللغة ولا فى الاصطلاح ماهية للكلم شاملة للواحد والاثنين حتى يقال دخول التاء
عليه للتنصيص على احد محتملاته كما فى التمرة والاصل ان لا يخالف الاستعمال الوضع فلا يعدل عنه
بلا داع والقياس على امثاله اثبات اللغة بالرأى وهو لا يجوز فنظر الشارح وبالقبول احق ولا
يخفى ما فى هذا كله من التعسف فان القوم انما جعلوا التاء هنا للوحدة الجنسية او النوعية ولم
يتعرضوا لتقييدها باللزوم ولا بعدمه وما ذكره من اقتضاء كون الوحدة عرضية فى الكلمة ان يكون
التعريف رسما ممنوع ولو سلم فلا ضرر فى ذلك فان تعاريف الادباء لا يحافظ عليها امثال هذه
المحافظة التى يلتزمها ارباب المعقول والتفرقة بين تاء كلمة وتاء تمرة تحكم لا دليل عليه سوى ما ذكره
وهو مزيف وحيث كان الاولى موافقة القوم وترك هذه التكلفات الموجبة للوم فانا لا نخالف الرضى
ومن تبعه ونتمسك بما قاله صاحب الامتحان واخترعه قال الرضى ان الكلم جنس للكلمة مثل تمرة وتمر وبسر
المجرد من هذا النوع جمعا للذى التاء كما يجئ تحقيقه بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل
والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب ونحوهما قال العصام والفرق
بينه اى بين كلم وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلاث بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم
هذا التخصيص والتمر باق على وضعه قوله ولا تنافى بينهما جواب سؤال مقدر تقديره ان بين الكلمة
التى هى مدلول الجنس وبين الوحدة التى هى مدلول التاء منافاة فكيف يصح حمل اللام على الجنس والتاء
على الوحدة المنافية له فاجاب بمنع المنافاة ومحصل الجواب ما ذكرناه سابقا من ان الوحدة الشخصية
المستفادة من التاء كلية ايضا قوله لا من حيث هو هو اشارة الى الخلاف فى وضع اسماء الاجناس
هل هى موضوعة للماهية من حيث هى او موضوعة لها مع وحدة غير معينة وهو المسمى بالفرد المنتشر
فعلى الثانى عدم المنافاة ظاهر سواء كان الجنس معرفا باللام اولا كانت التاء للوحدة الشخصية او الجنسية
وعلى الاول بينهما منافاة بحسب الظاهر ان كانت التاء للوحدة الشخصية وان كانت للوحدة الجنسية فلا منافاة
قال العصام ولا يخفى انه دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الزامى لا تحقيقى
لان التحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس اشير اليه باللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة
فى كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها
الجنس واشار لهذا بقوله وانما التنافى بينها اى بين الوحدة الشخصية الكلية المفادة من التاء هنا
قوله وبين المركب اى من كلمتين مثلا قوله او بين الوحدة الشخصية الجزئية كالتاء فى هذه ضربة
حسنة مثلا والجنس اذ مدلول التاء فرد معين والجنس يصدق على كثيرين قال عبد الغفور
ما معناه ولك ان تجعل كون التاء للوحدة فى المعنى العرفى للكلمة المراد هنا خصوصا عند من عدل

فى تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلمنا انها للوحدة نقول لنا تجويز تجريدها عن معنى الوحدة فان التاء ليست نصا فيها حتى يمتنع التجريد عنها فما اجيب من منع المنافات انما هو بعد التنزل وتسليم هذين المنعين فلذلك كان الجواب به جدليا الزاميا كما قال العصام تأمل قوله مأخوذ اى مشتقا منه قال الامام الرازى الاشتقاق على نوعين اصغر واكبر فالاصغر كاشتقاق صيغ الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر والاكبر تقليب اللفظ المركب من الحروف الى انقلاباته المحتملة مثلا اللفظ المركب من الحرفين كالميم والنون يقبل انقلابين لكن ونم والمركب من ثلثة احرف يقبل ستة انقلابات مثل المركب من الكاف واللام والميم كلم كمل لكم لمك مكل ملك الى غير ذلك ثم المراد بالاشتقاق الواقع فى قولهم هذا اللفظ مشتق من كذا هو الاصغر قال التفتازانى فى التلويح الاشتقاق يعتبر تارة باعتبار العلم فيقال هو ان تجد بين اللفظين تناسبا فى اصل المعنى والتركيب فترد احدهما الى الآخر فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه وتارة باعتبار العمل فيقال هو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه من الحروف الاصلية وترتيبها فتجعله دالا على معنى يناسب معناه فالمأخوذ منه هو المشتق منه فما وقع فى عبارة بعض المحققين من ان الاشتقاق هو رد كلمة الى اخرى لتناسبهما فى اللفظ تفسير للاشتقاق باعتبار العلم قوله الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما بالضم فاسم للجراحة والمراد هنا الاول قوله للتأثير فى القلوب بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه لان الالفاظ تؤثر باعتبار حسنها وقبحها فتورث قبضا فى النفوس وبسطا قوله وهو اشتقاق بعيد وذلك لان التناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه ليس الا باعتبار التأثير المخصوص الذى هو لازم معنى الجرح اى التأثير الذى يصحبه الالم وليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وذلك ظاهر ولا التزاميا من حيث انه لم يفهم منه بل هو يحصل فى بعض افرادهما والمشهور فى المناسبة المعنوية بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى المشتق منه فى المشتق قال عبد الغفور المناسب ان يقال ان تأثيرا نفسهما بقرع الاسماء ونقش الصور فى الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اى وجه كان من مستتبعات القوة التى هى مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام متساوية الاقدام فى ان تأثيرها بالقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله الواو اعتراضية فهى مبتدأ وما بعده خبر والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر اعنى الكلمة وثلثة قوله فى الاصل خبر محذوف تقديره وهو ولا يصح ان يجعل خبرا عن اللفظ وان تبادر كما لا يخفى وهذه الجملة ايضا اعتراضية بين الموصوف وهو اللفظ وصفته اعنى الموضوع والظرف فى محل نصب على الحال بناء على جواز انتصابه من المبتدأ او على التأويل او هو ظرف مستقر متعلقه محذوف يقدر الكائن ونحوه معرفا باللام كما قدر نظيره ذلك السعد فى مطوله عند قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المفرد خلوصه ولا يلزم من هذا القدر حذف الموصول مع بعض صلته لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيهما حرف تعريف ويصح ان يجعل ظرفا لغوا متعلقا بالضمير المبتدأ المحذوف العائد للفظ لان ضمير المصدر يعمل فى الظرف كما فى قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث

المرجم قوله بمعنى الرمى خبر واضافة معنى لما بعده من اضافة العام للخاص كشجر الاراك والباء بمعنى الملابسة من ملابسة الدال وهو اللفظ للمدلول وهو المعنى فان قلت هل هناك وجه العدول صاحب الامتحان فى هذه العبارة عن قول الجامى وغيره فى اللغة الرمى مع محافظته على الاختصار فعبر بالاصل واقحم لفظ معنى قلت نعم هناك وجه دقيق الهمنا صاحب التوفيق وهو انه لما لم يتحرر المعنى اللغوى عدل عن التعبير الى الاصل ليحتمل كلامه معنيين احدهما ان المراد اصل اللغة اى المعنى اللغوى من حيث هو لانه اصل المعنى العرفى النحوى بخلاف التعبير بلغة او فى اللغة فانه لا يفيد الا ان هذا المعنى لغوى واما انه باعتبار عرف اللغة او اصلها فلا وما احتمل وجهين خير مما احتمل وجها واحدا واما وجه اقحام معنى فهو قصد افادة تعميم الرمى واحتماله على البقاء على المعنى المصدرى الشامل للرمى المطلق او الرمى المخصوص وهو رمى شئ من الفم او التأويل باسم المفعول وان المراد به المرمى فيتأتى انطباقه على كل من المعانى اللغوية بخلاف التعبير بالرمى بدون زيادة معنى فانه لما وقع خبرا عن اللفظ وكل منهما مصدر كان المتبادر منه ان المراد المعنى المصدرى فلم يكن محتملا لجميع المعانى اللغوية هذا وجه العدول وارجو ان يكون حقيقا بالقبول وانما قلنا ان المعنى اللغوى غير محرر لكثرة تراعيهم فيه فقال العصام فى شرح الوضعية اللفظ فى اللغة الرمى من الفم لا الرمى المطلق كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به فى الاساس وقال الشبراملسى فى حواشيه عليه اللفظ فى اصل اللغة مصدر بمعنى الرمى فاستعمل ثانيا فى اللغة بمعنى المفعول اى المرمى فيتناول ما ليس بصوت وحرف وما هو حرف واحد وما هو اكثر من حرف مهملا كان او مستعملا صادرا من الفم او لا لكن خص فى عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج سواء كان حرفا واحدا او اكثر وقال منلا زاده فى حاشية عصام الفوائد الضيائية نقلا عن الاساس ان اصل اللفظ الاسقاط المخصوص وهو الاسقاط من الفم لا مطلق الاسقاط واستعماله فى الرمى بطريق المجاز يقال لفظ النوى ولفظ اللقمة من الفم اذا اسقطها منه ومن المجاز قولهم فلان لفظ القول ولفظ به ولفظت الرحم ما الفحل ولفظت الرحى الدقيق لفظت الحية سمها وعلى هذا يكون استعمال اللفظ فى الملفوظ نقلا عن المعنى المجازى دون الحقيقى وفى عبد الغفور اللفظ فى اللغة الرمى ورمى شئ من الفم والتكلم قوله وفى العرف اى عرف النحاة قوله صوت هو كيفية قائمة بالهواء بسبب تموجه وتصادم اجزائه بعضها بعضا من حصول قلع او قرع على ما بين فى الفلسفة قوله من شانه ان يخرج من الفم يدخل ما صدر من الجمادات او من غير اللسان من بقية الاعضاء معجزة او كرامة قوله معتمدا حال ممن يخرج خرج به مثل اصوات البهائم والطيور لانه لا مخارج لها يعتمد على اصواتها قوله وتعريفه مبتدأ قوله المشهور صفته قوله دورى خبره وهذا جواب سؤال مقدر تقديره لاى شئ عدل الى ما ذكر ومحصل الجواب ان التعريف المشهور لما كان مشتملا على الدور كان فاسدا وحاصل الدور ان معرفة ما به لفظ اخذ فى تعريف اللفظ فتكون معرفة اللفظ متوقفة على معرفته ضرورة توقف المعرف بفتح الراء على معرفة كل جزء من اجزاء التعريف والحال ان ما به لفظ مشتق من اللفظ ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه فتكون معرفته متوقفة على معرفة اللفظ ومعرفة اللفظ متوقفة عليه فلزم عليه توقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو

حقيقة الدور ويحصل جواب الجماعة عن الدور ان ما يتلفظ المأخوذة في تعريف اللفظ مشتق من
اللفظ بالمعنى اللغوى والمعرف بفتح الراء هو اللفظ بالمعنى العرفى النحوى فلم يلزم توقف الشئ على
ما يتوقف عليه فلا دور وهذا جواب سديد قد تلقاه الفحول بالقبول الا ان صاحب الامتحان خالف
الجميع وعدل عن تعريف المشهور للتعريف المذكور فرارا من الدور وادعى ان جوابهم عن الدور لا يصح
وسكت عن توجيه ذلك احالة على عدم الخفاء بقوله كما لا يخفى وشارحنا علل عدم صحة
الجواب فى حاشية الامتحان بقوله كما قال هنا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به
اقول وبالله التوفيق قد قدمنا لك ان اللفظ لغة يقال على عدة معان فان كان بمعنى التلفظ
كما درج عليه الرضى حيث قال اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة فى الملفوظ
به فالامر ظاهر وان كان المنقول عنه واحدا من المعنيين الآخرين فالنقل عنه بعد جعله بمعنى اسم
المفعول اى المرمى كما قال الجامى نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى اسم المفعول فعلى تقدير جعله بمعنى
اسم المفعول كذلك الامر ظاهر وعلى تقدير نقله ابتداء من الرمى يقال ان المشتق منه يتلفظ المأخوذ فى
تعريف اللفظ هو اللفظ المفسر بالرمى المأول باسم المفعول او اللفظ بمعنى التكلم واذا كان المعنى
اللغوى ليس منحصرا فى واحد لا يتعين جعل احدهما مبدأ الاشتقاق لصحة النقل للمعنى العرفى عن
كل واحد منها فيصح الجواب عن الدور قوله ولا مجال مصدر ميمى مأخوذ من جال من باب قال
والتجوال التطوف ويجاولوا فى الحرب جال بعضهم على بعض اصله مجول بوزن مفعل نقلت حركة الواو
للساكن قبلها ثم يقال تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت الفا فالمجال مكان
الجولان اى التردد استعير لمحل تواردات الافكار وهو المسائل كانه يقول وليس للجواب فى هذا المحل
تردد ودخول وقد علمت مما ذكرناه ان للجواب مجالا قال الشارح فى حاشية الامتحان فان قيل التلفظ
قد يجئ بمعنى التكلم فى الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اى تكلمت به فللجواب مجال قلت كون
هذا اصلا برأسه غير مسلم بل هو مبنى على ذلك الاصل الا يرى ان معناه الرمى من الفم ولذا لم
يجعلوه اصلا للاصطلاحى ولا مجال لقول من قال يمكن ان يكون المراد بما فى التعريف هو الصوت
المشتمل على بعض الحروف لانه يتوقف على اثبات اللفظ بهذا المعنى فى اللغة ولم يثبت ولو اراد ما فى
الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف فيدور انتهى اقول مسلم كون التلفظ بمعنى التكلم ليس اصلا
فى اللغة برأسه كما تقدم لك نقله عن الاساس وهذا غير قادح فى كونه لغويا لانه من جملة ما يطلق
عليه فى اللغة اللفظ حتى ان الشيخ الرضى ذهب الى انه المعنى المنقول عنه الى العرفى وهم فى الجواب
لم يقيدوا مأخذ الاشتقاق بكونه خصوص المعنى الاصلى اللغوى بل قالوا ان المشتق منه هو اللفظ
بالمعنى اللغوى ولا يتم ما قاله صاحب الامتحان والشارح فى حاشية الا لو قيد المشتق منه بخصوص
المعنى الاصلى اللغوى ونحن فى فسحة من التقييد لتعدد معنى اللفظ لغة وح يستقيم ايضا جواب
من قال ان المراد بما فى التعريف هو الصوت لرجوعه للمعنى اللغوى الذى هو التكلم وقول الشارح
فى الرد عليه لانه يتوقف اه نقول مسلم لم يقع تصريح فى اللغة باطلاق اللفظ على ما ذكر لكنه قد
اطلق على ما يشتمل ذلك فهو من شعب المعنى اللغوى فافهم قوله كذا فى الامتحان من قوله تأتيها

قوله فلا مجال هنا للجواب المشهور فلعله
بنى كون اللغوى بمعنى الرمى فلا يصح
تفسير الاصطلاحى به لكنه ليس بشئ
فان اللفظ قد جاء فى اللغة بمعنى النطق
والتكلم على انه اذا كان بمعنى الرمى يصح
التفسير ايضا كما اعترف به فى الامتحان
فى بعض مواضعه حاشية فرة تيه لى

للوصول الى هنا ثم ان الشارح رحمه الله حذف من الامتحان ما يتوقف عليه تصحيح التعريف لانه هو
سكت عن الحركات الاعرابية وعن الضمائر المستترة اما الحركات الاعرابية فانهم اختلفوا فى انها
كلمة اولا فذهب الرضى الى الاول وجماعة الى الثانى فعلى الاول ينتقض بها تعريف الكلمة جمعا لعدم شموله
لها اذ ليست معتمدة على المخرج لان المعتمد هو الحرف القائمة به وبتبعيته تعتمد والمراد الاعتماد اصالة
فان اريد مطلق الاعتماد انتقض منعا واما الضمائر المستترة فانهم اتفقوا على انها كلمات فيبطل
التعريف بها جمعا لانه لا يشملها مع وجوب شموله لها وحقق صاحب الامتحان ان الحركات الاعرابية
ليست لفظا قال لانها كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ اى فلا تكون كلمة فلا ينتقض
بها التعريف جمعا ولا تدخل فى التعريف على القول الثانى الا بالتكلف الذى ذكرناه وهو مما يأباه
التعريف ويأباه ايضا تحقيق صاحب الامتحان فلا ينقض بها منعا نعم يرد النقض بها على التعريف
المشهور لدخولها تحت قولهم يتلفظ بها حقيقة او حكما واجابوا بان المراد ما يتلفظ به اصالة
فلم تدخل واما الضمائر المستترة فقد قال صاحب الامتحان انها ليست بالفاظ وكلمات حقيقة
انما هى فى حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحو ذلك فيجب خروجها
عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد وان مراد من قال ان المستكن ليس
من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض ثم ذكر كلاما يتعلق بالرد
على العصام وعبد الغفور وقال فى اثنائه اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا
ومعطوفا عليه الى غير ذلك وهذا كلام مضطرب فانه حكم اولا على الضمير المستتر بانه ليس
بموجود اصلا ثم اعترف بان النحاة جعلوه جزء الكلام الملفوظ فما شنع به على العصام وقع
فيما هو اشنع منه حيث اعتبر المعدوم موجودا وجعله جزء من الكلام اللفظى ثم قوله ليس
بموجود اصلا بل اعتبارى محض قال البسنوى فى حواشى الفوائد الضيائية انه ليس بصحيح اذ الشئ
ما لم يصر موجودا باحد الوجودين لا يكون منويا وهو رد قوى حسن ولا عبرة بجواب الشارح عنه
فى حاشيته بقوله ليس بموجود اى فى اللفظ الذى اعتبر استكانه فيه اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا وليس
المراد لا خارجا ولا ذهنا اى كما حمله البسنوى لان قوله اصلا يأبى هذا التأويل فليس على هذا
الكلام تعويل ثم ان الشارح فى حاشية الامتحان اراد تأييد ما سلكه الامتحان من مخالفة الجمهور فقال قوله
فيجب خروجها رد للجمهور حيث ادخلوها فى تعريفهم بقولهم حكما او فى حكمه ولا يمكن الجواب بانهم ارادوا
ههنا ان يعرفوا اللفظ مطلقا لشهرة استعمال الحكمى كلمة ولفظا حتى كان كالحقيقى فعمموا ولا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز فى اللفظ المعرف لجواز حمله على عموم المجاز بقرينة شهرة الاستعمال لانه يلزم ح ثبوت
هذه الشهرة قبل النقل وهو غير مسلم بل باطل وادعاء تعدد النقل لا يساعده قول الفاضل الجامى ثم اللفظ
فى اللغة الرمى ثم نقل فى عرف النحاة الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما وهو المفهوم من كلام غيره
على ان اعتبار عموم المجاز فى المعرف غير جائز لان المفهوم الحاصل من التعريف يكون موضوعا له فيكون
حقيقة فعلى هذا يمكن الجواب بانهم نقلوه ابتداء الى المتلفظ به حقيقة او حكما فيجب عدم خروجها لكونها
من افراده لكن يأباه اطلاقهم عليها الفاظ وكلمات حكمية بل يمكن الجواب بان الرد انما يرد لو كان التعميم

قوله دورى اى منسوب الى الدور ولو مضمرا
يفسد التعريفات والادلة لانه توقف الشئ
على ما يتوقف عليه وذلك يستلزم الحصول
قبل الحصول وهو محال فلا يحصل بل المطلوب
كالتسلسل فلا يصح تفسير الاصطلاحى به
فان قيل التلفظ يجئ بمعنى التكلم فى الصحاح
لفظت بالكلام وتلفظت به اى تكلمت به
فللجواب مجال قلت كون هذا اصلا برأسه
غير مسلم بل هو مبنى على ذلك الاصل الا يرى
ان معناه الرمى من الفم ولذا لم يجعلوه اصلا
للاصطلاحى ولا مجال لقول من قال يمكن
ان يكون المراد بما فى التعريف هو الصوت
المشتمل على بعض الحروف لانه يتوقف
على اثبات اللفظ بهذا المعنى فى اللغة ولم يثبت
ولو اراد ما فى الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف
فيدور وقد يجاب عنه بان اللفظ الموقوف
هو الحاصل بالمصدر او ما هو بمعنى المفعول
وفهم لفظ يتلفظ انما هو فى الوجود الخارجى
لا العقل والاظهر فى الجواب ان اللفظ فى
العرف اللغوى بمعنى النطق الذى هو عبارة
عن الصوت المذكور قال فى القاموس لفظ به
اى نطق وحد المشهور اصطلاحى اخترعه هو
النحاة ليعم الحقيقى والحكمى والمأخوذ فيه هو
المعنى العرفى فلا اشكال قوله خرج به قال
الرضى يجوز الاحتراز بالجنس كما فى الفصل
اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه
وههنا كذلك لان الموضوع لمعنى
قد يكون لفظا وكذا اللفظ قد يكون
موضوعا وقد لا يكون حاشية

داخلا في المنقول اليه وليس كذلك بل المنقول اليه هو المتلفظ به فقط ثم التعميم اما متعلق به او باللفظ
والثاني اولى فافهم اقول لمحط الفائدة قوله بل يمكن الجواب اه وهذا الجواب ذكره البسنوي في حواشي
الفوائد الضيائية وهو المعول عليه والكلام المذكور قبل مرجعه مناقشة في جواب المحشي الثاني
للامتحان بعد ذكر جوابه تركنا الخوض فيه لانه ليس مما يعنينا قوله خرج به اي باللفظ وقد تبع هنا
الرضي في جعل اللفظ الذي هو جنس في التعريف مخرجا به فانه قال احترز بقوله لفظ عن الخط و
العقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع وليست بكلمات ولما كان مظنة ان يقال ان
الجنس لا يكون للاحتراز دفعه بقوله ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل
بوجه وههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واللفظ قد يكون موضوعا
وقد لا يكون ورده الجامي بانها غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وقواه عبد الغفور
بانها لما لم تدخل في التعريف لم يحتج في تصحيحه الى اعتبار اخراجها بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف
كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز
بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا وبه تعلم انه لا وجه لمخالفة الشارح وصاحب
الامتحان للجامي فانه قال الدوال الاربع تخرج بمفرد ان لم تخرج بوضع كيف والخروج فرع الدخول وهي
لم تدخل قوله والنصب بضم النون وفتح الصاد المهملة وبالباء الموحدة جمع نصبة وهي ما
وضع لتعيين المسافة والطريق قوله عرفا اي اللفظ قوله للتنصيص علة للتعريف اي ليصير نصا
في الجنسية وعليه منع ظاهر فان لفظا مصدر والمصدر بدون لام الجنس لانه اسم جنس افرادي
يقع على القليل والكثير كماء وعسل ومن ثم قالوا المصدر لا يثنى ولا يجمع فهو نص في الجنسية قبل دخول اللام
لا يحتمل غيرها وبعد دخول اللام يصير من قبيل الظاهر لاحتمال الاستغراق والعهد ويقال
ان التعريف للاشارة الى العهدية اي اللفظ المعهود عند النحاة وهي لا تنافي الجنسية اي هذه الحقيقة
المعهودة فان قلت تقدم ان اعتبار العهدية في الكلمة مخدوش فليكن هنا كذلك قلت فرق بينهما
فان حقيقة الكلمة لغة هي حقيقتها اصطلاحا بخلاف اللفظ فان حقيقته الاصطلاحية من افراد
حقيقته اللغوية قوله ولذا صرح به اه اشار اليه التنصيص على الجنس اي عدل عن وضع الذي
هو فعل الموضوع اسم مفعول للتنصيص على الجنسية ولا يخفاك ان هذا الكلام لا محل له هنا
لان لفظا معرف باللام فلا يوصف بالفعل بدون التوصل بالموصول فلو اريد التعبير به تعين
ذكر الموصول فيقال الذي وضع وهو يأول الى الموضوع فكان التعبير اخصر واوضح لما في المو
صول من الابهام المفتقر للتبيين بالصلة وهو مما يأباه التعريف قوله ولان اسم المفعول الخ
علة ثانية للعدول عن الفعل الى اسم المفعول قوله وهو البقاء تفسير للمقصود قوله بالاستصحاب
هو الحكم ببقاء شيء كان في الزمان الاول ولم يظن عدمه وفيه ان الوضع من الافعال التي متى
عرضت لزمت لانه متى ثبت وضع لفظ لمعنى لم يتغير ذلك الحكم اصلا بل هو مستمر لا يحتاج الى
ان يدل عليه في الحال بالاستصحاب على ان كثيرا من المحققين صرح بان الافعال الواقعة في التعاريف
مجردة عن الزمان فوضع وموضوع متساويان في الدلالة حالا على الحكم وهو الوضع على انك

قوله الدوال الاربع تانيث العدد باعتبار
تانيث معدودها قوله النصب جمع نصب
وقيل جمع نصب كلاهما اسم الكل الذي ينصب
على الارض وغيرها وقيل جمع نصبة وهو
ما وضع لمعرفة الطريق قوله للتنصيص
في الصحاح نص الشيء رفعه ونص كل شيء
منتهاه قال الفارسي نصصته ونص عليه وامثلة
ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه
منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح
الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل الا معنى
واحد ومعنى الرفع في الاول ظ وفي الثاني
اخذ لازم النص وهو الظهور البالغ ثم
عدي بالباء ولعل فرقا بينه وبين المنقول
عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء لتضمنه
معنى الاعلام لتضمنه معنى الاطلاع ونحوه
معنى الاعلام مبالغة وقال الفاضل العصام
والتنصيص ما يكون بالنظر الى فهم البليغ
النصيص ما يقصد اولا وبالذات المزايا
الذي هو يقصد المعنى الا بالبليغ قوله وهو
ولا ينظر الى اصل معناه الكائن في زمان
البقاء اي ثبوت معناه حقيقة في المعنى
الحال المتبادر منه لانه حقيقة فانه واز
الكائن فيه قوله بخلاف الماضي كما صرح
دل على زمان بحسب العقل كما زمان الحال
ابن الحاجب لكن لا يدل على زمان الحال
فلا يقال ضربك زيد الان قوله بالا
ستصحاب وهو ابقاء ما كان على ما كان
ههنا بمعنى الصيرورة بقرينة سوق الكلام
حاشية

قد سمعت ان وضع وحده لا يمكن التعبير به اصلا مع كون اللفظ معرفا باللام بل لا بد من ذكر
الموصول ومتى ذكر رجع لمعنى اسم المفعول فهما في المعنى واحد وان اختلفا لفظا وهذا الكلام
زاده الشارح ولم يذكره في الامتحان فكان الاولى له عدم ذكره واستمراره على عادته من تتبع كلام
الامتحان وغيره فيستريح ويريح قوله ولان الاصل في الصفة الافراد علة ثالثة لوجه العدول
وهذه اسلم العلل فليته اقتصر عليها قوله والوضع هو لغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه
اللفظ بازاء المعنى يجعل المعنى حيزا له قوله المطلق احتراز عن الوضع المخصوص وهو وضع اللفظ وانما
عرفا ولا مطلق الوضع الشامل لوضع اللفظ وغيره ثم عرف وضع اللفظ بتعريف قسميه تتميما
للفائدة اذ معرفة الخاص متوقفة على معرفة العام لكون العام جزءا من الخاص قوله متى ادرك المراد
بالادراك ما يشمل الادراك بالسمع كما في الالفاظ وبغيره كما في غيرها كبقية الدوال لما عرفت ان
هذا تعريف للوضع المطلق الشامل لوضع اللفظ وغيره عدل عن قول الجامي متى اطلق واحس الشيء الاول
فهم الشيء الثاني اختصارا ولا يخفى ما في التعبير في جانب الدال بالادراك وفي جانب المدلول بالفهم لان
المدلول معنى يتعلق به الفهم والدال محسوس يتعلق به الادراك وبقي ههنا بحث وهو ان متى سور
الايجاب الكلي في المتصلات فالمعنى كلما ادرك الاول فهم الثاني فيقال ان هذه الكلية غير صحيحة
فانه عند اطلاق اللفظ ثانيا وثالثا لا يفهم الشيء الثاني والا يلزم تحصيل الحاصل ويجاب بان المعنى
فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فان قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى الالتفات
يلزم عند الاطلاق ثانيا الالتفات الى الملتفت وهو ايضا يوجب تحصيل الحاصل فالجواب انه عند
الاطلاق ثانيا وثالثا يلتفت بالتفات جديد لا بالاول حتى يلزم تحصيل الحاصل والتفات الملتفت
بالتفات جديد جائز فان قلت لم لا يجوز ان يكون الفهم في المرة الثانية والثالثة بعلم جديد بغير الاول
فلا يلزم تحصيل الحاصل على تقدير كون الفهم بمعنى العلم ايضا فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى
الالتفات فالجواب ان حصول فهم جديد هو صورة حاصلة عن الشيء مع بقاء الفهم السابق اي الصورة
الحاصلة غير معقول واما الالتفات الى الصورة الحاصلة من قبل فيجوز تكرره فلذلك جعل الفهم بمعنى
الالتفات قوله ولو بغيره قيد زائد على في الامتحان غير محتاج اليه بل مضر كما ستطلع عليه زاده لادخال
الحروف كما قال فيما نقل عنه فلا يرد ان الحرف متى ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادركه مع ضميمة وسيأتي
في الشرح ما يناقضه من ان المتعلق انما يحتاج اليه المستعمل لا الواضع قوله اي بمادته وجوهره عطف
تفسير والمراد حروف الكلمة مع قطع النظر عن هيئتها كما قيده في حاشية الامتحان حيث قال مع
قطع النظر عن هيئته كضرب فان مادته موضوعة وضعا شخصيا لحدث مخصوص ولا دخل لهيئته
في ذلك الوضع كما لا دخل لها اي لمادته في وضع الهيئة وضعا نوعيا للزمان الماضي وتوحيد المسند اليه
وتذكيره والمراد بعدم الدخل عدم كون احدهما جزءا للآخر في وضع كل منهما والا فلا شبهة في كون
وضع المادة لحدث مخصوص مشروط بمقارنتها لهيئة من الهيئات المستعملة كما ان وضع الهيئة مشروط
بمقارنتها لمادة من المواد وهو كلام حسن الا انه لا يجري الا في المشتقات والوضع الشخصي شامل لها ولبقية
المفردات فكان الاليق به ابقاء عبارة الامتحان على اطلاقها وعدم الاتيان بهذه الزيادة وعبارة الامتحان

قال المص الوضع قال العصام في شرح
الوضعية الوضع لغة جعل الشيء في حيز
واصطلاحا مشترك بين معنيين احدهما
تعيين شيء بازاء المعنى فعلى هذا المجاز موضوع
لمعناه المجازي وثانيهما تعيين الشيء للدلالة
على معنى بنفسه فعلى هذا لا وضع للمجاز
فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة لا بنفسه
قوله والوضع المطلق الخ اي شخصيا كان
او نوعيا قوله فهم الثاني ولو بغيره ليدخل
وضع الحرف فالغير المستقل بنفسه بل بغيره
قوله العالم به فلا يرد ان الحرف متى ادرك
لا يفهم معناه بل اذا ادرك ادرك مع
ضميمة ح
قوله ولان الاصل في الصفة الافراد لان
النسبة المأخوذة في وضعها تقييد بغير
تامة فلا يكون جملة وفي وضع الفعل الخبري
والانشائي تامة فيكون جملة قوله ولو
بغيره اي بغير الاول فلا يرد ان الحرف
متى ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادرك
مع ضميمة فينتقض جمعا واما المجاز
فلا تعيين فيه اصلا كما سيجيء فلا نقض به
منعا فح لا دخول في الجنس فلا اخراج
فافهم قوله وجعله بازائه اي جعل
اللفظ بازاء المعنى
حاشية

هكذا او الوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازآئه وكان الشارح
اخذ هذا التفسير من المقابل وهو زيادة مضرة صار بها تعريف الوضع الشخصي قاصرا على وضع
مواد المشتقات مع وجوب شموله لها ولجميع المفردات الغير المشتقة كالاعلام والضمائر والموصولات
والحروف وغيرها ولا يقال ان العلم كزيد مثلا وضع باعتبار مادته للدلالة على الذات المعينة بل وضعت
مادته وهيئته معا لما ان الهيئة في هذه المذكورات ليست مما يدل على شئ كهيئة المشتقات حتى
يعتبر وضع الهيئة لذلك المعنى الا ترى ان هيئة الفعل موضوعة للدلالة على الزمان ودليل ذلك اختلاف
مدلولها باختلافها كضرب ويضرب واضرب مع بقاء المادة التي مدلولها الحدث بذاتها لم تتغير
لعدم تغير مدلولها فقد صارت عبارة الامتحان قاصرة والتعريف غير جامع بهذه الزيادة وقد كانت
قبلها في غاية الحسن والتعريف جامعا وانما معنى قول الامتحان بنفسه اى بذاته وشخصه يعني ان
الموضوع في الوضع الشخصي ذات اللفظ وشخصه لا امر كلي يصدق على متعدد يندرج فيه هذا اللفظ
وغيره كما في الوضع النوعي قوله ونوعي مقابل الشخصي لما ان الموضوع ليس هو شخص اللفظ بل نوعه
فان قلت ان النوع كلي لا وجود له خارجا حتى يتعلق به الوضع قلت ليس المراد بالنوع هنا ما هو مصطلح
المناطقة بل المراد به الوضع بواسطة قاعدة كلية قال منلا خسرو في مرآة الاصول الوضع النوعي
قسمان احدهما ان يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه
على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له كالحكم بان كل اسم آخره الف ونون مكسورة فهو
لفردين من مدلول ما الحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع
من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام او الاضافة فهو لجميع تلك المسميات وكل نكرة وقعت في
سياق النفي فهو لنفي جميع الافراد الى غير ذلك وهذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية
باعيانها بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمشتقات والمركبات قوله ليفهم معناه الحقيقي
قوله او مناسبه اى المعنى المجازي والكنائي قوله فهو فرع الوضع لترتبه وابتنائه عليه لان اللفظ
اذا لم يوضع لمعنى لم يستعمل فيه والفرع ما بني على غيره قوله ذكره في الامتحان من تفسير الوضع الى
هنا وصريحه ان ما بعده ليس منقولا من الامتحان وليس كذلك بل من قوله خرج بهذا القيد المهملات
الى قوله لمعنى كله عبارة الامتحان ماعدا بعض زيادات لطيفة وما بينهما ماخوذ من حواشي الجامي
فالاليق بالعزو ان يؤخر قوله ذكره في الامتحان اخر العبارة لايهام التقديم خلاف الواقع قوله
عدل الضمير المستتر يعود على صاحب الامتحان اى عدل صاحب الامتحان عن التعريف المذكور في الجامي
اعني تخصيص شئ بشئ الى التعريف المذكور آخذا بقول العصام في حاشية الاولى تعيين شئ لشئ ليفهم
نعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد تخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج
وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك عبارة والشارح
معناها في خلال كلام الامتحان وهي مناقشة بانه لا يلزم من كون اللام صلة الوضع المفسر بالتخصيص
المذكور ان تكون صلة للتخصيص واما المرادف والمشترك فسيأتي الجواب عنهما قوله لان استعماله
وذلك لان الشايع ان يقال هذا اللفظ موضوع لكذا ووضع لكذا ونحو ذلك ولم يقل موضوع بكذا

قوله عدل ليس التخصيص اى عدل صاحب الامتحان وهو المص في تعريف الوضع عن ذكر لفظ التخصيص بل ذكر بدله لفظ تعيين لانه لو قيل تخصيص شئ بشئ يرد عليه ان كان الباء داخلا على المقصور يخرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين وان داخلا على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شئ من المعنيين فيحتاج في دفعه الى التكلف بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وجعل معنى التخصيص على الاضافي لا الحقيقي وجعل كل من المرادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وجعل المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد كذا في الحاشية

قوله ليفهم معناه اى معنى الموضوع له او مناسبه اى معنى المجازي والكنائي قوله بلا تكلف لانه لو قيل تخصيص شئ بشئ يرد عليه ان الباء ان كان داخلا على المقصور خرج عنه وضع المرادفين كليث واسد لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين وان كان داخلا على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شئ من المعنيين كالعين والقرء فيحتاج في دفعه الى تكلف تجريد التخصيص عن جزئه السلبي او حمل التخصيص على الاضافي لا الحقيقي وجعل معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وجعل المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد حاشية

فدل على ان معنى الوضع ليس هو التخصيص قوله ويشمل التعريف تعليل ثان للعدول وحاصل ما
يقال في هذا المقام ان الباء في خبر التخصيص ان كانت داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف
لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه
خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شئ من المعنيين لوجوده في كليهما وبيانه ان تخصيص شئ بشئ
مشتمل على حكمين ايجابي وهو ان هذا الشئ لذلك الشئ وسلبي وهو انه ليس لغيره فالجزء السلبي
الذي يفيده التخصيص لا يشمل المشترك ولا المترادف فيكون تعريف الوضع غير جامع لخروج هذين
القسمين واجيب باجوبة اسهلها انه يجوز تجريد التخصيص عن الجزء السلبي او ان التخصيص اضافي
لا حقيقي وان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في الآخر وان
المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد هذا توضيح ما ذكره عبد الغفور والشارح نقل
عبارته بالحرف من غير عزو وفي هامش الشرح هنا قوله للعالم به اى بالتعيين اه فسر مرجع الضمير فرارا
من توهم عوده للغير لقربه قوله ولا بد منه لما ان مجرد تعيين الدال بازآء المدلول غير كاف في الفهم بل
لا بد من العلم بالتعيين فانه اذا سمع اللفظ غير العالم بوضعه لا يفهم معناه وبعد هذه الزيادة فلا ترد
هذه الصورة نقضا على التعريف فان قلت ان العلم بذلك التعيين لا يتحقق الا بعد فهم المعين فلو كان
فهم المعنى بعد العلم بذلك التعيين لزم الدور فالجواب ان العلم بالتعيين موقوف على فهم المعنى ابتداء الامر
هذا اللفظ الموضوع وفهم المعنى والالتفات اليه من هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم بذلك
التعيين فلا يلزم الدور قال عبد الغفور ولا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها تثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة
فكانه قال لمعنى اطلق واحس وعلم ذلك التخصيص كذا فيه شئ لم يقرأ وبه نعلم ان هذه الزيادة وان
لم يصرح بها في التعريف المشهور لكنها مرادة منه فاتكل على حذفها لفهمها من العبارة قوله كما في الافعال
فهيئة فعل بالتحريك مثلا موضوعة للدلالة على الزمان الماضي كان يقول الواضع وضعت كل ما هو
على هيئة فعل بالتحريك مثلا للدلالة على الزمان الماضي وكل ما هو على هيئة فاعل وصيغته مثلا من
المشتقات للذات القائم به الحدث الذي اشتق منه تلك الصيغة ومثال البقية تقدم في عبارة المرآة
قوله كلامية كان يقول الواضع وضعت كل هيئة مسند اليه ومسند للدلالة على ثبوت المسند
للمسند اليه قوله او غيرها كالمركبات الاضافية بان يقول الواضع وضعت كل مضاف ومضاف اليه لتخصيص
الاول بالثاني وتعيينه به قوله وخرج بهذا القيد اى بقيد الوضع لم يذكر خروج ما دل بالعقل لانه
ان كان موضوعا فلا وجه للخروج والا فداخل فيما ذكرناه كذا نقل عنه هنا وهي حاشية لصاحب الامتحان
علقها على قوله وخرج بهذا القيد ومراده ان الدال بالعقل كدلالة اللفظ على حياة المتكلم ان كان ذلك
اللفظ مهملا فداخل فيما ذكره من خروج المهملات وان كان مستعملا فداخل في الكلمة لانه لفظ
موضوع لا وجه لخروجه هذا توضيح كلامه وقد يقال ان لكل من اللفظ المستعمل والمهمل دلالتين
بحيثيتين مختلفتين يدل الاول دلالة عقلية على حياة المتكلم والموضوع يدل دلالة وضعية
على معناه والمهمل لا دلالة وضعية فمن حيثية الدلالة العقلية يحتاج للتنصيص على اخراجهما

قوله خرج بهذا القيد اى المهملات الخ اى خرج بقول المص الموضوع المهملات ولم يذكر خروج ما دل بالعقل لانه لو كان موضوعا فلا وجه لخروجه والا فداخل فيما ذكرنا كذا في الحاشية

قوله كما في المركبات حال كونها كلامية خبرية كانت او انشائية وهي التي يصح سكوت المتكلم ويفيد المخاطب فائدة تامة حقيقة او حكما مثل ضرب زيد وعمرو هند وزيد قائم واضرب ولا تضرب وزيد ابوه قائم وقام ابوه او قائم ابوه قوله او غيرهما اى غير كلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل حاشية

بقيد الوضع كما هنا والامتحان او بقيد لمعنى كما فى الجامى فانه اخرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الدلالة بالعقل بناء على ان المراد بالطبع ما قابل الوضع فى كلامه كما حمله عليه عبد الغفور ونقل عن الشارح لاحاجة الى ذكر خروج المحرفات ومقتضيات الطبع ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح بخروجهما للاهتمام بشانهما لان لهما من يد التباس بالكلمة وهو مما صرح به بعض حواشى الجامى قوله كالديز مقلوب زيد والمبز هكذا فى نسخة وفى اخرى البيز وكل من النسختين مهمل كالفظة ولعله والنيز بنون ثم ياء ثم زاى مقلوب الزين اى الحسن قوله ومقتضيات الطبع اى ما يقتضيه الطبع فيدل دلالة طبيعية على معنى كاح بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة فانه يدل على وجع الصدر وبفتح الهمزة والخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع واما قول الش فيما نقل عنه وبالضم وبالخاء المعجمة يدل على التلذذ والسرور فما قاله غيره فيما رايت نعم بعض جفات الاتراك يستعملون هذه الكلمة عند وجدان ما يتلذذ به وهو استعمال غير معتد به فلا ينبغى ان يذكر فى خلال المعانى اللغوية قوله كالميشوم اه بتقديم الياء على الشين محرف عن المشئوم بشين بعدها همزة فواو قال فى المختار الشوم ضد اليمن يقال رجل مشوم ومشئوم ويقال ما اشأم فلانا والعامة تقول ما ايشمه وقد تشأم به بالمد قوله فان المحرف الاول اه بكسر الراء اى الذى نطق بميشوم بدلا عن مشئوم قوله لم يقصد جعله اى جعل ذلك المحرف لمعنى حتى يكون وضعا بل قصد المعنى به بسبب توهمه ان هذا اللفظ المحرف مجعول لذلك المعنى قوله وبقى اى داخلا فى التعريف فلا ينتقض به منعا قوله فيحتاج اليه اى الى المتعلق المستعمل ومثل الحرف الفعل والاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما هو من قبيل الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص كاسماء الاشارات والضمائر والموصولات فان معانى هذه كلها متوقفة على الغير فى الفهم كما قرر فى علم الوضع فهى مثل الحرف فالجواب عن دخول وضعها فى تعريف الوضع كالجواب عن دخول وضع الحرف وتحقيق الكلام فيها يحتاج لتطويل يغنى عنه مراجعة العضدية وسوادها قوله واما المجاز اعلم ان عبارة الامتحان فى تعريف الوضع هكذا الوضع المطلق تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى للعالم بوضعه ولما استشعر ما يرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج وضع المجاز اذ لا يصدق عليه انه متى ادرك الاول فهم الثانى للعالم بوضعه لاحتياج المجاز فى دلالته على معناه الى القرينة تخلص عن الايراد بالتزام ان المجاز ليس بموضوع فصح تعريفه والش زاد على التعريف قوله ولو بغيره فدخل بهذه الزيادة المجاز فى التعريف فاما على القول بانه موضوع فالكلام حسن والتعريف مستقيم واما على القول بانه ليس بموضوع يصير تعريف الوضع المذكور هنا غير مانع لانه يدخل فيه المجاز فكيف يتمسك الش بما ذهب اليه صاحب الامتحان من القول بعدم وضع المجاز مع اقتضاء ذلك فساد تعريفه فكان اللايق بالشارح حذف هذه العبارة اما اولا فلما علمت من الفساد المذكور واما ثانيا فلانها غير مسلمة كما ستطلع عليه واما ثالثا فلانها ليست من المباحث التى تذكر فى كتب المبتدئين لتشعب الاقوال فيها وصعوبة مدركها قوله ولا نوعيا اه اما نفى الوضع الشخصى فمسلم واما نفى الوضع النوعى فمما اختلف فيه كلام التفتازانى فاثبته

فى التلويح ونفاه فى شرح المفتاح قال فى التلويح فى مبحث قصر العام على بعض ما يتناوله ونبهك على فائدة جليلة وهى ان الوضع النوعى قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعانى بالهيئات وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين ومثله مجاز لمجاوزته المعنى الاصلى وقال فى شرح المفتاح مجيبا عن الاعتراض على تعريف الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بانه اذا اريد بالوضع ههنا الشخصى لم يكن تعريف الحقيقة جامعا لخروج الحقايق التى وضعها نوعى ولا تعريف المجاز مانعا لدخولها فيه من جهة كونها مستعملة فى غير الموضوع له بالشخص وان كان التعريف لمطلق الوضع لم يصح اخراج المجاز لكونه موضوعا بالنوع قلنا المراد مطلق الوضع المتعارف اعم من الشخصى والنوعى لكن بشرط ان يكون ذلك التقدير من غير اشتراط قرينة كما فى المجاز فانهم اطلقوا على انه استعمال فى غير الموضوع له والحقيقة فى الموضوع له ولم يثبت عمن يوثق به القول بكون المجاز موضوعا قال العصام فى شرح الوضعية ولا يبعد كل البعد ان يوفق بين كلاميه بوقوعهما فى العلمين قال الشبراملسى وحاصله ان تخالف كلاميه فى العلمين لتخالف اصطلاح العلمين من ان التعيين فى المجاز فى اصطلاح الاصول وضع وفى اصطلاح البيان ليس بوضع واجاب بعض اخر بانه اراد بالوضع المنفى الوضع المتعارف المشهور الذى يدور عليه الحقيقة والمجاز وهو ما يعم الوضع الشخصى والقسم الاول من قسمى الوضع النوعى كما يدل عليه سياق كلامه فى شرح المفتاح وكما يدل عليه قوله ان هذا معنى الوضع الحقيقى اى الوضع المنسوب الى الحقيقة وان المراد بالوضع المثبت فى التلويح هو القسم الثانى من قسمى الوضع النوعى فح لا منافات بين كلاميه ولا حاجة الى الحمل على اختلاف الاصطلاحين اذا علمت هذا تعلم انه لا يصح نفى الوضع مطلقا عن المجاز لان نفى العام يستلزم نفى الخاص وقد ثبت للمجاز نوع مخصوص من الوضع وان تعليل الش فى حاشية الامتحان نفى الوضع الشخصى والنوعى عن المجاز بقوله لعدم تعيين الجوهر والهيئة للمعنى المجازى فيه ليس على ما ينبغى اذ ليس الوضع منحصرا فى تعيين هذين الامرين وكانه لم ينظر قول التلويح وقد يكون ثبوت قاعدة دالة الى اخر ما نقلناه قوله نعم قد يقال اه ان قلت ان فى كلامه تناقضا لانه نفى الوضع اولا ثم اثبته وحاصل الجواب ان المثبت غير المنفى فلا تناقض قوله لا وضع اه قال الش فى حاشية الامتحان لان المراد به التعيين الذى يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله للعالم به والمجاز ليس كذلك قال العلامة التفتازانى ان المعنى المجازى يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ولا يخفاك ان هذا معنى ما فى شرح المفتاح وقد علمت ان كلام التلويح يخالفه فكيف يتمسك باحد القولين دون الاخر بدون توفيق بينهما قوله فلا مشاحة اى

منازعة قال الشارح فى حاشية الامتحان ونحن نسميه استعمالا ولا نسمى وضعا ونعيينا الاما ذكرنا
انتهى وهو مما يقضى منه العجب اذ لو فتح هذا الباب للزم هدم حقايق اصطلاحية كثيرة كيف يسوغ
لواحد ان يقول انا اصطلح على كذا مخالفا للجمهور واذا تقرر انهم اثبتوا للمجاز وضعا ودرج على ذلك كثير
من الاعلام فمخالفتهم والقول بجعله من قبيل الاستعمال محض شذوذ لا يوافق عليه صاحبه قال
السلكوتى فى حواشى الشمسية ودلالة اللفظ على المعنى المجازى مطابقة عند اهل العربية لان اللفظ
مع القرينة موضوع للمعنى المجازى بالوضع النوعى كما صرحوا به واما عند المنطقيين فان تحقق اللزوم
بينهما بحيث يمتنع الانفكاك فهى مطابقة والا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره فى حواشى المطالع
ومعلوم ان الدلالة المطابقية متفرعة عن الوضع لا عن الاستعمال كما يدل لذلك تعريفها بانها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له وقد صرح هذا الفاضل بانها مطابقة عند اهل العربية ونحن الآن على اصطلاحهم
ولم يتجاسر مع علو قدمه فى العلم على ما تجاسر عليه الشارح من جعل دلالة المجاز من قبيل الاستعمال
فان به ينهدم اصول كثيرة منها ما ذكرناه هنا من الحكم على دلالته على معناه بالمطابقة ولو قلنا انه لا يدل
بطريق الوضع لكانت هذه الدلالة خارجة عن الثلث فينتقض بها حصر الدلالة فى الثلث مع اتفاق
العلماء قاطبة على انحصارها فيها فما احق الشرف هذا بقول من قال فيالله من ذبابة تطن فى اذن فيل
وبعوضة تعد فى التماثيل شعر ※ قام الحمام على البازى يهدده ※ واستصرفت باسود الغابة صبعه ※
اضحى ليسد فم الافعى باصبعه ※ يكفيه ماذا تلاقى منه اصبعه ※ رحم الله امرأ عرف قدر نفسه ※ قوله
فظهر ان الوضع يخص الحقيقة اه تفريع على قوله واما المجاز ونتيجة له وقد علمت ما فيه من الكلام
السابق فلا تغفل قوله والمجاز والكناية اه معطوفان على الضمير المنصوب فى يعمها قوله مصدر
ميمى اه اصله معنى بوزن مذهب قوله ابتداء اه زائدة على ما فى الجامى من انه مصدر ميمى بمعنى
المفعول صرح به العصام بقوله ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير جعله بمعنى
المفعول انتهى قال عصمة من قبيل نقل اسم السبب الى المسبب او اللازم الى الملزوم او المتعلق للمتعلق قول وذلك
لان حاله كونه مصدرا يراد به الحدث اى القصد والمعنى العرفى المنقول اليه ما يقصد وهو بمعنى
اسم المفعول واسم المفعول يصح ان يوصف بكونه مسببا عن المصدر او ملزوما له او متعلقه قوله ثم
او بعد جعله بمعنى المفعول اى قبل النقل فيكون من قبيل نقل اسم العام الى الخاص لان المصدر المذكور
بمعنى المقصود سواء قصد بشئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشئ قوله الى ما يقصد بشئ اه وبرام
به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع اولا فيدخل فيه المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى
وغيرها كما اذا استعملت واردت به حضورك قاله عبد الغفور قوله او اسم زمان اه هذا وجه
قال به العصام ايضا كما ستذكر عبارته قوله او مكان عطف على قوله زمان اى اسم مكان قال العصام
ويرد عليه انه كان يباين الحدث مفعوله فليس ما يقصد باللفظ منه رجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه
عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما للآخر فظهر بهذا
انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان قوله ثم نقل اليه اى الى المعنى العرفى
قوله معنى اصله معنوى كرمى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء

وكسر ما قبلها لاجلها وادغمت فصار معنى كرمى قوله ثم خفف بحذف احدى اليائين فقلبت الواو
الفا بعد فتح ما قبلها للخفة قوله اقرب الوجوه اه لان فيه نقل اسم المفعول العام الى المفعول الخاص
مع رفع مؤنة تعدد النقل ولان المشدد قد يستعمل بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد
قوله لا نظير له فى كلام العرب من تتمة كلام العصام وعبارته هكذا وهذا اقرب الوجوه معنى بعدها
لفظا مع انه لا يوجد له نظير فى كلام العرب قوله حروف الهجاء وهى والتهجية والتهجى بمعنى واحد
وهى الحروف المفردة البسيطة التى منها يتركب الكلم وهى مندرجة فى ابنية الكلم والالفاظ التى يتهجى
بها اسماء مسمياتها تلك الحروف المبسوطة فى الابنية مثلا الضاد والراء والباء اسم ضه وره وبه من
ضرب والهجاء والتهجية والتهجى تقدير تلك الحروف وتقطيعها بهذه الاسماء فقوله حروف الهجاء
اى حروف يقطع اللفظ بها قوله لغرض التركيب اه بالغين المعجمة اى وضعت لاجل ان يتركب منها الكلمات
وليس لها معان دالة عليها ونظر فيه العصام بان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام
واللام الجارة وواو القسم والعاطفة والى غير ذلك من حروف الهجاء فلا تخرج بقوله لمعنى ولا يصح
اخراجها ايضا لكونها من افراد الكلمة فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد واجاب
بان قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لها
فلم يحكم الا بخروج بعض حروف الهجاء ورده بعض حواشيه بان الحروف على قسمين حروف المعانى
وحروف المبانى وما ذكره من همزة الاستفهام وغيرها من قبيل حروف المعانى دون حروف المبانى
التى سموها حروف الهجاء تسمية لها باسم الدوال عليها لان حروف المبانى لا وجود لها الا فى ضمن الابنية قال
بعض الفضلاء الحق ان لا وضع لحروف الهجاء اصلا كيف ولو كانت موضوعة لغرض التركيب لا تخرج عن
تعريف الكلمة قطعا لعموم المعنى وح لا يحتاج الى اخراجها لانها خرجت بقيد الوضع تأمل قوله لا بازاء
المعنى اى بمقابلته فان قيل هى موضوعة للاعداد عند اهل الحساب وهى معان تقصد منها الجواب ان
المراد المعانى المعتبرة عند اهل العربية وما ذكر اصطلاح للحساب لا يعتبر به قوله ثم اذ ذكره اى المعنى وقوله
تصريح خبر ان وقوله لان دلالة الالتزام تعليل للتصريح اى لم يكتف بدلالة الالتزام لان التعاريف لا يقتصر
فيها عليها لان فيها خفاء ينافى مقام التعريف فان قلت اذا كان المعنى داخلا فى مفهوم الوضع كانت دلالته
عليه تضمنية لا التزامية وذلك لان اللفظ ان دل على تمام ما وضع له كانت دلالته مطابقية وعلى جزئه
تضمنا وعلى الخارج اللازم التزاما فبين قوله مع كونه داخلا فى مفهومه والحكم بان دلالة الوضع على المعنى
بالالتزام تناف والجواب منع المنافات على قياس ما قالوا فى دلالة العمى على البصر انها التزامية مع تعريف
العمى بعدم البصر وحاصله ما ذكره السيد فى حواشى الرازى على الشمسية ان المضاف اذا اخذ من حيث
هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة
ايضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة
الى البصر داخلة فى مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه والمعنى فى تعريف الوضع الشخصى مضاف
اليه بواسطة اللام قوله فعلى هذا المشار اليه قوله لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف
قوله اوضح منها الضمير المجرور بمن وهو المفضل عليه يرجع لنفس دلالة الوضع والضمير المجرور

بعلى يعود الدلالة التى كان يلزمه ذكرها يعنى ان كلا من الدلالة والمعنى يدل عليه الوضع التزاما لكن دلالة الوضع على المعنى اوضح من دلالته على الدلالة قوله لذكره اى ذكر المعنى فى مفهومه اى الوضع تعليل للاوضحية اى بخلاف الدلالة فانها لم تذكر فى مفهومه بل هى لازمة للوضع مرتبة عليه كما سيظهر من كلام ننقله عن الجامى بعد ثم هذا السؤال لاورود له اصلا بعد قوله خرج بحروف الهجاء لان الداعى للتصريح بالمعنى هو التعرض لاخراج حروف الهجاء لانها بقيت داخلة تحت الوضع اذ يصدق عليها انها موضوعة فاحتيج لاخراجها بقوله لمعنى فالتصريح به لا من حيث ان دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف بل لاجل الاخراج الا ترى قول الجامى وبقيتا اى لم تخرج بقيد الوضع حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى قوله لكن استدراك على قوله فعلى هذا يرد عليه ان يذكر الدلالة لكن لم يذكرها تبعا لابن الحاجب وقضيته تسليم الايراد السابق وقد علمت عدم وروده اصلا قال الجامى واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل وبالطبع فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما فى المفصل قوله جزء لفظه اشار به الى ان وصف المعنى بالافراد وصف له بحال داله فان المفرد لفظ لا يدل جزئه على جزء معناه والمفهوم من كلام الرضى ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة قال عبد الغفور لكن المشهور ان الافراد فى عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى ثم قيد الحيثية ملاحظ اى من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان الناطق حال كونه علما لشخص انسان مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى لا باعتبار وضعه العلمى وجزءه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله يوهم وذلك لانك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرى اما فى صيغة فعل وغيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه مثلا اذا قلت جاءنى رجل راكب يوهم ظاهر الكلام بحسب اللغة ان اتصافه بالركوب سابق على المجئ وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد هنا فانا نعلم قطعا ان اتصاف الكلمة بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لا قبله قال العصام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الابهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه قوله كذلك المشار اليه اتصاف المعنى بالافراد قبل الوضع قوله اتصافه اى المعنى به اى بالافراد قوله بل بالمعنوية وذلك لان المعنى ما عنى باللفظ وذلك انما يكون حالة الوضع لا قبله وهذا الاضراب مأخذه كلام العصام السابق قوله فيه اى فى وصف المعنى بالافراد قوله من قتل قتيلا اه فهو مجاز بطريق المشارفة اى اشرافه ان يصير به المتأثر قتيلا فوته مما لا يجوز فى التعريف لانه يجب صونها عن المجاز قوله لا يجوز اه من هنا الى قوله فالقتل حقيقة عبارة بعض حواشى الجامى بالحرف وما قبله عبارة الجامى قوله فالقتل حقيقة واما من ارتكب التجوز فقال ان التركيب يفهم ان يكون الشخص مقتولا قبل القتل ويمكن ارتكاب التجوز بان يراد بالقتل مجرد الذات لا مع وصف المقتولية او يراد بالقتيل القتيل بالقوة اى من شانه ان يقتل

قوله فيما علقه على الامتحان قال هناك مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحى مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم هذه الدقيقة فاجعل القتيل مجازا كما فعله شارح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوفا فقول فى ظنى ان ابن السبكى فى عروس الافراح جعل الحديث حقيقة بنحو ما قيل هنا فليس مما تفرد به الامتحان قوله وخرج بهذا اى بقيد المفرد قوله المركبات لانها داخلة فى قول المص للفظ الموضوع لانها لفظ موضوع بالوضع النوعى فتخرج بقيد الافراد فان قلت ان الموضوع بالوضع النوعى الهيئة التركيبية وليست بلفظ والمركب منها ومن اللفظ ليس بلفظ فلا حاجة فى اخراجها الى قيد الافراد والجواب ان يقال ان الموضوع بالوضع النوعى ليس هو مجرد الهيئة فقط بل المجموع الاجزاء من حيث هو مجموع او يقال وضع المركبات هو وضع مجموع اجزائها بعينه كما قيل به هذا ملخص ما ذكره عصمة فى حواشى الجامى ولا يخفاك انه مما يعكس على كلام الشارح سابقا فى تفسير الوضع النوعى فانه ان التزم ان الوضع النوعى هو خصوص وضع الهيئة لم يندفع هذا السؤال وقال السلكوتى فى حواشى الشمسية لا شك فى ان اللفظ انما عرض له التركيب حين الاستعمال وقصد افادة المعانى الكثيرة فان الواضع ابتداء انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به السيد وهو مؤيد لما ذكره عصمة قوله كلامية او غيرها تعميم فى المركبات واراد بالكلامية ما يعد كلاما باتفاق نحو زيد قائم وبغير الكلامية نحو قائمة وبصرى وغلام زيد قوله ومثل قائمة وبصرى والرجل كما فى الجامى قال عبد الغفور ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعانى اتفاقا واورده العصام بانه قرينة بلا مرية لان الاعراب يجرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة والحق مع عبد الغفور لانه لا فرق بين الرجل ورجل فى كونهما كلمتين قد امتزجا فصارتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج بل الثانى ابين من الاول فى هذا الحكم لان التنوين لا صورة له فى الكتابة فهو اشد امتزاجا واعلم ان تاء التأنيث المتحركة والفاه وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون مذهب الرضى وجماعة انها من حروف المعانى وغيرهم ذهب الى انها من حروف المبانى وجعلوا المجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون انفعل فالقول بان نحو قائمة وبصرى من المركبات مبنى على مذهب الرضى واما الرجل ورجل فانهما مركبات اتفاقا كما حققه عبد الغفور قوله ليست بلفظ عند المص اه قال فى الامتحان والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق بالقبول اقول بل الاحق بالقبول هو ان الحرف مجموع العارض والمعروض كما سيأتى لك قوله كما هو مذهب الشيخ من ان اللفظ هو كيفية الصوت قال فى المقاصد قد يعرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت آخر يماثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع والحرف هو تلك الكيفية العارضة فى عبارة ابن سينا وذلك الصوت المعروض فى عبارة جمع من المحققين ومجموع العارض والمعروض فى عبارة البعض

وكانه الاشبه بالحق وفي شرح المواقف للسيد انه الانسب بمباحث العربية انتهى وفي شرح حكمة العين وفي جعل الحرف مجرد تلك الهيئة نظر بل هو مركب من معروض هو الصوت ومن عارض هو تلك الهيئة المخصوصة المميزة صوتا عن صوت يشاركه في الحدة والثقل وبه تعلم ان مختار صاحب الامتحان مخالف للعلامتين بدون وجه لان الحركات الاعرابية والصيغة يخرجان ايضا على القول بانه مجموع العارض والمعروض قوله مثل عبد الله علما اه كالحيوان الناطق اذا جعل علما وبعلبك وتأبط شرا ومثل خمسة عشر اسما لمرتبة مخصوصة من العدد لكون هذه المذكورات مفردات باعتبار هذا الوضع والافراد المعتبر في حد الكلمة ما هو باعتبار الوضع الذي نظر فيه قوله وفي هذا المقام تحقيق اه قال فيه اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معنى وعده من اقسام العلم المفرد ومن اقسام الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني بتحديدها باللفظة كالزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كالحيوان ناطق ثم قال والحق عندي هو الاول ووجهه بانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاء زيد ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلالة ووضع لمعنى ومعرد البقاء في الالى الانقطاع والتعريفات يجب حملها على المتبادر الى آخر ما قال فانه ذكر كلاما طويلا تركناه قوله ثلثة خبر قوله الكلمة وما بينهما اعتراض كما تقدم قوله باسم مدلوله اه فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قوله وهو الحدث يرد عليه ان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم والجواب ان المراد بالحدث هنا المعنى المصدري كالضرب مثلا لا ما هو مدلول مصدر فعل يفعل وليس مرادا هنا قوله على عكس ما في الكافية اه من تقديم الاسم لاشرفيته عن اخويه اذ يلتئم منه وحده الكلام دونهما قوله ولان كله عامل ما لم يمنع مانع كدخول ماء الكافة في نحو قلما وكالالغاء في باب ظن قوله ولما كان فصله اه اي تمييزه وجواب لما هو قوله عدل عنها قوله عن الاسم واما عن الحرف فهو باستقلال المعنى قوله وهي الاقتران اه بيان لعبارة القوم قوله لذلك المشار اليه امتياز الفعل عن الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة قوله بل مفيد اقتران لفظه اه اضراب عن قوله غير مفيد هكذا قرر صاحب الامتحان وعليه منع ظاهر فانهم قالوا في تعريفه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فوقع الاقتران صفة لمعنى قوله مع ان الضمير للشان اي الحال ليس كذلك وهو اقتران لفظ الفعل بل اقتران معناه قوله ولذا احتيج اه المشار اليه بل مفيد اقتران لفظه قال في الامتحان بعد ذكرها نقله الشارح هنا لا بد من التأويل اي لو دل على اقتران معناه التضمني وهذا للشريف ولو اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة او دالة بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو اظهر فيهما واقل تكلفا واقرب للمراد ولا يخفاك ان هذه التأويلات لا تفيد ان الظاهر من عبارة القوم ان المقترن لفظ بل هذه التأويلات ترجع

لاقتران المعنى على انه قد جعل تأويله مقابلا لتأويليهم وهو مفيد اقتران نفس لفظ الفعل فلو كانت تأويلاتهم راجعة لكون المقترن لفظه لما صح جعل تأويله مقابلا لها وقوله بمعنى احد الازمنة ليس في كلام الجامي لفظ معنى وكذلك الذهن وحذف منها ما لا بد منه وعبارة الجامي هكذا مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه اي حين يفهم ذلك المعنى منه يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له فلينظر ما معنى هذه الزيادة والنقص في عبارة الجامي بدون ترتب معنى بل الجرح الاخلال قوله او مفيد اقتران منصوب معطوف على قوله غير مفيد الواقع خبر الكان ظاهر عبارة القوم الخ وهذا هو المعنى المتبادر من عباراتهم الظاهر منها دون الاول كما علمت قوله فوجب حينئذ اي حين اذ كان المستفاد اقتران المعنى قوله ان يراد به اي بالمعنى قوله تكلف وجهه ان المتبادر من المعنى متى اطلق هو المعنى المطابقي كما صرح بذلك الرازي في مبحث الموجهات من شرح الشمسية وهو غير مراد هنا لان المقترن هو المعنى التضمني ويحتاج الى ان يراد بالمعنى في تعريف الكلمة ما هو اعم من المطابقي والتضمني ضرورة اعتبار المقسم في الاقسام ولا يصح ان يراد به المعنى المطابقي لعدم شموله الفعل وان كان هو المتحقق في الاسم ولا التضمني لان المتحقق فيه هو المطابقي وهذا غاية التكلف وانما كان المقترن هو المعنى التضمني دون المطابقي لانه لا اقتران للزمان بتمام معنى الفعل والا لزم اقتران الشيء بنفسه لان الزمان جزء مدلول الفعل فلو اقترن تمام معنى الفعل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان وهو اقتران الشيء بنفسه المؤدي للمحال عقلا وهو تعدد الشيء الواحد بالذات وههنا بحث قوي وهو ان المشهور ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل المعين ولا شك ان تلك النسبة لا تفهم بدون الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابقي للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدل الفعل بنفسه على معناه المطابقي بل على الحدث الذي هو معناه التضمني والزمان فيشكل هذا بمخالفة ما اتفقوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقية قال العصام وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وحقق هو ان الفعل موضوع للحدث مقيدا بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينضم الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ولقد اطال العصام في هذا المقام جدا بما تركناه خوف السآمة ولقد حل هذه الشبهة الفاضل عبد الحكيم السلكوتي في حواشي الشمسية فقال تقرير السؤال بوجه آخر وهو ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقية وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل ولا التزامية والا لزم تحقق الالتزام بدون المطابقة واجاب بانا لا نسلم دلالة ضرب بدون الفاعل على معنى اذ لا استعمال بدون الفاعل اصلا ولو سلم فنقول انها مطابقية لان دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع له

ودلالته على النسبة والزمان بهيئة الموضوعة لهما وضعا نوعيا قوله عبارة اى معبر به عما اى عن معنى كانت الكلمة عبارة عنه اى عبر عن ذلك المعنى بلفظ كلمة وذلك المعنى هو لفظ وضع لمعنى مفرد قوله كما حققه اه قال لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى قال بعض من كتب عليه وهو سهو منه لان لفظ ما هنا عبارة عن الكلمة نفسها لا عن مفهومها الذى هو لفظ وضع لمعنى مفرد والا لكان واجبا التذكير فيكون توجيه الشارح لغوا وقد جاء فى بعض نسخ الكافية الاسم ما دل على معنى فى نفسها وعليه شرح الهندى فيكون لفظ ما مما يجوز فيه الوجهان فى رجاع الضمير باعتبار اللفظ والمعنى كما هو القاعدة المقررة قوله كما زعم الفاضل الجامى فى التعبير بالزعم استنقاص لمقالته وقد علمت انها الحق فلا تغتر قوله اى دلالة وضع هكذا وقع نظيره فى الامتحان اشار الى تجويز اوجه من الاعراب الاول النصب على المفعولية المطلقة الثانى النصب على التوسع فى الظرف الثالث على انه صفة موصوف محذوف الرابع على الحالية قوله او زمانه الضمير يعود للوضع اى زمان الوضع قوله او حال كونه موضوعا اشارة الى ان المصدر وان وقع حالا يأول بالمشتق لانه وصف فى المعنى قوله او وضعيا زاده على عبارة الامتحان وهو مما لا يفيد معنى هنا ابدا بل لا يستقيم لان وضعيا نسبة للوضع والوضع لا يقبل التأويل بالمنسوب مع كونه مما لا داعى له وكانه داعى صحة جعله تمييزا وفيه توقف قوله دلالته عليه اى على الحدث بنفسه بان يقول ما دل على معنى فى نفسه لاخراج الحرف كما وقع فى عبارة القوم لانه فى غنية عن ذلك لخروج الحرف بعدم دلالته على الزمان اصلا كالاسم فبهذا القيد اعنى ما دل بهيئة خرج الاسم والحرف قوله ايضا اى رجوعا للحرف كما لا يدل الحرف على الزمان اصلا قوله وضرب مصدر ومثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون مدلول الاسم ذاتا كرجل او حدثا كضرب قوله وكذا الصبوح هو الشرب الواقع فى وقت الصباح قوله والغبوق بغين معجمة بعدها باء موحدة فواو فقاف الشرب فى وقت الغروب وفصله بكذا عما قبله لان الاول ظرو فى الثانى قوله وكذا يخرج اسماء الافعال اه لعدم دلالة هيئتها على الزمان والقوم اخرجوها بارادة ان المراد بالوضع فى قولهم مقترن بزمان وضعا الوضع الاول وهى باعتباره لا دلالة لها على الزمان وان كانت مقترنة به باعتبار الوضع الثانى لكنه يرد عليهم نحو يزيد علما فانه بحسب الوضع الاول مقترن بزمان ولهم ان يقولوا انه بحسبه فعل فلا يخرج والعلمية باعتبار الوضع الثانى فلا ايراد قال فى الامتحان واعلم ان الشراح قيدوا الوضع بالاول لئلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ عن الزمان ونحو ليس مما انسلخ عن الحدث ولا تدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد فيلزمهم نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر فى مختلفى الحقيقة بل كل وضع يعتبر مستقلا وبقى ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد علما ولم تصر اسماء الافعال افعالا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقل والوضعين فى الكل ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين فى نحو يزيد مناسبة واشتراك فى شىء اعتبر المعنى الثانى مستقلا فصدق

عليه حد الاسم بخلاف الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يغير حكمه قوله كل منها الجمعية باعتبار افراد القسمين اعنى اسم الفاعل والمفعول قوله يدل عليه عقلا او بغلبة الاستعمال ولتنويع الخلاف فالقوم يقولون ان دلالتهما على الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال وعلى الماضى والاستقبال بالقرائن وحقق فى الامتحان ان اشتراط الحال بدلالة العقل لكنه قال بعد ذلك فظهر ان لا دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم فى بعضها عند فهم معانيها عقلا واستعمالا وهذا يناقض ما حققه كما يعلم بالوقوف على عبارته قوله حقيقة فى المعنى الكائن اه يدل عليه قول الاصوليين اسم الفاعل حقيقة فى الملتبس بالفعل وفى التلويح اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام الفعل بالموصوف كالضارب لمن هو ملابس للضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عنه كالضارب لمن صدر عنه الضرب وانقضى وقيل حقيقة ايضا وقيل ان الفعل ان كان مما لا يمكن بقاؤه كالمخبر والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز واما قبل قيام الفعل به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا ومنه يؤخذ جواب الشارح ومحصل الجواب صرف عباراتهم عن المتبادر منها وهو استعمالهما فى الزمان الى ما هو المراد وهو الحدث الواقع فيه وكذا فى الاستقبال اى مجاز فى المعنى الكائن فيه قوله والاشتراك انما نشأ يعنى ان المضارع مشترك على ما هو الاصح لكن لا اشتراك فى اصل الوضع بل هو عارض فى الاستعمال فيقترن فى اصل الوضع صريحا كذا فى حاشية الشارح على الامتحان وعليه منع ظاهر فان الاشتراك والترادف والحقيقة والمجاز ونحوها من الاحكام اللفظية المترتبة على الوضع اذ المشترك ما وضع لمتعدد لا ما استعمل فى متعدد وعبارة الامتحان هكذا وبقى المضارع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع ولو سلم الاشتراك فالدال على الاثنين دال على واحد وليت الشارح نقلها هنا بالحرف حتى يسلم من القصادة قال بعض الفضلاء فى المضارع ثلثة اقوال الموضوع للحال والاستقبال وانه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبالعكس متمسك القائل بالاول بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضى وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اهم المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثانى بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى القرينة والثالث بان وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود انتهى والذى حققه السيد فى حواشى الشمسية ان المضارع يدل على الحال والاستقبال على الاصح اى فيكون مشتركا بينهما بطريق الوضع واما الاستعمال لا يترتب عليه الاشتراك اصلا كما لا يخفى قوله فالدال عليه اى على احد الازمنة قوله اعم منه اى من الدلالة على الواحد ضمنا ومحصل العبارة اى ما دل على احد الازمنة عام يشمل الدلالة على كل واحد منها على حدته والدلالة على احدها فى ضمن الدلالة على الآخر ولا يخفى قصور عبارته عن افادة هذا المعنى ومأخذها عبارة الامتحان السابقة قوله وانتفاع المبتدى بها اى بالخاصة عطف مسبب على سبب قال صاحب الامتحان فى تعليقه له عليه لما كان بحث النحاة عن الالفاظ من حيث الصورة والاعراب جعلوا الخواص اللفظية اصلا ومقدما على الحد والمعنوية واتبعوهما لها الا ترى ان الكاف وعن لا يظهر لهما فرق فى المعنى بين كونهما اسمين او حرفين ولكن لما وجد واحرف الجر اخلو

عليهما وهو من خواص الاسم جعلوهما اسمين وقد ردوا ان معنيهما ح مستقلان ملحوظان لذاتهما لا
حد الاسم والحرف وكذا لما وجدوا معا يدخل عليه التنوين جعلوه اسما دون باء المصاحبة وقد ردوا
الاستقلال في معنى مع ولما لم يجدوا في اسماء الافعال خواص الافعال بل وجدوا في بعضها تنوينا
وفي بعضها كسرا حكموا عليها بالاسمية والنقل وان كان في بعضها في غاية البعد كفعال ولما وجدوا
في نعم وبئس وليس ونحوها خواص الافعال جعلوها افعالا وقدروا فيها النقل عن معان اصلية يلاحظ
فيها الحدث والزمان كل ذلك ترجيح للخاصة على الحد وجعلها له اصلا وجعله فرعا وتبعا لها قوله
ولذا اى لما ذكر من الشرافة والنفع قال لا يخفى ان الذي يصلح لان يجعل جزء مترتبا على الشرط الذي
ذكره وهو قوله لما كان تمييز الافراد ان يقول ذكر خواص الفعل ايضا فقال واما القول وحده
فلا يصلح جوابا للشرط تدبر قوله خبر مقدم على المبتدأ اه للاهتمام به او للقصر كذا قال عبد الغفور
ورده العصام بقوله وليس التقديم للحصر والا للغا وجهه ان الخاصية الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد
في غيره وهذا بعينه معنى الحصر لانه اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه وقد يجاب بان التخصيص
بالنسبة الى ذات الشيء والحصر بالنسبة الى اعتقاد المخاطب فرجع كل منهما غير الآخر فلا لغو قوله اي
بعض اه البعضية مستفادة من من بقرينة دخولها على جمع الكثرة فلو دخلت على المفرد لكانت ابتدائية
اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس ومن الانسان قوله وهذا اى التقدير المذكور بقوله
اى بعض خواص قوله مبنى محصل المبنى عليه امران كون العطف من قبيل عطف الجزء او نحو المبتدأ
التقديم مع ما يتعلق به وكون من للتبعيض فلا بد من تحقق واحد من الاولين مع الثالث قوله كعطف
الجزء على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل لا من عطف الجزئي على الجزئي كالكلمة اسم وفعل وحرف
وعلى هذا يراد الكل المجموعي فالمحكوم الهيئة الاجتماعية ولذلك قدر مجموع قوله فالعطف قبل
الحكم اى يلاحظ العطف قبل الربط والاخبار حتى يصح كون المحكوم عليه المجموع قوله فيقدر معه
اى مع المبتدأ ما يتعلق به وهو هنا جملة المعطوفات فالتقدير هكذا دخول قد والسين وسوف اه
من خواص الفعل قوله فيكون الخبر للمجموع اى مجموع المعطوفات في مثالنا قوله كزيد مثال لما اذا قدم
المبتدأ مع ما يتعلق به لفظا قوله وان من للتبعيض اى يراد واحد من الوجهين السابقين مع كون من
للتبعيض قوله والا اى وان لا توجد هذه الاعتبارات المذكورة بان لم يكن احد الامرين مرادا او لم تكن
من للتبعيض لا يستقيم التأويل المذكور وهو قوله اى بعض خواص الفعل اه لانه لا دليل له فجواب ان
المدغمة في لا النافية محذوف لوجود دليله وهو قوله فلا دليل وليس هو الجواب نظير قوله تعالى
الا تنصروه فقد نصره الله اى فهو غنى عن نصركم لان الله ناصره قوله بعضية كل منها اى كل واحد
من الامور المذكورة بعض الخواص وليس هذا مرادا وانما المراد ان مجموع ما ذكر هنا بعض الخواص للفعل
قوله وهي اى افادة بعضية كل منها قوله عدمه اى عدم كون من للتبعيض قوله ايضا اى على
تقدير كونها له قوله فلا دليل عليها اى على بعضية كل منها واعلم ان اصل هذا الكلام للجامي والعصام
في شرح خواص الاسم فأخذه صاحب الامتحان واورده في صورة التعقيد وتصرف فيه الشارح
تصرفا ثانيا فصار كما ترى قال الجامي عند قول ابن الحاجب ومن خواصه نبه بصيغة جمع الكثرة

على كثرتها

على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها قال العصام اى نبه من اول الامر ولهذا قدمه
على المبتدأ وليس التقديم للحصر والا للغا وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من
لحصوله من مشاهدة ما ذكر بل لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور
الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبنى على ان ملاحظة الربط متأخر عن
ملاحظة العطف والا لم تفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص
وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحد من الخمسة
بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة
على ما يفيد العبارة لا يرضى انتهى اقول هناك وجه سهل لو حملنا العبارة عليه استغنينا عن
هذه التكلفات وهو ان يجعل من اسم بمعنى بعض مبتدأ كما قال به الزمخشري في قوله تعالى
ومن الناس من يقول آمنا ودخول قد مع ما عطف عليه خبر والربط ملاحظة بعد العطف
فيكون مفاده مفاد ما تكلف به هنا والمعنى بعض خواص الفعل مجموع هذه المذكورات
قوله وخاصة الشيء كذا عرفها الجامي قال عبد الغفور ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه
يختص من جزئه السلبي وذلك لان معنى يختص به انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فلم يكتف
بقوله يختص به اهتماما بالجزء السلبي وقال العصام انه تفسير من جزئي يختص لان النفي
في قوله ولا يوجد في غيره متوجه الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فالمراد اثبات الوجود
ونفيه في الغير وبقرينة نفي الوجود في الغير يراد الاثبات فيه فيكون معنى لا يوجد في غيره اي يوجد
فيه ولا يوجد في غيره هذا توضيح ما ذكر ثم قال بعده مشيرا للاعتراض على عبد الغفور فمن قال
قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص لم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والحق مع عبد الغفور
لان الاختصاص ثبوت الشيء للشيء وانتفاؤه عما عداه فهو امر مركب من الامرين وهما الثبوت والانتفاء
وليس احدهما قيدا للآخر حتى يخرج على قاعدة رجوع النفي للقيد دون المقيد وانما لم يقل ما يوجد
في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذ الاختصاص في كل
منهما ثم ان تعريف الخاصة غير مانع لدخول الفصل اذ يصدق عليه التعريف المذكور فيجاب بان
هذا تعريف بالاعم قصد تمييز الخاصة عن بعض ما عداه كالجنس والعرض العام فان اريد مساواته
للمعرف خصص ما بالخارج المحمول فلا يصدق على الفصل قوله وهي اما شاملة اى مختصة بجميع افراد
ما هي خاصة له وذلك كالكاتب بالقوة للانسان قوله او غير شاملة بل مختصة ببعض افراد دون
بعض كالكاتب بالفعل قوله والحد لا يكون الا شاملا اه كلام وقع في البين لانه لم يخبر للحد ذكر وكونه
كذا معلوم لكل طالب لا يحتاج لان ينبه عليه نعم وقع في عبارة الامتحان هكذا بعد تعريف الخاصة
وتقسيمها المذكور والحد لا يكون الا شاملا والمبتدى ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في
نفسه فذكر الامتحان له تمهيد لقوله ولكنه انفع والشارح ذكر هذا الكلام سابقا في الدخول
على قوله ومن خواصه فكان اللائق به ان يذكر قوله والحد اه هناك فقد اخره عن محله بدون نموذج
قوله اذ يصدق اه تعليل للاولوية المذكورة قوله عليها اى على قد قوله كما يصدق عليه اى على الدخول

يعنى المراد بالخاصة هنا الخاصة النحوية قوله والخاصة المنطقية وهى الخارج عن الشئ
المحمول عليه قوله لا تصدق عليهما اى على قد والدخول فليسا من افرادها قوله ذكره فى
الامتحان اعلم انه فى الامتحان بصدد توجيه قول البيضاوى ومما خص به قد فالحذف الدخول
الواقع فى الكافية لعدم الاحتياج اليه الى آخر ما ذكره الش هنا وصرح هنا بالدخول لما
انه قد يمنع كون نفس هذه المذكورات من قبيل الخاصة لان خاصة الشئ وصف له لا يوجد
فى غيره وقد اعترف بذلك صاحب الامتحان فى حاشية له حيث قال فلا يكون وصف شئ
مستقل خاصة لآخر فذات قد ليست من قبيل الخاصة بل اتصاف الاسم بدخولها سواء
اريد بالخاصة هنا ما هو مصطلح النحويين او المناطقة نعم لو اريد ما هو مصطلح المناطقة لحيج
لتأويل آخر فى الدخول لتصحيح الحمل فيقال مثلا الفعل مدخول قد والسين يؤيد ما ذكرنا قول
عبد الغفور ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفى كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه يؤيد
لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهى ذكر المبدأ وارادة المشتق انتهى
فى موضع آخر ان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها وبقرينها
اى من الخواص المذكورة للاسم وليقس عليه ما نحن فيه ثم ما ذكره من الخواص خواص للفعل من حيث
هو اعم من الماضى والمضارع فان منه ما هو مشترك بينهما ومنه ما هو مختص بواحد منهما وليس فيما
ذكره ما يدخل الامر كما سيظهر لك عند تقرير الامثلة والمراد بقد قد الحرفية قال فى المغنى وهى
مختصة بالفعل الخبرى المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل
منه بشئ اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطئت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف
وقد تأتى اسما مرادفا لحسب فتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا فيقال قد زيد
درهم بالسكون وقدنى بالنون حرصا على بقاء السكون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم
بالرفع وقدى بغير نون واسم فعل مرادف ليكفى يقال قد زيدا درهم وقدنى درهم قوله لتحقيق
نحو قد افلح من زكاها وحمل عليه بعضهم قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشرى دخلت قد
لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد قوله او تقليله اه وهو ضربان تقليل وقوع الفعل
نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اى ان ما هم
عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها فى هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل
فى المثالين الاولين لم يستفد منها بل من خصوص المثال فانه ان لم يحمل على القلة ناقض آخر الكلام
اوله قوله او توقعه وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه
واما مع الماضى فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلاة لان الجماعة ينتظرون لذلك ومنه قوله تعالى قد سمع الله قول التى تجادلك لانها
كانت تتوقع اجابة الله تعالى لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع فى الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع
والماضى قد وقع ويجاب بان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضى كان قبل الاخبار متوقعا
لا انه الان متوقع واستظهر فى المغنى عدم افادتها التوقع اصلا لا فى الماضى ولا المضارع واما

ذلك فارجع اليه قوله او تقريبا الحدث الماضى تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى
البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضى انما تفيد
التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شروط دخولها كون الفعل متوقعا فانه قال فى التسهيل
وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال قوله فان قيل ذلك اى المذكور فى
وجه الاختصاص وهو كون قد لتحقيق الحدث الفعلى قوله اذ لم يخبره تعليل للعلم من الاختصاص
قوله لزم الدور وجهه انه لو علم الاختصاص به كان الاختصاص متوقفا عليه ضرورة توقف
المدلول على الدال فيكون كونها لتحقيق الحدث الفعلى سابقا على معرفة الاختصاص والحال ان
كونها لتحقيق الحدث الفعلى معلوم من الاختصاص فيكون متأخرا عن العلم به فلزم تقدم الشئ على
نفسه وتأخره وتوقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو حقيقة الدور قوله قلت ذلك اى كونها
لتحقيق الحدث الفعلى ومحصله منع كونها لتحقيق الحدث الفعلى متوقفا على الاختصاص بل علم
من الاستقراء فالجواب منع للمقدمة القائلة ذلك معلوم من الاختصاص وح لا دور فافهم
واعلم ان اصل البحث لصاحب الامتحان لكنه اورده فى صورة اخرى قال ان اريد بالفعل الحدث
فعدم التحقق معلوم وان اريد المصطلح ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف الا من
الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع فيلزم الدور فالصواب فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا فاخذ
الشارح وابرزه لصورة اخرى واصل ذلك كله قول العصام فى حاشية الجامى عند مبحث الفعل
فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحى او الحقيقة فلا يصح قوله وشئ
من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل الفعل
تقليل مدلول الفعل قوله والسين قدمه على سوف لبساطته وقدمهما على سائرهما لمناسبتهما
لقد فى عدم تغيير مدخولهما لا لفظا ولا معنى ولذا قدمها على البواقى اذ عدم التغيير بالنسبة
الى التغيير ولا شك فى تقديم الاصل قوله اى سين الاستقبال احترز به عن سين الاستفعال
وغيره من حروف المبانى كذا نقل عنه قال فى المغنى هى حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال
وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا
للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين
فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها نقلت المضارع من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان
الواسع وهو الاستقبال واوضح من عباراتهم قول الزمخشرى وغيره حرف استقبال وذكر الكلنبوى
فى حواشيه على شرح الدوانى للعقائد العضدية ان السين للتأكيد قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى
فسيكفيكهم الله معنى السين انه كائن لا محالة وان تأخر الى حين قال الفاضل اليمنى فى حاشيته
الاصل فى ان السين للتأكيد لانه فى مقابلة لن قال سيبويه ان لن افعل فى مقابلة سافعل وفيه ايضا
فى تفسير قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله السين تفيد وجود الرحمة لا محالة فهى تؤكد الوعد كما
تؤكد الوعيد فى قوله سانتقم منك يعنى انك لا تفوتنى وان تباطأت نعمتك ونحوه سيجعل لهم
الرحمن ودا ولسوف يعطيك ربك فترضى وسوف يؤتيهم اجورهم ولا يخفى ان كلامه صريح

فان السين وسوف يستعملان فى الايات الكريمة لمجموع معنى التأكيد والاستقبال وان مدلولها تأكيد مضمون الاثبات فى الاستقبال كما ان مدلول لن تأكيد النفى فى الاستقبال قوله بقرينة سوف اى بقرينة ذكرها معها قوله وسوف اه مرادفة للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسى بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة فى التخفيف وتنفرد عن السين بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم آل حصن ام نساء كذا فى المغنى قال الدمامينى فى الحواشى الهندية قوله وليس بمطرد فان حذر يدل على المبالغة دون حاذر مع ان الثانى اكثر حروفا من الاول وقد يقال لا يعنون اطراده الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان فى الاشتقاق متحدى النوع فى المعنى كغرث وغرثان وصديان وصد ورحيم ورحمن لا كحذر وحاذر للاختلاف قوله تنفيس اى توسيع اخذ بقول المعربين وتقدم تحقيقه فى عبارة المغنى قوله لكنه اى التنفيس فى الثانى وهو سوف زائد عليها فيها نقل عنه بناء على ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقد تقدم ما فيه ايضا قوله وجه الاختصاص قال فى الامتحان بعد التوجيه المذكور فيه انه ان اريد لا يمكن وجوده فممنوع وان مدلولا فغير مفيد للمطلوب بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضرب زيد غدا اراد يعنى ان اريد انه لا يمكن وجود الاستقبال فى غير الفعل كما يقتضيه الخاصة فم لا يمكن وجوده فى الاسم ايضا كما فى المثال الذى ذكره وان اريد انه لا يمكن وجوده فى الغير بطريق الدلالة كان يدل عليه فقوله وان مدلولا فيه حذف كان اى وان كان الاستقبال مدلولا قوله فغير مفيد اى فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب وهو الاختصاص لان المفيد له عدم الوجود فى الغير اصلا لا مدلولا فقط وقوله بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى اى اشد اقتضاء للوجود من الدلالة فيكون وجودهما فى الاسم اولى وقوله الا ترى الخ فان اقتضاءه عند قصد الاستقبال بان لا يقترن بما يفيد كغدا اشد من اقتضاء يضرب له لدلالة الثانى عليه ولو احتمالا دون الاول ولا يخفاك ان هذا البحث لا ورود له لانهما لتخليص الحدث المستفاد من الفعل الى الاستقبال وهذا لا يوجد فى الاسم وما ذكره من المثال الاستقبال فهم من لفظ غدا لا ان الحدث المدلول عليه بالضرب انقلب الى الاستقبال بواسطة غدا فان المصدر انما يدل على الحدث فقط فهو مطلق وباقترانه بغدا تقيد وليست غد كالجزء منه بل هى كلمة مستقلة وهما كالجزء من المضارع كما تقدم التنصيص عليه فحدث المضارع يحتمل الحال والاستقبال فاذا دخلا عليه انقلب للاستقبال فالاستقبال مستفاد من دخولهما وفى المثال من نفس غدا واين هذا من ذلك قوله وان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط تدخل على الماضى والمضارع نحو ان قام زيد قمت وان يقم اقم وما بعدها مختص بالمضارع كالسين وسوف واما قد فمشترك بينه وبين الماضى كما تقدم فى الامثلة قوله ولام الامر قدمه على لاء النهى لان معنى مدخوله وجودى بخلاف النهى فانه عدمى والوجود مقدم على العدم قوله ثم انه اى النهى بتنكير المضاف وهو لا قوله

والا اى على تقدير عدم تنكيره يلزم تعريف المعرفة لان لا علم لنفسه اذ المقصود به لفظه والقاعدة ان اللفظ متى قصد به نفسه صار علما لنفسه وهل ذلك بطريق الوضع اولا قال التفتازانى ان اللفظ مطلقا سواء كان مهملا او مستعملا اذا اريد به نفسه كان موضوعا لنفسه كسائر الالفاظ وضعا غير قصدى فيكون من قبيل علم الشخص لكونه موضوعا للشئ بعينه غير متناول لغيره وقال السيد ان دلالة الالفاظ على نفسها ليست مستندة للوضع اصلا لوجودها فى المهملات ايضا بلا تفاوت نحو جسق مركب من ثلثة احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضى كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام فى جواز الاخبار عن الفاظها سواء كانت موضوعة او مهملة ودعوى ان الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا او غير قصدى وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة فى قواعد اللغة على ان اثبات الوضع الغير القصدى لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك فى جميع الكلم وما وقع فى كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد به نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة بل اراد انه بمنزلة العلم فى تعيين المراد وتشخيصه بل تحضره هى بانفسها لا بدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور وما ذكره الشارح هنا تبعا لصاحب الامتحان اصله قول العصام فى حواشى الجامى عند الكلام على الفعل ولا النهى لا يصح اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهى نوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى والظاهر ان لا النهى علم موضوع للا الواقعة فى تراكيب النهى كلا فى قولك لا تشتم ولا تضرب ونحو ذلك كما ان لام الامر موضوعة للام الواقعة فى تراكيب الامر فى نحو لتفهم لتعلم وغير ذلك فلا حاجة لهذه التمحلات والتكلفات التى لا تنصف قوله او بتجويز عطف على تنكير قوله نحو زيد الشجاعة اى مما كان العلم مضافا الى ما هو متصف به معنى وح يبقى على العلمية ولا يحتاج للتنكير لا الشارح فيما نقل عنه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه زيد الخيل وسعد الخمر وانمار الشاء فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل والثانى صاحب الابل الحمر والثالث صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم قوله او الوصف عطف على الاضافة اى يكون النهى مجرورا بطريق التبعية للا على انه نعت او عطف بيان وعلى كل من الاضافة والتبعية تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين اكتفاء بالفتحة او يؤتى بعد لا بهمزة دفعا للالتقاء قوله بتأويل الدال اه الاحسن منه تأويل النهى بالناهية قوله وكله عامل ما لم يمنع مانع قوله من السمو لا من الوسم لانه يرده جمعه على اسماء وتصغيره على سمى ولو كان مأخوذا من الوسم لجمع على اوسام وصغر على وسيم فاصله سمو حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قال العصام ان ظاهر هذا الكلام يدل على ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم ابتداء والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوى الى المعنى المصطلح فانه فى اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشئ كما فى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وفى القاموس اسم الشئ بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته وهو اللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف فى مأخذ الاسم اللغوى لم يكن بعيدا لكن فى هذا المقام بيان مأخذ الاسم

اللغوى غير مناسب قوله اخويه اى نظيريه وهما الفعل والحرف قوله من جهة بيان للاستقلال قوله كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة بيان لصحة عود الضمير فى قولهم ما دل على معنى فى نفسه لكل من لفظ ما والمعنى اى دل بنفسه لا بواسطة شئ بناء على عوده لما او دل على معنى متحقق فى نفسه غير ملحوظ بواسطة الغير بناء على عوده للمعنى قوله راجعا خبر لكون قوله وكان هذا اى رجوع ما ذكروه الى كونه مستقلا قوله من ظاهر قولهم واما فى التحقيق فراجع اليه فلا منافات بين قوله راجعا وما هنا اى راجعا عند التحقيق وان كان قولهم فى نفسه لا يفيده بحسب الظاهر قوله عدل جواب لما قوله تصريحا مفعول لاجله من قوله عدل اى لاجل التصريح او حال من ضمير عدل بتأويل المصدر باسم الفاعل اى عدل حال كونه مصرحا ومثله يقال فى ايضاحا قوله يعنى يفهم هذا ناظر الى الاول وهو كون الضمير راجعا الى المعنى قوله او يفهم هذا ناظر الثانى وهو كون الضمير راجعا الى ما قوله غير مقترن بالجر صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن التعريف وبالثانية خرج الفعل ونصب على الحال من ضمير دل اى حال كونه غير مقترن فى الدلالة على المعنى بزمان قال عبد الغفور او حال عن المعنى وهو بعيد فان قلت ان الزمان مدلول تضمنى للفعل وهو غير مقترن باحد الازمنة لان الشئ لا يقترن بنفسه اذ المقارنة تقتضى المغايرة فيصدق على الفعل انه كلمة دلت على معنى فى نفسها وهو الزمن غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والجواب ان اقتران المعنى باحد الازمنة الثلثة فى حد الفعل معتبر بطريق الايجاب الجزئى وعدم اقترانه فى حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلى يعنى لم يكن شيئا من معانيه لا المطابقى والتضمنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة فخرج الفعل عن تعريف الاسم اذ بعض معانيه التضمنية مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الحدث قوله بذكر قيدا همله اه وهو لفظة فيه اى فى الفهم منه قوله كما صرح الجامى حيث قال اى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن اللفظ الدال عليه قوله كونه اه فاعل يقدح قوله ولا كونه اه عطف على قوله كون المعنى اى ولا يقدح ايضا كون المعنى مفهوما قبل فهم الزمان قوله فى الماضى زيد ضارب راجع لفهم المعنى بعد فهم الزمان ففى التمثيل نشر على ترتيب اللف قوله بهذا القيد اى نفى الاقتران بالزمن قوله الفعل فاعل خرج وكذا الافعال المنسلخة عن الزمان كنعم وبئس لان معانيها فى حال كونها منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول المنظور اليه وباعتباره دخلت فى الفعل وخرجت عن الاسم قوله ودخل به اى بهذا القيد وما فاعل دخل فيدخل فيه اسماء الافعال ونحو يزيد ويشكر علمين لان المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اى الوضع الغير المسبوق بوضع اخر ويزيد ويشكر العلمى غير مقترن باحد الازمنة فى الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل لان المقترن فيه هو الحدث لا المعنى العلمى واسماء الافعال معانيها المقترنة بحسب الفهم عنها باحد الازمنة بحسب الوضع الثانى غير مقترن باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم كصه او مركبا اضافيا كامامك او جارا ومجرورا كعليك قوله ورويد وكذا اخواته من بقية اسماء الافعال فانها خرجت من تعريف الفعل سابقا فوجب دخولها هنا ورويد مصغر

مصدر رادود اى رفق تصغير ترخيم بحذف الزوائد اى ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا وفى الرضى يجئ على ثلثة اقسام اولها رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب فهو مصدر وهو اصل الباقيين الثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر رويدا اى سيرا رويدا الثالث ان ينقل الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل نحو رويد زيد قوله ومن خواصه اه فى عبد الغفور انها تبلغ الى الثلثين وفى حاشية للشارح هنا انها على ما ذكره السيوطى فى الاشباه اربع وثلاثون خاصة قوله التنوين وهو فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا فسمى ما به بنون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بالحدوث وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث واصطلاحا ما ذكر بقوله نون ساكنة اى اصالة فلا يضر تحريكها لعارض تخلص من التقاء الساكنين فى قوله تعالى محظورا انظر وعادا الاولى وهى شاملة للنون من لدن ولم يكن وامثالها فخرجت بقوله تتبع حركة الاخر اى آخر الكلمات فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل قوله الاخر اى آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائم وبصرى واخ بل المراد بالاخر ما ينتهى اليه المتكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة او حكما بل آخره منوى لكنه ينتهى به المتكلم قاله عصام قوله لا للتاكيد اى لا تكون للتاكيد صفة ثالثة للنون او معطوف على مقدر وهذا القيد خرج به نون التاكيد نحو ليسجنن وليكونن قوله والمراد به اى بالتنوين هنا لانه جعل خاصة للاسم وخاصة الشئ لا يوجد فى غيره فلذلك خصه بما عدا تنوين الترنم والغالى لوجودهما فى الغير قوله الترنم اى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب وانما جئ به لوجود الترنم وذلك لان احرف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم وانتهاوقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فقيل فى التعبير عنه الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف فى اللمح الكمالية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية وهو اللاحق للقوافى المطلقة اى التى آخرها حرف مد كقول جرير اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن الاصل العتابا واصابا فجئ بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثانى فعل واقلى امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصابن مقول قولى وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت انا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلى وقولى لقد اصاب ويدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل قد فجئ بالتنوين بدلا عن الياء فظهر ان هذا التنوين يدخل اقسام الكلمة الثلثة قوله والغالى زاده الاخفش والعروضيون كما فى المغنى وهو اللاحق للقوافى المقيدة اى التى يكون رويها ساكنا ليس حرف مد زيادة على الوزن فهو فى آخر البيت

كالخزم في اوله ومن ثم سمي غاليا كقول دوبة قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت
وان فلحق العروض والضرب زيادة على الوزن والمعنى قالت بنات العم اترضين به وان كان
هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما قوله لم يستثنهما اى المص
قوله كما استثنى البيضاوى حيث قال في مختصر الكافية والتنوين سوى الترنم هكذا عبارته
فقال المص في الامتحان فكان المص اراد كليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا ثم قال وهذا زيادة
على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يرد عند الاطلاق فالمص
في الامتحان لم يجزم باستثناء تنوين الغالى لانه ليس في متن اللب تصريح به بل عبر بما يفيد الظن
قوله لانهما في غاية الندرة جواب عن طرف الكافية وقد جعله الش هنا تعليلا لقوله لم يستثنهما
فنقله عن موضعه ثم عزا العبارة للامتحان مع تغاير الاسلوب بين ما هنا وبين ما هناك
فلو قال لم يستثنهما لانهما في غاية الندرة او لانهما ليسا من التنوين لكان اوضح ولا يحتاج لقوله
صرح به في الامتحان اذ معلوم ان معظم الشرح منه وان ترك العزو اليه في كثير من المواضع
قوله فانهما اى تنوين الترنم والغالى تعليل لتخصيص التنوين بما عداهما وللخلاف ايضا فيهما
فقيل انهما من التنوين انفردا بخصوصيات مخالفة له كمجامعة ال والاتصال بغير الاسم وقيل
ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما تبدل منه في نحو رايت زيدا قاله ابن معزوز وزعم انه
ظاهر قول سيبويه والغالى نون ان حذفت الهمزة والحق ما ذهب اليه ابن مالك وابن هشام
انهما ليسا من التنوين بل هما نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف
وليسا من انواع التنوين في شئ لثبوتهما مع ال والفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف وحذفهما
في الوقف وليس شئ من اقسام التنوين كذلك قوله اى لمقرره اى كما له في الاعراب حتى لا
يدخل على ما له شبه بالفعل كغير المنصرف او بالحرف كالمبنى وليس المراد باعراب هنا اثر
العامل بل المراد به استعداد في الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا
ويقابله البناء قال بعض الكمل الاصل في التنوين هذا المعنى وسائر وجوهه فرع له فلا منافاة
بينهما الا باعتبار امر زائد عليه فالتقسيم اعتبارى فلا يدخل سائر الاقسام ايضا على ما لا
امكنية له اصلا اى لا في الحال ولا في الاصل وجعل التقسيم اعتباريا محل منع بل الظاهر انه حقيقى
فتدبر كذا في حاشية الشارح على الامتحان قوله اصالة لان الاصل في الفعل البناء واعراب
المضارع بطريق المشابهة للاسم كما سيجئ مثاله تنوين زيد ورجل اما الاول فللتمكن اتفاقا
واما الثانى فقيل انه لا للتنكير بدليل بقائه مع العلمية بعد النقل وقيل انه قبل العلمية للتمكن
والتنكير وبعدها يتمحض التمكن فلا يسلم الدليل قوله تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء
المبنية للدلالة على التنكير وينقاس في باب العلم المختوم بويه وباسماء في اسم الفعل المختوم بالهاء
وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وايه
بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من
حديث معين فاذا اردت شخصا ما اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما نونتهما

فسيبويه

فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اى الحديث
المعهود وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فجميع اسماء الافعال
نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وان
نونتهما كانت نكرة مبهمة دلت على معنى مبهم وفي الامتحان قيل هو مختص بالاصوات واسماء الافعال
قال الشارح في حاشيته كدج لصياح الدجاج بخلاف دج بالسكون فانه لصياح مخصوص للدجاج
وصه فان معناه اسكت سكوتا ما بخلاف صه بالسكون فان معناه اسكت الآن فعلى هذا القول بينه
وبين التمكن تباين وعلى القول الاول عموم وخصوص من وجه ومراده بالقول الاول هو ما اشار له
صاحب الامتحان بقوله او التنكير ووجهه الوجه الاخير من لام التعريف بمعنى ان التنكير المعنى المطابقى
فعلى هذا القول يجتمعان في نحو رجل ويفترقان في نحو زيد وصه هذا هو معنى كلامه وهو مبنى على
ما نقله عن بعض الكمل في الحاشية التى نقلناها سابقا وكل هذه تعسفات لا طائل تحتها قوله
وهو لا يوجد اى المعنى المطابقى ثم الحصر بالنظر لقوله المستقل فلا ينافى ان المعنى المطابقى يوجد في
الفعل والحرف لكنه في الفعل يحتاج لذكر الفاعل وفي الحرف يحتاج لذكر المتعلق فليس كل منهما مستقلا
في الدلالة على معناه المطابقى كاستقلال الاسم فالمحصور مجموع الموصوف مع الصفة قال في الامتحان
بعد ما ذكره الش هنا من توجيه الاختصاص في التمكين والتنكير وفيه ما فيه ووجهه في الاول
ان التمكن في الاعراب انما عرف بالاختصاص اذ لم يخبر به الواضع فلو علل به الاختصاص لزم الدور
وفي الثانى ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص به فلذلك قال
الشارح وقد عرفت اى فيما سبق في شرح خواص الفعل حيث قال في الجواب عن لزوم الدور وقد
ذلك معلوم بالاستقراء قوله ان ذلك اى الاختصاص معلوم بالاستقراء ولذلك قال هنا صاحب
الامتحان والصواب فيه وفي امثاله للاستقراء قوله تنوين العوض اه عدل عن تعبير بعض النحويين
لانه فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شئ وهو اللاحق للمجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل
كجوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا كما ذهب اليه سيبويه والجمهور
لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فعلى الاول هو عوض عن حرف وعلى الثانى
عن حركة واللاحق لاذ عوضا عن الجملة التى تضاف اليها في نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ و
ولكل وبعض عوضا عن المضاف اليه اذا نونا وقطعا عن الاضافة وحقق في التصريح ان تنوينهما
تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها فقول الش تنوين العوض عن المضاف اليه ليس
شاملا لجميع اقسامه بل للتنوين اذ اولها ولكل وبعض على جعل التنوين فيهما للعوض قال في حاشية الامتحان
لم يذكر ما كان عوضا عن الحرف لانه يتوقف معرفته على تفصيل يجئ في بحث غير المنصرف وقد قيد هنا فيه
التنوين بكونه عوضا عن المضاف اليه ليخرج ما كان عوضا عن حرف وان كان ما ذكره من التعليل
لا يجرى هنا فلو اطلق تنوين العوض وجعله شاملا لجميع اقسامه لكان اولى اذ التقييد في الامتحان
للغرض المذكور وهو هنا غير منظور قوله لمقابله اى في مقابلة قوله لا يوجد ضميره يعود لجمع المذكر
السالم قوله فانه اى الجمع المذكر قوله حرف هو النون فاذا اضيف سقطت كما في صالحى القوم اصله

صالحين سقطت نونه للاضافة قوله فى مقابلته اى مقابلة الحرف الساقط بالاضافة فى الجمع
المذكر قوله حرف يسقط بها وهو التنوين تقول مررت بمسلمات بالتنوين فاذا اضيفت كمسلمات
القوم يحذف التنوين قوله ليكون الفرع وهو جمع المؤنث والاصل الجمع المذكر قوله هذا اى جعل
تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة وابطل الجامى بانه ليس للتمكن لانه اذا سمى بمسلمات مثلا امرأة
يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث ولا للتنكير لوجوده فيما كان
علما كعرفات ولا للعوض لعدم مساعدة المعنى ولا للترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات قوله وانكر
الزمخشرى تنوين المقابلة فجعله فى مثله للتمكين وذلك لانه لا يجعل العلم من جموع المؤنث غير منصرف
ولا يعترف بالتانيث فى جمع المؤنث ويقول التاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التانيث حتى تؤثر فى
منع الصرف ولا يصح تقدير تاء فيه للتانيث لان وجود هذه التاء تمنع عن تقدير تاء اخرى والا لاجتمع
علامتا التانيث قوله ومن اراد التفصيل ليس فيه شئ زائد على ما ذكرنا وان تطلعت نفسك لعبارته
فنحن نوردها قال وللمقابلة لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين
التمكن لوجوده فى نحو عرفات مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشرى نحو عرفات منصرف
وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاء غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب
بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت تقدير اخرى فصار كالنعامة انتهى فانها من حيث ان لها جناحا
تشبه الطير ومن حيث ان لها رجلا كرجل الجمل تشبهه فلشبه الاول تعد نفسها من الطيور فلا تحمل
كالجمل ولشبه الثانى تعدها من الجمال فلا تطير كالطيور وهذه التاء ايضا لا تمنع لدلالتها على الجمعية
ومنعت تقدير اخرى لدلالتها على التانيث قوله لافضاء اى ايصال ومعنى الفعل هو الحدث وذلك لان
بعض الافعال بنفسه لا يرتبط بالاسم لقصوره فيحتاج لمعاون وموصل يربطه به قوله او شبهه كاسم
الفاعل والمفعول ونحوهما قوله او لما أول به كصلاة الموصولات الحرفية لانها تأول بالمصدر نحو عجبت
من ان تضرب اى من ضربك قوله فلا يدخل اى حرف الجر وضمير التثنية يعود الى الاسم او الماول به قوله
بان هذا منقوض اعلم ان تقرير الدليل هكذا حرف الجر لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم وكل
ما كان كذلك فهو مختص بالاسم النتيجة حرف الجر مختص بالاسم فاشار للصغرى بقوله لانه لافضاء
وطوى الكبرى وذكر النتيجة وهى قوله فلا يدخل الا اياهما لان قوله فلا يدخل الخ معناه هو مختص
بهما فكبرى الدليل يتوجه عليها المنع بان يقال لا نسلم ان كل ما كان لافضاء معنى الفعل الى الاسم يختص
بسند لم لا يجوز ان يفضى معنى الفعل ولا يختص كالهمزة والتضعيف فهذا نقض تفصيلى لورود منع
مقدمة معينة من الدليل مقترن بسند فقوله ورد بان هذا المشار اليه الدليل الذى ذكر صغراه وطوى
كبراه قوله منقوض اى بمنع الكبرى نقضا تفصيليا قوله بالهمزة والتضعيف بيان لسند النقض قوله
فلا يصح جعل الافضاء الخ لعدم تمامية الدليل وايضا فجعل الافضاء حدا وسطا فى القياس وهو علة
فى ثبوت الاكبر للاصغر على ما هو قاعدة القياس ولم يتم قوله وكونهما الخ مبتدأ وضمير التثنية يعود للهمزة
والتضعيف والخبر قوله لا يدفع قوله هذا اى النقض المذكور قوله لوجود الافضاء تعليل لعدم الدفع
وتوضيحه انه عند ورود المنع على العلل يطلب منه تصحيح المقدمة الممنوعة وذلك بان يثبتها بدليل

من الاختصاص فلا يعرف منه الا بلزوم الدور فاجابها الشارح بقوله وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء كما سبق فى خاصة الفعل قوله تنوين العوض عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ ومررت بكل قائما ولم يذكر ما كان عوضا عن الحرف نحو جوار قوله ويجئ وجهه اى وجه اختصاصه بالاسم قوله تنوين المقابلة كونه للاضافة الى الاسم قوله تنوين المقابلة وهذا عند ابن الحاجب الجمع المذكر السالم كمسلمات وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده فى نحو عرفات مع منع الصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاء غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فوهنت عن المنع ومنعت تقدير التاء فصارت كالنعامة قوله ومن اراد التفصيل فليراجع الى الامتحان وهو ما ذكرناه الى هنا قوله فلا يدخل الا اياهما عدل عن قول الفاضل الجامى فينبغى ان يدخل لان قوله يفيد الاولوية لا الاختصاص حاشية

او يبطل السند اذا كان مساويا لان بابطاله تثبت المقدمة الممنوعة اذ معنى كونه مساويا انه ملازم
لنقيض الممنوع فببطلانه يبطل نقيض الممنوع فيثبت الممنوع او ينتقل لدليل آخر غير الدليل الذى
توجه على مقدمة المنع ويسمى هذا افحاما من وجه فهنا المنع ورد على الكبرى والسند مساو
وبيانه ان قولنا كل ما افضى معنى الفعل الى الاسم مختص به يناقضه ليس كل ما افضى معنى الفعل الى
الاسم يختص به ومساوى هذه السالبة الجزئية فى التحقق هو الهمزة والتضعيف اذ يتحقق فيهما
السلب الجزئى فاذا اردنا ابطال الاستناد بالهمزة والتضعيف فانما يكون بابطال الافضاء فيهما
وهو لا يصح بل هو مكابرة لانه من قبيل انكار المشهورات واما كونهما من حروف المبانى وحروف الجر
من حروف المعانى فلا ينفع فى الابطال ولا يصح ابطال السند لتثبت المقدمة الممنوعة او الانتقال
لدليل آخر بالتمسك بكونهما من حروف المبانى فصح قوله لا يدفع هذا النقض قوله فى كل منهما اى الهمزة
والتضعيف وحروف الجر قوله ولو سلم ذلك اى دفع النقض المذكور بالتمسك بكون الهمزة والتضعيف
من حروف المبانى وهذا على تقدير ارخاء العنان اى لو فرضنا صحة الدفع وجواب لو هو قوله فلا يتم
التقريب وقوله فالافضاء تعليل لقوله لا يتم التقريب قدم عليه والتقريب فى عرف النظار سوق الدليل
على وجه يستلزم المدعى والتقريب انما يتم اذا انتج الدليل عين المدعى او ما يساويه او الاخص منه مطلقا
واذا انتج الاعم فلا تقريب كان يكون المدعى موجبة كلية وينتج الدليل موجبة جزئية وما هنا
من هذا القبيل لان المقصود افادة ثبوت الاختصاص لجميع حروف الجر وذا انما يكون اذا ثبت لجميع
الافضاء لانه علة فى ثبوت الاختصاص لها وقولنا فى الدليل حروف الجر لافضاء معنى الفعل الى
الاسم لا يصح ان تجعل الصغرى كلية بان يقال جميع حروف الجر لصدق نقيضه وهو بعض حروف
الجر ليس للافضاء فهى مهملة فى قوة الجزئية فينتج الدليل جزئية والمطلوب انما هو الكلية تأمل واعلم
ان التعليلات الادبية مناسبات تلتمس بعد الوقوع والحصول لا انها علل موجبة للحكم حتى يناقش
بها هذه المناقشات وتخرج على قواعد المنطق والاداب فان من سلك بها هذه المسالك فقد صار
عابثا لتكلفات لا يجد لها غاية قوله دون الكل فان من حروف الجر ما لا يتعلق كالزوائد ورب
وحاشا فلا يوجد فيها الافضاء لعدم التعلق قوله ليس الا اى ليس الوجه الا الاستقراء فالاستدلال
على الاختصاص انما يكون بطريق الاستقراء فقط لسلامته عما ذكر قوله ولام التعريف احترز عن لام
الامر ولام الابتداء ولام التأكيد فانها تدخل على الفعل قوله اظهر لان التعبير باللام يشمل لام التعريف
وغيرها مع ان المقصود لام التعريف قوله اراد به لام التعريف بجعل ال فى اللام عوضا عن المضاف
اليه او يجعلها للعهد الخارجى بارادة اللام الشايع فيما بينهم قوله هو اللام وحده لان نقيض التعريف
التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فتوافق النقيضان فى الدال وتوافق دليلاهما ثم
الحصر المستفاد من العبارة اضافى اى ليست الهمزة ولا مجموع الهمزة واللام فلا يرد ان حرف النداء
ايضا يكون اداة التعريف قوله لتعذر الابتداء بالساكن الخ فان قلت تعذر الابتداء بالساكن
لا يقتضى زيادة الحرف لجواز تحريك ذلك الساكن عند الابتداء والجواب ان التحريك غير مناسب
اذ التحريك بالفتحة او الكسرة يوجب الالتباس بلام الابتداء والجارة والتحريك بالضمة يوجب

قوله وانما قيد بقوله ولام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء ولام التاكيد فانها تدخل على الفعل وليست من خواص الاسم قال العصام ومن خواصه دخول لام التعريف وما على صورته ليشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسمى الفاعل والمفعول والالف واللام الزائد كما فى العباس والالف واللام التى هى جزء الكلمة كما فى النجم ولو قيل المتبادر جميع هذه اللامات لم يبعد لانها متوافقة الصور وقال ايضا ولو لم يجمع حرف التعريف لكان شاملا لدخول التعريف لكنه لم يتعرض لعدم شهرة بل نقول لو قال لحرف التعريف لم يتبادر منه الا لام التعريف فلا وطائل تح بل يفسد لخروج اللامات المذكورة فتبصر

٩

قوله فى كل منهما اى من الهمزة والتضعيف وحرف الجر قوله فالافضاء الخ اى افضاء حرف الجر قوله دون الكل كالزوائد ورب وحاشا فالافضاء لا يوجد فيها لانها لا تتعلق بشئ كما سيجئ فى بحث حرف الجر قوله فلا يتم التقريب اى فلا يقرب الدليل على المدعى قوله الا الاستقراء ليس الا اى ليس الوجه الا الاستقراء ان كان المراد بالوجه ما يعرف به الاختصاص حاشية

النقل واما اختيار الهمزة فلانها حرف تزاد في اوائل الكلام عند الحاجة وفتحها مع انها مكسورة في سائر
المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله انه الهمزة يضعفه شيوع حذفه في الوصل
والعلامة لا تحذف قوله لتعيين المعنى المطابقي كذا علل الجامي تبعا للرضي قال العصام وهو ضعيف
جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والعباس
فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة
في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال ان التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذا علا
متاهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم تدخل عليه اللام واجيب عن اعتراض العصام بان دلالة
الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدالة على المعنى المجازي
مطابقية وان التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن وبقي ان اللام قد
تكون لتعيين لفظ مدخولها فانه ذكر في بعض كتب النحو ان اللام الداخلة على المعربات بالتعريفات
اللفظية التي لا يراد منها المعنى بل اللفظ ليس لتعيين المعنى الذي يدل عليه اللفظ مطابقة كاللام
في قول السيد في شرح خطبة المواقف الفياض الوهاب فهذه اللام لتعيين نفس اللفظ هذا خلاصة
ما ذكره عبد الغفور ويمكن الجواب بان هذا الندرة ينزل منزلة العدم او ان اصل اللام ذلك
فلا ينافي تخلفه لعارض في بعض المواضع قوله تنبيها تعليل للنفي قوله والبواقي كنائب الفاعل ومعمولات
النواسخ قوله حقه التقديم وقد يخالف ويؤخر جوازا او وجوبا كما فصل في محله قوله وحق الثاني
التأخير فلا يتقدم اصلا وان جوز بعض تقدمه قوله ثم الظاهر ان الضمير اي ضمير كونه قوله حينئذ
اي حين اذ عاد الضمير للاسم قوله معلوم لانه لا يوجد في غيره ضرورة فالحكم باختصاصه به لغو
فلذلك قال فلا يفيد الخ قوله وان بفتح الهمزة عطف على قوله ان الاختصاص اي وعلى تقدير عود
الضمير للاسم يلزم ايضا الدور قوله معرفته اي معرفة كونه مبتدأ او فاعلا قوله بانه اي الضمير
في كونه قوله المحذوران اي عدم الافادة ولزوم الدور قوله خصوصه النوعي وهو الاسمية لان
الاسم نوع من الكلمة واعلم ان اصل هذا الكلام ما ذكره شراح الكافية عند قول ابن الحاجب والاسناد
اليه فقال الجامي والمراد بكون الشيء مسندا اليه فقال الوافي توجيهه جعل الضمير عائدا على شيء مع كونه
المتبادر من سوق عبارة المص ان ضمير اليه في الاسناد اليه راجع الى الاسم اذ لم يذكر بوجه من الوجوه
المعتبرة في المرجع شيء سواه لانه لو رجع الى الاسم لخلا الحكم عن الفائدة وايضا لا يصح كون الاسم
مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم فيلزم الدور وقال الفاضل الهندي
في شرحه والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية
المستفادة من لفظ اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرفه والمراد بالطبيعة النوعية الكلمة
وبالصنفية الاسم اي بملاحظتها وهذا جواب سؤال مقدر كانه قيل الحكم باختصاص الاسناد
الى الاسم غير مفيد اذ الضرورة كافية في امره فلا حاجة الى الخبر عنه لكونه لغوا فاجاب بقوله
والحكم عليه الخ قال بعض من حشى العصام ان ما ذكروه هنا من نحو هذا الكلام ليس بشيء اذ لا
معنى لكون الشيء مسندا اليه او كون الكلمة مسندا اليها من خواص الاسم كما لا يخفى على اهل البصيرة

بل الضمير

بل الضمير راجع الى الاسم قطعا والمعنى الاسناد الى الاسم من خواصه او كونه مسندا اليه من خواصه
ولا شك ان هذا الكلام مفيد ودعوى بداهة هذا الحكم وعدم افادته ذهول عن معنى الخاصة
اذ لا يلزم من وقوع كون الاسم مسندا اليه كون الاسناد اليه خاصة له البتة اذ الاختصاص امر زائد
على اصل وجود الشيء للشيء قوله ان الفعل موضوع قال عبد الغفور يعني ان العرب لاحظت معنى
الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه منساق الى شيء او منساق
اليه لشيء فلذا كان صالحا للمتقابلين قوله لاسناد اللام للغرض لما سبق انه موضوع لمجموع الحدث والنسبة
والزمان فلا يستعمل الا على وجه يحصل منه هذا الغرض بشهادة الاستقراء واما الاسم فانه وضع
لان يكون تارة مسندا واخرى مسندا اليه واورد ان الفعل قد يستعمل غير مسند لغرض اخر كالافعال
الناقصة على القول بانسلاخها عن الحدث فانها لاثبات امر المبتدأ بلا اسناد فتكون كالاسم وضع
لاغراض شتى واجيب بانه مسند ابدا عند ارادة الموضوع له وما ذكر ليس كذلك لان الانسلاخ المذكور
وقع استعمالا لا وضعا قوله والمسند اليه اه مبتدأ خبره قوله لا يكون والجملة حالية وقوله مبتدأ
او فاعلا حال من المبتدأ على رأي قوله فلو كان اي الفعل فالضمير المستتر في كان الذي هو اسمها يعود
للفعل ولو اظهر لكان اوضح قوله عن وضعه اه وهو اسناد مصدره لشيء اي وخروج الكلمة عن خلاف
ما وضعت لاجله غير جائز وانما الجائز بطريق المجاز ما يستعمل في غير الموضوع له لا ما يستعمل في غير ما وضع
لاجله وفرق بين ما وضعت له الكلمة وما وضعت لاجله فالثاني لا تخرج عنه الكلمة ابدا والاول
قد تخرج بالتجوز فتدبر قوله لا يراد منه الذات اه على تقدير كونه مسندا والمفهوم على تقدير كونه
مسندا اليه قوله معا اي في ان واحد قيد لا بد منه في صحة التعليل والا فالاسم يراد منه الذات اذا
وقع مسندا اليه والمفهوم اذا وقع مسندا لكنهما في حالتين مختلفتين واما الفعل فقد لوحظ في
مفهومه ارتباطه بغيره وهذا امر لا يفارقه فلو جوز كونه مسندا اليه لزم ارادة المفهوم الذي
هو المعنى الوضعي وارادة الذات من حيث الاسناد في ان واحد وهو جمع بين متنافيين قوله والحرف
منصوب معطوف على الفعل اي وان الحرف قوله اي كون الشيء مضافا اه قال الجامي وانما فسرنا الاضافة
بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين صدقهم قوله لان الفعل والجملة اشارة الى
اختلاف المذهبين ذهب ابن الحاجب الى الاول والبعض للثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه
لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج
امير هي المضاف اليه واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وقوله ويقال
هذا بتأويل المصدر قال عبد الغفور ينبغي ان يكون هذا القول منهيا لئلا يخالف لسابق من
اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا
يخالف قول المص فيما سيأتي ان المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى
عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به
مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد قال عبد الغفور واما انا فلا

اضمر صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم قال فى الحواشى الهندية ان المضاف اليه لا يكون جملة حقيقة لانه لا يكون الا اسما او ما فى تأويل الاسم لان المضاف اليه فى المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه او لان غلام زيد فى معنى زيد له غلام فاذا قلت قمت حين قام زيد فالمعنى قمت حين قيام فلم يضف فى الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة وقد انشد ابن جنى فى الخصايص له قوله ظرفة بجفان تعترى نادينا من سديف حين هاج الصنبر الجفان جمع جفنة وهى كالقصعة وتعترى نادينا اى تغشى مجلسنا وتأتيه والسديف سنام البعير او الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد ثم قال ابن جنى فى توجيه ذلك كان نحو هذا اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعنى المصدر كانه قال حين هيج الصنبر يعنى انه نقل الكسرة فى الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من غرائب فان الصنبر لا شك فى كونه فاعلا بهاج لكنه اعربه بالكسر نظرا الى ان الفعل فى معنى المصدر المضاف الى هذا الفاعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك بتنزل اللغز الذى تضمنته فيه قريبة وهو قولى يا علماء الهند انى سائل فنوا بتحقيق به يظهر السرارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكى ولا بمجاور لذى الخفض والانسان للبحث بفيط فهل من جواب عندكم استفيده فمن بحركم ما زال يستخرج الدر قوله كون الاضافة المعنوية نسبة للمعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا وعلامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة مضافة الى معمولها قوله للتعريف اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام زيد فان الغلام كان نكرة فتعرف وتعين بالاضافة الى زيد وذلك لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف واما ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا تكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف فالجواب ان هذا كالمعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة لمعين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف الوضع وقد صرح المحقق الرضى بان اصل وضع الاضافة لعهد قوله او التخصيص اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه قوله لا يوجدان معا اى التعريف والتخصيص وحصر وجودهما معا فى الاسم لا ينافى وجود احدهما وحده فى الفعل واعلم انه وقع فى عبارة الجامى هكذا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف فى الش التخفيف هنا لانه قصر الاضافة على المعنوية وكلام الجامى شامل لها وللفظية وزاد معا لما انه قد نوزع فى اختصاص التخصيص بالاسم لوجوده فى الفعل قال عبد الغفور المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل لجواز ان تقول ضرب يوم قريبا به نفس الطبيعة ولا شبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار فى الفعل كتخصيصه بالظرف وانما الذى قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد الا فى الاسم قلنا المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح لذلك

التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه بالفعل قال العصام مجيبا ولك ان تقول الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذى فى مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر واجاب ايضا البستوى بان التعريف والتخصيص يستدعيان استقلالا فى الملاحظة والفعل لا يتجرد عن الفاعل والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه فلا يلتفت الى ما قيل من ان لنا فى عدم جريان التعريف والتخصيص فى مفهوم الفعل نظرا واما الثالث فلانه بحذف التنوين وما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى الفعل والحرف والتخفيف فى نحو الحسن الوجه محمولا على ذلك طردا للباب انتهى وبهذا تعلم انه لا وجه لقوله معا تأمل قوله واللفظية اه جواب سؤال مقدر هو ان ما ذكر فى وجه الاختصاص لا يشمل الاضافة اللفظية اذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تفيد التخفيف فقط فاجاب بانها فرع للمعنوية وقد ثبت الاختصاص للاصل فيثبت للفرع قوله لفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه وعلامتها ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ اما فى المضاف فقط بحذف التنوين او حذف نون التثنية والجمع واما فى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فيه او فيهما معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولا تفيد تخفيفا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة قوله الى ما كان فى طرف الكلام فيكون تسمية للحال باسم المحل قوله غير جزء منه ولا مستقل بنفسه بيان وتفسير لما فى طرف الكلام وجانبه او حال منه او من ضميره وقوله مستقل عطف على جزء ولا تأكيد للنفى احترز بالاول عن المسند والمسند اليه فان كلا منهما جزء منه وداخل فيه وليس فى جانبه ثم ان هذا محمول على الاغلب يرشدك اليه قوله فيما بعد وان الحرف قد يكون جزءا منه وما تأتى عن مثل زيد فى ضربت زيدا فانه وان كان فى طرف الكلام لكنه لا استقلال له كانه ليس فى جانبه ومتعلقا به فلا تليق التسمية بالحرف فهذا الوجه لاطراده وعدم وجوده فى غيره اولى مما ذكره الفاضل الجامى من انه فى طرف اى فى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع فانه يوجد فيهما ايضا لكونهما فى جانب مقابل له وفيما لا يقع عمدة من الاسماء مثل زيدا فى ضربت زيدا نعم الاطراد فى وجه التسمية ليس بواجب لكن وجوده اعجب واعذب ويمكن دفع الاول بانهما لم يسميا به للتمييز ولم يعكس لوجود وجه التسمية بغيره فيهما لكن عدم الورود اصلا اولى ثم انه ينبغى ان يحمل قوله وهو لا يقع على الاغلب ايضا لكن ليس فى كلامه ما يشعر به كما فى كلام الش وقال الفاضل العصام الاولى حيث لا يدل على معنى فى نفسه بخلافهما ووجهه انه لا يرد الثانى وانه لا يحتاج الى ان يحمل قوله لا يدل على الاغلب وان ما ذكره يفهم من قوله المصنف فى هذا المحل بخلاف ما ذكره الفاضل الجامى فانه يتوقف على بحث الكلام ولذا قال كما ستعرف لكن بقى الاول فما ذكره النحرير اولى منه ايضا فافهم قاله الشارح فى حاشية الامتحان وبه يعلم وجه عدوله عن تعليل الجامى لتعليل صاحب الامتحان

فيكون المعنى المطابقى مستقلا وعلى هذا لا اشكال قوله لعدم صدقه اى التعريف وقوله لعدم دلالته على معنى تضمنى تعليل لعدم الصدق وذلك لان الحرف انما يدل على نسبة جزئية وهى بسيطة لاجزء لها فدلالته على معناه مطابقية وليس له دلالة تضمنية قوله وان اريد الاعم اى من التضمنية والمطابقية ولا مجال هنا لارادة الالتزامية التى هى الدلالة على الخارج اللازم لان المراد هنا الدلالة المعتبرة فى مفهوم المقسم وهى دلالة اللفظ على معناه الموضوع له والدلالة الالتزامية ليست بهذه المثابة حتى ذهب بعضهم الى ان دلالة اللفظ عليها عقلية قوله لزم ما لزم اه ما فاعل لزم وقوله فى المطابقة اى فى ارادة المعنى المطابقى وهو دخول الفعل فى تعريف الحرف اذ يصدق عليه انه دل على معنى غير مستقل باعتبار معناه المطابقى قوله قلت المراد الاعم اعلم انه وقع للشارح هنا ارتباك عظيم وانفصال عن تقرير الجواب بدون طائل وسوء تصرف فى نقل عبارة الامتحان ونحن نورد لك عبارة الامتحان ثم نذكر لك الجواب عن الايراد هنا قال فى الامتحان عند قول البيضاوى وهو حرف فلو دل بغيره اى لو وجد جنس الدلالة له بسبب ذكر غيره فقط ثم شرح معنى الحرف بما نقله الشارح هنا وقال عند قول البيضاوى والا ففعل اى وان لم يدل بغيره بان وجدت دلالته ما بنفسه ولو تضمنية والاسم يصير كلمة ففعل اى فهو فعل سمى باسم مدلوله التضمنى فاندفع بتقديرنا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل حرفا الى آخر ما ذكره الشارح هنا فى تقرير الاعتراض اذا علمت هذا تعلم ان صاحب الامتحان تعسف جدا حيث ذكر الاعتراض على تعريف الحرف فى اثناء بيان الفعل وحقه التقديم عليه لانه من تتمة شرح الحرف وايضا ان قوله فاندفع بتقديرنا اه لا يذهب الفهم الى تقدير فقط فى تعريف الحرف بل يذهب للتقدير الواقع منه فى شرح الفعل لانه اسم المقدر وذكر هذا الكلام فى شرح الفعل فيتبادر الفهم الى التقدير فى حد الفعل ولا يكاد يدرك ان المراد تقدير فقط فى جانب الحرف الا بعد شدة التأمل وما وقع للشارح هنا من قوله قلت المراد الاعم اه مما لا يستحسن فى طريقة ارباب التدوين لايهام العبارة ان الجواب له مع انه ماخوذ من الامتحان كبقية ما ذكره فى شرح الحرف وقد ترك الفعل ولصاحب الامتحان مع انه كله منقول عنه ثم ان تقدير فقط فى عبارة البيضاوى راجع لقوله دل بغيره فقط اى الدلالة على المعنى بذكر الغير فقط لا بنفسه يعنى واما الفعل فقد يدل بنفسه على الحدث وقد يدل بغيره وهو الفاعل على مجموع معناه فلم يدخل فى تعريف الحرف بسبب الحصر والقرينة على هذا قوله فى حد الفعل بان وجدت دلالة ما بنفسه وعبارة المتن هنا ليست كعبارة البيضاوى لانه لم يذكر فيها لفظ الغير حتى يقيد بالفقطية لاخراج الفعل لانه يصدق عليه انه دل بغيره وبهم ما يترتب عليه من دفع الاعتراض وقول الشارح لا قرينة ظاهرة الى آخره المشعر بقوة الاعتراض وضعف الجواب كيف وعدول صاحب الامتحان عن تعريفاتهم للحرف الى هذا التعريف قرينة على اختيار تعريف سالم عن ورود امثال هذه الاعتراضات فانى يستقيم للشارح ان يقرر اعتراضه على تعريف البيضاوى هنا مع كونه عدل عنه تباعدا عن ذلك فالحق فى الجواب ان يقال ان المراد بالمعنى فى تعريف الحرف المعنى المطابقى ولا يرد الفعل لان دلالته على المعنى المطابقى الغير المستقل انما يكون حيث يذكر الفاعل وبدون ذكره انما يدل على المعنى التضمنى اى الحدث وهو مستقل فلم يدخل فى تعريف الحرف لانا بصدد دلالة اللفظ المفرد ودلالة الفعل حيث يذكر الفاعل من قبيل دلالة المركب فاستقام الكلام واضمحلت الاوهام فارقد

قوله فالمجموع اى المركب من الحدث والنسبة غير مستقل وذلك لعدم استقلال جزئه الذى هو النسبة فانه مركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل كما ان المركب من الداخل والخارج خارج فان قيل لا نسلم ان المركب من المستقل وغير مستقل كيف وان المعرف باللام مثلا مركب من المستقل وهو اسم الجنس وغيره وهو حرف التعريف فيمتنع ان تمامه مستقل لوقوعه محكوما عليه وبه قلت المركب من المستقل وغيره على قسمين قسم يكون ما يحتاج الى غير المستقل داخلا فى المركب ولا يحتاج الى الخارج كالمعرف باللام والمحتاج اليه مدخوله وهو داخل فى المركب فلذلك كان المركب من المستقل وغيره مستقلا وقسم يكون ما يحتاج اليه غير المستقل خارجا عن المركب كالفعل والمحتاج اليه فاعل وذلك وهو خارج عنه اذ الفاعل ليس من الفعل فلذلك كان المركب من المستقل وغيره غير مستقل قوله وان اراد الاعم من المطابقة والتضمنية يعنى ان اريد بالدلالة فى المطابقة على التعيين لزم ما لزم فى المطابقة منها الا على التعيين قوله قلت المراد وهو دخول الفعل فيه ولا مجال للتضمنية والاعم من المطابقة والتضمنية ولا مجال لارادة الالتزامية التى هى الدلالة على الخارج اللازم لان المراد هنا الدلالة المعتبرة فى مفهوم المقسم وهى الدلالة على معنى معتبر فى مفهومه وذاتى له

حاشيه

قوله ولا مقصود بالملاحظة عطف لازم على ملزوم لان عدم الاستقلال بالفهم يستلزم عدم قصده بالملاحظة قوله وهو المتعلق بيان للغير قوله حتى اذا قصد اى معنى الحرف مع قطع النظر عن كونه حالة بين شيئين والة لمعرفتهما وهذا مقابل قوله ولا مقصود بالملاحظة قوله ومعنى اسم بالتركيب الاضافى ويصح التركيب التوصيفى اعنى معنى اسميا لكن الرسم لا يساعده وعطفه على ما قبله عطف لازم على ملزوم قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة اى لا من حيث هو هو بل من حيث انه حالة للطرفين ومن منسوباتهما المعرفة حالهما يعنى السير والبصرة يعنى وسيلة لمعرفة ان السير مبتدأ من البصرة والبصرة مبتدأ منها قوله ولذا اى ولكون ذلك الابتداء ملحوظا من حيث هو حالة والة لا من حيث هو هو وهو علة لقوله لا يصح ان يحكم قدم عليه للحصر اى عدم صلاحية الحكم عليه وبه لعدم استقلاله بالمفهومية لا يلتفت اليه قصدا بل بالتبع فلا يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات قوله واذا لوحظ ذلك اى الابتداء المخصوص الذى هو معنى من قوله قصدا اى ملاحظة قصد بان قصد اليه من حيث هو هو لا من حيث كونه حالة بين شيئين والة لتعرف حالهما قوله صار اى ذلك الابتداء قوله ومعنى بالتنوين قوله للفظ الابتداء اى يؤدى بهذا اللفظ وهو عطف على قوله مستقلا قوله فى ضمن معنى الاسم والفعل اى الذات والحدث كالسير والبصرة فان الاول حدث والثانى ذات فمراده بمعنى الاسم والفعل ما عبر عنه سابقا بقوله السير والبصرة وقس عليه غيره قوله وهذا اى ما ذكر من كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل قوله هنا اى التقرير السابق فى تبيين معنى الحرف قوله ظاهر اى ظاهر قولهم على معنى فى غيره حتى قال السعد فى مطوله ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل بنفسه على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد ورده السيد فى حاشيته بانه ان اريد به ان معناه قائم بنفس الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان اريد به قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما ذكرنا ولانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفا لدلالتها على معانى قائمة بمعانى الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان غيرها حروفا وكل ذلك فاسد واعلم ان مبحث الحرف معترك افهام الفضلاء حتى افرده السيد الشريف برسالة مستقلة ورأيت على تلك الرسالة شرحا لبعض فضلاء المغرب هو العلامة ابن يعقوب من المتأخرين وله شرح على مقاصد السعد كلاهما رأيته بمصر اعادنى الله اليها وكل غريب لوطنه قوله عدل عنه اى اعرض عنه عداه بعن لتضمنه معنى عرض قوله وخرج به اى بوصف المعنى بعدم الاستقلال قوله فالمجموع غيره مستقل لانه مركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل قوله لا بد فى دلالته اى الفعل قوله عليه اى على المعنى المطابقى من ذكر الفاعل بناء على ان النسبة المعتبرة فى مفهوم الفعل هى النسبة الى فاعل معين وذكر بعض ان النسبة المأخوذة فى مفهومه هى النسبة الى فاعل ما

قوله ان اريد بالدلالة الخ الدلالة كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو مطابقى ان كان على تمام ما وضع له وتضمنى ان كان على جزئه والتزامى ان كان على لازمه قوله والنسبة الغير المستقلة اى النسبة الى فاعل معين كما هو المشهور واما النسبة الى الفاعل ما كما هو رأى البعض فهى مستقلة لانها تتعقل بتعقل فاعل ما وهو مستفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابقى مستقلا وكذا قرر فى موضعه

قوله وهو المتعلق اراد به ما يتعلق به معنى الحرف ويوجد معه كالبصرة فى سرت من البصرة لمعنى الابتداء ولن وقيام زيد فى هل قام زيد فانه محل التحقيق لفظا ان قوله بين السير والبصرة اى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وكون ابتداء السير منها والبصرة محل له وكون السير والبصرة يعنى قوله حالهما اى حال السير حال المبتدأ منها وهى وسيلة لمعرفة ان السير قوله واذا لوحظ عطف على قصد قوله وخرج به يعنى بقيد الاسم والفعل داخلا بعد ذكر ما دل على معنى غير مستقل بالفهم قوله وخرج بقوله غير مستقل عن التعريف اى عن تعريف الحرف

حاشيه

الا الحرف لا يدل على معناه الا بالغير فقوله في التعريف ادل اي بغيره فهو وان لم يذكر لكنه مراد
فالجواب انه لما لم يصرح بلفظ الغير لم يدخل الفعل باعتبار معناه المطابقي فان ابيت الشمول التعريف
له بناء على ان نقدر كالثابت وان المراد بالمعنى الواقع في التعريف المعنى المطابقي قلنا سند وجه
عدم الشمول يجعل الغير على غير مخصوص وهو المتعلق لا على مطلق الغير حتى يشمل الفاعل فالجواب
الذي لا يتطرق اليه شبهة هو ان يراد من المعنى في تعريف الحرف المعنى المطابقي وقولهم ما دل بغيره
المراد غير مخصوص وهو ما يجعل متعلقا لمعنى الحرف في الفعل وانت قد علمت انه يدل على معناه
المطابقي بغيره لكن ذلك الغير مخصوص بالفاعل قوله ولفظ فقط مقدر اه لم يبين مكان تقديرها
ولعله هكذا ما دل على معنى غير مستقل فقط فيرجع قيد الفقطية للمعنى الغير المستقل اي دل على هذا
المعنى لا على غيره بخلاف الفعل فانه يدل على معنى غير مستقل وهو المعنى التطابقي ومعنى مستقل وهو
المعنى التضمني وقد علمت عدم الاحتياج لذلك كله قوله ولكن لا قرينة اه هو معنى قول صاحب الامتحان
ولكن في قرينة الحصر خفاء فان اراد بقرينة الحصر قيد فقط اي واذا لم توجد قرينة لا يصح التقدير لان المقدر
لا بد له من قرينة قوله وصح اه جواب سؤال مقدر وهو انه كيف يصح نفي القرينة على التقدير وقد ورد
الاعتراض على محله وهو قرينة اجاب بما ذكر وهذا الكلام مجمل لان القرينة فيما نحن فيه وفي امثاله ترجع
عند النظار لتحرير المراد وهو ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ كارادة الخاص من العام او تقييد مطلق كما
فيما نحن فيه على ما سلكه هو وهو تارة يكون مقبولا وتارة لا وقد استوفى تفصيله ساچقلي زاده
في تقرير القوانين فالاعتراض من قبيل السائل ومعلوم بالبداهة انه لا يكون قرينة على شيء مراد من
مورده اذ الاعتراضات كلها مبنية على الظاهر وترك التاويل والا لم تورد والتقييد من قبل صاحب التعريف
فكونه بمجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة لا ينافي صحة تحرير المراد فانه لما ورد الاعتراض المذكور اجيب بتحرير المراد
وهو التقييد بالفقطية فكون ورود الاعتراض ليس قرينة لا ينافي وجود قرينة اخرى تؤخذ من المقابل
او المقام ونحو ذلك قوله للتراخي اي المهلة وقد خالف في ذلك الفراء فقال انها قد تتخلف بدليل قولك
اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار
وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب ولو جعلت ثم هذا لترتيب الاخبار كقوله ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده لكان وجها حسنا اذ كثيرا ما يستعمله المؤلفون قوله
الزماني نسبة للزمان اي ان زمن تعريف العامل وتقسيمه مؤخر عن زمن تعريف الكلمة واقسامها
قوله او الرتبي قال العصام ثم للتراخي في الزمان وتستعار للتراخي في الترتيب فيكون ما بعدها اعلى
رتبة مما قبلها او ادنى وما هنا من قبيل الاول لان معرفة مفهوم العامل واقسامه من قبيل المقاصد
وما تقدم من الكلمة واقسامها من قبيل المبادي قوله اظهر فعل ماض ضميره يعود للمصنف اي بالعامل اسما
ظاهرا وما اسمج هذا التركيب الذي يتبادر منه بالنظرة الاولى انه اظهر افعل تفضيل من ظهر والمعنى عليه والذي
الرتبي هو اظهر ولا يهتدى لكونه فعلا الا بعد التامل في قوله مع ان الظاهر الاضمار قوله لسبق المرجع
تعليل لكون الظاهر الاضمار قوله لبعده اي لبعد المرجع تعليل لقوله اظهر قوله والتنبيه معطوف على
قوله لبعده علة ثانية للاظهار قوله ما صدق عليه اي ما حمل عليه مفهوم العامل وهي الافراد

فالماصدق هي الافراد مثلا ماصدق الانسان افراده من زيد وعمرو ولصدق اي حمل الانسان عليها
ومراده بالاول العامل المذكور في قوله الباب الاول في العامل وبالثاني العامل المذكور هنا فالعامل
الاول مراد منه الافراد والعامل الثاني مراد منه المفهوم قوله وما قيل اه جواب سؤال مقدر كانه قيل
كيف يستقيم القول بتغاير العامل في الموضعين مع ان المعرفة الى آخره اجاب بانه اغلبي لا كلي قال منلا خسرو
في مرآة الاصول واعادة النكرة والمعرفة بالمعرفة سواء عرف باللام او الاضافة يقتضي الاتحاد بين
مدلولي الاول والثاني لان الظاهر المتبادر هو العهد والاعادة بالنكرة يقتضي التغاير بين المدلولين
لانه الاصل ولا موجب للعهد والاتحاد فتحصل اربع صور اعادة المعرفة معرفة والنكرة معرفة والنكرة
نكرة والمعرفة نكرة والاصل في الاولين الاتحاد وفي الاخيرين التغاير الا لمانع كما تغايرت المعرفتان في قوله تعالى
وانزلنا عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب والنكرة والمعرفة في قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه
الى قوله تعالى انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا واتحدت النكرتان في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله واتحدت المعرفة والنكرة في قوله تعالى انما الحكم اله واحد قوله لما عرفت اه من ان المراد بالاول
الافراد ولا يصح ارادة المفهوم لان الاحوال ليست تثبت للمفهوم بل للافراد وان المراد به هنا المفهوم
لان التعريف له لا للافراد فهما متغايران قطعا قوله ما اي شيء اه استعمال كلمة ما في التعريف مع انه
بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه جرى على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام
وارادة الخاص نقل عن الفناري في حواشي التلويح قوله لفظا او غيره تعميم في العامل لشموله اللفظي
والمعنوي قوله اوجب اي استلزم فالايجاب بمعنى الاستلزام لا بمعنى مصطلح الحكماء وهو التعليل قوله
بواسطة سيأتي تفسيرها بالمعاني المتواردة على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة والمشابهة
العامة في الفعل المضارع قوله بالتنوين اي في واسطة وقع به توهم اضافته لما بعده وهو كون فيفسد المعنى
على هذا التقدير لايهامه ان الواسطة هي كون آخر الكلمة الى آخره وهو باطل بل الواسطة ما ذكر قوله
زيادة مرفوع خبر محذوف اي هذا القيد زيادة او منصوب على المفعولية المطلقة اي زاده زيادة قوله هو
على قول الجمهور فانهم عرفوا العامل بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص كذا نقله عصمة في حواشي
الجامي قوله ولا بد منها اي الواسطة يعني لا بد من ذكرها في التعريف وعلل ذلك بقوله والا ينتقض
التعريف اي انه لو لم تذكر ينتقض تعريف العامل بها منعا اذ يصدق عليها انها موجبة ايضا قوله من كلامه
اي المص حيث قال والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب فان المقتضي بالكسر هو الطالب قوله ليس بسبب
الواسطة بل ذاتي لها فخرجت بقيد الواسطة لان ايجاب العامل ليس من ذاته بل بسبب الواسطة قوله بالنصب
مفعول لقوله اوجب قوله حقيقيا او حكميا تعميم في الاسم لان الفعل دائما حقيقي والاسم الحقيقي
كزيد وعمرو والحكمي ما اول بالاسم كالمصدر المنسبك من الفعل بواسطة الحرف المصدري كقوله تعالى
وان تصوموا خير لكم فانه تأويل صومكم وكالجمل الواقعة موقع المفردات بدليل ان لها محلا من الاعراب فتكون
متأثرة بالعامل قوله معربة او مبنية حال الاثنين من الكلمة كفعلا واسما او منصوبة بتقدير اعني قوله وزيادة
عطف على قوله بيان قوله على قول بعضهم حذف مفعول القول لعلمه مما سبق فذلك البعض يفسر العامل
بما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص ولم يذكر قيدا من الاعراب قوله لئلا ينتقض تعليل

لكل من الزيادة والبيان قوله في مثل غلامي اي من كل مضاف لياء المتكلم قوله فانها اي الياء قوله ليس باعراب بل هو حركة مناسبة لا يطلق عليها الاعراب لكونها ليست اثر العامل فان الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة نقل وحركة اتباع وحركة تخلص من التقاء الساكنين وحركة مناسبة قوله المعاني الخفية اي في الاسم قوله او المشابهة اي في الفعل المضارع قوله انما فهم من الاعراب وجهه ان المعاني المتواردة على الاسم يدل عليها بالاعراب فلا تفهم الا منه يؤيده قول ابن الحاجب الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه واخراج حركة المناسبة موقوف على الحكم عليها بانها ليست حركة اعراب والعلم بالواسطة موقوف على وجود حركة الاعراب لتوقف العلم بالمدلول على العلم بالدليل ففي اخراج حركة المناسبة بقيد الواسطة خفاء واخفى منه بيان الشارح قوله لكن لزم بذكره اي بذكر قيد من الاعراب قوله الدور وجهه انه لما جعل قيدا في تعريف العامل توقف معرفة العامل عليه وقد اخذ العامل في تعريف الاعراب فلزم توقف الاعراب على العامل والعامل على الاعراب فقوله لذكره الضمير يعود للمص وضمير في تعريفه يرجع للاعراب اي لذكر المص العامل في تعريف الاعراب حيث قال فيما سيأتي شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب قوله فيما بعد في الباب الثالث قوله الا ان يقال اي في الجواب عن تصحيح التعريف المستلزم للدور قوله التعاكس اي مجيء احدهما في تعريف الآخر وبالعكس قوله ولا يخفى ان هذا اي تعريف العامل بما ذكر قوله لا يصلح له اي للتعريف الاسمي قوله كما صرح به في الامتحان وفي التنبيه الذي عقده في اثناء شرح المعرب قوله مذكور فيه اي في الامتحان في شرح حد الكلمة قوله ايضا اي كذكر معرفة ان العامل الى آخره وما ذكره في الامتحان من الفرق بين التعريف الاسمي واللفظي فيه خفاء لدقته ونحن نذكر لك ما هو الاوضح ان شاء الله فنقول التعريف اما لفظي واما حقيقي اما اللفظي فهو تعيين معنى اللفظ للسامع من بين المعاني المعلومة له وان شئت قلت هو تعيين معنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة للسامع بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة اليه فمآله الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع لكذا لغة او اصطلاحا ولا يتصور فيه الحد والرسم وحقه ان يكون بلفظ مفرد مرادف واعم كقولهم الغضنفر الاسد وسعدان نبت فان لم يوجد مفرد ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وهو لا يكون الا لافادة السامع الذي لا يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته حتى اذا لم يعلم المعنى في ذاته لا يمكن التعريف اللفظي له وهو طريق اهل اللغة واما الحقيقي فهو الذي يقصد تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات فهو من المطالب التصورية وينقسم الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل مفهوم اللفظ لمن يعلم انه مدلوله وقد تصور بوجه ما واراد تصوره بوجه آخر تفصيلا فيسمى تعريفا اسميا وتعريفا بحسب الاسم والقسم الآخر ما يقصد به تصور حقيقة الشيء ويسمى تعريفا بحسب الحقيقة وهذا يختص بالموجودات فالمعدومات ما تعرف تعريفا اسميا ولفظيا اذ لا حقائق لها بل مفهومات والموجودات يجوز ان يكون لها اقسام التعريف اذ لها مفهومات وحقائق وقد يتحد الحد بحسب الحقيقة والحد بحسب الاسم ويختلفان اعتبارا بان يضع الواضع اللفظ لنفس ماهية الشيء فان اخذ من حيث هو مفيد لتصور حقيقة مسمى اللفظ فهو حد بحسب الحقيقة وان اخذ من حيث هو مفهوم اللفظ ومتعقل الواضع فهو حد بحسب الاسم وفي هذه الصورة اذا لم يعلم وجود الشيء يكون الحد حدا بحسب الاسم ليس الا ثم اذا علم وجوده

ينقلب ذلك الى الحد بحسب الحقيقة هذا ما يستفاد من كلام السيد واما التفتازاني فلم يفرق بين التعريف اللفظي والاسمي وسماها اسميا وقسم التعريف الى الحقيقي والاسمي قوله مقتضي طالب قوله فيخرج بها اي بقيد الواسطة ووجه خروج ما ذكر ان عملها بطريق الحمل على غيرها فلا تدخل في تعريف العامل قوله من الحروف الجارة الزائدة بيان لما لا يعمل بالاصالة وقوله مثل رب فصله لانه يشبه الزائد والاصلي كما سيأتي قوله والمضاف بالاضافة اللفظية لانها فرع عن المعنوية فعمل المضاف في المضاف اليه الجر ليس بطريق الاصالة قوله وان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط جازم حقه الدخول على المضارع اذ الجزم من خصوصياته فان دخل على الماضي عمل في محله قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدري ينصب المضارع فدخوله على الماضي في نحو عجبت من ان ضرب لوقوعه موقع المضارع اذ الاصل دخوله على المضارع فلذلك قال الداخلين على الماضي الى آخره قوله فيكون تفريع على خروج ما ذكر قوله فيلزم تفريع على التفريع وضمير ذكرها يعود للامور المذكورة الخارجة قوله او حمل عليه بان يقول هكذا على وجه مخصوص من الاعراب وحمل عليه فيكون او حمل عليه معطوفا على اوجب والضمير في عليه يعود الى ما في قوله ما اوجب قوله كذا اعترض في الامتحان وعبارته وهذا التعريف اي تعريف حرف الجر بما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم ولو تقديرا لا يتناول الزائد ولا مثل رب فيكون حدا للجار الاصلي فيلزم كون ذكر غير الاصلي استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد او حمل عليه لاصاب قوله هذا اي الجواب المذكور قوله ايضا اي كالاعتراض قوله في بحث المجرورات في اوله عند الكلام على تعريف الاضافة قوله والعامل معنى الفعل فيه ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها هنا المبتدا وعامله الابتداء ومن ثم ضعف النحاة مجيئها من المبتدا لان العامل لكونه معنويا ضعيفا لا يقوى على عملين وقد جعل العامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر ففيه مخالفة لما اتفقوا عليه من اتحاد العامل في الحال وصاحبها وامتناع التخالف وايضا ان معنى الفعل المذكور هو ثبوت الخبر للمبتدا وهو لا يصلح ان يكون عاملا على ما صرح به سابقا في مبحث التضمين انه يلزم جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل بل هو لمجرد فهم معنى في عامل وما هنا نظيره فان الثبوت نسبة بين المبتدا والخبر ليس هناك لفظ يدل عليه في الذكر او التقدير ودلالة المناطقة عليه بلفظ هو المسمى رابطة عندهم اصطلاح آخر لا يخصنا ان العامل المعنوي منحصر في الابتداء والتجرد في المضارع فيلزم القول بزيادة ثالث وهو عمل النسبة الكلامية قوله او ظرف له اي لمعنى الفعل قوله وهو اظهر اي بالنسبة للحالية لسلامته مما ذكرنا في منع صحة الحالية والتعبير بالاظهرية مبني على ظهور الحالية وهو في حيز المنع كما علمت فافعل التفضيل ليس له وجه في القبل قوله عليها اي على الاسماء قوله اي كل مبتدأ وقوله وارد خبر والمقصود افادة ان كل واحد من هذه المعاني الثلثة يتوارد على كل اسم لا انها موزعة على الاسماء كما يفيد ظاهر مقابلة الجمع بالجمع من الانقسام على الآحاد فان ما ذكروه لا يقتضي ان يلزم في مقابلة كل واحد واحد لان انقسام الآحاد على الآحاد كما يجوز على السواء يجوز ان يكون على التفاوت فباع القوم دوابهم يفهم منه ان كل واحد من القوم باع ما له من الدواب فيجوز ان يكون لواحد دواب متعددة ولواحد دابة فقط قوله

من الفاعلية وقال الشارح الرضي المعاني المعتورة اي المتواردة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطة والمراد بالفاعلية كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما وذلك في كونه عمدة من كل وجه وبالمفعولية كونه مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها كما في اسم ان فدخل جميع المرفوعات والمنصوبات كما دخل جميع المجرورات تحت التعميم في الاضافة قوله او حكما تعميم في الاضافة اي اضافة حقيقية كغلام زيد او حكمية كمررت بزيد فان المجرور مضاف اليه حتى ان ابن الحاجب عرف المضاف اليه بما يشمل المجرور بالحرف الجر حيث قال المضاف اليه كل ما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا قوله فالمقتضي تفريع على تفسير توارد المعاني بما ذكره افاد به ما هو الحق لا ما يفيده ظاهر العبارة من ان مقتضي الاعراب هو توارد المعاني قوله اشارة الى آخره وله نظير كثير كتعريف العلم بحصول الصورة المشعر بانه من مقولة الفعل والانفعال مع ان المعرفين له بما ذكر من مقولة الكيف عندهم فقيل ان المعنى هو الصورة الحاصلة لكن اضيف الحصول الى الصورة اشارة الى انه معتبر في مفهومه اي الصورة من حيث حصولها قوله تستدعي علامة اي تستلزم وتطلب قال الشارح الرضي ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طاريا ان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا ككون الفعل عمدة مما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامات تمكن لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله اي كل امر منها هذا ايضا من مقابلة الجمع بالجمع لكنه ليس كسابقه بل هنا كل واحد من المعاني له علامة واحدة فان قلت ان العلامات متعددة فالرفع يكون بالضمة والواو والالف وغير ذلك فالجواب ان العلامة الاصلية واحدة وما عداها فروع والمراد هنا العلامة الاصلية قوله فان كان اي المانع قوله حالا في آخر الكلمة اه كالف عصا وحبلى وياء قاضي وداعي فيشمل المقدر للتعذر والاستثقال قوله وان في نفسها اه فيه حذف كان واسمها وبقاء خبرها وهو كثير بعد ان ولو كقوله عم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وكقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل قوله في نفسها اي في نفس الكلمة ككونها مبنية لا تقبل الاعراب ولصاحب الامتحان هنا تحقيق نفيس ذكره فيما نقل عنه من حواشي الامتحان نذكره ان شاء الله تعالى في محله ان ساعدتنا العناية للوصول اليه قوله لتعرف اه اللام تعليلية وتعرف مضارع مجهول نائب الفاعل ضمير المستتر الراجع للامور الخفية وهو منصوب بان مضمرة بعد اللام قوله مثلا مفعول مطلق عامله محذوف اي امثل لك مثلا او اضرب لك مثلا قوله اي كونه منسوبا اليه ولما وقع في عباراتهم عند بيان المعاني المقتضية الاضافة ذكرها على وفق كلامهم وكان المتبادر منها كون الشيء مضافا وهو ليس بمراد لانه ليس مما يقتضي الجر بل المراد كونه مضافا اليه وهو ليس بظاهر منها لعدم الصلة فان اختلاف اللفظ يدل

على اختلاف المعنى وسيجيء ان حذف حرف الجر في غير المواضع الثلثة ليس بقياس فسرها بقوله اي كونه الخ بيانا للمراد وتصريحا بالمقصود على انه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منها ايضا بلا قرينة لكونه معنى مجازيا التزاميا لها كما ذكرنا في بحث الخواص ولا قرينة ظاهرة هنا فيحتاج الى التفسير ايضا كذا نقل عنه قوله فالعامل الفاء للفصيحة داخلة على جزاء شرط محذوف مفهوم من الكلام السابق تقديره ان عرفت الايجاب المذكور وعلته فنقول لك العامل الخ قوله بالواسطة اي المذكورة سابقا في قوله في تعريف العامل ما اوجب بواسطة قوله وجعله مبتدأ خبره قوله انما هو اعتبار النحويين وعطف موجبا على محصلا مرادف ثم ايجابه للمعاني اي للعلامات بواسطة فقوله للمعاني اي بالذات وعلاماتها اي بالواسطة قوله واما في الحقيقة الى آخره قال عبد الغفور ان النحاة جعلوا العامل بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير قوله وجعلها اي الالة بمعنى العامل وقال الفاضل العصام عبارته هكذا ولا يخفى ان تعريف العامل المطلق مبني على ان الفاعل المؤثر في آخر المعرب هو العامل وهذا اعتبار النحويين وتعريف المص يعني ابن الحاجب رحمه الله ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب مبني على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء شايع في الالة دون الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة لكن النحويين جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ذكره الرضي بل الالة هو اللسان وجعله العامل مبني على التنزيل وبه تعلم ان ما قيل وقال العصام من مقوله ايضا لكن الشارح مأخذه قوله عروض معنى اه من اضافة الصفة لموصوفها اي معنى عارض ومراده به الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله بتعلق العامل اه بالباء الجارة للمصدر متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فصح التفريع بقوله فيوجد الى آخره قوله ليكون اه اسمها ضمير مستتر يعود لما اقتضاه اي ليكون ذلك المقتضي بفتح الضاد دليلا عليه اي ذلك المعنى العارض فالمعنى العارض مثلا الفاعلية مقتضاه الرفع وذلك الرفع دليل على الفاعلية وقس غيره قوله وهو اي ما اقتضاه اي المقتضي بفتح الضاد الذي هو العلامة قوله تابع لمقتضيه بكسر الضاد الذي هو الفاعلية او المفعولية او الاضافة قوله والماضي معطوف على الحرف وكذا ما بعده قوله وذلك الغير اي المغاير هو الاسم والمضارع قوله بغير اللام لا حاجة لهذا القيد اذ الامر عند النحاة لا يكون الا بغير اللام وما وقع باللام فهو المضارع المجزوم قاله عصمة في حواشي الجامي ونقل عن السيد الشريف قال جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا قوله هنا اي في قوله والمراد بالواسطة مقتضي الاعراب وقوله على وجه مخصوص من الاعراب ونحو ذلك قوله وخاص عطف على عام ومراده بهذا المعنى ما يطلق عليه اعراب اصطلاحا وهو ما اختلف آخر الكلمة به اعني الحركات وما ينوب عنها وكونه ليس مرادا هنا ظاهر وهذا الكلام قاله صاحب الامتحان في ترجمة المرفوعات اثناء اعتراض اورده تخلص عنه بقوله فالوجه ان يجعل للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فانه لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حالة في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص قوله فقط هي من اسماء الافعال بمعنى انته تصدر بالفاء تزيينا للفظ ويصح ان تجعل جزاء شرط محذوف تقديره هنا اذا وصلت للمضارع فانته

عن ذكر غيره وعليه يكون الفاء رابطة للجواب بالشرط قوله وانما لم يقل وفي المضارع بدل قوله وفي
الافعال قوله الى البيان اه وهو قوله المشابهة التامة الخ قوله يحسن تعليل للنفي اى انتفى التعبير بالمضارع
اولا لاجل حصول المقابلة قوله الافراد يعنى ان يقول وفي الفعل المشابهة قوله للمشاكلة اى المناسبة
بين قوله سابقا وهو في الاسماء اه قوله او للتنبيه عطف على المشاكلة يعنى او ان الاتيان بصيغة الجمع
لاجل التنبيه قوله كالمطلق وهو المضارع المثبت والمستغرق وهو المضارع الذى دخله حرف النفي او النهي
والمطلق عند الاصوليين هو الشايع في جنسه بلا شمول ولا تعيين ومعنى شيوعه في جنسه انه حصة
من الحقيقة محتملة لحصص كثيرة ومعنى عدم الشمول انتفاء ما يدل على الشمول والاحاطة ليخرج العام
ثم ان الفعل من قبيل النكرة فمثبته مطلق والمنفي وكذا المنهي مستغرق قال في مرآة الاصول معنى لا تضرب مثلا
لا يصدر منك ضرب والنكرة في سياق النفي تعم وفي موضع آخر منه ان الفعل المنفي نكرة في سياق النفي فيعم والحاصل
ان الفعل من قبيل النكرة ففي الاثبات لا يعم وفي النفي والنهي يعم قوله الى غير ذلك من بقية اقسامه كالمقيد
بالظرف او الشرط في نحو سافر يوم الجمعة وان جاءني زيد اكرمه ونحو ذلك قوله او للنظر عطف على التنبيه
والمراد بالافراد الصيغ الواقعة في التراكيب كاقوم واقعد ونحو ذلك قوله فانه مشابه الضمير يعود للمضارع
المعلوم لان المجهول مشابه لاسم المفعول والمحدث عنه وان كان هو المضارع مطلقا لكن التقييد يؤخذ
من المقام قوله كما في صورة الخ تمثيل للمشابهة صورة قوله وافق في نوعها كيضرب وضارب قوله او لا كينصر
وناصر ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا لعدم جريان الوزن على
التصريف قال ابن الحنبلي هو وزن عروضي لا تصريفي قوله وصيغة الجمع اى في السكنات قوله او للمشاكلة
اى المحركات قوله قال المص اى في ازهار الامتحان ذكر هذا الكلام في اثناء اعتراض اورده على تعريف المضاف اليه
قال والتفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام والتقوية بمسألة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى
الاضمحلال الى آخر ما ذكره الشارح قوله لاضمحلال اه تعليل للتفسير اى ان المراد هنا بالسكنات السكون
لان الجمعية اضمحلت وبطلت بسبب دخول اللام قوله بطلان اعتبار التعدد اى حتى يصح تفسير الجمع بالمفرد
قوله اصلا اى بالكلية واستواؤه مع المفرد بل اعتباره فيه باق حتى لا يختص الى ما دون الثلث ولا يستعمل فيه
بشهادة الاستقراء فضلا عن ان يختص بالفرد الواحد ويستعمل فيه حتى يجوز ان يقال الجاء الرجال اذا جاء
واحد فانه الشارح في حاشية الامتحان قوله حتى يجوز تفريع على المنفي اى بناء على بطلان التعدد يجوز ان يقال
الى آخره لكن التعدد لم يبطل فلم يجز قوله بل معناه اى معنى اضمحلال الجمعية قوله الكل الافراد اى الاحاطة
بالافراد على سبيل الافراد لا الاجتماع على الصحيح قال في التلويح الصحيح ان الحكم في الجمع المعرف الغير المحصول انما
هو على الاحاد دون المجموع بشهادة الاستقراء والاستعمال وقال منلا خسرو في مرآة الاصول الاستغراق
هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصا في الجمع فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون
نفس الحقيقة من حيث هي هي وقد تمسك ابو بكر رضى الله عنه حين اختلف بعد رسول الله صلعم في الخلافة
وقال الانصار منا امير ومنكم امير بقوله عم الائمة من قريش ولم ينكر احد فحل محل الاجماع وايضا اتفق
على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم ويختص الى الثلثة لانها ادناه فالتخصيص الى ما دونها يخرج اللفظ
عن الدلالة على الجمع فيصير نسخا او قولهم محلاه باللام مجاز عن الجنس اى فيبطل معنى الجمعية كقوله

تعالى لا تحل لك النساء من بعد وهي تشمل الواحد فصاعدا وكقولهم فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض
والمراد الجنس للقطع بان ليس القصد الى العهد ولا استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشترى العبيد
او لا يكلم الناس يحنث بالواحد الا ان ينوى العموم فلا يحنث فقط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى
حقيقة كلامه واليمين تنعقد لان عدم تزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء
لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز ليس على الاطلاق بل كونه مجازا عن الجنس
في صور ليس فيها العهد ولا الاستغراق انتهى وبما ذكر يعلم ان تفسير الجمع بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد
وكذا التقوية بمسألة اليمين لان اللام فيها للجنس لا للاستغراق لان النهى للمنع وتزوج جميع نساء الدنيا
ممكنا حتى يمنع بالحلف ولا عهد خارجا فحمل على الجنس مجازا حتى يصدق على الواحد كالكثير فمعنى
الاضمحلال فيها ليس معناه فيما نحن فيه قوله والانتشار عطف مرادف وذلك لان كلا من اسم الفاعل
والفعل نكرة قوله والاحتمال لهما على سبيل البدل اى لا يحتمل كل منهما الا معنى واحدا لكن ذلك المعنى
لا يتعين فيه الا بقرينة فاذا لم توجد قرينة احتمله وغيره من بقية المعاني لا دفعة واحدة كالعام بل على سبيل
التناوب لان النكرة في مقام الاثبات تعم عموما بدليا نعم لو وقعا في حيز نفي عما عموما شموليا قوله عدل
اى المص عن العموم فعبر بالشيوع بدله مع ان الشايع في كلامهم العموم لانه لا عموم حقيقة في كل واحد منهما
قوله والحمل اه جواب سؤال مقدر تقديره ان العموم في كلامهم يحمل على الشيوع فكان الاولى موافقتهم
بالتعبير اجاب بان هذا الحمل بعيد فالتصريح بلفظ الشيوع من اول الامر اولى قوله عند تجرده عن اللام
كجاءني عالم فانه يحتمل كل عالم فاذا دخلت عليه الحمل على واحد مخصوص قوله بالضمير اه مع ان المقام
له لسبق المرجع قوله للتنبيه تعليل للتعبير بالاسم الظاهر عن حرف التعريف بدلا عن الضمير الذى المقام
له قوله دخوله اى حرف التعريف قوله المستلزم مجرور صفة لحرف التعريف وجه الاستلزام كون حرف
التعريف من جملة خواص الاسم قوله بل فعل لانه صلة ال التى هي اسم موصول وقد تقرر ان صلتها لا بد
ان تكون صفة صريحة اى خالصة للوصفية ثم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذا عمل عمله
وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا ثم الصفة
الصريحة هي اسم الفاعل والمفعول اتفاقا والصفة المشبهة عند ابن مالك حيث قال وعينت بالصفة المحضة
اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات باسماء الفاعلين وصحح في المغنى ان ال الداخلة على الصفة المشبهة
حرف التعريف وقال العصام ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما البعد بهما عن
الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا اثباتا ولا نفيا بالفعل ولا يصيران بمعنى الجملة واما ما غلب عليه الاسمية كالابطح
والاجرع والصاحب والراكب الاول مذكر بطحا في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة
والثاني مذكر جرعا في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية
ذات الرمل التى لا تنبت شيئا والثالث في الاصل وصف لذى الصحبة ثم غلب على صاحب الملك والرابع في الاصل وصف
لكل متصف بالركوب ثم غلب على راكب الابل دون غيرها فهذه لا تقع صلة للالف واللام قال الشاطبي والدليل
على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوفها ولا تعمل عمل الصفات
ولا تحمل ضميرا قوله كما صرح به اه عبارته هكذا على ما نقله الشارح في حاشية الامتحان انه ينقل اختلاف

فى ان الموصول هل هو الالف واللام او كلاهما كما اختلف فى حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف تحكم وفى الامتحان ان الموصول هو مجموع الالف واللام كما فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام وحده على ما هو المختار ال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول اسم موصول على الصحيح وقيل انها حرف ورده فى المغنى بانه لو صح ذلك لمنعت من اعمال اسم الفاعل والمفعول كما منع التصغير والوصف وقيل موصول حرفى وليس بشئ لانها لا تأول بالمصدر نعم هى فى قولك جاءنى ضارب فاكرمت الضارب للعهد ولا كلام فى حرفيتها ولا خلاف على ما صرح به الرضى واذا تقرر هذا فنقول ان اصل وضع الاسم على ان يكون على اقل من ثلثة احرف كما ان وضع الحرف على ان يكون على حرف واحد فللخلاف فى ال المعرفة وجه دون الموصولة اذ لو اجرى الخلاف فيها للزم مخالفة الاصل اذ قدرانها الهمزة وحدها واللام بدون داع والاصل يحافظ عليه ما امكن فقول العصام ان تخصيص الاحتمال بحرف التعريف تحكم ممنوع لان القياس مع الفارق فلا يتابع العصام على ما شذ به مخالفا للجماعة وكم له امثال ذلك فى حواشى الجامى قد زيفها وردها عليه ارباب الحواشى وقول صاحب الامتحان ان المختار هو اللام وحده لعله مختاره هو الذى لا يوافقه احد والا فالاجماع على ان الموصول ال برمتها ومن العجيب من الشارح كيف شحن شرحه هذا بامثال هذه المباحث المزيفة التى لا تجدى نفعا قوله وان المختار عطف على ان الاختلاف اى والى ان المختار عنده اى عند المص كما صرح به فى الامتحان ونقلناه لك سابقا بماله وما عليه فلا تغفل مذهب الشارح من انه اللام وحده كما تقدم قوله فانه اى الموصول قوله يجب ان تكون صلته اه فانه وان كان معرفة الا انه من قسم المبهم الذى لا يتعين الا بانضمام غيره اليه واذا كانت ال الموصولة معرفة بصلتها الداخلة هى عليها باعتبار ما فيها من العهد وال الحرفية معرفة اى مفيدة التعريف لمدخولها كان بينهما بون بعيد فكيف يقاس احدهما على الاخرى فى جريان الخلاف فلو تفطن الش لكلامه هذا لابطلها قرره سابقا عن العصام وصاحب الامتحان فانه مما يبطل به الكلام السابق ايضا فتدبر قوله حرف الاستقبال كالسين وسوف قوله والحال عطف على الاستقبال اى وحرف الحال كما وسيأتى التمثيل قوله فى الاسم نحو ما انا قائم وما انتم انا قوله ولان الاحتياج اه تعليل ثان لتقديم حرف الاستقبال قوله سيضرب وما يضرب لف على ترتيب النشر قوله وللمبادرة اه اى سرعة عطفا على قوله فلقبول كل منهما اه قوله لاقتضاء اه تعليل للمبادرة قوله لجزء اولهما اى الصفة يعنى ان كلا من المضارع واسم الفاعل جزء اول من الصفة لان الصفة فى كل منهما هو اسم الفاعل مع ضمير المستتر الذى هو فاعله وكذلك الفعل مع فاعله هو الصفة فاطلاق الصفة عليهما اى الاسم الفاعل والمضارع مع قطع النظر عن الفاعل قوله اسم الكل اه اى الفعل والفاعل واسم الفاعل والفاعل قوله على الجزء اه اى الفعل واسم الفاعل قوله والمراد اه يعنى المراد الاول بالقوة لا بالفعل قوله كما يقتضى تطفل اسم الفاعل اه فانه عمل لمشابهته بالمضارع ولذلك شرط فى عمله ان لا يكون بمعنى الماضى وخالف الكسائى وجماعة فاجازوا عمله بمعنى الماضى مستدلين بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لان باسط بمعنى الماضى وقد عمل فى ذراعيه النصب ورد هذا الاستدلال بانه من قبيل حكاية الحال الماضية وهى على ما فى الامتحان ان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى ذلك الزمان الماضى او يقدر الزمان المذكور موجودا الآن وما نحن فيه من قبيل الثانى فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح

وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضى واعلم ان محل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول اما رفعه للضمير المستتر فيه فجائز اتفاقا قوله ولهذا اعتبر اى المص والمشار اليه تطفل اسم الفاعل على المضارع قوله بينهما اى اسم الفاعل والمضارع قوله الشبه الثانى وهو الشبه معنى اذ تقدم ان المشابهة بينهما من ثلثة اوجه فى اللفظ والمعنى والاستعمال قوله بينه اى بين المضارع قوله لانها اى المشابهة قوله مشابهته اى المضارع قوله لكل منهما اى اسم الجنس واسم الفاعل قوله تامة فيلزم عدم اعطائها الاعراب قوله احد الزمانين اى الحال والاستقبال قوله فى عمل اسم الفاعل اه اى فى الظاهر وفى المفعول به واما رفع الضمير فلا يشترط فيه ذلك كما تقدم قوله فى كلا الجانبين يعنى اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ فلا يكون موافقا للمضارع فى المعنى كما يكون موافقا له فى اللفظ ولا يكون موافقا للماضى فى اللفظ كما كان موافقا فى المعنى فسقط قوة المشابهة فى كلا الجانبين فلم يعمل قوله ولانه حينئذ اى اذا اعتبر مشابهة المضارع لاسم الجنس قوله بخلاف اسم الفاعل اه فانه يترتب على المشابهة اثر هى عمله قوله والمقصود اه جملة حالية قوله هذا التشبيه اى لفظا ومعنى واستعمالا قوله فى امر الخ هو الاعراب فى المضارع والاعمال فى اسم الفاعل قوله الناقص فى وجه الشبه وهو المشبه قوله بالكامل فيه وهو المشبه به ومحصله ان ما هنا ليس من قبيل التشبيه المصطلح نحو زيد كالاسد مثلا بل التشابه وهو الحكم بالتساوى بين الطرفين من ناحية قول ابى اسحق الصابى تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب فوالله ما ادرى بالخمر اسبلت جفونى ام من عبرتى كنت اشرب قوله فاعرابه اه الفاء فصيحة داخلة على جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت ان تلك المشابهة اقتضت تطفل الاسم اه فاعرابه وفى الحقيقة هذا تكرار مع قوله سابقا يقتضى تطفل المضارع على الاسم فيما هو اصل له وهو الاعراب لكنه اعاده لربط قوله فاذا قلنا اه والا فهو مستغنى عنه بالسابق على ان الربط بدونه يصلح قوله وما يلحق به اى بالاصلى وهو الزائد ورب وغيره مما يعمل بطريق الحمل على الاصلى قوله لذكره اه لذكر الملحق تعليل للتعميم قوله ولذا اى لاجل ان المراد به تعميم لما يشمل الزائد والملحق به ثم ان هذا التعليل مبنى على ما اسلفه من ان التعريف السابق للعامل قاصر على الاصلى فلو اعاده مضمر اللزم ان المراد به هنا ايضا الاصلى وليس كذلك وما بعده من التعليل الثانى منطبق وتوشيح التعريف الملحق بالاصلى صح كان الاولى تقديمه قوله ان يصح ان يلفظ به فدخل العامل المقدر قوله بالقلب اى العقل مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال لان المدرك هو العقل قوله فلا دور وجه الدور ان اعمال العامل السماعى موقوف على السماع وكونه عاملا متوقف على العمل وحاصل دفع الدور ان وصف كونه عاملا بطريق العرف واعماله بطريق السماع من اهل اللغة فاختلف جهة التوقف قوله ولا يمكن ان يذكر اذ لا يصح ان يقال كل حرف يجر كما يقال كل فعل يرفع مثلا بل يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تجاوز ما سمعت من العرب مثلا قولنا الباء تجر ولم تجزم ولن تنصب منحصر فيما سمع من العرب قوله وليس المراد به اى بالعامل السماعى قوله من ظاهره اى ظاهر التعبير عنه بعامل سماعى قوله بحسب اللغة متعلق بيتبادر فان هذا التعبير بالنظر لمحاورة اللغة انه المسموع صيغته فتفسيره بالمعنى السابق انما هو بحسب

عرف النحاة وهو المراد هنا دون المتبادر لغة لعدم اطراده كما قال اذ قد يكون اه قوله كالصفة المشبهة فان اعمالها قياسي وهي نفسها متوقفة على السماع كما قال ابن الحاجب وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا قوله عكس ما في المصباح من تقديم القياسي على السماعي قوله اكثر من ان تحصى اه قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة والجواب ان في الكلام حذفا تقديره اكثر من متعلق الاحصى وما يتعلق به الاحصى مشارك للكثرة قوله معرفته اي ذلك البعض قوله اقسامه اي السماعي ووجه تناسب تقديم السماعي لتوقف بعض اقسام القياسي على بعض منه قوله وهو حرف الجر بيان لبعض اقسام السماعي المتوقف عليه بعض اقسام القياسي وقوله كالظرف بيان لبعض اقسام القياسي المتوقف قوله كالظرف المستقر اه بفتح القاف والمراد به ما يشمل الجار والمجرور فانه يعمل في الضمير الرفع لوجوب حذف عامله فينتقل الضمير منه اليه واما اللغو فمتعلقه مذكور وهو خال عن الضمير فليس عاملا ووجه توقف الظرف المستقر على حرف الجر توقف نوعه لان الظرف مطلقا لغوا او مستقرا عاملا اولا اسم زمان او مكان تضمن معنى في فقد اخذ في تعريفه حرف الجر والمستقر نوع منه واما توقف الجار والمجرور فظ لان حرف الجر جزء منه والمركب متوقف على المفرد الذي هو جزء منه قوله وبعض اسماء الافعال وهو المنقول عن جار ومجرور نحو عليك او ظرف نحو امامك وجه توقف الاول ان الجار وقع جزء ومعرفة الكل متوقفة على معرفة الجزء ووجه توقف الثاني ما سبق في الظرف المستقر قوله والمضاف معنى لان الاضافة نسبة احد الشيئين للآخر بواسطة حرف الجر فكما ان المضاف اليه ما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر كذلك المضاف ما نسب الى شيء بواسطة حرف الجر وانما لم يذكر المضاف اليه لان الكلام هنا في العامل والعامل هو المضاف لان عامل الجر في المضاف اليه على الصحيح وقيل العامل الحرف المقدر ولم يذكر المضاف لفظا معللا له فيما نقل عنه واما المضاف لفظا فرع وحمل عليه قوله والاسم التام بالاضافة وهو احد اقسام القسم الثامن من الاقسام التسعة التي عدوها للعامل القياسي فل هناك والثامن الاسم المبهم التام فانه ينصب اسما نكرة على التمييز وجعل تماميته بواحد من الامور الخمسة منها تماميته بالاضافة نحو ملؤه عسلا ووجه توقفه ان التمييز اسم نكرة بمعنى من فنصبه له فرع عن تحقق ذلك الوصف له اذ لا ينصب سواه فكان متوقفا بهذه المثابة على معرفة حرف الجر قوله ولان الفعل اه علة ثالثة لتقديم العامل السماعي على القياسي والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة والمصدر ومعناه هو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال وغيرها مما سيجيء فهذه الاقسام الثلثة يتعلق بها الجار وبقي قسم رابع لم يذكره وهو ما اول بما اشبه الفعل ولعله ادرجه تحت ما يشبه الفعل فقط ومثال الثاني قول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضاء ففي مسوده متعلق بالمبيض ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به فلا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتأويله بمعبود والله خبره هو محذوفا ومثال التعلق بما فيه معنى الفعل قولك فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وجوز ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان كون من موصول بنعم وهو مبتدأ

خبره هو اخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدر لان فيها معنى الفعل اي الذي هو مشهور قوله وهو من تمام العامل اه جملة حالية كما سيجيء بعد باوراق قليلة في شرح قول المص وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور قوله من معرفته اي حرف الجر قوله قبلها اي قبل الامور الثلثة لتوقفها عليه في العمل قوله فان قيل اه معارضة للدليل المنتج تقدم حرف الجر على الامور المذكورة واعلم ان تقرير الدليل الاول هكذا حرف الجر قد يحتاج اليه الفعل وشبهه ومعناه الى العمل في بعض الصور وكل ما يحتاج اليه في العمل لا بد من معرفته قبل فحرف الجر لا بد من معرفته قبل فالصغرى والنتيجة مذكورتان والكبرى مطوية ثم ان الصغرى مسلمة واما الكبرى فيتوجه عليها المنع بانا لا نسلم ان ما يحتاج اليه في العمل لا بد من معرفته قبل اذ لا يتوقف عليه العامل الا اذا كان جزء منه والجواب عن المنع تصحيح كون حرف الجر جزء فقوله وهو من تمام العامل قيد في الكبرى المطوية به لا يتوجه عليها المنع المذكور واما دليل المعارضة فتقريره هكذا الفعل وشبهه ومعناه يحتاج اليها حرف الجر دائما وكل ما يحتاج اليه الشيء لا بد من معرفته قبل ينتج الفعل وشبهه ومعناه لا بد من معرفته قبل والجواب عن هذه المعارضة بمنع الكبرى بالمنع السابق والجواب عنه لا يجري هنا اذ ليست هذه الامور من تمام العامل الذي هو حرف الجر بل يحتاج اليها للارتباط بها فلم يتم دليل المعارضة هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام واما ما اجاب به الشارح فلا يخفى ركاكته واختلافه فانه جعل الفعل ماهية وصورة علم قبل الحرف وشبه الفعل صورة كذلك لا ماهية ومعنى الفعل سيعلم مما بعد وهذا مما لا ينفع في دفع المعارضة ابدا كما لا يخفى قوله الذي يتعلم عادة فيه ان الكلام في وجه التقديم والتأخير الواقع في هذا الكتاب لانه بصدد ذلك وكل علم مستقل بنفسه بل وكل كتاب في فن ولا يحسن بل لا يصح ان يقال ان هذا الشيء اخر عن هذا الشيء لكونه علم من العلم الفلاني والكتاب الفلاني لجواز ان لا يكون الناظر عمله فيه او لم ينظر في ذلك العلم اصلا فان عادة طلبة العرب قاطبة تعلم النحو قبل الصرف قوله وكذا شبهه اه سياقه يقتضي انه علم ماهية وصيغة مما سبق كالفعل وليس كذلك واجاب عن هذا فيما نقل عنه اي كالفعل شبهه في كونه معلوما من حيث الصيغة عن الصرف وهذا تأويل بعيد من العبارة قوله غير معلوم قبله اصلا فرية بلا مرية لانه علم بوجه عام فيما سبق من تعريف الحرف واما خصوصية كونه جارا او غير ذلك فلم يعلم وذلك لا يستدعي نفي العلم به اصلا فان الفعل كذلك اذ لم نعلم حقيقة الماضي والمضارع والامر بل علم اجمالا بذكر تعريفه وخاصته فهو والحرف سواء في العلم فيما سبق قوله غير معلوم منهما مما سبق ومن الصرف قوله الا انه اخر للاطراد اي لكونه مطردا في العمل لانه قياسي وفيه ان الفعل وشبهه مما تحقق فيه هذه العلة فلم لم يعلل تأخيره بها ثم بعد هذا كله نقول ايضا ان الدليل الاصلي المعارض لا يكاد يتم وانما قررناه على وجه المساهلة والمجاراة له اذ يقال ان كون حرف الجر من تمام العامل لا يستلزم معرفته قبل الامور المذكورة انما يلزم ذلك ان لو كان جزء من مفهومها وليس كذلك لانها وان كانت تتم به في العمل بمعنى ان عملها لا يحصل الا بمقارنته ليس داخلا في حقيقتها بل هو بمنزلة الالة لها فهو كالقلم بالنسبة للكاتب في توقف الكتابة عليه ولا يعقل انه جزء من الكاتب بل ما ذكره من توقف الظرف المستقر بعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة في حيز المنع وانما جاريناه بتوجيهات تمحلنا فيها اذ من المعلوم ان هذا المتن وضع للمبتدي وتعلمه بطريق التوقيف من المعلم وبالنسبة

اليه لا يتوقف شئ على شئ لان المعلم يعلم المسئلة بجميع لوازمها واما المنتهى فهو فى غنية عن هذا الشرح
وليس ما ذكر من التوقفات جاريا فى حقه لانه يعلم حرف الجر والفعل وغيره من بقية الاصطلاحات وكثيرا
من المسائل قبل نظره فى هذا الكتاب فليت الشارح سكت عن هذه الامور رأسا واستمر على عادته من النقل
على الامتحان وغيره والا فكل امر يأتى به من قبل فكم تراه هكذا وليت شعرى هذه نتائج الافكار التى اومأ
اليها بتسمية شرحه بها قوله ويسميان اى المبتدأ والخبر قوله اسما له اى للعامل وذلك العامل هو
ان ونظائرها وما عمل عملها مما الحق بها كلا النافية للجنس قوله لكون معموله قدم هذه العلة لكونها
مناسبة للسياق اذ المقصود بيان العامل موصوفا بصفة العاملية وذلك لا يتحقق الا بالنظر الى المعمول
قوله واوفر فائدة اى اكثر فائدة اذ قلما يخلو الكلام عنه قوله حروف الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر
او السبب للمسبب قوله لوجودهما فى مفهومها ضمير التثنية يعود للاضافة والجر ولا يخفى ان مفهوم
هذه الحروف هو الافضاء كما صرح به وهو ليس بمعنى الاثر المترتب عليها المضافة له فلا يكون هذا وجها
لتسميتها حروف الجر الا ان يكون الجر الذى فى التسمية بمعنى الافضاء وهو خلاف الظاهر فلو قال لعملها الجر
ولوجود الاضافة فى مفهومها لكان اولى قال الرضى وتسمية بعضهم لها حروف الاضافة لانها تضيف
الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليه والاظهر
ان قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب قوله
لافضاء الفعل الافضاء الوصول وهو تعدية الفعل الى الاسم حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل
مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم
قوله او معناه وهو ما دل على الحدث من الاسماء المشتقة وما فيه معنى الفعل على ما تقدم تفصيله
قوله او المأول به اى بالاسم كدخول الحرف للمصدرى فانه ينسبك بالمصدر كعجبت من ان تفهم عبارة
هذا الشارح اى عجبت من فهمها وفى الامتحان التمثيل له بقوله بما رحبت يشير لقوله تعالى ضاقت عليهم
الارض بما رحبت اى برحبها بالضم مصدر رحب ككرم قوله او حمل عليه اى ما وضع زاده لادخال حرف
الجر الزائد فى التعريف قال فى الامتحان وهذا التعريف يعنى تعريف البيضاوى الذى ذكره الشارح هنا لا يتناول
الزائد ولا مثل رب فيكون حد الجار الاصلى فيلزم كون ذكر غير الاصلى استطرادا مع كونه من مقاصد النحو
ولو زاد او حمل عليه لاصاب وللمص هنا حاشية نقلها الشارح فى حاشية الامتحان قال اعلم ان معنى تعلق
الجار بعامل كونه آلة ووسيلة فى وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى اليه بنفسه فالاصل فى حروف
الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وعملها الجر ليناسب عملها اللفظى
عملها المعنوى وليس فى سائر الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير اصلى بل العارض
اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة فى الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل
واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا واما رب ولولا فللتنبيه على ان الاصل
فى الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به واما الدليل على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو
ان العامل فى الحروف الزائدة ورب يتعدى بنفسه الى مجرورهما وشرط التعلق عدم التعدى بنفسه كما مر ولولا
ولعل فلان معناهما جارين كمعناهما غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو المعنى المصطلح

بين النحاة فى غير حروف الجر واما حروف الاستثناء فلانها تزيل معنى العامل عن مجرورها وهو ضد معنى
التعلق والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك فى لا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائد
دالة على معان غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل وقد فكما لا يقال لهذه انها متعلقة بشئ
كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هى روابط لمعانى الاسماء
والافعال فعام لكل حرف فلا كلام فيه اذ الكلام فى المعنى الاصطلاحى للتعلق لا اللغوى وبما ذكرنا
ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدأ مثل بحسبك درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد
قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بان يقال المراد التجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظى يعمل بذاته
بان يقوم المعنى المقتضى للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء قد علقت زيدا من علمت بحسب اللفظ
لاقتضائه صدر الكلام قوله وهى عشرون لما كان العدد محمولا على مميزه معنى لم يذكر مميزه لفظا
فرارا من التكرار قوله به داء وامسكت الحبل بيدى ولم يكتف بمثال واحد للالصاق الحقيقى لانه اما محسوس
او معقول فالاول للثانى والثانى للاول وظاهر كلام المغنى ان به داء من قبيل الالصاق المجازى لانه اقتصر
فى تمثيل الالصاق الحقيقى بامسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه او على ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه
ولكن الشيخ الرضى ذكر المثال فى امثلة الالصاق الحقيقى قوله اى التصق مرورى به وعن الاخفش ان المعنى
مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين قوله ومنه اى من الالصاق المجازى القسم نحو اقسمت بك
وبحياتك قوله ولذا اى ولكون القسم داخلا تحت الالصاق لم يذكر الباء الداخلة عليه قوله وهو اى الالصاق
قوله يستلزم المصاحبة فكلما وجد الالصاق وجدت المصاحبة ولا عكس كليا كما فى اشتريت الفرس بسرجه
قال العصام فيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس فى مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس
فى الاشتراء يعنى فيوجد الالصاق بدون المصاحبة فلا تتم دعوى الاستلزام ورده البسنوى بانه لما كان
معنى مررت بزيد التصق مرورى بالمكان الذى يلابسه ظهر انه لا بد وان يكون مقارنا له ومصاحبا معه
بخلاف اشتريت الفرس بسرجه فانه لا يتصور فيه مثل ذلك المعنى بل يصح مع كون الفرس فى مكان والسرج
فى مكان اخر بعيد منه فيتحقق المصاحبة بدون الالصاق بلا عكس قوله ولما كان الالصاق اصلا قيل هو
معنى لا يفارق الباء فلهذا اقتصر عليه سيبويه ذكره فى المغنى قوله وغالبا عطف تفسير للاصل افاد به
دفع ما يتوهم من كونه اصلا انه لازم فى جميع الصور وليس كذلك بل اغلبى اذ قد يتحقق المصاحبة بدونه
كما تقدم قوله كما ذكر اى الاصل قوله فيه اى فى الامتحان قال فيه اذ الالصاق اصل وغالب فى الغالب قوله
اكتفى جواب لما وهذا اعتذار عن المص فى ترك بقية المعانى للباء قوله ولان المقصود تعليل ثان للاقتصار
من معانى الباء على الالصاق قوله لبساطته المراد بالبسيط هنا ما لا جزء له قوله ويخرج عنه اى عن الجر قوله
هى للابتداء عبر فى الباء بهو وفى ما بعدها بهى اما التذكير فباعتبار الحرفية واما التأنيث فباعتبار الكلمة
وكلاهما شايع فى جميع الحروف المذكورة لكن لما جاءت الباء على اصل وضع الحروف لكونها حرفا واحدا عبر
بهو اى الحرف وما عداها من كب عبر بهى اى الكلمة قوله ايضا اى كالمكان قوله كقوله تعالى استدلال المذهب
الكوفية من مجئ من للابتداء فى الزمان ومثله قوله تعالى اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة قال الش فى
حاشية الامتحان وللبصريين ان يقولوا ان من فيه بمعنى فى فانه يجئ فى الظرف بمعناه كثيرا كما فى الرضى

وعبارة الرضى هكذا وانا لا ارى فى الابتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل
المتعدى بمن الابتدائى شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك
الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان وكذا خرجت
من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل بخطوة وليس
التأسيس والتلاحدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى
فى ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال
قوله صحته اى صحة الابتداء فى جعل من له قوله فائدتها وهو ما كان بمعنى الى مما يفيد الغاية كحتى قوله
فيه اناه هذا نقض للتعريف بعدم شموله لجميع افراد المعرف لان قوله علامته صحة اه تعريف للابتدائية
قوله من التفضيلية اه قال الرضى واما من التفضيلية فهى وان كانت لمجرد المجاوزة لكنه لا يستعمل عن مكانها
لانها صارت علما فى التفضيل قوله واجاب عنه بعض الكمل مراده به عيسى الزروى فى حاشية الامتحان قوله
مكابرة المكابرة فى عرف النظار المنازعة فى المسئلة العلمية لا لاظهار الصواب بل لالزام الخصم واظهار الفضل
والظاهر ان معناها المنازعة بشئ لا يوافق اظهار الصواب وهى غير مسموعة عند اهل التوجيه فيدخل فيها
دعوى بطلان دليل الخصم ودعواه من غير ذكر دليل يدل على البطلان وكذا منع شئ مدلل الا ان يراد رجوع
المنع الى شئ من مقدمات دليله وكذا منع البديهى الاولى فى كل حال وكذا منع المجربات والحدسيات والمتواترات
عند اشتراك التجربة والحدس والتواتر بين عامة الناس وقضايا قياساتها معها فى حكم البديهى الاولى كذا
فى تقرير القوانين والمراد هنا دعوى بطلان دليل الخصم لان قوله عدم التمشى هو ابطال لقوله لا يتمشى قوله
فاسد اه اذ لا يستفاد منه ازيدية الفضل فى زيد منه فى عمرو بل يستفاد ان عمروا مبدأه وزيد منتهاه وذا خلاف
المقصود وايضا يلزم منه ان عمرا مبدأ ومنشأ لفضل زيد وليس كذلك وايضا ان اريد بترقى الفضل منه اليه
انفصاله عنه ووصوله اليه ففاسد اذ ح لا يكون الفضل مشتركا بينهما مع انه لا بد منه وان اريد انه ترقى
منه من غير انفصال عنه وتصعد وانتهى اليه طرفه الاعلى فهذا ايضا يفيد علوية فضل زيد لا ازيديته وان اريد
ان التقدير ترقى الفضل وزاد من فضل عمرو فان كان المراد بالفضل المترقى فضل زيد يكون المعنى فضل زيد
ترقى الى زيد وان كان المراد فضل غيره يكون المعنى فضل غيره ترقى الى زيد وفسادهما اظهر من ان يخفى على ما يخفى
كذا نقل عنه قوله حتى ة للمحققون اه قال فى مرآة الاصول ذهب بعض الفقهاء الى ان اصل وضعها للتبعيض
دفعا للاشتراك ورد باطباق ائمة اللغة على انها حقيقة فى ابتداء الغاية ولو قيل انها فى العرف الغالب اقوى
للتبعيض مع رعاية معنى الابتداء لم يبعد قوله لبناسب اى التقديم معناها وهو الابتداء قوله فى الجملة
الظاهر رجوعه للتقديم اى من حيث تقديمها على ما بعدها لا لتقديمها مطلقا فالتقديم هنا اضافى لا حقيقى
كما هو الحاصل بالباء قوله لم يذكراه فيه ان المص لم يذكر للحروف الا المعنى الاصلية لا كل المعانى وكونها بمعنى
مع ليس اصليا فلا استقامة لقوله لم يذكراه قوله كما ذكر فى الامتحان قال فيه والحق انها بمعنى الى وانها ء يتضمن
معنى الضم وليس من تحقيقات صاحب الامتحان بل صرح به الرضى ح قال فى المتوسط والتحقيق انها بمعنى الى وانها
ء تضمينهم الى اموالكم فان قلت لاى شئ ارتكب التأويل فى الفعل بالتضمين دون الحرف وما المرجح مع قول
الرضى ان اقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة فان هذا يرجح بقاء الفعل على معناه وجعل الى بمعنى

مع والجواب ان الرضى صرح فى موضع اخر بان الاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وهنا امكن ابقاء
الحرف على معناه بارتكاب التضمين فعدل اليه مع شيوعه فى كلامهم قوله ولو سلم اى مجيئها بمعنى مع فلقلته
لم يذكره ففى الكلام حذف لا يتم المعنى بدونه الجاء اليه محبة ركاكة العبارة قوله لكثرة مجيئها اى مجئ
حتى قوله عن المجاوزة فى الرضى اى لبعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها قوله نحو
رميت السهم عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب الرمى وقال الجامى وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ
وتعديته عن شئ آخر فقول الشارح الى اخره زيادة على قول غيره اذ لم يعتبر فى مفهوم المجاوزة الوصول
للثالث بل مجاوزة الثانى فقط نعم عمم الجامى فجعل المجاوزة شاملة للوصول للثالث وبالوصول وحده
وبالزوال وحده وسوق الشارح يقتضى اخذ الوصول للثالث فى المفهوم فيكون الاستعمال مجازيا والذى
اوقعه فى ذلك كلام العصام الذى نقله نعم فى الرضى وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجاز ووجهه
ان لا تحقق للمجاوزة هنا لان العلم لم يجاوز الاول وجعل من امثلة المعنى الحقيقى اطعمه عن جوع اى بعده
عن الجوع بسبب الاطعام واديت عنه الدين وح فالمجاوزة فى صورة الوصول بلا زوال وهو وجيه خلافا
للشارح وللعصام قدوته قوله كاديت عنه الدين فان اداء الدين اسقاطه عن ذمة المديون مع عدم الوصول
الى ذمة شئ اخر قوله كما ذكر فى الامتحان حيث قال بعد قول المتن وعن للبعد اثر على المجاوزة لعمومه نحو اديت
عنه الدين قوله فذكرها اى المجاوزة قوله بعده اى بعد البعد قوله من عمومها اى المجاوزة قوله للاخيرين اى
للمعنيين الاخيرين وهو ما كان بالوصول بلا زوال وبالزوال وحده قوله الغيمة بالغين المعجمة العطش وحرارة
الجوع قوله بالارواء اى الرى وهو الشبع من الماء قوله كان ثقله اه اشارة الى ان المجاز من قبيل الاستعارة التبعية
قوله من عن يمينى فى قول قطرى بن الفجاءة الخارجى من قصيدة من الكامل شعر ولقد ارانى للرماح دريئة ﷺ من
عن يمينى تارة وامامى ﷺ واول هذه القطعة لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا لحمام فلقد ارانى البيت وبعده
خضبت بالخدر من دمها اكاف سرجى او عنان لجام ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح
الاقدام وقد اورد صاحب الحماسة هذه القطعة وروى البيت بالفاء اعنى فلقد اه وله ايضا اقول لها وقد
طارت شعاعا من الابطال ويحك لن تراعى فانك لو سألت بقاء يوم على الاجل الذى لك لم تطاعى فصبرا فى
مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع ولا ثوب البقاء بثوب عز فيطوى عن اخ الخنع اليراع سبيل الموت غاية
كل حى وداعيه لاهل الارض داعى ومن لا يعتبط يسأم ويهرم وتسلمه المنون الى انقطاع وما للمرء خير فى حياة
اذا ما عد من سقط المتاع الواو للعطف واللام للتأكيد وقد للتحقيق وفاعل ارى مستتر يرجع الى يوم الوغا
فيما قبله واللام للتعليل ودريئة مفعول ثان لارى ان جعلت علمية ونصح ان تكون بصرية فهو حال ودريئة
بفتح الدال وكسر الراء بعدها همزة هى الحلقة التى يتعلم عليها الطعن والرمى والشاهد فى من عن يمينى فان
عن هنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها قوله ومن عليه اشارة لقوله غدت من عليه بعد ما تم
ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل قاله مزاحم بن الحرث العقيلى الفصيح انه اسلامى من قصيدة من الطويل
فى وصف القطا واسم غدت ضمير مستتر يعود للقطا والشاهد فى من عليه فان على هنا اسم فلذلك دخل
عليه من ومعناه من فوق اى فوق الفرخ وما مصدرية اى بعد تمام ظمؤها وهو مدة صبرها على الماء
وهو ما بين الشرب الى الشرب ويروى خمسها بكسر الخاء وهو ورود الماء فى كل خمسة ايام وتصل العمام

المهملة خبر غدت اى تصوت احشاها من العطش وعن قيض عطف على من عليه بفتح القاف وسكون الياء
آخر الحروف وفى آخره ضاد معجمة واراد به هنا الفرخ وبيدا صفة لقيض وهى الفلاة التى تبيد من
يسلكها اى تهلك ويروى بزيزاو هى الغليظة من الارض ومجهل صفتها اما مصدر ميمى للمبالغة او
اسم مكان كذا فى شرح شواهد العينى وفى الحواشى الهندية الزمؤ بكسر الزاء المعجمة وسكون الميم وبهمزة
بعدها من الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعار للقطاة وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة
يصوت جوفها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة القشر
الاعلى من البيض والبيد القفر الذى يبيد من دخله اى يهلكه والمجهل بالفتح المفازة لا اعلام فيها يعنى غدت
هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ذمها يصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف
عليه والتقدير ومن عن قيض اى من جانبه فيكون شاهدا على استعال عن اسما ايضا قوله اذا رضيت
البيت من بحر الوافر قاله نحيف العامرى والشاهد فى على فان على فيه بمعنى عن ويحتمل ان يكون رضى ضمن
معنى عطف وقال الكسائى حمل على نقيضه وهو سخط وبنو قشير بضم القاف قبيلة وخبر لعمر الله
محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اى يمينى واعجبنى رضاها جواب اذا والضمير فى رضاها
يعود الى بنى قشير والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل فى القسم الا بالفتح قوله واللام تكسر
مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله وانما فتحت فى المستغاث
لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلى يا من هو مستغاث له نحو
يا للمظلوم ويا للضعيف بكسر اللام والمنادى محذوف والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى
تفتح لام الجر معه والتقييد بالمستغاث المباشر احتراز من ان لا يكون مباشرا لها كقوله يا للكهول
وللشبان للعجب فتكسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين لام المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
واما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم الا مع
ياء المتكلم فمكسورة كذا فى المغنى وفى الرضى كسرها مع المضمر ايضا لغة خزاعية وربما فتحت قبل الظاهر
نحو لبعلم بفتح اللام ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والالف ولام
الابتداء حقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما
كسرت باء الجر ولامه لموافقة عملها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما بمعنى مثل فجرها اذن ليس بالاصالة بل لقيامها
مقام الحرف عند من قال هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات
كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات
اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما
يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه قوله للتعليل ومنه قوله تعالى لايلاف قريش وتعلقها بقوله تعالى
فليعبدوا كما فى الكشاف قال امرهم ان يعبدوا الاجل ايلافهم رحلتين ودخلت الفاء لما فى الكلام من معنى
الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه لايلافهم على معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه
لهذه الواحدة التى هى نعمة ظاهرة وقيل بما قبله اى فجعلهم كعصف ماكول لايلاف قريش ورجح بانهما
فى مصحف ابى سورة واحدة قال ابن هشام وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت

واجاب العصام مينه فى الحواشى الهندية بان جزاء الكفر يوم القيمة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما
كسبت سلمناه لكن لا يمنع ان يكون لهما وطوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت
العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لايلاف
قريش بآخر سورة الفيل مذهب الزجاج وقيل متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وانه
لحب الخير لشديد اى وانه من اجل حب قوله ذهنا منصوب على التميز اى من جهة الذهن وعلى النوع
فى الظرف وانما كان التاديب علة للضرب فى الذهن لانه باعث عليه وان كان فى الخارج معلولا له قوله
او خارجا عطف على ذهنا اى او بيان علة شئ فى الخارج فالمخافة علة فى الخروج ذهنا وخارجا قوله
لدوا للموت الخ قيل انه حديث قال الامام احمد هو مما يدور فى الاسواق ولا اصل له لكن رواه البيهقى
فى الشعب من حديث ابى هريرة مرفوعا ان ملكا بباب من ابواب السماء يقول ذلك وهو عند البيهقى
من حديث الزبير مرفوعا بمعناه بسند فيه ضعيفان ومجهول وعند ابى نعيم فى الحلية من حديث
ابى ذر موقوفا ومنقطعا هذا خلاصة ما ذكره السخاوى وزاد السيوطى ورواه احمد فى الزهد عن
عبد الواحد قال قال عيسى فذكره كذا فى رسالة الملا على القارى فعلى تقدير كونه حديثا ليس بشعر
وان وافق بحر الوافر اذ كثير من الاحاديث بل ومن الآيات ما يوافق بحور الشعر لكنها لا تعد منه احترازا
عن تعريف الشعر باخذ قيد القصد فى مفهومه فاشتهر من قول القائل شعر فمن يرجو من الدنيا وفاء
كمن يرجو شرابا من سراب ❊ لها ملك ينادى كل يوم ❊ لدوا للموت وابنوا للخراب ❊ وقول الآخر
الا يا ساكن القصر المعلى ❊ ستدفن عن قريب فى التراب ❊ له ملك ينادى كل يوم ❊ لدوا للموت وابنوا
للخراب من قبيل الاقتباس والتضمين على تقدير عدم ثبوت كونه حديثا قوله للتعليل مجازا وجهه فى
الآية ان الالتقاط ليس لاجل العداوة والحزن بل كان للتبنى والتربية فالعلة الحقيقية هى التبنى والتربية
وقد استعملت اللام فيما ليس علة ففيه استعارة مصرحة تبعية بان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا
من الفعل عليه بالعلة والغرضية بجامع مطلق الترتب والحصول فيدخل المشبه فى جنس المشبه به
ويسرى التشبيه من الكلى للجزئى فتستعار اللام الموضوعة للعلة والغرضية للترتب المخصوص وهو
ترتب كون موسى عم عدوا وحزنا لهم على الالتقاط وفى البيتان الباعث للايلاد هو التناسل وبقاء
النوع الانسانى وعلى البناء هو الانتفاع والاسكان فليس الموت علة للولادة والخراب علة للبناء
وقد جعله فى البيت علة فشبه ترتب شئ على شئ ليس شانه الترتب عليه بترتب شئ على شئ شانه الترتب
ثم تستعار اللام بتبعية التشبيه الموضوعة للعلة والغرضية لذلك الترتب المخصوص فالاستعارة
فى الموضعين تبعية لجريانها فى الحرف تبعا للتشبيه فى المتعلق وهو الامر الكلى كما حققه الفاضل العصام
فان قلت ما كون الانتفاع علة باعثة للبناء فالامر ظاهر لانه فعل اختيارى واما فى الولادة فلا لانه ليس
من الافعال الاختيارية قلت انها وان لم تكن كذلك لكن اسبابها من الافعال الاختيارية التى يترتب عليها
غرض الفاعل فظهر انه كون البقاء والانتفاع مثلا علة فى الايلاد والبناء فى الذهن اما فى الخارج
فمعلول لان نظير ضربت للتاديب وكذا التبنى فى الآية فانه علة ذهنية وفى الخارج معلول تامل قوله
وارتباطه عطف تفسير للتخصيص كما يأتى توضيحه قوله كما ذكره الفاضل العصام فى حاشية

الجامى ظاهر اى الحصر الاثبات لشئ والنفى عن غيره وجرى عليه المحول وذكر بعض المتاخرين ان
معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح فى زيد اخ لعمرو اذا كان اخ بكر ايضا وفيه انه
لا ينفى الاختصاص الاضافى فى مورد الاستعمال لها فلا داعى لصرف الاختصاص عن الظاهر يعنى انه لم
يوجد الاختصاص الحقيقى فى بعض الصور يوجد الاضافى فلا داعى لصرف الاختصاص عن معناه
الظاهرى وتفسيره بالمناسبة وح فقول الش كما ذكره العصام راجع للمنفى قال بعض حواشى
العصام للاختصاص ثلثة معان اختصاص بمعنى الحصر واختصاص بمعنى التخصيص بالذكر و
الاختصاص بمعنى المناسبة وقد قال الائمة الاختصاص المعدود من جملة معانى اللام ليس بمعنى الحصر الذى
هو اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه والاختصاص الذكرى غير مراد ايضا فتعين ان يكون بمعنى المناسبة
كما ذكره ذلك البعض وهو يؤيد ما قاله الش قوله اما التزام التكرار اه ان كان المستفاد منهما حصرا
راجعا الى شئ واحد نقل عنه قوله او بيان الفرق اى بين الحصرين اذ كان المستفاد عن اللام غير المستفاد
من ال والفرق هو ان اللام الجارة تفيد حصر الحمد فى الله تعالى وتعريف المسند اليه يفيد حصر الحمد فى الاختصاص
به تعالى وبين الحصرين تلازم فيقع احدهما تأكيدا للآخر وفى شرح السيد لخطبة الكشاف ما يفيد ان
اختصاص الحمد به تعالى مستفاد من مجموع لامى التعريف والملك حيث قال دل بلامى التعريف والملك على
اختصاص الحمد به تعالى وتحقيق هذا البحث يحتاج لتطويل تركناه لكون الذهن كليلا والخاطر عليلا واسأل
الله ان يرد غربتى ويفرج كربتى قوله اى ظرفية مدخولها اه اشار الى ان المراد النسبة الجزئية الحاصلة
بين الظرف والمظروف لان معانى الحروف نسب جزئية لا ان الظرفية كون الشئ مظروفا او ظرفا بناء على جعل
الياء للمصدرية قال فى المغنى والظرفية اما مكانية او زمانية وقد اجتمعا فى قوله تعالى الم غلبت الروم
فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين قوله او مجازا اه ومنه نظرت فى الكتاب
لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف قال مصنفك هذا من قبيل الظرفية
المجازية اذ الكتاب وان كان مكانا الا انه ليس بظرف للنظر حقيقة وان لم يكن ظرفا حقيقة فالظرفية
مجازية فانه يشبه الكتاب بالظرف الحقيقى المحتوى على المظروف المحيط به بجميع جوانبه ووجه التشبيه
كونه شاغلا ومانعا اياه فكانه محيط به بجميع جوانبه قال العصام والجريان هذا التشبيه من جميع
مواقع فى انكر الرضى مجئ فى لغير الظرفية قوله ومنه اى من المعنى المجازى قوله على ضرب من التاويل
اه بان يشبه اولا كون الشئ مستعلا عليه لشئ بظرفية شئ لشئ فى تمكنه فيه فيدخل فى جنسه
حتى كانه صار لفظ الظرفية مستعارا له فبتبعية ذلك صار كون الشئ المخصوص وهو الجذوع
هنا مستعلا عليه للشئ المخصوص وهو المصلوب كالظرفية المخصوصة فاستعيرت منها الذلك
افاده الش فى حاشية الامتحان وقوله حتى كانه صار لفظ الظرفية الخ تبع فيه تقرير الجمهور فى الاستعارة
فى الحرف والعصام يكتفى بمجرد التشبيه بدون الاحتياج الى تقرير الاستعارة فى المتعلق وقد اوضحنا ذلك
فى حواشى الفريدة قوله لتمكن اشارة لوجه الشبه قوله وقيل انها فيه اه مقابل لقوله فان التحقيق
انها اه قوله بعض الكمل قيل هو عيسى الزروى محشى الامتحان قوله فيه معنى الاشتمال وذلك لتقارب
معنى الاستعلاء والظرفية اذ الاشتمال فيه استعلاء فى الجملة كما ان الاستعلاء فيه ظرفية فى الجملة

فيصح الاستعلاء والظرفية فى قوله تعالى وعلى الفلك فى الفلك التعبير بفى نظرا لاحاطة الفلك بهم كاحاطة الظرف فقوله
على الفلك الاتيان بعلى نظرا الى استعلائهم عليها وتمكنهم منها قوله مع بساطته اى الكاف المقتضى
لتقديمه قوله لانه اى الكاف قوله الا على قلة واما فى لانها تدخل عليه بكثرة قوله ويكون اى الكاف قوله
اسما واما فى فانها دائما حرف وفى توضيح ابن هشام الصحيح ان مجئ الكاف اسما مخصوص بشعر وقيل يجوز فى
النثر وقال فى المغنى الكاف تأتى بمعنى مثل ولا يقع مثل ذلك عند سيبويه والمحققين الا فى الضرورة كقوله
يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسى يجوز فى الاختيار فجوزوا فى نحو زيد كالاسد
ان يكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا فى كتب المعربين قال الزمخشرى فى
فانفخ فيه ان الضمير للكاف من كهيئة الطير اى فانفخ فى ذلك الشئ المماثل فيصير كسائر الطيور اذا علمت
ذلك فالش اطلق موضع التقييد بناء على ما هو الصحيح او جرى على القول الضعيف قوله بمعنى المثل كقوله
يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها فالكاف بمعنى مثل بقرينة دخول حرف
الجر لان حرف الجر لا يدخل على مثله وهذا عجز بيت قاله العجاج وصدره بيض ثلاث كنعاج جم البيض جمع بيضاء
والنعاج جمع نعجة وهى البقرة ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم الكثير ويضحكن خبر عن بيض والمنهم
الذائب قوله ولذا لم تكسر اى ولكونه يكون اسما لم يكسر لموافقة عمله كما كسرت الباء واللام فان حروف المباني
كالواو والباء والتاء واللام حقها الفتح للخفة لكن كسرت الباء واللام تبعا لمعمولهما ولم تكسر كاف التشبيه
لكونه يجئ اسما وتقدم شرح ذلك عن الرضى قوله بخلاف فى اه راجع لكل من قوله لا تدخل وتكون اسما قوله
ولا نحو حتى لا تدخل على المضمر اصلا اه اى عند البصريين خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله اتت حتاك تقصد
كل فج ترجى منك انها لا تخيب فضرورة واختلف فى علة المنع فقيل هى ان مجرورها لا يكون الا بعضا مما قبلها
وكبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده انه قد يكون ضمير حاضر كما فى البيت فلا يعود على
ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا راجعا على ما تقدم غير الكل كقوله زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة
التباسها بالعاطفة ويرده انها لو دخلت عليه قيل فى العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل
ان الضمير لا يتصل الا بعامله وحتى العاطفة غير عاملة كالواو الا ترى الى قوله تعالى يخرجون الرسول
واياكم وفى الخافضة حتاك بالوصل كما فى البيت فلا التباس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما فى الى
حيث يقال اليك والينا واليه وهى فرع عن الى فلا تحتمل ذلك القلب مع كونها فرعا من المعنى بزيادة ثم مفهوم
كلامه ان الكاف تدخل على المضمر وليس كذلك عند الجمهور بل المجوز لدخولها عليه المبرد وقد دخل من الشعر
على المنصوب المنفصل قال فاحمل واحسن فى اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاناك اسر وعلى المجرور ايضا
قاله فلن ترى لاحلا بلاكه ولا كهن الاحاظلا وقال كاوام او عال كها او اقربا قوله حتى رأسها بالجر بناء على
كون حتى جارة ويجوز النصب بناء على انها عاطفة والرفع على انها ابتدائية ومثل بمثالين اشارة الى ان
المراد بالغاية ما يشمل الزمان قال الرضى الاكثرون على انه يجوز كون ما بعد حتى متصلا باخر جزء مما قبلها
كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى
رأسها بالجر والسيرافى مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء مما قبلها كما فى العاطفة فلم يجز نمت البارحة
حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر فلعل الش سكت عن

عن الاشتراط اكتفاء بالمثال واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال الجزم جار الله
بالدخول مطلقا سواء كان جزء مما قبله او ملاقي اخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه ابن الحاجب وجوز
ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزء كان او ملاقي اخر جزء وفصل عبد القاهر والدماميني والاندلسي
وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل وقال الاندلسي انما ذكر زيدا مع دخوله
في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير ومذهب ابن مالك قريب لكن
الدخول مطلقا اكثر واغلب واما الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كذا حقق الرضى قوله
قدمه على رباه لانها ليست متاصلة في العمل بل عملت بطريق الحمل كما تقدم قوله رب فيها ثمان لغات اشهرها
بضم الراء وفتح الباء المشددة الثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة الثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة الرابع
ضم الراء واسكان الباء المخففة الخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة السادسة فتح الراء وفتح الباء
المخففة السابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة ومخففه بعدها باء مفتوحة كذا في الرضى
قوله اى لانشائه اى لا للاخبار عنه بحسب اصل وضعه كذا في حاشية الامتحان يوضحه ما في الرضى تقول في
جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اى لا انكر لقاى الرجال بالمرة فاني لقيته منهم شيئا وان كان
قليلا وقال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهى في الاصل موضوعة
لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب هذا الذى ذكرناه من التقليل اصلها ثم
استعملت في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
فان قلت ان رب حرف لا يوصف بخبرية ولا انشائية لانهما من عوارض الكلام قلت الخبرية والانشائية
وصف لدخول رب فدخولها صار بها انشاء وقد حذف الشارح كالمصنف شروط اعمال رب اعتمادا على
ما يفيد التمثيل وهو التصدر والدخول على النكرة دون المعرفة وكون الفعل ماضيا اما الصدارة
فلكونه انشاء وكل ما وضع للانشاء فموضعه الصدر واما الاختصاص بالدخول على النكرة فلان
وضعه لتقليل الافراد والافراد في النكرة دون المعرفة واما وجوب كون الفعل ماضيا فلان التقليل
انما يفهم من الموجود والماضي موجود والتقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال
الدماميني في ربما يود انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية
مجازا مثل ونفخ في الصور قوله نحو رب رجل كريم اه هذا من امثلة التقليل ومنه قوله الا رب مولود
وليس له اب وذى ولد لم يلده ابوان وذى شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضى لاوان ويكمل في تسع
وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد عيسى وادم عليهما السلام والقمر واصل لم يلده باسكان اللام
لم يلده بكسرها واسكان الدال سكنت اللام تشبيها لها بكتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا
لفتحة الياء او بالضم اتباعا بضمة الهاء والشامة الخال وهو النكتة السوداء في الجسم المخالف لونها
واستشكل في الحواشي الهندية وصفها بالغراء فانه غير مناسب وذلك لان الغراء تانيث الاغر وهو الابيض
وشامة القمر سوداء اذ هى المعبر عنها بالكلف وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناها التي عمته
بالتغطية وليس هذا شان الشامة وفي شرح الشافية للجاربردي انشد هذا البيت هكذا وذى
شامة سوداء في حر وجهه مخلدة لا تنجلى لزمان وهو ظاهر وحر الوجه ما بدا من الوجنة وهى

ما ارتفع من الخد وهو في البيت استعارة قوله ويستعمل غالبا للتكثير اه هذا وان كان مجازا فيه
الا انه صار بالنوع حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى قرينة بخلاف معنى التقليل فانه وان كان معنى
حقيقيا الا انه يحتاج الى قرينة كذا في حاشية الشارح على الامتحان قوله كما في مقام المدح والذم اه فالمثال
المذكور للذم ومثله قوله صلى الله عليه وسلم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ومن امثلة
المدح قول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال وقال اخر ربما اوفيت في
علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه التكثير ان كلا من الحديثين مسوق للتخويف والبيتان مسوقان
للافتخار ولا يناسب كلا من التخويف والافتخار التقليل اللهو اللعب وقد يكنى به عن الجماع والانسة
التي تانس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية اولا والتي بعد الميم الساكنة مثلثة ولا
يتعلق قوله بانسة بلهو الملفوظ به للزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف اي
لهوت فيها بانسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف رابط الصفة الاولى ومتعلق اللهو اى يا رب
يوم لهوت فيه بانسة اوفيت اشرفت والعلم الجبل والشمال لا تجمع شمال وهى الريح المعروفة قوله
قدمه اى رب قوله لان الواو اه تعليل للتقديم وهو غير مفيد الا بضميمة وهى ما كان متاصلا في العمل
اقوى من البدل فوجب انحطاط رتبته عنه فح تم التعليل لكن يرد عليه ان رب ليست متاصلة في عملها
بل عملت بطريق الحمل على الحرف الاصلى وجوابه انها وان كانت عاملة بطريق الحمل على الحرف الاصلى لكنها
في العمل ليست بدلا وفرق بين العامل بطريق الحمل والعامل بطريق البدل فان الاول عمله اصلى له والثاني
كالنائب والوكيل قوله بدل عن الباء اه لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين ومعنى لان
الواو للجمع والباء للالصاق قوله والتاء بالنصب معطوف على الواو اى لان التاء بدل من الواو وذلك
كما في تراث فانها بدل من واو وراث لقرب مخرجهما ثم قوله لان الواو بدل اه اصله للزمخشري قال في
وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل احرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة
معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قوله ولوجوب اه تعليل لقوله
اختص مقدم عليه قوله والتاء بلفظة الله الخ فيه ان دعوى الاختصاص ممنوعة كيف وقد قالوا ترب
الكعبة وتربي وتالرحمن وقد يجاب بان الاختصاص بالنظر للشيوع اى اختصت في الشايع وقولهم
هذا قليل نزل منزلة العدم قوله ولذا لم يكسراه اى ولاختصاصه بلفظة الله لم يدخله الكسر بل فتح
على الاصل في الموضوع على حرف واحد وانما كسرت الباء موافقة لعملها كما تقدم فكان التاء لما كانت
مختصة بهذه المادة دون غيرها كان عملها قليلا ليس كالباء فكانها لم تعمل ففتحت على الاصل لعدم تحقق علة
الكسر الموجود في التاء فيها بناء على الاعتبار الذى قلنا قوله وتاؤه قال في المغنى وتختص بالتعجب وعلله
في الحواشي الهندية بان المقسم عليه يجب ان يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقراء والنادر موقع
التعجب قوله وانه بفتح الهمزة معطوف على ان مقصوده اى ولما عرفت ايضا من انه داخل في الالصاق
وكل من الامرين علم من شرح الباء سابقا فاشار للثاني بقوله ومنه القسم وللاول بقوله ولم يذكر
سائر معانيه لان المقصود بيان العامل قوله لانه قد يخرج عن الجارية كما اشار لذلك بقوله في اثناء
شرحه قوله وهو فعل في الاول ما ذكره مذهب طائفة من النحويين منهم المبرد والزجاج والاخفش

والفراء وغيرهم فانها عندهم تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفرلي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وقال حاشا ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم وذهب المش واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى ثم على جعلها فعلا وما بعدها منصوبا فالفاعل ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو اى قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا اللهم اغفرلي اه نثر وليس شعرا والاصبع بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام العين الضن بكسر الضاد المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام والحاء المهملة اللوم والشتم السب قوله كما يشير اليه في بحث المستثنى قوله لا يخرج عن العاملية اه لانه في حال خروجه عن الجارية يكون فعلا متعديا برفع الفاعل وينصب المفعول كما تقدم واما منذ ومذ فيخرجان عن الجارية للابتدائية كما سيأتي بقول وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا ويرد ان المبتدأ عامل في الخبر على ما تقرر فلم يخرجا عن العاملية ايضا ويجاب بان مسئلة رفع الخبر خلافية هل الرافع المبتدأ او هو مع الابتداء او نفس الابتداء وعن الكوفيين انهما ترافعا فلعل الشارح جرى على القول بان العامل هو الابتداء او المبتدأ معه لان ما وصف بالعمل بشرط اقتران الغير معه لا يوصف به منفردا على ان ما ذكره من خروجهما للاسمية ليس منحصرا فيما ذكره من المثال اللذين وقعا فيه مبتدأ فقد يدخلان على الجملة الاسمية والجملة الفعلية وح لا يعملان شيئا لانهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان للجملة او الى زمان مضاف لها وسيأتي لهذا مزيد تحقيق ان شاء الله تعالى قوله مع انهم قالوا اتى بصيغة التبرى لما سيأتي تضعيف هذا القول قوله اصله منذ فحذفت النون وفي التصريح لو قيل بالعكس بان يكون مذ اصل منذ زيدت النون لكان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم قوله بدليل اه لان كلا من التصغير والجمع يرد الاشياء الى اصولها وايضا رجوعهم لضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم دليل على ان الاصل الضم ولولا ذلك لكسروا قوله بعد التسمية ظرف للتصغير قيد له لان الحرف لا يصغر فاذا خرج عن الحرفية بالتسمية صغر وصريحه ان الذي اصله منذ مذ الحرفية وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ وان كانت حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف قوله لخفته اه علة لتقديم مذ ووجه الخفة انه اقل حروفا قوله ولانه لغة اه تعليل ثان للتقديم قوله بالحجازيين نسبة للحجاز وهو المكة والمدينة واليمامة وقراها والطائف سمي حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد قوله على ان قولهم اه علاوة على قوله مع انهم قالوا اه وح سقط المعارض لوجه التقديم فعلى هذا كل منهما اصل كما صرح به ملكون ووجه تقديم احدهما على الآخر ما ذكره الشارح قوله لما قال صاحب المغني اه لم ار هذا الكلام في المغني عند تعرضه لشرحهما فلعله ذكره في موضع آخر من كتبه كما ان ما نقله عن العصام لم اره في حاشية الجامي فلعله ذكره في شرحه على الكافية قوله حال كونهما في الزمان الماضي اى حال كونهما داخلين على اسم دل على زمان ماض قوله هو ذلك الزمان اى الذي دخلا عليه قوله لا جميعه عطف على مبتدأ قوله ولم يكن اى القول الذي صدر منك بناء على قصد ربكن بالياء المثناة تحت وهو الذي في النسخة

التي بين يدي ويحتمل بالتاء المثناة فوق ويؤيده قوله فيما بعد وكنت في ذلك الشهر او اليوم وكلاهما صحيح لانهما متلازمان تأمل قوله الى الآن اى وقت القول قوله بان مضى بعضه تصوير لمدخول لو قوله ظرفية لفعلها الذي دخل عليهما وهو في مثالنا سافرت وما رأيت قوله مع التساوي اى لمدخولهما فيكون الزمن المدلول عليه بالفعل مساو للزمن المجرور بهما قوله وكنا اه مرتبط بقوله قلت مقابل لقوله سابقا ولم تكن في تلك السنة قوله بمعنى اول المدة كما في المثال الاول وجميعها كما في المثال الثاني وفي المغني ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا كما رأيته مذ يومنا او عامنا او مذ ثلثة ايام او مذ يوم الخميس قوله فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا واجب الثاني اجراء للرفع مجرى الجر وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ ومعناهما حينئذ بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان قال في التصريح وهو مبني على ان منذ ومذ ركبت من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وهو مستبعد جدا اذ الاصل عدم التركيب ولما كانت هذه المذاهب واهية متعسفة اعرض عنها الشارح وجرى على مختار ابن الحاجب في الكافية وصحح في غيرها بانه مذهب المحققين قال في الحواشي الهندية ويشكل على ابن الحاجب عده لمنذ ومذ في الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين ينافي لكونهما ظرفين ولم اعثر له على جواب مع شدة البحث عنه قوله فهذا البيان اه وهو خروجهما عن الحرفية للاسمية ووقوعهما مبتدأ قوله استطراد وهو ذكر الشيء في غير موضعه لمناسبة لان الكلام هنا في الحروف الجارة لكن ذكر تاسميتها لادنى مناسبة استطرادا قوله لان خروجهما اى منذ ومذ قوله اقل كما يشير اليه قوله وقد يكونان اسمين قوله بخلاف خلا وعدا فان خروجهما عن الجارية اكثر كما سيقول ويكونان فعلين وهو الاكثر قوله لتقدم الخاء اى في المخرج عن العين فان كلا منهما من وسط الحلق لكن الخاء اقرب من العين فهي متقدمة عليها بالنظر للمخارج الشفوية والعين متقدمة بالنظر لمخرج اقصى الحلق فكل منهما متقدم على الآخر بجهتين وح لم يتم التعليل لوجود المعارض والشارح ارتكب في ترتيب هذه الحروف المناسبة فاضطر لتلك التعليلات الواهية الباردة قوله لان كونها اى لولا قوله لامتناع فنحو لولا زيد لاكرمتك امتنع الاكرام لوجود زيد واما قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة فقد قال صاحب المغني التقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر قوله اذا اتصل ضمير اى ضمير كان مخاطبا او متكلما او غائبا كما يشير له تنكير ضمير واما اذا وليها مظهر فالرفع لازم واذا عطف على الضمير المجرور بها نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر قوله تصرف في العامل اه بان غير لولا عن حالها وهو عدم العمل لعمل الجر فقوله لئلا يلزم تعليل للتأويل في العامل قوله بجعل لولا الخ تصوير للتأويل ثم ان الضمير المجرور بها محله رفع عند الش على الابتداء والخبر محذوف واما الاخفش فانه يقول الضمير مبتدأ ولولا غير جارة قوله في الفاظ كثيرة وهي الضمائر المجرورة بلولا فانه اذا

ا يحتمل لولا عاملة يحتاج للتأويل فيها كما هو مذهب الاخفش قوله بمعنى نزل منزلته اه من حيث اللفظ والعمل لا من حيث المعنى قوله بجعله مستعارا للمرفوع اه لانه اذا ولى لولا ضمير حقه ان يكون ضمير رفع قال الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين قال في المغني وانما وقعت النيابة في الضمائر المتصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال قوله ما اناكانت اه فانه استعير ضمير الرفع لضمير الخطاب وهو الكاف فرارا من توالى حرفي خطاب لو قيل كك فان الكاف الجارة في صورة حرف الخطاب وان لم تكن له قوله بخلاف ماء الاستفهامية اه اى التي تجرها فحكمها حكم اصله كما حذفت الف ما الاستفهامية على ما هو القاعدة من دخول حرف الجر عليها ثم لحقتها هاء السكتة وهذا الحذف واجب للفرق بين الاستفهام والخبر فلذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى في رماد قوله قال الدماميني في شرح التسهيل صرح بذلك ابن هشام في مغنيه ايضا قوله حرف نصب دائما يرده قولهم كيمه كما يقولون لمه وقول حاتم فاوقدت ناري ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اى كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه كذا في المغني قوله وعن الاخفش انها جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويرده لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ قوله فقلت ادع اخرى هذا البيت من قول كعب الغنوي في رثاء اخيه وقبله وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب والشائع في تعدية استجاب الى الداعي ان يقال استجاب له وقد يقال استجاب به بمعنى اجابه ومنه البيت الاول واما في التعدية الى الدعاء فشائع بدون لام مثل استجاب الله دعاه ولهذا قيل في البيت انه على حذف مضاف اى لم يستجب دعاءه ذكره الدماميني وفي شواهد العيني بدل قوله مرة وارفع الصوت دعوة وابي المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل وروى ابا المغوار على اصله اسم لعل وقريب خبره وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح قال في المغني وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع بينهما من عدم التعلق بعامل قوله حاصل لهذه الحروف اه جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا خبرا للا اذ لو كان لغوا متعلقا به وجب التنوين عند الجمهور لانه حينئذ يكون اسم لا شبيها بالمضاف وان صح ترك التنوين على مذهب البغداديين قوله من متعلق اه اما خبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا اى

البد

المنفي كائن من متعلق قوله من متعلق بفتح اللام قال الشهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي حروف الجر تفضي بمعاني الافعال وما اشبهها وما تفضي بمعناه يسمى متعلقا لها بفتح اللام وهي متعلقة وقد يعكس ذلك ففتح اللام ليس متعينا بل ولى قوله والظاهر لا بدا بالنصب والتنوين قوله تعلق الجار به فيكون عاملا فيه قوله وكونه شبه مضاف اه عطف لازم وشبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا وما هنا من قبيل الثالث والشبيه بالمضاف كالمضاف يجب نصبه منونا عند الجمهور فاذا جعلت اللام متعلقة به نصب ونون قوله بجعل الظرف اه بيان للصرف عن الظاهر كما فعل الشارح هنا قوله لان فيه اى الجار مع مجروره قوله لتضمنه اى لتضمن الجار والمجرور قوله ضميرا اى ضمير ذلك المصدر الذي تعدى بذلك الجار واذا كان متضمنا ضميرا كان ظرفا مستقرا اذ المستقر معناه ما استقر فيه ضمير عامله قوله لا تثريب فالتثريب مصدر تعدى بعلى فصح جعله مع المجرور خبرا عنه وقدر له متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر ولا يصح جعل الجار متعلقا بالمصدر لاقتضائه التنوين مع تركه قوله بلا خلاف اه زيادة من الشارح على كلام الرضي كالمستطلع عليه افسد بها النظر فان نظر الرضي في كلام البغداديين بمخالفة القاعدة المشهورة المؤيدة بالاستعمال وزيادة بلا خلاف افادت ان النظر راجع للنقل عنهم لان نفي الخلاف يقتضي عدم قولهم بذلك فكيف يصح نقله عنهم وليس نفي الخلاف صحيحا كيف وقد صرح به في كثير من كتب النحو المعتبرة حتى قال ابن هشام في المغني ان البغداديين يجيزون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وخرج عليه حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وح فنفي الخلاف ارتكاب للخلاف وسأذكر لك عبارة الرضي بالحرف لتكون على بصيرة ولتعرف كيف تصرف فيها الشارح بما لا يسلم له قال الرضي ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد النفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فينتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهم ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف فتقول كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء وكذا لا تثريب عليكم اليوم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى الابتداء لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فانك لا تقول بك مار على ان بك خبر لمار كما تقول بك المرور فلهذا جعلنا من امر الله متعلقا بمدلول لا عاصم اليوم وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من يوقع صلاته في الجامع اى ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا قوله وحكى ابو علي عن البغداديين الخ انهم

يجيزون كون الظرف والجار فى نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفى المبنى قوله وفيه نظر اه لان المضارع للمضاف لا يبنى قوله وذهب ابن مالك اه ذهب اليه الزجاج ايضا كما نقله فى الحواشى الهندية قال ان الزجاج من البصريين يرى ان التنوين حذف استخفافا لكثرة الاستعمال فيمكن ان يخرج عليه لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم وقوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت ولو خرج ما هنا عليه لسلمنا من هذه التكلفات قوله وهو ما دل على حدث اه تفسير لشبه الفعل قوله من الاسماء بيان لما قوله المتصلة اى المشابهة القريبة لما فيها من معنى الحدث الذى هو مدلول للفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر قوله او معناه ضمير يعود للفعل قوله والظرف اى المستقر وكذا المنسوب والمستعار كاسد على ومنه المتعلق بحروف المعانى ان كان الحرف نائبا عن فعل حذف فانه جوز بعضهم تعلق الجار بذلك الحرف على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وبعضهم جوز مطلقا وبعضهم منع والتفصيل لابى على وابى الفتح زعما فى نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا والمجوزون قال بعضهم فى قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للمنفى اى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب فى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفى واما لما فى لن من معنى النفى اى انتفى فى هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلقا وعلى الاول نفع مقيدا باليوم لكن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف ويأولون قوله وسيجئ تحقيقه عند قول المص التاسع معنى الفعل الذى هو آخر العامل القياسى فانه قال هناك والتاسع من التسعة معنى الفعل والمراد به كل لفظ يفهم منه معنى الفعل والشارح بينه هناك اتم البيان فساغ له الحوالة عليه هنا قوله بالجر على البدلية من هذه الحروف قوله او النصب على الاستثناء وانما جاز الوجهان هنا لان الاستثناء من كلام غير موجب والمختار فيه البدلية ومن ثم قدم الشارح احتمالها قوله كفى بالله مثل بمثالين اشارة الى ان الباء تزاد فى الفاعل وفى المبتداء وليس التمثيل حاصر الزيادة فلا ينافى ما ذكره صاحب المغنى من زيادتها فى ست مواضع الثالث المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة والرابع الخبر وهو اما غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها والاولى تعلق مثلها باستقرار محذوف هو الخبر وقال ابن مالك فى بحسبك زيد ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة الخامس الحال المنفى عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها السادس التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن ونظر فيه صاحب المغنى بما يطول شرحه فهذه زيادة مواضع الباء قوله مثال للفاعل اى لزيادة الباء فيه والزيادة هنا غالبة وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف قال الدمامينى كانك قلت اكتف بالله شهيدا فليس المجرور فاعلا فى المعنى ولا الباء زائدة ومن مجئ فاعل كفى هنا مجردا عن الباء قول سحيم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ولا تزاد الباء فى فاعل كفى التى بمعنى اجزاء واغنى ولا التى بمعنى وفى بالاولى

متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفينى ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال ووقع فى شعر المتنبى زيادة الباء فى فاعل كفى المتعدى لواحد قال كفى ثعلاء فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل وقال كفى بجسمى نحولا انى رجل لولا مخاطبتى اياك لم ترنى اما زيادتها وجوبا فى الفاعل ففى نحو احسن بزيد على قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ والضرورة كقوله الم ياتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد وقوله مهما لى الليلة مهما ليه اودى بنعلى وسرباليه واعلم ان زيادة الباء فى المفعول غير مقيسة مع كثرتها كما فى الجنى الدانى وقد اهمل هذا القيد فى المغنى قوله بحسبك درهم حسب مبتدأ ودرهم خبره واما نحو بحسبك زيدا والدرهم فقد جوز ابن مالك العكس كما تقدم قوله لا تتعلق بشئ اه لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفى فى البسملة باحكم الحاكمين ان الباء متعلقة وهم نعم لا يصح ان يقال فى اللام المقوية انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين واعلم ان المص حذف كاف التشبيه مع انها لا تتعلق عند الاخفش وابن عصفور موافقة للجمهور من انها مما يتعلق ووجه المانعين انه اذا قيل زيد كعمرو وان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موقع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار قوله او غير ذلك كالسجع قوله وحمل الزائد اه يصح قراءة حمل ماضيا مجهولا نائب فاعله الزائد فهو مرفوع ويصح قراءته بصيغة المصدر فالزائد مجرور باضافته اليه وخبره قوله للاشتراك فى الصورة والجملة جواب سؤال تقديره اذا كانت هذه الحروف لا افضاء فيها فلاى شئ عملت اجاب بان عملها لا بطريق الاصالة بل بالحمل قوله مما هو للافضاء بيان للغير قوله للاشتراك اللام للاجل تعليل للحمل قوله وتصور معانيه اى الغير وهو الحرف الاصلى قوله فيه اى فى الزائد الذى حمل عليه قوله بضرب اى نوع متعلق بتصور قوله من التاويل صفة ضرب لان الجار والمجرور بعد النكرة صفة واعلم ان هذه الجملة مأخوذة من حاشية ذكرها المصنف هنا ونقلناها لك سابقا قال واما الجر بحرف لا يتعلق بعامل فغير اصلى بل لعارض اما الحروف الزائدة فلشابهتها الحروف الجارة فى الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التاويل واما حاشا وعداه ما ذكر والشارح تصرف فيها بما يوهم خلاف المراد لان قوله وحمل الزائد اه شامل لجميع ما لا يتعلق من المذكورات مع انه فى كلام المص قاصر على نحو الباء بدليل انه علل الحمل فى البقية بتعليل آخر وكلام الشارح يوهم العموم لما علاه رب فتأمل قوله من التاويل مثلا الباء فى هل زيد بقائم زائدة لصحة الحمل بدونها اذ يصح ان يقول زيد قائم فان اول بالمصدر بان لوحظ معناه فيه وتخيل ان المحمول هو المصدر لا تكون الباء زائدة لانه لو اخبر بالمصدر احتيج اليها اى هل زيد

موصوف بقيام ونحو بحسبك درهم زائدة لكونه بمعنى كافيك والحمل بدونها صحيح ولكنه اذا
لوحظ المعنى المصدرى لاتكون زائدة للاحتياج اليها فى تصحيح الحمل اى موصوف بحسبك درهم
هذا معنى ما رأيته للشارح فى حاشية علقها هنا ووجه التكلف فيه غنى من البيان قوله وربّ
اى وحملت رب قوله او على غيره وهو الاصلى فقد تحقق مشاركتها للكل من الزائد والاصلى
فلذلك يذكر فى بعض تأليفات المصريين ان قول النحاة فيها حرف جر شبيه بالزائد من قبيل الاكتفاء
اى والاصلى قوله فى افادة المعنى وهو التقليل او التكثير وكل من الحروف المذكورة ماعدا الباء
يفيد معنى كما تقدم شرحه فالاقتصار فى البيان على رب تقصير او قصور وقد لوح المص الى ذلك
فى كلامه حيث قال ورب بالعطف المفيد للمغايرة وتفطن الشارح لذلك هناك واعاد حرف
الاستثناء وان كان قد غفل عنه هنا فان المص يشير الى ان رب وما بعدها مخالف للباء فانه
وان كان زائدا لكنه يفيد معنى بخلاف الباء فانها لاتفيد معنى اصلا فان قلت انها تفيد التأكيد
او التحسين وغير ذلك قلت ان المعنى المنفى معنى وضع له اللفظ واستعمل فيه وكل من التأكيد
والتحسين وغيره المستفادة من الباء ليس من معانيها الموضوعة هى له بل معنى تركيبى عرض من
التركيب بخلاف الامتناع للوجود فى لولا والتكثير فى رب والترجى فى لعل وغير ذلك فانه من
المعانى الموضوعة له الكلمة ولو اخل بيان الشارح هنا غاية الاختلال وبينت هذه المسألة باوفى
مقال فى حاشية لى على قواعد الاعراب لكنه قد حال بينى وبينها الان طول الاغتراب فهى بمصر
وانا باسكندرية الروم جمع شملى بها وبالاحباب الحى القيوم فانى وان طالت الغربة لا ايأس من
التلاق فعسى ان تنتهى نوائب الفراق شعر وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ان
لاتلاقيا قوله او على من الاستغراقية الخ فى افادة التأكيد ليت شعرى ما التأكيد المستفاد من
رب مع اتفاقهم على انها للتقليل والتكثير ولم يذكروا من معانيها التأكيد اصلا نعم افادة من التأكيد
ظاهر لانها تدخل على النكرة المنفية التى العموم فيها قبلها من قبيل الظاهر فيصير من قبيل النص فاذ
قلت التأكيد فى رب كالتأكيد فى الباء الزائدة قلت لا فان الباء فى حال زيادتها تتجرد عن معانيها ويعرض
لها التأكيد بخلاف رب فان كلا من التقليل والتكثير لايفارقها ابدا قوله ذهب الى هذا الخ المشار
اليه فى كلام الشارح مجمل وان كان السوق يقتضى ان المشار اليه حمل رب على من الاستغراقية وليس
بصحيح كما لايصح ان يكون المشار اليه حملها على الزائد وغيره اما الحمل على من الاستغراقية فلظنى
انه لم يقل به احد بل هو من تعسفات الشارح واما الحملان الاخران فصحيحان ولكنهما لايعدان من
مذاهب النحاة بل هو من قبيل التعليلات وليسا من قبيل الاحكام التى هى مذاهب وانما الذى
ذهب اليه ابن طاهر وغيره عدم احتياج رب للمتعلق فيكون المشار اليه قوله ورب فى المتن
وهو بعيد لايكاد يفهم من السياق فلو قال وعد رب مما لايحتاج لمتعلق مذهب ابن طاهر
لكان فى غاية الحسن وايضا الدماميني لايعد من ارباب المذاهب وان كان حبرا جليلا فى العربية
فكيف بالمص فما هذه المستغربات من العبارات الها ثلاث ولله القائل ما هكذا يا سعد
تورد الابل قال فى المغنى عند تعداد الحروف التى لاتتعلق الرابع رب

فى نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول فى الثانى ومبتداء فى الاول او مفعول
على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف
الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر
وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معد فما احسن هذه العبارة واسلسها وتأملها مع عبارة
الشارح تجد الفرق مثل الصبح رحم الله الجميع ورحمنا معهم وبالجملة فهذا الكتاب والامتحان
لايعدان من كتب الافادة فما احقهما بقول القاضى الفاضل الطلل هائل ولاطائل قوله ورداه
قال فى المغنى ان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله
فى المثال الاول يعنى قوله رب رجل صالح لقيته وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او
نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به فى وقت فعبارة
الشارح هى عبارة المغنى حولها الى ما ترى قوله لو كان كما ذكروا الخ قياس استثنائى حذفت استثنائيته
وذكر دليلها والتقدير لكن التالى وهو عدم جواز العطف باطل فبطل المقدم وهو كونها معدية
الذى هو معنى قوله ما ذكروا فثبت نقيضه اى انها ليست معدية وهو المطلوب اما دليل
الاستثنائية فقوله وقد اجازاه واما بيان الملازمة فانها اذا كانت معدية كان ما بعدها فى
محل نصب كما هو شان المعدى واذا كان فى محل نصب لم يجز عطف المرفوع او المنصوب عليه مع انه
يعطف اما عطف المرفوع فعلى تقدير كونه مبتدأ واما المنصوب فعلى تقدير كونه مفعولا للفعل الذى
يليه قوله واخاه التمثيل به وان لم يكن نصا فى النصب لجواز ان تخرج على لغة القصر كما فى ان اباها
وابا اباها الا انه ازال ابهام التخريج على هذه اللغة رفع واخوه بالواو فيكون الاول منصوبا
بالالف على اللغة المشهورة قوله بهما اى بالرفع والنصب بل يتعين الجر فان قلت لم لايعطف
عليه بالنصب باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول به قلت يمنع من ذلك قصور العامل لانه
لايتعدى بنفسه والنصب فى المفعول يقتضى تعديه بنفسه واذا لم يتعد للمتبوع بنفسه فاولى
ان لايتعدى للتابع قوله كما مر فى كفى بالله وبحسبك درهم قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا وعليه فالباء اصلية قوله مفعول فى الثانى اى رب رجل صالح
لقيت بدون ضمير قوله ومبتدأ فى الاول وهو رب رجل صالح لقيته فان ما ذكره مثالا باعتبار
التوزيع فى لقيته ولقيت قوله وقال لانها لاتوصل اه اعلم انه صرح بنحو ما ذكر فى موضعين
من المغنى فقال فى بحث خلا انها على وجهين احدهما ان تكون حرفا جارا للمستثنى ثم قيل موضعها
نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب عندى
الاول لانها لاتعدى الافعال الى الاسماء اى لاتوصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت
فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة وقال فى الباب الثالث عند عد ما
لايتعلق من الحروف السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن
لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى هو ايصال معنى
الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك فى الا وانما خفض بهن المستثنى ولم

ولم ينصب كالمستثنى لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا فقال الدماميني في مبحث خلا ولا نسلم
ان معنى التعدية كما ذكر بل معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو ههنا مفيد لانتفائه
عنه وقد افصح المصنف بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حرف العين على على الاستدراكية
ماضيه وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى
ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهو غير متعلقة
فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا
التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله قوله واقول اعتراض على الدماميني
قوله المنع اى منع الدماميني ان معنى التعدية ايصال الفعل الى الاسم مكابرة قوله والا
ينتقض اى وان لم يكن المنع مكابرة بل في موقعه ينتقض التعريف قوله لوجود التعدية اه
اى بالمعنى الذي ذكره الدماميني قوله كما في المثال الثاني وهو لعل فان الخبر ملفوظ به قوله كما
في الاول وهو لولا فان الخبر مقدر اذ معنى لولاك لهلك زيد لولاك موجود قوله في الاختلاف
اى بين ابن الحاجب والجمهور قوله وقد يسند اه الاسناد يطلق ويراد به نسبة احد الشيئين الى الآخر
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ويطلق ويراد به نسبة احدهما اليه مطلقا وهو المراد ههنا اذ
نحو زيد ممرور به من قبيل اسناد المتعلق الى الجار والمجرور ولا يتناوله المعنى الاول فهو بسند تجريد
والباعث عليه ان الشئ الاول والثاني ليس على اطلاقه بل على كونه متعلقا في الاول وعلى كونه
جارا ومجرورا في الثاني فتأمل فانه ادق وينفعك في مواضع شتى كذا نقل عنه تأملنا فوجدناه
ليس بشئ بل لا يكاد يستقيم وبيانه انه ذكر للاسناد معنيين اراد الثاني منهما بناء على عدم
صحة ارادة الاول وهو وهم بل المراد الاول اذ زيد ممرور به يصدق عليه الاول لتحقق الفائدة
وتعليله بقوله اذ نحو زيد اه لا ينتج تعين ارادة الثاني وقوله ولا يتناوله الاول لم والقول بعدم
التناول مكابرة وارتكاب التجريد مما لا داعي اليه اذ معنى قول المص وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور
ينسب احدهما الى الآخر بحيث يتحقق بينهما ربط واسناد ينتظم منه الفائدة وكون احد الشيئين
هنا متعلقا والثاني جارا ومجرورا لا يستلزم التجريد فانه من افراد احد الشيئين والآخر فالحق ان
المراد بالاسناد هنا المعنى الاول ولا تجريد فتدبر ولا تكن من اسرى التقليد قوله كما حققه في
الامتحان قال في مبحث الظروف واما النصب المحلي في نحو مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار آلة
ووسيلة في افضاء معنى العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول
بعض المعربين الجار والمجرور منصوب المحل مسامحة او تجوز تسمية للكل باسم الجزء قال الش
فيما علقه هنا وتمام التحقيق مذكور في حاشيتنا له وفقك الله لمطالعتها اقول قد اطلعت
على حاشية في هذا المبحث فما وجدت ذكر شيأ ابدا سوى ان كتب قوله مسامحة انه تعتبر العلاقة في
بل يبنى على ظهور المراد هذا ما كتبه ولعله هو تمام التحقيق بزعمه قوله تسامح هو استعمال اللفظ
في غير حقيقته بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهوره للفهم

في المقام فوجود العلاقة يدفع التسامح قوله كالحميم اى الصاحب قوله له اى للظرف وضمير
هو يعود للجار والمجرور وهو معنى ما يقال الجار والمجرور والظرف اخوان قوله نائب الفاعل
فكالفاعل اى في عدم جواز التقديم على العامل قوله ظاهر كلام صاحب الكشاف قد خطاه
البيضاوي بان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم قال صاحب التقريب وانما جاز تقدمهم
اعتبار الاصالة ظرفيته لا لعروض فاعليته ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدأ ولا
التباس هنا ولانه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول لكن ابو حيان نحكي الاتفاق من النحويين
على انه لا يجوز تقدم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل ابو جعفر النحاس في
المقنع من تأليفه وح لا يتم كلام التقريب الا ان ينازع في صحة الحكاية قال سعدي چلبي فان
قيل لم لا يجوز ان يراد الاسناد المعنوي ويكون عنه فاعل مسئولا المحذوف والثاني مفسرا
وليس في كلام القائل ما يأبى عن الحمل على ذلك بل يجوز ان يوجد فيه ما يؤيده قلنا لا بد في
المفسر من الضمير العائد الى المرفوع لئلا يبقى بلا فاعل ولا مجال له هنا اذ لا يمكن جعله مبتدأ
للزوم حرف الجر الا ان يحمل على الحذف والايصال فليتأمل ولهذا التأويل قال التفتازاني ظاهر
كلام الكشاف مع انه نص في جواز التقديم واما تخريج الآية على المختار فالضمير في عنه عائد
الى كل السابقة والآية هكذا ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك اى كل هذه الاعضاء
اجريت مجرى العقلاء لما كانت مسئولة عن احوالها شاهدة على صاحبها كان عنه مسئولا
اى كل واحد منها مسئولا عن نفسه يعني عما عمل به صاحبه ويجوز ان يكون الضمير في عنه
لمصدر لا تقف ولصاحب السمع والبصر قوله ان عنه فاعل مسئولا اه حيث قال ان مسئولا
مسند الى عنه كقوله غير المغضوب عليهم والمعنى يسأل صاحبه عنه قوله فاكتفى به اى بالتعبير
بالفعل مع ان المتعلق يشمله وما يشبهه ومعناه كما تقدم اما معنى الفعل فلا يحذف فضلا عن
العموم واما ما يشبهه فلم يتعرض له اكتفاء بالتعبير بالفعل كما قال الشارح قوله او المراد به
اى بالفعل الدال على الحدث فيفسر بالفعل اللغوي فيشمل الفعل الاصطلاحي وما يشبهه قوله
كالكائن المناسب كالكون والحصول لانه بصدد التمثيل للفعل لا لما يشبهه وقد يقال انه جرى في
التمثيل على الاحتمال الثاني وان المراد بالفعل ما دل على الحدث قوله متضمنا بصيغة اسم المفعول
اى يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله قوله مستقر الخ زيادة فيه اشارة الى
انه من قبيل الحذف والايصال فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره
بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك قال اليمني في حاشية الكشاف سمي مستقرا لانه يتعلق
بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه من كلام الرضي حيث قال قال سيبويه تقديم الخبر
اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر
مقدرا قبله فقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار
كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه وقال الدماميني في الحواشي الهندية لما كان المتعلق
العام اذا احذف فانتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار

الضمير فيه قال ولا يخفى ان اعتبار المناسبة التى ذكرتها فى التسمية وهو الذى سمعته من بعض
اشياخنا اولى من اعتبار ما ذكره اليمنى والرضى اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله
باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له
اسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة وصليت
فى المسجد يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر فى اليوم المذكور الصوم وفى المسجد الصلاة وان
لم يكن متعلقه لفظ استقر والمناسبة التى ذكرناها سالمة من ذلك كله هذا الذى ذكرناه هو
الذى طفحت به كتب القوم واما الشارح رحمه الله فقد تهور وزاد على ما ذكره القوم تابعا لصاحب
الامتحان فقال لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما استقرار معنى العامل
وضميره فمما لا نزاع فيه واما استقرار عمله فكانه يشير بذلك الى جواز رفع الظاهر بعد الظرف والجار
والمجرور فانه اذا وقع بعدهما مرفوع وتقدمهما نفى او استفهام او موصول او موصوف او صاحب
خبر او حال نحو ما فى الدار احد وافى الله شك ونحو ذلك ففى المرفوع ثلثة مذاهب الاول كونه
مبتدأ مخبرا عنه بهما ويجوز كونه فاعلا الثانى الارجح كونه فاعلا الثالث وجوب كونه فاعلا
والاعتماد ليس بشرط عند الكوفيين والاخفش ثم اذا اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او
هما النيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما خلاف المختار الثانى اذا علمت هذا فاعلم انه على تقدير
ان يكون المرفوع مبتدأ وهما خبر عنه فلا عمل لهما ومثله ما اذا كان فاعلا والعامل هو الفعل المحذوف
وح لا يستقيم قوله وعمله لانه على الاول لا عمل لهما اصلا وكذلك على الثانى وما على ما هو المختار
من انهما العاملان على تقدير جعل المرفوع فاعلا فربما يتوهم صحة ما قاله الشارح وليس الامر
كما يتوهم وذلك لانا لا نسلم ان العمل الحاصل لهما ح هو نفس عمل العامل استقر فيهما بل عرض لهما
ذلك العمل لقربهما من معنى الفعل كما تقدم ولذلك شرط الاعتماد لاجل التقريب فلم يتم قوله
وعمله على انه لو سلم جدلا ان عملهما فى المرفوع حصل بطريق الاستقرار من العامل فليس ذلك بمطرد
فى جميع مواقعهما بل فى بعض الاحوال فلا يلتفت اليه بخلاف استقرار معنى العامل او الضمير فانه
ملازم لهما فلذلك علت به التسمية واما قوله واعرابه فلا يتم ايضا لان الاعراب مصدر مضاف
للمفعول والمراد الاعراب القائم بالعامل اى الاعراب المحلى لو قدر فعلا او اللفظى اذا قدر اسما لان
الاعراب من قبيل الصفات ولا يجوز انتقال الصفة عن موصوفها لاخر على انا لا نسلم ان المقدر
له اعراب كيف وقد حكموا بانهما فى محل رفع لو وقعا مبتدأ وفى محل نصب لو وقعا حالا او غير ذلك
وانما تقدير المتعلق لداع لفظى فهو من قبيل دلالة الاقتضاء ولذلك لم يعين بخصوصه فان قلت
قد اختلفوا فيهما اذا كانا خبرا هل هما وحدهما الخبر او هما مع المتعلق او هو وحده وقد رجح ابن
هشام ان الخبر هو المتعلق فكيف تنكر الاعراب فيه قلت جعل الخبر المتعلق بحسب المعنى لا بحسب
اللفظ لانه هو الذى حصلت به الفائدة واما الخبر من حيث الحكم واللفظ هو الظرف على انه
لو جعل الخبر المتعلق من حيث الحكم ايضا للزم ان محل الظرف نصب به فلم يكن اعراب الظرف
اعرابا انتقل عنه اما اذا جعل المجموع يكون الاعراب لهما فلا يسلم وصفهما به فضلا عن انتقاله

لان الحكم الثابت للكل من حيث هو كل لا يثبت للجزء من حيث هو جزء وكونهما وحدهما واضح جلى
وبالجملة فقد خالف الشارح وصاحب الامتحان والجماعة طلبا للاغراب فاتيا بما هو العجب
العجاب قوله كل منها اى العمل والضمير والاعراب قوله منه اى العامل قوله اليهما اى الجار
والمجرور اما انتقال الضمير فمسلم واما العمل والاعراب فلا يعقل كما اسلفناه قوله لقيامهما اى الجار
والمجرور تعليل للانتقال قوله فقد يقع ركنا اه كزيد فى الدار وقد لا كزيد فى الدار راكب فان الاول
وقع خبرا فهو ركن والثانى وقع حالا فليس بركن وبقى النظر فى صحة هذا التفريع وفى المفرع عليه
ماذا وما وجه الاتيان به فلينظر فانى ما فهمت له معنى واصل العبارة فى الامتحان هكذا وهو مستقر
اى مستقر فيه معنى عامله ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة اه وصاحب الامتحان
اتى بقوله فيقع ركنا وفضلة ربطا لكلام المتن وتمهيد المثالين ذكرهما وهنا لا داعى لذلك فما
هذه التعسفات التى لا طائل تحتها سوى تشويش الفكر قوله ظرفا لغوا سمى بذلك لكونه فضلة
يتم الكلام بدونه او لانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا فى المظهر ولا فى المضمر وانما سمى الجار
والمجرور ظرفا لكونه جاريا مجرى الظرف فى الاحتياج الى الفعل والمناسبة له لان الظرف فى الحقيقة
الجار والمجرور لكونه بمعنى فى قيل المناسب ان يسمى الملفوظ خاصا لوقوعه فى التنزيل والحديث
لان عامله خاص وان يسمى المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ فى الاول خصوص العامل وفى الثانى عمومه
قوله او مقالية مثل ابن اكل زيد قوله وما حذف بها اى بالقرينة قوله هنا اى المذكور من ان
المستقر ما كان متعلقه عاما محذوفا واللغو ما ذكر عامله ولو كان عاما او حذف وهو خاص والمسئلة
خلافية قال الخفاجى فى حواشى البيضاوى اختلف فى تفسيرهما فقيل اللغو ما يكون عامله
مذكورا والمستقر ما يكون محذوفا مطلقا وقيل المستقر ما يكون عامله عاما من معنى الحصول
او الاستقرار وهو مقدر واللغو بخلافه او اللغو ما يكون عامله خارجا عن الظرف غير مفهوم منه
سواء ذكر او لا والمستقر ما فهم منه معنى عامله وفى الحواشى الهندية المستقر ما كان عامله عاما
واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة ونحو افى الله شك وخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس فى الدار
واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر
لبيان الواقع واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز
نحو زيد راكب على الفرس فقول الشارح وقيل انه مع الخاص اه مما صدق عليه القول الاول قال
ابن كمال پاشا فى بعض تعليقاته قد يقدر الفعل الخاص ولا يخرج الظرف عن حد المستقر على ما
افصح عنه الفاضل اليمنى حيث قال النحويون يقدرون فى الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم توجد
قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة والشريف الفاضل نقل عنه
هذه الفائدة فى شرح خطبة الكشاف وارتضاها وكانه غفل عما قرره فى شرح المفتاح حيث قال
فى شرح قوله واليك الاختيار والاختيار فاعل مفوض واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار
مبتدأ واليك خبرا له لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك هنا
مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام او رجع عنه واعلم انه يجب تعلقهما بمحذوف

في ثمانية مواضع احدها ان يقعا صفة الثاني ان يقعا حالا الثالث ان يقعا صلة الرابع ان يقعا
خبرا الخامس ان يرفعا الظاهر نحو افي الله شك السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة
التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله
لاكيدن اصنامكم ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء فان قلت قد قدر المتعلق مع الحالية
في قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده قلت قال صاحب المغني زعم ابن عطيه ان مستقرا هو المتعلق
الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه
عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص هذا وقد بحث عبد الغفور في قولهم
الظرف يحتاج لمتعلق فقال قولهم الظرف لابد له من متعلق محل بحث لان كلمة في في نحو زيد في
الدار للظرفية والظرفية نسبة لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف
فزيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر فان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو
والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم فيه ليس الا بهو هو اذ لا بد لذلك من دليل مع ان
تقدير العامل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتاويل كلامه واجاب العصام بان الظروف تكون ظروفا
لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان واما ما
اجاب به بعض حواشي العصام فهو في غاية الضعف كما يعلم من ملاحظة الكلام السابق في معنى التعدية
وقصور على الجار والمجرور وحاصله ان الظرف في الحقيقة عبارة عن الجار والمجرور والجار
والمجرور لا بد له من متعلق عامل فيه لان حروف الجر موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
لا لافضاء الذوات الى الذوات حتى تكون كلمة في في المثال المذكور لمجرد نسبة الذات الى الذات
بل هي فيه لنسبة فعل من افعال زيد الى الدار صراحة ويلزمها نسبة الذات التزاما كما في سائر
احرف الجر فتدبر قوله وقد يحذف الجار اه اقول حيث انتهى بناء الكلام الى مسئلة الحذف
فليحذف عن البنان اليراعة ونصون كاسد هذه البضاعة من شناعة الاضاعة حيث وجب
البخل بالاذاعة لعدم قابلية الزمان والمكان حتى يتيسر لنا الامكان وبالله اقسم ما سطرت
سطرا الا ومقلتي عبرى وكبدي بنار التحزن حرا ومعيشتي بدار الغربة غبرا واني لي بالخوض
في لجة هذا الكتاب الذي عجز بدقته وغموضه فحول الطلاب والفكر قد فسد وقد وهنت
القوى والجلد وعدم الخليل والصاحب وسد في وجه حيلتي كل لاحب وجاءت حوادث
الدهر تترى وكاني لما محضت من الفضيلة بين ابناء الزمان جئت شيئا امرا غريبة قارظيه ومحنه
علويه وحرفة ادبيه شعر ما على هذه الحوادث صبر لا ولو كنت صخرة صماء والى
الله المشتكى من تقنع وجوه المطالب وتعسر حصول المآرب وانفرادي عن كل انيس وخلو
مكاني من زاين وجليس اسامر في الدجا نجومه الثواقب واناجي في النهار وجد ران بيتي
المحيطة بي من كل جانب مع حرمان لذة الامن والامان وترادف اخبار الاساة والاحزان
ومالي والدخول في هذه المضايق وقد حال بيني وبين ما اروم العوائق دعني ادع

قوله او مقابلة مثل تزاكي المهيئين لذلك لاكل محل لكل الطعام هنا او هنالك او في الصفة او في القصر او في غير ذلك

قوله التنبيه قوله ومررت

قوله وقيل الخ قائله التبيان اى بالقرينة قوله فتعلقه المحذوف بها اى الذى لم يحذف للظرف والمرور ليس بزيد مثال هو المرور بل هو امر فان المتعلق في الجار والمجرور ولو قال منضمنا في الحاشية عن الظرف في الدار خارج عن النص مكان مررت بزيد وجد زيد لكان اولى حاشيه

نفسي من تكليفها بتحشية هذا الكتاب الذي هو خطب جليل اليس هذا وقت ليس لابناء الفضائل
فيه عند احد مقيل اليس هذا وقت فشو الجهل وركود رياح الفضل قد تهدمت ولا حول
ولا قوة الا بالله اركان العلوم بتطاول السفلة وانزوى في زوايا الخمول من معاناة الشدائد
الكملة ولله القائل والدهر دهر الجاهلين وامر اهل العلم فاتر لا شيء اكسد فيه من
سوق المحابر والدفاتر والقائل هذا زمان درهم لا غيره فدع الدفاتر للزمان
الغابر قد تصدى كل غمر في المجالس ورموا بعين الاجلال لحسن الشارة والملابس
ونوه باسمه الجاهلون فسما من غير اصل ثابت واكب على الدنيا بحبائل التحصيل فهو كالذباب
عليها تهافت حين اقبلت عليه وحصلت بين يديه فباتها بصفقة مغبون لانه بزخارفها
مفتون وفي عداد اهل الفضيلة لا يكون الا ان حزب الله هم المفلحون والدهر كالدولاب
ليس يدور الا بالبقر ثم اذا قدر الله لي بالفرج وتخلصت من اسار الغربة التي هي ضيق في
الصدر وحرج وانجلت عن الفؤاد احزانه واستقرت به عن كربة الغربة اوطانه شرعت في
الاتمام ان ساعدت عناية الملك العلام والا فليكن هذا آخر ما قدرنا عليه والحمد الذي
كابدناه حتى وصلنا المسير اليه ويأتي الله بعدنا بمن يتمم المرام ويكون لحاشيتنا هذه مسك
الختام والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم وافق الفراغ
منه يوم الجمعة من شهر شعبان المعظم من شهر عام اثنين وعشرين بعد المائة والالف على
يد جامعه الفقير حسن بن محمد العطار الازهري الشافعي المصري
الخلوتي وكتب بمدينة اسكندرية الروم حين استقراره بها بعد رحلة
عن مصر اعاده الله للوطن وازال عنه بمنه المشقة

والحمد لله الكريم المنان تم حسن مصري

قوله اى حذف الجار ولو قال اى الحذف لكان اخصر واكفى ولافادة المقصود اوفى وهو المطلق
في التراكيب اذ حينئذ يصير اللام للعهد والحذف المعهود ليس الا حذف الجار قوله فان حذف في
لا بمعناه يعني ان حذف في من المفعول فيه لا حذف الجار الذي هو بمعنى في من الباء وغيرها
وانما اتى بقوله لا بما بمعناه لدفع توهم تولد من قوله السابق من ان المجرور بجارة في او ما بمعناها
يكون منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه فيتوهم من ذلك ان ههنا كذلك بل مخصوص
بحذف في قال المص فان حذف في منه قياس في قوله قياس لطافة بديعية اتى بغير باء نسبي
اراد به هنا معناه اللغوي واراد بالسابق فلذا الحق الباء النسبية في السابق حين التقسيم
وحذف الياء حين الشروع في التفصيل فلم يبق محل التقسيم الا انه فهم قصير فتبصر قال المص
ظرف زمان مبهما كان الخ قال ابو البقاء الظرف المبهم ما ليس له حدود تحصرها ولا اقطار تحويها
قال المص سرت حينا في كليات ابي البقاء الحين الدهر والدهر في الاصل اسم لمدة العالم من مبدأ

قوله وجوز الفاضل العصام في شرح الكافية تقديره حيث قال فالمراد بقوله في او ما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشايع والشايع في الظرف في الاء والشايع في التعليل اللام وربما يقدر في المفعول له بمن كما ان الشايع في المفعول فيه فلا يقدر في المفعول له ما سوى اللام وقال في بحث المفعول فيه فالزمان والمكان المبهم يقبل تقدير في وفي بحث المفعول له يقبل تقدير اللام ولم يذكر غيره لانه من الاحتمال حاشيه

وجوده الى اضافة او الحين وقت من الدهر يصلح لجميع الازمان طال او قصر ويكون سنة او
اكثر او يختص باربعين او ستين او ستة اشهر او شهرين او كل غدوة وعشية وقال ايضا الحين
يقع على ستة اشهر معرفا ومنكرا الا ان هذه المدة اعدل محامله لكونه اوسط كما في قوله تعالى
تؤتى اكلها كل حين قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما المراد ستة اشهر وقال ابن الشيخ الاند
لسي في كتابه المسمى بالالباء اختلف في الحين يروى ان رجلا اتى ابا بكر رضى الله تعالى عنه
فقال انى حلفت ان لا اكلم اخى حينا فقال له ابو بكر رضى الله تعالى عنه لا تكلمه حياتك ثم اتى
عمر رضى الله تعالى عنه فقال له مثل ذلك فقال رضى الله تعالى عنه لا تكلمه سنة ثم اتى على بن
ابى طالب رضى الله تعالى عنه فقال له مثل ذلك فقال رضى الله تعالى عنه لا تكلمه الى غروب
الشمس فقال الرجل سبحان الله ثلاثة من الاصحاب رضى الله تعالى عنهم اجمعين اختلفوا فى امر
واحد فاتى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فاخبره بذلك فقال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم اصحابى كالنجوم من اقتدى بشئ منهم اهتدى قال الذى ذكر هذا الخبر هو الفقيه
ابو محمد عبد الله بن الوحشى الوراق فى شرح الشهاب قال تأول ابو بكر رضى الله تعالى عنه
فى يمين هذا الرجل خبر قوم يونس عليه السلام فانه متعناهم الى حين وذلك الى ان ماتوا
وتأول عمر رضى الله تعالى عنه قول الله عز وجل تؤتى اكلها كل حين باذن ربها وذلك كل عام
وتأول على رضى الله تعالى عنه قول الله عز وجل فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون قوله
ومنهم من فسره بالنكرة يعنى قال البعض المكان المبهم هو النكرة وليس بشئ اذ مثل خلفك
وامامك فى قولهم جلست خلفك او امامك منتصبان على الظرفية بلا خلاف وقال الآخر المكان
المبهم هو الذى لا يحصره حاصر على قياس الزمان المبهم ورد بانه يخرج منه المقادير الممسوحة
كفرسخ وميل مع انه منتصب على الظرفية بلا خلاف قوله ورد بان الجهات مثل غير ومثل فى
عدم التعريف الخ فقوله رد على صيغة المجهول اى اعترض واورد نقضا بان الجهات الست المشهورة
لا تكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة كما لا يكتسب التعريف اضافة لفظى غير ومثل الى المعرفة صرح بذلك
فى الارشاد وذكر هذا الاعتراض ايضا فى هذا المقام فيه وفى قوله فى عدم التعريف حذف مضاف
وهو شايع تقديره فى عدم اكتساب التعريف ولو قال فى عدم التعرف بتشديد الراء بلا ياء لم تمس الحاجة
الى تقدير مضاف قطعا كما لا يخفى ولعله من قلم الناسخ والله تعالى اعلم قوله اعاد الجار ليتعين العطف
على الجهات وليتبين انه دخول الكاف وما بعده ليس مثل الجهات فضلا ان يكون منها لان لفظ
عند فى الاصل موضوع للمكان ثم شاع استعماله فى الزمان مثل قولهم عند الصبح وعند المساء وعند
السحر وشاع ايضا استعماله فيما ليس بمكان ولا زمان قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ولما
كان اصل وضعه للمكان عدوه من المكان المبهم وهو من الظروف اللازمة الظرفية يجب انتصابه
على الظرفية دائما الا اذا كان مجرورا بمن فقط فلا يجوز رفعه ولا يقال عندك واقع برفع الدال
بخلاف الجهات الست فانها تستعمل تارة اسما تقول امامك خير من ورائك ويمينك خير من شمالك
قوله ولدى بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة توضيحه انه اذا كان لزيد اموال الا من الدنانير بعضها

فى الكيس معه وبعضها فى الصندوق المقفلة وبعضها فى الخزانة مدفونة يصح ان تقول هذه
الاموال عند زيد ولا يقال لدى زيد الا ما فى الكيس الذى معه لان الحضور شرط فى لدى
دون عند قال المص ووسط بسكون السين اقول وتعبيره بالتركى اچ طرف مثلا اوك فتح
همزة كسر واو ايله اچ طرف وذلك مبهم قوله كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بسكون
السين توضيحه يقولون بالتركى بنم خلق ايچنده ايشم نه فتعبيره بالعربى ما فعلى وسط القوم
ويقولون بالتركى بنم خلق آراسنده ايشم نه فتعبيره بالعربى ما فعلى بين القوم فقد صح
استعمال الوسط الساكن سينه فيما استعمل فيه بين فتقول جلست وسط القوم بسكون السين
كما تقول بين القوم فاتفق التعبيران فى اللغتين قال المص لاجانبا مستثنى من الالفاظ
الموضوعة للمكان المبهم قال الرضى ما ملخصه انهم اختلفوا اختلافا كثيرا فى عامل النصب فى
المستثنى قال البصرية العامل فيه الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا وقال المبرد والزجاج العامل
فيه الا وقال الكسائى منصوب بان المشددة المقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقديره قام
القوم الا ان زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت
النون الثانية وادغم النون الاولى فى لام لا وقال بعضهم منصوب باستثنى على صيغة المتكلم
من المضارع وقال ابن الحاجب العامل هو المستثنى منه بواسطة الا هذا كله فى المستثنى المتصل
قوله لانه اسم لمعين مما بين طرفى الشئ فهذا خاص بما فيه طول فيخرج المربع والمدور وغيرهما
التى لها الاوساط على انه لا حاجة لقوله وهو محدود على التفسير الثانى حتى احتاج الى ذكر
مثل هذا الوجه المعوج وما هذا الالتزام بما لا يلزم بل انصراف وانحراف عما ذكره المص واراده لان
المستثنى والمستثنى منه كلاهما مبهمان على ذكره وقد صرح به الشارح الطارح بقوله ومبهم على
تفسير المص والمراد بقوله على التفسير الثانى ما مر منه آنفا من قوله ومنهم من فسره بالنكرة
لان النكرة اسم لغير معين ووسط بالفتح صار معينا بما بين طرفى الشئ قوله مع القرار فى
الجملة الخ فيه ان المقتول والمضروب يستقران البتة فى محلهما ولو قليلا فان الجلاد والضراب يقرهما
فى المقتل والمضرب حين القتل والضرب زمانا يسيرا بل فى الضرب يكون كثيرا فكيف يصح قوله
فى الجملة فعليك بالاستيقاظ قوله اشتق منهما المقتل والمضرب فيه خدشة لان المقتل والمضرب
هما مصدران الا انهما ميميان والمصدر من حيث انه مصدر هو المشتق منه لا المشتق تدبر
قال المص ولم يكن متعلقه بمعناه اى ولم يكن متعلق اسم المكان وعامله بمعنى الاستقرار مثل اكلت
فى مقام زيد فان الاكل ليس فيه معنى الاستقرار فلا يحذف فى من المقام ولو كان نظرا فى المضمون لكن
لم يكن ظرفا لعامله قال المص فان هذه المستثنيات من الجانب والجهة والوجه والوسط بالفتح
وخارج الدار وداخلها وجوفها والمقتل والمضرب والمقام والمكان فكلها من المبهمات المكانية
الا ان السبع الاولية تخرج من المبهمية بالاضافة الى المحدود والاربعة الاخيرة بالاضافة الى
المعرفة خرجت منها فلذلك لم يحذف فى منها قال المص لا يقال اكلت جانب الدار او مضرب زيد
او مقامه اتى نور الله تعالى مرقده بامثلة ثلثة لاحدى عشر مستثنيات من المبهم المكانى لانها

فى الحقيقة على ثلاثة انماط النمط الاول من قوله الاجانبا الى قوله وكل اسم مكان والنمط الثانى منه الى قوله وكذا ان كان والنمط الثالث منه الى قوله واما ان كان قوله كما كان نفسه بمعناه اى كما كان نفس ذلك القسم الاخير الذى هو قسم مقام ومكان بمعناه اى بمعنى الاستقرار سواء كان ذلك العامل مشتقا من الحدث الواقع فى ذلك القسم الاخير نحو ثبت مقامه اولم يشتق من ذلك نحو قعدت مكانه فلكون العاملين فى المثالين بمعنى الاستقرار كما كان معمولهما من المفعول فيه كذلك جاز حذف فى منه قال المص وان كان ظرف مكان محدودا غير الاسلوب السابق وعدل من او الى الواو وتنبيها على ان ما سيتلى عليك ليس موافقا لسابقه فى حكم حذف فى وان هذا ابتداء كلام فلذلك اتى بالواو الابتدائية لان اسم كان فى سابقيه فى قوله ان كان ظرف زمان محدودا وفى قوله اوكان ظرف مكان مبهما كليهما مستتر راجع الى المفعول فيه وههنا اسم كان مظهر وهو قوله ظرف مكان بالرفع وخبره محدودا بالنصب والجملة لامحل لها شرط ان وجزاؤها قوله الاتى فلا يجوز حذف فى منه والذى بين الشرط والجزاء من قوله وهو ما ثبت له اسم الخ جملة معترضة فتبصر قوله كالدار فى البلد الخ اى سمى البلد بلدا بسبب دار داخل فى مسماه لان البلد ما له دور يسكنون الاهالى فيها ودكاكين يتجرون فيها وحمامات يتطهرون فيها وجوامع يصلون فيها وغير ذلك وكذا البيت داخل فى الدار لان الدار هى التى لها بيوت اوجدران احاطت وباب مقفل وكذا الجدار والسقف داخل فى البيت لان البيت هو الذى له جدران اربع وسقف عليه الاجر والتراب للمحافظة عن الامطار وغيرها وله باب يسدونه ليلا وان اقتضاه فهذا كله ما ثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه فصارت امكنة محدودة قوله اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما الخ اما الاختلاف ذاتا فلكون احدهما زمانا والاخر مكانا والاختلاف صفة لكون وصف احدهما مبهما والاخر محدودا قوله ولا على المحدود الخ اى ولا يحمل على المحدود الزمانى لان الاصل هو المبهم لا المحدود حتى يحمل عليه وانت خبير ان المحمول عليه لابد ان يكون اصلا فلما انتفت الاصلية انتفى الحمل عليه قال المص الا ما بعد دخل الخ اى لا يجوز حذف فى من جميع المحدود المكانى الا من المحدود المكانى الذى وقع هو بعد هذه الافعال الثلثة وما يتصرف منها قوله والموضع الثانى اى من المواضع الثلثة التى يحذف فيها حرف الجر المخصوص من المعمول المخصوص لانك قد عرفت فى الموضع الاول السابق ان المحذوف من الحروف الجر هو جارة فى خاصة وان المعمول هو المفعول فيه خاصة وستعرف ان شاء الله تعالى ههنا ان المحذوف من الجارة هى اللام خاصة وان المعمول هو المفعول له خاصة قوله اى حدثا لا عينا اى الشرط الاول فى حذف اللام من اللفظ الواقع مفعولا له فى الكلام ان يكون ذلك اللفظ دالا على الحدث لا على عين شئ وذاته مثل جئتك للسمن فانه لا يحذف اللام من السمن اذ هو يطلق على عين شئ يقال له بالفارسى روغن ساده وهو ليس بحدث مثل الضرب والتاديب والفتح والاكرام وغيرها والشرط الثانى ان يكون ذلك الحدث حدثا لفاعل الفعل الذى علل ذلك الفعل بذلك الحدث والى هذا الشرط اشار بقوله لفاعل الفعل

المعلل

المعلل به كما اشار الى الشرط الاول بقوله اذا كان فعلا والشرط الثالث ان يكون المفعول له مقارنا لذلك الفعل المعلل فى الوجود معا فى زمان واحد او بعضا من وجود زمان الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن لا ينفك عن المتكلم وزمان القعود من الحرب بعض منه قوله فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد فيه انه يوجد الضرب كثيرا ولا يوجد التاديب بل كلما ضرب زاد الاساءة لا سيما فى زماننا هذا كما لا يخفى وانما المثال لمن يقبل التادب من المتادب بالضرب ولو كان نادرا فى هذا الزمان والمراد من ايراد هذا المثال هو لتفهيم المبتدى على تقدير حصول الادب حين الضرب فليتامل قوله قبل التاديب عين الضرب الخ اقول وبه سبحانه وتعالى التوفيق الضرب شجرة والتاديب ثمرتها فالشجرة غير الثمرة وهى حاصلها على ان الضرب هو المشاهد بالحس الظاهرى والتاديب ليس كذلك وان الضرب آلة والتاديب حالة قوله بان هذا ممنوع الخ اى كون التاديب عين الضرب ممنوع كيف والتاديب احداث الادب والضرب سبب الادب والسبب غير المسبب بالبداهة فتبصر قال المص بخلاف اكرمتك الخ فالظرف مستقر مرفوع محلا على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره هو راجع الى قوله ضربت زيدا تاديبا اى هو ملابس بخلاف اكرمتك لاكرامك يعنى مثال ضربت زيدا تاديبا مخالف لقوله اكرمتك لاكرامك لانعدام الاتحادية فى الفاعل فان قيل ان المتعلق مخصوص ليس من الافعال العامة فكيف يكون الظرف مستقرا قلنا خصوص المتعلق لا يمنع استقرار الظرف ان كان المتعلق مفهوما بحسب الظاهر عند بعض النحاة قوله لعدم الاتحاد فى الفاعل لان كلا من الاكرامين لكل من الشخصين المتغايرين قوله لعدم المقارنة فى الوجود بعدم اتحاد الزمان فى الوجود لا معا ولا بعضا من زمان الاخر لان الوعد وقع فى الامس وقد مضى والمجئ وقع الان فى اليوم المتاخر قال المص بالاتفاق فجارة الباء متعلق بكل من المضارعين المجهولين على سبيل التنازع من قوله ينصب ويرفع اى النصب فى المنصوب والرفع فى المرفوع باتفاق النحاة ولا اختلاف فى ذلك منهم لكن الارتفاع على النيابة لا يكون فى المفعول له لانه لا يقوم مقام الفاعل نيابة عنه فلا يقال ضرب تاديب بالرفع مع مجهولية الفاعل لفساد المعنى قال المص ثم القياس الخ عطف على ما بعد ثم السابق الاول من السوابق الثلث لان سابق هذه المرة الرابعة ثم العاطفة فقط مقدرا مدخولها بقرينة الذكر فى الاول كما قدر فى سابق الرابع فلا احتياج الى التقدير قيدنا العطف على الاول وخصصنا المعطوف عليه فالتقدير ثم اعلم ان القياس الخ اى بعد ما علمت من لزوم المتعلق للجارة ولو محذوفا وعلمت الظرف المستقر واللغو وعلمت حذف الجار بنوعيه وعلمت تخصيص حذف فى من المفعول فيه مع ذكر مواضعه وعلمت تخصيص حذف اللام من المفعول له بشروطه الثلثة وعلمت حذف الجار المطلق من ان وان المفتوحتين الاولى مخففة والثانية مشددة وعلمت حكم ما عدا ذلك مما يناسب المذكورات اعلم ان القياس الغير الموقوف الى السماع الخ لكن الاعراب فى هذه العبارة المذكورة المسطورة فى المتن ان قوله ثم القياس مرفوع بالابتداء وقوله بعد مرفوع المحل صفة المبتدأ وقوله فى غيرها الخ

ظرف مستقر مرفوع المحل صفة ثان للمبتدأ وقوله ان توصل فى تأويل المفرد خبره وقوله فتظهر بالنصب معطوف بالفاء على توصل تبصر قوله لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع الخ ظاهر هذه العلة ظهور شمس الضحى ان تكون لاظهار الاعراب لكن ما كتبه فى الهامش خلاف ذلك حيث يقول علة لكون ذلك قياسا اظن ان ذلك لغير الشارح من المحررين فللترويج لتحرير جعله منه قوله قياسيا او سماعيا فان قيل كيف يصح التعميم هنا الى السماعى اذ اول المسئلة مقيدة بقيد القياس حيث قال ثم القياس بعد الحذف قلنا التعميم بالنظر الى حذف الجار والتقييد بالقياس نظرا الى اعراب المجرور المحذوف منه حرف الجر فلا قدح من تقييد حكم المعمول التعميم حال العامل على انه ابين ما يتعلق بالجار وبين ما يتعلق بالمجرور فرق فاروق والله سبحانه وتعالى اعلم قوله من السماعى والثالث من القياسى بيان لغير الاولين لا الاولين لان المراد بالاولين المفعول فيه والمفعول له اللذين من القياسى قوله حذف الجار ورفع المجرور وانيب الفاعل واستتر فهذه الافعال الاربع كلها مجهول الماضى والرفع فى المجرور محلى والايصال استتاري والنيابة عرفى والحذف سماعى وفى اطلاق السماعى على مثل هذا الحذف نظر فكيف يمكن السماع من العرب فيما لا يتلفظ به وما لا يجرى على اللسان وهل يقول العربان فى مشترك ومستقر محذوف ومستتر فليتبصر قوله مثال النصب من ثالث القياسى من الاثنين الكريمتين السابقتين من قوله عز وجل أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى وقوله جل وعلا وان المساجد لله قوله اعجب ان ضربت فقوله اعجب على صيغة مجهول الماضى باب الافعال وكلمة ان من النواصب وضربت معلوم مخاطب الماضى والجملة فى تأويل المصدر والمعنى أُعْجِبَ ضَرْبُكَ كما ان معنى قوله او انك ضارب اعجب ضاربيتك فكلا المصدرين مرفوع بنيابة الفاعل قوله وهذا مختص الخ اى ابقاء المجرور بعد حذف الجار مجرورا مختص بلفظة الله عز وجل قسما اى يمينا وحلفا عند البصرية قوله ملفوظين او محذوفين كما مر فى المفعولين فيه وله من حذف فى واللام ومأخذ هذا التعميم باشارة المص اليه بالامثلة المتلوة عليك هنا قال المص بفعل واحد متعلق بقوله تعلق الجارين والظرف لغو وليس بمستقر كما توهم لانه   خلاف المراد ومراده بقوله بفعل هو العامل المسند مطلقا فيعم شبهه ومعناه فلا يرد ما توهمه البعض انه ذكر الفعل فقط وكذا الحكم فى شبهه ومعناه قوله لان مبنى العمل تعليل عدم الجواز فى تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد لا يقال انك تعلل عدم الجواز بعبارة فيها الجارتين هما الباء فى قولك بمعنى وفى قولك بفعل وترى تعلقهما فى النظرة الاولى بعامل واحد وانت فررت من المطر واوقعت نفسك تحت الميزاب لانا نقول قوله بمعنى واحد ظرف مستقر وقوله بفعل واحد ظرف لغو متعلق بتعلق الجارين قوله بل يقال وبعمرو بالعطف اذا كان زيد وعمرو المتكلم المرور بهما قوله ولو جعل بدلا الخ جواب سؤال كانه قيل لا حاجة الى حرف العطف بل يمكن الاتيان على سبيل بدل الغلط فاجاب انه لا يوجد فى كلام الفصحاء والمقصود هو التصحيح قوله بخلاف مررت بزيد باخيك على سبيل بدل الكل من الكل المستعمل عند الفصحاء وكذا قوله نظرت الى الفلك

الى قمره على نهج بدل الاشتمال وهو فصيح ايضا قال المص وضربت يوم الجمعة يوم السبت تمثيل لعدم جواز تعلق الجارين المحذوفين من اللفظ المقدرين فى المعنى وهما بمعنى واحد هو الظرفية ولا يرد انه يمكن تصحيح هذه العبارة بان يجعل يوم السبت بدلا غلطا بان المتكلم سهى بقوله يوم الجمعة ثم قال يوم السبت لان المراد ليس الا الفصيح البليغ وبدل الغلط لم يصدر من الفصحاء وانما يصححون خطأهم باتيان لفظ بل فيصحح بلا عطف الواو ايضا قوله وفيه انه ان اريد بالواحد الخ ليس فى محزه لان لفظ واحد فى الموضعين وقع مضافا اليه لقوله مرور ولقوله ضرب على انه صفة لموصوف محذوف ملحوظ اى مرور متكلم واحد وضرب متكلم واحد فكيف يكون مدخل للواحد فى مدلولية الفعل وعدمها فليتبصر قوله فكان الاول متعلق بفعل عام والثانى بخاص الخ فان فى الضرب عموما من وجهين من جهة تناوله لما يكون فى جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة تناوله لما يكون فى جميع الامكنة من امام المسجد وغيره فاذا قلت ضربت فكانه يقال لك فى اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال فى اى مكان فتقول امام المسجد فخص اولا بالاول وثانيا بالثانى كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله لجميع المأكولات من تمر او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاحه وغيره فاذا قلت اكلت فكانه يقال لك من اى شئ من المأكولات فتقول من ثمر فيقال من اى نوعه فتقول من تفاحه فخص اولا بالاول وثانيا بالثانى كما بالاول كذا فى الحاشية قال المص والعامل فى اسمين الخ لما كان العامل اللفظى السماعى العامل فى الاسم عاملا فى اسم واحد وعاملا فى اسمين وقد بين العامل فى الاسم الواحد نوعا وعددا بالفاظه وذكرا بمعانيه مع بناسبه وما يتعلق به من الاحكام وغيرها اراد ان يشرع فى بيان العامل فى اسمين هو ثانى قسمين ولم يكتف بان يقول وفى اسمين بالعطف على فى اسم واحد لبعد المعطوف عليه فقال والعامل فى اسمين الخ قوله اى كالعامل فى اسم الخ فهذه العبارة فاسدة باتيان لفظ اسم منكرا لانه يفهم منها ان العامل فى اسم واحد على قسمين وليس كذلك بل نفس العامل فى الاسم على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين فعلى هذا يجب على الشارح فى تفسير قول المص ايضا ان يقول اى كالعامل فى الاسم بلام العهد المراد به قول المص فيما سبق والعامل فى الاسم على قسمين قوله اى حرفوعه قبل منصوبه وهو حرفان مشبهتان بليس الهتان سيذكرهما ان شاء الله تعالى قوله والاحسن الاسب الاحرف بجمع القلة اراد به الاعتراض على المص اولا ثم استدرك التوجيه ثانيا بقوله لكنه اريد التنبيه بل الاحسن لانسب فى حق الشارح ان يقول انما غير المص الاسلوب حيث قال اولا ثمانية احرف ثم قال تسمى حروفا اشارة الى ان استعمال جمع الكثرة فيما يستعمل فيه جمع القلة فى مثل هذا المقام مما يستعملون مجازا كما نص به الخبيصى فى شرح مقدمة ابن الحاجب نور الله تعالى مرقدهما ولشيوع اتيان كل من القلة والكثرة فى مثل هذا الموضع والملاحظة الفروع البالغة مبلغ الكثرة كما صرح بذلك فى الفوائد الضيائية حتى استجلب الوجه الاخير

منها شارحنا هذا حيث قال وباعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها الخ فكيف يليق
ان يعترض على المص مع اخذه فى شرحه هذا من امتحان المص عليهم الرحمة واستمداده منه
اكثر من ان يحصى قال المص لكونها على ثلثة احرف قبل اللام متعلقة بمشبهة وعلة للتشبيه
والظاهر المشهور ذكر وجه التسمية وقد صُرّح بذلك فى بعض الكتب النحوية والتعلق بقوله
تسمى هذا قوله منقسمة الى الثلاثى كان الخ ومما ينبغى عليه ان يقول مثل ان او لكن بدل قوله
كان كيلا يذهب ذاهبٌ فى اول النظر وابتداء المرة ان قوله كان بالفتحات المتوالية من
الحروف المشبهة التى للتشبيه وهو ليس كذلك بل التى ذكرها ههنا من قوله كان كافها بمعنى
المثل ومدخولها بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة بقرينة ما ذكره بعدها من قوله وان
بالفتح وتشديد النون المفتوحة وبقرينة كونها مثالا للثلاثى الحروف المشبهة بالفعل وبقرينة
تمثيله لرباعيها لعل وكان الا ان الرحم والشفقة والمراعاة للمبتدى لاسيما للصبيان
المشوشة الاذهان الذين تفكرهم اللعب مع الاقران ان يقول مثل ان او يقول نحو ان بدل
الكاف قوله اى لبنائها على الفتح وحق الكلام فى هذا المقام العارى عن السقام ان يقال
فى ايضاح المرام اى كالماضى بدل قوله اى لبنائها على الفتح اذ هذا هو المفيد المختصر والمؤكد
بكسر الكاف لشبهها بالفعل على ان قول المص الفاضل النحرير عليه رحمة الملك القدير مغن
عن تفسيره لان الفتح من القاب البناء كما صرحوا بذلك الفضلاء قوله ولملازمتها الاسماء
ناظر الى قوله استعمالا تبصر قوله وبالمتعدى خاصة الخ عطف على قوله بالفعل مطلقا وفى
الهامش وبافعال القلوب خاصة فى تعلقها نسبة بين اسمين قاله العصام فى حاشية القاضى
البيضاوى فافهم قوله وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الخ اى وجه تقديم منصوب الحروف
المشبهة بالفعل على مرفوعه من جهة شبهها بالفعل المتعدى هذا على صيرورة اللام فى قوله
الوجه للعهد وضمير هو فى قوله الوجه هو راجع الى هذا التفسير بتأويل المذكور الشايع
بين النحارير فليتحفظ هذا المقال وليترك ما زعموا ههنا من القيل والقال والعلم عند الملك
المتعال قوله ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع اى متعديا كان او لازما تاما كان
او ناقصا اذ لابد لكل فعل اى فعل كان من مرفوع البتة ما دام فيه شائبة الفعل من جهة المعنى
الم تر ان اسماء الافعال مع كونها اسما بالاتفاق لكن لما كان فيها معنى الماضى او الامر لابد لها
من مرفوع ايضا قوله لتقرير مضمون الجملة الخ فان قيل ان المفتوحة بغير مضمون مدخولها
ويجعلها فى تأويل المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه فكيف يصح اطلاق
الجملة على مدخولها من الاسم والخبر حينئذ قلنا الجملة ههنا اعم من ان تكون حقيقة او صورة
فصورية الجملة باقية على حالها الاولى الا ان معناها تغير مفردا بعد دخول المفتوحة عليها
فاعتبارا للاصل صح اطلاق الجملة على مدخولها وسيجئ ان شاء الله تعالى تفصيل ذلك طولا
وعرضا قوله لان الخبر عبارة عن الاسم الخ لان ضمير المستوعب الاسم والمستوعب الضمير
كذا صرح بذلك الوجه فى الهامش وتقديره اى حين اذ كان خبر كان مشتقا نحو كان قائم

وفى الهامش ايضا ان الزجاج بالفتح وتشديد الجيم الاولى صانع الزجاج بالضم وتخفيف
الجيم الاولى وبايعه فالصفة للنسبة قوله وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه جواب
سؤال كان قيل انك قلت وان كان غيره فلا يصح جعل ضمير له ونحن نرجعه بادعاء الاتحاد
فبهذا يصح الارجاع فاجاب عنه بقوله وادعاء الاتحاد الخ قوله لا يحذف الا بشرط الخ وهو
كون الموصوف بعضا مما قبله مجرورا بمن او فى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما فى
القوم دون هذا اى رجل دون هذا والحذف بدونه نادر كذا فى الهامش قوله لكن مفرد
ايضا عند البصريين وعند الكوفية ان لكن مركبة من لا وان المكسورة المشددة المصدرة بالكاف
الزائدة فالاصل لا كان بحرف لا فى صورة النفى والكاف المفتوحة على صورة الجارة وان
المكسورة المشددة فحذفت فتحة الكاف ثم نقلت اليها كسرة الهمزة فاجتمع الساكنان من
الهمزة والنون الاولى فحذفت الهمزة وبقى لاكن ثم ازيلت الالف التى بعد اللام عن الخط دون
اللحظ اللسانى تلفظا فصار لكن خطا بدون الالف غير انها باقية فى التلفظ قال المص
وليت للتمنى قال السيد السند فى قوله هو المعتمد عليه رحمة الملك الصمد ان التمنى طلب حصول
الشئ ممكنا او ممتنعا وقال الرضى ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتقاب
حصوله اولا فيستعمل فى الممكن المرتقب وغير المرتقب وفى المحال قال المص ولعل للترجى
قال السيد الشريف عليه رحمة الملك اللطيف الترجى اظهار ارادة الشئ الممكن او كراهته وقال
الفاضل الهندى الفرق بين التمنى وبين الترجى ان المتمنى على صيغة اسم المفعول مستحيل
او مستبعد والمرجو ممكن جدا هذا من جهة المعنى واما الفرق من جهة اللفظ انه يدخل على
ليت من حروف النداء يا دون لعل نحو ياليت زيدا حاضر فيحتمل كون المنادى محذوفا اى يا قوم
ليت زيدا حاضر او يا زيد اتمناك فاحضر على صيغة امر صرح بذلك الخبيصى وابن الحاجب قال
انه اجاز الفراء رح ليت زيدا قائما بنصب كلا المفعولين قال شارحه فكانه قيل اتمنى زيدا قائما
فالجزء ان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت لا للفظه واجاز الكسائى نصب الثانى بتقدير
كان قال الشاعر ياليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا حال من المستكن
فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى كانت لنا حال كونها راجعة قوله لا خلف فى اطماع الكرماء
الخلف بضم فسكون يعنى ان كريما من الكرماء اذا اطمعك فى شئ لا يخلف فيه اى خلاف نمى
كرود در آنچيزى كه اطماع كردى قوله على داب كلام العظماء من الاقتصاد فى المواعيد المقطوع
بانجازها على التكلم بلعل وعسى قوله ورده صاحب الكشاف انما رده لتعصبه واتباع
مذهبه وما ابدع بقوله الا ترى انك تقول الخ فيه انه اذا كان لفظ بمعنى لفظ آخر لا يلزم ان
يكون مستعملا فى كل ما يستعمل فيه الاخر بل يكفى ان يكون بمعناه فى بعض مستعملاته كما لا
يخفى قوله قطرب وابو على فقطرب تلميذ سيبويه وابو على تلميذ الزجاج قوله واجاب عنه
الفاضل العصام الخ وقد اصاب هذا الفاضل جعل الله تعالى مضجعه غرفة من غرف الجنة فى
جوابه عن مثل هذه المشوبات العناكبية التى اوردوها نقضا لتضعيف مقالات الاولياء

مسلكا لا لاظهار الحق وايضاح الصواب بل نفويما للعصى المعوجة التى يتوكئون عليها
ويهشون بها على اغنام التبع لهم قوله اى هذه الحروف اراد بتفسير هذا ان اضافة المعمول
الى ضمير المؤنث فى قوله معمولها عهدية والمراد هى الحروف المشبهة بالفعل السابق ذكرها
قوله حرف موصول كان المصدرية الخ فقول كان هنا كلمتان احديهما الكاف التى هى الاسم
بمعنى المثل وثانيتهما ان بفتح الهمزة وسكون النون التى هى الحرف من دواخل المضارع ومن
ناصباته وانما اطنبنا الكلام هكذا فى هذا المقام لقرآئته بعض اجهل الجهلة بادعاء انه من فرقة
الكلمة قول الشارح كان المصدرية كان المصدرية بجعل كان من الافعال الناقصة وليس
هذا الا غلط فحش وخبط اوحش قوله وقيل لضعفها الخ اى لضعف ان المفتوحة فى
العمل يعنى ان وجه استثناء المفتوحة هو الضعف فى العمل وليس بوجه قوله اى الكلام
الذى دخلت هى عليه الخ تفسير لقول المص ولها صدر الكلام والمستتر المؤنث فى دخلت
والظاهر المؤنث كلاهما راجعان الى الحروف المشبهة وضمير عليه الى الكلام والتعميم بقوله
مقصود الذات اولا ليدخل مثل قال زيد ان عمرا قائم قوله او تشبيهى اوغيرهما من الاستد
راكى والتمنوى والترجوى قوله فنظور اليه الخ لعل وجه المنظورية انه على ذلك التقدير
خرج ان المكسورة من الحرفية فتدارك الاستقلال بالمفهومية وذلك خلاف الوضع اذ صار
من اسماء الافعال وليس كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ولما لم يفد هذه الاستثناء الخ جواب
سؤال كانه قيل ان المص من ذوى المتون فعليهم ان يختصروا فى الكلام وههنا قد اطنب وقال
فلا تقع فى الصدر بعد ما فهم عدم الوقوع فيه من قوله غير ان المفتوحة فاجاب عنه وقال
ولما لم يفد الخ وانعدام هذه الافادة انما هى بالنظر الى المبتدى لا الى المنتهى والمقصود من التصنيفات
ليس الا لاجل المبتدى وترحماله لاسيما الصبيان قوله وتلحقها اى الحروف المذكورة ما الكافة
اعلم ان ما الكافة عن العمل حرف ليس باسم وهى ثلاثة اقسام قسم كافة عن عمل الرفع كقوله
صددت فاطولت الصدود وقلما ❊ وصال على طول الصدود يدوم ❊ قل ماض وما
حرف كافة كفته عن عمل الرفع وعن مطالبة الفاعل ووصال مرفوع على انه فاعل فعل
محذوف وجوبا يفسره يدوم المذكور فى اخر البيت ولا يجوز رفعه على الابتداء لان
وقوع الفعل لفظا او تقديرا واجب بعدما الكافة مثل هذا المقام وههنا مقدر وهو
يدوم المحذوف ثم اعلم ان ما الكافة لم تكف من الافعال عن العمل الا قل وطال وكثر لان
هذه الثلثة مشبهة برب من حيث المعنى وضعا واستعمالا وقسم كافة عن عمل الرفع
والنصب معا وذلك فى ان واخواتها كقوله تعالى انما الله اله واحد وقسم كافة عن عمل
الجر وذلك فى رب وكاف التشبيه مثل ربما قام زيد ونحو كن كما انت قال المص فتلغى على
صيغة المجهول من المضارع المؤنث والمستتر فيه نائبا لفاعله راجع الى الحروف المشبهة
والالغاء ابطال العمل بالكلية واعلم ان الالغاء مقيد بما الكافة بخلاف ما الزائدة لان
بها تعمل صرح به الفاضل الهندى حيث قال وقد تعمل قال المحشيه اذا كانت زائدة وصرح

به الحبيصى ايضا حيث قال اذا كانت ما زائدة لقول انما زيدا قائم بنصب زيدا لا انها لا
تفيد الحصر وتفيد ان مع ما الكافة فى الجملة ما يفيد النفى والاثبات فاذا قلت انما زيد
قايم فمعناه ما زيد الا قايم بالرفع فى الجميع لا نصب ابدا قال المص وتدخل على الافعال
اى حين اذ كانت الحروف المشبهة بالفعل ملغاة بلحوق ما الكافة تدخل على الافعال كما
تدخل على الاسماء لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو
انما حرم عليكم الميتة قال المص مع جملتها الخ اى مع جملة مدخولها اى مجموع مدخولها
اولا فى الكلام حذف مضاف هو قولنا مدخول وثانيا ان الجملة هنا ليست باصطلاحى
بل المراد بها ما هو بحسب الاستعمال لغة وهو قولنا مجموع فلذا فسرنا بمجموع مدخولها
ولم تمس الحاجة الى قول الشارح والتسمية بها اى بالجملة باعتبار الكون يعنى ان اضافة
الجملة الى ضمير المفتوحة لادنى ملابسة الاترى ان العصام لم يرض الى هذه الاضافة حيث
صرح بها الشارح قوله الاولى ما جمع المفرد وافراد الجمع يعنى الاولى فى العبارة اما جعل
المفرد جمعا بان يقول فى مواضع بالالف بدل قوله فى موضع بغير الف او جعل الجمع مفردا
بان يقول الجملة بالتاء بدل الجمل بغير تاء والمراد بالعبارة قول المص فى موضع الجمل فالمفرد
فى هذه العبارة لفظ موضع والجمع لفظ الجمل قال المص فكسرت على صيغة المجهول ونائب
فاعله مستتر فيه راجع الى ان بل الى مادة الالف والنون المشددة وقوله ان بعد قوله
فكسرت قول الشارح لا قول المص كما كتب فى المتون الصحيحة الاظهارية اذ النسخ الاصلية
بغير ان بعد فكسرت وانما الناسخون قد نسخوا النسخ الصحيحة بكتابتهم فى عبارة المتن لفظ
ان قوله اى مادتها صحح بتفسيره هذا زلة لسانه بقوله ان بعد قول المص فكسرت هذا اذا كان
لفظ ان من الشرح وهو الصحيح فليتحفظ قوله هذا خبر فى موضع الامر وهو ابلغ يعنى ان
قول المص فكسرت جملة خبرية ليست بانشائية والمقام مقام الامر بجعل مادة الالف
والنون مكسورة الهمزة فى موضع كذا وفى موقع كذا لان الاتيان بالاخبار ابلغ من الاتيان
بالانشاء امر بمد الهمزة وكسر الميم اذ فى الخبر تفريح وتنشيط لا يكون فى الامر فبذلك يوجد
زيادة تقرير وتثبيت فى ذهن السامع وسرعة اخذ وقبول لكونه لينا بخلاف الامر اذ يرى
فيه شدة وحدة وقد يوجد الاستنكاف عن القبول فكان الخبر اسد تأثيرا واسرع ادراكا
واسهل حفظا قوله اى حال كونها فى ابتداء الكلام اشار اولا الى مستقرية الظرف وثانيا
ان فى الكلام محذوفا وهو المضاف اليه وثالثا ان اللام فى الابتداء عوض عن ذلك المحذوف
اعلم ان المراد بابتداء الكلام ان لا يكون معمولا لما قبلها بتغير المضمون بل بقيت الجملة على
حالها جملة ولم تتغير ولو وجدت بعد كلام او بينه ولذلك وجب الكسر واليه اشار بقوله
وجه الكسر هنا ظاهر قال المص وفى جواب القسم الخ قال الامام السيوطى فى كتابه المسمى
بالاشباه فى فن النحو اذا وقعت ان فى جواب القسم نحو والله ان زيدا قايم فمذهب البصريين
وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز الكسر مع اختيار الفتح وعليه

الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم
والمقسم عليه هل احديهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم
اولا فمن قال نعم يعني يكون احديهما معمولة للاخرى فتح مادة الالف والنون لان ذلك
حكم ان اذا كان مفعولا ومن قال لا يعني قال ليست احديهما معمولة للاخرى وانها تاكيد
للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر مادة الالف والنون ومن جوز الامرين اجاز الوجهين
الى هنا كلام السيوطي قال المص وفي الصلة اي مادة الالف والنون التي وقعت بعد اسم
الموصول لان صلة ذلك الاسم الموصول جملة خبرية فيها عائد اليه وانما قيدنا الموصول
بقيد الاسم اذ لفظتا ان وان المفتوحتان الاولى مشددة والثانية مخففة وما كل هذه
الثلاثة المصدرية موصولات حرفية حكمها مغاير لحكم ما نحن فيه ولا عائد فيها اليها
قال المص نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز الاية وفي تفسير التبيان ان قارون كان
من قوم موسى يعني من المؤمنين وقيل كان من بني اسرائيل وكان اقرأ بني اسرائيل فلما اعطي
النبوة لموسى عليه السلام والمذبح وبيت القربان لهارون عليه السلام قال فما لي فقال
يا موسى لك الرسالة ولهارون الحبورة وهو بيت القربان والمذبح ولست انا في شيء من
ذلك فما لي وانا اقرأ بالتورية منكما لا اصبر لي على هذا وغضب شديدا وحسدهما على ذلك
وتكبر عليهما وقيل كان ابن عم موسى او ابن خالته او ابن عمته فبغى عليه اي تعظم على موسى
عليه السلام وتكبر عليه بكثرة المال والولد وآتيناه من الكنوز قيل انه اصاب كنزا من
كنوز يوسف عليه السلام او علم الكيمياء ما ان مفاتحه ما بمعنى الذي في موضع نصب
واتينا وان واسمها وخبرها صلة الذي ولهذا كسرت ان والمفاتح جمع مفتح وهو ما
يفتح به بيت المال او الصندوق لتنوء ناء ينوء نوءا اي حمله على ثقل ونهض به على مشقة
حتى مال بحمله وهو لازم صار هنا متعديا بالباء في قوله عز وجل بالعصبة وهي الجماعة
الكثيرة كذا في تفسير الفاضل ابن كمال الكامل لتنوء بالعصبة اي تميل وتثقل الجماعة عند
حملها قال الطيبي ومعناه العصبة تنوء بها بمعنى تميل بالمفاتح العصبة وتثقلها اذا حملتها
من ثقلها اولي القوة اي اصحاب القوة وقد بينا معنى العصبة في سورة يوسف عليه السلام
قيل هم اربعون رجلا وقيل غير ذلك وقيل العصبة من العشرة الى الاربعين كذا في تفسير
التبيان قال المص وبعد حتى الابتدائية وهي حرف يبتدأ بعدها الجملة اي يستأنف فهي تدخل
على الجملة الاسمية وعلى الفعلية والفعلية يستوي فيها المضارع والماضي والاسمية
يستوي فيها كون الجزئين مذكورا او احدهما والآخر مقدرا وانما قيد بالابتدائية حذرا
من العاطفة والجارة ووجه الاحتراز مذكور في الشرح وشرط حتى الابتدائية كون ما بعدها
منبئا عن ما قبلها وغاية له قوله مثل نعم وبلى وغيرهما من اجل بتشديد اللام وجير واي
بكسر اولهما فنعم محققة بمضمون ما سبقها وفيها اربع لغات اشهرها بفتحتي النون والعين
واتى بتفصيلها الرضي في شرحه على الكافية وبلى بالفتح مختصة بايجاب النفي المتقدم اي

قوله وهي المركبة من همزة الاستفهام
التي هي للانكار وحرف النفي وانكار
النفي تحقيق للاثبات فهي للتنبيه
بعد التركيب على تحقيق ما بعدها هنا
عند صاحب الكشاف والراغب وقال
الاكثرون انهما حرفان للتنبيه لا تركيب
فيهما تدخلان على ما لا يجوز ان يدخل
عليه حرف النفي واما والا يدخلان
ايضا على كل كلام مكتف بنفسه قوله
وقد يقلب همزتهما هاء فيكون هلا وهما
وعما فيكون علا وعما قوله حرف
الافتتاح يرد عليه بانه من جملتها ها
نحو ها ان زيدا قائم ومنه قوله ها
ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان
صاحبها قد تاه في البلد نعم قد يدخل
على مفرد قوله وبعد واو الحال نص
بعض النحاة كون ذلك الواو فيما
لعامله مطلقا سواء كان في الماضي
او في الحال او في الاستقبال لا الحال
التي بمعنى الوقت الذي يقع فيه
كلام المتكلم حال التكلم ويكسر ايضا
بعد النداء والدعاء والامر والنهي
وبعد كلمة كلا وثم قوله اي قيامه
حاصلا اشارة على المذهب الاصح
وهو ان تقوم مقام المفعولين
قوله عندي انك قائم اي عندي
ثبوت قيامك فالمبتدا في التخفيف
هو الثبوت الذي هو مدلول انه هكذا
الواقع قوله فاعل المحذوف فيجب
الفتح لوجوب افراد الفاعل
حاشيه

نقض النفي المتقدم واجل بالفتح وجير بالكسر هما تصديق للخبر واي بالكسر تستعمل غالبا
في الاثبات ولا تستعمل الا في القسم من غير ذكر فعل القسم ويقال لهذه الحروف حروف
الايجاب ايضا قال المص وبعد حروف الافتتاح المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد باعتبار
ما يجري فيه الحكم الذي ذكره وهو ما بعد الحرفين من حروف الافتتاح وهما الا واما بالفتحات
وتخفيف اللام في الاول والميم في الثاني على انه يصح التعبير بالجمع حقيقة لانه قد يقلب
همزة الا هاء فيقال هلا بتخفيف اللام فصارت الافراد ثلاثة الا وهلا واما بالتخفيف
في الجميع فان قيل ان لفظة ها من قبيل الا واما فلا تمس الحاجة الى تأويل قلنا ان هذه اللفظة
الواردة نقضا ليس مما يجري فيه الحكم الذي ذكره ولم يكن مما نحن فيه فانها تدخل المفردات
فليتأمل قال المص وفتحت على صيغة المجهول ونائب فاعله مستتر فيه مؤنثا راجعة
الى مادة الالف والنون وقوله ان من الشرح وليس من المتن هذا هو الصحيح المستقيم لكن
المستنسخون ينسخون النسخة بمزج الشرح متنا وخلطهم احدهما الآخر كتبوا بعد قول
المص وفتحت قول الشارح ان ومراد الشارح اراءة مرجع المستتر في فتحت قوله فاعلة
مع جملتها اي جملتها الصورية الآن بعد دخول المفتوحة او جملتها الاصلية قبل دخولها
وقدم غير مرة قوله والنائبة الى قوله او في المفعول نظرا الى اصلها اقول وبالله سبحانه التوفيق
ان هذا جواب سؤال تقديره ان المص ذكر كون مادة الالف والنون مفتوحة اذا وقعت
مع سافتها فاعلة ولم يذكر نائبة مع انها اذا وقعت نائبة فتحت المادة ايضا فاجاب عنه وقال
ما حاصله ان النائبة داخلة في الفاعلة او في المفعولة فبالنظر الى الجهة الحكمية داخلة في
الفاعله لان نائب الفاعل في حكم الفاعل وبالنظر الى الجهة الاصلية داخلة في المفعولة لان
نائب الفاعل مفعول في الاصل قال المص ومبتدأة نحو عندي انك قائم اي حال كون ان المفتوحة
مع مدخولها في تأويل المفرد مبتدأ قال العصام في تأويله اي عندي ثبوت قيامك بتقدير
المضاف وهو شايع ويقول الفقير وفقه الله تعالى والتأويل بتقدير الخبر وجعل عندي
ظرفا لقيامك ليس ببعيد اي عندي قيامك ثابت اذ يصير قيامك هذا بنفسه مبتدأ وفي
تقديم الظرف مساغ متسع فتأمل قوله قدمها لبساطتها تخصيص وجه التقديم قال المص
نحو لو انك قائم لكان كذا فقوله نحو مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره مثاله نحو وهو
مضاف الى ما بعده وقوله لو اداة شرط وقوله ان من المشبهة بالفعل تستدعي اسما منصوبا
وخبرا مرفوعا وكان الخطاب مبني على الفتح منصوب المحل باسمية ان وقوله قائم مرفوع لفظا
بخبريتها فلفظة ان مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل فعل محذوف
اي لو ثبت قيامك فقوله ثبت مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب شرط لو وقوله
لكان اللام ابتدائية وكان من الناقصة تستدعي اسما مرفوعا وخبرا منصوبا فاسمها مستتر
راجع الى شيء غير معين وقوله كذا اسم كناية مبني على السكون منصوب محلا على انه خبر كان وجملة
كان فعلية لا محل لها جواب لو فلو مع شرطها وجزائها جملة شرطية مجرورة المحل على انها مضاف

قوله وكلام العلامة المذبور وجد
كلاميه في المحلين مولانا حسن چلبي
على القولين قوله على انه اي مع انه لو
اي لو سلم الثاني قوله فافهم وجهه
ان النحاة لا يجوزون فيما بعدها الوجهين
فالقول بالثاني لا طائل تحته قوله
فتأمل وجهه ان ما بعدهما مضاف اليه
فلا حاجة ذكرهما وان افراد المضاف
اليه ليس بمسلم بل قد يكون جملة
والمجرور بحرف الجر ان كان داخلا فيه
لكن له احكام مخصوصة فلهذا لم
يدخله قوله اي تقدير كون ان مع
جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة
وتقدير كونها اي ان مع جملتها
اي مع اسمها وخبرها مفردة هذا تفسير
اسلم من تفسير الفاضل العصام وهو
تقدير كون الكلام جملة وكونه مفردا
كما كان تفسيره اولى من تفسير الفاضل
الجامي وهو تقدير المفرد وتقدير الجملة
ولا يخفى ما فيهما قوله فرجح احد الطرفين
لاما كان طرفاه سيان قوله ذكره الفاضل
العصام في شرح الكافية وقال ابن في
حاشية الجامي يرجح احدهما العدم
تكلف الحذف لا بنا في جواز الاخر
فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج
الى الحذف في نص يكرمني فاني اكرمه
ونظايره مع صحة الكسر المستغني
عن الحذف قوله او اذا المفاجاة ولو
قال او ما ينوب منابها لكان اشمل
فافهم
حاشيه

اليه لقوله نحو والله سبحانه وتعالى واعلم قوله والصواب قمت بالخطاب وما قاله من الصواب لو تركه لنال الثواب اذ هذه مناقشة مثالية لم يرتض بها الفحول فدانى فى تركه من الثقات صحاح النقول على انه ولا يبعد ان يقال ان ذكر اسم الفاعل الذى هو قائم مقام الفعل باعتبار ارادة ما يشتق منه فان اشتقاقه من الفعل المعلوم فذكر المشتق واراد المشتق منه قال المص اى لو ثبت قيامك اى لو ثبت قيامك لكان كذا ولما كان ما بعد لو فاعلا لفعل محذوف والفاعل انما يكون مفردا فوجب فتح مادة الالف والنون قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم وانما قدر ثبت اذ لا يكون بعد لو الا فعلا حقيقة او تقديرا لكونه حرف شرط قوله ليس بصواب ليس بصواب لان حذف الصفة فى مقام يقتضيها فى التقدير شايع فى كلامهم وصرح القوم به فى كتبهم والتقدير ههنا لو انك شخص قائم لكان كذا افاد الفاضل الجامى هكذا ومراد المص فى متنه هذا هكذا قال المص بعد ما المصدرية قيد بالمصدرية لان كلمة ما متعددة منها الموصولة فقدم انفا حكمه فى المكسورة ومنها المشابهة بليس العاملة فى اسمين ومنها الموصوفة ومنها النافية مطلقا هى التى تدخل على المضارع غالبا وكلها سوى المصدرية ليست مما نحن فيه فليتفطن قال المص اى ما ثبات ان زيدا قائم انما فسر هكذا لانه اراد ان يشير وينبه ان اختصاص ما المصدرية بالفعل ولو تقديرا ثم اتى بقوله بمعنى مدة ثبوت قيام زيد مجيبا لسائل كانه قال لما ثمة قيد ما المصدرية بالتوقيتية من جهة المعنى فقال بمعنى مدة ثبوت قيام زيد ولا استنفار عن مثل هذا التتابع فى الاضافة لسهولة المقال مع اقتضاء المقام فى تفهيم المرام قال المص بعد حتى العاطفة للمفرد اى على المفرد انما قيد بقوله للمفرد اخذ الجانب المختار فى حتى العاطفة وتنبيها على انها تعطف المفرد على المفرد فلم يكن القيد وقوعيا قال المص عرفت امورك حتى انك صالح فحتى هنا عاطفة وهى تعطف المفرد ولما ورد بعدها كلام يشبه الجملة اولوها بالمفرد بجعل مادة الالف والنون مفتوحة اذ هو فى التقدير عرفت امورك حتى صلاحك بالنصب عطف على امورك قال المص وبعد مذ ومنذ تصريح بما علم ضمنا رحما للمبتدى وشفقة للصبيان لان مذ ومنذ اذا كانا اسمين فداخل فى قوله السابق ومضافا اليها واذا كانا حرفين فداخل فى قوله السابق ايضا وبعد حروف الجر ولو جعلا مبتدأ على تقدير كونهما اسما وما بعدهما المصدر بتشديد الدال بالالف والنون فى تأويل المفرد خبرا عن ذلك المبتدأ لاحتيج الى تقدير مضاف هو لفظ زمان ليصح الحمل فيدخل فى قوله ومضافا اليها ايضا وان خبر انه اذا كانا مبتدأين وكان ما بعدهما خبرا عنهما تكون تلك المادة مفتوحة ايضا وقد صرح بذلك ابو عيسى فى مفيده حيث قال وجب الفتح فيما وقعت فيه خبرا كقولك العجب ان ضرب زيد وزاد الخبيصى من مواضع فتح مادة الالف والنون فيها حيث قال وفيما بعد ظننت واخواتها نحو ظننت انك ذاهب على الكون اول المفعولين والثانى محذوف تقديره

ظننت

ظننت ذهابك حاصلا هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فانها مع صلتها قائمة مقام مفعوليه وكذلك تفتح فيما بعد حقا قال المص حيث جاز التقديران اى تقدير كسر المادة حالة الجملة وتقدير فتحها حالة المفرد الا ان الاولوية فى الكسر لعدم الحذف فى التقدير بعدم التغيير بخلاف الفتح لكثرة التقدير بالتغيير لكن الامرين جائزان ولو وجد التفاوت بالاولوية قوله اى تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها مع مفردة اى تقدير كون ان مع الجملة مفردة وفى هذه العبارة غلو الغبارة والتعبير الفصيح الذى هو الصحيح ان يقول اى تقدير كون ان مع مدخولها جملة وكونها معه مفردة كما لا يخفى قال المص فالمعنى فاكرامى اياه ثابت لله در الفاضل الهندى فى شرح قول ابن الحاجب عليهما الرحمة مثل من يكرمنى فانى اكرمه حيث قال فهو على تقدير كسر ان جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر اى فثابت انى اكرمه والجملة جزائية فلا يرد ما اورده الشارح فليتبصر قال المص وتخفف المكسورة مع بقاء معناها الذى هو التحقيق بل يزيد عليه فى بعض المواضع حتى قال ابن المعافا فى تفسير قوله سبحانه وتعالى وان كانت لكبيرة ان بمعنى لقد واللام فى قوله لكبيرة تأكيد وقال البيضاوى هى المخففة من المثقلة وقال المحشيه شيخ زاده الفاضل النحرير ان فائدة المخففة تأكيد النسبة وتحقيقها وسيجئ التفصيل ان شاء الله تعالى قوله فيلزم حين الالغاء اى حين ابطال العمل فى مدخولها بسبب تخفيف المكسورة مع بقاء المعنى التحقيقى قوله لان اللام للفرق الخ محل هذا التعليل ومقامه انما هو بعد قول المص اللام وليس ههنا كما هو ابده البديهى حتى غفل بعض الزاعمين حيث قال ان هذا الوجه لقوله حين الالغاء وليس كذلك وانما سبب هذا الزعم اتيانه ههنا والله سبحانه وتعالى اعلم قوله من حرف النفى بيان للقرينة فى قوله عند عدم قرينة قوله كان زيد لن يقوم الكاف بمعنى مثل ونحو وما بعد الكاف ان زيد بكسر الهمزة وسكون النون مخففة المكسورة وقرينة حرف النفى فى قوله لن يقوم قوله واقتضاء المقام الخ بالجر عطف على قوله حرف النفى المجرور بجارة من يعنى ان القرينة قد تكون لفظيا مثل وجود حرف النفى فى الكلام نحو ان زيد لن يقوم بكسر الهمزة وسكون النون مخففة من المشددة والقرينة كلمة لن وهى المغنية عن اللام لان ان لو كان نفيا لا يستقيم المعنى وهو اظهر من شمس الضحى وقد تكون القرينة بحسب المقام وسياق الكلام كقول الشاعر عند مدح قبيلة المالكية ❊ وان مالك كانت كرام المعادن ❊ اى على التحقيق كانت قبيلة مالك كرام المعادن وشرفائها فقد فهم من سياق الكلام وقرينة المقام ان ان ههنا ليست بنافية كما هو الاظهر قوله والاخفشين على صيغة التثنية الاوسط والاصغر والاوسط هو سعد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة الشهير بابى حسن اخذ النحو من سيبويه وكان اكبر منه والاصغر هو على بن سليمان بن الفضل وهو صغير العينين مع سوء البصر روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى علم النحو وليس له تصنيف واما الاخفش الاكبر فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه

وابو عبيدة فالاخافش ثلاثة اكبرها استاد سيبويه واوسطها تلميذ سيبويه واصغرها
راوى المبرد وغيره قوله وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق الخ قائله ابو على الفارسى وابن
العافية والشلوبين كذا فى الهامش قوله الشلوبين بفتح الشين المعجمة وضم اللام المشددة
بعدها واو ساكنة يليها الباء الموحدة مكسورة ثم ياء مثناة ساكنة وآخره النون كذا
ضبطه ابن خاشمان قوله اجتلبت للفرق يعنى ان اللام التى تلزم فى الخبر ليست بلام ابتداء بل
هى لام اخرى جئ بها للفرق بين ان المخففة وبين ان النافية عند الكوفية والمستفاد المستنبط
من تعبير البيضاوى ان رأيه كرأى الكوفيين حيث عبر بان يقول ان مخففة واللام هى الفارقة
اذ لم يقل واللام هى الابتدائية فى آية ان كل لما جميع لدينا محضرون على قراءة تخفيف ميم لما
وما مزيدة للتاكيد والله سبحانه وتعالى اعلم قال المص ويجوز الغاؤها اى ابطال عمل ان
المخففة من المكسورة المثقلة وقدم المثال من الآية الكريمة ويجوز ايضا اعمالها نحو ان
كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم بتخفيف ان وعند الكوفية يجب الغاؤها والآية الكريمة
حجة عليهم صرح الفاضل الهندى قوله ولذا لم يصرحه اى ولكون الالغاء غالبا كما
يجوز الاعمال لم يصرح المص بالاعمال واكتفى بالغالب قوله ويمكن عطف دخولها على
اللام هذا الامكان خارج عن حد الامكان فى هذا المقام على اى وجه كان ولو اخذه من
عبارة الامتحان اذ لا يستقيم بعضا فى هذا المقام ما يصح فى الامتحان والعلم عند الملك الرحمن
قال المص نحو قوله سبحانه وتعالى وان كانت لكبيرة قال ابن معافا فى تفسيره ان بمعنى لقد
واللام فى قوله عز وجل لكبيرة تاكيد اى ولقد كانت كبيرة واسم كانت مضمر دل عليه الكلام
تقديره وان كانت التولية والصلوة لكبيرة اى شاقة وقال البيضاوى ان هى المخففة من الثقيلة
واللام هى الفاصلة والضمير فى كانت لما دل عليه قوله وما جعلنا القبلة التى كنت عليها من
الجعلة والتحويلة قال محشيه شيخ زاده فائدة المخففة تاكيد النسبة وتحقيقها ويلزمه
اللام فى خبرها لتكون عوضا مما حذف منها وللفرق بينها وبين التى للنفى واسم هذه المخففة
محذوف اى وانه الجعلة او التحويلة كانت كبيرة اى صعبة ثقيلة انتهى قوله اذ معنى ان كان
زيد لقائما ان زيد القائم تعليل لكون خبر الناقصة لها لفظا الا انه للمخففة المكسورة معنى
فتبصر قوله وكذا المفعول الثانى اى كمثل خبر كان يعنى ان المفعول الثانى لباب علمت مفعول ثان
لفظا له خبر لكلمة ان المخففة من المكسورة معنى قوله ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه قال الامام
السيوطى فى اشباهه الفرق بين الالغاء والتعليق حكم الالغاء ابطال العمل بالكلية وحكم
التعليق حكم بين ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل كما فى باب ظن ان تصدر على الاكثر
حرف يكون حاميا للفعل عن العمل فى لفظ الاثنين دون العمل فى موضعها فسمى بذلك تعليقا
تشبيها بالمعلقة وهى ليست ممسكة ولا مطلقة انتهى كلامه قوله لانها اقوى مشابهة الخ
تعليل لوجوب العمل فى ضمير الشان اى لان ان المفتوحة هى اقوى من جهة المشابهة بالفعل
فى الاصل اى قبل التخفيف بسبب فتح اوله وآخره المشدد كالماضى مثل مد بل عين الماضى

قوله نحو قوله اى قول عاتكة بنت
زيد بن عمرو بن نفيل ترثى زوجها
الزبير شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد لابن جنى قيل
شلا كذا فى سره الضاعر المبنى للفاعل
هو بفتح الشين على صيغة كونه على مفعول
ونقل العينى عن الغير لغة ودنية يقال
ما لم يسم فاعله وان مخففة عند
شلت يد اشلها الله واللام فارقة ومسلما
البصريين مهملة والتنوين فيه لتعظيم
مفعول قلت وحلت من الحلول بمعنى
والتهويل وعقوبة المتعمد فاعل حلت
النزول وعقوبة الدم العمد وهو
اى وجب لك عقوبة متعاقبة بما يعاقبه
القود وقيل اى انك متعمد وعند الكوفيين
بمن متعمد قتل مسلم واللام بمعنى
غير الكسائى فان نافية واللام عاملة
الا لانهم لا يثبتون المخففة لا عاملة ان
ولا مهملة وعند الكسائى مخففة ان
دخلت على اسم ونافية ان دخلت على
فعل فان قلت فعلى الشارح ان يقول
نحو قولها بضمير المؤنث قلت هو من
مسامحات المصنفين لا بالمنقول الى
تذكير القائل وثانيه لعدم تعلق
الغرض به فالضمير فى مثله عائد الى
القائل او الى من قال قوله فافهم
وجهه سيأتى فى المثال الاتى وجه فى
الحاشية وجهه ما اشير اليه بقوله
فانه ضعيف الخ وبقوله وكذا المفعول
الثانى لباب علمت
حاشية

من

من الانين صورة الا ان بينهما فرقا لان ان التى من المشبهة حرف بخلاف ما من الانين اذ هو فعل ولان
للمشبهة لابد من معمولين اولهما منصوب وثانيهما مرفوع بخلاف ما من الانين اذ لابد له من مرفوع
فقط لكونه لازما ولان المشبهة يجوز فيها حذف نونها المتحركة تخفيفا بخلاف ما من الانين اذ
لا يجرى فيه ذلك الحذف والتخفيف ولان المشبهة يزال عنها العمل بالتخفيف فى الظاهر بخلاف
ما من الانين اذ هو لا ينقطع من العمل فى الظاهر ابدا قوله لئلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
لان مشابهة المكسورة المثقلة اضعف من مشابهة المفتوحة المثقلة بسبب كسر اول المكسورة
اذ لم يوجد فعل متصرف ابدا فى كلام الفصحاء ومقال العرب العرباء مكسور الاول فى الفعل
الماضى المعلوم والمعتبر فى المشابهة مشابهة تلك الحروف بالفعل الماضى المعلوم المتعدى فصار
هذه المشابهة اضعف فى المكسورة المثقلة واقوى فى المفتوحة المثقلة ومع ذلك عملت مخففة
المكسورة فى الاسم النصب وفى الخبر الرفع ولم تعمل مخففة المفتوحة فى الاسم الظاهر النصب مع قوة
المشابهة فوجب تقدير الاسم المنصوب لئلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قوله بمعنى انها اذا
كان قبلها فعل يلزم الخ يعنى ليس يلزم البتة ان يوجد فعل قبلها لكن لو وجد فعل يلزم ان
يكون ذلك الفعل من افعال التحقيق لا غير فعلى هذا التوجيه لا يرد واخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين وغيره قوله وهى وان لم تقتضيه الخ جواب سؤال كانه قيل ان المناسبة فى
التحقيق لا يوجب اللزوم ولا تقتضيه وانما مقتضاها الاولوية فاجاب عن ذلك بالتسليم
الا ان رعاية مثل هذه المناسبة بشهادة الاستقراء قوله ثم التى كان قبلها الظن الخ واما التى
كان قبلها فعل التحقيق الحقيقى فلا يحتملها لان الفعل المصدر بها لكونها للطمع والرجاء غير
مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق كذا فى الحاشية قال المص علمت ان زيد قائم الاعراب
ان مخففة من الثقيلة المفتوحة اسمه ضمير الشان وزيد قائم مبتدأ وخبر جملته بالرفع المحلى
خبر المخففة فهى مع اسمها فى تأويل المفرد منصوب المحل قائم مقام مفعولى علمت قوله اى
ان بفتح الهمزة وسكون النون على انها مخففة من المثقلة المفتوحة وما اتصل بها من الضمير
هو ضمير الشان الذى فى المقدر وانما ابرزه متصلا فى التفسير تفهيما واراءة للمبتدى ان الضمير
الشان المقدر هذا الذى كتبناه فى التفسير وقد رأينا فى بعض النسخ كتب الناسخ شدة على النون
هذه فعند الفقير ليس فى محزه كما هو الظاهر بقرينة المقام والعلم عند الله سبحانه وتعالى قوله
اى يجوز دخولها اى بهذا التفسير تنبيها على ان الدخول هنا ليس على سبيل الوجوب ولو قال
اى جواز لكان اخصر واحسن قوله فافهم لعله اشارة الى تذكر ما مر ان المخففة المكسورة
تدخل على الفعلية والاسمية مثل ما نحن فيه من المخففة المفتوحة فانها ايضا تدخل على
الفعلية والاسمية اذا دخل عليها شئ من النواسخ واذا لم يدخل لزم دخولها على الاسمية
لكن دخول المخففة المكسورة على الفعلية ليس مطلقا وليس بلازم ايضا اذ على تقدير
الدخول على الفعلية يلزم كون الفعل من دواخل المبتدأ والخبر وبهذا قد ظهر الفرق الفارق
بين المخففتين واجتنى ايضا ثمرة هى انه ليس معنى الدخول فى المفتوحة بمعناه فى المكسورة

قوله بمعنى انها بمعنى ان الاخبار باللزوم
اخبار عن اللزوم المستفاد من هذه
الشرطية وهى كلما تحقق قبلها فعل
يكون ذلك الفعل افعال التحقيق وكذا
الحال فيما قبل من قوله بمعنى انها الى
دخلت الخ قوله تحتمل المخففة واما التى
كان قبلها فعل التحقيق فلا تحتملها لان
الفعل المصدر بها لكونها للطمع
والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب
قبلها فعل التحقيق قوله والناصبة
باعتبار عدمه احتمال ان التى كان
قبلها الظن الناصبة مقيد بدخولها
على الفعل المتصرف اذ الداخلة على
الاسمية لا تحتملها وعدم الفصل بما
سيأتى غير لا لاتفاق الفصل بلا لا يمنع
احتمالها وان ما قبلها فعل التخفيف
على ما سيأتى قوله اى يجوز دخولها
اشارة الى ان تدخل ممكنة عامة
لا ضرورية قوله فليس معنى الدخول
تفريع على قوله اى يجوز كون مسبق
الخ قوله فافهم وجهه ان الدخول فى
المكسورة واجب وفى المفتوحة جائز
بقرينة المطلق وان الدخول فى المكسورة
حقيقة وفى المفتوحة مجاز قوله واعلم
فعلم المراد مبتدأ خبره جملة ينفعهم
والمبتدأ مع خبره اعتراضية بعد
الفاء قوله سوف يأتى معنى انه لا محالة
سوف يأتى المراد كل ما قدر له من خير
وشر فى ازل الازال بلا نزاع ولا جدال
حاشية

قوله بقرينة الامثلة جواب سؤال كانه قيل من اين اخذت هذا التفسير حيث قلت اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق ولا مأخذ لهذا التفسير فى العبارة فاجاب عنه وقال بقرينة الامثلة التى سيتلى عليك فح كان فى العبارة مأخذا ولو كان متأخرا فتبصر لكن لولم يفسر ضاق الفهم من العبارة حيث قال المص ويلزمها مع الفعل المتصرف الخ لان المعية توجد بكونه قبلها او بكونه بعدها ومن اين يفهم ان يكون قبلها فعل التحقيق وبعدها المتصرف قال المص علمنا ان لا تقوم فقوله علمنا هو فعل من افعال التحقيق وقوله ان بفتح الهمزة وسكون النون هى المخففة من المفتوحة المثقلة وقوله لا هو حرف النفى اللازم مع الفعل المتصرف وقوله تقوم هو الفعل المتصرف المرفوع بعامل معنوى قال المص او السين عطف على قوله حرف النفى اى يلزم للمخففة المفتوحة الداخلة على الفعل المتصرف من السين الداخلة على المتصرف بعد ان كانت تلك المخففة مدخولا عليها فعل التحقيق نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فكلمة ان مخففة من المفتوحة المثقلة واسمها ضمير الشان المقدر وخبرها جملة سيكون فالمجموع فى تأويل المفرد منصوب المحل قائم مقام مفعولى علم قوله كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه واعلم ان مدخول ان المخففة المفتوحة اذا كان فعلا متصرفا مصدرا بسوف تكون تلك المادة هى المخففة من المثقلة المفتوحة لاغير لان سوف فى مثل هذا المحل هى الجاعلة تلك المادة مخففة من الثقيلة المفتوحة وهى المحترزة عن الناصبة المصدرية قال المص ولو كان الخ لما اتم احكام المخففة المفتوحة الداخلة على الفعل المتصرف فى غير الشرط والدعاء الواقعة قبل تلك المخففة فعل التحقيق اراد ان يشرع فى احكام الداخلة على الفعل الغير المتصرف وعلى الشرط والدعاء فقال ولو كان الخ قوله اى الفعل الداخلة هى عليه تفسير لمرجع المستتر فى كان لكن فى هذه العبارة انواع الغبارة ولو قيل انها من قبيل صفة جرت على غير من هى له ركبت الركاكة على الركاكة والتعبير السديد المستقيم ان يقال اى الفعل المدخول عليه المخففة المفتوحة او يقال اى الفعل الذى دخل عليه المخففة فالمرجع ح يطابق لما سبق فليتبصر قال المص نحو قوله عز وجل وان عسى الاية فلفظة ان الاولى مخففة من المفتوحة داخلة على فعل لا تصرف فيه وهو فعل عسى واسمها ضمير الشان المقدر ولفظة ان الثانية ناصبة ليكون وهو مع اسمه وخبره فى تأويل المصدر مرفوع المحل على انه مرفوع عسى الغير المتصرف فعسى مع معموله جملة فعلية مرفوعة المحل خبر المخففة والمجموع مفعول القول على وجه قوله لعدم الداعى اليه كما فى المفتوحة المخففة اى لفوت ما يوجب الى تقدير ضمير الشان كما يوجب فى المخففة عن المفتوحة لان المشابهة الاصلية فى ان المفتوحة المثقلة بالفعل اقوى مثل مشابهتها وزنا لفعل مدّ وفرّ وتبّ وحبّ ودلّ وعلّ وغيرها لكن تخصيص قوة المشابهة التى هى الداعى بان المفتوحة ليس فى محله بل الداعى فى ان المفتوحة وكان سيان اذ لم يشترط ان يكون المشبه به ماضيا او مضارعا او غيرهما فان موازن كان من الافعال اكثر من ان يحصى مثل نحر ونعر وغيرهما على انهما امران من النحر والنعر وانما الاعتبار فى هذه المشابهة هو الصورة الباقية فقولنا

نحو كان متوافقان وزنا قوله ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى اما لفظا ففى الحركات والسكنات ومعنى فلكونها للاستدراك اذ بالتخفيف لا يزول معناها الاستدراكى فاجريت المخففة مجرى العاطفة فى عدم العمل فان قيل ان بقاء معنى التشبيه بعد التخفيف فى كان حملها على العمل كما صرح به الفاضل الخبيصى فلم لم يحمل على العمل بقاء معنى الاستدراك فى لكن بعد التخفيف قلنا انما لم يعمل لكن بعد التخفيف لمشابهتها الحرف الذى لا يعمل ولو بقى معناها الاستدراكى بخلاف كان بعد التخفيف اذ ليس لها مشابهة لمثل هذا الحرف قوله الواو لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض لا يذهب عليك ان مجئ الواو مخصوص بالمخففة لذكره فى بحثها بل الواو يجئ بالمثقلة ايضا صرح به فى الفوائد الضيائية والمرضى عند الرضى كون هذه الواو اعتراضية وقال اذ لا تعلق لها بما قبلها بل جئ بها لغرض من الاغراض وهو هنا الاستدراك وفيه ان لا استدراك يتعلق بما قبله لانه لدفع توهم تولد عما قبله على ان الاعتراض فى اخر الكلام مرجوح ولو جوزوه قال المص نحو كان قد قام زيد انما اتى بلفظة قد لان كان اذا خففت ودخلت على فعل يلزمها كلمة لم او كلمة قد كالمخففة المفتوحة الداخلة على الفعل فلتشابه كل منهما الاخر فى هذا اللزوم اعمل بعضهم كان المخففة فى ضمير الشان اسما لها ومثال المخففة التى بعدها لم مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس قال المص لسابع الا فى المنقطع اى الاول من الماثنين اللذين الحقناهما الى الحروف المشبهة بالفعل من حيث العمل فى اسمين عمل نصب الاول منهما ورفع الثانى هو الا التى وقعت فى الاستثناء المنقطع وانما قيد بالانقطاع لان الا تقع فى الموقعين احدهما المتصل والاخر المنقطع فمدخول المتصل اسم واحد فلا يصير مما نحن فيه ومدخول المنقطع اسمان عند المتأخرين ولو كان ثانيهما تقديرا غالبا وعند الكسائى مدخول الا منقطعا ومتصلا اسمان احدهما لفظا والاخر تقديرا حين انتصاب المذكور لفظا من الاسمين فى القسمين لانه يقول ان العامل مضمر بعد الا وهو ان المفتوحة المثقلة والمنصوب المذكور اسمه وخبره محذوف فمعنى قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم فلا يكون ح مما نحن فيه لان العمل لم يكن لقولنا الا بل كان لان المفتوحة المضمرة عاملة والبحث فى كون الا عاملا بنفسها لا باضمار غيرها وعاملتها عند المبرد والزجاج ومن تبعهما من النحاة ولم يكن مما نحن فيه على مذهب البصريين كما لم يكن على مذهب الكسائى لان البصرية تقول ان العامل هو الفعل وما بمعناه المذكور قبل الا والا الة تتوسط بين المستثنى والمستثنى منه وهذه المذاهب الثلاثة فى حالة نصب المستثنى فقط فظهر مما قررناه حق التقرير ان قول الشارح لانه فى المتصل ليس بعامل الخ لا يصلح تعليلا ههنا اذ لا يتم التقريب فليتبصر قوله لمعلومية عدم دخوله لو الخ هذا التعليل ليس فى محله بل ظاهر فيما فيه من ضرره اذ مقتضاه ان يكون قول المص لم يخرج مستدركا لان ما لم يقع فيه الدخول لا يتصور فيه الخروج وعدمه لا سيما اذا كان عدم الدخول معلوما للكل من السامع والمتكلم فح ما معنى لم يخرج بل لا بد من البين ان يخرج فتأمل قوله والخروج يستلزم الدخول الخ فيه ان الخروج يستلزم الوقوع فى الداخل لا الدخول الى الداخل الى ذلك

اشرنا انفا قبيل هذا القول بقولنا الان مالم يقع فيه الدخول لا يتصور فيه الخروج فبين
الوقوع فيه والدخول اليه فرق عظيم يتفطنه من له قلب سليم وذهن مستقيم الم تران بيضات
الطيور باجمعها يخرج منها الفرخ وليس لها كوة ولا ثقبة يدخلها من الخارج لكن بقدرة الله
تعالى وخلقها وقع وجود الفرخ فى البيضة ثم يخرج منها قوله فتعمل عملها باتفاق المتأخرين
اى تعمل الا التى فى المنقطع عمل لكن المثقلة العاملة فى اسمين ناصبة ورافعة فكذلك تعمل الا
فى المنقطع النصب فى الاسم الاول والرافع فى الثانى ليتحد عمل المتشابهين قال المص وشرط
عملها ان يكون اسمها نكرة الخ يعنى لا التى لنفى الجنس لها شروط ثلثة فى كون معمولها معربة بالنصب
اسما وبالرفع خبرا الاول منها كون اسمها نكرة لانها لا تعمل فى المعرفة سوآء كان الاسم مفردا
او مضافا غير مفصول فان فى المعرفة تفوت الجنسية فلغى معناها والثانى كون تلك النكرة
مضافة حقيقة او مشبهة بها عبارة فان الاسم المفرد ولو كان نكرة مبنى وليس بمعرب لفظا
والثالث ان يكون الاسم المشروط بهذين الشرطين غير مفصولة عن لا فح ينصب الاسم ويرفع
الخبر قال المص والقسم الثانى لما كان العامل اللفظى السماعى على قسمين عامل فى اسم واحد
وعامل فى اسمين والعامل فى اسمين على قسمين ايضا قسم منصوبه مقدم على مرفوعه وقسم على
العكس وقد علم الاول لان العامل فى اسم واحد وهو حروف الجر وعامل فى الاسمين الذى منصوبه
قبل مرفوعه وهو ثمانية وجئ النوبة الان الى ذكر الثانى من الاثنين الثانى فقال والقسم الثانى
قوله لكن مشابهة ما اكثر فيه ان هذه الاستدراك مستدرك جدا لان مشابهة شئ بشئ
يكفى فى وجه فى المشبه به لا من كل الوجوه يقال زيد يشابه الاسد فى الحمل على الاعدآء والجسارة
هل يلزم لزيد ان يكون له مخالب واذناب وشعرات فهاهنا يكفى فى مشابهتهما فى النفى بليس
سوآء كان النفى حاليا او استقباليا او غيرهما على ان لا التى للنفى المطلق يشابه بليس التى للنفى
المطلق ايضا عند سيبويه فيقبح ما اقل مشابهة من لا قوله يرده ما قالوا الخ وهذا الرد
مردود جدا لان كلمة ما اذا لم يعمل فما فائدة المشابهة ان الذين عملوا ما فهم ادخلوا عليها
الباء لانه علامة اعتبارهم مشابهتها بليس فلذلك الاعتبار اعملوها وهم القائلون وجه
مشابهة ما دخول البآء فى خبرها كما فى خبر ليس فقوله واعتبر مشابهة ما بليس من قبيل
عطف العلة على المعلول قال المص وشرط عملهما ان لا يفصل الخ لا يقال ان على ذوى
المتون ان يختصروا كلامهم ويحترزوا عن الاطناب بحيث ما امكن من غير خلل فى الافادة
فلو قال عند ذكر شرط العمل ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما لكفى ولا حاجة الى قوله ولا بخبرهما
ولا بغيرهما لانا نقول ان لكل فاصل حكم مخصوص مقتض لذكره وانما يظهر ذلك لمن تتبع
المطولات المعتبرة وقوله بان بكسر الهمزة وسكون النون وتسمى عازلة لعزلهما من العمل
فيما دخلتا عليه من الاسمين قوله والا فتنفى النفى اثبات اى وان لم تكن كلمة ان المتخللة فى البين
مؤكدة للنفى الذى فى المشبهتين صار نفيا للنفى وهو اثبات والمراد ليس كذلك نحو ما ان زيد
قائم قوله وفى هذا الخبار الخ اى فى هذا الذكر والتعبير من بيان شروط عمل ما ولا معا بلا تفرقة

احدهما

احدهما من الاخر كما فرق الشيخ الهمام ابن الحاجب حيث قال المرحوم واذا زيدت ان مع ما
وذكر شارحه الفاضل الجامى قدس سره وجه تركه لا حيث قال قيل انما اختصتما بالذكر
لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم لكن تعبير المص هاهنا وذكرهما معا مغن عن مثل هذا القيل
والقال قوله وتنبيه بالرفع عطف على قوله اختيار والضمير البارز فى قوله لم يذكروها
راجع الى الشروط وفى قوله فى عملها راجع الى لا فقط وقوله او على ان عدم عطف على قوله
على قصور النحاة قوله والتصريح اولى اراد بالتصريح قول المص وشرط عملهما بارجاع
الضمير الى ما ولا المشبهتين بليس معا ولم يكتف بذكر احدهما عند ذكر شرط العمل كما اكتفوا
حتى اعتذر الفاضل الجامى لاكتفاء ابن الحاجب ووجهه توجيها ولو بقيل فقول الشارح
فليس بوجه وجيه ليس بوجيه اذ يكتفى فى مقام الاعتذار بمثل ذلك المقدار وينبغى تعمير
السقطات وتأويل الغلطات قوله ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود لجواز
ان يكون الاستقرآء غير تام اذ كلام العرب العربآء البلغآء بحر عريض عميق لا يصل الغواص
درر الدراء باستقصائها قال المص ولا بخبرهما بتكرير الجار عطف على قوله بان اى
وشرط العمل ان لا يفصل بينهما بين الاداتين وبين اسمهما بتقديم الخبر على الاسم ولو كان
الخبر ظرفا خلافا للبعض وكذا عطف قوله ولا بغيرهما الا ان ضمير التثنية هاهنا راجع الى
ان والى الخبر قوله لمعمول الخبر ولو قال لمعمول الاسم لكان صوابا قال المص وان لا ينتقض
النفى بالا اى باداة الاستثنآء التى هى حرف لا يؤثر فيه العامل لعدم صلاحيته بقبول العمل
واما اذا انتقض النفى باداة الاستثنآء التى هى اسم قابل للعمل فيه بتأثير العامل عند العمل لصلاحيته
له فح لا يبطل عملهما نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر بنصب لفظ غير فى المثالين على الخبرية
للمشبهتين بليس لان عملهما لم يتأخر الى بعد النقض بالغير بل وجد العمل قبيل النقض معه وانما
قلنا قبيل النقض على صيغة التصغير لان قرآئة العبارة او سماعها او مطالعتها تقع قبيل
وصول المعنى فيعرب بالنصب لفظ غير قبل تكميل العبارة باحد الثلثة وقبل استفادة معنى
النفى تماما وذلك لا يبطل العمل بخلاف نقض النفى بالا اذ هى ليس كغير كما لا يخفى قوله انه منقوض
بلما بمعناها اى تخصيص كون عدم انتقاض النفى بالا شرطا منقوض بلما لان عدم انتقاضه
بلما التى هى بمعنى الا شرط ايضا لان لما هذه مثل الا فى ابطال العمل وجواب الشارح عن
هذا النقض بقوله واقول تركه لندرته ليس بشئ لانه قد وقع فى الكلام البليغ الفصيح لما التى
هى بمعنى الا اكثر من ان يحصى قال المص وشرط فى لا معهما فان قلت المرجع انما هو الشروط
الاربع فكيف يصح قوله معهما بضمير التثنية قلت لكون المرجع عدمين كما اشار اليه الشارح
بقوله اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض او انما هو من قلم الناسخ الغافل او الجاهل الغير
الفارق بينها وبينهما فى الخط ومثله يقع كثيرا لعدم كون الناسخ نبيها قوله وانما يصح وقوع
النكرة مسندا اليه لعمومها جواب سؤال كانه قيل ان حق المسند اليه ان يكون معرفة فكيف
يصح اشتراط النكرة فى اسم لا وهو مسند اليه فاجاب عنه بما يتلى عليك وحاصله انه اذا نفى

صح وقوعه مسندا اليه فان النكرة الواقعة فى حيز النفى افادت عموم الافراد وشمولها فعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة قوله لضعفهما فى العمل لكون مشابهتها اولا بفعل غير متصرف وهو ليس ولو وجد بعض التصرف مثل ليست على صيغة المؤنث ولست فى المخاطب وليسوا فى الجمع الا انه لما لم يوجد كمال التصرف فى جميع الصيغ حملوه على غير المتصرف فى ضعف فصارت المشابهة ضعيفة قال المص والعامل فى الفعل المضارع فلما بين المص جعل الله تعالى سعيه مشكورا النوع الاول من العامل اللفظى السماعى الذى عمله فى الاسم بقسميه وبقسمى قسمه اراد ان يشرع فى بيان النوع الذى هو العامل فى الفعل فقال والعامل الخ قوله اذ لا جار الخ تعليل كون العامل فى المضارع جازما وقوله والرفع معنوى جواب سؤال كانه قيل وللمضارع عامل سوى الناصب والجازم وهو الرافع فكيف يصح القصر فى النوعين الناصب والجازم فاجاب عنه كانه قال ان بحثنا الذى كان فيه هو العامل اللفظى ورافع المضارع معنوى وسيجئ فى بحثه قوله وهى اصل فى هذا النوع اى ان الناصبة للفعل المضارع اصل فى هذا النوع من الحروف الجاعلة ما دخلت هى عليه فى تأويل المصدر قوله واخواتها بالرفع مبتدأ وقوله محمولة بالرفع ايضا خبره والمراد بالاخوات ما المصدرية وان التى من المشبهة بالفعل مثقلة كانت او مخففة وجمعية الاخوات محمولة على ما فوق الواحد وهو هذا الاثنان او باعتبار الثلاث ولو كان بعيدا وضمير عليها راجع الى ان الناصبة وضمير لمناسبتها الى الاخوات وضمير لها الى ان الناصبة ولا تفكيك للاهل وان وجد فتبصر قوله احتراز عن الزائدة الزائدة والمفسرة ليستا عاملة والمخففة من المفتوحة المثقلة عاملة فى ضمير الشان وجوبا كما مر فى المص ولن قال ابو البقاء لن حرف نفى لحدث المضارع وحرف نصب للفظ المضارع وحرف استقبال لزمان المضارع ولا تفيد تأبيد النفى خلافا للزمخشرى وهو دعوى بلا دليل اذ لو كانت للتأبيد لم يقيد نفيها باليوم فى قوله تعالى ولن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد فى قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا تكرارا وللزم التناقض بمقارنته حتى فى قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى وانما هى لنفى ما قرب وعدم امتداد النفى لان حتى للانتهاء وهو يناقض التأبيد اذ لا انتهاء للابد كما لا يخفى على احد قوله اى سببية ما قبلها لما بعدها بان يكون تحقق ما قبلها فى الخارج سببا لما بعدها قوله او سببية ما بعدها لما قبلها بان يكون تصور ما بعدها سببا لما قبلها قوله او سببية كل منهما للآخر اى سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن نحو اسلمت كى ادخل الجنة مثال للثلاث فليتفطن قوله ويدل هذا على ان كى الخ اى ويدل كون ان بدلا من كى على ما قيل ان كى يجعل المضارع مصدرا قوله والمروى عن الخليل الخ يعنى ان نصب المضارع بعد اذن ليس بها بل بان المصدرية الناصبة له وقيل ان اصل اذن اذا ان بهمزتين اوليهما مكسورة والثانية مفتوحة وبسكون الذال المعجمة وسكون النون فكان الناصب ان المصدرية بزيادة اذ عليها قوله او جواز اراد به الامكان العام الجواز يجى

بمعنى سلب الوجوب والامتناع ويسمى امكانا خاصا وبمعنى سلب الوجوب فقط وبمعنى سلب الامتناع وهما يسميان امكانا عاما كذا فى الحاشية قوله فظهر ما فى قول من قال لكونها جوابا وجزاء الخ قد سبق من الشارح صراحة فى اول هذه المسئلة عند قول المص واذن للشرط والجزاء بان يقول مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله فظهر كالشمس الضحاوية ان اذن اكرمك جزاء باعتبار وجواب باعتبار آخر ثم قال ههنا معترضا على الجامى الفاضل فظهر ما فى قول من قال لكونها جوابا وجزاء الخ اليس هذا منافاة بين قوليه وتنافر بين كلاميه اعلم انه قد اختلفت الآراء فى قول النحاة ان كلمة اذن هل هى حرف من الحروف البسيطة ام مركبة فيها محذوفا ولا وهل لها اصل ام لا هذا فى لفظها واختلفوا ايضا فى معنى قولهم اذن للجواب والجزاء على ان البعض قد ذهب الى سقامة هذه العبارة وعدم استقامة هذا التعبير حتى قال لزم اجتماع المتنافيين وليس كما ذهب وليس كما قال بل هذا التعبير اصح المقال وقد قال الامام السيوطى فى كتابه المسمى بالتقريب شرح مغنى اللبيب انه قال السخاوى فى شرح المفصل قال سيبويه اذن جواب وجزاء اى ان اذن انما تأتى فى كلامك جوابا لكلام خوطبت انت به مثل ان يقول لك قائل انا آتيك فتقول اذن اكرمك بالنصب فهذا جواب منك لقوله انا آتيك وهو جزاء ايضا كانك جعلت اكرامك جزاء للاتيان انتهى كلام السيوطى فقد ظهر من هذا التفصيل اعوجاج اعتراض المعترضين وعدم امتزاج نقض الناقضين والله سبحانه اعلم قوله ولا يصح هذا فى اخواتها اى لا يصح الفصل بالقسم والدعاء او النداء فى اخوات اذن وهى ان ولن وكى قوله اما على التقدير الاول اى على تقدير ارادة الحال قوله واما على الثانى اى على تقدير الاعتماد باحد هذه الثلاثة المذكورة قوله واما على الثالث اى على تقدير الثالث الذى ظهر بعد رد اعتراض العصام وهو تقديم معمول اذن بنفسه حقيقة وانما قدم هذا القول على ما بعده استتباعا لا موضعه بعد البعد تأمل قوله بوقوعه بين المتصلين اللذين احدهما احق بالآخر وهما المبتدأ والخبر او هما القسم وجوابه او هما الشرط وجزائه قوله فيعلم منه عدم عمله فى السابق حقيقة الخ اى يعلم من عدم عمل اذن باعتماد فعله المدخول عليه باحد هذه الثلاثة عدم عمله فى سبق المدخول عليه بنفسه على اذن بالطريق الاولى لان السابق الاول باحد الثلاثة جزء من المدخول عليه والسابق الثانى كل المدخول عليه فاذا انعدم العمل بتقديم الجزء فانعدامه بتقديم الكل اولى طريقة نحو اكرمك اذن بالرفع لان اكرمك معمول قوى واذن عامل ضعيف فاذا تقدم المعمول القوى على العامل الضعيف لا يعمل البتة فرد اعتراض العصام على عقبه قوله واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا الخ عديل قوله السابق واذا اعتمد اعتمادا كاملا يعنى انه اذا وقعت اذن بعد الواو او الفاء العاطفتين فالرفع والنصب جائزان فى الفعل المضارع الذى بعد اذن نحو ان تأتنى آتك واذن اكرمك او فاذن اكرمك اى الرفع والنصب فى اكرمك جائز قيل وخص هذا الحكم فى كتبهم بما بعد الواو والفاء كانهم لم يجدوا غيرهما من العاطفة واقعة كهاتين الواو والفاء او وجدوا

وقوعها بعد غيرهما لكن لم يجدوا اذا وجهين فليتدبر قوله فتخص خاصة وانما اتى بقوله فتخص
اشارة الى ان قوله خاصة مصدر كعافية وقوله او حال كونه مخصوصا اشارة الى ان هذا المصدر
بمعنى المفعول قوله بشرط ان يكون بعد الفاء الخ يعنى ان انتصاب المضارع بان المضمر مشروط
بشرطين اثنين مستفادين من المثال الاول ان يكون المضارع بعد الفاء السببية التى يقصد بها
كون ما قبلها سببا لما بعدها والثانى ان يكون قبلها ما يمنع كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء
وانما قلنا ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه
خلاف الظاهر نحو زرنى فاكرمك بالنصب على اضمار ان بالفتح فما بعد الفاء فى هذا المثال حينئذ
يقدر مصدر مرفوع على مثله المنتزع من اللفظ الاول اى ليكن منك زيارة فاكرام منى لان
المنصوب بان يصير مفردا لا يصح عطفه على الجملة هذا هو المشهور خلافا للرضى والى هذا اشار
بقوله وقال الرضى التقدير زرنى فاكرامى ثابت الخ قال المص نحو زرنى فاكرمك الخ اكتفى بالفاء
الداخلة على المضارع الواقع بعد الامر وكذلك ينصب ذلك المضارع اذا وقع بعد النهى نحو لا
تشتمنى فاضربك بنصب الباء اى لا يكن منك شتم فضرب منى وكذلك فى الدعاء على صيغتى الامر
والنهى نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تأخذنى فاهلك لان هذين المضارعين قد وقعا بعد امر ونهى
كسابقيهما الا انهما وقعا فى الدعاء ولهذا الحكم ملحقات ذكرها الشارح فليطالع قوله على ما هو دأبه
فى الرسالة ايها الاخ الاعز هل ينبغى للشارح الابله ان يعبر بمثل هذا التعبير ويقول لهذا المتن
المتين رسالة ولو قال المص الفاضل النحرير هكذا هضما لنفسه اذ فضله وكماله اوضح كبدر
الدجى واشهر بين الفضلاء والكملاء بل عليه ان يتأدب ويقول على ما هو دأب المختار فى تأليفه
هذا مثلا قال المص والجازم خمسة عشر كلمة وانما قال كلمة ليشمل الجازم الحرفى والاسمى كليهما
اذ فيه حروف واسماء قوله بعد قلبهما المضارع اليه اى بعد قلب لم ولما الفعل المضارع الى
الماضى قال ابو عيسى فلم تقلب معنى المضارع ماضيا وتنفيه ولما كذلك وتختص باستغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اى يلزم
استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بلما ولا يلزم ذلك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم قال
العصام ولا يبعد ان يستفاد اختصاص لما بالاستغراق من تأكيد لفظ لم بلفظ ما النافية فح
يكون تركب لما من كلمة لم وكلمة ما فادغمت الميم فى الميم فصار لما واعلم ان لم ولما انما تجزمان المضارع
لاختصاصهما بالفعل وللزومهما بالمضارع وقد ذكر السكاكى فى المفتاح فى ذلك البحث ان كل ما لزم
شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فى ذلك الشئ تأثيرا ظاهرا او غيره تغييرا غالبا بشهادة الاستقراء
ويتعين فى عملهما الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر فى الاختصاص انتهى فان قلت ان حرفى التعريف
والاستقبال قد لزمتا مدخوليهما لزوما تاما فلم لم تعملا فى المدخول قلنا وانما لم يعمل حرف التعريف
وحرف الاستقبال لجريهما مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما كانتا غير خارجة عن حقيقة
مدخوليهما وقد قيد النحرير السكاكى بقوله وهو خارج عن حقيقته بخلاف لم ولما فانهما خارجتان
عن حقيقة الفعل الذى دخلتا عليه على ما صرح بذلك الفاضل الهندى قوله ولنفى المتوقع الخ

قوله عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وانما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظ قوله اى ليكن منك الخ فما بعد الفاء فيه فى تقدير مصدر مرفوع معطوف على مثله المنتزع من اللفظ الاول قوله وهو فى حكم الانشاء الذى هو نهى ولذا قدمه على النفى قوله او تمنى قدمه لمناسبة النهى قوله وفى او عرض قدمه لمناسبة التمنى قوله وفى قلب مدخوله واما الاولان فلما عرفت واما الاخيران فلانهما يقلبان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان ان يقلب المجزوم الى المشكوك قوله او تقديرا قوله نحو ان تدخل الدار تاكل الطعام وجوبا او جوازا فلا جزم الا فى احدهما قوله ابن تصرف قوله وبدونها كما فى قوله ابن تصرف العين نحوها هنا العداة بجدنا نصرف فافهم للتلاف

حاشيه

قال ابو عيسى ومن خواص لما استعمالها فى المتوقع غالبا يعنى ينفى بها فعل مترقب متوقع غالبا
دون لم فتقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وانما قلنا غالبا لانها قد تستعمل فى غير المتوقع
ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ومن خواص لما ايضا عدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب بخلاف لم فانك تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب ومن
خواصها ايضا جواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما
ادخل بجزم اللام وضمير المؤنث راجع الى المدينة قال المص ولام الامر اى وثالث جازم المضارع
الواحد لام الامر المطلوب بها الفعل قال ابو عيسى وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد
الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ونحو ثم ليقضوا قال المص ولا
النهى اى ورابع الاربع الجازمة للمضارع الواحد لا التى فى النهى احترازا عن النافية مطلقا
سواء شبهت بليس او لا وعن الزائدة والعاطفة قال الفاضل الهندى وانما يجزم لام الامر ولا
فى النهى لانهما تشبهان ان الشرطية فى نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقل المضارع من
الحال الى الاستقبال ويخرجه عن القطع الى الشك وكذا ينقل لام الامر ولا فى النهى من الحال الى الاستقبال
ويخرجه من الخبر الى الانشاء والى ذلك اشار الشارح بقوله وفى قلب معنى المدخول وقال فى الحاشية
لان لام الامر ولا فى النهى تقلبان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان ان تقلب المجزوم الى المشكوك
انتهى كلامه وفى قوله تقلب المجزوم لطافة بديعية تفطن قوله يجزم لفظا او تقديرا مثال المجزوم
تقديرا نحو ان يضرب الامير يضرب الوزير بكسر الباء الموحدة فيهما لدفع الساكنين من الباء ولام
التعريف فيهما فمجزومية البائين فى الشرط والجزاء تقديرية اعلم ان انجزام الفعلين كليهما بكلم المجازاة
عند المحققين من البصريين ونسبه السيرافى الى سيبويه وقال الاخفش انجزام الشرط بالاداة
وانجزام الجزاء بالشرط وقال البعض انجزام الجزاء بالاداة وبالشرط معا ونسب هذا الى سيبويه
والخليل كليهما وهو مذهب الكوفيين وقيل انجزام الجزاء بالجوار والله اعلم قال المص تسمى كلم
المجازاة قال الفاضل الهندى اى كلمات الشرط الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى
ومسببية لها فكانت الجملة الاولى سببا فالكلم جمع كلمة او اسم جنس كما عرفت اى كما عرفت فى
بحث تعريف الكلمة حيث قال هناك والكلم المجرد عن التاء جنس لا جمع كما قيل بدليل قوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب وبدليل تصغيره على كليم بضم الكاف وبقوله احد عشر كلما وقيل جمع
حيث لا يقع الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض والاخيران ممنوع اى التصغير
على كليم واحد عشر كلما قوله وحيثما لا يجزم به بلا ما وهى كافة الخ قال ابو عيسى اذا اتصل بحيث
ما الكافة وصارحيثما ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين قال الرضى كلمة ما فى حيثما كافة عن
الاضافة لا زائدة كما فى اما وبينما وذلك انه حيث كانت لازمة الاضافة فكفتها ما عن طلب الاضافة
لتصيرهما كسائر الكلمات الشرطية قوله واين تجزم بها وبدونها اى تجزم اداة اين التى من
جوازم الفعلين بمقارنة كلمة ما وبدون مقارنة كلمة ما لكن هى ليست بكافة كما فى حيثما فاذا
جيئ بها تكون زائدة لتزييد الابهام قوله كل من هذه الثلاثة اى كلم حيثما واين وانى من المجازاة

قوله وانى نحو فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر قوله الا على قلة كما فى قوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلى قوله لقلة مناسبتها فان اسماء الشرط ليست كمناسبة سائر اسماء الشرط لان الموضوع للابهام من حيث انه عموم من تلك الاسماء كاحتمال الوجود والعدم فى مدلول ان فانه نوع عموم ايضا قوله مع ما الزائدة الخ نحو متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندنا خير موقد وقصدا داؤها ولم يقصد نلقنى فرد بن زجف روانق البيلك وتستطار او نحو قوله متى تأته يجب الرفع فى المضارع الواقع بعده وهو اما نعت نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او حال مثل قوله تعالى فذرهم فى خوضهم يلعبون اى لاعبين واستئناف وقطع ما قبله نحو قم يدعوك الامير

حاشيه

موضوع لمعنى ابهام المكان قوله بل هى فعلى اى بل وزن اذما فعلى بكسر اوله وكون ثانيه فاذا
كانت على هذا الوزن تقتضى ان يكون اسما لان ما كان من مقولة الحروف ليس لها فاء الفعل والعين
واللام حتى يكون لها وزن فى ظهران الاوزان مخصوصة بالاسماء والافعال وفعلية اذما محال
فتعين الاسمية قوله وكل من هذه الثلثة اى اذما ومتى واذا ما كلها للزمان سوآء استعمل
متى مع ما اولا واستعمال اذا مع ما كثير وهو اشهر وشذ استعماله بغيرها قوله ومهما بمعنى ما
متى اى مهما التى من الجوازم بمعنى الشرطية لا بمعنى متى الشرطية وقيل اصله ما ما مكررا ثم
انقلبت الالف الاولى هاء لاستهجان تكرر المثلين فصار مهما قوله وكان المنطقيين الخ ان
للمنطقيين ادوات مخصوصة للقضايا الكلية والجزئية ويسمونها سورا فسور القضية الكلية
كلما ومتى عندهم والحقوا مهما اليهما فى كونها سورا للقضية الكلية قوله وما تك يا ابن عبد الله
فينا ❊ فلا ظلما تخاف ولا افتقارا ❊ فكلمة ما شرطية فشرطه جملة تك وجزاؤه جملة فلا تخاف
فلا محل لهاتين الجملتين من الاعراب اى مدة كونك ووقت تقررك فى رأى امورنا وزمان جلوسك فى
ادارتنا فلا تخاف ظلما منك لانك محق ولا من غيرك لانك حام ومحافظ ولا تخاف افتقارا لانك
محسن فكلمة ما كانت للزمان قوله بعد الامر لفظا بدون الفاء وانما قال بدون الفاء اذ قدم فى بحث
نواصب المضارع حيث قال فينتصب المضارع بان المضمرة المصدرية بشرط ان يكون بعد الفاء
السببية وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة وهو اما امر نحو زرنى فاكرمك بنصب
الميم بان المضمرة اى ليكن منك زيارة فاكرام منى ومر ايضا ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى يجزم
بعد سقوط الفاء فتقول فى زرنى فاكرمك بالنصب قبل الاسقاط وبالجزم بعد الاسقاط قوله
وقصد اداؤها فقدر ان الخ بكسر الهمزة وسكون النون ولو لم يقصد اداؤها يجب الرفع فى المضارع
الواقع بعد الامر وهو اما نعت نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ مرفوعا اى وليا
وارثا او حال نحو قوله تعالى فذرهم فى خوضهم يلعبون اى لاعبين او استيناف قطع عما قبله نحو
يدعوك الامير فهم بركذا فى الحاشية قوله ويجوز بعد المقدر عطف على قوله بعد الامر لفظا اى ويجوز
اضمار ان فيجزم المضارع بها بعد الامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج اى اتق الاسد الاسد تنج يعنى ان
تتق الاسد تنج نجاة قوله او ما بعده قد يرتفع اى ما بعد الفاء قد يرتفع مع بقاء الفاء على معنى السببية
فيما بعد الامر ونحوه من معنى النهى نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بل لا بد من صريح الامر
وصريح النهى فلا يكون وجود الفاء دليلا على اضمار ان الناصبة قوله ولما فرغ من السماعى الخ ولما علم
انه قسم العامل اولا على ضربين لفظى ومعنوى ثم قسم اللفظى على ضربين ايضا سماعى وقياسى ثم
قسم السماعى على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع ثم قسم العامل فى الاسم على قسمين
عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين فذكر العامل اللفظى السماعى بجميع انواعه من العامل فى الاسم
الواحد والاسمين والفعل المضارع ولم يبق عامل لفظى سماعى الا وقد ذكره بتمامه فالآن عادت
النوبة الى ذكر اللفظى القياسى واراد الشروع فيه فقال والعامل القياسى الخ قوله ما لا يتوقف
اعماله بخصوصه على السماع الخ اى العامل القياسى هو الذى لا يتوقف اعمال من اراد اعمال ذلك

قوله قد يرتفع مع بقائه على معنى السببية نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون قوله وكذا بعد سائر الدعاء يجزم المضارع بعد اسم فعل قوله وتلك على لفظة الخبر يجزم ايضا قوله ان تعرف القاعدة كبرى كما اذا اردت ان تقول انه ان ضرب مثلا يرفع الفاعل ينتج ان فعل وكل فعل يرفع الفاعل قوله كما ستقف ضرب يرفع الفاعل فمجموع ما ذكرنا من عند قول المص قوله يسمى فاعلا وكما ان العوامل سنون قوله او اسما كما اذا كان الفعل تاما قوله اذا كان الفعل ناقصا حاشيه

العامل بخصوص مادته على السماع كتوقف خصوص مادة على والى وان او كان مثلا عمل الجر فى
الاسم الواحد فى الاولين وعمل النصب والرفع فى الاسمين فى الاخيرين على السماع قوله بان يجعل
ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى كما اذا اردت ان تعرف ان ضرب مثلا يرفع
الفاعل تقول ان ضرب فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان ضرب يرفع الفاعل كذا فى الحاشية قال
المص وهو تسعة فان قيل بين قوله موضوعها غير محصور وبين قوله وهو تسعة تناف وخدشة
قلنا ان المراد بقوله موضوعها محصور بحسب الافراد وبقوله وهو تسعة بحسب الانواع فلا تنافى ولا
خدشة قوله يسمى فاعلا او اسما الخ والمسمى بالفاعل اذا كان الفعل تاما والمسمى بالاسم اذا كان
الفعل ناقصا اعلم ان كل فعل يرفع اسما واحدا حال كون ذلك الفعل مقدما على ذلك الاسم الواحد
المرفوع ولا بد ان يكون الفاعل اسما اما حقيقة او حكما ولا يجوز ان يتقدم على فعله الرافع اياه باتفاق
النحاة البصرية واما الكوفية فيجوزون التقديم والحاصل ان للفاعل ثلاث خصائص عدميات عدم
جواز التعدد وعدم جواز التقدم وعدم جواز الحذف قال المص معمولات كثيرة لا يذهب عليك
ان فى قوله معمولات كثيرة تنازعا لان مرفوع الفعل واحد فقط لا غير فلشهرته كشمس الضحى ترك مفعول
قوله يرفع بان يقول معمولا واحدا لان الفعل مطلقا لا يرفع الا معمولا واحدا قال المص بغير ما وقع عليه
الفعل اى بغير ذكر ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به خاصة قوله بلا مدلول مفعول به صريح عبارة
كيكة لان مفعول به علم لذلك المنصوب والاعلام من المعارف والتوصيف بقوله صريح منكرا
مستقبح مستنكر فتبصر قال المص ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر لا يقال ان هذا البس بسديد لان
عمل حرف الجر ليس الا الجر فكيف يوجد النصب بالجار وكيف يصح قوله ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر
لانا نقول النصب ههنا اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وكذا المفعول به اعم من ان يكون صريحا
او غير صريح قال المص ومنه افعال المدح الخ وانما ذكر ههنا احكام افعال المدح اولا لمناسبتها للفعل
اللازم فى الاكتفاء بالمرفوع وللرد على من عدها من السماعى اذ هى من القياسى والتعبير بقوله فمنه اشارة
الى كونها من قبيل الغير المتصرف على ما سيصرحه الشارح ان شاء الله تعالى قوله لصدق حده عليها الخ
هذا على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافى وقوله او مشهورة بهذا الخ هذا على تقدير ان يراد بها ذلك كذا
فى الحاشية قال المص هى نعم وبئس قال فى الاسرار العربية للانبارى انه ذهب البصريون ان نعم وبئس
فعلان ماضيان لا يتصرفان لان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال حيث قالوا نعما رجلين
ونعموا رجالا ولان التاء الساكنة التأنيثية يتصل بهما كما يتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبئست
الجارية ولانهما بنيا كالماضى وكل ما كان من الاسماء والافعال على وزن فعل وثانيه حرف حلق ففيه
اربعة استعمال الاول على اصله نحو فخذ وقد ضحك والثانى اسكان العين تخفيفا تقول فخذ وقد
ضحك والثالث اتباع فائه عينه فى الكسر تقول فخذ وقد ضحك والرابع كسر فائه واسكان عينه لنقل
كسرتها الى الفاء تقول فخذ وقد ضحك فكذلك فيه اربع لغات نعم بفتح فكسر ونعم بفتح فسكون
ونعم بكسرتين ونعم بكسر فسكون وقد وجب ان يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس لوجهين فان نعم لما
وضع للمدح العام وبئس للذم العام خص فاعلهما باللفظ العام وليدل على ان الممدوح او المذموم

قوله كما يصح بقوله ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر قوله فنذر فى الحاشية الفاء فصيحة اى اذا عرفت هذا فنقول منه الخ وقيل تفسيرية ومن تبعيضية وقيل ابتدائية انتهى هذا ناش من عدم العلم المعانى الفاء قدمر ذلك فى صدر الحاشية قوله افعال المدح والذم فيه تنبيه على اطلاق الجمع على الاثنين كذا نقل عنه يرد عليه جواز اعتبار الافراد قوله لصدق حده عليها اى الفعل اللازم على افعال المدح والذم قوله عليها ادعاه الفاضل العصام حيث قال والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال لانشاء مدح او ذم كما هو فى نظائره ولا داعى الى ارادة المشتهر بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة قوله بهذا اللقب اراد باللقب النبز بفتحتين لا العلم المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحوى ذكره الفاضل العصام وفى الحاشية الاول على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافى والثانى على تقدير ان لا يراد بها ذلك اى اللقب قوله تصريحا للرد وجهه انها داخلة فى مطلق الفعل لصدق حده عليها وانها مشتركة فى العمل الذى نحن فيه مع سائر الافعال قلا يضره كونها قياسية قوله وما اختصاصها ببعض الاحكام قوله وقيل عطف عليه الكائنة حكم بعد الربط قائله الفاضل الجامى وغيره حاشيه

مستحق المدح او الذم فى ذلك الجنس انتهى كلامه قوله من المناقب والمثالب المناقب جمع منقب بمعنى الخصال الحميدة والافعال الحسنة فهذا ناظر الى المدح والمثالب جمع مثلب بمعنى الاخلاق الذميمة والافعال القبيحة وهذا ناظر الى الذم قوله من لامى الجنس والاستغراق لكونه معرفة الخ بخلاف لام العهد الذهنى فانه فى حكم النكرة على ما صرحوه قوله اى مضافا الى المعرف باللام نحو نعم صاحب الرجل زيد قوله ولو بالواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل كيت قال المص او مضمرا اى او يكون الفاعل مضمرا مستترا فيهما مبهما لا مرجع له مميزا بتمييز نكرة ولا يكون ذلك الضمير المستتر الا مفردا مذكرا سواء كان تمييزه مفردا او تثنية او جمعا مذكرات او مؤنثات وذلك الضمير المبهم المستتر هو العامل فى التمييز المنصوب اذ هو بسبب ابهامه كان فى حكم اسم نكرة تام بالتنوين فلما كان مثل هذا الاسم عاملا فى تمييزه كان ما كان فى حكمه عاملا فى تمييزه ايضا قوله الفاعل الموصوف بما ذكر من كون الفاعل معرفا باللام العهدى الذهنى الذى فى حكم النكرة ومن كونه مضافا الى المعرف بذلك اللام ومن كونه مضمرا مميزا بنكرة قوله ولذا ذكره فى موضع المضمر جواب سؤال تقديره فلم قال المص بعد ذلك ولم يقل بعده بارجاع الضمير الى الفاعل كما كانت الاشارة اليه ايضا بقوله ذلك والضمير اخصر من اسم الاشارة والاختصار واجب على ذوى المتون فاجاب عنه بان المقام مقام اسم الاشارة لا العائد لان المشار اليه ليس مجرد الفاعل بل الفاعل الموصوف باحد الاوصاف الثلاثة المذكو آنفا قوله وهذه الجملة معطوفة اى جملة يذكر بعد ذلك معطوفة على جملة شرطهما ان يكون الخ لا على مدخول ان المصدرية وهو يكون بالنصب فى قوله السابق وشرطهما ان يكون بمعنى ان مضارع يذكر على صيغة المجهول بالرفع لا بالنصب اذ جملة يذكر ليست معطوفة على جملة يكون بغير ان المصدرية واشار بقوله فافهم الى ان يذكر مرفوع بالعامل المعنوى ليس بمنصوب بان المضمر لان ذكر المخصوص ليس بشرط قوله وبما اشرنا من اسم الاشارة الخ يعنى قوله الفاعل الموصوف بما ذكر من الاوصاف الثلاثة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد الخ اقول لا حاجة الى هذا التكلف والتصرف اذ لا ورود لهذا الانتقاض والاعراض عن اصل رأسا وكونه تعسفا ظاهر لمن كان متصفا لان البعدية ليست بمشروطة بالولى بعده متصلا بلا توسط شئ فليتبصر حق التبصر قال المص مطابقا للفاعل الخ لا يقال انه منتقض بقولهم نعم رجالا الزيدون ونعم امرئة هند فان المخصوص فى المثالين ليس بمطابق للفاعل لان الفاعل هو الضمير المبهم المستتر المفرد المذكر دائما لا غير والمخصوص فى الاول جمع وفى الثانى مؤنث فلا مطابقة للفاعل فى المثالين بل المطابقة جارية بين المميز والمخصوص فيهما لانا نقول ان معنى المميز هو المفسر على صيغتى اسم الفاعل وانما جئ بالمفسر اسم فاعل لينضح المفسر اسم مفعول فمن هذه الحيثية كانا متحدا معنى وان لم يتحدا لفظا فح وجدت المطابقة بين الفاعل والمخصوص فى الحقيقة ولو كانت بين المميز والمخصوص فى الظاهر قال المص وهو مبتداء وما قبله خبره اى المخصوص مبتدأ وما قبله من جملة فعل المدح او الذم خبره فان قيل ان الخبر اذا كان جملة يلزم العائد الى المبتدأ ولم يلزم الاضمار قبل الذكر لتقدم المرجع رتبة حين تأخر المخصوص وحقيقة حين تقديمه وعلى كلا التقديرين لا عائد فى الجملة قلنا لم تمس حاجة فى هذه الجملة الواقعة خبرا الى

ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقام العائد ولو ذهبنا الا ان تقدم المبتدأ حكما ورتبة عند تأخير المخصوص قرينة للصرف اليه فيكون فى قوة العهد الخارجى والعائد فى نعم رجلا زيد ليس الضمير المبهم بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا للمبتدأ بهذا الاعتبار كما صرح به العصام قوله يقال حب كظرف على وزن حسن يحسن حسنا قال الشريشى فى شرح الالفية اصل حب حبب ككرم لانه فعل غريزة ثم ادغمت الباء فصار حب وكلمة ذا اسم اشارة فاعل قال المص نحو حبذا زيد قال الانبارى فى الاسرار اعراب حبذا على خمسة اوجه الاول حبذا مبتدأ وزيد خبره اقول هذا على ما ذهب به المبرد وابن السراج ومن وافقهما والثانى ان ذا مرفوع بقوله حب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه والثالث زيد خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل حبذا قيل من هو قيل زيد اى هو زيد والرابع زيد مبتدا وحبذا خبره والخامس ذا زائدة فرفع زيد بقوله حب لانه فاعل وهو اضعف الاوجه واذا قيل حبذا زيد رجلا وحبذا عمرو راكبا ينتصب النكرة على التمييز اذ يحسن فيه تقدير من كانك قلت من رجل ومن راكب وقيل ان رجلا فى المثال الاول تمييز لكونه غير مشتق وراكبا فى المثال الثانى حال لكونه مشتقا انتهى كلام الانبارى وقيل المخصوص بعد حبذا عطف بيان فصارت الاوجه ستا قال المص المتعدى لما كان اول التسعة القياسية فعلا وهو اما لازم او متعد وعرف اللازم وقدمه لقلة احكامه وجعل منه افعال المدح والذم التى هى اربع فعل اثنان لانشاء المدح واثنان آخران لانشاء الذم وذكر الفاظها واعراب كل منها اراد ان يشرع فى تعريف المتعدى وبيان اقسامه واحكامه فقال المتعدى قوله بقرينة لو منويا الخ وقوله وبدونها لو منسيا يريد ان جواز حذف المفعول على وجهين ما بقرينة او بدونها فان كان بقرينة يجرى فيه التقدير ويقال ان ههنا مفعول محذوف تقديره كذا كما فى الآية الكريمة المذكورة وان كان بدون قرينة لا يجرى فيه التقدير اصلا وابدا بل لا يخطر بالبال احد قوله اى لا يصدق احدهما على الآخر اى لا يصح حمل احد مفعولى باب اعطيت على الآخر بان يقال زيد درهم او درهم زيد فلا صحة فى كليهما قوله مثل سأل زيد عمرا درهما فاعطى اى فاعطى عمرا درهما بحذف المفعولين بقرينة المقال الذى هو صدر الكلام وهو قوله سأل زيد عمرا درهما قال المص افعال القلوب وفى الامتحان اى افعال اصطلاحية دالة على افعال القلوب من العلم والظن لانهما اما كيف واضافة او انفعال لا فعل وتأثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون من باب تسمية الشئ باسم جزء مدلوله انتهى ثم قال فى الحاشية ان فسر العلم بالصورة الحاصلة فى العقل فكيف وان بحصول الصورة فاضافة وان بانتقاش النفس بتلك الصورة فانفعال انتهى ايضا قال المص ناصبة ايا هما قال الامام الهمام السيوطى فى الاشباه النحوى قال الاندلسى قال بعض النحاة انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وما بينهما وهو المبهم فعلى هذا القول بين الظاهر والمضمر واسطة ليس بمظهر ولا مضمر قال دكستويرا ايا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت كاف اياك وياء اياى وهاء اياه مثلا بيانا للمقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب وقال الاخفش اعرابا مشكل بمهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها

اسم مضمر من المضمرات وذهب الزجاج الى ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات وقال الفاضل الجمال
الدين في حاشية الكشاف عند قوله اياك قال الزمخشري ايا ضمير منصوب منفصل واللواحق التي
في صور الضمير حروف الحقت لتدل على احوال المرجوع اليه من الخطاب والغيبة والتكلم وغيرها والجمع
لا محل لها من الاعراب كالكاف في ارأيتك وتاء التانيث وليست كلها باسماء مضمرة وهو مذهب
المتاخرين وقيل ايا اسم ظاهر اضيف الى ما بعده وقيل اياك باجمعها هي الضمير قوله على وزن دع
يعني بفتح الدال وسكون العين المهملتين يريد ان قوله وهب ليس الواو من مادة الكلمة بل هي عاطفة
خارجة عنها وما بعدها من الحرفين كلمة مستقلة على زنة دع امر احاضرا الا انها غير متصرف فلا
ماضي لها ولا مضارع وهذا المخصوص بهذه سوى السوابق من هذا الباب قوله على وزن اعلم
او اضرب على صيغتي الامر يعني ان فعل احسب يجيء من بابين اي باب الثاني وهو ضرب يضرب او
باب الرابع وهو علم يعلم فان كان احسب من الباب الثاني تكسر السين وتجزم الباء وان كان من الباب
الرابع تفتح السين وتجزم الباء قوله لو منويا اي لو كان التقدير مقتضيا مرادا وذلك المقدر المقتضي
المراد لا يعلم بدون القرينة فيفوت المقصود لانعدام فائدة الخبر ولازمها بخلاف ما كان المحذوف
منسيا اذ حينئذ ينزل المتعدي منزلة اللازم لقصد العموم فيحصل الفائدة قوله العلة مشتركة
في الحاشية اي علة الاستغناء عن مفعول وهي قصد التعميم مشتركة اي كما توجد في العلم بمعنى المعرفة
توجد في العلم المتعدي الى مفعولين فتسليم احدهما دون الاخر تحكم انتهى اذ لا فرق بين العلم المتعدي
الى المفعولين المنزل منزلة اللازم وبين العلم بمعنى المعرفة قوله بضرب من التجوز اي من المجاز كان
يراد بالنفي نفي الكمال فيفيد اثباته كذا قال المص في حاشية الامتحان قوله من يسمع يخل هذا من
الامثال التي يُضرَبُ بها فقوله يَخَلْ مجزوم وما بَعْدَ من افعال القلوب قد حذف مفعولاه معا بقرينة المقام
فلذلك قال اي مسموعه صادقا بالنصب فيهما على انهما مفعولا تَخَلْ قال الزمخشري قيل معناه ان
من يسمع اخبار الناس ومَعَايِبَهُمْ يقع في نفسه المكروه عليهم اي المجانبة للناس اسلم ومفعولا يخل
كلاهما محذوفان وقال الميداني والمعنى من سمع شيئا وقع في قلبه واعتقده وان لم يكن له حقيقة
وفي الموشح محشي الهندي اي من يسمع حكاية يخل صدقها ثابتا اي يظن السامع صدق الحكاية التي
يسمعها ثابتا له اصل وحقيقة قوله وجه القلة وفي الحاشية القلة تشتمل على معنيين احدهما
عدم الكثرة والثاني الجواز فالوجه الاول للاول والثاني للثاني ويريد بالوجه الاول عدم الكثرة
وبقوله للاول لحذف المفعول الاول ويريد بالوجه الثاني الجواز وبقوله للثاني لحذف المفعول
الثاني قال المص من خصائصها اي مما يميز به افعال القلوب عن سائر الافعال ما سيتلى عليك
بعونه تعالى اذ ما يوجد فيه خصيصة من تلك الخصائص فهو من تلك الافعال قال المص
جواز الالغاء قيد ابتداء المسئلة بالجواز اولا ثم قيدها بكون المعمول معمولي افعال القلوب
لان توسطها لو كان بين معمولي عامل آخر وجب الالغاء وكذا وجب الالغاء بين عامل آخر ومعموله
الاصلي وكذا بين معمول اصلي لعامل آخر ومعمول تبعي قوله اي ابطال عملها الخ تفسير للالغاء وفسر
الفاضل الهندي بقوله اي اهمال عملها لفظا ومعنى اتى بالاهمال بدل الابطال واتى بالاعمال

قوله لكان اظهر في الحاشية فلا يحتاج
الى ما قلنا اي يكون المتبادر فعله
التاثير قوله دفعا مفعول له لقوله
ناصبة اياهما قوله للتحكم اي النزاع
بين المبتدا والخبر في النصب فينطبق
لفظهما ظاهرا او لفظهما اثنان فلا يكفي
بنصب فاعطي نصبان فلا يعمل
تحقيقها قوله لا يستعمل منه ماض
فلا يقال وهب زيد منطلقا مثلا قوله
ورده المص في الامتحان حيث قال
بان هذا اي العلة الاخيرة وهو قوله فعلى
اذ من المعلوم قوله لقصد التعميم
الافادة غير مسلم اذ يفيد ان نفس العلم الخ
قوله بان العلم فيه اي في قوله تعالى
قوله بمعنى المعرفة فلا يتم التقريب
قوله فنقول العلة اي علة الاستغناء
عن المفعول بالتنزيل وهو قصد التعميم
قوله مشتركة كما توجد في العلم بمعنى
المعرفة توجد في العلم المتعدي الى المفعولين
فتسليم احدهما دون الاخر تحكم او العلة
التي ذكرها القائل في عدم جواز الحذف
نسيا في مفعول باب علمت مشتركة
اي كما توجد في العلم المتعدي اليهما
على زعمه توجد في العلم بمعناها فتسليم
احدهما دون الاخر تحكم ايضا قوله
اذ قد ينفي العلم عنه الخ يعني ان قوله
عدم الفائدة غير مسلم اذ قد ينفي
العلم بضرب من التجوز كان يراد
بنفيه نفي كماله فيفيد اثباته
حاشيه

بدل العمل حذرا من ان هذا الكلام لا يخرج من ان يكون مفيدا بجميع الفاظه كما يوهمه ابطال
العمل والفرق بين الاهمال والابطال ان الاهمال الترك والابطال الازالة وبينهما عموم وخصوص
لان الترك يوهم الفعل بعضا والازالة ليس كذلك فلذلك اتى الفاضل بقوله لفظا ومعنى ولم
يات بهما الشارح قال الامام السيوطي في الفرق بين الالغاء والتعليق حكم الالغاء ابطال
العمل بالكلية وحكم التعليق حكم بين ابطال العمل بالكلية وبين كمال العمل كما في باب ظن اذا
تصدر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعها
فسمى بذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة انتهى كلام السيوطي في اشباهه
قوله لاستقلال مفعولها كلاما اخذ هذه العلة مع تغيرها من مقدمة الشيخ ابن الحاجب حيث قال
فيها لاستقلال الجزئين كلاما وقال الفاضل الهندي في شرحه علة جواز الالغاء او الالغاء ووصف
قوله الجزئين بقوله الصالحين لان يكون مبتدا وخبرا واعترض المحشي العصام حيث قال لا فائدة في
وصف الجزئين الخ لكن اعتراضه ليس بسديد اذ فائدته اعلام ان المفعولين بعد الالغاء يكونان معمولين
بالعامل المعنوي ولما وقع السكوت عن كيفية الافعال قال الفاضل الجامي فهذه الافعال على تقدير
الالغاء في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت في زيد قايم ظني ليس هذا فوائد قوله ضعفها اي ضعف
افعال القلوب في العمل على تقدير الالغاء اذ لا ضعف لها قبل الالغاء بالتوسيط والتاخير قوله
فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا هذا مخالف لمقال القوم اذ قد صرحوا ونادوا
باعلى اصواتهم ان الالغاء ابطال العمل بالكلية اي لفظا ومعنى وقد مر انه قال الفاضل الهندي
الالغاء اهمال العمل لفظا ومعنى وكذا قال الرضي الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فكيف يكون
التعلق في المعنى بالجزئين اذ خرج التعلق كليا من البين فالقول ما قاله الرضي والفاضل الهندي
وزعم العصام ليس الا هو العندي قوله يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب وفي هذا الرد بحث
ونظر لان الرضي قد صرح بان الفعل بمعنى الظرف ومراده الفعل من حيث انه فعل بنفسه فلا
مدخل في باب الالغاء للمصادر من حيث انها مصادر اذ تاخر المصادر عن المعمول خارج عن
بحث جواز الالغاء والاعمال لان جانب اعمالها حين التاخر متروك ومطروح ومطوي بالكلية
وجوبا فلذلك قال الرضي في توجيه هذا المثال على صورة اعمال المصدر بتقديمه على معموليه اذ
معناه ظني زيدا قائما غالب لا كما يزعمه العصام في هذا المقام والعلم عند الملك العزيز العلام قوله
علمني وعلمتك وعلمه قوله علمني بضم تاء المتكلم ونون الوقاية وياء المتكلم مثال المتحدي المعنى
تكلما وقوله علمتك بفتح تاء الخطاب وفتح كافه مثال المتحدي المعنى خطابا وقوله علمه على صيغة
الماضي الغائب المعلوم فاعله مستتر فيه ومفعوله الاول هو المتصل البارز الغائب المفرد
المذكور ومفعوله الثاني قائما على نهج المناوبة بغير تنازع فتبصر ولا تقصر قوله قال بعض الكمل
الخ لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا على سبيل الندرة زادوا لفظة نفس تنبيها
على العدول عن الاصل الغالب الذي هو المغايرة بينهما وجبرا بالمضاف الذي هو لفظة النفس
المشعرة بالمغايرة عما فات من الاتحاد فيقول ضربت نفسي على صيغة متكلم الماضي المعلوم وبزيادة

قوله ووجه العلة العلة يشتمل على
معنيين احدهما عدم الكثرة والثاني
الجواز فالوجه الاول للاول والثاني
للثاني قوله ان المفعول به بتقدير
مضاف اي مضمون المفعول به
او اسم مضمون والمراد بالمضمون
المعنى التضمني قوله مضمون الثاني
مضاف الى الاول ومن قال لان
مضمونهما معا هو المفعول به فقد
تسامح اذ المضاف اليه خارج عن
المضاف ومراده ان لهما داخلا في تحقق
المفعول به شطرا او شرطا قوله بمعنى
الخاصة وهما ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره قوله والمراد به عدم الوجوب
والامتناع بشيء لما ان الجواز هنا يكون
من قبيل الامكان الخاص لكون الضرورة
مسلوبا عن الطرفين قوله وبين سوف
في الحاشية وتركنا السين لانه لا يتعلق
عن مضمونها اصلا قوله وبين العاطف
والمعطوف هذا اولى من قول الفاضل
الجامي وهو بين المعطوف والمعطوف
عليه قوله واجب فيها لعدم صحة
العمل فيما يتوسط فيه قوله كما اعترف
به نفسه حيث قال معنى زيد قائم
ظني غالب ظني زيدا قائما غالب قوله
ضميرين متصلين واذا كان احدهما
منفصلا عم الجواز كاياك ضربت فاذا
اتحد على سبيل الندرة قوله وتنبيها
على ما عسى وهو الاتحاد قوله فلا
يحتاج لانه لا يغفل عنه بسبب الغلبة
حاشيه

لفظة نفس قوله واما الوجه المشهور الخ لخصيصة اتصال الضميرين عند اتحاد الفاعل
والمفعول فى افعال القلوب فقد زيفه المص فى الامتحان حيث قال وقيل الاصل مغايرة
المؤثر والمتأثر الاصليين فيهما اى فى الفاعل والمفعول فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به فى الحقيقة مضمون
الجملة اى جملة المبتدأ والخبر التى دخلت هى عليهما اعترض عليه المص حيث قال وفيه ضعف
اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل الا التلبيس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة
بقدر الامكان فلم لا يكفى المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ما ضربت الا
اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة ممكن بازيد من هذا بان يقال ما ضربت
الا نفسك مع عدم لزومه انتهى ما فى الامتحان قال المص وحمل عدم وفقد الخ الواو استيناف
بيانى جواب لمقدر كانه قيل ان جعل الفاعل والمفعول ضميران متصلان متحدان معنى من
خصائص افعال القلوب منقوض بقولهم عدمتنى وفقدتنى مع ان عدم كعلم وفقد كضرب
ليسا من افعال القلوب فاجاب بما يتلى عليك فليتبصر قال المص نحو علمت ان زيدا قائم الاعراب
ان علمت ماض معلوم مع فاعله المتكلم مبنى على السكون لا حظ له من الاعراب ومجموع ان زيدا
قائم فى تأويل المصدر منصوب محلا قائم مقام مفعولى علمت فالجملة الفعلية مجرور المحل
باضافة نحو اليها قوله ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش فقد خفى الفرق بين فن وفن على من زعم
الخفاء فى حق الاخفش وخلط الفن بالفن ثم سمى خلطه تحقيقا وزعم تغليطه تدقيقا على انه
ليس كذلك مع علمه بذلك لان مآل كلامه مبنى على الدقايق الفلسفية وتقرير الاخفش مبنى
على الحقايق العربية فبينهما حجاب الجودية من حيث الجسامة البعدية قال المص واما التعليق الخ
عد ابن الحاجب التعليق من خصائص افعال القلوب وخالفه المص وجعل البحث مصدرا
باما التفصيلية بتغيير الاسلوب لان يجعله اعم منها شاملا الى غيرها اتباعا لمذهب يونس
فى التعليق قال الرضى الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال
لفظا لا معنى والالغاء ابطاله فيهما معا فالجملة مع التعليق فى تأويل المصدر يكون مفعولا به
للفعل المعلق كما كان ذلك قبل التعليق فلا منع فى عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على
الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا واما الالغاء فالجملة ليست معه بتأويل
المفرد فمعنى زيد ظننت قائم زيد فى ظنى قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفردهما موقعها
والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء اختيارى لا ضرورى والتعليق
ضرورى انتهى كلام الرضى والى هذا الوجه الاخير اشار المص بتصدير الجواز على الالغاء
وتصريح الوجوب فى تفسير التعليق فيما سيتلى عليك ان شاء الله تعالى قوله الداخلة على الجملة
اى على كلا مفعولى افعال القلوب فى تعليقها قوله او الجزء الثانى اى على مفعولها الثانى فى
تعليقها قوله حرفا او اسما تعميم لكلمة الاستفهام اشارة الى وجه ذكر الكلمة فى ضمن رد البعض
قوله وجه التعليق المذكورات اى بكلمات الاستفهام والنفى وبلامى الابتداء والقسم وباء المكسورة

التى على خبرها لام الابتداء قوله ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى فى الحاشية لان معنى علمت
لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين قوله على احد الاحتمالين
الذى صرح به الرضى قد مر آنفا من تصريح الرضى حين ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق ان
الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى هذا هو احد الاحتمالين وذكر الاحتمال الآخر فى الحاشية
حيث قال اما على الاحتمال الآخر الذى صرح به الفاضل العصام واشار اليه الرضى فالابطال
فى الالغاء يكون فى اللفظ لا فى المعنى كما فى التعليق فافهم انتهى ومراده بقوله فافهم نقض ما قاله
العصام لمخالفته الجمهور فى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ دون المعنى على قوله المخالف
فحينئذ ما الفرق بين الالغاء والتعليق وما الفائدة فى جعل الالغاء من الخصائص وتعميم التعليق
لكن الشارح لما وصف العصام بالفضل عند ذكره اجتنب عن الاعتراض واكتفى بقوله فافهم
تبصر وتدبر قوله وفى الثانى الى الثانى اى ابطال العمل فى المثال الثانى وهو قوله علمت زيدا
من هو بالنظر الى الجزء الثانى وهو ما بعد من الاستفهامية لان علمت فى المثال المذكور عامل
لفظا ومعنى فى زيدا على المفعولية لخلو الجزء الاول عن الاستفهام لعدم شموله اليه كما
زعم البعض بسراية الاستفهام المصدر على الجزء الثانى الى الجزء الاول على ان الشرط الصدارة
لا السراية قوله لقد علمت لتأتين مبنى وعلامة لام القسم لحوق نون التأكيد المشددة
لدخولها كما فى قوله لتأتين تبصر قال المص وكل فعل قلبى غيرها بنصب كل عطفا على قوله
السابق هذه الافعال المنصوب محلا على المفعولية بقوله فيعم وفاعله المستتر راجع الى التعليق
فعلى هذا معنى الكلام ويعم التعليق ايضا كل فعل قلبى غير المشاهير المذكورة المعدودة فيما مر
وكذا عطف قوله الآتى وكل فعل يطلب به العلم فقوله يطلب على صيغة المجهول وقوله العلم
بالرفع مفعول ما لم يسم فاعله له تدبر قوله الحواس الخمس الظاهرة وهى حاسة اللمس والبصر
والسمع والشم والذوق التى يقال لها اللامسة والباصرة والسامعة والشامة والذائقة
قال المص القسم الثالث قد مر فى اول بحث المتعدى انه على ثلثة اضرب الضرب الاول متعد الى
مفعول واحد وهو قسم واحد لا غير والضرب الثانى هو المتعدى الى مفعولين وهو اقسام ثلاثة
القسم الاول باب اعطيت والقسم الثانى باب افعال القلوب وقد سبق ما يتعلق بهما الاسما بالشئ
مفصلا مع لواحقه فى حكم التعليق وسبقت النوبة الى بيان القسم الثالث والآن اراد ان يشرع فيه
فقال القسم الثالث الخ قوله ونصبهما على المفعولية فان قيل يأبى عن ذكر هذا المعطوف قول
المص فى المعطوف عليه بقوله فى مجرد الدخول اذ ح لم يكن فى مجرد الدخول بل انضم اليه النصب
بعد الدخول قلنا لما كان البحث بحث المتعدى الذى له منصوب على المفعولية وراس المسئلة
مقيد بقيد التعدى الى مفعولين فح لم يكن النصب منضما بل داخلا فيه وانما التجرد بالنظر الى التعدى
الدلالة على فعل قلبى وانعدام الخصائص المذكورة قوله بمعنى الاعتقاد الباطل مصروف الى جعل
فقط وليس بمصروف الى صير وجعل معا كما توهم قوله والضرب الثالث من الاضرب الثلاثة الفعل
المتعدى الذى هو قسيم اللازم قال المص نحو اعلم وارى اى المص الصيغتين ماضيا من باب الافعال

وكذلك اى الشارح بعدهما صيغا من هذا الضرب ماضيا من البابين الافعال والتفعيل كيلا يتوهم
التخصيص بباب الافعال لكن تشاث خدشة من الامثلة متنا وشرحا ان هذه التعدية الى الثلاثة
مخصوصة بالمواضى وليس كذلك اذ يجرى فى المستقبلات ايضا من الباب المذكور المواضى ولا يبعد ان
يجاب عن تلك الخدشة بان مثالى المتن وبعض امثلة الشرح يمكن الشمول فيها الى المضارع ولو
اشتهر الماضى فى مثالى المص اذ فى الخط مساعدة وشمول الى الماضى والمستقبل لان كلمات اعلم وارى
وانبأ واخبر اذا قرئت مفتوحة الاوائل والاواخر صارت مواضى معلومات من باب الافعال ما اذا
كانت مضمومة الاوائل ومكسورة ما قبل الآخر ومرفوعات الاواخر بالعامل المعنوى صارت متكلمات
المضارع فظهر الشمول بهذا المقدار واندفع ما توهم من الاختصار قوله كاعلمنا اياه فاضلا زيدا
بارجاع ضمير اياه الى زيد المتأخر مرجعا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر من حيث الرتبة لما ذكره الشارح
قوله من مرفوع لما مر قد سبق من المص ان اول التسعة القياسية الفعل وكل فعل يرفع الخ وسبق
من الشارح هنالك فكل فعل لازما كان او متعديا متصرفا او غير متصرف تاما كان او ناقصا لا بد له
من مرفوع لان النسبة الى مرفوع مأخوذ الفعل وضعا فلا يكون بدونه قوله هو كالجزء منه معنى
اى المرفوع كالجزء من الفعل معنى لان الفعل من حيث انه فعل يدل على الحدث والزمان ويلزم
فيه النسبة الى فاعل ما كما لا يخفى قال المص كالافعال السابقة من المتعديات باضربها الثلاثة
السابقة واقسامها الماضية قوله وصف بحال المركب منه ومن المرفوع يعنى هذا الوصف اى الوصف
بالتمام والنقصان وصف بحال الجملة اى بحال المركب من الفعل ومرفوعه فيكون من قبيل تسمية الجزء
وهو الفعل فقط باسم الكل هذا هو الوجه فى تسميته فعلا ناقصا وما ذكره بعد هذا الوجه
من الوجهين الآخرين مرجوح ومطروح قال ابن الانبارى الافعال الناقصة فعل بوجوه الاول انها
تلحقها تاء الضمير والفه وواوه نحو كنت وكانا وكانوا والثانى انها تلحقها تاء التأنيث الساكنة
المختصة بالفعل نحو كانت وصارت وليست والثالث انها تتصرف نحو كان يكون وصار يصير
واصبح يصبح وقيل انها حروف ليست بافعال لانها لا تدل على المصدر والافعال تدل عليه قلنا
هذه الدلالة انما تكون فى الافعال الحقيقية وهذه ليست حقيقية ولهذا تسمى افعال العبارة انتهى
ما قاله ابن الانبارى فى كتابه المسمى باسرار العربية قال المص ومنصوبه خبر له اى ويسمى منصوبه
خبر له هذا رد للكوفية فانهم زعموا ان منصوبه حال وفيه ان الحال نكرة وقد جاء منصوبه
معرفة وان الحال فضلة لا يحتاج اليها فى الكلام ومنصوبه يحتاج اليه البتة قال المص ولا يدخل
الا على المبتدأ والخبر فى الاصل وانما قيد بقوله فى الاصل كيلا يقع التناقض فى اولى النظرة بين
قوله مرفوعه اسم ومنصوبه خبر وبين قوله ولا يدخل الا على المبتدأ والخبر لانه لو لم يقل فى الاصل
لتوهم المتوهمون ان كلا معموليه مرفوع لفظا ومبتدأ مع خبر معنى وليس كذلك بل تغير اللفظ
من جهة الاعراب والمعنى فيهما بعد دخول فعل من هذه الافعال عليهما تبصر قوله فى اقتضاء
معناه شيئين لانها عبارة عن الجمل دون المفردات فلما اقتضت شيئين وجب ان تعمل فيهما كذا
قاله ابن الانبارى قال المص وهو على قسمين لما صدر ابتداء هذا البحث بقوله اعلم كى يصغى المخاطب

قوله فافهم وجهه ان المهم ليست
فى صدر الجملة قوله لما مر من ان النسبة
الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا
فلا يكون بدونه ومبنى العلة على الاقتضاء
قوله لتمامه بمرفوعه فدخل فيه نحو
مات زيد قوله لقيام معنى الفعل به
اى بمدلوله قوله وصف بحال المركب
يعنى هذا الوصف وصف بحال الجملة
فيكون من قبيل تسمية الجزء باسم الكل
قوله فعوض عنه اى عن الحدث تجزء
الدال عليه اى على الحدث قوله ورد
ولا يخفى ان هذا الرد انما يرد على هذا
القائل اذا كان مبنى العلة على عدم
تمام مفهومها واما اذا كان مبناها
على عدم تمامها بمرفوعها لاحتياجها
الى المسند لعدم دلالتها على الحدث
كما يشعر به قوله فلم يسكت على مرفوعها
فلا يرد فيكون مآل هذا والاول واحدا
غاية ما فى الباب يكون فى الاول اجمال
وفى هذا تفصيل قوله هو قيد لها اى
لهذه النسبة قوله وشئ منها اى من
النسبة والزمان قوله بدونهما اى
بدون الاسم والخبر قوله ومنصوبه
خبر له وما زعم الكوفيون من ان
منصوبه حال لا يجب به ود لحجته
معرفة فان الحال نكرة ولعدم استقلال
الكلام بدونه والحال فضلة قوله
عن حكمى الفاعل والمفعول وحكم الفاعل
كون الفعل تاما به وحكم المفعول
كونه تاما بدونه
حاشية

حق الاصغاء ما اورده بعد قسم الافعال اولا الى التام الذى يفيد المخاطب فائدة الخبر بمرفوعه
من غير حاجة الى المنصوب اصلا وهو اللازم او حالا وان اقتضاه استكمالا وهو المتعدى بانواعه
الثلاثة وقد عرفت امثلة هذا القسم مع الاحكام على التمام والى الناقص الذى لا يتم بمرفوعه بل يحتاج
الى المنصوب فى الافادة اراد ان يبين انواع هذا القسم واحكامه فقال وهو على قسمين الى آخره قال
المص وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص جواب سؤال كانه قيل لما كان فى الافعال الثلاثة
عدم تامية الفعل بالمرفوع فما وجه تخصيص هذا الاسم بالافعال الناقصة فاجاب عنه بما يتلى
عليك فتبصر قوله لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
كذا فى الحاشية قوله صار للانتقال الخ قال الرضى معنى صار الناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد
ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت قوله ما جاءت حاجتك فيه اعاريب على ثلاثة اوجه والاحسن منها
ان ما نافية وجاءت فعل ناقص اسمه مستتر راجع الى القرعة المتقدم ذكرها وحاجتك منصوب خبره
اى لم تكن هذه القرعة على وفق مرادك قوله وقعدت كانها حربة قال الاعرابى ارهفت شفرته اى
حد سكينه العظم حتى قعدت اى صارت هذه الشفرة كانها حربة اى رمح صغير قال المص واصبح
وامسى واضحى قال الرضى وما قاله هو المرضى هذه الثلاثة تكون ناقصة بمعنيين اما بمعنى صار
مطلقا من غير اعتبار الازمنة التى يدل عليها تركيب الفعل اى الصباح والمساء والضحى بل باعتبار
الزمن الذى تدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضى والحال والمستقبل واما بمعنى كان فى الصبح وكان
فى المساء وكان فى الضحى فيقترن فى هذا المعنى الثانى مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم
بزمانى الفعل اى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة
زيد مقترن بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى يصبح زيد قائما ان قيام زيد مقترن بالصبح فى الحال
او الاستقبال وتكون تامة نحو اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء
ودخلنا فيهما انتهى كلام الرضى والمراد بقول الرضى ههنا حيث قال بزمانى الفعل بما دل عليه التركيب
زمان الصبح او المساء او الضحى وبما دل عليه الصيغة زمان الماضى او الحال او الاستقبال فلذلك
اتى بالتثنية فى قوله بزمانى الفعل قوله فهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها اراد بالخمسة
اصبح وامسى واضحى وظل وبات والمراد بالاوقات هى الصباح والمساء والضحى والظلول وهو جميع
النهار والبيتوتة وهى جميع الليل قال الرضى وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار من دون الزمان المدلول عليه
بتركيبه قال سبحانه وتعالى وظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنى صار ففيه نظر قال المص آض وعاد
وغدا وراح قال الفاضل الهندى آض اى رجع وعاد اى صار وغدا اى كان فى الغداة وهى ما قبل النهار
وراح اى كان فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كان رجع فى الغداة ورجع فى الرواح او دخل
فى الغداة او دخل فى الرواح كانتا تامتين انتهى كلامه اقول عد الشيخ ابن الحاجب فى كافيته هذه الاربع
حين الاجمال وتركه عند التفصيل فوجهه شارحه الفاضل الجامى حيث قال فالوجه فى ذلك انها
من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل قال المص كلها بمعنى ما زال قال الرضى معنى ما زال
واخواتها كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اى استمرت امارة زيد ودامت الامارة لزيد منذ قبلها

قوله دائما فى الحاشية من تجرد الدلالة
على عدم سابق وانقطاع لاحق كذا
فى الجامى ومن قال اى الدلالة على دوام
مضمون الجملة الى زمان النطق من غير
تعرض لانقطاع بحسب قوله ومنقطعا
اى قابلا للانقطاع لكن لا بد من قرينة
حالية كقول الفقير كنت ذا مال ومقا
لية كقال الشارح قوله فافتقر قرينة
للانقطاع قوله قدمها الباطنها
هذا بالنظر الى ما فى اوله ما وقوله
واصالتها بالنظر الى الملحقات وغيرها
قوله ولغلبة الاول اى كان قدمه
على الثانى اى على صار هذا الكلام سخيف
تأمل قوله قدمها على السائر من الاصبح
كاصبح الى بات قوله واخر الاخيرين
اى جاء وقعد قوله فكان ابن الحاجب
اختاره اى قول الاندلسى وهو عدم
التجاوز حيث ذكر هذين المثالين فى
الكافية قوله جاء البر قفيزين فان
القفيزين خبره فى معنى الصيرورة
نقول كلت البر فجاء قفيزين ولا يكون
حالا لانها فضلة وقفيزين ليس
بفضلة ويمكن ان يقال لنسبة الجزء
الى البر على معنى حصوله فى نفسه ثم
اثبت له حال كالقفيزين والصاعين
قوله فكان المص اختاره اى قول الفراء
قوله لكان له وجه لان مدلول اضحى
واقع عقيب مدلول اصبح فاذا جاء
الدلالة على هذا الترتيب ايضا لكان
احسن
حاشية

واستأهل لها وفى البلوغ الذى يمكن القيام بها فيه لاقبل ذلك ولكون مازال واخواتها بمعنى
الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء فى خبرها فلا يجوز مازال زيد الا قائما الاستحالة
استمرار ذلك على جميع الصفات الا القيام انتهى ملخصا قوله وهو لدوام خبره لاسمه الخ اى معنى
مازال لدوام خبره لاسمه لان نفى النفى يفيد دوام الوجود قوله مُذْ قَبِلَهُ على صيغة الماضى المعلوم
اى مذ زمان امكان قبول اسمه لمضمون خبره وانما قيدنا الصيغة بالماضى المعلوم حذرا من كونه
البناء على زعم بعض الجاهلين قوله اذ المراهقة يقال راهق الغلام فهو مراهق اى قارب وقت
احتلامه قوله ولزمه النفى اى لزم كل واحد من المذكورات كذا فى الحاشية قوله مادام لتوقيت
امر بثبوت خبرها الخ هذه العبارة الى اخرها ماخوذة من عبارة الشيخ ابن الحاجب وشارحه الفاضل
الجامى بنوع تغيير حيث قالا ومادام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان وذلك لان ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر ومن ثمة اى ومن اجل انه
لتوقيت امر بمدة بثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس
زيد فمادام لم يستقل بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل
بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها انتهى قال المص وقد يتضمن الفعل التام معنى صار الخ
قال الشارح اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى يعنى ان قول المص يتضمن مطاوع التضمين
ويريد ان الفعل التام قد يقبل تضمين معنى صار ومعنى التضمين هو اشراب معنى فعل لفعل ليعامل
معاملته ومن البديهى ان قوله يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى عين معنى هذا التضمين الذى
صرح به فيما سبق عند قول المص فى الديباجة فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب الخ ثم قوله فيما سيتلى عليك
وليس المراد بهذا التضمين الذى سبق ذكره بعد تفسير المفيد المصرح بهذا التضمين بعينه فاسد
غير صحيح اذ بين القولين منافاة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال بابعد المقال ان المراد بقوله ليس المراد
بهذا التضمين الذى سبق ذكره اى بالجعلين المذكورين فيما سبق من جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا
على رأى ومن جعل المضمن ثابتا والاصل حالا على رأى اخر اذ لا انحصار الى هذين الجعلين هنا بل لا
استعمال بالجعل الاول من هذين الجعلين ههنا اصلا كما هو المشاهد من تفسير امثلة البحث بل يجرى
هنا الحال والخبر والوصف وغيرها من التمييز جميعا منفردا وفيما سبق حالا لا غير باحد الجعلين
المذكورين قوله ويكون معناه الاصلى حالا الخ فيه بحث اذ لا معنى فى كون معنى الفعل الاصلى حالا
او خبرا او وصفا لان الحالية والخبرية والوصفية مما يجرى على الالفاظ لا على المعانى بل الحال
والخبر والوصف ليس الا نفس الفعل بعد ان يغير اسما كى يصلح للحالية ولاخيته من الخبرية والوصفية
فليتبصر قوله وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور وهو المنصوب المأخوذ من الفعل التام
فى الاصل وكانه حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المآل قوله ولا وجه لتخصيص العصام بكونه
حالا فلا وجه لقوله فلا وجه وانما وجهه الوجيه مبنى على ان التضمين هو اشراب معنى فعل لفعل ليعامل
معاملته ويكون المعنى بجعل المضمن ثابتا والاصل حالا على رأى وهو مرضى العصام فلذا خص

بكونه

بكونه حالا فعلى هذا قد لغى قوله وليس المراد بهذا التضمين الذى سبق ذكره لغوا ظاهرا وقد صرح
الشارح بنفسه بالتضمين المذكور كما مر تحقيقه آنفا قال المص الا ما فى اوله ما الخ وخص الشارح
المستثنى بقوله من مازال الى مادام حملا على المتبادر لكن التحقيق فى هذا المقام هو الاطلاق وتعميم
الكلام الى كل ما فى اوله ما سواء كان ما فى اصل الفعل الناقص المسموع من العرب ذكر ذلك الفعل
مع ما او جئت ما على فعل ناقص ليست فيه ما من كان وصار واصبح وغيرها اذ ح ايضا لا يتقدم الخبر
على ذلك الفعل فلا يقال قائما ما كان زيد الا ان الفرق بين الذى فيه ما فى الاصل وبين الذى اتيت
ما على ما ليس فيه ما جواز تقديم الخبر بادخال ما على الخبر المقدم فيجوز ان يقال ما قائما كان زيد ولا يجوز
هذا الفصل والتقديم فى مازال واخواتها فلا يقال ما قائما زال زيد لان ناقصية هذا القسم مع ما
بغير انفكاك ولا انفصال من فعله فاذا انفك وانفصل منه خرج من كون فعله ناقصا واعلم انه
قد وقع الاختلاف فى تقديم خبر ليس على ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى ومن تبعهم
قالوا لا يجوز تقديم خبر ليس مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى
والفارسى قالوا انه يجوز التقديم بناء على انه فعل ويجوز تقديم معمول الفعل عليه قوله اما نافية
لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فى ما قبلها الخ خلافا لابن كيسان لانقلاب النفى ايجابا قوله على انه
جرى فى هذه الرسالة الخ قوله لا اسما ولا ماضيا وفى الحاشية لا يقال عسى زيد منطلقا واما قولهم
عسى الغُوَيْرُ اَبْؤُسًا فشاذ كما زعم الجوهرى والغوير بالضم تصغير الغار بمعنى الشدة والشر وابؤسا
بالفتح جمع بأس وهو خشونة العيش انتهى قوله وتأكيدا للرجاء الرجاء توقف وجود الفعل الذى
لم يحصل قال المص عسى زيد ان يخرج قال الفاضل الجامى عسى غير منصرف وزيدا اسم عسى وان يخرج
فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او فى جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبهة بالمفعول وعسى على هذا تامة وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف الى هنا كلامه والى هذا اشارة من الشارح ولما وقفنا على مأخذه اخذنا الى
هنا من اصل المأخذ ولم تتغير كتغييره الموجب للركاكة تفطن قوله فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل
بدونه اى لم تمس حاجة الى تقدير مضاف محذوف فى احد الجانبين لصحة الحمل بدون ان وحذفها
تشبيها لعسى بكاد فى الاستعمال كقوله * عسى الكرب الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب *
لان الاصل ان يكون وراءه فحذفان وبقى يكون قال المص عسى ان يخرج زيد الخ بتأخير زيد واثباته بعد
قوله ان يخرج فحينئذ فى هذا المثال اربع احتمالات الاول بان يذكر لعسى مرفوع فقط بغير منصوب وذلك
المرفوع هو الذى كان منصوبا له بتقديم زيد وهو تأويل ان يخرج وفى هذه الصورة زيد فاعل ان يخرج
ومجموع ان يخرج مرفوع عسى فاستغنى عسى عن الخبر المنصوب لاشتمال الاسم المرفوع على المنسوب
والمنسوب اليه فكانت ناقصة باعتبار هذا الاشتمال والاستغناء عن الخبر والثانى بان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب جميعا بمعنى قرب خروج زيد فحينئذ تامة ليست
بناقصة فقال المص على هذا الاحتمال والثالث هو ان يكون زيد فى المثال مرفوعا بانه اسم عسى وفى

انيخرج ضمير الى زيد بتقدمه رتبة وان يخرج فى محل النصب خبر عسى فحينئذ تكون ناقصة كما فى
الاحتمال الاول والرابع ان يجعل ذلك من باب التنازع فى زيد بين عسى وبين ان يخرج فان اعمل
الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبر اله مقدما عليه واذا اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فحينئذ تكون ناقصة فهذه الاحتمالات هى التى اشار اليها
الفاضل الجامى قدس سره قوله بلا ان لدلالته على الجزم لا يذهب عليك ان قوله لدلالته على الجزم
انْ يُقرئَ مادة الالف والنون فى قوله بلا ان مكسور الهمزة وساكن النون كما زعم بعض اقصر
القاصرين واعترض ان هذه المادة الالفية والنونية مفتوحة الهمزة وساكنة النون على انه من
نواصب المضارع وجزم الشارح على انها من الجوازم المستفاد من قوله لدلالته على الجزم ولم يعرف
ذلك المعترض الاقصر ان الشارح اراد بالجزم ما هو المقابل بالرجاء كما اشير اليه فيما سبق من الكون
مرجوا كما فى عسى او الكون مجزوما كما فى كاد حفظنا الله تعالى عن مثل هذا الخبط العشوائى فليتبصر
قوله لدلالته على المبالغة فى القرب اى لدلالة هلهل على المبالغة قال الرضى مثل هذا التركيب يدل
على المبالغة مثل زلزل وجرجر وغيرهما قال المص وجعل قال صاحب كبير الوافية جعل يجيء على اربعة
اوجه غير المقاربة الاول بمعنى خلق فيتعدى الى مفعول واحد قال سبحانه وتعالى وجعل الظلمات والنور
اى خلقهما والثانى بمعنى سمى قال سبحانه وتعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى
سموهم وهذا يتعدى الى اثنين والثالث بمعنى صير فيتعدى ايضا الى اثنين نحو جعلت التمرة نخلا اى
صيرته خلا بمعنى التنقيل من حالة الى اخرى والرابع بمعنى صير الا انه على معنى الترقى والترفع
نحو جعلت الواحد اثنين وهذا يتعدى الى اثنين قوله اى خبر كل منها اى من هلهل الى علق ثمانية
افعال اخبارها مضارع بغير ان قال المص والثانى اسم الفاعل اى الثانى من التسعة القياسية
عاملا هو اسم الفاعل وانما سمى من بين اوزانه الكثيرة مجردا او مزيدا بهذا الوزن المخصوص الذى
هو الفاعل من الثلاثى المجرد لكثرة الثلاثى المجرد واصالته بالنسبة الى المزيدات جميعا تخصيصا
الى الرباعى المجرد المركب غيره واعن حرف الرابع باللام الفعل الثانية ولم يقولوا لهذا الرابع ميم الفعل
او نون الفعل مثلا كما قالوا الاول حرف الثلاثى فاء الفعل والثانيه عين الفعل والثالثه لام الفعل
لكون هذه الاوزان مخصوصة ومخصرة بهذه الحروف الاصلية على هذا التعبير فلذلك لم يزيدوا
تعبيرا آخر لحرف رابع الرباعى المجرد سوى تكرير اسم ثالث الثلاثى والله سبحانه وتعالى اعلم وسمى ايضا
صفة قال الزمخشرى وانما سميت اسم الفاعل واسم المفعول ومثلهما صفات لدلالتها على اتصاف
الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصف بالضرب وقس عليه غيره انتهى قوله ولما كان
الاسماء المتصلة بالافعال الخ وهى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وقوله ولما كان الخ نظر لان هذا الوجه لمنتهى الاذكياء اما المبتدى فيلزم له وجوبا ان يعرف
ان هذا العامل ما هو حتى يدرك عمله كيف هو فعلى المصنف التعريف كما عرفه الشيخ ابن الحاجب فى
كافيته رحما للمبتدى كى يحصل الوقوف التام حدا وعملا على انه من المبادى واما ترك البيضاوى فى
مختصر الكافية فرو ما للاختصار ما اختصره بسببا حاله على حوجه العبارة حين التعليم للمبتدى

فظهر ان قوله فيما سيتلى عليك كما تركه البيضاوى مخالفا لابن الحاجب الخ ليس فى محزه اذ لذكر ابن
الحاجب وجه ولترك البيضاوى وجه فكلا الوجهين وجيه باقتضاء المقام فلا وجه لمثل هذا الاخل
بمثل الشيخ ابن الحاجب الهمام قوله وان كانت من المبادى اقرار بذلك حسن صنع الشيخ ابن الحاجب على
ان الذكر احسن من الترك وقد اشار الى ذلك باتيان ان الوصلية فى العبارة قال الفاضل التاجى
قد يطلق المبادى ويراد به جزء من العلم وهو حدود الموضوعات وحدود اجزائها وحدود اغراضها
وقد يطلق ويراد به ما يتوقف عليه الشيء ذاتا او تصورا او شروعا وهذا اعم مما يعد جزءا
من المعلوم لتناولها معرفة الغاية وتصوره بوجه ما او برسمه وكل منهما ممكن الارادة تأمل
قال المص وشرط عملهما الخ اعلم ان المشهور عند النحاة يسرهم الله تعالى فى العقبى النحاة ان اسم الفاعل
مع فاعله واسم المفعول مع نائبه ليس كل منهما بجملة لعدم الاشتمال على نسبة اصلية الا انه اذا
وقع صلة كان مقدرا كذا صرحوا بذلك فى كتبهم قوله لان المتصل مستتر الخ علة قيد الفاعل
بالمنفصل البارز وقوله بعد هذا وانه اعتبارى محض الخ علة ثانية لذلك قوله على وجود ما
يقويهما فيه اى ما يقوى اسمى الفاعل والمفعول فى العمل قوله ولا على عدم ما يبعدهما اى ولا
يتوقف عملهما فى المنصل البارز على عدم ما يبعدهما من كونهما مصغرين او موصوفين قوله والمفعول به
الصريح بجر المفعول عطف على قوله الفاعل المنفصل اى وشرط عمل اسمى الفاعل والمفعول فى
المفعول به الصريح قيد به اذ لا شرط فى غير الصريح قوله اما الظرف الخ اى اما عدم احتياج اسمى
الفاعل والمفعول فى العمل الى الشرط فى الظرف قوله كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون قال فى
الحاشية ما شابه بليس انت اسمه بمجنون خبره بنعمة ربك متعلق لما اذ فيه معنى الفعل اى انتفى منك
بنعمة ربك الجنون وليس متعلقا بمجنون لفساد المعنى قوله فى الاغلب قال فى الحاشية احتراز عن
فعل الله تعالى فافهم قوله ولو قدم هذا على الاول لكان اولى الخ اى لو قدم الموصوفية على المصغرية
لكان اولى واعترض عليه الفاضل النيروى حيث قال وجه تقديم المص المصغرية على الموصوفية
ان المانع لعملهما المصغرية والموصوفية والاول اقوى من الثانى لان العلة وهى الموصوفية المشتركة
بينهما فى الاول ذاتى وفى الثانى عارضى جاء من الصفة فلذا استحق المصغرية التقديم على الموصوفية
فقوله كما لا يخفى صارح اخفى ورجال الاولوية مشتت احفى قوله ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل
محل هذا الكلام ليس هذا المقام بل بعد المثال وعقيب قوله شديد فان اراد الاشارة بقوله هذا الى
ما بعده من المثال كما يؤيده قوله المصروف الى قوله وان وصفا بعد العمل الخ فالمرجوحية اظهر من
بدر افراد الاشارة قبل الاحساس كالاضمار قبل الذكر بغير اساس فليتامل قال المص ثم ان كانا
باللام الخ اى ان كان اسم الفاعل واسم المفعول معرفين بلام التعريف الخ فلما كان لهما حالتين التعرف
باللام والتجرد عنها ولكل منهما شرائط مخصوصة لا بد من معرفتها البتة اراد ان يبين شروط الحالتين
بتصديره ثم وبتضمير اعلم اشارة الى وجوب الاصغاء باذن القلب فقال ثم ان كانا الخ قوله اى لام
التعريف صورة وانما قيد بقوله صورة لانها فى الحقيقة موصول بمعنى الذى فى قولك الضارب
والمضروب وبمعنى التى فى قولك الضاربة والمضروبة واعلم ان العصام قد صرح ناقلا عن الرضى

ان لام التعريف الحرفي الذي غير هذا اللام الاسمي الموصول الذي بمعنى الذي اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل قوله لان كلا منهما اى كلا من اسمى الفاعل والمفعول حين اذ كانا معرفين بلام الموصول فعل مغير بفتح ما قبل الاخر قال المص نحو الضارب غلامه عمرا امس عندنا الالف واللام في الضارب موصولة بمعنى الذي وضارب مرفوع اللفظ على الابتداء وغلامه بالرفع لفظا فاعل الضارب والضمير المجرور الذي هو المضاف اليه راجع الى الموصول وعمرا بالنصب لفظا مفعول الضارب وامس مبنى على الكسر منصوب المحل على انه مفعول فيه للضارب وعند ناظرف مضاف الى ضمير المتكلم مع الغير مبنى على الفتح مرفوع المحل على انه خبر المبتداء الذي هو الضارب فالمبتدأ مع الخبر جملة اسمية لا محل لها من الاعراب صلة الموصول وهو مع صلته مجرور المحل على انه مضاف اليه لنحو قوله يشترط معه اى يشترط مع عدم التصغير والموصوفية فوحدة الضمير بوحدة العدم ولو كان المرجع في الحقيقة مثنى قوله ولو بعد الناسخ تعميم للمبتدأ يعنى سواء كان مبتدأ حالا او مبتدأ في الماضي لكن نسخ بدخول نواسخ المبتدأ والخبر لم يأت المص بمثالى الاعتماد على المبتدأ لوضوحه والاعتماد على الموصوف لمرور قوله فاقتضائهما ما اقتضاه الفعل من الفاعل والمفعول به ومبنى العمل على الاقتضاء كذا في الحاشية وههنا ركاكة اظنها من قلم الناسخ المخطئ او القاصد والاسد الاشد استقامة ان يقال في اقتضائهما بالجار الظرف بدل فاقتضائهما بالفاء الغير المناسب هنا كما لا يخفى قوله والصفة والحال كالخبر في المآل فلا يكون الواقع موقع الصفة والحال مخبرا عنه ايضا اى كالخبر كذا في الحاشية قوله فالواقع بعدهما كالواقع موقعه اى الواقع بعد الاستفهام والنفى كالواقع موقع الفعل اعلم انه صار هذه الاحتمالات خمسا لكن الفاضل النحرير النازلي زاد اعتمادا واحدا على ذلك الخمس حيث قال والاعتماد على النداء نحو يا طالعا جبلا قوله مع الشروط المذكورة وهى الشروط السبع التى اثنان منها عدمى والخمس منها وجودى قال المص الدلالة على الحال الخ عمم الشارح الزمان الحالى الى التحقيقى والحكاوى وفسر الحكاية بتفسيرين الثانى منهما رأى الزمخشرى واستحسنه الرضى ومثله الشارح بمثال قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه الاية قوله وجه الاشتراط حصول كمال القوة بتمام المشابهة بالموافقة معنى كما كانت لفظا قوله فظاهر لبقاء صيغة المفرد التى بها شابه اسم الفاعل واسم المفعول بالمضارع هذا في التثنية والجمع الصحيح قال المص وكذا ثلاثة اوزان الخ قوله وكذا الواو اما ابتدائية او عاطفة وقوله كذا ظرف مستقر مرفوعه المحل على انه خبر مقدم مبتدؤه قوله ثلاثة مؤخرا عن خبره المقدم وهى مضافة الى قوله اوزان جمع وزن قوله من مبالغة الفاعل ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال عن المبتدأ المؤخر قوله فعال وفعول ومفعال مرفوعات لفظا على انها اخبار للمبتدآت المحذوفات او الوزن الاول منها خبر مبتداء محذوف والوزنان بعده معطوفان عليه قوله لعدم دلالتهما على الحدوث الفعلي قصدا بخلافها اى بخلاف هذه الاوزان الثلاثة الموضوعة للمبالغة فانها تدل على الحدث قصدا اذ المبالغة انما تكون في الحدث دون الذات فافهم قوله من حيث انها مثنى الخ بيان لمشابهة الصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة اللفظ وقوله تكون لما قام به الفعل الخ بيان لمشابهتها من جهة المعنى قال المص فهى تعمل عمل فعلها الضمير البارز المؤنث والمستتر المؤنث في تعمل كلاهما راجعان الى الصفة المشبهة

قال الفاضل الهندى قوله عمل مفعول مطلق للنوع اقول لا يذهب عليك ان قوله للنوع صلة العامل كما زعم بعض من الافاضل بل هو لبيان ضرب من الضروب الثلاثة للمفعول المطلق وهى التأكيد والنوع والعدد قوله كذلك بل يزيد عليه لانها تنصب اى كاسم الفاعل بل يزيد على الفعل في العمل لان الصفة المشبهة تنصب عند البصرية على التشبيه بالمفعول لا فعلها اى لا تنصب فعل تلك الصفة المشبهة لان فعلها لازم وليس بمتعد ابدا قوله ومن معنى الحال والاستقبال اتيان هذا المقال قبل قول المص الفاضل غير معنى الحال والاستقبال مما لا ربط فيه بل من تهملات القال فعليك بالتيقظ يا ابن خالى عفى الله سبحانه وتعالى عنا وعنكم خطيئات الاعمال قوله لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار قال النحرير الشهير بقول احمد عليه رحمة الحى الصمد الاستمرار على نوعين الاستمرار الدوامى والاستمرار التجددى والثانى على نوعين الاستمرار الثبوتى والاستمرار النفيى الاول في الاسم والثانى في الفعل الموجب والثالث في الفعل المنفى قال المص نحو زيد حسن وجهه اعلم ان الصفة المشبهة اما مستعملة باللام او مجردة عن اللام ومعمول الصفة المشبهة اما مضاف او باللام او مجرد عن اللام والاضافة كليهما فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في كل واحد منها اما مرفوع على الفاعلية او منصوب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة عند البصريين واما عند الكوفيين فعلى التمييز في الجميع او مجرور على الاضافة اى الكون مضافا اليه فيرتقى الى ثمانية عشر وجها بضرب الثلاثة في الستة الا ان الوجهين منها ممتنع فيبقى ستة عشر وجها كما ذكره الشيخ عيسى الخلوتى في مفيده وامثلتها مصرحة فيه فليراجع ثمة ثم اعلم ان مثال المص بقوله زيد حسن وجهه يحتمل ان يكون معمول الصفة المشبهة باعراب ثلاث الاول برفع وجهه على الفاعلية للصفة المشبهة والثانى بنصبه على التشبيه بالمفعول به عند البصرية هذا هو المراد ههنا فلذلك فسر الشارح قول المص لا يشترط في عملها بقوله اى في نصب معمولها تشبيها بالمفعول الخ واما عند الكوفية فالنصب فيه على التمييز وليس مما نحن فيه والثالث بجره على كونه مضافا اليه للصفة المشبهة فح ليس ايضا مما نحن فيه قال المص اسم التفضيل قال الفاضل الهندى اى اسم يدل على تفضيل شئ على شئ وعرفه صاحب المفيد بقوله هو اسم مشتق لموصوف هو زائد فيما اشتق منه على غيره قوله وهو لضعفه الخ اى لضعف اسم التفضيل بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير لا ينصب قوله واما مثل قوله سبحانه وتعالى هو اعلم من يضل الله جواب سؤال كانه قيل ان الموصول منصوب المحل وقع بعد اسم التفضيل فصار حكم مدعاك متخلفا فاجاب بما يتلى عليك قال الرضى ان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به بالاتفاق وان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال سبحانه وتعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه انتهى ما قاله الرضى وانما لا ينصب المفعول ولا شبه المفعول لبعده عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير كما اشار الى ذلك في الحاشية وقدمر آنفا قوله في نفس الامر وصفا حقيقيا وانما قال حقيقيا ولم يقل سببيا كما قال الشارح الاول لانه اعترض عليه في الحاشية حيث قال والعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاضل الجامى قدس سره ولم يدر انه انما يصلح لشرط كلام الشيخ ابن الحاجب دون كلام المص هنا كما لا يخفى على الناظر المتأمل بادنى تأمل انتهى ما في الحاشية قوله جرى اسم التفضيل في اللفظ عليه الخ

اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشئ على ما يقوم به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل موازنته اياه فى حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل تعلقه به بالاتفاق وكل من هذه المعانى اصطلاح مشهور فيما بينهم انتهى ما قاله الفاضل الهندى فى بحث المصدر والمراد هنا بالجريان على الشئ بان يكون نعتا له او خبرا عنه او حالا منه كما صرح الشارح بذلك ههنا فتبصر قوله فيتيسر عمله فيه اى عمل اسم التفضيل فى اسم مظهر كالصفة المشبهة العاملة فى الاسم الظاهر قوله لانحطاط رتبتهما اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة قال المص على نفسه باعتبار غيره اى مفضل على نفسه باعتبار غيره والجار والمجرور متعلق المفضل عليه كما كان الجار والمجرور متعلق المفضل فى الاعتبار الاول قوله بان يكون او حال كونه او تفضيلا هذه ثلاث احتمالات لنصب قول المص منفيا اى منصوب على انه خبر بعد خبر ليكون او حال من المستكن فيه راجع الى اسم التفضيل او صفة لمصدر محذوف قوله ثم يخرج عنه بالكلية اى بعد الاستعداد بالخروج يخرج عن معنى التفضيل بالكلية بالنفى الوارد عليه لتوجه ذلك النفى الى القيد فينفى الزيادة اذ النفى اذا دخل على كلام فيه قيد فكثيرا ما يتوجه الى القيد فقط نحو ولم يأتك القوم اجمعون معناه نفى الاجتماع لا المجئ فكذلك ههنا وانما قلنا كثيرا ما او قد يتوجه الى الفعل فقط من غير نظر الى نفى القيد واثباته وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا فليتحفظ قال المص نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد الضمير فى عينه الى الرجل والكحل بالرفع فاعل احسن المنصوب على انه صفة لقوله رجلا وضمير منه الى الكحل وتعلق الجار باحسن وقوله فى عين زيد ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الكحل وقيل حال من ضمير منه الراجع الى الكحل وفيه تأمل تبصر قال الرضى فالكحل الذى فى عين زيد بفضل الكحل الذى فى اعين الرجال وانما قلنا الرجال مع افراده فى المثال لانها نكرة وقعت فى سياق النفى فتكون عامة قال الفاضل الهندى ونظير هذا المثال الحديث الذى ذكره الشارح وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذى الحجة اقول وبالله سبحانه وتعالى العون والتوفيق اعلم ان الضابطة فى عمل افعل التفضيل فى الفاعل الظاهر ان يكون فى الكلام نفى يليه اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه تفضيلا ملتبسا باعتبارين مختلفين مثلا الكحل مفضل عليه باعتبار كونه فى عين رجل مفضل باعتبار كونه فى عين زيد وكذلك الصوم مفضل عليه باعتبار الايام مفضل باعتبار عشر ذى الحجة فعلى هذا التحقيق الحقيق بالقبول ظهر صحة قوله فالكحل مفضل عليه مفروضا فى عين غير زيد ومفضل مفروضا فى عينه فلا اعتبار لاعتراض بعض القاصرين فليتبصر قوله ومن الظرف والمفعول المطلق عطف على قوله من المستكن قوله المار فى بيان شروط عمل اسمى الفاعل والمفعول حيث قال واما فى غير الفاعل المنفصل والمفعول به من المعمولات فلا يحتاج الى الشرط اما فى الظرف الخ وكذا المفعول المطلق الخ واما المفعول له الخ قوله وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كذا عرفه الشيخ ابن الحاجب المصدر فى مقدمته يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر كذا فسره الفاضل الجامى قدس سره وقال محشيه العصام وليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا لان السواد بالفارسى سياهى ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال وقال

محشى ذلك المحشى ابن الملا شارح الالفية اراد العصام انه لا يلزم ان يكون كل ما قام بالغير حدثا فان الالوان والاشكال والسطوح والخطوط والنقط كلها امور قائمة بالغير مع ان شيئا منها ليس بحدث بل هى اعراض قائمة بالاجسام لكن العجب العجب تعريف الشارح واخذه من كافية ابن الحاجب مع انه قد سبق منه فى بحث اسم الفاعل حيث قال ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ترك تعريفاتها كما ترك البيضاوى فى مختصر الكافية مخالفا لابن الحاجب انتهى كلامه قال الفاضل الهندى المراد بالحدث الجارى على الفعل ما له فعل مشتق منه وذكره بعد ذلك الفعل بيانا له نحو ضربت ضربا واعترض عليه انه خرج اسماء المصادر الا ان يعم الجارى على الفعل بان يقال حقيقة او فرضا لكن يشكل الفرق بين المصدر وبين اسم المصدر بل لا يوجد قوله لكون النسبة اليه غير معتبرة فى وضعه اى نسبة المصدر الى الفاعل غير معتبرة فى وضع المصدر فلا بد له من صحة تأويل بما اعتبر النسبة فى وضعه لان يحصل له قوة يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب وهى انما تكون بوجود هذه الشرائط التى ستتلى عليك بمشيته تعالى كذا فى الحاشية قوله فيعمل بلا شرط لما مر هذا كقوله لما مر الذى قدم فى بحث اسم التفضيل عند شرح قول المص ويعمل فى غيرهما وقدمنا هناك مراده من قوله لما مر قوله قبل العمل لما مر اى فى بحث اسمى الفاعل والمفعول حيث قال المص وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق لحصوله بلا مانع قوله ولا مقرونا بدال الحال بتشديد اللام فى قوله بدال اى بدال زمان الحال وهو لفظ الآن مثلا فلدفع توهم بعض الزاعمين ان الحال هنا هل هى من المنصوبات كما سبقت فى المعتمدات او من الوزن قدرنا المضاف بقولنا زمان الحال لشيوع حذفه فى الكلام تبصر قوله ولا احتمال فى الماضى للحال اى ولا احتمال فى الفعل الماضى للحال فانه اذا دخل على الماضى ان يبقى على المضى وان تفيد مجرد المصدرية لان ان المصدرية ليست من دواخل الماضى كذا قيل قوله لعدم جريان التأويل المذكور فيه وهو تأويل ان مع الفعل لا يجرى فى المعرف باللام لان اللام لا يدخل على الفعل ومما يستغرب منه ما ذكر فى شرح اللباب المسمى بالعباب ان اسم الفاعل واسم المفعول عند كونهما صلة للام بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب بمعلوم الماضى والضرب بمجهوله فكره دخول اللام الاسمية المشابهة للام الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لتقاربهما فى المعنى ولكونهما فعلين حقيقة فى صورة الاسم عملا بمعنى الماضى ولم يعملا بمعناه عند تجريدهما عن اللام وان كانا معتمدين على حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له ولذا يجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ انتهى ما فى العباب قوله قيد للكل من الشروط الاربع العدمية قوله لقد علمت اولى المغيرة اننى ❊ كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا ❊ قوله اولى بضم الهمزة مؤنث اول اى مقدمة الجماعة قوله المغيرة اسم فاعل من اغار على العدو قوله كررت بالتخفيف اى حملت حملة بعد حملة قوله فلم انكل على صيغة المضارع

المتكلم وحده من النكول اى فلم ارجع ولم اعجز عن ضرب هو مسمع اى موذ ومؤثر قال المص ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا والاخصر ان يقال ولا مفعولا مطلقا اذ هذه الانواع الثلاثة له لا لغيره من المفاعيل ومراده هو لا غير الا انه احترز عن توهم بعض الناس من ان قوله مطلقا مصروف الى جميع المفاعيل وليس كذلك قوله اذ حينئذ اى حين اذ كان الفعل مرادا فى التقدير ولم يكن من واجب الحذف الذى كان كامنه منشئ يكون العمل للفعل المقدر لان المقدر كالملفوظ قوله لعدم استقامة اقامتهما مقامه اى اقامة ان مع الفعل مقام المصدر واتيان ضمير المثنى باعتبار الداخل والمدخول او باعتبار كلمتين حرف وفعل والا يكفيه الذكر مفردا قوله لا لمصدريته توطئة لقول المص الآتى من قوله لقيامه مقام الفعل وارتفع الفعل من البين راسا لحذفه وجوبا قوله حتى جوز على صيغة المعلوم وفاعله المستتر راجع الى سيبويه وكذا الضمير المستتر فى فعله راجع الى سيبويه والبارز المتصل مفعولا راجع الى المصدر المعهود اللازم حذف فعله قوله اى لا يستتر فى المصدر فاعله وجه الامتناع على ما صرح به ابن الحاجب ان المصدر اسم الجنس لا يتحمل الضمير فالمصدر لا يتحمله قوله فلا يرد ضربى زيدا تفريع على تفسيره بقوله اى لا يستتر فى المصدر واراد ان عدم جواز الاضمار فى المصدر ليس مطلقا بل المراد بالاضمار الاستتار تحته فلا يضره البارز المتصل بل يجوز قوله وذلك لما ذكر فى الحذف اى عدم الاستتار فى المصدر ثابت لما ذكر فى الحذف من قوله لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة فى وضعه قوله وقيل لو اضمر فى مفرده الخ صاحب القيل هو الجامى والعبارة بعينها له وكذا فى شرح الفاضل الهندى بعد توجيه بضعف العمل وكذا فى شرح الرضى اولا وبالذات قوله وذلك لانه مقدر بان مع الفعل الخ اى عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه ثابت لانه مقدر بان مع الفعل الخ هكذا وجه الرضى عدم جواز التقدم الا انه احال الوجه الى غيره ولعدم مرضيه صدره بقوله قيل لانه الخ ونقل بعده اقوالا ثم قال هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو اللهم ارزقنى من عدوك البرائة واليك الفرار قال سبحانه وتعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال عز وجل بلغ معه السعى وفى نهج البلاغة قلت عنكم بلوته ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف بل لا يتقدم عليه مفعوله الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيها رايحة الفعل انتهى قوله فيتوقف تمام مدخوله الخ يعنى ان الاضافة من متممات الاسم التام والمتمم على صيغة اسم الفاعل مقدم على المتمم على صيغة اسم المفعول فلذا قدمه عليه قال المص وهو يعمل الجر اى الاسم المضاف يعمل الجر اعلم ان العامل فى المضاف اليه المشهور انه هو المضاف لكن بنيابة حرف الجر هذا هو المذهب الصحيح وقيل العامل هو الحرف المقدر المراد وقيل هو الاضافة قوله اى شرط كونه مضافا وفيه خدشة وركاكة اذ مآل الكلام على تفسيره شرط الكون مضافا كون المضاف اسما والمرجع عندى فى ضمير وشرطه عمل الجر اى شرط عمل اسم المضاف الجر ان يكون المضاف اسما مجردا الخ قوله ولو مقدرا كما فى المبنى وغير المنصرف قوله بمعنى انه لو وجد الخ ايضاح لقول المص اسما مجردا عن تنوينه ودفع لما يقال التجريد يقتضى سبق الوجود ولا وجود للتنوين فى بعض الاسماء قبل الاضافة حتى يجرد عنه لاجلها وحاصله ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق فلون فم البئر اذ لحفر

قوله ولا يجوز ههنا الحذف اى حذف الفاعل بلا نائب قوله والصفة من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما وفيه رد للرضى ومن تبعه حيث جعل طلب الصفة للمرفوع عقليا لا وضعيا وهذا سهو اذ هو ماخوذ فى مفهومها الا ترى ان قولهم لمن قام به الفعل او لمن وقع عليه الفعل كيف والمرفوع عنها غاية ان النسبة ماخوذة فى وضع الفعل الخبرى والانشائى تامة فيكون جملة وفى وضع الصفة تقييدية غير تامة فلا يكون جملة قوله فلا يرد ضربى زيدا فان الضمير فيه بارز لا استتر قوله وقيل قائله الفاضل الجامى وغيره قوله فى مفرده اى فى مفرد مصدره اى فى مفرد المصدر يعنى لا مانع من الاضمار فيه مع وجود المقتضى على زعمهم وهو لزوم المرفوع الا انه لو اضمر فيه لا ضمر فى مثناه الخ قوله فلما بلغ معه السعى فان المغان اسمعيل عليه السلام لما بلغ الى السن الذى قدر ان يسعى مع ابراهيم عليه السلام فى قضاء حوايجه امرنا بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق معه بالسعى قوله مع ان الظرف اى الظرف المخفى لم يقدم وشبه الشئ محمول عليه النفريب

طاشيا

ضيق الفم ابتداء قوله لمنافاته الاتصال الخ تعليل لتجريد التنوين عند ارادة الاضافة والضمير فى لمنافاته الى التنوين وضمير يقتضيه الى الاتصال قوله لكونه علامة التمام اى لكون التنوين علامة التمام الغير المقتضى لاتصال شئ اليه فلذلك ينافى التنوين الاتصال فقوله لكونه ايضاح علية العلة قوله لانه يقتضى عدم وجودها اى النون والتانيث للحرفية علة لقوله لا لقيامه مقامه قوله بل صيغتهما اى صيغة التثنية وصيغة الجمع قوله نائب عما هو موجود بالقوة يعنى ان التنوين فى المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتهما لكن اعتبر كون نونهما نائبا وعوضا عنه لتنزيل قوته القريبة او امكانه منزلة الفعل والوجود كذا فى الحاشية قوله وينبغى ان يزيد او محمولا على ما جاز اى وشرطه ان يكون اسما مجردا الخ او يكون محمولا على ما جاز ليشمل نحو الضاربك والضاربا الرجل فان عدم التنوين فيهما ليس بها اى ليس باجل الاضافة بل باللام السابقة على ما جاز وهو نحو ضاربك اذ لا يلزم وجود شئ بلا شرط ولا مقتضى لكونه محمولا على ما جاز مع انه اى المزيد لا يفيد فى ذلك الجائز المحمول عليه من نحو ضاربك على قول من جعل حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة ونحو الحسن الوجه اذ يلزم فيهما وجود الشئ بدونه مع انهما ليسا بمحمولين على شئ مما جاز الا ان يعمم ما يقوم مقامه غير التنوين وهو الضمير فى الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه فهو مصروف اليه فالمراد القيام فى مجرد حصول التخفيف بحذفهما اى بالاضافة فيفيد حيث لا يلزم ما لزم الا ان هذا التعميم بعيد من الفهم السليم ولذا قال الا ان يعمم كذا فى الامتحان قوله ولا اخص منه مطلقا اى ولا يكون المضاف اخص من المضاف اليه حال كون اخصيته مطلقا قوله وهى اى الاضافة مطلقة اى مطلقة تلك الاضافة عن الكون بتقدير حرف الجر اولا لكن الشارح الاول للاخص مرجع ضمير وهى بالاضافة بتقدير حرف الجر اعترض عليه الشارح الاطوى فى الحاشية حيث قال يا للعجب كل العجب من الشارح الاول حيث ارجع الضمير الى الاضافة بتقدير حرف الجر بلا مشعر ولا داع مع تصريح المص بانه ليس بمعقول ولا منقول انتهى ولذلك فسر المرجع بالاضافة المطلقة وقد اصاب فليتحفظ قوله وتقدمه بالنسبة الى المتكلم الخ قوله المقصود من الكلام مثل البيوت المنسوجة بايادى العناكب فتبصر قوله فالمعنوية علامتها ان يكون الخ اخذ لفظ علامتها من عبارة الفاضل الجامى وقال محشيه العصام قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور فى مثله تقدير ذو والمجموع الا ان تقدير العلامة اجذل معنى كما لا يخفى وقال محشيه عبد الغفور تلميذ الفاضل الجامى بعد ما قال مثل ما قال العصام مع ان العصام اخذ عنه لتاخره منه محشية انه انما لم يقل المص فعلامة المعنوية لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية نفسها لا لعلامتها انتهى قال الفقير اعانه الملك القدير قوله انما لم يقل الخ جواب سؤال كانه قيل اذا لم يصح الحمل فلم لم يقل فعلامة المعنوية فاجاب بما ترى فان قيل هذا الجواب لا يصحح الحمل بل هو وجه الترك قلنا ان تصحيح الحمل فى امثاله شايع ذايع بتقدير ذو فى جانب الخبر فلذا اهمله واهمله حتى قدم الفاضل الهندى لتصحيح الحمل فى جانب الخبر حيث قال فالمعنوية ذات ان يكون المضاف الخ فتقدير مثل هذا المضاف اكثر واشهر فلشهرته تركوه قال المص ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها سواء لم يكن المضاف صفة اصلا وابتداء فى مثاله غلام زيد او كانت صفة غير مضافة الى معمولها بل مضافة الى غير معمولها لفقد الشرط فى عملها فى مثاله مضارب عمرو امس وقد

قوله كل واحد فانه اذا قلت رئيت لنا اسدا يكون ذكر الوسد واضافة اللب اليه لغوا لا انه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا فى الاضافة الا انه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف فاخف ذكره الفاضل العصام قوله او لا اى لا يكون بالترادف بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق وكل ناطق انسان وفيه جرأة قوله ولا اخص منه اى من المضاف اليه مطلقا يعنى ان لا يكون المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا واما اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق فجائز نحو يوم الاحد وشجر الاراك قوله كحيوان انسان فان الحيوان اعم والانسان اخص منه قوله اى الاضافة مطلقة سواء كان بتقدير حرف الجر اولا فى الحاشية فالعجب كل العجب من الشارح الاول حيث ارجع الضمير الى الاضافة بتقدير حرف الجر بلا مشعر ولا داع مع تصريح المص بانه ليس بمعقول ولا منقول قوله بكون اللفظية بتقدير حرف الجر انما قيد باللفظية لان فى المعنوية ما يتعين بما يجئ قوله معنوية اوردها بالواو دون اللفظية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت منقلبة تقلب واوا فى النسبة

طاشيا

فقد شرط الحال او الاستقبال فان قلت المضاف عامل في المضاف اليه عمل الجر فصار المضاف اليه
ح معمولا له فكيف يصح ان يكون ضارب عمرو امس مثالا للمعنوية وقد اضيف الضارب العامل الى
معموله عمرو لان عمرا مجرور به فصار معموله قلت المراد من المعمول هنا ما يصح ان يكون فاعلا او
مفعولا بوجود شروط العمل لا المعمول مطلقا قال المص وشرطها تجريد المضاف عن التعريف
وهكذا عبارة الكافية فقالوا شارحها الفاضل الهندي والكامل الجامي وغيرهما من الشارحين انما
اوجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة ولو اضيفت الى
النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف قال محشي الجامي عبد الغفور
قوله طلبا للادنى الخ وهو مستنكر في بادي النظر ومستكره لاهل الفكر فليتبصر وقد وافق شارحنا
هذا الى هذين الشارحين حيث قال لئلا يلزم تحصيل الحاصل فيما لو اضيفت المعرفة الى المعرفة وخالفهما
فيما اضيفت المعرفة الى النكرة حيث قال ولا يلزم المحال لكن في لزومه خدشة المقال فتامل قوله
قدم هذا على بيان الفائدة الخ اي قدم كون معنى الاضافة المعنوية بمعنى احد الجارين على بيان الفائدة
التي ستتلى عليك ان شاء الله تعالى لان مراد المص افادة ما هو العامل في المضاف اليه والاشارة الى
ان المختار عنده هو ان العامل فيه حرف الجر لا المضاف كما ذهب بعضهم اليه فلما نشأ من هذا التقرير
سؤال كانه قيل واذا كان مطمح النظر افادة ما هو العامل ثم ذكر الفائدة فلم قدم ذكر الشرط على ذكر
ما هو العامل وذكر الفائدة على خلاف مطمح النظر فاجاب عنه بقوله وقدم الشرط عليهما لتوقف
وجودهما على وجود الشرط قوله فانها تكون خاتما وغيره الخ اي فان الفضة تكون خاتما وغيره من
ظروف الساعات والفناجين والسكاكين والسيوف والخناجر وغيرها كما ان الخاتم يكون من الفضة
ومن غيرها من النحاس الابيض والاحمر والاصفر ومن الحديد والذهب وغيرها فيكون بين المضاف
والمضاف اليه عموم من وجه قوله ولا يحتاج في نحو شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات الخ قال العصام
فقولك علم الفقه وشجر الاراك ويوم الاحد انسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من
فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم فيه وما دعاهم اليه وكذا
كل رجل فالاظهر ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل لانه متناول للمتعدد
على سبيل البدل انتهى قال محشيه ابن الملا ولما شرطوا اعمية المضاف اليه في البيانية كي يفيد الاضافة المعنوية
تعريفا او تخصيصا وكي لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه ولم يجدوا الاعمية في الامثلة المذكورة جعلوها بمعنى
اللام لان العام ثابت للخاص ومتعلق به وهذا هو الداعي لما فعلوه فتدبر قال المص غير وشبه ومثل
قال الشارح ونحوها مثل نظير وسوى وانما لم يذكر المص غير الثلاث الذي صرح به ولم يذكر الشارح
ما ذكرناه من نظير وسوى بل قال ونحوها وسكت عن ذكرهما لكن اشار اليهما في الحاشية لقلة تعدد
الثلاث استعمالا الا فلكثرة استعمالها ذهب الفاضل السعيد الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم
الفاعل فان الغير بمعنى المغايرة والمثل بمعنى المماثلة والشبه بمعنى المشابهة واضافة اسم الفاعل
اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك كذا نقل عبد الغفور ما ذهب
اليه الفاضل السعيد في حاشية الضيائية قوله ولو وجد العهد فيها بالاشتهار الخ اي في غير وشبه

ومثل بالاشتهار اي اشتهار كل منها بمماثلته للمضاف اليه في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
وغير ذلك وبمغايرته له قوله او بعلم المخاطب دون غيره عند عدم الاشتهار قوله او بان يضاف
الغير الى ضد واحد قال الفاضل الجامي ما محصله اي كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك الحركة غير السكون قوله تعرفت اي تكتسب التعريف في هذه الصور الثلاث عند بعض
النحاة لكن ذكر الجامي صورتين من الثلاث وترك علم المخاطب فقط دون علم غيره اعني ذكر الاشتهار
والضد الواحد قال المص نحو غلام زيد قال الحلبي محشي الوافية اعلم انهم حكموا بان غلام زيد معرفة
وغلام لزيد نكرة يعني ان الثاني باظهار اللام والاول بغير اظهارها في اللفظ اما كون الثاني نكرة
لان الثاني يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل وليس هذا الا معنى النكرة
واما كون الاول معرفة فانه اشارة الى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك فافادت الاضافة
تعريف العهد كما يفيد الالف واللام تعريف العهد نحو الغلام ولولا ذلك لم يبق فرق بينهما لحصول
اختصاص زيد بالغلام في الصورتين لكن حكموا بالفرق بين تلك الصورتين بالوجه الذي
قررناه لك فاحفظه فانه هو المفيد فاستفد منه والى ذلك اشار الشارح آنفا بقوله لان وضعها
لمعهودية المضاف الى قوله ذكره في الامتحان قوله فيل لان التخصيص الى قوله ورده المص قائله الفاضل
الجامي بتمام العبارة وبه قال الفاضل الهندي على اختصار واختصاص بهذا الوجه لا غير وكثير
من الشراح والمحشين صرحوا بهذا الوجه لكن تفرد المص بوجه آخر وخالفهم فلذا قال الشارح ورده
المص الخ قوله ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل اي لا يظهر الفرق في توجيه افادة التخصيص
بتقليل الشركاء بين هذين التعبيرين في المثال قوله كما صرح به بنفسه اي بصيرورة المضاف جارا اصليا
وعاملا قياسا صراحة كائنة بنفسه قوله فحق القول بان التخصيص حاصل بها اي بالاضافة ومستفاد
من الاضافة وتسمية اضافة غلام رجل بالمعنوية هو الحق بخلاف ضارب زيد الخ قوله لم يستحق الانابة
منابها اي مناب النسبة الى المفعول في افادتها قوله ومراد النحرير الخ ولما كان شرحه هذا مأخوذا
في اكثر المقام من امتحان المص استيقظ وباشر باسرع المباشرة الى مدحه وثنائه واعتذر من دخله
واعتراضه وتوجيه الى جانب التأويل خوفا من مقابلة الفحول وعداله اهل الاصول قوله وعلامة
اللفظية قدر المضاف في جانب المبتدأ ليصح الحمل كما قدر في المعنوية بين المبتدأ وخبره بالجعل لما قدره
مبتدأ ثانيا للتفنن وللارائة بجواز التقادير في الجانبين والبين تبصر قوله فخرج نحو غلام زيد يعني
ان المص انما ذكر قوله صفة لاخراج الاضافة المعنوية فان قيل خروجها غير محصور بهذا القيد
فقط فكيف يضيف الاخراج اليه قلنا به وبمنعه بعده وهو قوله مضافة الى الموصوف لا ينفك
عن صفته المحترزة المميزة عن الغير قوله اللفظية شيئا اشار باول اللفظين الى مرجع المستتر
في لا تفيد وبثانيهما الى ان المستثنى مفرغ بعمل العامل المسبوق فيما بعد الا الملحوق على اقتضائه قوله فقد
عرفت مما سبق آنفا من قوله بخلاف ضارب زيد فان اضافته الخ قال المص ونحو الضارب زيدا انما اتى
بلفظ نحو وفصل بين هذين المثالين وبين الامثلة السالفة لكونهما مثالين لحذف نائب التنوين
من نوني التثنية والجمع واليه اشار الشارح بقوله اما بحذف نائبه وحده قوله وسقوط التنوين باللام

كما سبق ففي قوله كما سبق لطافة اذ له معنيان احدهما كما سبق سقوط التنوين باللام على سقوطه بالاضافة وثانيهما وهو المراد هنا اى كما سبق بحثه فيما تقدم من قوله فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة الخ ومما يناسب المقام انه قال فى الامتحان فذو اللام لا يضاف الا اذا كان مثنى نحو الضاربا زيدا او مجموعا نحو الضاربو زيدا والمضاف اليه متصلا نحو الضاربك او ذا اللام نحو الحسن الوجه او المضاف اليه نحو الضارب ذى المال انتهى قوله وهو اجيز او المجهولية اى الفعل المدلول عليه بقوله جاز هو اجيز فحينئذ يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل اى اجيز حاملا له على الوجه المختار فى الحسن الوجه او قوله حملا له لفعل جاز المذكور فحينئذ كان المصدر بمعنى اسم المفعول اى جاز مثل هذا التركيب لمحموليته على الوجه المختار الخ قوله لاشتراكهما اى اشتراك الضارب الرجل والحسن الوجه فى كون المضاف فيهما من الصفات وكون المضاف اليه فيهما جنسا الخ قوله اذ لولاه اى لولا المذكور من كون تمامية الاسم باحد الخمسة لم يشبه ذلك الاسم التام باحدها الفعل التام بالفاعل وانما المشابهة باحدها فلا يتمكن اى فلا يتقرب من عمل النصب فى التمييز اى فلا يحصل لذلك الاسم التام قوة التقرب من عمل النصب فى التمييز قال المص فانه ينصب الخ اى فان الاسم المعهود الذى هو الاسم المبهم التام باحد الخمسة يعمل عمل النصب لانه مبهم فلابهامه يقتضى ما يزول هو به وليس ذلك الا التمييز الذى يرفع هو الابهام فكان ذلك الاسم عاملا ناصبا لانه لتمامه صار شبيها بما ينصب المفعول وصار التمييز شبيه المفعول من حيث ان كلا منهما فضلة ذكرت بعد تمام الكلام على ما نص بذلك واضع الصناعة خليل بن احمد قوله كما فى الضمير المبهم تمثيل لقوله او حكما وهو المستتر فى نعم فى قولك نعم رجلا قوله بالفعل التام متعلق بقوله لشبهه فى تعليل قول المص فانه ينصب الخ ومثل هذا التفصيل بين المتعلق والمتعلق اخرج الكلام من السلاسة وادخل فى الركاكة قوله ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام اى ولكون تمامية الاسم مفيدا بذكر شئ بعده حقيقة او حكما لا ينصب التمييز بذى اللام وان كان يتم به الاسم فلا يضاف معها لان تماميته بالدخول على اوله لا بالوصول الى آخره حقيقة او حكما فزالت المشابهة بالفعل التام بالفاعل وارتفعت وانقطعت رأسا وبالكلية بسبب دخول اللام على الاسم قوله ان لم يضف اليه على صيغة المجهول قيد لنصبه الاسم فيما جاز فيه الاضافة اذ فيه مالا اضافة فيه حيث قال فى ضوء المصباح قال العلامة الزمخشرى والذى يتم به المفرد التام اربعة اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فاللازم الذى بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندى رطل زيت ومنوا سمن واللازم التام بنون الجمع والاضافة لانك لا تقول ملؤ عسل ولا عشرو درهم وسيجئ الاشارة الى ذلك ان شاء الله تعالى قال الفاضل الحلبى ان الاشياء التى يتم الاسم المفرد بها لينصب ما بعده على التمييز سبعة الاول التنوين والثانى تقدير التنوين نحو عندك خمسة عشر درهما والثالث نون التثنية والرابع تقدير نون التثنية نحو عندى اثنى عشر درهما لان عشر واقع موقع النون ولهذا بنى والخامس نون الجمع نحو قوله تعالى بالاخسرين اعمالا والسادس مشابه نون الجمع والسابع الاضافة انتهى قوله اى على التمييزية لان النصب ليس الا على الكون تمييزا الا على التمييز نفسه قوله تشبيها له بالمفعول وفى المفصل ما هو

المحصل ان شبه المميز فى قولك عندى راقود خلا بمفعول ضرب زيد عمرا الا ان موقعه كموقع مفعول الفعل وشبه مميز رطل زيتا بمفعول ضارب زيدا وشبه مميز منوان سمنا بمفعول ضاربان زيدا وشبه مميز عشرون درهما بمفعول ضاربون زيدا وشبه ملؤ الاناء عسلا بمفعول ضرب زيد عمرا انتهى قوله ولما وصف الاسم المبهم بالتام يريد ان الواو فى قول المص وتمامه استيناف بيانى كانه قيل ما معنى التامية وبم يتم الاسم فاجاب عن ما يتم به انها باحد الخمسة التى سيتلى عليك ان شاء الله تعالى واجاب عن معنى التامية بتفسير بقوله اى كونه على حالة يمتنع الخ معترضا بين المبتدأ والخبر تبصر قوله ان المراد به اى بالكون تماما هنا اى فى مقام كون ذلك التام ناصبا اسم نكرة على التمييزية تشبيها له بالمفعول قال المص على حالة يمتنع اضافته معها اى يمتنع اضافة الاسم التام المعهود مع تلك الحالة الى شئ آخر لكون ما به التامية مانعا عنها فاضافة لفظ اضافة الى ضمير الاسم التام عهدية قوله باحد خمسة اشياء بتنابع الاضافتين ظرف مستقر خبر المبتدأ وهو قوله وتمامه قوله بنفسه لا باخر مثل التنوين الذى هو النون الساكنة ونون التثنية ونون شبه الجمع اى لا باحدى النونات الثلاث ولا الاضافة قوله اذ لو لم يكن مبهما بان يكون له مرجع مثل ضمير فيا له فى قولك جاءنى زيد فياله رجلا قال المص ربه رجلا رب حرف جر لا يتعلق بشئ والضمير مبهم لا مرجع له مجرور المحل برب ومحل المجرور مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وهو جملة لقيته الذى قدره الشارح ورجلا منصوب على التمييزية من الضمير المبهم قوله اى لقيت رجلا اى رجل بيان لفخامة الرجل والمبالغة فى مدحه وقوله اى رجل تركيب اضافى منصوب على انه صفة رجلا اى رجلا كاملا فى صفات الرجال من الكمالات الانسانية علمية كانت تلك الكمالات او عملية او غيرهما وفيه من المبالغة المدحية والتفخيم العظيم ما لا يخفى على من له ممارسة بكلام البلغاء العرب العرباء قال المص يا له رجلا يا حرف نداء قائم مقام ادعو ولام له للتعجب جارة زائدة لا تتعلق بشئ والضمير المبهم مجرور محلا بها ومحل المجرور منصوب مفعول ادعو ورجلا تمييز عن الضمير المبهم قال المص نعم رجلا زيد نعم فعل مدح فاعله مستتر فيه ضمير مبهم مرفوع المحل رجلا تمييز من الضمير المبهم وزيد بالرفع مخصوص بالمدح ذكر المص للمبهم امثلة ثلثة مع ان الاختصار عليه كالواجب فالاولان للمبهم المذكور حقيقة الا ان اول الاولين فى المدح للتفخيم وثانيهما فى التعجب مبالغة وثالث الثلثة للمبهم المذكور حكما باستتاره فى نعم قال المص كقوله سبحانه وتعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا ما استفهامية مرفوعة المحل خبر مبتدأ عند الجمهور ومبتدأ عند سيبويه لفظ ذا بمعنى الذى فانه اذا وقع اسم الاشارة بعد الاستفهام يكون بمعنى الذى مرفوعة المحل مبتدأ مؤخرا او خبر على القولين قوله اراد ماض مبنى على الفتح لاحظ له من الاعراب ولفظة الله عز وجل بالرفع فاعله قوله بهذا متعلق باراد والجملة الفعلية صلة الموصول والعائد مظهر موضع المضمر قوله مثلا تمييز عن اسم الاشارة وقيل انه حال الخ لا يكون مما نحن فيه قال المص مثال قيل ذهبا واحد عشر درهما الى بمثالين للتنوين التقديرى احدهما معرب لكن منع عن ظاهره التنوين لكونه غير منصرف والثانى مبنى على الحركة وتنوينه تقديرى قوله ولما كان لتمييز العدد احكام الخ جواب سؤال كانه قيل ان قول المص ومميز ثلاثة الى آخره ليس بعضه مما نحن فيه ولو كان بعضه منه

من اين مسّت الضرورة وساقت الحاجة الى تطويل الكلام مع ان الاختصار مقتضى المقام فاجاب عنه وقال ولما كان لتمييز العدد احكام الخ قال المص ومميز ثلثة بغير تنوين فى لفظ ثلثة وهو بالفتحة التى هى علامة الكسر فى غير المنصرف اذ هى مضاف اليها لقوله مميز لان الاسم الذى اريد به لفظه اما علم فى نفسه او فى قوة العلم وايا ما كان يصير غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظى واشار اليه الشارح بقوله بلا تنوين غير منصرف الخ وانما بدأ من الثلثة فى الاعداد لان الواحد والاثنين لا مميز لهما قوله والزائد الى العشرة وانما اتى بقوله والزائد لئلا يرد انه لا امتداد ولا انتهاء فى ثلثة مثلا فلا يصح استعمال الجارة الى ههنا ويلزم ان يخرج العشرة من الحكم لعدم تناول لصدر الكلام اياها قطعا مع انه يجب دخوله فيه لان الامتداد والتناول على هذا التقدير قطعى فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم كذا قال المص فى امتحانه بتصرف قال المص الى عشرة لا ينصب على صيغة المبنى للمفعول ونائب فاعله المستتر فيه راجع الى المميز قوله ومجموع ولو معنى اى ولو وجد جمعيته من جهة المعنى دون اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين بان يكون اسم جنس كتمر او اسم جمع كرهط قال المص الا فى ثلثمأة الى تسعمأة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مأة حين ميزوا بالمأة ثلاثا ونحوا اى اربعا وخمسا وستا وسبعا وثمانيا وتسعا وكان قياسها ان تجمع فيقال مأت ومئين مثل ثبات وثبين وقلات وقلين فى جمع ثبة وقلة بالتخفيف فيهما لان للمأة جمعين احدهما فى صورة المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مأت لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجئ بعده اى بعد الثلثة مثلا ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين فى قولك ثلثة وعشرون الى تسعين فى مثل ثلثة وتسعون فاقتصر على المفرد وهو مأة مع كونه اخصر كذا وقع التقرير فى هذا المقام والتحقيق فى مؤلفات الفخام وما ذا الا كذا وهو المرام والعلم عند الملك العزيز العلام فليحفظ هكذا فانه مما حسنه الاعلام لكونه اوضح من تدقيق بعض الانام وينبغى ان يتبصر تبصر اولى الافهام قوله فلكراهتهم فلعد النحاة مكروها ابقاء ما هو فى صورة الجمع وهو ليس بجمع فكيف يكون النون نونه ويقال فيه ثبت العرش ثم انقش مثل عشرون وثلثون انه لم يحذف النون حين الاضافة ويقال عشرو رجل وثلثون رجل بالاضافة فيهما مع اثبات النون او حذف نون غيره بتتابع الاضافات وبنصب حذف المضاف الى ما بعده وهو معطوف على قوله ابقاء ما هو اى او لكراهتهم حذف نون غير الجمع اذ حذف النون حين الاضافة ويقال عشرو رجل وثلثو رجل فقوله فلكراهتهم الخ تعليل لقوله تعذر الاضافة لكن المستفاد من العلة انما هو تعسر الاضافة لا تعذرها وكذلك قوله اما فى غيره فلكراهتهم الخ تبصر قوله فمحمول على البدل وحذف المميز جواب سؤال عما وقع فى الاية الكريمة على صورة التمييز بالنصب جمعا وهو سنين يعنى ان سنين فى الاية الكريمة ليس بتمييز بل التمييز محذوف مجرور اى ثلثمأة مدة وسنين بدل قال المص وبنون التثنية اى ثالث ما تم به الاسم هو نون التثنية بعينها وهو معطوف على ما مر من قوليه بنفسه وبالتنوين قوله لحصول الغرض وهو ازالة الابهام مع التخفيف المستجلب بالاضافة قوله اما فى الاول اى فيما تم بنفسه وذلك فى الضمير المبهم واسم الاشارة قوله اما فى

الرابع وهو ما تم بشبه نون الجمع المقدم بعض ما يتعلق به بالمناسبة الى الثانى الذى يتم به الاسم فلذلك قال فلما على ان الرابع لم يذكر بعد بل سيتلى هو عليك ان شاء الله تعالى وكذا الخامس الذى تم بالاضافة ومما يناسب فى هذا المقام ما ذكره صاحب الضوء انه يقال لما فيه التنوين ونون التثنية ونون شبه الجمع المقادير ان الغرض من وضع المقادير التنصيص على المقدار وتعيينه اذ لا دلالة بحقايق الذوات عليه اعلم ان المقادير هى المساحة والوزن والكيل والعدد اما المساحة فكل ما يعرف مقداره بذراع او شبر والوزن ما كان معرفة مقداره بالميزان الذى له كفتان وعمود ولسان والكيل ما يعرف مقداره بالمكيال المعمول من الاخشاب مدورا ذات عمق والعدد ما يعرف مقداره بالتعداد ويقال للاخير من الخمسة المقياس فانك اذا قلت لى ملؤه عسلا فكانك تقيس ما عندك من العسل بملء هذا الاناء انتهى قال المص والمراد منه اى من العامل القياس الذى يقال له معنى الفعل والارجاع بتأويل المذكور قوله كل لفظ مشتق ولا مشتق منه فى الحال احتراز عما كان فى الاصل مصدرا كرويد وتراك قوله وقد يراد ما يشملهما اى يشمل المشتق والمشتق منه قوله كما فى تعريف الفاعل حيث قال الفاعل ما اسند اليه الفعل او ما بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر قوله كما فى التنازع كالظرف المستقر والمنسوب والمستعار واسم الاشارة قوله عدل عما ذكره الجامى اى فى تعريف معنى الفعل من انه المستنبط الخ لعدم شمول ما عرف به الجامى لاسم الفعل والظرف مع انهما من معنى الفعل عند المص قوله وعما ذكره العصام اى وعدل المص عما ذكره العصام فى تعريف معنى الفعل من انه ما يستنبط الخ لخروج الخ قال المص فنما اسماء الافعال اى من اللفظ الذى يفهم منه معنى الفعل قوله والاول اصح لموافقته ضمير مسماه ويعمل اى تذكير الضمير اصح من تأنيثه لما فى التأنيث يمكن الاصلاح بتأويل الكلمة ولو كان ابعد بل التأنيث من الناسخ فحينئذ افعل يستعمل فى اصل معنى بغير زيادة بقرينة المقام الا ترى ان الضميرين اللذين بعده من المستتر فى يعمل مذكرا ومن البارز فى مسماه مذكرا ايضا ليس الا شاهدين عدلين ان نسخة هو مذكرا هو الصحيح على ان المص من الفضلاء المدققين هل لا يفرق بين هو وهى بمقتضى المرجع فان قيل ان مصراعى باب التأويل مفتوح لا حاجب فيه وفى هذا المقام تأويل شتى قلنا انما يتوجه الى ذلك الباب عند مس الحاجة ضرورة وعند مستحسنية التوجيه وكلاهما مفقود ههنا فتبصر قوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب سؤال كانه قيل ان تركيب اسماء الافعال علم نوع معروف من الكلمات فلا بأس بارجاع ضمير المؤنث الى ذلك فاجاب عنه ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويدا اسماء الافعال الخ فنشأ من هذا الجواب سؤال آخر كانه قيل فاذا لم يقبل التأويل بما ذكرنا فلم اتى بصيغة الجمع فى صدر البحث فاجاب عنه بقوله وايراد صيغة الجمع للتنبيه الخ قوله ما اى اسم جعل كلمة ما فى تعريف اسم الفعل عبارة عن الاسم بناء على ان اسماء الافعال اسم ليس بفعل لكن الاولى والاحرى ان يجعل عبارة عن اللفظ لان بعضهم جعل حرف النداء من قبيل اسم الفعل مع انهم صرحوا بحرفيته فاللفظ يعم ويشمله قوله انجعروا نوجع كلاهما على صيغة المتكلم وحده من المضارع المعلوم من باب تكلم يتكلم بتشديد ما قبل الآخر فيهما اى فى الماضى والمضارع قوله اى صار بمعنى وضع الاشارة الى ان كلمة كان بمعنى صار ههنا وان فى الكلام مضاف محذوف وهو قوله وضع قوله ليست بحسب

الوضع بل بحسب الاستعمال يعني ان وضعه اعتباري استعمالي فلا يرد نحو الضارب امس لعدم هذا
الوضع قوله فلوقه لماصار لكان انسب فلا حاجة الى هذا بعد قوله السابق بالتفسير حيث قال اى صار
الخ فقد افاد بذلك ان كان ههنا بمعنى صار فابن الانسبية واين الاولوية قال الفاضل الهندي وكلمة كان
هذه تحتمل الوجوه الاربعة ان تكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة قوله لما عرف
انه خارج عن تعريف معنى الفعل حيث قال فيما سبق آنفا والمراد من معنى الفعل كل لفظ غير مشتق ولا مشتق
منه في الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما قال المص ويعمل عمل مسماه اى يعمل اللفظ الذى هو اسم
فعل عمل اللفظ الذى هو بمعناه من الامر والماضى لعل هذا التفسير بهذا التغيير بعدم عدم مساعدة
ما مضى من التقرير فليتأمل قوله كما يجيء ان شاء الله تعالى في بحث المفعول فيه من قوله ويجوز تقديم
المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع
كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى قوله في اكثر النسخ معمولها عليه اعلم ان هذا النسخ والتبديل
ليس الا من اقلام الناسخين المبتدين القاصرين عن درك معنى العبارة اذ هم في مقام التعلم من الاستاد
واكثرهم فقراء لا يقدر شراء كتاب بل يكتبه درسا درسا فهل يفرق مثلهم المذكر من المؤنث بل يكتب
المذكر مؤنثا والمؤنث مذكرا ضميرا كان او اسم اشارة والا النسخة التى الفها المص بعبارة معمولة عليه
بتذكير الضمير في اللفظين لكن الشراح لما يقفون مثل هذه النسخة المنسوخة بايادى المتعلمين المحررين
القاصرين المتروكة على حال سقامتها بغير تصحيح يقولون في نسخة كذا وفي نسخة كذا مع انها ليست
بنسخة بل هي المنسوخة وانما النسخة هي الموجودة في سودة المصنف لتسويدا بعد تسويد فتغاير
المسودتين بل المسودات على اقتضاء الحال والموجودة على صورة في المسودة وعلى اخرى في التبييض
وعلى اخرى بعد التبييض بقلم المؤلف لا باقلام الناسخين والمستنسخين من النسخ السقيمة والله سبحانه
وتعالى اعلم قوله واما الفاعل فقط اى اما عدم تقدم الفاعل على اسم الفعل فقط فانه مما لا ابصار اليه
في العامل القوى فكيف في مثل هذا العامل الضعيف بل الاضعف وهذا فيما يمكن فيه التقديم وفي
بعضه لا يتصور اصلا كالمنقول عن الصوت كصه اذ ليس له معمول منفصل حتى يتصور فيه التقدم
والتأخر قوله ليس بوضعي له بل عارض بغلبة الاستعمال قوله واما قول من قال الى قوله فغير ملايم له
اصلا فحاتمة هذا القول مقول عليه اذ ليس ذلك الا من قبيل ذكر الوجه في عدم التقدم وتكثير الوجه
اعلى وجها ولو كان ابعد وجها اذ يكفي في ذكر الوجه مناسبة ما قال المص نحوها زيدا اى خذه قال
الرضى ها بمعنى خذ للواحد والاثنين والجمع وفيه لغات اخر منها هاك هاكما هاكم هاك هاكما هاكن
ومنها هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن والاعراب عند المص ها بمعنى خذ لاحظ له من الاعراب
فاعله مستتر فيه وهو انت والجملة لا محل لها من الاعراب فعلية وعند غيره ها مرفوع المحل على الابتداء
وفاعله المستتر ساد مسد الخبر والجملة اسمية او منصوب المحل على انه مفعول مطلق نحو خذ قوله اى احضر
من الافعال ان كلمة احضر بفتح همزة القطع على صيغة الامر من باب الافعال وانما قيد ناما هو المعروف
بهذا التكلف لابطال زعم قاصر انه زعم من الثلاثي المجرد وليس كذلك قوله ولا يتغير في الاحوال كلها
اى حال التذكير والتأنيث والتثنية والجمع لا تتغير صيغة هلم خلافا لبنى تميم فانهم يغيرونها ويقولون

قوله وهو ليس بوضعي له اه بل وضعي
كما عرفت آنفا قوله هذا هو الملايم
لقوله وتعمل عمل مسماه اه بناء على
قول هو ان وجه الشبه قوى في المشبه
على ان يكون عمل منصوبا بنزع الخافض
لكن من جهة قوة مسماه في العمل الملايم
قوله من قال لانه اما منقول اه قوله
لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف
اه تصديق هذا اعتراف بتعدد وضعها
وكون مسميها معنى موضوعا لها
لا مستعمل فيها قوله فغير ملايم له
اصلا اه عدم الملايمة ممنوع بل هو
الملايم فقط من حيث اذا ضعف الوصل
والفرع اولى
حاشية اخرى

هلم هلما هلموا الخ قوله جيهل اصله جيهلا قال الرضى فيه لغات جيهل بالفتحات مع تشديد الياء
وجيهلا بفتحتى الحاء والياء المشددة واللام على الفتح المنون وسكون الهاء قبل اللام وجيهلا
بالفتحات المتواليات مع تشديد الياء وتنوين اللام وجيهل بالفتحات وتشديد الياء وسكون اللام قال
المص بله زيدا اى دعه يعنى اتركه على صيغة الامر متعديا قال الرضى بله يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده
ويجوز ان يدخل عليه من فيقال من بله ويروى من بهل على القلب قوله اى الزمه بكسر الهمزة
انما قيد بقوله بكسر الهمزة يريد انه على صيغة الامر من الثلاثى من باب علم فقوله الزمه بكسرتى الهمزة
الوصلية والزاء وبسكون اللام بينهما والميم ساكنة على الامرية الا ان معناه الملازمة اللازمة من
اللزوم فمعنى عليك زيدا كن ملازما لزيد قوله واليك بمعنى تنح بفتحات التاء والنون والحاء المشددة
على صيغة الامر بسقوط لامه الناقص قوله وغير ذلك من قولهم عندك زيدا اى خذه هذه من متعديات
الامر واما اللازم منها فنحو صه ومه بمعنى اسكت وايه بمعنى زده ولبها بمعنى كف وهيت بمعنى تعال
ودع بفتح الدال وسكون العين ودعا بفتحتى الدال والعين وآخره الف ساكنة ودعدعا بالفتحات
الا ان العين الاولى من العينين ساكن ولعا بفتحتى اللام والعين فهذه الاربع بمعنى انتعش على صيغة
الامر من باب الافتعال وهلا بمعنى اسكن او اسرع وهيا بمعنى اسرع قال المص هيهات الامر اى بعد
اعرابه ان هيهات اسم فعل مبنى على الفتح لا حظ له من الاعراب لكونه بمعنى الفعل الماضى وقوله الامر
مرفوع فاعله والجملة فعلية لا محل لها من الاعراب عند المص واما كونه مضافا اليه لنحو يكون تركيب
هيهات الامر مراد لفظه مجرور المحله على الاضافة لا محل الجملة هذا قال المص ومنه الظرف المستقر
اى بعض من معنى الفعل المفسر بكل لفظ يفهم منه معنى الفعل هذا بتأويل المذكور او راجع الى
معنى الفعل فقط او الى المفسر على صيغة اسم المفعول او الى ما فسر على صيغة مجهول الماضى وما مصدرية
ومآل الكل واحد لكن التعبير متعدد تبصر قال المص وقدم تفسيره الخ حيث قال في بحث حروف الجر في
ذكر المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا او ما يشابهه عاما لكل الموجود تحتها كالكائن
والحاصل والموجود والمستقر متضمنا في الجار والمجرور يسميان اى الجار والمجرور في الاصطلاح ظرفا
مستقرا لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما قوله لضعفه في العمل لان عمله ليس
الا لنيابته مناب عامله وليس لذاته لجموده قوله واما المستكن الخ الواو اعتراضية ببيان لقيد
المص الفاعل بقوله الظاهر قوله من الاشياء الخمسة وهي الاعتماد على المبتدأ او على الموصوف او
على ذى الحال او على الاستفهام او على النفى وانما قيد بالخمسة لئلا يذهب البعض القاصر الى شرطى
الحال والاستقبال ايضا لان الدلالة على احد الزمانين شرط نصب المفعول وبحثنا في رفع الفاعل
الظاهر فلذلك اقتصر المص بقوله على ما ذكر قال المص او الموصول بالجر عطف على المذكور فصار
المعتمدات ستا ههنا قوله ليكون نائبا الخ علة الاعتماد على الموصول فقط اى ليكون الظرف المستقر
نائبا عن الفعل الذى هو الاصل في العمل لكن هذه المعتمدات باسرها لا سيما الاعتماد على الموصوف
ليس الا لتقوية عمل الظرف المستقر بنفسه في الفاعل الظاهر قال المص نحو زيد في الدار ابوه مثال الاعتماد
على المبتدأ وقول الشارح مررت برجل في كمه كتاب مثال الاعتماد على الموصوف وقوله جاءنى زيد وعلى

قوله من الافعال اه ليس له وجه ظاهر
فالمناسب تركه لابهامه كونها غير الافعال
قوله ولان عامله الذى ناب هو منابه
كوجد لا يعمل فيه للزومه اه فيه ابهام
خلاف المراد من انحصار التنوين في اللازم
فالاولى الاكتفاء بضعف العمل قوله ثم
وجه الاشتراط ما قرره هو تاكيد المناسبة
للفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لا يكون
مخبرا عنه فيزداد المناسبة والصفة
والحال هو خبر في المآل والاستفهام
والنفى لتعلقهما بالاحكام والاحوال
غالبا دون الذات اولى بالفعل فالواقع
بعدهما كالواقع موقع الفعل فيتأكد
المناسبة هذا حاصل ما قرره قوله ليكون نائبا
عن الفعل الذى هو اصل في العمل اه
هذا تحصيل الحاصل اذ المتعلق المحذوف
الذى هو استقر في مكانه هو الفعل
على الاصح ولذا قال في بحثه فان كان
المحذوف فعلا عاما او فسر بعده بحصل
فظاهر تعريفه وتفسيره يشعر اختيار
الاصح فيكون تحصيل الحاصل
حاشية اخرى

كقه سيف مثال الاعتماد على ذى الحال وقوله افى الدار احد مثال الاعتماد على الاستفهام وقول المص وما فى الدار احد مثال الاعتماد على النفى وقوله جاءنى الذى فى الدار ابوه مثال الاعتماد على الموصول قوله اى المفعول به والفاعل الظ اراد بتفسيره هذا مرجع ضمير غيرهما فى قول المص ويعمل فى غيرهما لكنه ليس كذلك بل شغله اصابه برودة الغفلة فى رأسه وفسر المرجع كما ترى ولم ير صراحة المص بقوله لا يعمل فى المفعول به بالاتفاق وليس لاحد فيه اختلاف قطعا وبذلك خرج المفعول من البين ولم يبق فيه كلام اصلا فصار كالمعدوم عن اصل ولم يبق له صلاحية للمرجع رأسا وانما المرجع الصحيح المستقيم الذى هو المراد الفاعلان الظاهر والمستتر اى ويعمل الظرف المستقر فى غير الفاعل الظاهر وغير الفاعل المستتر كالحال والظرف بلا شرط من الشروط الستة السابقة فليتبصر قوله واما فى الحال فلكونها فى حكم الظرف لان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت ركوبه قوله لكونه مؤولا به اى لكون اسم المنسوب مؤولا باسم المفعول كما يدل عليه اسمه الذى هو المنسوب قال المص ما يشترط فيه اى فى اسم المفعول من ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا وان يكون معتمدا باحد الخمسة المذكورة قال المص واسد على بجر اسد عطف على زيد فى المثال الاول والتقدير ان يقال ومررت برجل اسد على وقوله اى مجترئ تفسير لكلا الاسدين فى المثالين فصار الاسم المستعار الذى هو الاسد بمعنى المجترئ الذى هو اسم الفاعل فبشروطه المذكورة عمل عمله قال المص اى المعبود فيها وقدر الشارح محذوفا قبل قول المص فيها حيث قال من فيها احترازا عن اوهم المكان وبيانا للتنزيه عنه ولم يكتف بهذا التقدير ثم اكده بتفسيره حيث قال اى يعبده من فيها ثم اكد ثانيا بل ثالثا بالنظر الى التقدير حيث قال لا انه الكائن فيها جعل الله تعالى سعى الماتن والشارح والمطالع والمقرر مشكورا وخطاياهم مغفورا وعيوبهم مستورا وبتوفيقه كانوا منصورا قوله اى اشير اليه لا يذهب عليك ان هذا فى التقدير هكذا بل المراد به ليس الا تصوير المعنى لا تقدير هذا اللفظ اذ لو كان المراد تقديره لوجب ان يقال هذا زيدا بالنصب على المفعولية لقوله اشير المقدر ولم يقل به احد اصلا ولم يرض بمثل هذا التقدير احد من المتقدمين والمتأخرين لمغايرته كلام العرب العرباء ونحن نسعى ونجتهد ان نطلع الى فحوى مقالهم ونجدّ ان نتعلمه بالقواعد التى اسسها الائمة قوله بل يحتمل للامرين وعليك بطرح هذا الاحتمال من البين اذ لا طائل مفيدا فى هذا الاحتمال بل الثمرة فى شجرة تقييد الخبر بالحال اذ به ينكشف المقصود ويتضح على الكمال وقد اصاب الشارح الرضى فيما قال والعلم عند الحى القيوم المتعال قوله ان ما عداهما ليس بعامل لعدم السماع اى ما عدا ليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل ليس بعامل من حيث انه معنى فعل كما فى الحاشية وفيه نظر وقد صرح الامام الهمام المبرد عليه رحمة الحى الصمد فى كتابه المسمى بالكامل المعتمد بين كل عالم فاضل حيث نقل فيه عن فصحاء العرب فى وصف فرس انه قال كان اذنيه قلما محرفا بمنصوبين اصليين بعدهما منصوب تبعى على انه صفة للصليين اللذين هما قوله اذنيه وقلما ثم فسره وقال ان معناه اشبه اذنيه قلما فظهر فساد قوله لعدم السماع اولا ثم بدا فساد قوله ان ما عدا ليت ولعل ليس بعامل من حيث انه معنى فعل لم يكن ههنا كان من معنى الفعل ومن حيث انه معنى فعل عمل فى المنصوبين بل صار اقوى منهما فى العمل وهما لم يعملا فى مفعول واحد وهذا عمل فى المفعولين الاثنين لعمل مسماه فيهما فادراجه فى حرف التشبيه واخراجه من المشبهة بالفعل ترجيح بلا مرجح

قوله ويشترط فيه اه اى عدم التصغير والموصوفية قبل العمل ان كان معرفا باللام والا فالاعتماد على احد خمسة اشياء مذكورة قوله انما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحروف النداء والتنبيه على ان ما عداها ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعاه فلزم منه ان كلما كان عاملا سماعيا لا بد ان يكون نوعه سماعيا قياسيا وايضا فهم من سياق كلام المص وسباقه الى هنا ان اللفظ الواحد من جهة واحدة يجوز ان يكون عاملين مختلفين نوعا هذا لكن لا بد فى قوله ليس بعامل من قيد ولذا قال فى حاشية هنا من حيث انه معنى فعل حاشية اخرى

وبطلانه

وبطلانه اظهر من شمس الضحى فليتحفظ وليتيقظ قوله مثل زيد قائما كعمرو قاعدا مثال لحرف التشبيه الذى من زمرة معنى الفعل وتأويله اشبه زيدا حال كونه قائما بعمرو حال كونه قاعدا قوله ما انت بذى علم كاملا مثال لحرف النفى الذى من زمرة معنى الفعل ايضا وتأويله انفى كونك ذا علم كاملا قوله فهذه المذكورات الخ من قوله كل اسم يفهم منه معنى الصفة واسم الاشارة ولعل وليت وحروف النداء وحرف التشبيه وحرف التنبيه وحرف النفى وغير ذلك من نحو ما شانك كلها تعمل فى غير الفاعل والمفعول به ولا تعمل فيهما وفيه نظر لان مدخول حرف النداء منصوب لفظا او محلا على المفعولية اما بحرف النداء بنفسه على رأى واما القيامه مقام ادعو على رأى آخر فعلى الرأى الاول اسم فعل وعلى الرأى الثانى نائب فعل وفيه رأى ثالث غير الاولين فتبصر قال المص والعامل المعنوى اى العامل الذى يقال له فى اصطلاح النحاة بهذا الاسم قوله ثالثها عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وانما يصح الحمل فى هذا الكلام اذا كان العامل فى هذه الثلاثة واحدا كالتجرد الواحد فى المبتدأ والخبر على ان منهم من قال ان العامل فى المبتدأ التجرد وفى الخبر هو المبتدأ ثم بين الاجمال والتفصيل مغايرة لان الاجمال ثلثة وكان التفصيل خمسة اذ الكون صفة غير الكون تأكيدا وعطف بيان وكذا الكون تأكيدا غير الكون صفة وعطف بيان وكذا الكون عطف بيان غير الكون تأكيدا وصفة وليس الكون كالتجرد اذ التجرد حالة واحدة بين المبتدأ والخبر وهما لا ينفكان ولو تقديرا او تسديدا لم تر ان النحاة يجمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ومعنى التلازم انه لا بد لكل مبتدأ من خبر ولكل خبر من مبتدأ على ما هو الاصل وهو كون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا كما هو القسم الثانى من المبتدأ فليس لهذا القسم من خبر بل فاعله ساد مسد الخبر فلذلك قلنا او تسديدا لئلا يرد ان الصفة فى مثل اقائم الزيدان مبتدأ لا خبر له لان الزيدان فاعل ساد مسد الخبر قوله فى مثل يا زيد العاقل بالرفع فانه بالنصب تابع لمحله وهو نصب فلا اختلاف وفى مثل يا زيد زيد ويا زيد بشر واقتصر على الصفة لكونها اكثر واشهر قوله وجوابه اى جواب ما استدل به الاخفش فيما جعل المعنوى زائدا على الاثنين لكن المجيبين من سيبويه والمص وبعض الكمل وغيرهم خصوا جوابهم بعدم كون العامل فى الصفة معنويا وتركوا التأكيد وعطف البيان على حالهما اكتفاء بذكرها عنهما لان الصفة من بين ذلك اشد امتزاجا واشد اندراجا وللدفع ازيد احتياجا قال المص الاول رافع المبتدأ والخبر قال الشارح الرضى فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن فى المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدأ سواء كان اللام فى الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رأيت الكريم وانت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا فى الموصول نحو انت الذى قال كذا الى هنا كلامه قوله فى مفهومه كما يجئ معقبا من قول المص لاجل الاسناد قوله يقتضى المسند اليه والمسند به لان الاسناد حالة بينهما وهما طرفاه لا يكون بدونهما قوله وقد مر ان مبنى العمل الخ فى بحث الفعل الذى هو اول التسعة اللفظية القياسية عاملا حيث قال هناك كل فعل لازما كان او متعديا

قوله بان لا يكون عامل لفظى اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف فاه قال فى حاشية هنا بمعنى ان المراد عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضى عدم وجود عامل اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس هذا فنقول اذا تأملت عبارة المص حق التأمل لا يرد هذا السؤال ولا يحتاج الى ارتكاب التكلفات التى ذكرها الشارح وهو ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل معنى الجمعية فصار بمعنى كل الافرادى فالمعنى التجريد عن كل عامل لفظى حاشية

متصرفا او غيره تاما او ناقصا برفع معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء قوله بان لا يكون له عامل لفظي اصلا اى بان لا يوجد له عامل من العوامل اللفظية عن اصل فح صار التجريد مصدر المجهول كما اشار اليه بقوله جُرِّدَ زيدٌ عن ثيابه فالمنفهم منه ان لا ثوب له عن اصل وابتداء امر ومصدر المجهول مطاوع في المعنى وهو التجرد فلا يقتضى سبق الوجود كما لا يخفى لبداهته فان قيل ان سياق العبارة يقتضى التجرد عن العوامل اللفظية بان لا يوجد المجموع مجموعا على قضية سلب العموم فقد اجبنا عنه بتفسيرنا حيث قلنا آنفا بان لا يوجد له عامل من العوامل اللفظية عن اصل ونعنى بذلك ان العبارة وان كانت موهمة لسلب العموم لكن المراد عموم السلب اى على سبيل السلب الكلى المنافى للايجاب الجزئى اى المنافى لوجود عامل لفظى نحو زيد قائم لا سلب العموم الذى لا ينافى للايجاب الجزئى ووجود بعض العوامل اللفظية نحو ان زيدا قائم والى هذا اشار الشارح بقوله ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد الخ وذكر في الحاشية هنا يعنى ان المراد عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضى عدم وجود عامل اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس فليتيقظ قوله والاول وفي عدم الاوفقية هو الحق والقائل به هو الهندى تبصر ايها الاخ الموفق قوله والمراد بالعامل الى تمام السطور تأويلات باردة لا يليق ان تسلك في نظم السطور وذلك ابدر كبدر البدور فتأمل حق تأمل باظهار الحق والاحسن في هذا الباب اللائق ثبته في الكتاب تأويل الفاضل الجامي الذى لمصنفه هو الحاكي حيث قال وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا في المعنى فلا يخرج مثل بحسبك درهم الخ قال المص لاجل الاسناد قال ابو البقاء الاسناد ضم كلمة الى اخرى حقيقة او حكما بحيث يفيد السامع فائدة تامة وهو قسمان عام وخاص قوله الاسناد اليه او اسناده الى شيء هذا التعميم للمص في شرحه على مختصر الكافية وابن الحاجب قسم المبتدأ الى قسمين احدهما المسند اليه والآخر المسند فلذلك فسر المص في ذلك الشرح بقوله الاسناد اليه او اسناده الى شيء وههنا ليس كذلك الا ترى ان المص لم يمثل الا واحدا ولم يأت بمثالين اثنين لان اكثر رأى المص يخالف رأى ابن الحاجب قوله التجريد عدمى اذ معنى التجريد ههنا عدم عامل من العوامل اللفظية قوله فعده مؤثرا باظهار عمله الذى هو الرفع ليس بمرضى ولا مستحسن قوله لعدم صحة فاعل الوجودى اى لعدم صحة عامل عدمى هو التجرد قوله وتنزيله منزلته عطف تفسير قوله تشبيه العدمى بالمؤثر اى تنزيل العدمى منزلة المؤثر المظهر الاثر قوله فالاولى الخ اى الاولى في تفسير رافع المبتدأ كون الاسم في صدر الكلام الخ ليس بشيء تبصر قوله واجيب ان العوامل مطلقا لفظها ومعناها علامات لتأثير المتكلم وتلفظه المعمولات بغير لحن فقوله لتأثير بتشديد المثلثة بغير ياء مثناة بعدها فقد رأينا في بعض النسخ لتأثير بتخفيف المثلثة والياء المثناة من باب التفعيل وليس بصحيح بل يخالف لنسخة المص بالبداهة الشمسية وانما هي من الناسخ القاصر قوله لا مؤثرات اى وليست العوامل بمؤثرات حتى يرد ما يورد قوله والعدم خاص الخ جواب سؤال كانه قيل وهل يكون العدم علامة فاجاب انه اذا كان العدم خاصا يكون علامة فههنا خاص هو التجرد فبصيرورته خاصا كان ذلك العدم كانه موجود في هذا المحل والله تعالى اعلم قال المص بنفسه اى حال كون ذلك المضارع بنفسه المجردة عن

عن الدواخل عليه عاملة نفيا واثباتا ليدخل مثل ما ينصر لا ينصر لان ما ولا فيهما ليستا بعاملتين بل هذان المضارعان معمولان لعامل معنوى هو الوقوع موقع الاسم مثل زيد لا يضرب فقولنا لا يضرب واقع موقع غير ضارب بخلاف زيد لم يضرب لانه لم عملت عمل الجزم في لفظه وان امكن وقوعه موقع الاسم لانه لما سبق لم بالعمل في لفظه لم يبق للمعنوى عمل في لفظه اذ لا يرد عاملان مختلفان على لفظ معمول واحد وانما قلنا على لفظ معمول واحد فان في قولنا زيد لم يضرب لفظ المضارع مجزوم بلم فلم يبق في اللفظ عمل للمعنوى لكن محل جملة لم يضرب مع فاعله المستتر مرفوع بالعامل المعنوى فلك باعتبار المحل واقع موقع غير ضارب ايضا انما قلنا عاملا في لفظ معمول واحد لانه يجوز ان يقال كان ذلك الشيء بعدا نه لم يكن فكلمتا ان الناصبة ولم الجازمة دخلتا على يكن لكن عمل الجازم لاقربيته ولقوته في العمل عمل الجزم في لفظه وقد عمل الناصب لبعده ولضعفه بالنظر الى لم في العمل عمل النصب في محل مؤوله وقلنا مختلفان عاملا اذ قد يقع المتحدان في العمل مثل ان لم تضرب فانا ضارب فح تنازع العاملان في العمل الا ان العمل في اللفظ للاقرب وفي محل الجملة للابعد فتأمل قوله قلت لانه مبنى الاصل الخ جواب ركيك وانما جوابه بما مر في اول هذا الكتاب ان مقتضى الاعراب في الافعال المشابهة التامة للاسم وهي في المضارع فقط لا في غيره فانه مشابه لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا والماضى بمعزل عن ذلك قوله فاذا لم يتجرد عنهما في مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب في المثالين المدخول عليه لن او لم واقع موقع ضارب لعدم صحة لن ضارب ولم ضارب كذا في الحاشية لكن فيه انه لم يجوز ان يقع موقع غير ضارب قوله يمتنع ذلك الوقوع المعهود الذى هو وقوع المضارع المجرد عنهما موقع الاسم قوله وانما ارتفع هو بذلك الوقوع الخ وانما اتى بذلك المقال مفصلا وبلا اختصار ليتبين ان رافع المضارع ما هو على المذهب المختار وليجيب ما اوردوا عليه من السؤال فيظهر الحق على حقيقة الحال اعلم ان العامل في المضارع ليس الا وقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاكتسى بكسوة الرفع الذى هو اقوى كسوة الاسم اعرابا لا التجرد عن العوامل اللفظية التى هي النواصب والجوازم ولو وجد في ضمن ذلك الوقوع استتباعا قوله غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا الخ اى بحسب المقتضى على تقديره فعلا اى الواقع موقعه فعلا وهو المشابهة التامة وعلى تقديره اسما هو الفاعلية حكما وهي الخبرية هنا ولذلك جعل اعرابه في مثل زيد يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره اسما في الاخيرين النصب والجر فافهم كذا في الحاشية قوله مع جعله اى جعل الاعراب قوله على تقديره اى تقدير موقع المضارع اسما واقعا في ذلك الموقع في المثالين الاخيرين اللذين هما رأيت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب قوله النصب والجر يعنى النصب على المثال الاول والجر على المثال الثانى في الاسم الواقع موقع المضارع فقوله ضارب في هذين المثالين وقع موقع يضرب عند اظهار التقدير والا الواقع هو المضارع موقع الاسم ذكرا بان نقول رأيت رجلا ضاربا ومررت برجل ضارب قوله عند اكثر الكوفيين والكسائي منهم وهو يجعل العامل حروف ا ت ي ن قوله بدون التركيب معه فافهم وجه الامر بالفهم ان هذا الجواب مبنى على تقدير اسناد الفعل لفاعل معين واما على تقديره لغير معين فلا يصح ان يكون جوابا لانفهام الفاعل من الفعل من غير ذكره كذا في الحاشية قال المص الباب الثانى من الابواب الثلثة التى اشتملت هذه الرسالة

عليها او احتاج كل معرب اشد الاحتياج اليها وهى العامل والمعمول والعمل فقد بين اجناس العامل
وانواعه اسما وفعلا وحرفا فى الباب الاول مفصلا حق التفصيل وسيقت النوبة الان الى ذكر المعمول
وتفصيله والشروع فيه بان يقول الباب الثانى الخ قوله الذى عهد جزء من الرسالة اشار الى ان لام
الباب للعهد الخارجى الذى سبق الفهم اليه عند الذكر قوله جزء من الرسالة اشار الى ما سبق منه عند
قول المص فهذه رسالة حيث قال ان الرسالة اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة وعلى المعانى المدونة
كاطلاق القضية والقياس على القبيلين اى الالفاظ والمعانى قوله فى بيان احوال المعمول ناظر الى
قوله لفظا و قوله او فى تحصيل ادراكاتها ناظر الى قوله او معنى ومرجع الضمير الواقع فى ادراكاتها العوامل
المعمول قال المص اعلم اولا منصوب على نزع الخافض مفعول فيه لقوله اعلم وانما قلنا على نزع الخافض لان
اولا ليس مما يحذف منه فى من المفعول فيه قوله قبل الشروع الى المقصد الذى هو ذكر المعمول نفسه قال
المص اذا لم تقع اى الالفاظ فقوله اذا مفعول فيه لقوله الآتى لم تكن قوله المعدودة من الاسماء والحروف
احتراز من الافعال حيث ذكر انها لا توجد بلا تركيب قوله كما مر فى بحث الفعل الذى هو اول القياسى
من قوله ان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهوم الفعل فلا يوجد من غير مرفوع فلذلك لا توجد
الافعال بلا تركيب قال المص كما لا تكون عاملة الكاف اسم بمعنى المثل منصوب المحل على انه مفعول مطلق
لمعنى الفعل المنفهم من حرف النفى فى لم تكن وما مصدرية والجملة بعدها مضاف اليه للكاف تقديره انتفى
كون الالفاظ معمولة انتفاء مثل انتفاء كونها عاملة هذا على رأى خلافا للجمهور قال المص وان وقع
فيه فهى اى ان وقعت الالفاظ فى التركيب فهى اى تلك الالفاظ الواقعة فى التركيب من قبيل اعدلوا هو
اقرب للتقوى قوله لعدم مقتضيه اى مقتضى الاعراب قال فى الحاشية ومن قال لفوات موجب الاعراب
فقد قصر انتهى اقول لان ايجاب الاعراب بسبب الواسطة المذكورة التى هى مقتضى الاعراب كما مر تفصيل
هذا الباب فى اول الكتاب قال المص الحرف مطلقا اى لا يكون الحرف على الاطلاق معمولا سواء كان الحرف
عاملا مثل حروف الجر والمشبهة بالفعل والنداء والتشبيه او لا مثل حروف التنبيه والتفسير والهجاء
تعميم الشارح الاطلاق الى العامل والى غير العامل ليس فى محزه بل الاطلاق اعم من هذا التعميم اى ما يطلق
عليه الحرف لغة واصطلاحا واستعمالا وعرفا غير مقيد بقيد اصلا فان قيل اذا قلتا انما ولا قد تكونان
لنفى المضارع وقد تكونان مشبهتين بليس فح كانتا معمولين على انهما اسمان وقد قلت ان الحرف مطلقا
لا يكون معمولا بالاتفاق قلنا المراد بهما ح ههنا لفظهما فخرجا بتلك الارادة من الحرفية فصارا فى
حكم الاسم كانك تقول ان هذين اللفظين بمادتيهما هذه قد تكونان كذا وقد تكونان كذا فلم تبق
الحرفية اصلا فلم تكونا مادة النقض لنا والله تعالى اعلم قال المص والثانى الامر بغير اللام عند البصريين
اى الثانى من الاثنين اللذين لا يكونان معمولا اصلا الامر بغير اللام مثل اضرب اما الذى باللام فهو معمول
بها على المجزومية مثل ليضرب فسكون هذا اعراب بخلاف اضرب اذ سكونه بناء عند البصريين فقوله عند
منصوب لفظا مضاف الى البصريين على انه مفعول فيه للنسبة الحكمية الواقعة بين المبتدأ والخبر اذ يكفى
للظرف رائحة العامل تفطن قوله مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر ولام التعريف فى الاسم للعهد
الخارجى الذى هو اسم الفاعل لما مر ذكره من ان المضارع مشابه لاسم الفاعل لفظا فى الحركات والسكون

قوله او فى تحصيل ادراكاتها اه هذا
مبنى على ارادة المعنى من المعمول هنا
وقد ذكرنا بحثه فى الباب الاول ومن
اراد تفصيله فليرجع اليه قوله من
الاسماء والحروف اه وكذا الافعال
حين التعداد بلا فرق فالاولى عدم الا
عليها واما قوله فلا يوجد بلا تركيب
فهو حين ارادة معناها لا تعداد الفاظها
فلا تغفل مثلا اذا اردت تعداد افعال
ناقصة كان صار ال رجع وقس عليه
غيرها قوله لم تكن معمولة كما لا تكون
عاملة اه الاولى فى تعليلها الكونهما
مقتضى التركيب اذ التعليل بعدم العامل
والمعمول يوهم خلاف المراد وهو امكانهما
لو وجدا حين عدم التركيب قوله جواب
لما اه ظاهر مبتدأ خبره فعاد لكن الصحيح
محذوف هو اذا الجواب يخرج لا عاد
حاشية

ومعنى فى قبول كل منهما اى من اسم الفاعل والمضارع الشيوع والخصوص واستعمالا فى وقوع كل منهما صفة
للنكرة فبهذه المشابهة التامة من الجهة الثلثة كان المضارع معربا معمولا فقول المص فاعرب وعمل كلاهما
على صيغة المجهول فمن جعلهما معلوما جعل نفسه مجهولا او قول المص خرج عن المشابهة على صيغة المعلوم
جواب لما فى قوله لما حذف عنه الخ فقول شارحنا المبرد رأسه بعاصف الشتاء ان جواب لما فعاد الى
اصله ليس بمستقيم بل هو سقيم يدرك بادنى التفات الى دركه بل الجواب قوله خرج على ما قررناه آنفا
والفاء فى قوله فعاد تفسيرية او تعقيبية وليست جزائية ولا جوابية فهذه الفاء الملساء اذلقت رجل
الشارح فالحب على وجهه ولم يوجد عنده مؤبط يتأبط به بل وجد من عند نفسه ما يتخبط به قال المص
فعاد الى اصله وهو البناء اى عاد المضارع المخاطب بعد صيرورته امرا الى اصله الذى هو الماضى لزوال
حرف المضارعة التى زيدت على ماضيه عند الجعل مضارعا قوله وهو البناء اى ذلك الاصل
الماضوى الذى حكمه البناء لان الماضى بنفسه هو احد المبنيات الاصول قوله ولهذا قالوا موقوف اى
سكون آخر الامر سكون وقف وليس بسكون جزم كما فى اواخر اصحاء الكلمة واما فى معتلى الاواخر فالسقوط
وقفى عند البصرية وجزمى عند الكوفية قال المص والقسم الثانى من الاقسام الثلثة التى وقعت الالفاظ
فيها فى التركيب قال وهو اثنان ايضا اى كما كان القسم الاول من الثلثة اثنان فهذا القسم الثانى كذلك تبصر
قال المص حتى حكم الخ اى انتهى حكم كون الاسم معمولا دائما حال كونه مطلقا اى اسم كان الى الحكم بان اسماء
الافعال مرفوعة المحل او منصوبة المحل وان قال البعض لا محل لها من الاعراب مع ان اسماء الافعال مدرجة
فى الاسم بالتأويل فان كان المؤول معمولا باعرابين على رأيين فغير المؤول اشد اولوية واحق ان يكون معمولا
دائما مطلقا قال السيد عبد الله الآيدينى ان حتى ههنا ابتدائية لاحظ لها من الاعراب وجملة حكم مجهولا
ابتدائية قوله على اسماء الافعال متعلق بحكم نائب الفاعل له وقوله بانها متعلق بحكم ايضا مفعول به
غير صريح له قوله وفاعلها بالنصب معطوف على اسم ان وساد بالرفع معطوف على خبرها من قبيل عطف
اثنين بعاطف واحد على اثنين قوله مسد بالنصب مفعول فيه لقوله ساد لما فيه من معنى الاستقرار فصار
من الظروف المكانية قوله وجماعة انها معمولة الخ اى ان اسماء الافعال باسرها معمولة لها محل من الاعراب
الا انهم اختلفوا فى تخصيص الاعراب وتعيينه هل هو رفع او نصب فقال بعضهم انه رفع كما فى اقائم
الزيدان قال ابن الحاجب ومن تبعه من المحققين المرشدين ان قولهم اقائم مبتدأ والزيدان فاعله ساد
مسد الخبر وهو الاوجه فليتفطن قوله ورد اختيار ابن الحاجب مرفوعية محل اسماء الافعال على الابتداء
بانه ينتقض بهذا الاختيار حين اذ كان اسماء الافعال مرفوعة المحل على الابتداء تعريف المبتدأ جامعا فى كافيته
بقوله هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام
رافعة لظاهر واسماء الافعال ليست بمندرجة فيه ويمكن ان يجاب عن هذا الرد ولو كان ابعد ان هذا
الاختيار ليس الا بحسب اقتضاء المقام فمقام ايضاح المفصل غير مقام الكافية ولو كانا فى فن واحد فما وقع
فى كتاب لا يرد به نقضا على ما وقع فى كتاب آخر لاختلاف المقامين بوقوع ما به الورود فى كتاب والمورود عليه
فى كتاب آخر ولو كان القائل واحدا اذ لكل مقام مقال ولكل مقال مقام ونظير هذا الورود كعطف معطوف
بالحرف فى كتاب على معطوف عليه فى كتاب آخر فهل يصح هذا العطف وهل يصلح عطفا على انه لم يقل به

قوله حتى حكم على اسماء الافعال اه اشار
بصيغة المجهول الى عدم اختيار كونها
معربة قوله ان المبتداء هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه او
الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام
رافعة لظاهر واسماء ليست بمندرجة فيه
اذ ليست وحدها مسندا اليها ولا صفة
واقعة بعدها
حاشية

احد فليتبصر قال المص وعلى ضمير الفصل يعنى انهم قد تتبعوا كمال التتبع وتجسسوا غاية التجسس واجتهدوا
فى احوال الالفاظ الواقعة فى التركيب لما رأوا بعضها فى صورة ما يقبل الاعراب ولا اعراب فيه فادخلوه
فى زمرة المعمول لا انه ليس منها كضمير الفصل فاخرجوه فلذلك وقع بينهم الاختلاف فى الشقين كليهما
عملا ومعمولا وغير معمول بالنظر الى صورتيهما وبالنظر الى حقيقتيهما فان قيل ان موضع ذكر ضمير الفصل
هو القسم الاول لا هذا القسم الذى هو الثانى قلنا نظرا الى صورته الاسمية تدبر قوله اذا كان معرفة او افعل من
اى اذا كان الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او افعل من نحو زيد هو افضل من عمرو لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام
عند استعمال افعل بمن قوله ولو دخل عليهما عامل اى على المبتدأ والخبر قال الرضى ان ضمير الفصل يقع
بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة قبل العوامل نحو زيد هو القائم او بعد دخول العوامل عليهما وهو باب
ظن نحو ظننت زيدا هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو
كنت انت الرقيب انتهى كلامه قوله نعتا او خبرا فى بعض المواضع وهو الموضع الذى التبس الخبر فيه بالنعت كما اذا
وافقا اعرابا نحو زيد هو القائم قوله وتسميته بالضمير الخ الواو استينافية بيانية جواب سؤال كانه
قيل ان ضمير الفصل لما لم يكن اسما فكيف سموه ضميرا والضمائر كلها اسم فاجاب عنه بما ترى قوله فهو بعض
البصرية فان قيل ان ضمير الجمع فى كتب النحو فى مثل هذا المقام يرجع الى النحاة وفى كتب الكلام الى اهل الكلام كذا
وكذا قال الشارح خص المرجع فى قول المص بالبصرية فهل لا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا ان الشارح لم يفسر
مرجع الضمير بل بين البعض انه من هو واذ اضافة بعض الى البصرية من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة اى
البعض الذى هو البصرية هذا قال المص فى امتحانه والكوفيون يجعلونه تأكيدا لما قبله وقد قالوا ان المظهر لا يؤكد
بالمضمر وضمير الفصل مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع والغيبة والخطاب والتذكير
والتأنيث ويدخله لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا تدخل تأكيد الاسم انتهى كلامه قوله
ولما كان السابق اسما الخ والمراد من السابق اسماء الافعال ومن اللاحق ضمير الفصل يعنى هذين القسمين من
الالفاظ صوريان من جهة المغايرة وبين المص احكامهما حق البيان ثم اراد ان يبين حكم المغاير بتغيير الاسلوب
وقصد الشروع بأما التفصيلية فقال المص واما اللام الداخلة على الصفات الخ وفسر الشارح قول المص
الصفات بقوله من اسمى الفاعل والمفعول الخ اقول يريد الشارح ان لام الصفات للعهد الذهنى اى الصفات
المتعارفة بين النحاة وهى اسم الفاعل واسم المفعول فاللام فيهما موصول بخلاف اللام فى الصفة المشبهة اذ اللام
فيها ليست بموصولة وقد افاد ذلك اضافة اللام الى الصفات اذ هى عهدية ايضا فاللام المعهودة المعروفة بينهم
هى لام اسمى الفاعل والمفعول لا غير وقد صرح العصام ان صلة الالف واللام ليس الا اسم الفاعل واسم المفعول
ولا يجوز ان يكون صلتها الصفة المشبهة ولا اسم التفضيل لانهما اى الصفة المشبهة واسم التفضيل
لبعدهما من الفعل لعدم الدلالة على الحدث لا يؤولان بالفعل فلا يصير ان جملة بحسب المعنى قوله والجمع بالنظر
الى الانواع والافراد جواب سؤال كانه قيل ان كان الموصول اللام الداخل على اسمى الفاعل والمفعول فلم
اتى المص بصيغة الجمع فى الصفات فاجاب عنه بما ترى قال المص انها حرف كغيرها اى ان اللام الداخلة على
الصفات مثل الضارب والمضروب حرف كغيرها اى كاللام الداخلة على غير الصفات مثل الرجل والفتح
وكذا اللام الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن والقبيح وكذا اللام الداخلة على افعل التفضيل كالافضل

قوله فقال بعضهم انها حرف كغيرها اه
هذا هو المختار عنده حيث خصه بعد
التعميم فى بحث مشابهة المضارع لاسم
الفاعل كما ذكرناه فيه قوله من نحو كان
نحو كنت انت الرقيب وان نحو انه هو
الغفور الرحيم وعلمت نحو علمت هو
القائم واخواتها او فروعها حاشية

والاسعد

والاسعد والاشرف فاللامات فى هذه الامثلة باجمعها غير اسم الفاعل واسم المفعول حرف بالاتفاق وكذا
اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول حرف على قول هذا البعض الذى هو المازنى قوله كغيرها اى كغير
الداخلة عليها فى هذا التفسير ركاكة لا يدركه المبتدى وبعد تعميق النظر يصل الى المراد من هو المنتهى والاولى
ان يقال كاللام الداخلة على غير الصفات فليتبصر قال المص بمعنى الذى والتى اكتفاء بمثال المفرد مذكرا
ومؤنثا والا ان اللام فى الضاربان والضاربتان بمعنى اللذان واللتان وفى الضاربون والضاربات بمعنى
الذين واللاتى قال المص اعطى اعرابها لما بعدها جواب سؤال كانه قيل فاذا كان اللام موصولا بمعنى
الذى او التى صار اسما موصولا فيقتضى ان يكون معمولا ويجرى الاعراب فيه ولو محلا كما فى الذى وقد اجروا الاعراب
فى مدخوله لا فيه فاجاب المص عنه بقوله اعطى اعرابها الخ قال الرضى مذهب الجمهور ان اصل الضارب
والمضروب الضرب معلوما او الضرب مجهولا على صيغة الماضى المعرف باللام فيهما فكرهوا دخول اللام
الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظ واما معنى فلصيرورة اللام مع
ما دخلت عليه معرفة كاللام الحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل
والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب وزيد مضروب
زيد ضرب ولكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى ولو كانت اسم فاعل او مفعول
حقيقة لا تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول فلما كانت اللام الاسمية
فى صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية انتهى كلام الشارح. للرضى قوله اى كانتقال ما بعدها اشار
بتفسيره هذا الى ان كلمة ما فى قوله لما انتقل مخففة مصدرية واللام الداخلة عليه بالكسر جارة لكن
يحتمل ان يكون اللام مفتوحة والميم مشددة منصوبة المحل على انه ظرف انتقل فيكون لما من الظروف كاذا
ويقال لها لما التوقيتية والحينية فيكون اسما مضافا الى ما بعدها فيقتضى قوله اما اذا كان اصله جائنى
الذى يضرب الخ وفى هذا الاحتمال نظر لمخالفته بما صرح به الجمهور وما هو بينهم مشهور وقد مر هنا انفا
قبل القولين التفصيل نقلا من الشيخ الرضى فعليك بالتحصيل قوله بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى
اى بان انتقل الاعراب فى الضارب مثلا من اللام الذى هو الاول الى الثانى الذى هو ضارب وصار اى
الاعراب المحلى الذى فى اللام لفظيا فى ضارب بسبب هذا النقل لعدم المانع فى ضارب لانه هو اهله ومحله اذ هو
اسم معرب منصرف بخلاف اللام فانها حرفية الصورة والحرفية مانعة للاعراب ولو محلا والى هذا اشار بقوله
كما فى الاول فتفطن وتأمل قال المص ترجيحا لجانب اللفظ الخ علة لقوله فانعكس الحكم الذى هو انتقال
الاعراب من اللام الى مدخوله اى ترجيحا لجانب اللفظ الذى هو لفظ ضارب على جانب المعنى الكائن فى اللام اذ
هى بمعنى الذى الموصول فى حق الاعراب الذى هو حكم لفظى غالبا الا اسما فى مثالنا هذا وامثاله قوله ولا منافاة
بين هذا وبين ما نقلناه من الرضى حيث قال الرضى قياس اسماء الافعال على القائم مع الفارق اذ معنى قائم معنى
الاسم وان شابه الفعل بخلاف اسماء الافعال اذ ليس فيها من معنى الاسمية شئ بل انتقل الى معنى الفعلية
ولا عبرة باللفظ كما فى تسمع فى قوله تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه
فعلا انتهى كلامه فان قيل ان هذا مناف لبحثنا هذا لان الاعتبار فى بحثنا الى اللفظ دون المعنى واعتبار الرضى
الى المعنى دون اللفظ صراحة فالمنافاة واقعة فكيف قال الشارح لا منافاة بينهما نقول وانما قال لا منافاة

لان بحثا فى المعرف باللام وبحث الرضى فى المجرد عنها فلذلك امر الشارح بقوله فافهم ولا تكن من الغافلين
قوله والثانى من الاثنين الفعل المضارع اى ثانى الاثنين من القسم الثانى الذى يكون معمولا دائما اى يكون
له اعراب البتة سوآء كان لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه قوله والقسم الثالث من الاقسام الثلثة
اى من الاقسام الثلاثة التى وقعت الالفاظ فيها منسلكا فى سلك التركيب وتخلصت من المعدودية التى
لا اعراب فيها بوجه من الوجوه الثلثة وحاصل الكلام فى هذا المقام انا قد ذكرنا لك القسم الاول الذى
لا يكون معمولا اصلا بنوعيه الحرف مطلقا والامر بغير اللام عند البصرية وذكرنا لك ايضا القسم الثانى الذى
يكون معمولا دائما بنوعيه الاسم مطلقا والفعل المضارع ذكرا مفصلا حق التفصيل فى كلا القسمين بانواعهما
الاربعة فاردنا الآن اذ تم الاقسام بعون الملك العزيز العلام وقصدنا الشروع فى ثالث الثلاثة من تلك
الاقسام فقلنا والقسم الثالث بسر الله تعالى والتمام بخير الختام بجرمة حبيبه عليه الصلوة والسلام قوله
اى كالقسم الثانى التخصيص بالثانى بغير مخصص وترجيح بلا مرجح ولا ينقرب القرينة للتخصيص وجها بل
عليه ان يقول فى تفسير ايضا اى كما بقيه من القسمين اذ كل منهما على نوعين اثنين تبصر قال المص الاول
الماضى وهو ما دل بحسب الوضع الاول على حدث مقترن بزمان قبل زمان خطابك الذى انت فيه ومن
خواصه لحوق تاء الفاعل المتكلم او المخاطب والمخاطبة نحو قمت بحركات التاء قال المص بحكم على محله اى على
محل الماضى العارضى الذى عرض له بعد دخول ان المصدرية القوية فى العمل عليه اذ لو لم تدخل عليه
لا يكون له محل من النصب لان الماضى لا حظ له من الاعراب قطعا لا لفظا ولا محلا وكذا مجزومية محله
عارضى عرض له بعد دخول الجازم عليه ووقوعه بعده اذ لو لم يقع بعده لم يتصور له المجزومية محلا
قطعا قال المص لظهور ذلك الاعراب الخ اى النصب فى المعطوف على الماضى المنصوب المحل والجزم فى المعطوف
على الماضى المجزوم المحل تفطن قال المص والثانى الجملة الخ اعلم ان الكلام هو المشتمل على الاسناد المقصود
لذاته والجملة هى المشتمل على الاسناد مطلقا وان كل كلام جملة ولا عكس كذا ذكره الفاضل ابن الطورسون
فى تعليقاته على الضيائية وقال ابو البقاء الجملة هى اعم من الكلام على الاصطلاح المشهور لان الكلام ما
تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سوآء كان مقصودا لذاته اولا
اقول ومن النحاة من ذهب الى ترادف الكلام والجملة وليس الكلام اخص من الجملة على ما صرح به وجيه الدين
قال المص نحو زيد ضرب وان تكرمنى اكرمك اى بمثالين اثنين للجملة الفعلية التى ذكر فيها الفعل لفظا اى
ما فى مصطلح النحاة تنبيها على ان اداة الشرط بوقوعها فى صدر الجملة لا يخرجها من الفعلية لكن لم ارد ما يغنى
قول الشارح اى صريحا فى تفسير قول المص لفظا فيدخل هيهات زيد ايضا فى المركب من الفعل لفظا وليس
كذلك اذ قوله لفظا عديل قوله معنى وقد ادخل المص اسماء الافعال فى قسم معنى الفعل فيما مر منه صراحة
وقد صرح الشارح ههنا ايضا فى اذ هيهات زيد مثال لما كان الفعل معنى والعجب انه لم يكن هيهات مصرحا به
فى التركيب بل يدخل فيه بهذا التفسير المثالان الاخيران اذ العامل فيهما مصرح فكيف يكون نحو صريحا مقابلا
معنى على انه لم يقل به احد سواه تأمل واعلم ان الامثلة الثلثة الاخيرة مثال لكل نوع من معنى الفعل لا الفعل
اللفظى المصطلح فيما بينهم قوله ما كان جزؤه الاول اسما مطلقا ولو اسم فعل او صفة مصدرة بهمزة الاستفهام
او النفى كذا فى الحاشية قال المص وفى الدار احد مثال المركبة من الفعل معنى وقد جعله من زمرة الفاظ

الفاظ فيها معنى الفعل حيث قال فيما سبق ومنه الظرف المستقر نفسه بشرط الاعتماد باحد الستة
السابقة فى عمله الرفع فى الظاهر على الفاعلية فلذلك اتاه معتمدا الى الاستفهام الذى هو احد الستة
اللازم الاعتماد بها قوله فلا مخالفة بين كلاميه فى كتابيه كما ظن والمراد من الكتابين هذا الكتاب المسمى
بالاظهار والكتاب المسمى بالامتحان شرح ما اختصره البيضاوى من متن الكافية وقد اتعب الشارح نفسه فى
التوفيق بين كلاميه فى الكتابين المختلفين متناولين الاخر شرحا ولو كان المصنف واحدا فلم لا يجوز ان
يبسط الكلام فى متن نفسه على رأى نفسه وفى شرح متن الغير على رأى الغير اليس لكل مقام مقال ولكل
مقال مقام قال المص واسمية اى الضرب الثانى من النوع الثانى الاثنين من القسم الثالث الثلاث الذى
كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا الا انه وقع موقع ما يكون معمولا فيعرض له المعمولية بالضرورة قال
المص او من اسم الحرف العامل وخبره احترز عن اسم الفعل العامل وخبره مثل الافعال الناقصة بانهما
جملة فعلية من نواسخ المبتدأ والخبر وعن مفعولى الفعل العامل الناسخ للمبتدأ والخبر ايضا جملة فعلية مثل
باب علمت قوله لكونه مؤولا به كما يشير اليه الخ اى لكون اللفظ المعهود الذى هو لفظ الجملة من غير اعتبار
دلالتها على معناها مؤولا بالمفرد كما يشير المص الى ذلك التأويل بقوله اى هذا اللفظ الآتى متعاقبا
حيث يقول زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ وانما قلنا لكون اللفظ المعهود لصيرورة اضافة الكون
الى الضمير عهدية قال المص اى هذا اللفظ اى هذا الملفوظ وهو قوله زيد قائم فالمصدر ههنا بمعنى
اسم المفعول اى الملفوظ فلا يرد ان المشار اليه لفظان فكيف يصح ان يقال هذا اللفظ ويشار اليهما
بالمفرد لان الملفوظ يعم الاثنين فصاعدا هذا قوله يقع زيد قائم فاعلا وجعل الخ اى يقع هذا الملفوظ
فاعلا وجعل هذا الملفوظ نائب الفاعل قوله اى مما ذكر الخ يريد ان افراد الضمير مذكرا مع ان المرجع
يقتضى ان يكون مؤنثا بتأويل ما ذكر على صيغة المجهول قوله لكن موقعه ليس موقع المفرد ليس كما
قال بل وقع موقعه حيث قال الفاضل النحرير البلوى فى كتابه المسمى بالمفيد فى علم النحو ان الجملة التى
تكون محكية بالقول قد تكون فى محل الرفع نحو قيل زيد قائم اى هذا القول قال سبحانه وتعالى واذا قيل
لهم امنوا الآية انتهى كلام الفاضل فظهر ايضا ان قول الشارح فيما بعد هذا ليس فى محله حيث قال ولذا فصل
عما قبله بمنه لان مراد المص بقوله ومنه تحقيق المقام على التفصيل لا الفصل لهذا الوجه الغير الوجيه
فان قيل انهم اطلقوا مقول القول على المنصوب بالمفعولية ومثال المص من الآية الكريمة ليس كذلك قلنا
ان المراد بالمقول ما يطلق عليه هذا اللفظ على الاطلاق سوآء كان منصوبا او مرفوعا لان اسماء الاطلاقهم
بالمقول على المفعول اعم من ان يكون مفعولا فى الحال او فى الاصل والواقع فى الآية الكريمة مفعول به فى
الاصل ولما صار فعله مجهولا صار المفعول نائبا عن الفاعل فلذلك ارتفع المنصوب هذا قال البيضاوى
فى التفسير واذا قيل لهم آمنوا من تمام النصح والارشاد فان كمال الايمان بمجموع امرين الاعراض عما
لا ينبغى وهو المقصود بقوله عز وجل لا تفسدوا والاتيان بما ينبغى وهو المطلوب بقوله جل جلاله
آمنوا انتهى ما فى التفسير قال المص وكذا ان اريد بها اى ومثل ما سبق مما اريد بالجملة هذا اللفظ او
هذا القول فلا بد له من اعراب ان اريد بالجملة الى آخره قال المص اما بواسطة ان المفتوحة من الحروف
المشبهة بالفعل فلما كان ارادة المعنى المصدرى ههنا بدخول حروفه المخصوصة له وهى على قسمين احدهما

قوله احترز عن الفعلية بشرط الاعتماد وعن
الاسمية بشرط النيابة عن الفعل وانفراد
الضمير منه اليه
حاشيه

الداخل على الاسم وهو ان المفتوحة المشددة الداخلة على المبتدأ والخبر الناسخة لهما وثانيهما ان الناصبة
وما المصدرية بين الداخلتين على الفعل بين هذه الحروف بقسميها وامثلتها واما بلا دخول هذه الحروف
فاشار اليه بقوله اوبغيرها قوله من الجمل التى اسند اليها مبتدأ اوفاعلا اوغير ذلك وكلمة من بيانية ذكر
هنا البيان النحو فى قول المص نحو الجملة التى الخ اعلم ان التمثيل على قسمين كلى وجزئى فالكلى مثل قول المص نحو
الجملة التى اضيف اليها فيقتضى عرفا لفظ نحو فى مثله ان يكون له مماثلا فى كونه كليا آخر له والى ذلك اشار
بقوله من الجمل التى اسند اليها وليس هذا الا لبيان ذلك الكلى المماثل للكلى الاول فلذلك اتى المص مثالا جزئيا
لكل واحد من المماثلين الكليين اذ الاية الكريمة الاولى مثال جزئى لمثال كلى وهو الجملة التى اضيف اليها والاية
الكريمة الثانية مثال جزئى لمماثل كلى وهو الجملة التى اسند اليها قوله لان المقتضى للامتناع الخ متعلق بلا يرد
يعنى علة عدم ورود هذا الاعتراض فافهم قوله ان المضاف اليه فى مثله الفعل فقط والفاعل قيد له فيكون
خارجا عن المضاف اليه قوله او الجملة اى او المضاف اليه هو الجملة التى فى تأويل المفرد فيكون الفاعل داخلا
قوله عليهم متعلق به اى جارة على فى عليهم متعلق بقوله عز وجل سواء قوله اى عندهم تفسير لقوله عز
وجل عليهم بحسب المعنى قوله وهو مرفوع اى سواء مرفوع لفظا على انه خبر ان قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم
مرفوع المحل بالاعرابين المحتملين احدهما كونه فاعلا لسواء وثانيهما على الابتداء وخبره سواء وانما قدم الخبر
على المبتدأ اعتناء لشانه فالجملة خبر ان فى قوله عز وجل ان الذين كفروا اى ان الذين كفروا مستو عندهم فى عدم
الجدوى انذارك وعدم انذارك قوله وفيه اشارة الخ اى فى تفسير المص بقوله اى انذارك وعدم انذارك
اشارة الى ان المراد بجملة انذرتهم اولم تنذرهم المصدر المضاف الى الفاعل قوله والى ان الهمزة وام
مجردان عن معنى الاستفهام فلم يبق ما تبنى عليه من اقتضاء الصدر وكونهما لاحد الامرين والامور
فيصح كون مدخولهما فاعلا للاستواء او مبتدأ خبره الاستواء كذا فى الحاشية قوله لتحقيق الاستواء
ولم يقل لافادة الاستواء لحصوله بدونه فيكون دخولهما لتحقيقه لا لافادته ابتداء كانه قيل المستويان
فى علمك او فى صحة الوقوع مستويان فى عدم الجدوى فتأمل كذا فى الحاشية قوله لما فيها من ايهام التجدد
قال فى الحاشية انما قال لايهام التجدد لان حقيقته انما تستفاد من الفعل المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار
دخول الزمان الذى من شانه التغير والتجدد فى مفهومه او باعتبار الماضى هنا بمعنى المضارع الذى
يفيد الاستمرار التجددى بقرينة لا يؤمنون وعدل الى الماضى ليفيد ان الانذار كانه قد وقع وههنا
ليس كذلك كما لا يخفى قال المص ونحو تسمع بالمعيدى خير الخ اى فى كل واحد من الامثلة بلفظ نحو مكرر
مع انه ممن عليه الاختصار اشارة الى ان كلا منها مثال على حدة لوقوع الجملة معمولا مخصوصا بتأويل المصدر
فان قيل فعلى هذا يكفى لنا مثالان احدهما للمضاف اليها والآخر للمسند اليها مبتدأ او فاعلا على نهج الاحتمال
كما ذكره آنفا فلم تمس حاجة الى الثالث المسند اليها مبتدأ قلنا ان الوقوع مبتدأ فى الثانى على طريق الاحتمال
فان قلت الوقوع فاعلا كذلك على سبيل الاحتمال قلنا للتنبيه على ان الثالث سماعى دون الاولين قوله
على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال وهذا الزعم اذا كان دال معد مشددة وليس كذلك بل هو خلاف
ما اشتهر بين الفحول وهو ان معد بفتح الميم وتخفيف الدال على وزن نجد اسم قبيلة وعلم شخص فلا ترخيم
فى تصغيره هذا قوله والواقع فى غير هذين الخ وعليه ان يقول والواقعة لانه صفة الجملة والمطابقة

تأنيثا

قوله من الجملة بيان للنحو قوله اسند اليها مبتدأ او فاعلا او غير ذلك قوله بان اريد بها متعلق بالفعلين على التنازع قوله مجازا مطلقا فيكون من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء معناه اذ الحدث جزء مفهوم الجملة اعنى الحدث والزمان والنسبة قوله الفعل والفاعل قيد له فيكون خارجا عن المضاف قوله لان متعلق بلا يرد قوله فى الامتحان حيث قال فى يوم ينفع الصادقين صدقهم الصحيح ان المضاف اليه الجملة احمد نازلى قوله فيما علقه على تفسير قول المص حيث قال فيما تلقه اليه بقوله لفظ لم تفسير فى تعريف المضاف الى التأويل فى المضاف بالاسم لاحتياجه الى التأويل قوله وفيه اشارة الفاضل اليها احمد نازلى وجه الاشارة الى الجواب ما اورده المحشى فى حاشية انوار التنزيل والجواب العصام فى حاشية ان القيد وهو فى صحة الوقوع او فى العلم خارج فلانهما جردتا المجرد الاستواء من غير قيد قوله عن معنى الاستفهام الذى هو طلب تعيين احد الشيئين المستويين او الاشياء المستوية فى علم المستفهم على معنى انه يعلم ثبوت احدهما او احدها من غير تعيين واما بمعنى اى فجوابه بالتعيين لطلب التعيين فالمجموع بمعنى اى كذا ذكره ابن الشيخ فى حاشية انوار التنزيل فلا يكون ذكرهم فى بيان فله مدخل فى الاستفهام استطرادا كما زعم التجريد عن الاستفهام حاشيه الفاضل العصام

تأنيثا شرط لا يترك قوله اريد بها معناها المطابقى الخ اطلاق المعنى المطابقى على ما يراد من نفس الجملة
المستجمعة من المسند والمسند اليه لم يقل به احد سواه لان المطابقة والتضمن والالتزام ليس الا من معانى
اللفظ الواحد والصحيح السديد ان يقال وذلك الغير هو ان يراد بالجملة معناها المستفاد من الفاظها الدالة
كل لفظ منها على معناه المطابقى وصارت بها كلاما ولم يلاحظ فيها احد التأويلين السابقين قال المص
الا ان تقع خبر المبتدأ الخ استثناء مفرغ معرب على حسب العوامل الخ فيكون للجملة نفسها مع مسندها الى
مع اليه وبه محل من الرفع على الخبرية مثل قولك زيد ابوه قائم فان قولك ابوه قائم جملة مستقلة برأسها
وقعت بعد مبتدأ مرفوع لفظا وهو قولك زيد يستدعى خبرا يحصل فائدة الخبر ولازمها فابوه قائم
مبتدأ وخبر جملتها اسمية مرفوعة المحل على خبرية زيد وقس على ذلك البواقى الآتية من الامثلة بحسب
ما يقتضى كل منها قال المص او معلقا عنها اى فى غير الموضعين السابقين المؤولين لا اعراب للجملة الواقعة
فى اى موضع كان الا اذا وقعت تلك الجملة معلقا عنها فى باب علمت الخ فيكون لتلك الجملة محل من الاعراب نحو
علمت اقائم زيد فلما دخلت همزة الاستفهام على مفعولى علمت تغير النصب الى الرفع فصار المنصوب انه مرفوع بيّن
لفظا فمحل هذه الجملة المعلقة منصوب قائم مقام مفعولى علمت لان التعليق يغير اللفظ دون المعنى بخلاف
الالغاء فانه ابطال فى اللفظ والمعنى كليهما قوله نائب الفاعل اى الجار والمجرور فى قوله عنها مرفوع محلا على
انه نائب الفاعل لقوله معلقا وتفصيل المقام بتطويل الكلام لرد بعض قاصرى الافهام لتعويجه المستقيم
بالسقام فتبصر وتذكر المرام قوله فان اقائم زيد جملة فعلية على جعل المص اسماء الفاعلين من معنى الفعل
وكذا الظروف المستقرة واسماء الافعال فان ذلك مع مرفوعاتها جملة فعلية عند المص كما مر سابقا اتفاقا لـ
المص وجوابا لشرط جازم اى او تقع الجملة جوابا لشرط مجزوم جازم فاضافة قوله لشرط الى قوله
مجزوم بيانية واضافة مجزوم الى جازم لامية اى جوابا لشرط هو مجزوم لجازم حال كون ذلك الجواب
بعد الفاء او بعد اذا المفاجأة فليتفهم قوله اذا هم يقنطون لجملة اذا هم يقنطون مجزومة المحل بجزاء الشرط
كما كان نصب فى تصبهم مجزوما به لفظا كذا فى المفيد قال المص او صفة للنكرة فلما ذكر المص الجملة التى لها محل
من الاعراب جرا فيما وقع مضافا اليها ورفعا فيما وقع فاعله ومبتدأ ونحو غيرهما ونصبا فيما وقع خبرا فى كان
وكاد وفى غير ذلك وجزما فيما وقع جوابا لشرط جازم الخ على ان كل ذلك من المعمولات الاصول اراد ان
يشرع فيما تقع الجملة تابعة من التوابع الخمسة فقال او صفة للنكرة الخ وانما قيد المص بقوله النكرة لان
الجمل كلها نكرات على ما صرح به فى كتبهم فلا تقع الجملة صفة للمعرفة قطعا فاتى المص لذلك مثالا بقوله جاءنى
رجل ابوه قائم فابوه قائم جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة لقوله رجل منكر لكون الجملة نكرة طابقت
الصفة الموصوف فلم تبق حاجة الى قول الشارح فيصح التأويل بقائم ابوه بل هو زائد لما يستفاد منه
فائدة ما قال المص زيد ضارب ويقتل فيقتل مع فاعله المستتر الراجع الى زيد جملة فعلية مرفوعة المحل
معطوفة على ضارب قوله لكونها اوفى منه اى لكون الجملة التى لها محل من الاعراب اوفى من المفرد والجملة الواقعة
بدلا شرطها ان تكون اوفى فى تأدية المراد قوله اراد ان يبين مخصوصه الخ اى اراد المص رحمه الله المبتدى ان
يبين محصول ما ذكره بامثلته السابقة بيانا ثانيا بطريق الاجمال كما هو العادة القديمة له فقال فظهر
من هذه الجملة فالجملة ههنا بالمعنى اللغوى الذى هو المجموع اى فظهر من مجموع ما ذكرنا من قولنا فان اريد

قال المص بعد الفاء الداخلة على ما يعاقب الجزاء على الشرط الرابطة بينهما المباعدة الجزاء بعد امكان التأثير فيه وعدم صلوحه للشرطية عن الشرط سواء كانت الدخول قوله ما يؤثر فيه من اولا احمد نازلى حيث ان اداة الشرط لم تقلب معنى المضارع المثبت والمنفى بلا وان حاصلة للاستفهام بناء على ان المضارع المثبت والمنفى بلا وعلى الصحيح يحتمل الحال والاستقبال قوله اوردها كابن هشام فى مغنى اللبيب قوله كالنعت اى كما لا تكون النعت تابعا للجملة قوله ولم يثبت بمعنى ان جمهور النحاة لما كون عن وقوعها جملة ولم يثبت عنهم الانكار لو وقوعها جملة فقوله على ان اى بصرف على قوله اوبيانا لها فقط قوله ان الحكم علة لمفرد وهو انما قيس بالمفرد مع ان المفرد قد لا يكون اعراب هكذا اه حاشيه

بالجملة الى قولنا فظهر قال المص ما اريد به لفظه اشارة الى قوله فان اريد به لفظها فلا بد له من اعراب فيقع مبتدأ او فاعلا او نائبه وغير ذلك قال المص وما اريد معنى مصدر اشارة الى ما لحضه من قوله وكذا له محل من الاعراب ان اريد بها معنى مصدر اما بالادوات المصدرية او بغيرها قال المص الا في خمسة مواضع خبرا الخ عد واحدا وهو اربعة اثنان الجملة الواقعة خبر المبتدأ وخبر الباب ان وهما مرفوعة المحل واثنان آخران جملة خبرى كان وكاد وهما منصوبة المحل ثم قال ومفعول عد واحدا ايضا الا انه في ثلاثة مواضع الجملة الواقعة مفعولا ثانيا لباب علمت وثالثا لباب اعلمت وثالثها الجملة المعلقة في باب علمت ثم قال وجواب شرط جازم هذا هو الثالث من خمسة مواضع لكنه في الحقيقة اثنان ما بعد الفاء وما بعد اذا المفاجاة ورابعها الحال وخامس الخمسة التابع وقد ذكر التوابع الخمس بتمامها فصار المجموع خمسة عشر موضعا الجملة في الخمسة ليكون سهلا للحفظ والله تعالى اعلم قال المص ثم المعمول الخ لما كان البحث بحث المعمول الذي هو ثاني الابواب لثلثة المبنى عليها هذا الكتاب وكان المعمول من جنس الالفاظ الموضوعة لمعان مخصوصة وجب ذكر ما يتعلق بها اولا لكونها من المبادي المتوقف اليها المعمول فلذلك قدم تقسيم الالفاظ الى الواقعة في التركيب وغير الواقعة فيه وافاد ان الثانية لا تكون معمولة ولا عاملة و وجعل الاولى منقسمة الى ثلثة اقسام وقال الاول لا يكون معمولا اصلا وهو الحرف مطلقا والامر بغير اللام عند البصريين والثاني يكون معمولا دائما وهو الاسم مطلقا والفعل المضارع والثالث ما هو الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكنه بوقوعه موقع المعمول صار معمولا وهو الماضي الواقع موقع المضارع والجملة الواقعة موقع معمول وفصل تلك المبادي حق التفصيل ثم اجملها تسهيلا لاهل التحصيل اراد ان يشرع فيما هو الاصل المأمول لصدريتهم اهتماما للشان فقال ثم المعمول الخ قال المص مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم فالاولان يوجد في الاسم والفعل والثالث مخصوص بالاسم والرابع مخصوص بالفعل قوله الاربعة الاصول اى الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر والملحقة الاربع هي اسم باب كان وخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم قوله قدمه لانه الاصل واصلية الفاعل في باب المرفوعات ثابت على ما هو المشهور والمتواتر المذكور على السنة المقدم والمتأخر من الائمة الاولين السالفين الفحول المتبحرين في علوم الفروع والاصول لان اسد الله الغالب علي بن ابي طالب عليه رضوان الملك الوهاب وعلى سائر الآل والاصحاب قال لو انه قال الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور وذكر الفاعل من بين المرفوعات لكونه اصلا فيها وكذا اخواه فهذا الوجه كاف في التقديم والله تعالى اعلم قوله في الاغلب جزء الجملة الفعلية قيد بالاغلب لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل وليس بجزء الفعلية وكذا زيد حسن وجهه قوله اشد امتزاجا الخ لان الفاعل كالجزء من الفعل ولهذا لا يجوز حذف الفاعل وابقاء فعل من غير سد مسده ولان الجملة الفعلية لا تكون جملة الا مع فاعلها وكلا نوعي الجملة من الانشاء والخبر يتمشى في الجملة الفعلية بجوهرها من غير احتياج الى القرينة بخلاف الجملة الاسمية فان الانشاء فيها بالادوات الخارجة عنها قوله فغنى عن البيان لان وجود الاصل مقدم وظهور النائب بعد نفر الاصل كما لا يخفى قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لا يقال ان هذا الحصر ممنوع لانه يحكم على فاعل المصدر المشتق لانا نقول ان المراد بالمشتق ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما والمصدر في مثله وان لم يكن مشتقا حقيقة الا انه

قوله اربعة اصول واربعة ملحقة بها اه اطلاق الالحاق على هذه الاربعة وجعله مقابلا للاصول يوهم خلاف المراد اذ الملحق بالشيء يكون خارجا عن الشيء والمقابلة تقتضي عدم اصالتها مع ان كلها معمول بالاصالة ولا يلزم من كون الشيء في حكم شيء كونه ملحقا به فالصواب ترك هذا التقسيم قوله في الاغلب قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بجزء الفعلية قوله قوى ومن اثبات تقوية انه يغلب على عامل المبتدأ وينبغه قوله لفظا ولا معنويا فلا يرد على قوله مثله انه قد يكون مستترا ولو سلم فالمراد مثله من الاغلب ولو حكما حاشيه

قوله ولان عامله اقوى الخ علة ثانية لوجه تقديم الفاعل صح صح

في قوة ان مع الفعل فليتبصر قوله وفيه ان افادة الخ اى وفي الوجهين اللذين وجه بهما اصالة المبتدأ نظر وبحث قوله بل الظ من الاول اى من الوجه الاول من الوجهين وهو البقاء على ما هو الاصل قوله ومن الثاني اى من الوجهين وهو الحكم عليه بالجامد والمشتق قوله وهما اى هاتان الافادتان كلتاهما ليستا بمطلوبتين في هذا المقام بل المقصود الذي هو المراد ههنا وجه تقديم الفاعل بالذكر لا غير وهو اظهر من شمس الضحى قوله ما اى مرفوع فان قلت فلم لم يعمم كلمة ما بان يقول اى اسم كما قالوه شراح الكافية بل خصص بالمرفوع قلنا ان المقام مقام المرفوعات والمراد من التعريف افادة ان المعرف من هذا الجنس لا انه ممتاز من اخواته في الباب بالقيود والفصول التي ذكروها فيه بعدها حتى قال فاضل من محشي الضيائية كلمة ما في التعريفات تخصص بما يستدعيه المقام لكون ذلك التخصيص سنة مؤكدة يرى تركها سيئة فيحة قوله مرفوع ولو محلا فان قلت ان من الفاعل ما كان مرفوعا تقديرا فالحصر بذكر المحل دون التقدير والتخصيص دونه ليس بمخصص قلنا ان قوله ولو محلا يغني عنه لانه اذا كان المرفوع محلا داخلا فيه فالمرفوع تقديرا بالطريق الاولى فلذلك اتى بلو الوصلية ولا يبعد ان يقال ان المراد بالمحل هنا ما يقابل اللفظ والظاهر وهو اعم من التقدير والمحل لعدم ظهوره في اللفظ قوله اسند اى نسب كلا الفعلين على صيغة المجهول قال المص في شرح مختصر الكافية والمتبادر من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج التوابع اقول ان قوله فيخرج التوابع ليس كما قال لان الخروج بعد الدخول والتوابع لم تدخل ابتداء واولا وفي الاصل اذ بحثنا بحث المعمول بالاصالة وللتبعية مقام مخصوص سنذكر ان شاء الله تعالى فهل يحتاج الى اخراج ما هو الخارج وهل يقال مثل هذا باتعاب المخارج فتبصر كيلا نفصر قوله اى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه الخ فسر الاسناد بالنسبة يشير الى ان ليس المراد بالاسناد الاصطلاحي الذي هو النسبة التامة التي يصح السكوت عليها كذا في الحاشية اراد ان المقصود بالاسناد معناه اللغوي الذي هو النسبة مطلقا ليس مقيدا بقيد من القيود التي في مصطلح القوم حتى قال المحشي الغفوري الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة قوله خرج به وبقوله او ما بمعناه ان المستنبط من ضم قوله او ما بمعناه عدم خروج المبتدأ بقوله اسند اليه الفعل فقط بل خروجه بعد انضمام هذا المنضم من قوله او ما بمعناه وليس كذلك اذ يكفي في اخراجه قيد اسناد الفعل فقط وانما الفضل والكمال ان يجعل كل قيد فردا فردا من القيود الواقعة في التعريف لاخراج غيره من الاغيار وادخال فرد من الافراد بحسب اقتضاء المقام وبحسب الامكان قوله كما ذكره ابن الحاجب حيث قال في كافيته عند تعريف الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به لما ذكر الشارح ان قيد اسناد الفعل او بمعناه لاخراج المبتدأ سواء قدم خبره او اخر ثم قال ولذا لم يذكر التقديم كما ذكره ابن الحاجب وزعم ان ذكر ابن الحاجب قوله وقدم عليه لاجل ما ذكر الشارح ههنا وليس كذلك بل انما قال ابن الحاجب وقدم عليه لاخراج مثل زيد ضرب فان زيد ههنا ليس بفاعل عند البصريين بل هو مبتدأ وجملة ضرب مع فاعله المستتر الراجع الى زيد مرفوعة المحل خبره هذا هو مختار ابن الحاجب فلذا اتى بقوله وقدم عليه على ما صرح به شارحوه فاين مراد الشيخ واين زعم الشارح قوله لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له الخ اى لا يسمى مرفوع الافعال الناقصة فاعلا بل اسما له لكن تخصيص الشارح هذه التسمية بالمص من تأثير البرودة في قفاه ونزول النوازل على عينيه ولذا صار مغضوض البصر ومغشوش البصيرة

قوله اى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذا المراد له نسبة تامة اه فعلى هذا يكون معنى الفعل المذكور ههنا اعم منه في بحث الجملة لعدم لزوم كون نسبة تامة بخلاف الاول قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا بالمشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بالمشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله اى نسب يشير الى ان ليس المراد بالاسناد الاصطلاحي الذي هو النسبة التامة التي يصح السكوت عليها والفرق بين الاسناد والنسبة ان الاسناد ضم احدى الجزئين الى الآخر مهملا انه يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليه والنسبة اعم من هذه المناسبة عموم وخصوص مطلقا بمعنى ان كل موضع اسناد يلزم فيه نسبة نحو قائم زيد وفي زيد قائم وموضع نسبة لا يلزم فيه الاسناد نحو غلام زيد حاشيه

قوله بل اسماله كما مر في اول النسعة القياسية الذي هو الفعل مطلقا قوله قبل ذكر المعلوم يغني عن التام
الخ وفيه نظر لان ذكر المعلوم لا يغني عن التام ولا استلزام لانه يصدق ان يقال ان كان وصار مثلا معلومان
وليسا بتامين بل هما ناقصان لعدم تماميتهما بالمرفوع مع انهما معلومان لا مجهولان فليتبصر قوله للاستلزام
اقول دلالة الالتزام الخ كيف لا يتعجب ان السائل يعترض بالاستلزام والمجيب يجيب بمجوزية الالتزام فبين
الاستلزام والالتزام جبال القدس والشام اعلم ان الملازمة واللزوم والتلازم لغة امتناع انفكاك الشئ
عن الشئ واصطلاحا كون الحكم مقتضيا للآخر على معنى ان الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم اخر ومن
هذا القبيل الاستلزام كما ان الدخان الواقع في النهار مستلزم للنار والنار الواقع في الليل مستلزم للدخان
قوله مثال لما اسند اليه الفعل التام وانما اطنب العبارة المستطيلة هكذا لئلا يشتبه قول المص ضرب زيد
بلا ذكر المفعول الى ضرب زيد في مثال النائب الآتي ولو بالتوهم اذ على المص ان يقول ضرب زيد عمرا لدفع
ذلك التوهم قوله يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي لانه بحسب المفهوم الاصطلاحي الذي هو مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه لا يتناوله ايضا اي كما لا يتناوله نائب الفاعل لان درهما وان حذف
فاعله لكن لم يقم هو مقام الفاعل تأمل قوله مع انه ليس منه اي ليس من مفعول ما لم يسم فاعله بحسب
المفهوم الاصطلاحي الذي هو المراد من اللفظ المذكور كذا فهم الناز لي قوله لكونهما مسندا اليهما الخ اي
لكون الفاعل ونائبه مسندا اليهما ولا شئ من المسند اليهما بفعل وحرف فلا يكونان فعلا وحرفا قال المص
الا من المصدرية وقد مر عند ذكر العوامل القياسية وتعدادها وان المصدر ساد سها حيث قال هناك
ويجوز حذف فاعل المصدر بلا نائب وقال الشارح لان النسبة مأخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه
الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه المرفوع عقلي لا وضعي قال المص وكل منهما ولما عرف الفاعل واردف
بتعريف نائبه ثم ذكر بعض احكامهما اراد ان يذكر النوع والشروع في التقسيم فقال وكل منهما قوله او غائب
تقدم ذكره ولو معنى قيد للغائب فقط لكنه اقتصر غاية الاقتصار بقوله ولو معنى مع انه ليس مقامه لان
على الشراح التفصيل الم تر كيف فصل الشيخ ابن الحاجب مع انه من اصحاب المتون الذي عليهم الاختصار حيث قال
الغائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اقول اعلم ان تقدم الذكر لفظا اما حقيقة نحو ضرب زيد غلامه
او تقديرا بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيد والتقدم معنى اما تضمنا نحو اعدلوا هو اقرب اي العدل لتضمن اعدلوا
العدل او التزاما نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس اي للميت لانفهامه من سوق الكلام والتقدم حكما اما
ذهنا لقصد التعظيم نحو قل هو الله احد او للتحرز عن التكرير نحو ضربني وضربت زيدا فان فاعل ضربني مستتر
راجع الى زيد حذرا من التكرير ولو وجد التأخر في المرجع قوله لعدم وجوده اصلا ثم قوله بل حكما الخ ثم قوله
لوجود اثار اللفظ فيه هذه الاقوال الثلاث كل منها ينافي الآخر لا سيما قوله لعدم وجوده اصلا وقوله
لوجود اثار اللفظ فيه ضدان لا يلتئمان اذ معنى عدم الوجود اصلا لا حقيقة ولا حكما ولا لفظا ولا تقديرا
ولا منويا ولا اثرا فكيف يصح العطف بعد ذلك بعاطفة بل بان يقول بل حكما اثر الحكم بعدم الوجود
اصلا ثم كيف يصح اثبات وجود الاثر بالحكم بملفوظيته والحاصل قوله لعدم وجوده اصلا واجب دفع
الوجود اصلا اذ منه ينشأ الفساد فدعه وخذ سبيل السداد فالعبارة المستقيمة ان يقول اي منوي
غير ملفوظ حقيقة بل حكما بان نحكم بملفوظيته الخ وقد مر في تعريف الكلمة انه لفظ وعمم اللفظ بقولهم

حقيقة او حكما وصرحوا بان تعميمهم هذا ليدخل الضماير المنوية لانها الفاظ حكما والله تعالى اعلم قوله ولو
غير مستقل فيه ان الضمائر كلها مستترها وبارزها من قبيل الاسماء فكيف يصح ان يقال وهو لفظ حقيقة ولو
غير مستقل فليتعقل قوله اي كالمضمر يوهم ان المستتر شئ آخر من المضمر فالحق في التفسير ان يقال اي كطلق
المضمر او كاصل المضمر وانما قلنا يوهم اذ يمكن الجواب بان في الكلام مضافا محذوفا بهذا من الوجهين المذكورين
آنفا قوله كما في جائز الاستتار اي كما يجوز اسناد عامله الى اسم ظاهر في جائز الاستتار بان يجعل المستتر اسما
مظهرا بطرح الاستتار قوله المتكلم وحده مطلقا اي مذكرا كان المتكلم او مؤنثا ومعه غيره كذلك اي
مذكرا كان او مؤنثا مع زيادة في اطلاقه بان يقال اثنين كان او اربعة او اربعمائة فصاعدا قوله لئلا
يبلغ اي لئلا يبلغ المضارع الذي هو فرع الماضي درجة الاصل الذي هو الماضي بل يستتر في المضارع
لينحط درجة المضارع الفرع عن درجة الماضي الاصل قوله ليس كذلك كما مر من قوله على زعمه آنفا اي منوي
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا الخ قال المص وفي اسم فعل الامر اي واجب الاستتار في اسم الفعل
الذي بمعنى الامر احترز به من اسم الفعل بمعنى الماضي اذ هو من جائز الاستتار كما يقال هيهات زيد يقال زيد
هيهات باستتار الفاعل في الثاني وارجاعه الى زيد المبتدأ على رأي البصرية بخلاف الكوفية اذ كلا المثالين
عند الكوفيين على ذكر الفاعل المظهر مقدما في الثاني ومؤخرا في الاول ولم يستتر واضمر في التقديم قال المص
في غير مسئلة الكحل فان قلت ان قوله الآتي بعد ذلك من قوله اذا لم يوجد شرط عمله مغن عن قوله في غير
مسئلة الكحل اذ المراد عدم شرط العمل في الاسم الظاهر فعلى المص الاكتفاء بقوله الآتي وترك هذا القول
قلت المتبادر اولا وبالذات بغير تردد من قوله اذا لم يوجد شرط عمله ان لا يوجد الاعتماد باحد المذكورات
السابقة وهذا الاعتماد ليس بشرط في عمل افعل التفضيل فعدمه لا يوجب الاستتار فيه بل موجبه كونه
في غير مسئلة الكحل قال المص زيد افضل من عمرو ففاعله مستتر فيه راجع الى زيد قوله من اسم المستعار و
المنسوب فالاول للاول والثاني للثاني اي الاسم المستعار ما بمعنى اسم الفاعل والاسم المنسوب ما بمعنى
اسم المفعول على طريق اللف والنشر المرتب قوله لاسنادها تارة البحث الخ اي لاسناد ما وجد شرط العمل
في الفاعل الظاهر من المذكورات تارة الى الظاهر حين اذ كان وجود الشرط وتارة اخرى الى المستتر فيها
قوله في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا الخ بل في بحثه بحث بحيث اذ ما ادعاه من البحث عرفوض
واستدلاله منقوض اذ في قوله في الدار زيد كيف يجوز العمل في الظاهر فضلا عن ظاهر آخر عند فقد الشرط
وما اتى به مثالا لم يقع مثله في كلام العرب الغلط فضلا عن الفصيح ولم يصلح للمثالية اصلا لفساده
لفظا ومعنى واعتذاره بقوله فافهم ليس من مقوم المعوج وهل يستقيم رجل الاعرج واما قولهم
لا مناقشة في المثال فذلك بعد الصلاحية يا ابن خال وعدم فرق بين المثالين كعدمه بين القمرين اذ
في زيد في الدار وجد الشرط وهو الاعتماد الى المبتدأ وانما الحكم مقول عليه وبالاخرة يرجع اليه والله اعلم
قوله او التأويل البعيد وهو جعل الواو والالف في تثنيته وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
لا فاعلا او جعل المظهر بدلا عن المضمر قوله للمشابهة المذكورة علة عدم جواز اسناد تثنيتهما المذكر
والمؤنث وجمعهما المذكر الى الفاعل الظاهر وان لم يلزم تعدد الفاعل في تثنيتي الاسمين وجمعهما الخ
في تثاني الفعل وجموعه من تعدد الفاعل حين الاسناد الى الظاهر قوله فلا احتمال لكونهما حرفي جر

فلذا لم يقيدهما بقيد فعلين كما قيد عدا وخلا بدون ما فيهما قوله ولذا لا يتصرف الخ اى لاجل كون تلك
الادوات كاداة الا فى الاستثناء لا تنصرف كتصرف سائر الافعال قوله مثال الغائب المفرد اى هذه
الامثلة الاربع من الماضى والمضارع والامر باللام والنهى مثال للغائب المفرد معلوما ومجهولا فان كان
الاول فالمستتر فى كل منها اصل الفاعل الراجع الى زيد المبتدأ وان كان الثانى فالمستتر نائب الفاعل
الراجع الى زيد ايضا وكذا الحكم بعينه فى قوله الآتى مثال الغائبة المفردة قوله فى شبه الفعل عطف على
قوله فى الغائب اى وجائز الاستتار يكون فى شبه الفعل كما يكون فى الفعل الغائب المار ذكره وقوله مما
ذكر بيان لشبه الفعل وقوله من اسم الفاعل والمفعول بيان المذكور قوله وما بمعناهما اى بمعنى اسم
الفاعل من المستعار وبمعنى اسم المفعول من المنسوب قوله بحسب الاستتار فيهما مطلقا اى سواء وجد
شرط العمل اولم يوجد قوله كما بينا حيث قال فى شرح قول المص مطلقا اى غير مقيد بوجود شرط
العمل فيهما ولا بعدمه وهذا هو الذى وعده الشارح هنالك بقوله سيجئ قال المص او اسد ناطق
اى او نحو زيد اسد ناطق لما استعير الاسد لرجل شجيع اتى بالناطق قرينة على ذلك لاظهار انه مستعار
له ولا يراد به الحيوان المفترس الجبلى الذى من السباع قال المص او فى الدار اى زيد فى الدار لم يقل او نحو
زيد فى الدار بنكرير نحو كما كرره فى واجب الاستتار الظرفى فيما سبق لان السابق المذكور هنالك لم
يسبق ذهن متوهم ههنا قال المص ويقال زيد ضارب غلامه الخ شروع فى امثلة اظهار الفاعل
ونائبه جوازا وشرط العمل فى الاسم الظاهر موجود وهو هنا الاعتماد على المبتدأ فلذلك الشروع
فصله عما قبله بقوله ويقال قوله فلا يستتر الضمير حينئذ اى حين اذ عملت تلك الاشباه الفعلية
من العوامل اللفظية فى الظواهر القدامية لوجود شرط من الشروط الاعتمادية قوله لما مر آنفا وهو
قوله لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر حين اذ وجد المرفوع الظاهر لزم تعدد الفاعل وهو باطل
قال المص واما البارز المتصل لما قسم الفاعل ونائبه الى قسمين مضمر ومظهر وقسم المضمر الى قسمين
مستتر وبارز ثم قسم المستتر الى قسمين واجب الاستتار وجائزه وبين قسمى المستتر كليهما حق البيان وكال
التفصيل الذى هو القسم الاول من قسمى المضمر اراد ان يشرع فى ثانى الاثنين من ذينك القسمين فقال
واما البارز المتصل الخ اى واما الفاعل ونائبه البارز المتصل الخ قال المص اذ اصله ضربتموا جواب سؤال
كانه قيل انكم قلتم الضمير فى الجمع هو الواو ولا واو فى ضربتم مع انه جمع فاجاب عنه ان اصله ضربتموا والنظر
اليه والدليل على ان يكون الاصل كذلك ما وقع فى القرآن الكريم والفرقان العظيم مثل انلزمكموها ومكرتموه
وادعوتموهم واتخذتموه وامثالها كثير جدا واعلم انه تحذف الواو عند عدم اتصال الضمير واثباتها عند الاتصال
كلاهما بالاستقراء وتتبع كلام الفصحاء وقصائد البلغاء لا غير وكل ما صوت به وجاء عقعقة الغراب وحمل
النفس على الصعاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله الميم معها بمنزلة الاسم وفى الحاشية لان الميم
دخل فى تمييز الواو عن الضمير الاخر قوله ملتبسا بحركات التاء اشار الى ان قوله بحركات التاء ظرف مستقر منصوب
المحل على الحالية من ضربت فى قوله نحو ضربت اذ هو مفعول فى المعنى والتقدير امثل نحو ضربت حال كون تائه
ملتبسا بحركات ثلاث بالفتح للمخاطب وبالكسر للمخاطبة وبالضم للمتكلم قوله وجه الابراز فيه مرفى اول بحث
واجب الاستتار ما ملخصه ان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى بالنسبة الى المستتر وضمائر المتكلمين

والخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع كانت قوية لكون
المتكلم مبتدأ الكلام والمخاطب منتهاه فاعطى الاصل بالاصل قال المص واما المظهر فلما بين الاقسام
الاربع المضمرية وحقق الجميع بالدقة النظرية واتمها بالتحقيق وختمها بالتدقيق اراد ان يشرع فى ثانى
قسمى اول التقسيم مستعينا بلطف الحى القيوم الكريم فقال واما المظهر اى اما الاسم المظهر الذى ثانى
الاثنين للاثنين اى للفاعل ونائب الفاعل من القسمين واعلم ان لفظ المظهر على صيغة اسم المفعول
من باب الافعال لامه بمعنى الذى والمعنى انه الاسم الذى اظهر على صيغة المجهول فظهر من لفظه انه
ما هو ولم تمس حاجة الى تعريفه لكون لفظه معرفة كما قالوا فى افعال المدح والذم ان سوق العبارة مغن
عن التعريف فلذلك لم يعرفوه بعض النحارير باطناب المقال واكتفوا باسمه المفيد بيانه وعرفانه ولم يجر
فى المظهر التكلم والخطاب بل الظواهر كلها فى حكم الغيب ولم يتصور فيه الاستتار والبروز والاتصال
والانفصال المعروفان فلذلك قال المص واما المظهر فظاهر قوله فخرج مررت برجل قعود غلمانه لان العامل
الذى هو قعود جمع مكسر عمل فى غلمان رفعا بالفاعلية وليس قعود بمفرد بل طابق العامل المعمول فى الجمعية
وخروجه بسبب تعميم العامل الى الفعل والى ما يوازن الفعل والقعود خرج من كونه موازنا للفعل لكونه
جمعا مكسرا وليس فى الفعل جمع مكسر قال الفاضل احمد النازلى انما يرد هذا الاعتراض بهذا المثال اذا كانت الشرطية
كلية يعنى قوله اذا اسند اليه العامل يجب افراده اذا كانت قضية شرطية كلية واريد بالعامل جنسه على
ان يكون اللام للعهد الذهنى واما اذا كانت جزئية واريد بالعامل الفعل وما يوازنه على ان يكون اللام للعهد
الخارجى فلا يرد هذا الاعتراض تأمل انتهى كلام الفاضل لعل وجه التأمل انتفاء القرينة على الارادة
الثانية وهو تعميم العامل الى الفعل والى ما يوازنه قال فى الامتحان اذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلا او
لم يكن مشتقا يجوز المطابقة فى الجمع من غير ضعف يعنى لا يجب افراد العامل نحو مررت برجل قعود غلمانه واسود
اخوانه واشاعرة اعوانه قوله لا يصح اسنادهما لما سبق من قوله فى بحث واجب الاستتار حيث قال ولا يصح
اسناد المتكلم والمخاطب الى المظهر وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والخطاب تأمل قال المص ومن الآدميين
ظرف مستقر منصوب المحل حال من المستكن فى قوله حقيقيا اذ هو اسم منسوب عامل فى فاعل مستتر فيه راجع
الى المؤنث وصفة له وانما قيد بالآدميين احترازا عن مثل ناقة من غير الآدمية فانه لا يجب تأنيث العامل
المسند الى ذلك المؤنث لغير الآدمى بل يجوز كما سيجئ ان شاء الله تعالى قال المص متصلا اى حال كون ذلك
المظهر الموصوف بتلك الصفات المتعددة متصلا بعامله من غير فصل بتخلل لفظ بينهما فان قيل ان الحال
تبين هيئة الفاعل او المفعول والمظهر ليس منهما بل اسم لكان مستتر قلنا الفعل من حيث انه فعل لا بد
له من مرفوع وهو اعم من ان يكون فاعلا او اسما كما مر فالذى يقال له الاسم فهو فاعل حكما ومن احكامه
ان يقع منه الحال على ان كان هنا يحتمل ان يكون تامة لكن لا حاجة الى ذلك ولو كان الاحتمال اقوى
قوله اى ذا تاء تأنيث الفاعل من اول الامر تركه اولى من ذكره بل هو بالاستقراء وتتبع ملازمة الفصحاء
فى كلامهم على تأنيث العامل فى مثل هذا المقام ولم يصدر منهم تذكيره قوله لانه يشبه الحرف وترك
هذا اشد اولوية اذ قد وجد المطابقة فى فعل المدح والذم مثل نعمت المرأة وبئست الجارية مع انهما
لم ينصرفا قوله اذا كان المظهر مذكرا اى اذا كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين مفردا او مثنى متصلا

بعامل قال المص اذا اسند الى ضمير المؤنث يعنى اذا اسند العامل الفعل او المواز فى الى ضمير حامل اياه
تحته راجع الى المؤنث الذى سبق على العامل سواء كان ذلك المرجع مؤنثا حقيقيا ادميا اولا او غير
حقيقى اصلا وجب تأنيث العامل البتة قوله اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث الخ اى اذا اسند العامل
الى غير المؤنث الحقيقى والى غير ضمير المؤنث اللذين قد ذكرا قوله ارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر
كانه يحترز عن ان يكون الجمع مرجعا وحمل العامل ضميرا مستترا راجعا اليه فانه مظهر ايضا فظاهر
انه لا يوجب الاحتراز لان المظهر اعم من ان يكون مذكورا بعد الفعل بلا حمل ضميرا او قبل الفعل بحمل ضمير
راجع اليه فقوله فساده اظهر ليس بظاهر فكيف بالاظهر فتبصر قوله وجاز التأنيث نظرا الى الخ لكون
الاول مؤنثا غير حقيقى اى الشمس لانها مؤنث سماعى لعدم تحمله علامته والثانى اى الناقة فيها علامة
التأنيث ظاهرة الا انها ليست من الادميين حتى التزم اكرامه بجعل علامته محققة حين الاسناد
فى الوهلة الاولى قوله جاءت او جاء المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقى الخ ثم قال فى جواز الوجهين
فى هذا المثال لانه من المؤنث الغير الحقيقى الخ فبين هذين القولين منافاة هى اوضح من شمس الضحى
والتعبير الصحيح فى تطبيق مثال المص للممثل له ان يقال ان قوله جاءت او جاء المؤمنات مثال للجمع
المؤنث السالم من الادميين وانما جاز فى عاملها المسند الى ذلك الجمع المؤنث المذكور بعد عامله
التأنيث والتذكير لان تأنيثه بتأويل الجماعة التى هى غير الحقيقى ولم يعتبر حقيقة التأنيث فى مثل هذا
الجمع الطارى تأنيثه بالتأويل لسقوطه بذلك عن الاعتبار فجاز الوجهان وههنا مثال آخر بالاسناد
الى ضمير ذلك الجمع باتيان المسند الى ضميره مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا مثل ان تقول المؤمنات جاءت او
اوجئن فليتبصر قال المص والمؤنث الخ قال الكردى فى تحشية حاشية العصامية على الضيائية قال
الكازرونى ان علامة التأنيث ثمانية التاء اللفظية والتقديرية والحكمية مثال اللفظى غرفة والتقديرى
شمس لان تصغيره شميسة والحكمى عقرب فان الحرف الرابع بمنزلة التاء اذ تصغيره عقيرب وهذه ثلثة
ورابعها الالف المقصورة نحو حبلى وخامسها الممدودة نحو صحراء وسادسها وضع اللفظ لمؤنث
كرجل اذا سمى به امرأة وسابعها الياء المثناة نحو ذهى ونهى وثامنها كون الصيغة للمؤنث لعل مراده
بقوله كون الصيغة للمؤنث ان يستفاد من نفس الصيغة صيغة مخصوصة للنسوان مثل الحائض
والطامث والحامل للولد وغيرها قوله فيه اى فى آخره اشار الى ان هنا مضافا محذوفا وانما قدره
ليوافق قوله الآتى حيث يقول الموقوف عليها هاء والوقف لا يكون الا على الآخر قوله او مقدرة كدار
وعقرب جعل كلا المثالين من قسم التقديرى وعند الآخرين ليس كذلك بل صرحوا ان الدار مؤنث تقديرى
قدر فيها التاء بدليل دويرة هى مصغرها وعقرب مؤنث حكمى يجعل حرفها الرابع مقام التاء بدليل
عقيرب هى مصغرها قوله نحو قديمة ووريئة كلاهما مصغران فالاول مصغر قدام والثانى مصغر وراء
قوله فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل قال فى الحاشية كما ادخل الفاضل
الجامى بان جعل اللفظى اعم من الحقيقى والحكمى والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وتبع ذلك
الفاضل فى هذا وجعله شرحا لكلام المص انتهى ما فى الحاشية والعجب ثم العجب من شارحنا هذا يصانع
بسروال المخصوص مقصود المصارع بل المشهور كى يراه الناس بذلك السروال المخصوص المقصود

قوله فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات
الصيغية اه التأنيث اما حقيقى او غير
حقيقى والاول ما بازائه ذكر من الحيوان
والثانى على قسمين لفظى ومعنوى
وهو الظاهر من قول ابن الحاجب لكن
المص اراد ادراج المعنوى فى اللفظى
وعرف بتعريف يعم المعنوى فيدخل فيه
المؤنثات الصيغية تقليلا للاقسام
وتسهيلا للضبط قوله وما كان ناظرا
الى ضمير المؤنث المذكور قوله الجمع اى
جمع المذكر المكسر العاقل قوله لقلة
الاعتداد لكون الاول من غير الحقيقى و
الثانى من غير الآدميين
ح شـ

ويظنوا ان لابسه هو المصارع المشهور مع انه ليس هو بل غيره بئس هو اذ هذه العبارة هى عبارة
الامتحان قد استصغيت منه بلا واسطة ومع ذلك يزيف بالاعتراض على الشارح الاول ويرى نفسه ذات
بصيرة وقال فى حقه حيث غفل وقوله مخالف للعقل والنقل ليس فى محزه اذ قال به غير الفاضل الجامى مثل
الفاضل الهندى والفاضل وجيه الدين والفاضل المعزى وغيرهم من الفضلاء الاكملين واعلم ان الفرق
بين المؤنث الحكمى وبين المؤنث التقديرى ان الذى فيه التاء هى المقدرة قد تظهر تلك التاء المقدرة فى
مصغره ملفوظة تقول فى مصغرات المؤنثات التقديرية عيينة فى عين ونييرة فى نار ودويرة فى دار و
شميسة فى شمس وليس كذلك الحكمى لان فيه الحرف الزائد على الثلاثة بمنزلة التاء فلا تظهر فى مصغره
اذ تقول فى مصغر عقرب عقيرب لان الباء الموحدة التى هى الرابعة قائمة مقام التاء ثم افهم انه لا يكون المقدر
فى المؤنث التقديرى غير التاء من علامات التأنيث على ما صرحوا به فليراجع الى المطولات قوله لكان اسلم
ولو عرف المؤنث بهذا التعريف يخرج مؤنثات الاسماء الاشارة باجمعها ايضا وغيرها من الصيغية فكيف
يكون اسلم فليتفهم قوله حال كونها هاء الخ والاحسن نصبه على نزع الخافض بلا احتياج الى التأويل
والمراد بالوقف على الهاء الوقف فى المفرد عليها انما ارادوا هكذا لئلا يخرج تاء ضاربتين لكن البحث
اخراج تاء صافنات عن هذا الحكم والاعتبار مع ان مفرده صافنة موقوفة تاؤها على الهاء وجعلوا
هذا الجمع المؤنث من زمرة المؤنثات المقدرة بالتاء حيث قالوا انها فى تقدير الجماعة وجعلوا تاء تثنيته
علامة التأنيث الظاهرة اللفظية فهل لا يكون هذا تحكما تبصر قوله فكما يجب الحاق التاء بصفات
الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر هذا منقوض بعقرب لانا اذا وصفناها
بصفة نأتى بالتاء ونقول عقرب موذية فى الحائط فيجب الحاق التاء بالصفة لكن لم يجب الحاقها فى مصغرها
عقرب فدليلك جار فى عقرب الا ان حكم مدعاك متخلف فى عقرب وايضا انك قد جعلت عقرب مما فيه التاء
مقدرة فمن اين عرفت تقديرها اذ مصغرها كما تراها بغير تاء بخلاف شمس فان مصغرها شميسة قوله ولم
يعكس لان المذكر تقدم ما الخ ليس بوجه وجيه وانما الوجه الاستقراء وتتبع محاورات الفصحاء العرباء
لا غير قال المص نحو ثلثة رجال واربع نسوة يعنى اذا وصف وصف كذلك ونقول رجال ثلثة جاءتنا ونسوة
اربع جاءتنا قوله ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب اى ابقاء لثلثة على حاله الذى قبل التركيب مع العشرة
قوله حملا على النظير وهو ثلثة عشر واربعة عشر وخمسة عشر وامثالها قال المص والتأنيث الحقيقى الخ
المصدر بمعنى اسم المفعول والى هذا اشار بتفسيره بقوله اى المؤنث يعنى المؤنث الحقيقى الذى هو الخلقى
والجبلى بكسر اولهما او المصدر على معناه الحدثى فى المضاف محذوف اى التأنيث الحقيقى تأنيث ما بازائه ذكر
من الحيوان اى من ذوى الارواح مطلقا لا من الانسان خاصة قوله مطلقا فى شرح قول المص جمع المكسر
اى سواء كان بزيادة حرف او بنقصان حرف او باختلاف الحركة والسكون او كان جمع قلة او جمع كثرة فما هو بزيادة
حرف نحو رجال فى رجل وافراس فى فرس ودنانير فى دينار وما هو بالنقصان نحو كتب فى كتاب وصحف وصحيفة
وما هو بتغيير الحركة الظاهرة نحو سقف فى سقف وبالاعتبار نحو فلك جمعا باعتبار سكون لامه كسكون
سين اسد فى جمع اسد وان اعتبر سكون لام فلك كسكون فاء قفل فهو مفرد وكلا الاعتبارين قد وقعا فى النص
الكريم مثال الجمع حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم ومثال المفرد فى الفلك المشحون قوله تغير الجمع اى

قوله ولو قال او بالرفع على انه قائم مقام
الفاعل لقوله الموقوف اى ينقلب التاء
فى الوقف هاء قوله على النظير وهو ثلثة
عشر وامثالها قوله عن النقض وهو المؤنث
قوله نحو النخلة اى التمرة قوله ذكرا عنى
هو ما ليس بمرة
ح شـ

باعتبار الدواخل لا باعتبار اللواحق فلا نقض بجمع السلامة اذ تغيره باللواحق وهى الواو والنون
او الياء والنون او بالالف والتاء وكلها لواحق والمراد بالتغير التغير ابتداء بالجمعية فخرج مصطفون
اذ اصله مصطفيون فبعد الاعلال صار مصطفون وكذا معلون اصله معليون فصار بعد الاعلال معلون
قوله ولو كان التغيير تقديرا ولو لا اعتبارا بدل قوله تقديرا لكان احرى واعلى قوله كضمة قفل فى
الاصالة واللزوم وقوله كضمة اسد اى فى الفرعية والعروض قوله ماهو المتعارف عندهم وهو التغير
بالزيادة والنقصان واختلاف الحركة قوله بخلاف قسميه اى جمع المذكر السالم الذى بالواو والنون او بالياء
والنون وجمع المؤنث السالم الذى بالالف والتاء قوله كعباديد يقدر له عبدود فى الحاشية ومذاكير
جمع ذكر يقدر له مذكورا ومذكار ومحاسن جمع حسن يقدر له محسن ومشابه جمع شبه يقدر له مشبه
انتهى وفى الامتحان واحاديث النبى صلى الله عليه وسلم جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة
لانها الشيء الطفيف الرذل حوشى النبى صلى الله عليه وسلم من مثله انتهى قوله حوشى مجهول لحاشا
بمعنى نزه على صيغة المجهول ايضا اى نزه النبى صلى الله عليه وسلم تنزيها من مثله قوله والظاهر من
تعريف المكسر الخ فيه ان ظهور هذا ليس بظاهر اذ ليس فى الكلام سياقا وسباقا ما يدل على ذلك فمن اين
يكون الظهور ولله در ابن الحاجب انه عرف اولا مطلق الجمع ثم قسمه وعرف كل قسم على حدة حيث قال المجموع
ما دل على آحاد مقصودة بتغيرها فدخل المجموع جميعا مكسرها بانواعه وسالمها بنوعيه لا يقال ان
فى الثانى دلالة على ما قصد بحروف المفرد بتغيرها الا انا نقول ليست دلالتها على الآحاد المقصودة بل
على ان معه مثله من جنسه قوله كما فى الكافية لانه يلزم ح الخ هذا انما يلزم لو لم يكن حذف المضاف شايعا
فبتقديره لا يلزم محذور اصلا فلذلك قدروه شراحه فلا وجه لاعتراض الشارح قطعا على ان ما الموصولة
او الموصوفة فى التعريف ليس بعبارة من الجمع كما فسره به بل هو عبارة من الاسم القسم من الكلمة فيلزمه
الافراد فلا محذور ح ايضا اذ لحوق الواو والنون لا يكون الا الى آخر المفرد لا الى آخر الجمع كما زعم قوله بل
اما الاصل واما الدال على المفرد اى بل المراد بالمفرد اما الاصل واما الدال على المفرد وليس هذا الا ما يقابل
المثنى والمجموع ايضا فظهر النظر فى لزوم الدور فتبصر قوله واو مضموم ما قبلها للمجانسة ايضا اى مجانسة
الضمة مع الواو فلا مصروف لقوله ايضا هنا بل هو لغو زائد لا طائل تحته اصلا قوله مكسور ما قبلها
للمجانسة ايضا اى المجانسة بين الكسرة والياء فلقوله ايضا هنا مصروف ليس بلغو اى كالمجانسة الواقعة
فى الواو بضمة ما قبلها قوله للتعادل الخ بين نون التثنية وبين نون الجمع فلما كسرت نون التثنية لخفة تلك
الحركة بالنسبة الى الضمة وقلة التثنية بالنسبة الى الجمع فلم يبق خفيف سوى الفتحة فاعطيت للجمع الذى هو
الكثير تداولا بالنسبة الى التثنية قوله ليفيد المجموع اى المجموع من حيث المجموع بحروف مفرده ولواحقه
جميعا قوله او اللواحق وحدها اى ما عدا حروف مفرده بل اللواحق هى المفيدة وحدها قوله وقد سبق
تحقيقه فى بحث السابع من العامل القياسى الذى هو الاسم المضاف تحت قوله وشرط المضاف ان يكون اسما
مجردا عن تنوينه او نائبه الخ قوله وحذفها فيها لا ينافى كونها جزء من الدال لانه كالترخيم اى وحذف النون
فى الاضافة لا ينافى كون النون جزء من الدال على ما يزيد على المفرد لانه كالترخيم يعنى كما ان الترخيم لا ينافى
دلالة المرخم على ما يدل عليه قبل الترخيم كذلك نون الجمع اذا حذفت عند الاضافة لا ينافى كونها جزء من

قوله ان المراد به ليس ما يقابل المثنى
والمجموع والا يلزم الدور راه ليس هذا
تعريفا حقيقيا بل هو يقصد به تمييز
صورة حاصلة عما عداها فيجوز فيه
التعاكس فيراد به ما يقابل المثنى
والمجموع قوله نحو مصطفون اصله مصطفيون
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قوله
كفلك مما كان الواحد والجمع متحدا لفظا
قوله بحسب اللغة فلا مدخل لحركة الوحدة
وسكونه فى الصيغة فلا يعتبر بتغيره تغير
الصيغة قوله وكعباديد ومذاكير اجمع ذكر
تقدر له مذكورا او مذكار ومحاسن جمع
حسن تقدر له محسن ومشابه جمع شبه
تقدر له انه جمع مشبه قوله للتعادل
اى تعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
حاشيه

الدال على ما يزيد على المفرد من ادوات الجمع السالم لان معنى المضاف ح مثله قبل الاضافة بغير فرق ولا ايراث
نقص فتبصر قوله والعجب على الشارح الاول بتمامه والى آخره ليس الا من عجب نفس شارحنا هذا الاغر يقف
عليه كل من تشبث بذيل الاطلاع فليتفطن قال المص نحو مسلمون ومسلمين اشار الى ان تعريفه للجمع الى المذكر
المذكر بترديد المحدود انما هو بحسب وضع الواضع لا باقتضاء ورود العامل يعنى ان الواضع وضع لمرفوع
هذا الجمع بالواو والنون ولمنصوبه ومجروره بالياء والنون فلذلك لم يات بالمثال مع العامل هذا الذى
قد نسخ لى بلطف ربى واعانته تعالى ولم يسبقنى احد بذلك المقال الحمد لله الملك العزيز الهادى المتعال
والصلوة على نبيه اطراف النهار وآناء الليال وعلى الاصحاب والاتباع والاول قال المص جمع المؤنث
السالم الخ اعلم ان هذا الجمع لا يختص بذوى العقول كما اختص المذكر السالم بها ولا يختص ايضا بما مفرده
مذكرا بل يصير مفرده لجمع المؤنث السالم مؤنثا ومذكرا والى هذا اشار الشارح بقوله مؤنثا ومذكرا فالاول
نحو مسلمات جمع مسلمة والثانى نحو مرفوعات جمع مرفوع بغير التاء لان المذكر الذى لا يعقل يجمع بالالف
والتاء مطردا كالكواكب الطالعات جمع طالع ومثله اشهر معلومات قوله والتسمية باعتبار الاصالة و
الغلبة اى تسمية مثل هذا الجمع جمع المؤنث باعتبار ان تسمية ما مفرده مؤنثا بجمع هكذا فى الاصل وتسمية
ما وجد فيه هذه الزوائد جمعا مؤنثا ولو كان مفرده مذكرا الاصالة هذه التسمية فى مثله ولغلبة هذا
الاسم لمثله وهذا جواب لسؤال ظاهر تقريره عند تقديره فليتقدر وليتقرر قوله للافادة المذكورة الخ
اقفا حيث قال وانما الحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها مع ان مدلول مفرده ما يزيد عليه
من جنسه قوله ليخرج مثل ابيات وقضاة الخ هذا المقال من قوله قيل لا بد الى قوله على ما ذكره الفاضل
العصام لا يليق ان يذكر فى هذا المقام بل يرى وجوب تركه الاعلام فتفطن ايها الفطن الزكى ما هو المرام
قوله ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع فى تعريف جمع السالم لا انتقض تعريفه بالمثنى الخ ليس فى محزه اذ فيه
شائبة الفساد فقوله كما لا يخفى اخفى من كل ما يخفى قوله لمثل ما مر اى فى جمع المذكر السالم حيث قال لانه
يلزم حينئذ ان لا يصدق الخ وهنا يلزم ان لا يصدق على نفس التثنية لان الزيادة لم تزد فيها بل زيدت
فى آخر مفردها تأمل قوله لكن ينتقض الحد بالجمع الخ مبناه ما نقله بتوصيف الفضل عن العصام لكن
ليس له عروة فمن ابن الاعتصام قال المص وكل جمع الخ لما عرف المص انواع الجموع مكسرا او مصححا ومذكرا
ومؤنثا اراد ان يذكر اسناد العامل كيف يسند اليه والى ضميره فقال وكل جمع الخ قوله لاختصاصه بذكور
العقلاء الخ فصار له شرف ومنزلة وبخلاف الاناث اذ لها نقص فضلا عن المنزلة قال المص ورجل قاعد
ناصروه مثال لما كان المسند شبه فعل مذكر وهو قاعد والمسند اليه جمع مذكر سالم ولما وجد الاعتماد
على المبتدأ فى قاعد عمل رفعا فى الظاهر وهو ناصروه قيل ان ناصروه تركيبا اضافيا من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله البارز ومعلوم انه لا بد لاسم الفاعل من مرفوع وح يكون مرفوعه فاعلا مستترا فيه فمرجع
الفاعل المستتر ومرجع المفعول البارز كلاهما الرجل فيلزم ان يكون الفاعل والمفعول متحدا فبطلانه ظاهر
واجابوا عنه بان اسم الفاعل ههنا هو المضاف الى فاعله ومفعوله محذوف منسيا وانما احتياج الفعل
وشبهه الى المرفوع لا الى المنصوب ولو كان متعديا الى الثالث ثم قيل والبارز من الضمائر كالاسماء الظواهر
فاذا كان ناصروه من قبيل المضاف الى فاعله فكانه صار عاملا فى الاسم الظاهر مع شرط فقد الاعتماد الى

قوله لكن ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق
عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء او
يرد انه لا حد قبل تمامه حتى ينتقض ولا
صدق بعد لخروجه بياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة فلا ورود له حتى يحتاج
الى الجواب والدفع اولها من الرفع فعلم
منه عدم انتقاض تعريف الجمع السالم
بالمثنى وان لم يجعل ما عبارة عن الجمع
لخروجه بواو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة فلا تغفل
قوله سالما او مكسرا اه الظاهر المتبادر
منه سابقا او سابقه اختصاصه بالاول
والتعميم ليس مما يشعر به عبارة المص فيحتاج
الى النقل حتى يثبت   حاشيه
قوله فليتقدر ناظر الى السؤال وقوله وليتقرر
ناظر الى الجواب منه

احد الخمسة قيل في جوابه ان ذلك الشرط في عمل الرفع في الظاهر وههنا العمل هو الجر لا الرفع على ان
المراد من الاسم الظاهر غير الضمير سواء كان بارزا او غير بارز قوله بان يتصل به الواو والضمير الخ اذا كان
العامل فعلا والمراد بالفعل هنا اعم من ان يكون متعديا او لازما تاما او ناقصا قلبيا او حسيا مقاربا
اومدحا فاستفيد من هذا التعميم ان المراد باتصال الواو والضمير هو الافعال التي يجري فيها التصرف
مطلقا اى فعل كان من الذي يستعمل مسندا الى ضمير الجمع المذكر السالم فلا يرد ان في الافعال فعلا لم يستعمل
مسندا الى ضمير هذا الجمع كحبذا مثلا قال المص او جمعا مذكرا ويفهم وجه كونه جمعا مذكرا فيما بعد اسطر
من تعليل الشارح من قوله اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير قوله وهو الواحد المبهم بل
الواحد معين كيف والعالم ههنا لا يخ من ان يكون مؤنثا او مذكرا فان كان مؤنثا فافراده واحد معين
وان كان مذكرا فجمعه واحد معين نح كان الواجب واحدا معينا فتبصر قوله اى غير جمع المذكر السالم الخ
ولو قال اى غير جمعي السالم والمكسر العاقل المذكرين لكان احسن واخصر قوله والمرفوع الثالث من
التسعة التي ثمانية منها الاسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بالاصول وتاسعها المضارع الخالي
من النواصب والجوازم فالاول من تلك التسعة الفاعل والثاني نائبه وقد مر بيانهما مفصلا مظهرا
ومضمرا او مفردا او تثنية وجمعا ومذكرا او مؤنثا في الجميع وذكر تعريف كل واحد من ذلك فردا فردا واتمها
حق الاتمام وانتهت ابحاث الاول والثاني الى الختام بعون الحي القيوم العزيز العلام اراد ان يشرع فيما
فيه المرام من ذكر المرفوع الواقع في الكلام فقال والثالث الى آخر ما ذكره في هذا المقام سهل الله تعالى
لطالبه الانفهام بحرمة حبيبه عليه الصلوة والسلام وعلى اله الكرام واصحابه العظام قوله ما يطلق
عليه لفظ المبتدأ قال بعض الفضلاء اى ما يطلق عليه المبتدأ بطريق عموم المجاز وهو ان يكون للفظ
واحد معنيين حقيقيين او احدهما حقيقيا والآخر مجازا ويكون كلاهما مرادين واريد معنى اعم منهما
مجازا لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه على رأى والجمع بين الحقيقة والمجاز على رأى ويمكن
المناقشة بانه يلزم استعمال المجاز في التعريف وهو غير جائز الا ان يمنع بان استعمال المجاز انما لا يجوز
في التعريف اذا كان بغير قرينة ثم لا يجوز ههنا ان يكون قرينة تامل انتهى كلام الفاضل قوله لا الصفة بقرينة
المقابلة اعلم ان للاسم ثلثة استعمال يستعمل في مقابلة الظرف فيقال هذا اسم اى ليس بظرف وفي مقابلة
الصفة فيقال هذا اسم اى ليس بصفة كما هنا وفي مقابلة الفعل والحرف فيقال هذا اسم اى ليس بفعل
ولا حرف قال المص والمأول به تقسيم للمحدود لا للحد لان الثاني باطل قوله واما ضارب زيد قائم ففي
تقدير شخص ضارب زيد الخ برفع ضارب واضافته الى زيد وبرفع قائم جواب سؤال كانه قيل ان ضارب
زيد مبتدأ وقائم خبر في قولك ضارب زيد قائم مع انه صفة ليس باسم فاجاب ان ضارب زيد بالتركيب
الاضافي نعت لمبتدأ محذوف تقديره شخص ضارب زيد قائم اذ لا صفة الا وهي جارية على موصوف
محقق او مقدر وقوله نعم يراد به الخ جواب آخر على نهج آخر قوله واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة
في المقسم كما عرفت حيث قال المص في اول الباب الثاني الذي في المعمول اعلم اولا ان الالفاظ الموضوعة
لمعنى اذا لم تقع في التركيب لم تكن معمولة وقال الشارح هناك كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف
مثل زيد بكر خالد عمرو وهل بل وغيرها الى آخره ما قال هناك واراد الشارح بقوله واما الاسماء المعدودة

قوله مذكرا او مؤنثا الخ فيكون الجموع ثمانية وقوله او مؤنثا زائد وتكرار والصواب ترك هذا ويقول والجمع المذكر الغير العاقل من الحيوان وغيره مثال الجمع المؤنث المكسر الغير العاقل من الحيوانات نحو العقارب لدغت اولدغنه ومثال الجمع المؤنث المكسر الغير العاقل من غيره الشموس طلعت او طلعنه والايادي بطشت او بطشن والشارح لو اتى بهذين المثالين لكان اولى حاشية

قوله او جمعا مؤنثا باعتبار الافراد فان قيل ان افراد جمع المذكر المكسر الغير العاقل مذكر فكيف يجوز كون عامل ضميره جمعا مؤنثا قلت لكونها مؤنثا حكما باعتبار الافراد ولاجل افراد باعتبار انها ثانية ومخلوقة قال الله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا كان المؤنث كذلك جمع المذكر العاقل كشف الاسرار وفي الحواشي الهندية

قوله او لجمع المذكر اه قال الرضي النون موضوعة لجمع موافقا للشرح كالواو ووضعت لجمع غير العقلاء فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء جامي

الخ جواب سؤال دخول الاغيار فكيف يرد هذا السؤال بعد قول المص في اول البحث الذي هو الباب الثاني
في المعمول على ما لم يكن معمولا ثم انه من اين جاء التخصيص بذلك السؤال في بحث المبتدأ بذكر الاسم وقد
ذكر فيما سبق في بحث التثنية ايضا او ليس هذا بلا مخصص قوله وقد عرفت ما هو المراد بالتجرد في بحث
العامل المعنوي عند ذكر رافع المبتدأ والخبر مفصلا فليراجع ثمه قوله وخرج بهذا القيد اسماؤها اى اسماء
العوامل اللفظية من دواخل المبتدأ والخبر مثل ان زيدا قائم وكان بكر قاعدا قال المص وحق انك قائم
مثال للمؤل بالاسم واليه اشار الشارح والثاني للثاني فان قوله حق خبر مقدم وقوله انك قائم في تأويل
الاسم المفرد اى قيامك بالرفع مبتدأ مؤخر والاحسن مثالا لهذا المقام ان يقال تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه اى سماعك به خير من رؤيتك اياه قال المص ولا بد له من خبر اى لا بد لهذا النوع من المبتدأ من خبر ولو
مقدرا اذ المقصود من الكلام فائدة الخبر او لازم فائدة الخبر فلو لم يقدر لم يحصل المرام فصار لغوا قوله وكذا
متى الخ اى مثل ما الاستفهامية متى واين وكيف وايان الاستفهاميات نحو متى قائم زيد فانه في المعنى
اقائم زيد اليوم او غدا الى غير ذلك ذكره العصام قوله فلو لم يذكر لفظ الكلمة لكان اخصر الخ ليس في تحرير اذ
في ذكر لفظ الكلمة فوائد منها التعميم الاولى والتشميل الابتدائي الذي يقتضي في الاستفهام والنفي كليهما
وهو الاسمية والحرفية ومنها التعميم بعد التعميم الذي يوجد في النفي فقط وهو الاسمية والحرفية والفعلية
فاداة النفي الاسمية غير واداته الحرفية ما ولا وان واداته الفعلية ليس وكلها مستعملة في هذا الباب
فلما نظر الشارح الى جانب الاختصار بلا استفهام العاقبة قال فلو لم يذكر لفظ الكلمة لكان اخصر ثم لما
اطلع الى فوائد الذكر بالمطالعة فهم ان في ذكرها مآرب تدارك الاعتذار وقال فافهم فكانه قال ان الذكر
الزم فليتيقظ قال المص رافعة لظاهر اى حال كون تلك الصفة الواقعة بعدهما من الكلمتين رافعة لظاهر
غير مستكن في يشمل البارز المنفصل من الضمير فانه في حكم الاسم الظاهر في هذا الباب مثل اراغب انت الآية
فيكون معنى الظاهر لغة هنا لا ما هو المصطلح فيما بينهم في الاسم الظاهر الذي غير الضمير البارز المنفصل
الا ان الفاضل الجامي اخذ في معنى الظاهر جانب المصطلح فعمم بقوله او ما يجري مجراه حيث قال رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه اى مجرى الظ فلا يرد السؤال بعدم الشمول الى هذه الآية الكريمة قوله ينتقض التعريف
منعا بنحو اقائم ابوه زيد فان قوله زيد مبتدأ مؤخر واقائم خبره قدم عليه مع صدق التعريف عليه قوله
ولا يجوز كونها خبرا الخ اى لا يجوز كون الصفة خبرا ولا يجوز كون ما بعد الصفة مبتدأ قوله اذ المطابقة
لازمة بينهما اى بين المبتدأ والخبر حتى يصح الحكم بينهما ولا مطابقة في المثالين فلذلك لم يجز بخلاف اقائم
زيد فانه يجوز فيه ان يكون زيد فاعلا لقائم او يكون مبتدأ مؤخرا له لوجود المطابقة افرادا قال المص
لكونه بمعنى الفعل لان تصدر اداة الاستفهام والنفي جعل حكم الصفة حكم الفعل لانهما بالفعل اولى
فلذا سيق مساق الجملة الفعلية وقد سبق الصراحة فيه فليراجع قوله لانه المتبادر عند اطلاقه
لشهرته ولاصالته حتى قيل ان النوع الثاني من نوعي المبتدأ مبتدأ اضطراري قوله بشهادة الاستقراء و
اما التعليل بامتناع قيام عرض واحد في حالة واحدة في محلين فقد ابطله المص في الامتحان قوله تذكر ما ذكر
في المبتدأ الخ اراد بذلك ما ذكره في اوائل بحث العامل المعنوي عند ذكر رافع المبتدأ وهو تجريد الاسم على
نسخة وتجرد الاسم على اخرى والثاني اكثر قوله والاخبر بمعناه اى المسند به في مثل اقائم الزيدان

قوله ولو قال لعن العوامل اللفظية كما للبيضاوي من حيث الدلالة على التجرد عن كل افراد العوامل المفهوم من جمع المحلى باللام كما ذكرناه في بحث العامل المعنوي لكان اظهر واخصر ولذا عدل عن قول البيضاوي ان كان

قوله فلو لم يذكر ايضا لفظ الكلمة هنا لكان اخصر اه لكنه لم يتبادر منه الاستفهام اسم الاستفهام ومن النفي فعل النفي بل المتبادر منها الحرف والملاعليه واجب ههنا فيكون التعريف قاصرا ولعله لهذا امر بالفهم قوله اى النوع الاول لانه المتبادر عند الاطلاق اه هذا التخصيص يوهم جواز التعدد في النوع الثاني مع انه ليس بمراد بل عدم الجواز فيه اولى منه والتبادر زعم ولو سلم لا يجب الحمل عليه لايهامه خلاف المراد قوله وشرطه ان يكون سعقراه بشرط نوع الاول اذ التخصيص مناسب هنا لكونه مسندا اليه بخلاف الثاني والخبر عن المعين لا يفيد والتنبيه لهذا غير الاسلوب قوله ولانه في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام اه ليس هذا علة آخر للتعريف بل هو حاصل الاول اذ مفادهما واحد وهو ان الخبر عن غير المعين يخل الغرض من الكلام وهو الافهام فلا يناسبه العطف حاشية

وفى مثل زيد قائم ابوه معنى الفعل وهو قائم لكن النسبة فى اقائم الزيدان تامة وفى زيد قائم ابوه ناقصة اذ نسبة قائم الى مبتدأه ليس برأسه بل بعدما ركب بفاعله وهو ابوه فصار قائم جزء من الخبر والى هذا اشار بقوله وهو ليس بخبر بل جزؤه وما جعله المعربون فى اعراب زيد قائم ابوه بان يقولوا زيد مرفوع على الابتدآء وقائم مرفوع خبره ليس كما قالوا بل يتسامحون فيه والذى ينبغى ان يقال ان قائم مرفوع بالخبرية مع فاعله ابوه المرفوع بالواو واعلم انه انما يكون قائم خبرا عن زيد فى قولهم زيد قائم مع فاعله المستتر فيه مركبا معه لا برأسه لان اسناد قائم برأسه الى زيد بغير استتار فاعل اسناد الى الفاعل المقدم عليه ويكون المسند بمعنى الفعل وقد قال فى تعريف الخبر غير الفعل ومعناه وصرح فى امتحانه لا يكون الخبر الا جامدا او مركبا مشتقا ومراده بالمركب الفاعل المستتر مع معنى الفعل قوله ما سبق فى تعريف الفاعل وهو ان الفاعل ما اسند اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر قوله لانه مع كونه خلاف الظاهر الخ علة لعدم كون المراد بمعنى الفعل ما دل على النسبة التامة كما زعم قوله بمثل قائم فى المثال الثالث وهو قوله فيما سبق انفا زيد قائم قال المص ويجوز تعدده اى تعدد الخبر لمبتدأ واحد قال الفاضل الهندى وقد يجب تعدد الخبر نحو الخل حلو حامض ونحو الابلق اسود وابيض وقال المص فى شرح مختصر البيضاوى ويجب تعدد الخبر لفظا نحو هو حلو حامض والخبر فى الحقيقة مجموعهما فكل واحد منهما جزؤ الخبر فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظا اجرى الاعراب معا وفيه تفصيل فليراجع ثم قال المص نحو زيد قائم قاعد يريد ان تعدد الخبر بما يتضاد احدهما الآخر فى الظاهر لما كان نصا للخبرية فتعدده بغير التضاد الظاهر اولى واحرى مثل زيد عالم فاضل وفى قول الشارح قائم بالفعل قاعد بالقوة نظر لانه لم لا يجوز ان يكون من قبيل الخل حلو حامض كما كان الخل بين الحلوية والحموضية كذلك زيد فى المثال بين القيام والقعود يعنى ان زيدا ليس بقائم مستو على رجليه بلا انحناء ولا بقاعد منبسط على الارض مستقر فيها بل هو فى حالة بينهما فتيقظ قال المص ويكون جملة الخ شروع فى حكم آخر للخبر بعد ما ذكر حكمه فى كونه مفردا ومراده ان يبين حكمه فى كونه جملة فلذا قال ويكون جملة الخ قوله وقد عرفت ما هو المراد الخ اى فيما سبق فى الشق الثانى من القسم الثالث من الباب الثانى ان الجملة على قسمين فعلية وهو المركبة من الفعل لفظا او معنى ومن فاعله نحو ضرب زيد وهيهات زيد واقائم الزيدان وفى الدار زيد واسمية وهى المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم قوله يعنى ان الاصل فى الخبر كونه مفردا ولا قرينة لهذه الارادة فى هذه العبارة هنا قطعا لا حالا ولا مقالا ولا سياقا ولا سباقا نعم لو قال المص وقد يكون جملة لجاز بوجود الاشارة الى اصلية المفرد باصدار قد قوله لا تقتضى التعلق بما قبلها فاذا قصد ان تجعل جزء من الكلام لا بد مما يربطها الى الجزء الاول قوله والعموم المشتمل الخ اى وقد يكون العائد الذى يربط الجملة الواقعة خبرا العموم المشتمل على المبتدأ مع ان المقام مقام المضمر وهو قوله المحسنين فى قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين مكان اجره والمحسن عام لمن يتق ويصبر قوله ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد اى وقد يكون العائد الذى يربطها الى المبتدأ لام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على وجه اى على قول من يجعل المخصوص بالمدح مبتدأ واعترض هنا العصام حيث قال لا يخفى ان نعم الرجل زيد من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان هذا الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار

لام العهد فلا معنى لجعله قسيما اقول اعلم ان صلاحية وضع ذلك الظاهر موضع المضمر انما هو باعتبار لام العهد اذ لولا هذا الاعتبار لا يصلح ذلك الوضع فهذا القدر اكفى واوفى فى الكون قسيما كما لا يخفى على من لا يعرف الاوضح والاخفى فصار قول العصام لا يخفى اخفى فليتفطن قال المص انه لم تكن خبرا عن الضمير الشان وعد المص الروابط فى امتحانه مثل الذى عده الشارح هنا اخذا منه ثم قال فيه ويستثنى من ذلك الحكم خبر ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد فانه لا يحتاج الى الضمير للربط المعنوى بينهما لكون الجملة عبارة عنه فالخبر هنا بمنزلة المفرد ثم قال اما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله فالخبر فيه ليس بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ انتهى كلام المص قال الفاضل الهندى فى تعداد الروابط وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ فى نحو قل هو الله احد فصار الروابط ستة فالخمسة هو الضمير واسم الاشارة والعموم المشتمل ولام الجنس والظاهر موضع المضمر وزاد السادس على ذلك الخمسة وهو كون الخبر تفسيرا للمبتدأ وقال الغفورى فى حاشية الجامى وكذا لا بد للمفرد الواقع خبرا للمبتدأ من رابط اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله والمعنى هذا المكان غليظ كله وكله تأكيد للضمير قال الكسائى لا بد فى الخبر مطلقا من عائد واستدل باجماعهم على ان فى خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان انتهى كلام الغفورى قال المص ويجوز حذفه اى حذف العائد فان قلت ان العائد ترتقى الى الستة وما هو جائز الحذف الا الضمير وفيما عداه من العوائد لا يجرى هذا الحكم فكيف يصح قوله ويجوز حذفه بارجاع الضمير المجرور الى العائد الشامل للستة قلنا اذا ذكر الشئ مطلقا يصرف الى الكمال فاطلاق العائد الذى هو مرجع الضمير المجرور فى قوله حذفه مصروف الى الضمير نفسه لانه الاصل فى الكون عائدا والذى ذكروه من العوائد هنا لواحق الى الضمير وتوابع لذلك الاصل فانه اذا ذكر العائد مطلقا يفهم منه الضمير لا غير فان قلت ان قوله يجوز حذفه مناف لقوله لا بد من عائد اذ بين الجواز والوجوب منافاة ظاهرة قلنا لما كان الحذف مخصوصا بالضمير فمن احكامه الحذف فى اى مقام وجد فيه القرينة وحينئذ يلاحظ فى التقدير ومعلوم ان المقدر كالملفوظ فلا منافاة بين قوليه قوله قياسا اذا كان مجرورا بمن الخ قال الغفورى وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسى اذا كان مجرورا بجارة من فى جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول لان جزئيته يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثانى نكرة كما فى السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر فح ينبغى ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوى اذا كان ظرفا وسماعى ان كان غير ذلك وذلك فى الضمير المنصوب والمجرور لا فى الضمير المرفوع انتهى كلام الغفورى قوله وهو صفة اى الجار والمجرور مرفوع المحل على انه صفة منوان الذى هو المبتدأ الثانى قوله وكذا ان كان معرفا باللام اى مثل هذا الجار والمجرور يكون مرفوع المحل على انه صفة المبتدأ الثانى المعرف باللام فى قوله البر الكر فان قلت فكيف يكون الجار والمجرور صفة للمعرف باللام لان جملة الظرف نكرة اجاب عنه بقوله ان اللام فى الكر كاللام فى اللئيم كما ان جملة يسبنى صفة اللئيم المعرف كذلك جملة الظرف المستقر هنا يكون صفة للكر المعرف فان استنكف ان يكون الظرف

المستقر صفة يجوز ان يكون نحالا الخ يكون محل الظرف منصوبا قال العصام الكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن والمن رطل وثلث ولقائل ان يقول انك صرحت فيما سبق وقلت ولا يجوز تعدد المبتدأ ثم تقول بتعدد المبتدأ فى قولك البر الكر بستين كما صرح القوم جميعا فى اعراب هذين المرفوعين مبتدأ ان الاول البر والثانى الكر اللهم الا ان يجاب ان المراد بعدم جواز تعدد المبتدأ فى المبتدأت التى كانت هى متجانسات متحدة النوع متقاربة الاشخاص فلا يجوز ح ان يقال مثلا زيد بكر خالد قائم بل تقول بالعطف زيد وبكر وخالد قائمون وكذا التفاح والكمثرى والرمان ثمرات لذيذة بالعطف لا بتركه وكذا السمور والسنجاب والقاقوم فروات نفيسة بالعطف لا بدونه وليس البر والكر بستين كالمذكورات بل هما متخالفان جنسا ونوعا فليتأمل قال المص واصله اى اصل الخبر قال الغفورى والاصل هو فى اللغة ما يبتنى عليه الشئ وفى العرف القاعدة لكن المراد ليس هذا ولا ذاك بل المراد هو ما ينبغى ان يكون الشئ عليه وانما قال الاصل ولم يقل الاولى لان المقصود استماع ما لم يعرف ولم يسمع واستفادة ما حكم به على المبتدأ المعروف وقد استفيد من هذا التقرير ان قول الشارح فى تفسير قول المص واصله اى الاصل فى الخبر والاولى له ليس على مراد المص فتبصر قوله تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة الخ ليس بوجه بل يجر سوء الظن وهو مما يجب التحاشى عن مثله فى هذا المقام وانما الوجه قوله ويجوز ان يكون مثل هذا الخ بل يجب ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب والتبرك بذكره هكذا عند التضرع اليه تعالى قال المص ويجوز حذفه اى حذف الخبر اعلم ان حذف الخبر على وجهين كما صرح به ابن الحاجب الوجه الاول جوازا فى مثل خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه فى اللباب خرجت فاذا السبع واقف الوجه الثانى وجوبا فيما التزم فى موضعه غيره وهى فى اربعة مواضع الاول المبتدأ الواقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لكان كذا وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا والثانى كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتأويله منسوبا الى الفاعل والى المفعول والى كليهما وبعده حال مثل ضربى زيدا قائما ذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما والثالث كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته الواو تدل على الخبر المحذوف وهو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه والرابع كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم نحو لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى وجواب القسم قائم مقامه وتفصيله فى الضيائية فليراجع ثم فان قلت فلم لم يذكر المص واجب الحذف فى الخبر بل بجوازه قلنا الجواز هنا اعم من الوجوب اذ كل واجب جائز ولا عكس قال المص واذا كان المبتدأ بعد اما الخ شروع فى حكم اخر من احكام الخبر من حيث وجوب دخول وجوب الفاء عليه وجوازه وامتناعه قوله فى جميع الاوقات الخ اى لا انفكاك له منها ابدا بل يلزمه الفاء سرمدا قال المص اما زيد فمنطلق قال السيوطى فى الاشباه انه انما صرحت بلفظ الشرط فيه كانك قلت مهما يكن من شئ فزيد منطلق فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزئين مقدمة عليهما وانت فى قولك اما زيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو فى معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هى على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا

اما فزيد منطلق كما يقولون مهما يكن من شئ فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العاطفة بعدها اسم وليس قبلها اسم انما قبلها فى اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا فوسطوها بين الجزئين فيكون قبلها اسم وبعدها اسم آخر فتأتى على صورة العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما تأتى عاطفة بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو انتهى فى الاشباه قال البلوى فى مفيده قولهم اما زيد فمنطلق تقديره على مذهب سيبويه مهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذف مهما واقيم اما مقامه ثم حذف فعل الشرط وهو يكن من شئ فوسط زيد بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء وارتفاع منطلق بالخبرية وقال فيه ايضا فى كلمة اما معنى الشرط ومن ثمة لزمتها الفاء فى جوابها والاول سبب للثانى فتستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فضربته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكريرها كالمثال المذكور وقد يكتفى بقسم واحد من القسمين حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر وقد جاءت كلمة اما للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال كاما الواقعة فى اوائل الكتب نحو اما بعد فاقول قوله او لضرورة اضمار القول الذى هو مدخوله استغناء عنه الخ اى دخول الفاء واجب فى الخبر الذى وقع مبتدؤه بعد اما فى كل وقت الا وقت ضرورة الشعر او الا وقت ضرورة اضمار القول الذى هو اى ذلك القول المضمر مدخوله اى مدخول الفاء الخ بقدر القول مع الفاء ليصح المعنى وانما الحذف لكون ذلك المقدر الضرورى مستغنى عنه بالمقول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم فذوقوا اكفرتم ان هنا محذوف اى فيقال لهم اكفرتم لان الاستفهام يقتضى صدارة الكلام قوله اى بجملة فعلية او ظرفية اى ان كان المبتدأ اسم موصول تقع صلته جملة فعلية نحو الذى يأتينى فله درهم او جملة ظرفية نحو الذى فى الدار فله درهم قوله او موصوفا به اى بالموصول المذكور اى او ان كان المبتدأ اسما موصوفا باسم الموصول الذى صلته فعلية او ظرفية نحو السائل الذى يرى من هذا الخ فله درهم ونحو النائم الذى فى الفراش فله اخ من رضاع قال المص او نكرة موصوفة باحدهما اى او كان المبتدأ نكرة موصوفة بالفعل او الظرف نحو رجل يأتينى فله دينار ونحو رجل فى القصر فله ديباج قال المص او مضافا اليها اى الى احد المذكورات جميعا مثال المضاف الى الموصول الذى صلته فعلية نحو غلام الذى يأتينى فله درهم ومثال المضاف الى الموصول الذى صلته ظرفية نحو غلام الذى فى الدار فله درهم ومثال المضاف الى الموصوف بالموصول الفعلى نحو غلام العبد الذى يأتينى فله درهم ومثال الظرفى نحو غلام العبد الذى فى الدار فله درهم ومثال المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل نحو غلام رجل يأتينى فله درهم ومثال الموصوفة بالظرف نحو غلام رجل فى الدار فله درهم فهذه هى الامثلة الست للمضاف الستة قوله او كان لفظ كل مضافا الخ مثال المضاف الى نكرة موصوفة بمفرد نحو كل رجل عالم فله درهم ومثال الغير الموصوفة نحو كل نعمة فمن الله قوله اذا دخل عليها اى على المبتدأ المذكور ان وان الخ يعنى يجوز دخول الفاء فى الخبر وعدم الدخول فقد وقعا فى الآيات الكريمة مثال الدخول قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثال عدم الدخول ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات الآية قوله قال الفاضل العصام الاولى الخ وما قاله اولى ليس بشرط بل تركه اولى لان كلمة او ليست لترديد الشرطين بل من قبيل عطف عبارة على عبارة اخرى اى يقال يأتينى

قوله عند قيام قرينة مقالية كما مثل المص او حالية نحو خرجت فاذا السبع اى واقف بالباب ويجب اذا التزم فى محله غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو اى موجود الجواب فى محله وغير ذلك مما بين فى المطولات فتح الاسرار التزم قوله وجب دخول الفاء ولا تفارق هذا الخبر الا لضرورة الشعر فانها قد لا تدخل عليه كما فى قوله اما القتال لا الخ لما فى دخولها من الخلل بالوزن نور الابصار قوله او للحكم به يعنى ان يكون الاول سببا للحكم الثانى عليه وان لم يكن سببا له محرم

قوله ومن قصر على الثالث فقد قصر اه وجه قصر من قصر قصر المص فى المثال عليه واما ما ذكره الشارح من المثالين فمن عمم فعلية للاولين فصنوع لا يعتد به فمن يعتد بكلامه قوله النقل او المثال ممن يعتد بكلامه فى كتابه تدافع ظاهر جواز فيجب كلامه على الخبر لشابهتهما الشرط فى الدلالة دخول الفاء على الخبرية من قبيل الاخبار من الخبرية والجزاء اللذين وكان يخرج الكلام مانعا على السببية وكذا العلل فكان ليس فرق الى الانشائية فى الامتحان مع انه كنعها وما ذكره فلا يلزم التزامه وصريح نفسه بل نقل فلا يكون معارضا لما هو صريح غير صريح فلا نص هنا بل نص اذا الكلام مسوق قول نفسه ولعل لهذا امر بالفهم له فلا تدافع فاوجهها

قوله فى عراض المواكب اى فى شقها حاشيه وقد صحفه من يقول بجمع عرض الدار والمواكب جمع موكب اى وهم القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة الفرسان وسير انصب على الصدر يرا اى شبرون معراب وذلك قوله بفعل اى مع فعل صريح وليس المراد سيرا اذا كانت صلته جملة فعلية البتة فضرب رجل قام الاسم المنصوب بفعل صلته فعلا حتى يكون موصول ولا الصلة جملة عالم مسامحة لان عصام

اويقال فى الدار كذا صرح به الفاضل الهندى وليس قول العصام الا العندى اكتفى المص بمثالين لانهما
الاصل فى هذا الباب والاثنان الباقيان بذكرهما اولى الالباب قوله لاحاجة الى هذا التأويل فافهم
اشار بقوله فافهم الى ما قاله العصام من ان الاقرب ان الفرار سبب لها لانه قد يصير سببا للبلوغ الى موضع
قدر فيه الموت ومما يناسب لهذا المقام انه انى سمعت من استاذى الفاضل انه قال حضر ملك الموت
يوما بمجلس سليمان النبى عليه السلام فلما رآه قال سليمان عليه السلام له اذا آثرت يا عزرائيل امرا بقبض
فقال زائرا واذا رجل جاء وقال يا نبى الله لى على فلان فى بلدة فلانية بعينه كذا دراهم ودنانير لكن لبعدها
ارجو منكم ان تأمروا الريح حملتنى والقتنى الى تلك البلدة فامرها سليمان عليه السلام وحملته الريح
والقته بما يريد فتعجب ملك الموت عليه السلام وقال سليمان عليه السلام ما سبب تعجبك فقال انى
مامور بقبض روحه فى الوقت الفلانى فى الساعة الفلانية فى البلدة التى سندعى الوصول اليها فلما
رأيته هنا تحيرت فلما قال ما قال واخذته الريح وهبت به الى تلك البلدة وانا الان ذاهب اليه وافعل
ما امرت فسبحان الحى القيوم الذى هو القادر على كل شئ ويفعل ما يريد وهو بكل شئ عليم قوله وفى
غيرها اى المواضع المذكورة وجوبا وجوازا وهى ثمانية عشر موضعا تقريبا قال المص والخامس اسم
باب كان عد المص هذا المرفوع مستقلا برأسه وميزه من مرفوع الفعل تاما كان او ناقصا على خلاف
الجمهور لاسيما ابن الحاجب فانه لم يميز مرفوع الافعال الناقصة من التامة حتى عمم شارحو مقدمة
الكافية ومحشو شارحيها بالموافقة الوافية الاسناد فى تعريف الفاعل الى التام والناقص والخبرى
والانشائى والسلبى والايجابى والمص خص الاسناد الى الفاعل بالفعل التام المعلوم او ما بمعناه من
اسم الفاعل واسم الفعل واتى لهذه الاضرب الثلث امثلتها كما سبق فى بحث الفاعل لكن عمم الشارح هناك
معنى الفعل جميع الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر على خلاف مثال المص فتبصر وتذكر
قوله اسم باب كان اى نوعه هذا تفسير لا يستفاد منه فائدة ما فتأمل قال المص وحكمه حكم الفاعل اى
حكم مرفوع الافعال الناقصة حكم مرفوع الافعال التامة لان الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
الخارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفى النسبة خارج عن النسبة فخرج عن الحد الافعال التامة لان الافعال التامة موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له الافعال التامة لا التقرير
وحده كما فى الافعال الناقصة فبذلك تميز الناقصة من التامة الا ان مرفوعيهما متحد فى الفاعلية
فلذلك كان حكم المرفوعين متحدا قوله الى اخر ما ذكره فى بحث الفاعل من كون الضمير واجب الاستتار
وجائزه وكون الاسناد الى ضمير المؤنث والجمع وغيرهما والى الظاهر كذلك والى غير ذلك قال المص
وامره كامر خبر المبتدأ ولم يقل وحكمه كحكمه لان المقام مقام التعميم والامر اعم من الحكم فان امره كامره
فى اقسامه واحكامه وشرائطه ولو قال حكمه كحكمه لضاع هذا التعميم ولو امكن لان مصراعى
باب التأويل مفتوح على ظهره ولذلك التعميم قال ابن الحاجب ايضا وامره كامر خبر المبتدأ اى امره
كامره فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا

ومحذوفا

ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة يلزمه من عائد ولا يحذف الا اذا علم فظهر من ذلك التحقيق
ان قول الشارح اى حكمه ليس فى محزه فتبصر قوله ان ان ابن زيد ممتنع لبطالة الصدارة الاستفهامية نقطة
قوله على ما سبق تحقيقه فى بحث العامل عند ذكر الحروف المشبهة بالفعل فى بيان وجه تسميتها بالمشبهة
بالفعل قوله حط المرتبة بالمهملتين ثانيتهما مشددة اى تنزيلا لمرتبة الفرع عن درجة الاصل اذ لو قدم
لتساوت المرتبتان فلا يحصل التمييز بين الفرع والاصل قوله لتبينه مما سبق كما سبق هذا مثل قوله فيما سبق فى
تعريف خبر باب ان انما المذكور عمله وما يناسب له ولا يستنبط التعريف هنا وفيما مر جميعا وتعريفه هو المسند
بعد دخول لا عليه كما عرفه ابن الحاجب خبر لا لنفى الجنس هكذا قيل ان معنى لنفى الجنس نفى صفة الجنس وقال
الفاضل الهندى فى تفسيره اى لنفى حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه
قال الغفور ان لا لنفى الجنس دخلت على النكرة وعملت عمل ان لان لا هذه تشابه ان فى افادة المبالغة لان
لمبالغة النفى وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لا نقيض ان فمن باب حمل النقيض
على النقيض قال الفقير ان من نظر الى جهة المبالغة فقط جعلها من باب حمل النظير ومن نظر الى جهة النفى
والاثبات بالمبالغة فيهما جعلها من باب حمل النقيض قوله ويجب فى بنى تميم لان بنى تميم لا يثبتون خبر لا قال
الجزولى لا يظهرونه فى اللفظ وقال الاخرون لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فعلى هذا معنى لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال قال المص واما المنصوب فلما اتم ذكر النوع الاول من الانواع الاربع للقسم الاول الذى
هو المعمول بالاصالة من القسمين اعنى به المرفوعات التسع التى هى الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واسم كان
وخبر ان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس المضارع الخالى عن الناصب والجازم اراد ان يشرع
فى ذكر النوع الثانى من تلك الاربع فقال اما المنصوب فثلاثة عشر قال المص المفعول المطلق اى المصطلح
بين النحاة بذلك الاسم ويقولون له ايضا المصدر مثل قولهم منصوب على المصدرية قدم المفاعيل لانها
اصل المنصوبات وقدم منها المفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون غيره الا ترى انك
اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فعلك لا زيد صرح بذلك الفاضل الهندى وجه التسمية بالمفعول المطلق
على ما قاله الفاضل الهندى ثلثة احدها يسمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بالحروف وثانيها هو المفعول
حقيقة واصطلاحا كما سبق آنفا وثالثها انه يجئ من المتعدى واللازم ولا يحتاج تعديته فعله اللازم بالجار
البائية اليه بحذف المفعول به فانه يحتاج تعديته فعله اللازم الى الباء الجارة نحو ذهبت بزيد قوله
اسم ما اى معنى الخ كلمة ما هنا عبارة عن الحدث حقيقة او حكما ليدخل تربته تربا اى رميته بالتراب
فالتراب حدث حكما وان لم يكن حقيقة قال الفاضل الهندى قولهم تربا وجندلا مستعملان فى الدعاء عليه
اى تربه تربا وجندله جندلا اى رميته بالتراب وبالجندل اى الصخرة العظيمة فالتراب والجندل وان لم يكونا
حدثا حقيقة الا انهما اسما حدث فكانا حدثا حكما قوله فلا ينتقض الخ بسبب التعميم على هذه الحيثية كما صرح
به الفاضل الجامى حيث قال والمراد بفعل الفاعل قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا بان يكون مؤثرا فيه موجدا
اياه فلا يرد مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة قوله ما يراد بالفاعل ان يعم نائبه لئلا يخرج مثل
ضرب ضربا على صيغة المجهول وذلك تكلف اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز او عمومه او الجرى على الغير
الظاهر مع انه لا قرينة لهذه الارادة كذا فى الحاشية قوله بمعناه صفة ثانية او ظرف مستقر منصوب المحل

حال من المستتر النائب فى قوله مذكور راجع الى العامل والضمير البارز فى قوله بمعناه راجع الى الاسم
الذى هو المفعول المطلق اى حال كون ذلك العامل المذكور ملابسا بمعنى ذلك الاسم الذى هو المفعول
المطلق والمراد بتلك الملابسة اشتراك الاسم والعامل فى المعنى الذى هو مدلول لكل منهما اما مطابقة
او غيرها ليدخل النوع والمرة والالة فليتبصر قوله اى ملابس بمعنى ذلك الاسم اى المفعول المطلق فخرج
ما خرج بهذا القيد من المذكور فى الشرح وخرج به ايضا مثل كراهتى فى كرهت كراهتى اذا اعتبر وقوع فعل
الكراهة عليها قال السيد السند اذا كان كراهتى مفعولا به فمعنى كرهت كراهتى بالفارسى كراهت داشتم
كراهت داشتن خود را واذا كان مفعولا مطلقا فمعناه به كراهت داشتم كراهت داشتن خود فقد تميز
الفرق بين المعنيين لمن له فى القلب عين قوله غير متمش فى النوع والعدد فيه ان معنى الاشتمال هنا اشتمال
السكنجبين الخل والعسل وماء الورد فعلى هذا هل لا يكون كل واحد من النوع والعدد مشتملا عليه
وهو القائل آنفا ان معنى الملابسة اشتراكهما فى معنى مدلول لهما اما مطابقة او تضمنا ولو مختلفا فكلما
وجد هذا الاشتراك وجد هذا الاشتمال فاقرار الاشتراك وانكار الاشتمال تحكم فتدبر قوله او بابا نحو
انبتا لله نباتا اى او قد يكون عامل المفعول المطلق مغايرا من حيث الباب لا من حيث المادة نحو انبته الله نباتا
واعطيت عطاء وسلمت سلاما وكلمت كلاما فهذه المصادر منصوبات بالافعال المذكورة قبلها على مذهب
المبرد والمازنى والسيرافى واما على مذهب سيبويه منصوبات بالافعال المقدرة من بابها فالتقدير فى
انبته الله نباتا نبت نباتا وفى اعطيت عطاء عطى عطاء وقس عليهما الباقى وقيل ان قعدت جلوسا من باب
المغايرة بابا ايضا لان القعود مخصوص بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام على ما ذكر فى شرح
المصابيح فى الاحاديث النبوية وانما يكون من باب المغايرة مادة لو لم يكن كذلك على ما صرح به العصام قال
المص وقد يحذف فعله قول المص فى التعريف عامله وفى الحذف فعله انما هو للتنبيه على ان المحذوف المعتبر
فى باب الحذف هو الفعل وما قاله الشارح هنا من تطويل الكلام لم تمس اليه الحاجة واطلق المص الحذف
ليشمل الجوازى والوجوبى فعليك الرجوع الى كتاب ابن الحاجب المسمى بالكافية اذ فيها تفصيل الحذف
وجوبا وجوازا قال المص ويجوز تقديمه اى تقديم المفعول المطلق على عامله اطلق المص هنا وترك القيد
بقوله ان لم يكن للتأكيد وقد صرح فى امتحانه حيث قال لكن لا يتقدم اذا كان للتأكيد لان حق المؤكد التأخير
فلا توافق بين كلاميه فى كتابيه ولم يمكن ان يجاب بجواب اقتضاء المقام لكن لا يبعد ان يجاب اللهم نظرا الى
جانب الكثرة هنا فى النوع والعدد فليتأمل قال المص والثانى المفعول به اعلم ان الفعل المتعدى هو الذى
يكون له المفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وان شئت قلت هو الذى يقع عليه فعل الفاعل
وكلتا العبارتين جارية على السنة النحاة قاله السيوطى فى اشباهه وقال صاحب الارشاد المفعول به
ما انتصب بفعل متعد على انه واقع عليه قال الرضى اختلفوا فى عامل المفعول به قال سيبويه هو الفعل
وحده وهو الحق الصحيح مختار السلف والخلف وقيل الفاعل وحده وقال الفراء الفعل مع فاعله وقال
الاخفش عامله الفاعلية وهو امر معنوى مراد الاخفش بالفاعلية ان عامله فاعلية الفاعل ولو
كان نفس الفاعل لكان العامل لفظيا كما قيل لكن الفاعلية امر معنوى فكان العامل معنويا قوله
لتوقف تعقل المتعدى عليه لان الضرب مثلا كما لا يتصور بدون الضارب لا يتصور بدون المضروب

قوله هذا هو الملائم السابق ويجوز العكس يعنى بالعكس ارجاع ضمير يكون للفعول المطلق وضمير لفظه للعامل وبالسابق جعل بمعناه صفة ثانية للعامل وارجاع ضميره الى المفعول المطلق لكن هذا العكس اولى من الاصل اذ هو المناسب للمقام وايضا يحتمل ان يكون بمعناه صفة للاسم او حالا من فعله وضميره الى العامل بل هو اولى من الجعل السابق لكونه مناسبا للمقام ايضا فعلى هذا يكون العكس ملائما للسابق والمقام جميعا قوله مع انها سيان فى كونهما مقتضى النسبة انه مقتضاها هو الحدث المطلق المفهوم من لفظ الفعل ولا تقتضى حدثا آخر والمفعول المطلق اما تأكيد لذلك الحدث او بيان له فلا يكون مقتضى النسبة فلا يكون مساويا للفاعل قوله التى هى داخلة فى مفهوم الفعل اه ان اريد بكونه المفهوم اللغوى فهو ليست داخلة فيه لكونه بسيطا وان اريد الاصطلاحى وهى ايضا غير داخلة فيه اذ هو لفظ دل على معنى مستقل بالفهم مقترن باحد الازمنة الثلثة وان اريد غيرهما عليه البيان فلا تكون النسبة داخلة فى مفهوم الفعل اصلا بل هو غلط مشهور ذكرناه فى بحث الفعل من اراد تفصيله فليرجع اليه قوله ثم ان اللازم من نفى اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعمه البعض بل يجوز ان يكون الذكر اولى لمفيد فائدة حاشيه

ايضا قوله وهو فى اللغة الذى الصق الخ الى هنا معناه اللغوى وقوله ونائب الفاعل ليس من تمام
المعنى اللغوى بل مراده ان يذكر معنى عبارة قولهم المفعول به وبين الفاظ هذه العبارة كلمة كلمة
ولفظا لفظا والذى ينبغى ان يقال فى هذه العبارة من حيث مجموعها تعبير عن منصوب يقال له المفعول
فى مصطلح النحاة الا ان مراد الشارح من بيان معناه اللغوى ثم الشروع فى الاصطلاحى ان يجيب الاعتراض
حيث قال فى الحاشية اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام بانه لو كان كذلك اى لو كان معناه
كالذى ذكرته وقوله به نائب الفاعل والضمير راجع الى اللام لما جاز حذفها وتنكير المفعول وهو جائز
كثير بلا نكير يعنى ان الضمير انما يطلب مرجعا قبل النقل عن اللغوى الى الاصطلاحى لا بعده بل يكون المجموع
اسما للمنقول اليه وقد صرح ذلك الفاضل فى بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا قد يجرد
عن اللام كنابغة فى النابغة ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور فالتحقيق انه راجع الى الموصوف محذوف
اى شئ مفعول به واللام ليس بموصول لعدم القصد للحدوث بالصفة انتهى ما فى الحاشية قوله اى
تعلق به حسا او عقلا قال الفاضل الكردى فى حاشية العصام المفعول به فى اللغة ما فعل به فعل حسى
وفى الاصطلاحى ما وقع عليه فعل الفاعل اعم من ان يكون حسا او معنى والمراد بالوقوع هو التعلق
المعنوى الذى لا يعقل الفعل بدونه لا التعلق الحسى اذ كل الافعال ليست واقعة على مفعولها حسا
مثل علمت زيدا فاضلا ورأيت عمرا واردت بكرا والتعلق المعنوى هو الذى يشمل الجميع فوجب حمله عليه
وهو الفارق بين المتعدى وبين غير المتعدى من الافعال وذلك ان الفعل المتعدى هو الذى له متعلق
يتوقف تعقله عليه وما كان متعديا الا باعتبار هذا التعلق وهو الذى يسمى مفعولا به لانه اوقع
الفعل به او تعلق به انتهى كلام الفاضل الكردى قوله فلا يرد انه لا يتناول اى التعريف مثل عرفت زيدا
قال فى الامتحان وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا مجاز لا قرينة له يعنى لو كان لهذا المجاز قرينة
لا يرد هذا السؤال بذلك الجعل فاجاب الشارح بانه لما صار الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا بالغلبة
والاشتهار كالحقيقة العرفية صح استعمال الوقوع فى معنى التعلق المذكور بلا قرينة فلا يرد هذا السؤال
لوجود التعلق به عقلا وفيه تأمل قال المص وهو على قسمين الخ يعنى ان المفعول به اما صريح منصوب
لفظه او غير صريح منصوب محله فصار على قسمين والاول مختص بالعامل المتعدى اذ به يصير الفعل
متعديا والثانى شامل للمتعدى واللازم اذ يصح تعلق حرف الجر بهما قوله وعدم المانع عنه اى عن تقديم
المفعول به على عامله كوقوع المفعول به فيما بعد مدخول ان المصدرية مثل اعجبنى ان ضربت زيدا فلا
يجوز ان يقال اعجبنى زيدا ان ضربت فان المؤول بالمصدر كالمصدر اذ فيه لا يجوز تقديم المعمول فكذلك
المؤول قوله المفعول فيه مثل مفعول به يعنى الالف واللام فيه بمعنى الذى وقوله فيه نائب الفاعل
وضميره راجع الى الالف واللام ومعناه اللغوى الذى فعل فيه اى وجد فيه الفعل قوله اسم ما اى
شئ جعل كلمة ما موصوفة وما بعدها صفة له بل كلمة ما هنا عبارة عن المعمول المنصوب لا يسند على المقام
ايام فح لا بد من ذكر لفظ اسم قبل كلمة ما ليصح المعنى فلذلك اتى به المص ولو لم يأت به وجب ان يقدر مضافا
فى قوله فعل فيه بان يقال فى مسماه قال المص فعل فيه على صيغة المبنى للمفعول وضمير فيه راجع الى ما وقوله
مضمون عامله مفعول ما لم يسم فاعله واضافة المضمون الى العامل بمعنى فى وحاصل المعنى المفعول فيه

قوله فى اللغة الذى الصق به الفعل اه قال فى حاشية هنا هذا اشارة الى الجواب عن اعتراض العصام بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثير بلا نكير هذا كلامه وحذف الموصول بدون الصلة قليل فى السعة على انه يلزم ح بقاء الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب الضمير مرجعا انما هو قبل النقل لا بعده اه اذ يكون المجموع اسما للمنقول اليه وقد صرح ذلك الفاضل فى بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا قد يجرد عن اللام كنابغة فى النابغة ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدث بالصفة اقول فيه انه لو سلم انما يسلم بعد النقل فافهم ثم قال هنا ايضا بانه لم يجعل كل من اللام والضمير جزءا من المنقول بل كلمة به اسما كما كان قبل النقل قوله وهو المجرور بالحرف سوى فى واللام وما بمعناهما اه ويلزم ايضا ان يستثنى الحروف الشبيهة وهى الزائد ورب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان مجرورها لا يكون مفعولا به كما ذكره المص فى بحث حروف الجر قوله لفوته فى العلاء هذا مبنى على اطلاقه اذ فيه ما هو ضعيف فيه [illegible] حاشيه

فى اصطلاح النحاة اسم معمول منصوب فعل فيه ماهو مضمون فى عامله اى موجود فى ضمن عامله وهو الحدث اما مطابقة ان كان العامل مصدرا او تضمنا ان كان العامل غيره فدخل مات زيد يوم الجمعة لان ماهو مضمون وموجود فى ضمنه هو الموت وهو واقع فى يوم الجمعة قوله مربيان حكم كل منهما اى حكم كل من الزمان والمكان قدمر فى بحث حذف حرف الجر مفصلا وقال المص وشرط نصبه الخ اقول لو لم يقدر فى لايكون مفعولا فيه اتفاقا اما ان تقدير فى هل هو شرط فى نصبه ايضا ام لا فقال المص وابن الحاجب شرط وقال البيضاوى والجمهور ليس بشرط قال المص وقدمر شرط تقديره اى شرط تقدير فى وهو كون الظرف ظرف زمان مبهما كان او محدودا وكون الظرف ظرف مكان خاص بالمبهم اذ فى محدود المكان لايقدر فى بل يلزم ذكرها فى اللفظ ولايجوز الحذف هذا الذى مر فى بحث حذف حرف الجر قال ابن الحاجب وشرط نصبه تقدير فى قال الفاضل شارحه الجامى والتلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهمها ومحدودها تقبل ذلك التقدير الا ان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة يعنى يكون ذلك القبول فيه ولم يبق حاجة الى التقدير بسبب ذلك القبول فتبصر قال المص ويجوز تقديمه قال فى امتحانه بتقدم المفعول فيه جوازا على عامله نحو يوم الاحد سرت ووجوبا لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما سرت واى يوم سرت قوله على مامر فى بحث حروف الجر حيث صرح به فيما سبق فى بحث اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وعدم جواز تقديم الجار والمجرور اذا كان نائب الفاعل لانه كالفاعل فكما لايجوز تقديم الفاعل لايجوز تقديم نائبه ايضا فلا يقال لزيد به ممرور خلافا للزمخشرى نقله العلامة التفتازانى فى شرح مختصر عز الدين حيث قال ان الزمخشرى ذكر فى قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه هذا المحصل ماسبق فى الشرح قال المص وحذفه مطلقا بالرفع عطف على قوله تقديمه اى ويجوز حذف المفعول فيه بقرينة وبغيرها لكن حذف عامله ليس بمطلق بل مقيد بالقرينة قال المص المفعول له وهو اسم ما فعل لاجله مضمون عامله اى اسم معمول منصوب فعل لاجل حصول ذلك المعمول مضمون عامله اى مدلول عامله الذى هو الضرب فى قولنا ضربته تأديبا فتأديبا اسم معمول منصوب فعل لاجل حصول الضرب الذى هو مدلول ضربت ففى التعريف حذف مضاف وهو قولنا حصول فلشيوعه لم يضر مثل هذا التسامح وقد حسن الفاضل الهندى هذا التعريف لخروج التأديب المنصوب لكونه من الاغيار فى قولهم كرهت التأديب الذى ضربت لاجله لانه ليس مضمون العامل ان قلت ان هذا التعريف ليس بجامع لخروج تعظيما فى قولهم ماضربته تعظيما مع انه من الافراد قلت مضمون ماضربته عدم الضرب وهو حدث من الاحداث فقد وجد بالترك ومآله كففت يدى عن الضرب تعظيما قال المص وشرط نصبه لفظا الخ اعلم ان ههنا قيود ثلاثة لو انتفى واحد منها لايقال له مفعول له فى اصطلاحهم كونه مصدرا فقولك جئتك السمن فليس بمفعول له لفقد المصدرية وكونه فعلا لفاعل المعلل فقولك جئتك لاكرامك فليس بمفعول له لفقد اتحاد الفعل اذ الاكرام فعل المخاطب والمجئ فعل المتكلم وكونه مقارنا للفعل فى الزمان فقولك جئتك اليوم لمخاصمتك امس فليس بمفعول له لفقد المقارنة الزمانية ولا مخالفة بينهم فى القيد الاول كلهم متفقون فى وجوب وجوده واما الاخيران ففيه اختلاف فذهب بعضهم ان الاتحاد فى الفاعل ليس بشرط فاختاره الرضى لكن اجابوا عما استدل به وفى القيد الثالث وهو وجوب اتحاد الزمان

خالفه

خالفه ابو على الفارسى واجابوا عما استدل به ايضا واعلم ان هذه القيود الثلاثة شرط فى تقدير اللام وهو شرط نصب المفعول له لفظا فاذا لم يوجد احد هذه القيود لايحذف اللام بل يذكر لفظا كما سبق آنفا فى الامثلة الثلاثة مناهنا فلا يكون نحو من المنصوبات لفقد شرط نصبه فى العبارة والفرق بين الترك وبين الحذف ان الحذف يسبقه الاتيان ثم الازالة عن التركيب والترك لم يسبقه الاتيان بل لم يأت به اولا وانما اختار الترك على الحذف هنا لانه لايحتاج الى القرينة لان الحذف يستعمل غالبا فيما فيه القرينة والترك بخلافه وماقال له الشارح من انحطاط الرتبة ليس بوجه على ان قوله عن رتبة ماسبق من الاقوال المجهولة الغير المعلومة اذ السابق مفاعيل ثلاثة ومراده اى منها وماقيل انه من التفنن انما لايبعد وجها اذا كان بين الحذف والترك عموم وخصوص لكن فيه خدشة فتأمل قال المص المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته فقوله معه نائب الفاعل كما قيل فى به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى الالف واللام واعتذر عن نصبه بما جوز من اسناد الفعل الى لازم النصب وترك منصوبا فرفعه تقديرى باشتغال الاخر بالفتحة وقال بعض الفضلاء ان هذا الرأى شريف جدا بجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وبخلو تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وجعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص وقال العصام ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذى فعل كائنا معه اى مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا فى قولهم زيد فى الدار وفيه تأمل قوله اى المنصوب الذى ذكر الخ يريد ان اللام فى المذكور بمعنى الذى ولفظ مذكور بمعنى ذكر على صيغة المجهول ونائب الفاعل مستتر فيه راجع الى الموصول وهو عبارة عن المنصوب فخرج مثل كل رجل وضيعته لكون الرفع واجبا فيه ولم يكن منصوبا على ماصرح به قال المص لمصاحبة معمول عامل ولم يقل فاعل عامل ليعم الفاعل والمفعول فالاول نحو استوى الماء والخشبة والثانى مثل قول الشاعر وحسبك والضحاك سيف مهند ولم يقل معمول فعل ليعم الفعل وشبهه ومعناه قوله نصا على المقصود الذى هو كون مابعد الواو مفعولا معه والواو للمصاحبة قوله معنى المصاحبة المشاركة يعنى ان مابعد الواو يجب ان يكون شريكا المعمول المذكور قبله لذلك الفعل فى وقت واحد فاذا قال سرت وزيدا وجب ان يكون زيد شريكا للمتكلم فى السير فى زمان واحد اى وقع سيرهما فى زمان معا بخلاف ما اذا جعل الواو للعطف وقيل سرت انا وزيد فان العطف اوجب مجرد التشريك فقط اى ان زيدا شريك المتكلم فى السير اما المعية فى زمان فغير لازم واعلم ان المفعول معه قياسى عند الاخفش ومن تبعه وسماعى عند الاخرين والمختار قول الاخفش عند ابى على الفارسى وصاحب المصباح قال المص ولايجوز تقديمه على عامله لان الواو جئ بها موضع مع تخفيفا مقوية لعمل العامل ولا يتغير عن موضعه الذى هو مابعد العامل فاذا تقدم تغير التقوية اذ المقوى بفتح الواو مقدم على المقوى بكسر الواو قال المص الحال لما اتم ذكر المفاعيل الخمس التى هى الاصول المنصوبة على مراتبها وفصلها حق التفصيل اراد ان يشرع فى ذكر الملحقات مبتدأ بالملحق الذى هو الاكثر نوعا واوفر استعمالا وادور وقوعا فى افصح الكلام لاسيما فى كلام الملك العزيز العلام واحاديث نبيه عليه السلام واخبار الآل والاصحاب الكرام عليهم الرضوان الى يوم القيام فقال الحال الى آخره قال قوله وهى فى اللغة الخ قال ابو البقاء الحال ما كان الانسان عليه من خير او شر والحال يطلق على الزمان الحاضر ويطلق على المعانى التى لها وجود فى الذهن لا فى الخارج مثل عرضية العرض وجسمية الجسم وانسانية الرجل والحركة

فانها مقومة لا قائمة ويطلق على المعانى التى لها وجود فى الخارج كالعدد من الثلاثية بفتح المثلثة الاولى والاربعية والخمسية بفتح المعجمة والستية والعشرية بفتح المهملة ويطلق على المعانى الخارجية التى يصدر عنها الفعل والانفعال كالحلم والشجاعة واضدادهما والحال عبارة عن المعانى الراسخة اى الثابتة الدائمة والصفة اعم منها لانها تطلق على ما هو فى حكم الحركات كالصوم والصلوة انتهى كلام ابى البقا قوله اى منصوبا اسما او جملة والعبارة المستقيمة ان يقال اسما مفردا او جملة واستلزام المفرد من ذكر الجملة التى هى عديله مختص بشامة الشارح قوله فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين لان كلمة او لمنع الخلو فصارت الصور ثلاثة الاولى ما يبين هيئة الفاعل فقط مثل خرج زيد راكبا والثانية ما يبين هيئة المفعول فقط مثل اخذت الدراهم مصكوكة والثالثة ما يبين هيئتهما معا مثل ضرب زيد عمرا راكبين قوله فالاولى نحو جائنى زيد والشمس طالعة فى الحاشية هذا مما استصعب دخوله فى الحال حتى قال بعض الكمل ان مثل هذا مجاز بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لامر حقيقى فلا اشكال بخروجها عن تعريف الحال انتهى قال صاحب الضوء تعريف الحال منقوض بالجملة الحالية التى لا صاحب لها نحو جائنى زيد والشمس طالعة والجواب ان مثل هذا الحال امرها فى غاية الاشكال حتى الجمهور وقعوا فى الحيرة من حلها اذ قوله والشمس طالعة جملة حالية مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول وليس بمؤكدة فلذلك الحيرة افترقت الفحول فرقا شتى فقال ابو الفتح ابن جنى انها من قبيل الحال السببية كالنعت السببى فى قولك مررت برجل قائم غلامانه والتقدير هنا جائنى زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقال بعض النحاة انها مؤلة بالمفرد اى جائنى زيد مبكرا وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشرى هذه الجملة ليست بحال بل هى مفعول معه اى جائنى زيد وطلوع الشمس قيل كذا وقيل كذا لكن عندى ان هذه الجملة حال صورة وظرف حقيقة اعنى مثل ذلك ظرف فى صورة الحال والاعتبار للحقيقة لا للصورة انتهى ما هو فى الضوء قوله كما فى مثال المتن وهو الذى سيأتى من قوله هذا زيد قائما لان قائما حال من زيد وهو مفعول معنى مفهوم من فحوى الكلام كان قوله هذا بمعنى اشير على صيغة المتكلم فيصير زيد مفعولا معنى لكنك لا تغفل ان هذه العبارة ليست بمقدرة بل ملحوظة ذهنا كى يصح وقوع الحال قوله وحسبك وزيدا قائما لعل مفعوليه وزيدا فى المعنى بناء على التغليب فى التقدير بان يقال ويكفيكما قائما درهم قال المص وعاملها الفعل او شبهه او معناه واعلم ان عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو زيد فى الدار قائما اذا قدر الظرف بالفعل او شبه الفعل وهو ما يعمل عمل الفعل من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او معنى الفعل وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح بالفعل ومن غير تقدير كالاشارة والتنبيه فى هذا زيد قائما وكالنداء فى يا زيد قائما وكالتمنى والترجى والتنبيه نحو ليتك عندنا مقيما ولعلك فى الدار قائما وكان اسد صائلا قوله فيصير التعريف حشوا قال السيد الحشو فى اللغة ما يملأ به الوسادة وفى العروض هو الاجزاء المذكورة بين الابتداء والضرب وبين الصدر والعروض من البيت وفى اصطلاح غير العروضيين الحشو عبارة عن الزائد الذى لا طائل تحته فهذا هو المراد هنا قوله الاظهر الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدأ وانما قال الاظهر لان شرط الظاهر كونها نكرة كما قاله المص اتفاقا واتفق الجمهور على الشرطية قال

قوله من الحال الخ فيكون من قبيل نقل اسم خاص الى علم فافهم

قوله سمى بها فلا يكون امرا اخلف قوله جائنى زيد احمرا او اطول منه فلا يقال جائنى زيد احمرا او اطول منه

قوله لا نقلاب من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف او الى المفهوم المشتمل على الدال على ذلك الموصوف اى لاشتمال الكل على الجزء منه

قوله مدلوله اى مدلول الحال العرفى فى الافراد اى مدلول نفسه ان كان العرفى ما يبين الخ او مدلول افراده ان كان العرفى ما يبين الخ احمد نانك

قوله فلا حاجة فى اخراجه اى اخراج المنصوب بالتبع الذى هو صفة الفعل المنصوب نحو ضربت زيدا العالم احمد نانك

قوله فالاولى نحو جائنى زيد والشمس طالعة هذا مما استصعب دخوله فى الحال حتى قال بعض الكمل ان مثل هذا مجاز بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لامر حقيقى فلا اشكال لخروجها مصححه

الفاضل الهندى ما محصله انما اشترط كون الحال نكرة لئلا يلتبس الحال بالصفة المنصوبة اذا جعلت معرفة ولان النكرة اصل والغرض انما يحصل بالاصل ولان الحال لا يحتاج الى التعريف بحسب معناها لان المقصود تقييد الحدث والنكرة كافية فيه فما فوق الكفاية زائد لا طائل تحته قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اى فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود قال المص ولا يتقدم على العامل المعنوى المستنبط من فحوى الكلام وقد عرفت انفا ان عاملها الفعل او شبهه او معناه وهى لا تتقدم على عاملها الثالث قال العصام ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصولة ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا اذ هو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا انتهى وقد مر انفا جواز الاخير لا تنس فتذكر قوله يجوز تقديمه عليه كما مر فى بحث المفعول فيه جواز تقديمه على عامله فى المتن ومر ايضا كون الحال بمعنى المفعول فيه فى الشرح فى اول تعريف الحال فقوله كما يشملهما فتفطن قوله ولو ظرفا مربوط على قوله ولا تتقدم على العامل المعنوى فتبصر قوله بها ندفع الخلل الواقع فى عبارة الكافية والخلل فى تعبير شارحنا هذا لا فى عبارة الكافية فلسوء فهمه اخذ من ذكر الجامى وايراده عبارة ذى الحال وانما ذكره لايضاح المقام وكشفه لان من عادات الشراح الفضلاء الكشف والايضاح على ان حذف الموصوف وحذف المضاف شايع ذايع فى كلام الفصحاء بل فى افصح الكلام فمن لا وقوله بكلام البلغاء يقدح الفضلاء قوله هذا منقوض بجواز مثل راكبا جائنى زيد الخ قال الهندى ولا يرد نحو راكبا جائنى زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قوله وهو المختار اى عدم جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور بحرف الجر قوله ونقل عن البعض وهو ابن كيسان وابو على وابن برهان قوله الجواز فى الاول اى فى المجرور بحرف الجر قوله فرقا بينهما اى بين المجرور بحرف الجر وبين المجرور بالاضافة قوله لا انشائية لان الحال بمنزلة الخبر عن صاحبها فلزم ثبوتها له والجملة الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها فكيف تثبت لغيرها فلذلك لا تقع خبرا ولا حالا ولا صفة ولا صلة قوله ولما كانت الجملة مستقلة الخ تمهيد وتوطئة للزوم الرابطة وربط قول المص فلا بد فيها من رابط وانما كان من رابط ليتم الواو وغيرها من روابط الحال الجملوية قوله ونحو قمت واصك وجهه الخ جواب سؤال تقديره ان قوله واصك جملة حالية وفعلها مضارع مثبت والرابط هو الواو وليس بضمير اجاب بانها جملة اسمية بتقدير المبتدأ اى وانا اصك وجهه وقد اجاب السيد الشريف بهذا الجواب فى قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ان الحال الجملة اسمية فى التحقيق لان التقدير وانتم تنسون قوله فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط بخلاف سائر الجمل المحتاجة الى الربط لان الخبر من تمام الكلام والصلة من تمام جزئه والصفة لكونها تابعة للموصوف وقائمة به كانها من تمامه فلا حاجة لها الى فضل ربط نعم قد يصدر الخبر والصفة بالواو اذا حصل لها ادنى انفصال نحو ما حسبك الا وانت بخيل وما جائنى رجل الا وهو فقير كذا ذكره الرضى قال المص لكن الغالب فى الاسمية لا الفعلية لكنه هو

قوله ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جائنى زيد ويمكن الجواب عنه بان عدم تقدم المجرور على الجار مقتضى الجار نفسه بخلاف عدم تقدم المرفوع على الفعل فانه ليس مقتضى ذات الرافع بل هو كون المرفوع فاعلا فانه كالجزء الاخير من الفعل ولذا اقتضى الاول عدم تقدم تابعه دون الثانى ولان الجار اما حرف وهو موضوع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه والتقدم ينافيه او مضاف والاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه باخر المضاف فى اللفظ والتقدم ايضا ينافيه والحاصل ان عدم تقدم المجرور على الجار مقتضى الجار نفسه من حيث هو جار بخلاف عدم تقدم المرفوع فانه لا يكون مقتضى الرافع من حيث هو رافع بل هو كون المرفوع فاعلا اذ لو قدم لزال الفاعلية ومحصوله ان القضية التى هى جزء الدليل وهى المجرور لا يتقدم على الجار مشروطة عامة يعتبر فيها وصف الموضوع اى المجرور من حيث هو مجرور ولا يتقدم على الجار وهذه القضية صادقة ولا يصدق المرفوع من حيث هو مرفوع لا يتقدم على الرافع من حيث هو رافع بل عدم تقدمه من حيث اتصافه بوصف من كونه فاعلا لا من حيث المرفوع فلا يجرى الدليل فى المرفوع لانتفاء الموضوع فلا نقض واما الجواب بمنع عدم الجواز لانه خلو عن الخلل لانه ان اريد الجواز حال الفاعلية فهو ظاهر البطلان وان اريد بعد زوال الفاعلية يرده ما اورده الشارح حاشيه

لابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة صرح به ابن الحاجب ولم يذكر المص اختيار المذهب الاخفش
من عدم اللزوم الا انه فيه ما فيه قوله لا تقع حالا لا بحالها اى لا تقع الشرطية حالا بهيئتها الشرطية
بلا تغير واما مع التغير بالتأويل فيمكن الوقوع حالا قال المص ويجوز تعدد الحال وقد سبق منا فى هذا اول
البحث ان الحال فى مثابة الخبر عن صاحبها فكما يجوز تعدد الخبر فكذلك يجوز تعدد الحال قال المص نحو جائنى
زيد راكبا ضاحكا فراكبا حال منتقلة وضاحكا حال متداخلة لكونها حالا من المستكن فى راكبا او مترادفة
ان كانتا حالين من زيد الفاعل قال المص راشدا مهديا اى واجدا الطريق المستقيم وطريق الخير الموصل
الى المراد دعاء خير لمن يريد ان يركب ويسافر الى القربة لا سيما الى طريق الحج الشريف يسر الله تعالى للخير
لداولكم بحرمة حبيبه عليه السلام قوله غير داخلة فى المقسم يريد انه لم تمس حاجة الى ذكر المستقر او الوضع
لان مثل هذه الصفة من التوابع ونحن فى ذكر الاصول فلم تكن داخلة فى المقسم اولا والاخراج بعد الدخول
وهى غير داخلة قال الغجدوانى ولا ينتقض التعريف بصفات الاسماء المبهمات نحو مررت بهذا الرجل
لوجوب كون الصفات معارف ووجوب كون التمييز نكرة قال فعلى هذا يجب ان يراد بكلمة ما شئ
فجعل الغجدوانى لفظة ما عبارة عن شئ وجعل الجامى عبارة عن اسم وجعل الشارح عبارة عن نكرة
تبعا للعصام لكن الاول احرى والبق قال المص مذكورة تامة باحد الخمسة اى برفع الابهام عن ذات
مذكورة معتبرة فى نظم الكلام تامة اى كائنة تلك الذات على حالة تمتنع بها اضافتها ملابسة باحد
الاشياء الخمسة السابقة ذكرها حيث قال عند ذكر العامل الثامن من التسعة القياسية انه الاسم
المبهم التام فانه ينصب اسما نكرة على التمييز وتمامه باحد الخمسة بنفسه وذلك فى المضمر المبهم وفى اسم
الاشارة نحو ربه رجلا لقيته ونحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا وبالتنوين نحو رطل زيتا وبنون التثنية
نحو منوان سمنا وبنون شبه الجمع نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا والى هذا اشار الشارح
بقوله وقد سبق فى بحث الاسم المبهم التام ثم اعلم ان المراد بقوله عن ذات مذكورة عما له جسم يشاهد
فى الخارج ويصدق بوجوده فى المنتصب عنه وهو المستقر والموضوع فى الرطل فى مثالنا رطل زيتا
فقبل ان يقال زيتا ان ذلك المستقر فى الرطل مبهم غير معلوم من اى جنس هو فلما قلنا زيتا ارتفع ذلك
الابهام وان المراد بقوله او عن ذات مقدرة عما يلاحظ فى الذهن وجوده ويتصور انه شئ منسوب الى
المنتصب عنه او الى متعلقه نحو طاب زيد نفسا فاما اذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا
قلنا طاب شئ زيد نفسا فالذات المقدرة هى الشئ المنسوب اليه قيل سمع من الشارح ان المراد بالذات
ما يكون ملحوظا بنفسه من غير تعلق بغيره فيشمل العلم والدار والابوة فانها ملحوظة بانفسها ثم اعلم
ان زيدا فى طاب زيد نفسا يسمى بالمنتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب
التمييز لا بمعنى ان زيدا عامل فى التمييز كذا قرره السيد الشريف فتسمية المنتصب عنه من قبيل تسمية السبب
باسم المسبب قوله زيد طيبا ابا والتمييز فيه عين اضافى محتمل لهما اى المنتصب والمتعلق فاذا كان زيد
طيبا ابا مثالا لما انتصب عنه فطيبية زيد بكون زيد نفسه ابا لآخر واذا كان لمتعلقه فطيبية زيد
بكون اخر ابا لزيد وكشف هذا المحل حق الكشف الفاضل الهندى فى شرح الكافية حيث قال قوله ابا يصح
ان يجعل اسما لزيد ويترجم بالفارسى خوشست زيد از آن روكه او پدرست ويصح ان اسما لمتعلقه ويترجم

قوله ان الرشد فرع الهداية اه الرشد علة غائية وغرض للهداية وهو مقدم فى الملاحظة وان كان مؤخرا فى الوجود ولذلك قدم فلا يرد ما ذكر فلا يحتاج الى صرف العبارة عن الظاهر الذى ذكره الشارح قوله فخرج الحال اه قال فى الامتحان فخرج النعت والحال فانهما يزيلان الابهام عن صفة صاحبهما وكذا المرأة والنوع فيفهم منه ان هذه الاربعة مشتركة فى ازالة الابهام عن صفة فينبغى ان يذكر النعت ايضا قوله او عن ذات مقدرة اه العامل فى نصب التمييز الذى يرفع الابهام عن ذات مقدرة الفعل او شبهه فانه من المنصوبات الخاصة بالمتعدى لما كان المفعول به خاص بالمتعدى كذا فى الرضى حاشية

به ايضا خوشست زيد از آن روكه مرا او را پدرست قال المص وفى اضافة عطفا ما على القريب وهو
قوله فيما ضاهاها او على البعيد وهو قوله فى جملة فصار القسم الثانى من التمييز الذى هو عن ذات
مقدرة فى نسبات ثلث نسبة فى جملة ونسبة فى شبه جملة ونسبة فى اضافة قوله اى عما يرفع الابهام عن
مقدرة لا يذهب عليك ان هذا الحكم مخصوص بالشق الثانى من شقى التمييز كما يستفاد من هذا التفسير
دون الشق الاول منه لان التمييز مطلقا لا يتقدم على عامله لا سيما الشق الاول بالاتفاق فلشهرته
لم يذكره المص ومطمح نظره فى الشق الثانى منه لما فيه من الخدشات التعبيرية فى الرجوع الى الفاعلية
التقديرية ومخالفة بعض الائمة النحوية فاشار المص باشارته الى هذا الشق الثانى ان تلك المخالفة غير
محوية قوله ولما لم يكن تحديد مطلقه اى مطلق المستثنى وقد عرف مطلقه الرضى بقوله هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل لفظ مشترك
بين المتصل والمنفصل يعنى ان لفظ المستثنى موضوع فى الاصطلاح للمخرج وغير المخرج فعلى هذا يكون
مشتركا اصطلاحيا فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد لتباينهما حقيقة والى هذا اشار الشارح بقوله ولما
لم يكن تحديد مطلقه الخ قوله قسماه تثنية سقطت نونها بالاضافة الى الضمير الراجع الى اللفظ المشترك
ورفعها بالالف مبتدأ وقوله مختلفا تثنية ايضا مضاف الى الحقيقة خبر المبتدأ والجملة منصوبة المحل على انها
صفة لقوله مشتركا لفظيا وقوله قسم اولا على صيغة الماضى المعلوم فاعله المستتر راجع الى المص قوله
باعتبار الحكم والمراد فقوله المراد بالجر عطف على الحكم وسيتضح بعد اسطر فائدة هذا الاعتبار فى الشرح قوله
فلا تناقض يعنى ان فى الاستثناء المتصل تناقض لانه يتضمن اثبات الشئ ونفيه فان قولنا جائنى القوم الا زيدا
اثبات لمجئ زيد ونفيه وهذا تناقض لا محالة بلا ريب لكن لما كان الدخول باعتبار المفهوم لا فى الحقيقة
لم يتناقض وانما احتجنا الى هذا الاعتبار لان الاخراج عن المتعدد يستلزم الدخول فيه اذ بغير الدخول
لا يتصور الاخراج فان قلت اذا لم يكن زيد داخلا فى القوم فى الحقيقة فكيف يتصور الاخراج بهذا الاعتبار
قلت معنى الدخول هنا شمول اللفظ له لولا الاستثناء ومعنى الاخراج هنا جعل الاستثناء قرينة على
عدم دخول المستثنى فى حكم المستثنى منه فى الواقع فاحفظه قال المص والمستثنى منصوب الخ ولم يقل
وهو منصوب مع ان المقام مقام المضمر لئلا يتوهم القسم الثانى فقط لقرب المرجع وانما خص بقوله اذا كان
بعد الا لخصوص الحكم الآتى بما بعدها من الادوات الاستثنائية قوله بيان للواقع بل لدفع وهم من يتوهم
بالنظر الى صورة الا ان المذكور بعد الا للصفة قوله مشابهته للمفعول لا سيما الشبه الخاص بالمفعول معه
للتعلق بواسطة الحرف قوله وقيل ان البدل فى قوة تكرير العامل الخ اى اما تعذر البدل فلفساد المعنى
على تكرير العامل للزوم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره فصار المعنى جاء القوم الا
جاء زيد وهذا عكس الغرض قوله عطف على خبر كان اى والمستثنى منصوب اذا كان بعد الا واذا كان
مقدما على المستثنى منه فى وجب النصب ايضا لكن المراد بخبر كان قول المص فى كلام موجب فقد صرح بذلك
بقوله وهو فى كلام موجب قال الغفورى ويمكن ان يعطف قوله او مقدما او منقطعا معطوفين على
قوله فى كلام موجب هو خبر آخر لكان ولا يعطف على خبره الاول وهو قوله بعد الا لانه يجب ان انتصابه
مشروط بكونه بعد الا وذلك لا يفهم من العبارة على هذا التقدير اى على تقدير العطف على قوله بعد الا

قوله لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث بيدا انه فانه بيد ولما بمعنى الا اه فانه لفظ بمعنى غير لا بمعنى من نطق بالضاد بيد انى من قريش ولفظا بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فى الهوادى بيد قد يبدل بالهمزة وهو لازم الاضافة الى جملة مصدرة بان المشددة وله معنيان احدهما معنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا ولا صفة ولا استثناء متصلا كما وقع غير بل يقع منصوبا دائما واستثناء منقطعا خاصة والثانى معنى اجل فحمله ابن هشام بن فى الحديث الشريف على الاول وعلية التمثيل مالك وغيره على الثانى والاخوات المذكورة فى اثناء هنا انتهى او لهما خلا واخرهما حاشا المباحث عشرة فصار اثنى عشر ولعله واثنان هاقانه العدم العلم بانحصارها ترك تفسيرها لعدم وتعبير اكثر المصنفين فى عدد معين وبقوله فى وطا شبه بباب الا وايضا قول الشارح انه لما ذكره للامتحان ولم يذكر لا سيما مع الظاهر المتبادر من ابن المص قوله قال العصام هذا البحث تمام التعريف الظاهر والمص ان يكون الحاجب والبيضاوى وعدم التفسير والتصحيح جزء من التعريف فى عدد كما ذكرنا لعدم العلم بانحصارها النقض ايضا آنفا فلا يرد حاشية

قوله فتبصر لعل وجه التبصر ان قول الشارح وهو فى كلام موجب كلام ذو وجهين فالوجه الصحيح
رجوع ضمير هو الى خبر كان والواو ابتدائية يعنى ان قوله فى كلام موجب خبر كان لكنه خبر ثان له اذ خبره
الاول قوله بعد الا والوجه الغير الصحيح هو كون الواو حالية وضمير هو راجعا الى المقدم على المستثنى منه
فكان المستفاد تخصيص وجوب النصب فى المقدم اذا كان فى كلام موجب وذلك فاسد اذ ليس كذلك بل
اعم من الموجب وغير الموجب وقد صرح الفاضل الجامى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غير موجب لامتناع تقديم البدل على المبدل منه قال المص واذا
كان بعد خلا وعدا عطف على قوله اذا كان بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان بعد خلا وعدا
لانهما فعل وفاعلهما مستتر راجع الى فاعل الفعل المتقدم لدلالة الفعل على صاحبه كما يدل على مصدره
قوله بالا التى هى ام الباب لان الا موضوعة للاستثناء بخلاف ما عداها فانه موضوع لمعان اخر استعمل
فى الاستثناء بضرب من المناسبة قوله وهما حالا فى تاويل المصدر اى ما خلا وما عدا حالا فى تركيب
وجد اداة استثناء فعلا لا غير لان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل فلذلك كانت حاليتهما بتاويل
المصدر قوله جاءنى القوم ما خلا او ما عدا زيدا اى خاليا ومجاوزا تفسير على انهما حال بتاويل المصدر
الذى بمعنى اسم الفاعل وقوله او وقت خلو الجائى منهم او وقت مجاوزتهم زيدا تفسير على انهما ظرفان
لكن الفاضل الجامى فسر الظرف من غير ذكر الوقت حيث قال تقدير جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا
زيدا خلو زيد وعدو زيد بنصب اخرهما مضافا الى ما بعدهما بتقدير المضاف اى وقت خلوهم او وقت
عدوهم وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا ليس بمرضى المص فلذلك لم يقل
فى الاكثر هنا وافتى اثر ابن الحاجب قال المص وليس ولا يكون اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان بعد
ليس وبعد لا يكون نحو جاءنى القوم ليس زيدا ونحو سيجيء اهلك لا يكون زيدا وانما وجب النصب بعدهما
لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير مستتر راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب منصوبان محلا على
الحالية قال فى الحاشية ولم يرجع الضمير المستتر هنا الى المصدر مع صحة وقوع العين خبرا عن المصدر
فى النفى وانه لم يصح فى الاثبات لان نفى زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه كما لا يخفى وقال
الغفورى قال الكوفيون ان معنى جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون
فعلهم فعل زيد قوله وكل من هذه الافعال اى خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون قوله الغير
المفرغ على صيغة اسم المفعول من التفريغ وهو المستثنى الواقع فى كلام غير موجب غير تام قوله ولا يتصرف
فيها اى لا تكون تلك الافعال مثنى ولا مجموعا ولا مخاطبا ولا متكلما ولا غيرها لقيامها مقام الحرف
الذى هو الا فى باب الاستثناء فصار نحو اداة مستعملة فى الاستثناء فتبصر قال المص ويجوز فيه
النصب ولما فرغ من ذكر ما يجب المستثنى ان ينصب فيه وهو ستة مواضع الاول فى الكلام الموجب التام
الثانى فى المقدم الثالث فى المنقطع الرابع فيما بعد خلا وعدا الخامس فيما بعد ما خلا وما عدا السادس
فيما بعد ليس ولا يكون اراد الشروع فى جواز نصبه وفيما يعرب على حسب العوامل فقال ويجوز فيه النصب
ويختار البدل اى ابدال المستثنى عن المستثنى منه قوله واصالة الخ وقوله وتبعية الخ كلاهما بالجر

قوله فالحق ان هذه الكلمات صارت
بمعنى الا كثيرا اه وهذا يؤيد ما قلنا آنفا
من عدم انحصار ادوات الاستثناء فيما ذكر
قوله رعاية لاصولها اه هذا يجرى فيما
عدا بيان الاعراب لها واما فيه لا لانه لا
اعراب لاصولها ايضا لان الاول والثانى ماض
ولا اعراب له اصلا والثالث لكونه جملة
ولا اعراب لها ايضا من حيث هى بخلاف
غير فان اصله معرب قوله او مطلقا اى
منكر يدل عليه قوله او بعض منهم والفعل
المقدم لقلة عموم النكرة فى الاثبات
اذا كان فاعلا وكاستعمال البعض بمعنى
الكل وانما لم يرجع الى الكل لان الفعل مفرد
قوله ام الباب لانها موضوعة للاستثناء
بخلاف ما عداها فانه موضوع لمعان
اخر استعمل فى الاستثناء بضرب من المناسبة
قوله او لا يكون الجائى ولم يرجع الضمير
هنا الى المصدر مع صحة وقوع العين
خبرا عن المصدر فى النفى وانه لم يصح فى
الاثبات لان نفى زيد عن المجيء لا يوجب
اخراج زيد عن المستثنى منه كما لا يخفى
منه

مضافا الى ما بعدهما معطوفان على قوله مقتضى المقام المجرور باللام اى ورعاية لاصالة اعراب المستثنى
ورعاية لتبعية اعراب البدل قال المص فى كلام غير موجب اى فى كلام منفى باى نفى كان وما فيه استفهام
قال نجم الدين والمراد بالاستفهام هنا استفهام انكار قال المص ويعرب على حسب العوامل اعترض بان
العامل اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه وان اريد الثانى يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل
لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ
المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد
جر الفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة على المستثنى وعامل نصبه هو مررت
بتوسط تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى قوله ولا يفيد فيه الا نادرا بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كذا فى الحاشية قال المص اصل غير ان يكون صفة اى صفة يوصف
بها الموصوف لدلالة غير على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء بحسب الذات او بحسب الوصف
قال الرضى ان استعمال الغير بلا اعتبار الوصف مجاز فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل
غير عمرو واستعمالها على هذا الوجه كثيرة فى كلام العرب لكنها حملت على الا فى الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعدها لما قبله قوله لانتقال اعراب المستثنى اليه اى الى نفس غير
لما انجر المستثنى به اى بلفظ غير لاضافة غير الى المستثنى فالمستثنى مجرور بالغير دائما وانتقل اعراب المستثنى
اليه لكونه اسما متمكنا جرى الاعراب فيه قال المص وقد يحمل الا على غير فى الصفة اى يحمل الا غير فى الصفة
التى هى اصل للغير وليست باصل لكلمة الا وذلك الحمل فى عبارة تعذر فيها الاستثناء بالا فيكون ما بعد
الا صفة فى اللفظ والظاهر ولكن الصفة فى المعنى والتحقيق هى كلمة الا قوله لعدم المانع فيه اى فيما
بعد الا وهو المستثنى ظاهرا وليس بمستثنى حقيقة لتعذر الاستثناء قوله حمل على الصفة اى حمل الا
فى الاية الكريمة على الصفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هى آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول
الله تعالى فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء قال الجامى وفى الاية الكريمة مانع آخر عن حمل الا على
الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل
على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير
مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت صفة بمعنى غير لانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما
الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة قال المحشى الجامى عبد الغفور اى يجب ان
لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم
لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم يستلزم اثبات اللوازم كلها انتهى قوله ولم يعرفه لظهوره
مما سبق اى فى بحث العامل القياسى الذى اوله الفعل حيث قال هنالك ان احتاج الى معمول منصوب
يسمى فعلا ناقصا ومرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له ولا يدخل الا على المبتدأ والخبر ثم ذكر الافعال الناقصة
بتمامها او قوله كما سبق وهو المنصوبات السابقة الغير المعرفة قال المص واخره كان من خبر المبتدأ لما كانت الافعال
الناقصة من دواخل المبتدأ والخبر كان حكم خبر باب كان كحكم خبر المبتدأ قوله واوضح من عبارة الكافية ليس
كما قيل الاوضحية فى عبارة الكافية لوضوحها كشمس الضحى فليتبصر قال المص ويجوز فى مثله اربعة

قوله على حسب العوامل الحسب ان كان
مجردا عن الجار فبالسكون والا فبالفتح
اى سكون الشين وفتحه قوله ويسمى ذلك
مفرغا لانه فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا
وهو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل
فيما بعد الا وهو المستثنى قوله لا بد وان
يفيد الواو بمعنى مع او الصرف بمعنى ان
ومن مقدرة قوله اى برئ بمعنى ان
فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير
سبق ذكره لتعينه قوله باعتبار قيد
الاخير قوله وجواز الوجهين اى النصب
والبدل قوله من الاشتراك اى اشتراك
كل منهما فى مغايرة اه قوله فى الجمع المذكور
الغير المحصور اى غير معلوم العدد قوله
فلا يعلم الدخول ولا عدمه فلا يصح
الاستثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول
ولا المنقطع لعدم الجزم لعدم التناول
منه

اوجه نصب الاول ورفع الثانى نحو ان خيرا فخير وهو اقويها اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما
نحو ان خيرا فخيرا اى ان كان عمله خيرا فكان جزآؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزآؤه خير
ورفع الاول مع نصب الثانى نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزآؤه خيرا وهذا اضعف الصور
الاربع لكثرة الحذف فى هذه الصورة قال المص لكن لا يجوز حذفه ولما كان اسم ان كالمبتدأ لكونها
من دواخل المبتدأ والخبر ومن احكام المبتدأ جواز حذفه فاستفيد منه جواز اسم باب ان وليس كذلك فلذلك
استدركه وقال لكن لا يجوز حذفه اى حذف اسم باب ان قال المص لا التى لنفى الجنس اى للدلالة على نفى
الحكم عن الجنس لان النافى فى الحقيقة هو المتكلم لا غير ولا هذه اى هو للدلالة على النفى كذا فى الحاشية واعلم
ان شرط عملها ان يكون اسمها نكرة مضافة او مشبهة بها غير مفصولة عنها وقد سبق منه فلذا تركه
ههنا حذرا عن التكرار لكن على الشارح ان يذكره وتركه لبس فى نحوه قوله والا يلزم الاجحاف الاجحاف
ترك ما يتم به المقصود وتنقيص الكلام عما يجب ان يكون عليه قال الزمخشرى فى مقدمته يقال اجحف
بهاى بغايت نقصان كرد اورا قال المص المشبهتين بليس وقدم فى بحث العامل وجه مشابهتهما بليس
وشرط عملهما فليراجع ثمه قوله وعدم تقديم معموله اولى الخ فهذه الاولوية ممنوعة لانه لا يلزم من
عدم تقدم المضاف اليه على المضاف عدم تقدم معمول المضاف اليه لان المعمول لا يجب اتصاله الى
معموله متأخرا عنه كما يجب اتصال المضاف اليه الى مضافه متأخرا عنه قد بر قال المص لكونه بمعنى
لا ضارب يعنى ان لفظ غير ولو كان اسما فى الظاهر مضافا الى ما بعده الا انه بمعنى لا وكلمة لا حرف لا يضاف
الى شيء لان الاضافة من خواص الاسم وكان لفظ غير ههنا ليس بمضاف فى المعنى فلا يكون مدخوله
مضافا اليه فى الحقيقة لعدم كسب شيء من الاضافة فليتبصر قال المص غير ما سمع وحفظ كلا الفعلين
على صيغة المجهول اى لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بشيء من العامل والمعمول وغيرهما من
الزوائد الواقعة فى الكلام الغير المنظوم الا ان يكون الفصل بينهما مسموعا من العرب العرباء بنقل الثقاة
ومحفوظا عنهم وقوعه لكن لا يقاس عليه والمسموع منهم وقوع الفصل بينهما بثلاثة بمفعول المضاف
وظرفه والقسم وامثلتها فى الشرح قوله كقراءة ابن عامر مثال اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعول
المصدر قال فى الحاشية نقل عن ابن مالك فى توجيه هذه القراءة بوجوه احدها كون الفاصل فضلة
صالحا لان لا يقيد به والثانى كونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التأخير قوله وكقراءة
بعضهم مثال اضافة الصفة الى مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى قوله وكقوله ترك يوما نفسك مثال
اضافة المصدر الى فاعله وفاصله الظرف قوله وهل انتم تاركوا الخ قال الدمامينى ويحتمل عدم الاضافة
بان يكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن وما هم بضارى به من احد كذا فى الحاشية قال المص وقد
يبقى مجرورا اى وقد يبقى المضاف اليه مجرورا بعد حذف مضافه وذلك شاذ نحو يريد الآخرة بجر الآخرة
هذا هو المضاف اليه المحذوف مضافه وهو ثواب فبعد حذف ثواب المضاف بقى الآخرة المضاف اليه
مجرورا على ما كان عليه قبل الحذف قال المص وقد يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف على حاله الذى هو
على ذلك الحال وقت الاضافة مثل بقاء المضاف غير منون ان كان قبل الاضافة مفردا منونا او مثل بقاء
المضاف بغير نون ان كان قبل الاضافة تثنية بنون او جمعا بنون وتخصيص البقاء بالبقاء بلا تنوين وضح

قوله على الاول اما الاول فلان حذف
كان مع خبر الذى هو فى صورة الفضلة
حذف شيء كثير لا سيما اذا كان الخبر جارا
ومجرورا واما الثانى فلان الظاهر المتبادر
من هذا الكلام ان الشرط الجزاء خيرا
كون نفس العمل خيرا الا ان فيه خيرا فافهم
قوله فافهم اشارة الى الجواب عن اعتراض
الفاضل العصام ومن اراد الاطلاع
فليرجع قوله مختلفا بفصل الصفة المضافة
الى معموليها الاول بالثانى ويمكن فيه
اعتبار الوجوه الثلثة فافهم قوله والقسم لكثرة دوره
وجواز الفصل بينهما بالقسم قليل
اى القسم فى الكلام وهو اى الفصل للتنبيه
ذكره الرضى قوله المسوالك مفعول المضاف
فصل بين المضاف وهو ندى والمضاف
اليه وهو الريقة
قوله واسئل القرية يحتمل تارة على حذف
المضاف اى اهل القرية وتارة على ان
اهل القرية مجاز عن الاهل اطلاق المحل
على الحال وهما متغايران
تلويح

فـ اذا قال المص وكر الخ عطف على قوله عطف على صيغة المجهول اى وقد يحذف المضاف اليه ويبقى
المضاف على حاله ان كرر مضافا الى مثل المحذوف فى نحو يا تيم تيم عدى وكلاهما معربان بالنصب لفظا اذ هما
منادى مضاف تقديره يا تيم عدى يا تيم عدى قال المص ان لم يكن المضاف غاية مثل امام وقدام وورآء وفوق
وتحت وقبل وبعد قوله وقد سبق فى بحث حرف الجر عند ذكر حذف فى من المفعول فيه قياسى قوله اذ لو كان
منسيا يريد ان قول المص منويا مقابل منسيا اى المنوى مبنى على الضم لكن المنسى معرب بحسب العوامل منونا
قوله سابقا فى بحث العامل فى المضارع اى فى الباب الاول الذى هو باب العامل حيث قال فى بحث عامل المضارع
والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما ولام الامر ولا النهى واحدى عشر
منها تجزم فعلين مضارعين لفظا وتقديرا وان ماضيين محلا وتسمى كلم المجازات فهنا لك مزيد تفصيل
فليراجع قوله كما ان الابتدآء وكان وما ولا تعمل فى الاسم والخبر فان الابتداء هو تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية لاجل الاسناد وكان لثبوت شيء لشيء فى الماضى وما ولا لنفى شيء عن شيء وكل منها تقتضى مسندا
ومسندا اليه كما لا يخفى قوله وفيه رد الخ اى فى قول المص تقتضى شرطا وجزآء اذ فيه اشارة الى قوة كلم
المجازات فى عمل الفعلين الاثنين كما هو الظاهر قوله انهما اسمان للجملتين اى ان لفظى الشرط والجزاء علمان
مخصوصان للجملتين اية كلمة كانت فعلية او اسمية قوله وذا اجود اى كون الشرط والجزاء مضارعين اجود
من كونهما ماضيين او احدهما ماضيا والآخر مضارعا قال المص بغير فاء هذا القيد مصروف بقوله ان كانا
مضارعين وقيد لجزآء هذا الشق من المجزوم لان الفاء انما يدخل على الجزآء دون الشرط ابدا فلذلك لا يصلح
ان يكون قيدا لقوله او الاول اذ المراد بالاول هو الشرط ودخول الفاء وعدم دخوله لا يتصور فى الشرط
لانه لا قائل به من احد فلذلك لم يضر تخلل قوله او الاول بين القيد وبين المقيد لكن الانسب بل الاصلح ان
يقدم قوله بغير فاء على قوله او الاول كيلا يتوهم فى الوهلة الاولى بغير تفكر ان يكون قيدا لقوله او الاول
مع انه صريح البطلان فللاحتراز عن هذا الوهم عقب الشارح ونبه تنبيها بقوله يعنى ان كانا مضارعين
حال كون الجزآء بلا فاء قوله فى المضارع شرطا او جزآء بلا فاء قد قصر حكم وجوب الجزم فى صورة واحدة و
الوجوب فى الصورتين احدهما كون الشرط والجزآء بلا فاء مضارعين والآخر كون الشرط مضارعا فقط
سوآء كان الجزاء ماضيا بفاء او بغير فاء او كان جملة على ان اتيان العاطفة بكلمة او على معناها الموضوع له
باطل اللهم الا ان تكون بمعنى الواو فيقرب ان يصح على زعمه مخصوصا بالصورة الاولى ومقصورا لها ويبقى
حكم الصورة الثانية متروكة فالصحيح ان يقول فالجزم واجب فى الصورتين فى مضارعهما فالمضارع
فى الاولى فى الشرط والجزاء وفى الثانية فى الشرط فقط قوله وعدم المانع اى المانع عن الكون مجزوما وهو
الفاء فى الجزآء اذا كان الشرط والجزآء مضارعين قوله صرح به الرضى فافهم لعل وجه الفهم ان فى الوجوب
كونهما ماضيين ركاكة لان الجزم نوع من الاعراب والمعرب به من الافعال هو المضارع والانجزام اللفظى
مخصوص به بالاتفاق والماضى منحط عن هذه الدرجة اذ هو مبنى لا يعرب قال المص جاز الجزم والرفع فى الثانى
اى فى الجزآء لكونه مضارعا ولو كان الشرط ماضيا والمضارع محل الجزم لكن لما تخلل الشرط ماضيا بين الجازم
والمجزوم الصالح للجزم جاز الجزم لضعف المانع المتخلل وجواز الرفع لوجود التخلل ولو كان ضعيفا وليوافق شرطه
فى عدم الانجزام لكونه ماضيا لا يقبل الجزم لفظا بل المجزوم محل الماضى نفسه لا محل الجملة فاحفظه حق الحفظ

قوله الى عدى اه ويحتمل ان يكون لا ابا لكم
دعاء عليه بمعنى لا يكون لكم ابا موجودا
بل انتم نبات من ماء السماء بمعنى انتم من
ولد الزنا او دعاء له بمعنى انكم لا تحتاجون
الاباء باستغناء انفسكم على معنى انكم
خلقتم على الصلاح واقبال وسعادة
لا حاجة لكم الى رب يربيكم ويؤدبكم
شرح ابيات
قوله او الشرط وحده اه اختلف النحاة
فى جازم جواب الشرط قال بعضهم هو
اداة الشرط قيل وهو مذهب المحققين
من البصريين وعزاه السيرافى الى سيبويه
وذهب الاخفش الى ان الجازم فعل الشرط
واختار صاحب التسهيل وقيل بالاداة
والفعل معا وهذا القول نسب ايضا
الى سيبويه والخليل وهو مذهب الكوفيين
شيخ زاده
قوله فافهم وجهه ان الاستحسان البعيد
بواقع فيها لان تأثير اداة الشرط فى
الاقرب فى الاول والاقرب والابعد
فى الثانى لمحرره

اذ قال الفاضل البلوى ان فى قولهم ان قام اخوك قام زيد بغير فاء فى الجزاء المحكوم عليه بالجزم فعل الجزاء دون
لا الفعل مع معموله وكذا الحكم فى فعل الشرط والحاصل ان لفظ الماضى وان لم يجر فيه الاعراب بل لاحظ له منه
لكونه مبنيا الا انه وقع فى موضع المعرب اعرب فى محل الجملة فالمعرب بالجزم محلا فى مثالنا هذا
هو ماضى قام فقط بغير فاعله فى الشرط والجزاء فليتبصر فانه من مزالق المعربين قال المص فلا يجوز
دخول الفاء فيه اى فى المذكور يعنى فى الجزاء الذى كان ماضيا متصرفا لفظا وهو فى المعنى
مضارع او فى الجزاء الذى كان مضارعا منفيا بلم ولما خاصة فصار هذا الجزاء ماضيا ايضا لكن
تقديرا بقلب لم ولما معنى المضارع ماضيا لانه لما تحقق تاثير اداة الشرط فى الجزاء بحسب المعنى
بتقليبه وتخصيصه الى الاستقبال ولا فى الصورة الاولى وبعد قلب لم او لما ماضيا فى الصورة الثانية
استغنى فيه عن الفاء لوجود الربط بالتعلق المعنوى ولم يحتج الى الربط اللفظى بالفاء نحو ان ضربت
زيدا ضربت اى اضربه فى المستقبل وان ضربت زيدا لم اضربه اى لا اضربه فى المستقبل والجزاء الا فعال
الاربع بان الشرطية فى المثالين محلى فبصر قال المص وماضية والاحسن ان يقال ماضوية لم تران
المنسوب فى امثاله بالواو قبل ياء النسبة كما يقال فى المنسوب الى القاضى قاضوى والى الراضى راضوى
قوله على ما نقلناه من التسهيل حيث قال فيما سبق آنفا وفى التسهيل انهما اسمان اى الشرط
والجزاء علمان للجملتين وان الجزاء اسم وعلم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعل
الجزاء اسما وعلما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية قوله او ماضيا بمعناه اى بمعنى نفسه اى وان
كان الجزاء ماضيا باقيا على الماضوية لفظا ومعنى ولم ينقلب استقبالا نحو ان يسرق فقد سرق
اخ له لان قد سرق ماض لفظا ومعنى قوله اى حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه اشار بذلك الى ان
الحكم الاتى وهو لزوم قد مخصوص بالشق الاخير من الثلاث وفى الجملة الاسمية وفى الجملة الماضوية
لا يلزم قد قوله ليكون نصا اذ مع النص بقد على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال قال المص
او مضارعا اى وكان الجزاء مضارعا مقارنا باحد الاربعة التى ستتلى عليك قوله الثلاثة الاول
بضم الهمزة صفة الثلاثة اى السين وسوف ولن يدل لما دخل عليه من احد هذه الثلاث من المضارع على
الاستقبال فلم يبق احتياج الى احداث الاستقبال باداة الشرط كيلا يلزم تحصيل الحاصل قوله
فاحتيج الى الربط وهو الفاء فانه لاتباع التبتى بالشيئ فهى يدل على ان الجملة جواب للمتقدم عليها
وليس بكلام منقطع عما قبلها لكن لا جزم فيه لان الفاء مانع عن الجزم كذا فى الحاشية قوله
مثال للماضى الغير المتصرف اى مثال للجملة الفعلية التى فعلها ماض غير متصرف فهو قوله تعالى
فليس من الله فى شيئ فهذه الجملة الفعلية الماضوية الغير المتصرفة هى الواقعة جزاء فان قيل ان
فى ليس تصرفا اذ يقال ليست على صيغة المؤنث ولست على صيغة الخطاب وليسوا على صيغة الجمع
فكيف يصح ان يقال انه غير متصرف قلنا فهذا من التصرف القدير فمربوط على السماع لا يقاس عليه فيما
زاد على المسموع والمراد من التصرف هو التصرف القياسى الغير الموقوف على السماع وليس ليس كذلك
قال المص واما المعمول بالتبعية اى النوع الثانى من الباب الثانى الذى هو على نوعين الاول معمول
بالاصالة وهو على اربعة اقسام المرفوعات والمنصوبات المشتركين بين الاسم والفعل وثالثها

٩ الماضى وحرف لا فى محل
صح

قوله واما المعمول بالتبعية اه كما ذكر العلامة
تعريف العامل والعمل استغنى عن تعريف
المعمول لحصوله فى ضمن كل منهما ومع
كلمة تقتضى العامل بواسطة كون آخرها
على وجه مخصوص من الاعراب ولذا لم
يعرف اصلا واما المعمول بالتبع لما كان
دثب المص فيما يكن التعداد ان
يقدم التعداد على التحديد عنه
اولا ثم ذكر بعض احكاما التى
تختص بجموعها بالتابع ليكون
تعريفا له وسلم عما ورد على ابن
الحاجب والبيضاوى من الخلل
ويسهل حفظه ويعلم ذلك من تتبع
كلامه واما الرفع فى العامل المذكور
على احد الوجهين فى المثال اه ان
سيبس باعراب ولا بناء لمحل
تابع المبنى مطلقا تابعة وقولهم
متبوعاتها دون لفظها كما ينبغى
ترفع حملا على لفظه ليس اعراب التابع
اذ يلزم ح اذ لا يكون لا بد منه
من جنس المتبوع مع انه يجمع
والتعميم للحقيقى والحكمى
بين الحقيقة والمجاز فالاولى
ان يجعل المحمول على اللفظ كالمبنى
الجوارى فى عدم كونه اعرابا وبناء
حاشيه

المجرورات المختصة بالاسم والرابع المجزومات المخصوصة بالفعل وقد ذكر كل منها بشرطها
واحكامها وسائر ما يتعلق بها فلما اتمها اراد ان يشرع فى التوابع فقال واما المعمول بالتبعية قال
فى الحاشية ومعنى التبعية اتحادهما فى النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعده
فلا يرد الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب انتهى اقول فى قوله لا يراد
الاخبار الخ نظر لان هذا المعنى بعينه يصدق على الاخبار والاحوال اذ كل واحد من الاخبار المتعددة
ومن الاحوال المتداخلة متحدات فى النوع مع كون اللواحق لاجل السوابق فليتعمق قوله غير مفيد
لاستلزامه الدور واستلزامه الدور لان معنى ما تبع سابقه ما اقتفا اثر سابقه فلا دور قوله
بتتبع الموارد اى موارد الاستعمال فى كلام الفصحاء قوله فان المنسوب الى المتبوع فى قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيئ مثلا فى جاءنى زيد الظريف والظريف زيدا وزيد نفسه فى قصد
منسوب الى زيد المقيد بالظرافة او بكون زيد نفسه او الى الظريف المقيد بزيد لا الى زيد والظريف
كذا فى الحاشية قوله ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى بخلاف غلام زيد فى قولك جاءنى غلام زيد
فان المنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس عو الاول معنى ولم يعمل العامل فيهما معا
كذا فى الحاشية قوله كالشاذ النادر فلا يحمل ما هو المتنازع فيه عليه قوله فكان العامل
بالثانى فلم يعمل فى الاول ولم يباشره قوله لا اللام الخ والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار
المجرور وفائدة اللام التاكيد ليس الا قوله اذ ليس لغير العطف الخ وعند البعض يجوز بحرف
الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق كما قيل فى قوله عز وجل وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء كذا فى الحاشية قال المص ويجوز تعدده اى تعدد
الصفة اثنان فصاعدا وتذكير الضمير باعتبار التابع قوله لما مر فى الخبر حيث هناك لجواز
اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد قال ابو البقاء الصفة العامة لا تاتى بعد الصفة الخاصة
فلا يقال هذا رجل فصيح متكلم وانما يقال متكلم فصيح وقوله عز وجل وكان رسولا نبيا اى
مرسلا فى حال نبوته قوله كالمعرف بلام العهد الخ مثال للنكرة الحكمية ولو كان فى صورة المعرفة
قال الفاضل البلوى وان كانت الجملة الخبرية مرتبطة بمعرفة غير مختصة فلذا الجملة محتملة للحال
والصفة نحو قوله سبحانه وتعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فلك ان تجعل جملة يحمل اسفارا حالا من الحمار
لكونه معرفة بالالف واللام صورة ولك ان تجعلها وصفا له لان المعرف باللام الجنسى يعرف
فى المعنى من النكرة فافهم انتهى كلامه ومما يناسب للنكرة ما قاله ابو البقاء كل صفة نكرة قدمت
على الموصوف انقلبت لاستحالة كونها صفة تابعة مع تقدمها فجعلت حالا ففارقها لفظ الصفة
لا معناها لان الحال صفة فى المعنى قوله وانما التزم فيها الضمير دون الخبر معلوم وروده
عند ظهور المبتدأ لان المبتدأ لا يستقل برأسه كلاما ولذلك ينتظر الخبر دون النعت قوله
فى عشرة امور فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا فهذه ثلاثة من العشرة والسبعة هى التى
ذكرت فى المتن يوجد فى كل تركيب اربعة لانه اذا كان مرفوعا ينتفى النصب والجر واذا كان معرفة
ينتفى النكرة وان كان مفردا ينتفى التثنية والجمع وان كان مذكرا ينتفى التانيث فيوجد فى كل تركيب

قوله غير مقيد بزمان النسبة
اه بل غير مقيد بخصوصية مادة
من المواد بل يدل بهيئة تركيبه
مع متبوعه وهو معنى قصده
الفاضل الجامى والمصنف فى الامتحان
واما ما رده فيه بانه ليس لغير
العطف من التوابع مع متبوعاتها
هيئة مخصوصة فغير مرضى
له بل هو مبنى على قول غير تحقيق
يدل عليه اخذه فى هذه الرسالة
مع رده فى الامتحان لان لكل
مقام مقالا فعلى هذا يخرج
الاشياء الثلاثة المذكورة
مطلقا والحق ان كل صفة يدل
بهيئة تركيبه مع متبوعه على
معنى ثابت فى متبوعه دون غيره
من التوابع فانا اذا ابدلنا الا
مثلة المذكورة وقلنا اعجبنى
زيد داره او وداره وجاءنى
القوم انفسهم لا تدل على المعنى
الثابت فى المتبوع واما الجواب
بجعل الدلالة على التضمنية كما ذكرناه آنفا
او الالتزامية فليس كل منها مقيد
قوله اذ لا دلالة الى المتبوع اه
بزمان النسبة اذ لا فرق بين جاءنى
هذا الحكم واعجبنى زيد علمه
رجل حسن فى المتبوع
فى الدلالة على معنى فى البيان
فان وجدت فعليك
حاشيه
٢ لان الخبر
صح

اربعة من العشرة قوله والاعراب تركه حذرا من التكرار اذ قال المص قبل الشروع في تعريف
كل من التوابع في اول البحث واعرابها كاعرابه اي اعراب التوابع الخمس كاعراب المتبوع ولذا
تركه تبصر قوله وضعا جزئيا وكليا الوضع في اللغة جعل الشئ بازاء المعنى وفي الاصطلاح
تخصيص شئ لشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني قاله السيد السند وقال
العصام الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايض
والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بعينه ونفسه او الموضوع له بعنوان عم كما يقال
لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايض
فالاول وضع عام الموضوع له عام كوضع الانسان للمفهوم والثاني وضع عام الموضوع له خاص
انتهى كلامه قال الفاضل الهندي ما وضع بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات
او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء انتهى قال الرضي وانما جعل ذو اللام
موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا الآن مثل هذه المركبات ايضا موضوعة بالتاويل
وجعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع
الافراد انتهى قوله اي بذاته المعينة قال الفاضل الجامي اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم
والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو
المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة قال
محشيه العصام قوله لشئ ملتبس بعينه اي بذاته المعينة فسر قول المص بعينه بذاته المعينة وهذا
انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب بهذا المقام من معاني
ذات الشئ او جنس الشئ وح الباء زائدة على ما صرح جوابه فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشئ
نفسه لا لامر متعلق به والتعريف يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشئ الا وهو وضع
لذلك الشئ نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في مثال هذا المقام بالمتعين فلا
يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان يصح جوابه قال محشي ذلك المحشي الفاضل ابن الملا
استعمال العين بمعنى المعين شايع ذايع في العرف العام والخاص ومنه التعين والمتعين قال في القاموس
العين ذات الشئ ثم قال بعد كلام ونفس الشئ اراد بالاول المطلق وبالثاني المعين كما لا يخفى وقال
الكازروني قوله المعرفة ما وضع لشئ بعينه الباء بمعنى مع اما وضع لشئ مع تعيينه اي هي
موضوعة لهذا المجموع والنكرة ما وضع لشئ لا مع تعيينه بل لنفس ذلك المعين فقط وانما قلنا
ذلك لئلا يرد على تعريف المعرفة انه ان اريد بالتعيين التعيين الشخصي يخرج منه المعرف باللام
الجنس والعائد اليه وان اريد به اعم من الشخصي والنوعي يدخل النكرة فيه الى هنا كلامه وبما
ذكرنا لك تبين فساد تصرف العصام باسره انتهى كلام ابن الملا الفاضل عليه الرحمة قال المص
الاول المضمرات قال الشيخ ابن الحاجب نعمه الله سبحانه وتعالى برحمته المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما قال العصام والتحقيق وضع المضمرات لجزئيات
معينة لهذه المفهومات والتعريف الذي عرفه الشيخ ابن الحاجب ظهر فيما هو التحقيق وبهذا التعريف

فقس على هذا
صح
قوله ثم القياس فيه الكتابة بلا ياء بل كلمة
الاولى ليست بجزء منه بل كلمة
اذ الاولى لست يجب في نصب
براسها اه لكن يكتب في نصب
تثنية وجرها بها فرقا بينهما
وبين الجمع وحمل الرفع في تثنية
وكذا حملا للتي عليها لكن هذا مخالف
لما سبق ولعله مشى في احد
الموضعين على احد الروايتين وفي
الاخرى على الاخرى اه اختلف في
اللام الداخلة على الصفات
قال المازني انها حرف تعريف
لا اسم موصول كغير الداخلة
على الصفات وقال الاكثر هي
موصول بمعنى الذي والتي فعلى
الاول يجري فيها الاختلاف
المذكور في حرف التعريف هل هي
الالف واللام او كلاهما واما على
الاكثر وهو كونها موصولا فلا
فيجمعها اتفاقا ولا قائل فيها بالاختلاف
المذكور واما قول الفاضل العصام
بعد اعترافه بعدم النقل فيه
الاختلاف ان تخصيص الاحتمالات
بحرف التعريف تحكم ليس بشئ
يعتد به لكون العلم النحو نقليا
ويدل عليه تخصيص المصنفين
بالالف واللام حين تعداد الموصول
وتفسير الشراح خصوصا السيد
والسعد الذين والفاضل الهندي
حاشيه

استغنيت انت عما تكلف الشارح الجامي لاخراج لفظ المتكلم والمخاطب فخذ ما اتيتك وكن من
الشاكرين وعلى طريقة النحاة اعلى الله تعالى درجاتهم الدرجات ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد
ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا يندفع ايض لفظ المخاطب المتكلم
هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين اي المشهورين بين النحاة والذي هو التحقيق لابد
من حمل متكلم واخوبه على العموم والاستغراق والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد
بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب الى هنا كلام العصام قوله والنكرة قد تكون
في العموم كما في قوله سبحانه وتعالى علمت نفس ما قدمت واخرت قوله لا بازاء القدر المشترك
فتعقله آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع جزئي مشخص قوله لتكلم البعد
عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس الا ترى انك اذا قلت انا لم يبق التباس بغيره اصلا
ابدا واما اذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم المخاطب ان الخطاب له او لغيره قوله قد سبق في
بحث الفاعل حيث قال هنالك وكل من الفاعل ونائبه قسمان مضمر ومظهر فالمضمر ايض
قسمان مستتر غير ملفوظ وبارز متصل فالمستتر ايض قسمان واجب الاستتار وجائز الاستتار
الى اخر ما في الاظهار قال المص الثاني العلم اسما كان او لقبا او كنية اللقب علم يشعر بمدح او بذم
مقصود منه قطعا والكنية وهو علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام يسمى اسما قوله
لا يتناول غيره اي غير شئ بعينه قوله بوضع واحد فدخل الاعلام المشتركة كذا في الحاشية قوله
الا ان يدعي ان تناوله للافراد مجاز لعلاقة مطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي ولا يكون
حقيقة كما في اسم الجنس كذا في الحاشية قوله مثل امتناع اللام ومنع الصرف مع التانيث والوصف
بالمعرفة نحو هذا اسامة مقبلا ووقوع الحال بعدها بغير وصف وصحة الابتداء بها نحو اسامة
اجرأ من ثعالة قال الذهني ان مثل هذا علم بحسب اللفظ لا المعنى فانه شايع كالنكرة وقال بعضهم
اطلاق المعرفة عليه مجاز ولا يخالف معناه معنى الاسد قال المص علم شخص نحو زيد وعلم جنس العلم
الشخص هو لفظ وضع بازاء ذات شخص معين معلوم كزيد وعمرو وبكر وغيرها والعلم
الجنسي هو لفظ وضع بازاء مفهوم معين معلوم كاسامة وانسان وبقر ونحوها الفرق بين
اسم الجنس وعلم الجنس ان اسم الجنس هو ما شاع في جنس موجودا ومقدرا كرجل وشمس وعلم
الجنس ما يشير الى الحقيقة والماهية الذهنية نحو اسامة فانه يشار به الى الحيوان المفترس الذي
هو حقيقة الاسد وماهيته وينقسم العلم ايض الى قسمين مفرد نحو زيد ومركب نحو عبد الله
فالمفرد ينقسم الى قسمين مرتجل ومنقول فالمرتجل هو ما لم يسبق له استعمال قبل نحو زيد وبكر
والمنقول ما سبقه استعمال في غير العلمية ثم النقل اما من صفة الى علمية كحارث في الاصل اسم
فاعل من الحرث ومن مصدر اليها كفضل اذا سمي به شخص ومن اسم جنس اليها كاسد اذا سمي به
رجل او من فعل كيزيد اذا سمي به احد واعلم ان الاعلام المركبة لا ينحصر في ثلاثة اقسام كما
حصرها عيسى البلوي بل يتجاوز الاقسام الستة التركيبية المشهورة وهي الاسنادي نحو
ضرب زيد والاضافي نحو عبد الله والتعدادي نحو خمسة عشر والصوتي نحو سيبويه والتوصيفي

قوله القدر المشترك فتعقله آلة
للوضع لانه موضوع له فالموضوع
كلي والموضوع له جزئي او منهم
قوله لكن هذا اه الا يرى انك
اذا قلت انا لا يلتبس بغيره واذا قلت
انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم
ان الخطاب له قوله غيره اي
غير شئ بعينه قوله او مجاز
بعلاقة مطابقة تلك الحقيقة
لكل فرد خارجي ولا يكون
حقيقة كما في اسم الجنس
منه

نحو زيد العالم والمزجي نحو بعلبك فاذا سمي باحد هذه الستة احدا وبلد يصير علما مركبا وما
يجاورها من الاعلام المركبة الاعلام النسبية مثل الضاربي علم فاضل من العلماء العثمانية
وغير ذلك فاحفظ قوله علما الحقيقة المتبيح على رأي قال في الحاشية واما على رأي اخر فلا
حقيقة لتعريف الحقايق وانما هو لمجرد جريان احكام المعارف قال العصام هذا ليس بمرضي
وان من الرضي لان الماهية النوعية والجنسية يعد من جملة معاني الموصول انتهى قوله
ولما دل الاسم على الحد اكتفى به اي اسم هذا القسم من المعرفة لما كان اسماء الاشارة
فهذه العبارة تدل على تعريفها بان يقال الاسماء وضع كل واحد منها المشار اليه اي لمعنى مشار
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحقيقة
الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية قوله فيخرج
المضمرات خروج الغيب مسلم لكن المخاطبية باسرها غير مسلم تأمل قال المص وهي ذا للمذكر فقوله
هي مبتدأ وخبره محذوف وهو ما سيتلى او ما سيذكر او ما سيقف وامثالها وقوله ذا ابتداء كلام
مبتدأ خبره للمذكر قوله ذان رفعا قال في الامتحان وفي بعض اللغات مثنى المذكر والمؤنث ذان وتان
بالالف مطلقا في الاحوال الثلاث قيل ومنه قوله سبحانه وتعالى ان هذان لساحران على قرائة قال المص
قد يلحق اولها حرف التنبيه قال في الامتحان ويقع بينها التي للتنبيه وبين اسم الاشارة القسم نحو ها
بالله ذا ويقع بينهما الضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقل غيرهما انتهى ويجاء بحرف التنبيه
على النسب الاسنادية نحو ها ان زيدا قائم زيادة بالتنبيه للتاكيد كانه يقول انبه ذلك تنبيها فانتبه
ان زيدا قائم تبصر قوله مستندا بنحو افعل على صيغة الامر انه يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل
مع انه اسم وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا
كذا قاله العصام قوله كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة يعني هذا الجواب
متعلق على سند المنع وما هو اللازم في الجواب ان يثبت المقدمة الممنوعة لا الكلام على السند والى
هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين الحاصلة من ضرب الخمسة في الخمسة
المذكورة في هذا الشرح اخذا من الامتحان فلينظر ثمه قوله جاء افرادهما مطلقا اي جاء افراد
اسم الاشارة وحرف الخطاب في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مجموعا
او مثنى بتاويل ما ذكر ونحوه كذا في الحاشية قال المص ويجمع بينهما ومضاع يجمع على صيغة المجهول
وقوله بينهما بالرفع لفظا نائب الفاعل ومبني على الفتح مضافا الى ما بعده مرفوع محلا بنيابة
الفاعل ايض الان معرب لاظهار لفيوحاتي في الانتهار وقال انه بينهما مبني على الفتح مضاف
الى ما بعده مرفوع تقديرا وفي قوله تقديرا نظر لان اعراب المبني محلي فتبصر قوله من هذه الكلمات الاربع
اي تلك واولئك وذانك وتانك مشددتين فيتعقل قوله انت الذي قلت قال في الحاشية ويكون
هذا مخالفا للقياس اشد المخالفة قال المازني لولم اسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر
لولا انشاده ورود ده لرددته قوله وقليلا مبتدأ اي يجوز حذف الضمير العائد الى الموصول قليلا
لو كان الضمير مبتدأ نحو من يعن باحد لا ينطق بما سفه اي بما هو سفه قوله او مجرورا عطف

قوله بل استعمالا بسبب اقترانها
بالاشارة الحسية قوله خبره
محذوف وهو ما يذكر بعده
قوله اي الاشارة اليه وهذا
مفهوم من قوله ولمثناه قوله
فيصير خمسة وعشرين اي اسم
الاشارة مع كاف الخطاب قوله
وجاء افرادهما مطلقا اي افراد
اسم الاشارة وحروف الخطاب
قوله ويقال اي يقول العرب اي
في جميع الاحوال سواء كان
المشار اليه والمخاطب مفردا
او مثنى او مجموعا بتأويل ما ذكر
اونحوه قوله الاخبرية اي
جملة خبرية . تنقيلان
منه صح

على قوله مبتدأ نحو فاصدع بما تؤمر اي به ومثل فاقض ما انت قاض اي قاضيه قوله فاللام الاولى
حرف تعريف الخ اي اللام الاولى مشددة في قوله الذي المكتوبة على صورة اللام الواحدة في المفرد المذكر
قال الغفوري في حاشية الضيائية الذي اصله لذي بفتح اللام عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ
حتى لا يتوهم ان الجمل التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات
جاز ان يكون صفة كالتي ذو الطائية لما كان مشاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف
سائر الموصولات انتهى كلامه قوله ليطابق السؤال في كونهما اسميتين اي في كونما في ذا صنعت
استفهامية مرفوعة المحل مبتدأ وذا موصولة بمعنى الذي وجملة صنعت صلتها بحذف العائد اي
صنعته فجوابه مثلا كتابة بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي مصنوعي كتابة والذي صنعته كتابة
ويجوز ان يكون مجموع ماذا استفهامية او ما استفهامية وذا زائدة فيكون منصوب المحل على
المفعولية لفعل بعدها وهو صنعت بغير ضمير فجوابه مثلا كتابة بالنصب بتقدير صنعت كتابة قال
المص الخامس المعرف بلام العهد اي العهد الخارجي وهو لام يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك
وبين مخاطبك سبق فهمه اليه عند سماع اللفظ نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
قال المص وللجنس الخ اعلم ان اللام منحصرة في العهد الخارجي والجنس والاستغراق واما العهد الذهني
من فرع الجنس صرح به العصام قوله اي المعطوف باحدها يريد ان لفظ العطف مصدر بمعنى اسم
المفعول وان المضاف هنا محذوف وهو لفظ احد ولامه للعهد وهو التابع المصطلح بين النحاة
بذلك الاسم قوله التي هي للعطف حقيقة اراد ان هذه العبارة بتمامها محذوفة مقدرة فلا
مساغ لمثل هذا المحذوف في الكلام لا سيما في هذا المقام فتدبر قوله على رأي واما على رأي اخر
فحالا وانما لم يتقدم مع كون ذي الحال نكرة محضة لعدم اللبس بوجود الواو قوله لا يستحق الرفع
من جهتين احديهما كونه صفة لزيد في المثال المذكور وهو قوله جاءني زيد العالم والشاعر
والكاتب تابعة لزيد بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونه معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها قوله وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف لنكتة لطيفة كيلا يتاخر عن هذه الجمعية بل وجود
فيها من حسن الترتيب لئلا يتفرق الاجزاء من التركيب وقوله فلزم الانتظار الطويل من الاقوال
التي ليس عليها التعويل قوله الواو للجمع مطلقا اي بغير قيد الدلالة على الترتيب ولا على المعية
ولا المهلة ولا التراخي ولا التعقيب قوله كما في ثم اي كما ان في ثم مهلة خارجية والتي يكون
في الذهن بغير عكس قوله ليفيد قوة او ضعفا فيه اي ليفيد العطف به قوة او ضعفا في المعطوف
قوله ويدل انتهاء الفعل قال في الحاشية اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء باحدهما عن الكل
فيصير كانه غيره انتهى لكن فيه نوع خدشة قوله على رجالهم بفتح المهملة وتشديد الجيم المفتوحة
جمع راجل بالفارسي پياده وبالتركي ياياً قوله بخلاف ام اي عاطفة ام على خلاف اختيها او
واما وقوله ام المتصلة ابتداء آخر تبصر قوله فيطلبه اي فيطلب المتكلم التعيين قوله والمنقطعة
قسيم المتصلة فان كلمة ام اما متصلة واما منقطعة قوله فتستعمل في الخبر عند قصد الاضراب
عن الاخبار الاول والشك في الثاني قوله وفي الاستفهام عند قصد الاضراب عن الاستفهام

قوله والقسم البسيط مسلكهم لكونه
تكلفا اه ليس هذا مختصا بالمص
بل الاول منه ابن الحاجب قوله
ترك تعريف ابن الحاجب لعدم
صدقه آه الاولى ان يقول ولما ورد
على جزء اول من تعريف ابن الحاجب
بخروج المعطوف بثبتة احرف هي
لا وبل ولكن وام واما واو وكان
ما بقي من القيود تعريفا جامعا
وما نعا خذ ما صفا واترك ما كدر
قوله التي هي للعطف حقيقة آه
خروج الصفات الواردة مع الواو
برجوع الضمير الى العطف بالحروف
اذ تلك الواو ليست عاطفة كذا
ذكره المص في حاشية الامتحان
فلا حاجة الى هذا التوصيف
حاشيه

في الخارج يكون

الكلام

الاول بالثانى قوله بل للاضراب عن الحكم الاول بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى
المعطوف والاضراب هو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه قوله للاثبات بعد النفى
وذلك لوجوب تغاير طرفيها معنى والمفرد المعطوف لا يكون منفيا لان حرف النفى انما يدخل
الجملة فيجب كون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير قوله ويقبح تركه اشار بهذا الى ان
المراد بالوجوب ما يقابل القبح قال فى الامتحان هذا هو الاولى عند البصرية ويجوز وتر على قبح
من غير فاصلة وعند الكوفية يجوز مطلقا قوله كقوله تعالى اذ قمتم الاية تمثيل لما يفسر الشرط
بالارادة لا يذهب عليك ان هذه الاية الكريمة تمثيل لهذا القاعدة العطفية فليتبصر قوله
ولذا لم يقيد الخ اى ولكون معنى قوله واذا عطف واذا اريد العطف لم يحتج الى قيد ولا قوله
ولما اوهم قوله يجب الخ انما الوهم لمثل هذا الوهام الغبى اذ كيف يوهم واهم سواء عند رجوع
الضمير فى تاكيده فى قوله يجب تاكيده الى الضمير المرفوع المتصل لان التاكيد ما اكده بغير فاصلة
ثم هل يتصور تاخيره عن العطف قوله يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به فى الحكم لتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون هذا المعطوف ايض تاكيدا فهو باطل وان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو
ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فى هذين الصورتين الى التاكيد بمنفصل قوله ولو بعد
العاطف اى ولو كان الفصل واقعا بعد العطف كما وقع فى الاية الكريمة الفصل بعد واو العطف
وهو كلمة لا فى ولا اباؤنا قوله لكونهما غير مستقلين معنى لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيسوغ
انحطاطه عن التابع بعدم استقلاله قوله لكونه متبوعه غير مستقل غير مقصود بالنسبة فيسوغ
انحطاطه عن التابع بالجزئية قوله جاز بدونها عادة ولا مجال للتاكيد لعدم المجرور المنفصل قوله
وجره باول والثانى كالعدم يعنى جر زيد بالباء الاول والباء الثانى كانه معدوم بحسب المعنى
بدليل قولهم المال بينى وبينك اذ لفظ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفى نحو
مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى معنى اذ يمكن استيناف الجار والمجرور ويكون
بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين كذا
صرح به الغفورى فى حاشية الضيائية قال المص والمعطوف فى حكم المعطوف عليه يعنى ان كل حكم
يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اى الى عامله الذى قبل المعطوف عليه لا بالنظر الى
نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايض ليكون فى العطف فائدة قوله من الاحوال العارضة له بالنظر الى
الغير فقط واحترز بهذا عن الاحوال العارضة من حيث نفسه فقط كالاعراب والبناء والتثنية
والجمع بان المعطوف يسرى حكمه فيها يعنى لا يجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف
عليه معربا وكذا لا يجب ان يكون المعطوف مبنيا اذا كان المعطوف عليه مبنيا وقس عليهما البا
قى وكذلك لا يجب ان يكون المعطوف نكرة اذا كان المعطوف عليه نكرة وكذلك المعرفة
قوله مفقود فى المعطوف ومختص بالمعطوف عليه ولذا لم يلزم التجريد فيه عن اللام كما

فى الحارث

فى الحارث فى مثل يا زيد والحارث قوله فلا يصح ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو لانه تفريع والمعطوف فى حكم
المعطوف عليه كذا فى الحاشية قوله اظهر كالقاضى يعنى ان المص اتى بالمظهر بان قال معمولى عامل
مقام المضمر كما اتى البيضاوى بالمظهر فى لب الكافية والمظهر هو قوله معمولى المضاف الى عامل
قال المص الثالث التاكيد قال ابو البقاء التاكيد هو ان يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله
وتقويته والتاسيس هو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله ويسمى الاول اعادة والثانى
افادة والتاكيد اذا كان ضميرا لا يؤكد به الا مضمر وفوائد التاكيد ازالة الشك ونفى الانكار من
السامع وصدق الرغبة وفور النشاط من المتكلم ونيل الرواج والقبول من السامع قوله هما فى اللغة
والصحيح ان يقول هو لا يقال ان المرجع اثنان التاكيد والتوكيد لان كلا اللفظين واحد وافراد الضمير
من مقولة الوجوب قوله قال المص ومن هذا اى من جريان اللفظى فى الالفاظ كلها قوله وحسن بسن
قبل ان لفظ بسن مهمل مفرد فلما وجد بعد حسن يكون موضوعا بمعنى حسن فيكون تاكيدا لفظيا فان قيل
ان وجود بسن بعد حسن لا يقتضى كونه موضوعا ما دام بسن مهملا فكيف يكون تاكيدا لفظيا اللهم
الا ان يقال ان كون بسن مهمل حسن معلوم للمتكلم والسامع ثم بتقريب ان يكون تاكيدا فى الجملة ولو كان
بعيدا على انه قد شاع بينهم ذكر بسن اتباعا لحسن لتزيين اللفظ ولو كان مهملا قوله لا يجرى كاللفظى
اى لا يجرى التاكيد المعنوى فى الالفاظ كلها كما يجرى اللفظى فيها جميعا قال المص وهذه الثلاثة اتباع
لاجمع قيل لا معنى لاكتع وابتع وابصع اذا ذكر كل منها منفردا مثل بسن اى هذه الثلاثة مما لا يكون له
معنى عند ذكره منفردا بل ينضم الى اللفظ الاول الذى هو اجمع لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى
فيقال اجمع اكتع او اجمع ابتع او اجمع ابصع مثل حسن بسن فعلى هذا يحتمل ان يكون اتباع مصدرا
اى وكل من هذه اتباع لاجمع ويذكر بعد اجمع ولا يذكر منفردا واشار الى ذلك المص بقوله ولا تذكر
بدونه لكن المشهور بين الاساتذة اتباع بفتح الهمزة على انه جمع تبع قوله اذا اكد الضمير المرفوع
اى اذا اريد تاكيد الضمير المرفوع يفسر الشرط فى مثله بالارادة وقدم هذه القاعدة قال
المص كذا ولا بمنفصل فيجتمع ح تاكيدان لفظى ومعنوى نحو زيد ضرب هو نفسه لكن الاوفق
عندى ان يكون ضرب فى هذا المثال مجهولا لئلا يختلج ان يجعل نفسه مفعولا حينئذ كما
معلوما فليتدبر قوله كيلا يختلط قوله البدل فى اللغة الخلف بفتحتى الخاء واللام كليهما قاله السيوطى
وقال ابو حيان البدل العوض قوله كما اشار اليه الجامى الخ اعلم ان ما قاله العصام وغيره فى
هذا المقام من الايرادات وغيرها مغالطة اذ المراد بالنسبة هنا انما هى مجرد التعلق والمعنى
المراد ان البدل تابع مقصود بحكم تعلق ذلك الحكم بالمتبوع اى متبوع كان مسندا او مسندا اليه
هذا هو المفهوم من كلام الفاضل الهندى ومنه ظهر ان تغيير الفاضل الجامى وتقديره النسبة
بين الجار والمجرور غلط ايضا لان التقدير ح البدل تابع مقصود بنسبة شىء منسوب الى المتبوع
ولا شك فى فساد لخروج البدل من المنسوب فتيقظ عن غلاق المقام فانه ازلق مزالق الاقدام كذا
قال ابن الملا فى حاشية على العصام عليهم رحمة الملك العزيز العلام قوله ما عدا العطف بحرف
الاضراب اى عاطفة بل كانه من المصطلحات الجديدة ولو كان عن الافهام بعيدة قوله نحو هند

بدر شمس مثال للاول الاقسام الثلاث التى لبدل الغلط المسمى ببدل بدأ فالمبدل منه بدر والبدل شمس والشمس على من البدر وذكر البدر اولا عن قصد من متكلم يوهم كانه غلط ثم قال شمس ليرتقى من الادنى الى الاعلى والقسم الثانى من الثلاث غلط صريح بسبق اللسان من غير قصد مثلا اراد ان يقول الكفت الحمار فسبق لسانه بان يقول الكفت الرجل فقال الحمار اى وضعت الاكاف على ظهر الحمار والقسم الثالث نسيان ما اراد ان يقول وجرى على لسانه غير ما يريده فذكر المقصود متعاقبا فاتى به مثل ندمت زيدا دينا قال المص بدل الكل فالاضافة بيانية كاضافة خاتم فضة وكذا الاضافة فى قوله بدل البعض قال ابو البقاء بدل الكل من الكل نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض من الكل نحو قطع زيد يده وبقى ههنا وجهان اخران فهو بدل الكل من البعض وبدل البعض من البعض لم يتكلموا فى الوجه الثانى شيئا وقالوا للاول قوله سبحانه وتعالى يدخلون الجنة لا يظلمون شيئا جنات عدن من الوجه الاول اعنى ان جنات عدن بدل من الجنة التى هى بعض كذا فى الاتقان انتهى كلام ابى البقاء نور الله تعالى مرقده قال المص وبدل الاشتمال قال الفاضل الهندى الاضافة هنا لامية وفى بدل الغلط من قبيل اضافة المسبب الى السبب والحاصل اتفق الشراح والمحشون ان اضافة الاولين بيانية والاكثر فى اضافة الاخيرين اى بدل الاشتمال وبدل الغلط لامية فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية هكذا اشكل الفقير فاجاب العصام هذه مسامحة شاعت فى كلام المصنفين لا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة فى الاولين بيانية وفى الاخيرين لامية بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا لمعناه المراد فى المقام فلا يشكل العطف قوله بل ما يحويه من الجلد والثوب خبط خبط عشواء ولا يدرى ما يخرج من فيه بل ما عليه من الثوب اى ثوب كان قميصا او سراويلا او جبة او صيفية او شتائية من الفروات والقطنيات وغير ذلك من الدراهم والدنانير والساعات والسكاكين والسيوف والخناجير وغيرها وما قاله الشيخ من الجلد مكسور الجيم يلزمه مفتوح الجيم للتاديب اذ هل يسلب جلد الانسان وهل يليق ان يجرى هذا الكلام على اللسان ولما كان حاله كذلك وهو يسرع مكبا على وجهه ان يعترض على كلام الشيخ ابن الحاجب نور الله سبحانه وتعالى مرقده قال المص ويجب وصف النكرة من المعرفة اعلم اذ يجوز ان يكون البدل والمبدل منه معرفتين نحو رأيت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة ونحو جاء رجل غلام زيد فى الاول المبدل منه معرفة والبدل نكرة وفى الثانى عكسه لكن اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة يجب وصف البدل النكرة بصفة لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة كى يتخصص ويتقرب الى المعرفة قال المص اقسم بالله ابو حفص عمر رضى الله تعالى عنه قصته انه اتى اعرابى الى عمر رضى الله تعالى عنه فقال الاعرابى ان اهلى بعيد وانى الآن على ناقة دبراء اى مجروحة الظهر عجفاء اى مهزولة الجسم نقباء اى لم يبق لها لبن لضعفها واستحمله اى طلب الاعرابى منه رضى الله عنه ان يحمل ناقته ببعير من ابله رضى الله تعالى عنه فلم يحمله فانطلق الاعرابى وهو يمشى خلف ناقته اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضى الله

قوله صريحا وغيره فيشمل آه فى الظاهر المتبادر ان مراد المص فى هذه الرسالة من البدل الغلط ما هو بدل غلط عند الاوساط وهو غلط صريح وغلط نسيان فلا يشمل البدل الذى هو متعمد الشعراء كثيرا ويدل على هذه الارادة قول المص فى اول هذه الرسالة فهذه رسالة فيما اشتد الاحتياج اليه كل معرب يحتاج الى تعلم الاعراب من هذه الرسالة فلا باس ليس من الفصحاء كما لا يخفى فى خروج بدل هو من خصائص الفصحاء فيرجع الضمير الى البدل الغلط عند الاوساط فان وقع هذين القسمين فى كلام الفصحاء يصير اضرابا لا بدل غلط لانهم يوردونه بيتا وهذا معنى قوله ولا يقع فى كلام الفصحاء وان بدل الغلط شامل الى القسمين دعوى التبادر فى الصحيح الى غير محل مسموع اذ هو حمل الكلام صحيح مع وجود الصحيح فيصلح اطلاق قوله ولا يقع ولا وجه فى اختيار عبارة البيضاوى حاشية

تعالى عنه مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم الخ قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده وقال عمر رضى الله تعالى عنه ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعير فزوده وكساه رضى الله تعالى عنه وعن الاصحاب اجمعين قال المص فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ثلاثون تسعة منها مرفوعات وثلاثة عشر منصوبات واثنان مجرورات وواحد مجزوم فهذه خمسة وعشرون كلها معمول بالاصالة وخمسة توابع فصارت المعمولات ثلاثين قال المص نور الله سبحانه وتعالى مرقده الباب الثالث فى الاعراب من الابواب الثلاث الموعودة ذكرها وقد ذكر الاثنان منها مفصلا حق التفصيل واتمها فاراد ان يشرع فى ذكر ثالث الثلاثة فقال الباب الثالث الخ قال السيوطى ما ملخصه فى الاعراب مذهبان احدهما انه لفظى وهو اختيار ابن مالك وحده فى قوله وحده الخ الواو عاطفة فيه وليست من الكلمة وقوله حده بتشديد الدال ماض من التحديد بمعنى التعريف الى هنا منه فى التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثانى انه معنوى والحركات انما هى دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا قال ويدل عليه وجوه منها انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة هى الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشئ لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان فى المعنى فلو كانا بعض الاعراب لم تكونا فيه وله وجوه اخر فمن اراد التفصيل فليراجع الى كتاب الاشباه النحوية للسيوطى قوله تذكر ما سبق بتشديد الكاف على صيغة الامر من التفعل بتشديد العين من الذكر بضم الذال المعجمة بمعنى الاتيان فى القلب فى التعقل اذ هنا وليس من الذكر بكسر الذال المعجمة اذ هو مخصوص باللسان قوله تقول مسلمون مؤمنون مصلحون بسكون نون الجمع فيها بغير عاطف اذ هى من قبيل الالفاظ المعدودة الغير الداخلة فى التركيب اذ هى قبل الدخول سواكن الاخر بالبناء على ما صرح به قوله وبعد العامل الخ اى عند ارادة ترتيب التركيب وارادة الجعل كلاما مفيدا لفائدة الخبر ولازمها قوله يختلف به اى بسببه اى بسبب العامل يريد ان الباء فيه اى فى به للسببية والمراد السبب القريب فلا يرد العامل والمقتضى لكونهما من الاسباب البعيدة توضيحه ان العامل سبب للمعانى المختلفة والمعانى سبب الاعراب والاعراب سبب للاختلاف فصار الاعراب سببا قريبا اى بلا واسطة والمعانى سببا بعيدا بواسطة واحدة والعامل سببا بعيدا بواسطتين فليتحفظ وقال غرس الدين الحلبى المراد باختلاف اخر المعرب به وجود الاختلاف به لانه موجد للاختلاف فلا يرد العامل والمقتضى وفيه بحث ونظر لانه اذا وجد الاختلاف به كان هو الموجد للاختلاف قوله اخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا فقوله محلا لغو زائد فاسد لمغايرته الجمهور اذ يلزم جميع ما هو مبنى الاصل معربا بسبب الاعراب المحلى وليس كذلك ولم يقل به احد الم تركيب عرفوا المعرب وقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فهذا تصريح بليغ منهم بان الحركة اللفظية والتقديرية الناشئة من العوامل هى الحركة الاعرابية واما الحركة المحلية فليست باعرابية وقولهم فى جاءنى هؤلاء ان هؤلاء مرفوع محلا فاعل جاءنى تسامح واغماض عين لئلا يتشتت ذهن المبتدى ومقصودهم لو كان فى محله لفظ معرب لكان اعرابه

قوله عمر عطف بيان له آه وفصله من البدل لفظا فى مثل يا هذا زيد بالتنوين مرفوعا ومنصوبا وبالضم اذا جعل عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا لان حكم البدل حكم المنادى المستقبل قوله على ما ذكرنا آه لعل هذا استغنى عنه بعد قوله ما ذكرنا وكذا فى بعيده على ما ذكره ابن الحاجب بعده وانا ما ذكره مع ان قيد الحيثية معتبر فى مثله حاشية

كذلك وليس مرادهم ان المبني يكون معربا بالاعراب المحلي وما وقع في حيث قال الاسم المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العامل لفظا او محلا فهو قاسح منه ومراده او تقديرا على ما صرحوا بذلك وتفصيل المقام
في ضوء المصباح فليراجع ثم قوله ولو فرضا اي ولو كانت الاضافة فرضيا لا حقيقية ليدخل ما
لا يصح اضافته كالعلم قوله على ما هو المختار واما على غير المختار فداخل في الحقيقي قوله عروض معنى
بتعلق العامل متعلق بقوله ما اقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارضي اعم من المشابهة
فيصح التفريع بقوله فيوجد الخ فافهم قوله فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به اي لا نقض
ولا اعتراض اذ هي اي هذه المذكورات من قبيل الملحق به لا الاصلي قال المص بحسب الذات والحقيقة اي
ما يقال له الاعراب في ذاته وحقيقته ثلاثة اقسام حركة وحرف وحذف قال المص والحرف اربعة واو والف
وياء ونون الواو علامة الرفع في الاسماء الستة المعروفة وجمع الاسم المذكر نحو ابوه ومسلمون
والالف علامة النصب في الاسماء الستة نحو اباه وعلامة الرفع في تثنية الاسم نحو مسلمان والياء
علامة الجر في الستة نحو ابيه وعلامة الجر والنصب في تثنية الاسم وجمعه نحو مسلمين ومسلمين
والنون علامة الرفع في تثنية المضارع وجمعه نحو يضربان ويضربون قوله مجموع الاقسام العشرة
ثلاثة حركة ضمة وفتحة وكسرة واربعة حرف واو والف وياء ونون وثلاثة حذف حذف حركة
وحذف آخر وحذف نون قوله والتقسيم الثاني منها اي من الاقسام المتداخلة الاستقرائية قال
المص بحسب المحل اي بحسب الالفاظ التي يجري فيها الاعراب بالحركات او بالحروف او بالمحاذيف فينقسم
قال المص اما تام الاعراب اي لكل من الاحوال الثلاث علامة مخصوصة متميزة احدها من الاخرى
من الحركة والحرف بلا اشتراك حالة مع الاخرى في علامة واحدة قوله اي مرفوعا او حالة الرفع
يريد ان المصدر هنا اما بمعنى اسم المفعول والتنوين عوض عن المضاف المحذوف وتقديره حالة الرفع
وكذا قوله نصبا وجرا قال المص والفتحة نصبا والكسرة جرا كلا هذين التركيبين من قبيل العطف على
معمولي عاملين مختلفين الا ان المعمول المقدم في المعطوف عليه مجرور وهو قوله بالضمة رفعا وقد اجازه
المصرح كذا في الحاشية العصامية على ان الجار مقدر في المعطوف كما هو المذكور في المعطوف عليه اذ تقدير
الكلام وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا قوله هذا هو الاصل ايضا اي الكون لكل حالة من الثلاث التي
هي حالة الرفع والنصب والجر هو الاصل كالحركة التي هي ثلاث الضمة والفتحة والكسرة قوله يختل الغرض
وهو ان يكون لكل حالة علامة مستقلة بلا اشتراك حالتين في علامة لسلاسة العبارات حينئذ بلا
تشويش الاختلاط اي اختلاط الحالتين في علامة واحدة قوله اذ اعراب الاول بالحروف واعراب
الثاني ناقص علة الاحتراز عن الجمعين السالمين المذكر والمؤنث بالنظر في المذكر بكون الاعراب حرفا وفي
المؤنث بكونه ناقصا والبحث في الاعراب التام بالحركة لكن العبارة السليسة ان يقال اذ اعراب الاول
بالحروف واعراب الثاني بالحركة مع النقصان فيهما والبحث في التام قال المص المنصرف صفة الاسم
المفرد والجمع المكسر احترز به عن الغير المنصرف من كلا الفريقين فان الاعراب فيهما ليس بتام في الاحوال الثلاث
على ما سيجيء ان شاء الله سبحانه وتعالى قوله وعن الاسماء الستة المضافة آه تطويل بلا طائل اذ لا منع
قطعا لهذا الاحتراز اذ هو محترز عنه اولا وبالذات فيلزم تحصيل الحاصل وهو باطل الا ان في بحث

قوله فان كان المراد به العام
يلزم آه لا معنى لهذا الترديد
بعد هذا التعريف اذ هو معتبر
بالمراد لان يجيئه من العامل
انما يكون بكونه مقتضى عروض
معنى بتعلق العامل ولا لقوله
خلاف المتبادر اذ هما انما يكونان
فيما يحتمل فيه غير المراد ولا يكون
منصوبا وليس كذلك قوله
فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف
العامل لكان اصوب ٥٦
هذا من المفهومات الاصطلاحية
فما كان داخلا في مفهومه
فهو ذاتي له وما كان خارجا عنه
فعرضي له فلو بدل المعرب
الى الكلمة لزم اسقاط الذاتي
واخذ العرضي فيصير رسما
والحد اولى وتحديد الاصطلاحي
وهو ان كان لا مشاحة فيه
غير مقبول بلا داع فلا يكون
صوابا فكيف الاصوب
ولا يلزم الدور ويجوز فيها
التعاكس
حاشيه

الحركات الاعرابية وهذه الاسماء معربة بالحروف الاعرابية قوله كما سيجيء ان شاء الله سبحانه
وتعالى من قوله فيما بعد قريبا حيث يقول والمراد بالمتصرف ما دخله الجر والتنوين نحو زيد
وبغير المنصرف اسم معرب بالحركة لا يدخله الجر والتنوين لكن في علية هذه العلة للاحتراز عن
الاسماء المذكورة نظر عميق وبحث دقيق قال المص وهو الجمع المؤنث السالم اي الجمع الذي
لحق آخر مفرده بعد حذف علامة التأنيث الف وتاء ثابتة عند الوقف بخلاف مفرده فان تاء المفرد
تنقلب هاء عند الوقف وثابت عند الوصل نحو مسلمة ومسلمات فان قلت قد خرج عن هذا التعريف
سجلات جمع سجل بغير تاء في المفرد قلت ان مثل سجلات من ملحقات مسلمات مثلا فلا يشترط
ان يوجد القيود المعتبرة في الملحق كلها في الملحق الا ترى ان عشرين واخواته من ثلاثين وغيره ملحق
بمسلمين مثلا مع انه لا مفرد لها اصلا وبهذا الجواب يجاب بجمع ذات مع ان التاء ثابتة في الجمع
ومفرده عند الوصل والوقف ويجاب الاخير ايضا بانا ولو مذكرا لما الحق الى مسلمون المذكر
الحق اولات الى مسلمات اذ ينبغي من الحاق مذكر بمذكر ان يلحق مؤنث بمؤنث قال المصرح والثاني
ايضا اما تام الاعراب بالحروف للثلاث اي الضرب الثاني من التقسيم الثاني الذي هو بحسب المحل اي بحسب
الالفاظ التي يجري فيها الاعراب وهو اربعة اضرب الضرب الاول وهو الذي بالحركات المحضة
لا مع الحذف فبينه بنوعيه تاما وناقصا وفصله حق تفصيل والآن اراد الشروع في بيان الضرب
الثاني الذي هو بالحروف المحضة لا مع الحذف ايضا فقال والثاني الخ قوله اذ غيرها بالحركة وجه
قيد الاسماء الستة بالمضافة واما اعراب غير المضافة منها بالحركات للثلاث في الاحوال الثلاث
تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب قوله كما سيجيء قال صاحب ضوء المصباح الكاف في مثلها ليس للتشبيه
بل للتقييد بل للتعليل ومذهب النحاة ان كلمة ما في هذه كافة وقد احدثت في الكاف معنى التعليل وعليه
قوله سبحانه وتعالى واذكروه كما هداكم اي واذكروه لانه هداكم قوله اذ المصغرة بالحركة يعني سوى ذو من
هذه الستة فانه لا يصغر بل هو يكبر ابدا قوله لانها اسماء اواخرها قال واخرها ولم يقل لامها ليشمل
عين فم وذو فان لاميهما لما حذفا نسيا في كل حال صار عيناهما اخرين كلام الاربعة الباقية وهي ابوه
واخوه وحموه وهنوه قال الصفدي ذهب سيبويه وجمهور البصرية الى انها معربة بالحركات
التقديرية على الحروف قوله ثابتة في حال الاضافة قال في الحاشية عدل عن قول الفاضل الجامي حين
الاعراب حذرا عن لزوم المصادرة انتهى حيث قال الجامي لوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم الى هنا كلامه قوله بخلاف
دم فان اخره ليس بثابت في حال الاضافة سماعا قوله محذوفة خبر بعد خبر لقوله اواخرها والمراد
بالحذف عدم التلفظ فيعم القلب في فم قوله نحو العصا فان اخره ليس بمحذوف نسيا بل اصلا قوله كما
في التثنية والجمع وفي ذو فرضي حملا على اخواته اذ لا يقطع عن الاضافة اصلا قوله فانقلب الحال وهو
كون الاصل في الاعراب الحركة قوله بسبب العارض وهو كون الساكن اخف من الحركة قوله زيادة
حرف لمجرد الاعراب اذ لم يوجد في اخره حرف يمكن جعلها اعرابا قال المص فهو جمع المذكر السالم سئل ان
السالم هل هو مرفوع صفة الجمع او مجرور صفة المذكر قال العصام قد وقع هذا الوهم مولانا جامي بانه

قوله لا يحتاج الى العلة وبيان آه
هذا خبر لقوله فما وجد فيه
هذان الوصفان والجملة جواب
سؤال المقدر وتقديره ما وجه
كونهما تاما بالحركات الثلاثة
والاولى تاخير المبتدا الى بعد
قول المص المنصرف فان ويقول
الاصل في الاعراب الحركة لخفتها
وتاما بالحركات الثلاثة لئلا
يختل الغرض فان الواحد اذا
جعل علامة لشيئين على سبيل
البدل اوجب اللبس فيحتاج
الى علامة اخرى فما كان
على هذين الاصلين اعني المفرد
والمكسر المنصرف لا يحتاج
الى العلة وبيان ما خرج منهما
او من احدهما فيحتاج اليهما
لئلا يختل الغرض من التركيب
بالفعل بين المبتدأ والخبر
بالفاظ كثيرة اجنبية قوله
احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه
غير تام وعن الاسماء الستة لا يخفى
ان قوله المنصرف صفة لخبر مبتداء
هو مرجعه تام الاعراب بالحركات
الثلاث وما لا يدخل في المبتدأ لا يدخل
في الخبر حتى يحترز عنه بصفة الخبر
فكلا الاحتراز من قبيل هي صفة
كاشفة كالجسم الطويل العميق
حاشيه

وصف الجمع لا المذكر ولو كان المتبادر الثانى للقرب والاولى يعنى ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع
بالسلامة وان السلامة حال المفرد قال المص عشرون واخواتها قال العصام المراد بالاخت المثل على ما اشار
اليه الشارح بقوله اى نظائرها وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت
للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة قال المص وكلا قال العصام واختلف فى الف كلا انه فى الاصل
واو او ياء والاكثرون على الاول وما اضيف الى كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى وضميره ولا يجوز ان يكون
متعددا غير التثنية الا فى الشعر قوله لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية فى الاحوال الثلاث
تقول جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف كلا الى المظهر يجب ان يكون
المظهر معرفة قوله وجه عدولهما اى عدول جمع المذكر السالم والمثنى عن الاصل الاول اى عن الحركة الى
الحرف قوله فلزم الاشتراك الاربع فى الياء الحالتان للتثنية والحالتان للجمع فصارت اربعا كلتاهما
فى النصب والجر قوله ترك العلامة الاولى بالاعلال هذا مخالف لما صرح به السيد الشريف فى حاشية
الرضى من انه لا اعلال فى التثنية فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل المص نظر الى وجود مقتضى
الاعلال فيهما مع عدم اللبس بحركة النون واما اللبس فى حال الاضافة فلجعله كالعدم لندرته ولا
اعتماد على القرينة قال المص والثالث الخ اى القسم الثالث من الاربعة الاقسام التى هى للتقسيم الثانى
من التقسيمات الاربع متداخلة بالاستقراء قوله ما ليس اخره حرف علة يعنى ما ليس بناقص ولا لفيف
بقسميه المفروق والمقرون قال المص والرابع اى القسم الرابع الذى هو رابع الاربعة الاقسام للتقسيم الثانى
من الاربعة الاستقرائية المتداخلة قوله ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة اى لما لم يتحمل الالف
فى يضربان والواو فى يضربون والياء فى تضربين مثلا قوله فحذفوها فى الجزم الخ اى حذفوا النون
فى حالة الجزم من هذه الافعال فان قيل ان المص جعل ضمير النون مذكرا حيث قال بحذفها اى بحذف النون
وجعل الشارح مؤنثا حيث قال هنا فحذفوها اى النون فما وجه ذلك قلنا اعتبر المص جانب اللفظ
وهو اسم مذكر واعتبر الشارح جانب المعنى اذ كل حرف مؤنث قال المص فالمجموع تسعة اى مجموع
الالفاظ الجارى عليها الاعراب التسعة المنصرف وغير المنصرف وجمع المؤنث السالم واسماء الستة
وجمع المذكر السالم وتثنية الاسم والمضارع الصحيح اللام والمضارع المعتل اللام والمضارع
المتصل به ضمير مرفوع قوله ولما ذكر فيما سبق اى عند بيان قسمى الاعراب الحركى التامى والناقص
فانه قد ذكر المنصرف فى تامه وغير المنصرف فى ناقصه لدى تحقيق التقسيم الثانى من التقاسيم الاربع المتداخلة
الاستقرائية قوله لكونه صرفا بالكسر اى خالصا فى الاسمية ليس فيه شائبة فعل ولذا سمى امكن بالفتح
على صيغة افعل قوله او لرجوعه بناء على ان الانصراف بمعنى الرجوع قوله او لتغيره بناء على ان يكون
الانصراف بمعنى التغير قوله دخله الجر بالكسر قيد الجر بقوله بالكسر احترازا عن الجر بالفتح كما فى غير
المنصرف قوله لعدم مشابهته بالفعل وانما منع التنوين من غير المنصرف لمشابهته بالفعل وهذه
المشابهة معدوم فى المنصرف لفقد العلة قوله سمى به لعدم ما ذكر من الوجوه الاربع فى المنصرف
من الصرفية بكسر الصاد المهملة والرجوع والتغير والازديادية قوله لا تحصل بتعريف ابن الحاجب
وتعريف الشيخ ابن الحاجب نور الله سبحانه وتعالى مرقده للاذكياء اولى البصيرة لا للاغبياء المعتمدين

قوله ولو بلا اضافة آه هذا الوجه
ما يأباه عنه تقييد المص بقوله
مضافا الى مضمر قوله ووجه
عدولهما آه مرجع الضمير
قسمى ناقص الاعراب بالحرفين
اى ما يكون بالواو رفعا والياء
نصبا وجرا او بالالف رفعا والياء
نصبا وجرا والمراد من الاصل
الاول ان يكون بالحركة ومن
الثانى كونه بالثلاث
حاشيه

قوله فافهم

قوله فافهم اشارة الى ان الاكتفاء بما يفيد معرفة الاصطلاح ليس بمفيد هنا لانها انما يفيد لو بين
التفصيل الآتى فيما قبله فعلم ماهيته به وليس كذلك كذا نقل من شارح قال المص نحو احاد اى بقوله
نحو اشارة الى تعدد المثال وليس بمنحصر فيما ذكره على ما فصل فى المطولات عريضا عميقا قوله وكل منها
معدول عن العدد المكرر شروع فى شرح امثلة المتن يريد ان كل واحد من احاد ومن موحد ومن ثناء ومن
مثنى الى اخرها معدول عن العدد المكرر قوله احاد بضم اوله معدول عن واحد واحد قوله موحد
بفتح اوله معدول عن واحد واحد ايض وقوله ثناء بضم اوله والمد معدول عن اثنين اثنين وقس على
ذلك البواقى فتبصر قوله وقياسه ان يستعمل بمن واللام او الاضافة اى ان القياس فى اخر بضم ثم فتح
جمع اخرى مؤنث آخر اسم تفضيل ان يستعمل فى اصل الوضع باحد هذه الوجوه الثلاث الا انه
عدل عما كان حقه بحسب الاصل لكونه متعريا عن الزيادة التى هى المستلزمة لاصلها ولما كان العدل
بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا بعينه بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لا ندعى
العدول عن اللام فى بخصوصه ولا عن غيره بخصوصه فليتدبر قوله منعت تلك الالفاظ من قوله احاد
الى قوله اخر منعت عن الصرف حال كون تلك الالفاظ صفات فقوله منعت الخ تمهيد لحكاية قول
المص صفات وتقدير لذى الحال مع عاملها فتبصر قوله ولو للاوزان لم تنصرف اى ولو كانت
تلك الالفاظ اعلاما للاوزان لم تنصرف اتفاقا لكن خرج من ان يكون من بحثنا هذا فلذلك قيد بكونها
صفات ليطابق المثال للممثل له قوله والسبب فى كل منها الخ اى سبب منع الصرف فى تلك الالفاظ العدل
التحقيقى والوصف الاصلى قوله فان جمع جمع جمعاء مؤنثا جمع وفى الضيائية ان جمع بضم ثم
فتح اصله اما جمع بضم الجيم وسكون الميم او جماعى بفتحتى الجيم والميم او جمعاوات فاذا اعتبر
اخراجه عن واحدة من تلك الثلاث تحقق العدل فاحد السببين صار العدل التحقيقى لان خروجه كان
عن اصل محقق وهو احد هذه الثلاث والسبب الاخر الصفة الاصلية لان معناه فى الاصل اتم
جمعا ثم انمحى واضمحل ذلك المعنى بغلبة الاسمية فى باب التاكيد والوصفية الاصلية معتبرة عند
الشيخ ابن الحاجب والمص نور الله وتعالى مرقدهما ومن تبعهما فصار غير منصرف ولم يضره الغلبة
الاسمية وقس على ذلك اخواته قوله بالصفات كما فى الاول بضم الهمزة وفتح الواو قوله ودخل اسم نجم
من الخنس بضم الخاء المعجمة وفتح النون المشددة فى الصحاح الخنس الكواكب كلها وقيل هى الكواكب السيارة
دون الثابتة قوله والسبب بها العدل التقديرى لان هذه الالفاظ لما وجدت فى كلام العرب غير منصرفات
ولم يوجد فيها سبب غير العلمية اعتبر فيها العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيها
دليل على وجوده قدر فيها ان اصلها عامر وزافر وزاخل وقازح فهى معدولة عنها فصار عدلها
تقديريا قوله كضرب مجهولا من شرط تاثير وزن الفعل ان يكون الاسم العربى وزن الفعل منقولا عنه كما
فى بناء الثانى المجرد المتعدى بوزن المجهول لان وزن المعلوم غير مختص بالفعل مثل دحرج قوله او فى اوله
وهذا التقدير ليس بشىء والصحيح ان يقال او زائدا اوله عطفا على قوله مخصوص ويكفيك على هذا شاهدا
صادقا واضحا قوله احد زوائد المضارع والمعنى وكل علم على وزن زائد فى اوله احد زوائد المضارع
فليحفظ على ان المستفاد منه بالصراحة ازالة حرف وجد فى اول الفعل ومنع من حروف اتين موضع

قوله فزادوا نونا عوضا عنهما
آه اى عدم تمحض الاعراب
وعدم امكان الحاق التنوين
ولا يخفى ان هذا انما يكون بعد
الاعراب الذى بعد العامل
والنون موجودة قبل العامل
حين الوضع ولو قيل اعتبر الوضع
عند الوضع دلالة هذه الحروف
على المعانى الخفية مع العدمين
يلزم تقدمه على العامل وبنا فى
قول المصنف لامتحان فحروف
الاعراب قبل العامل ليست
باعراب وان كانت موجودة
ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب
لا يكون الا بعد العامل فظاهر
هذا الكلام مخالف لما سبق
فى بحث الاعراب ويمكن ان يقال
اراد فيما سبق التحقيق عنده
حيث قال هنالك والذى عندى
فى حل الاشكال وهنا اشارة
الى قول الجمهور
حاشيه

موضع المزال وبطلانه اوضح من شمس الضحى ستر الله سبحانه وتعالى عيوبنا وعفى خطايانا قوله يزيد
ويشكر واحمد لانه لم يجئ يزيدة ويشكرة واحمدة قوله فظهر الخلل فى عبارة الكافية لاخلل فى العبارة
بل الخلل فى فهم مثله العبارة قوله امراضا فى لا علامة لها ظاهرة ولذا قيل لا طريق لمعرفتها
الا بالسماع قوله فى نحو ملك بفتح اللام وبضم الميم على وزن عضد هو ابو نوح كذا فى الحاشية
قال المص نحو قدم قد ذكروا ان كل ما كان من اعضاء البدن زوجا فهو مؤنث كاليدين والعينين
والرجلين والقدمين والاذنين لا الحاجب والفخذ وكل ما كان فردا فهو مذكر لا الطحال والكبد و
الكرش قوله ليشمل مثل ماه وجور هما علمان لبلدتين ممتنع صرفهما للعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تاثيره وهو العجمة قوله بذلك المتحرك الاوسط اى لو سمى بقدم مذكر يصير منصرفا لان التانيث
الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ من زيادة الحرف على الثلاثة مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف قال المص نحو بعلبك فانه علم بلدة مركب من بعل وبك ليس احدهما عاملا فى الاخر ولا مضافا وصوتا
وبعل اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا واحدا اسما قوله ويجوز صرفه اى لا يمتنع جعل غير المنصرف
منصرفا حقيقة قال فى الحاشية ومن فسر يجعله فى حكم المنصرف فقد انصرف عن مذهب المص انتهى مراده
بالمفسر هو الفاضل الجامى فانه فسر قول الشيخ ابن الحاجب ويجوز صرفه بقوله اى جعله فى حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند ابن الحاجب ما فيه علتان او واحدة منها
تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما انتهى وقال محشيه الفاضل المغربى قوله
اى جعله فى حكم المنصرف الخ يشير الجامى ان ابن الحاجب ذكر اولا ان غير المنصرف ما فيه علتان الخ ولم يقل ما لا يدخله
ما يدخله الكسر والتنوين بل جعل هذا حكما له ثم قال ويجوز صرفه الخ فظهر التباين بين كلاميه فاجاب الفاضل
الجامى بان قوله صرفه مجاز من باب ذكر الشئ وارادة اثره انتهى كلامه فظهر ان ما قاله شارحنا هذا
فى الحاشية ليس فى محزه فلا موجب للاعتراض على الفاضل الجامى بانصرافه وعدوله عن مذهب المص البركوى لان
مراد الجامى التوفيق بين كلامى ابن الحاجب سواء وجد لا انصرف عما قاله الاخر اولا وليس هذا الا امر عجيب قوله
والتقسيم الثالث من التقسيمات الاربعة المتداخلة بالاستقراء التى كان التقسيم الاول منها بحسب الذات والتقسيم الثانى
بحسب المحل وقد ذكرهما على ما ينبغى ذكرهما واراد الشروع فى غيرهما من التقسيمات فقال والثالث الح التقسيم الثالث
من تلك الاربع قال المص هما مشتركان بين الاسم والفعل اى الرفع والنصب مشتركان بينهما فمرفوع الاسم نحو زيد قائم
ومنصوبه نحو لقيت زيدا ومرفوع الفعل مثل زيد يضحك ومنصوبه مثل لن يضرب عمرو قال المص فلانه اللفظى
قدمه فى التعداد لظهوره وشرفه واصالته وكثرته واخره فى الافادة وقدم التقديرى لان لخفائه اولى
بالتقديم فى مقام البيان قوله وفيه بحث لا مناسبة لهذا الاعتراض هنا بل محله بعد قوله الاتى قريبا و ذلك
فى سبعة مواضع لكن تبرد رأس شارحنا فاختل دماغه وابتل بصره واعتل بصيرته فاتى به ههنا قال
المص لمانع فيه عن الاعراب الحقيقى اى لمانع فى اخر ذلك الاسم احترازا عن المحلى على تقسيم المص لان موقع الاعراب
فى التقديرى هو اخر الكلمة وفى المحلى تمام الكلمة نفسها وفى الاول يعد الاعراب على الحرف الاخير من الكلمة
وفى الثانى على مجموع الكلمة وانما ذلك على تقسيم المص خاصة لان الحركة المحلية ليست باعرابة على ما مر جوابه
وقد مر ان قول المعربين فى اعراب هؤلاء فى جائنى هؤلاء من انه مرفوع محلا تسامح واغماض عن تفهيم

قوله احاد وموحد عدلا عن واحد واحد قوله ثناء ومثنى عدلا عن اثنين اثنين قوله ثلاث ومثلث عدلا عن ثلاثة ثلاثة قوله ورباع مربع عدلا عن اربعة اربعة قوله مسموع اتفاقا قوله ولذا خصها المص بالذكر قوله ولا يتصور ذلك اى التفضيل على ما ذكر اولا قوله بين الحالة اى المعدول والاصل اى اسم التفضيل قوله ولا يضع الغلبة الترجيح الوضعى على غيره قوله كما فى اول بضم الهمزة وفتح الواو قوله عمر عدل تقديرا عن عامر وزفر عدل عن زافر قوله مجهولا اذا جعل علما للشخص

المبتدين وتفهيمهم على قدر تعقلهم ولو لم يكن صحيحا لان هؤلاء مبنى ليس بمعرب قطعا فكيف يصح ان يقال
مرفوع محلا هذا قوله فهو منوى لا منسى اى الالف المحذوف لالتقاء الساكنين مرعى فى التقدير ليس
بمنسى نحو عصا القوم قوله فان كان ذلك المعرب فلام المفرد للعهد اى الذى فى اخره الف قوله ملفوظا او مقدرا او المقدر
حين الحذف للساكنين والملفوظ فى غير الحذف سواء كان معرفا باللام او مجردا عنها نحو العصا وعصا بالتنوين
قوله يخشى ويخشى الله تعالى فالاول مثال لثبوت الالف فى اخر الفعل والثانى لسقوطه للساكنين قوله والموضع الثانى
من المواضع السبع التى فيها الاعراب تقديرى قوله اى اسم معرب مطلقا اى سواء كان بالحركة او بالحرف مفردا
اولا قوله لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى فى قولهم جائنى مسلماى مرفوع بالالف لفظا على الفاعلية قوله ومسلمى
وبمسلمى فى رايت مسلمى ومررت بمسلمى فالميم التى قبل الثانية المشددة مفتوحة فيهما والياء الاولى منهما علامة
الاعراب الحرفى لفظا فلذلك قال غير التثنية المضافة الى ياء المتكلم قوله للزوم القلب والادغام اى قلب
واو الجمع ياء وادغامها فى ياء المتكلم اذ اصله مسلموى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلب
الواو ياء وادغمت وبدلت ضمة الميم كسرة ليلائم الياء فصار مسلمى قوله اى غير الجمع المؤنث السالم
من جمع المؤنث السالم نحو مسلماتى والجمع المكسر نحو رجالى والمفرد نحو غلامى ففى هذه الثلاث اعرابها تقديرى
فى الاحوال الثلاث قوله لوجوب الكسر فى نحو غلامى او وجوب السكون فى نحو عصاى او الفتح فى مثل ابنى
قال المص نحو تابط شرا فهم من العبارة بانه اسم الثابت جابر بن الغنم قيل وجه التسمية ان ذلك الرجل
كان سارقا اذا اراد الخروج من بيته لقطع السبيل ياخذ سيفه وجعله تحت ابطه ويخرج وقالت امه تابط شرا
فبقى له علما وقيل وجهه انه اخذ تحت ابطه يوما من الايام حية ودخل البيت ورأت امه الحية ففزعت
وقالت تابط شرا فصار له لقبا قوله فتعذر رفعه لفظا اى دفع قوله زيدا فى قول من قال ضربت
زيدا المخاطبه وهو لا يعرفه فسئل وقال من زيدا منصوبا بغير رفع كى ينتقل المجيب فى اول الامر الى المسئول عنه
فيقتدر على الجواب بلا توقف قوله وهو الابتداء فى الثانى اى فى قوله هل زيد وضمير هو راجع الى ما لا
اعراب له اى انما لا اعراب له فى قولك هل زيد هو الابتداء وهو عامل معنوى لزيد فى المثال ولا عامل
لهذا الابتداء حتى يكون له اعراب وكذا لا اعراب فى حرف ان زيدا ولا فى حرف من الجارة فى من زيد فتقول
جائنى ان زيدا وجائنى هل زيد وجائنى من زيد وتقول رأيت ان زيدا ورايت هل زيد ورايت من زيد و
وتقول مررت بان زيدا ومررت بهل زيد ومررت بمن زيد كل ذلك علاما اعرابها تقديرى فى الاحوال الثلاث
ولو توافق من حيث الصورة بحركة الاعراب كما توافق فى الشق الاول قولك جائنى هل زيد وفى الشق
الثانى قولك رايت ان زيدا وفى الشق الثالث قولك مررت بمن زيد قال المص والثانى مشغول باعراب
الحكاية اى الجزء الثانى من العلم مشغول بها وهو لفظة الجلالة فى عبد الله فالمعرب فى مثله لفظا الجزء الاول
وهو عبد والجزء الثانى مشغول باعراب الحكاية فى الاحوال الثلاث قال المص وبناء محكى بالرفع عطف
على قوله اعراب محكى فى قوله والثالث ما فى اخره اعراب محكى قال المص والرابع ما فى اخره الخ اى الموضع
الرابع من المواضع السبع التى اعرابها تقديرى لفظ معرب فى اخره ياء مكسور ما قبلها نحو القاضى
والغازى والطارى والعارى وامثال ذلك ولو حذف الياء للساكنين نحو قاض وغاز وطار وعار
قوله القاضى وقاض فى قاض البلد فهذه فى حالتى الرفع والجر اعرابها تقديرى ليس بلفظى تقول جائنى القاضى

قوله والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها آه فعلى هذا يلزم اما الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المجاز ولا قرينة له اذ المتعارف من الالف هو الاول وايضا المد فى الحقيقة فيه لا فى الثانى والذى سمى حرف مد ولعل لهذا امر بالفهم قوله لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان آه لا يتصرف فيه بادخال اللام التعريف والاضافة والتعريب من التغيير وغير ذلك والتعريب فى الامتحان فيحفظ عنه ذكر المص فى الاعلام فى بحث العجمة وفيه اشارة الى انه قد يتصرف فيه اذا لم يكن المحافظة قوله وينبغى ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور لان ثلاثى ساكن الاوسط عند المص لعدم تاثير العجمة فيه على الاصح بل يجوز صرفه ومتعين لزم على المص ترك الاوسط لئلا يشمل ماه وجور ولذا افرد ذكر العجمة على متحرك الاوسط ثلاثيا بقوله ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط ولا يرد عليه بعدم التعرض لعطف البيضاوى لان لكل مقام مقالا حاشيه

وقاضٍ وقاضي البلد ومررت بالقاضي وبقاضٍ وبقاضي البلد واما اعراب الجميع في حالة النصب لفظي تقول رأيت القاضي ورايت قاضياً ورايت قاضي البلد قال المص فان كان فعلا فرفعه فقط تقديري اى وان كان ما فى اخره ياء مكسور ما قبلها فعلا فالاعراب فى حالة رفعه فقط بشرط ان لا يلحق باخره لتلك الفعل ضمير مرفوع نحو يرمون وهذا شرط اخر لم يذكره المص ولابد ان يذكروا ان يكون ذلك الفعل معلوماً لانه اذا كان مجهولا لا يكون من هذا الموضع الرابع بل يكون من الموضع الاول من باب يخشى فاعرابه فى حالتى الرفع والنصب تقديرى فليتحفظ وليتيقظ قال المص والسادس اسم اعرابه بالحروف اى فى الاحوال الثلاث قبل تلاقى الساكن بعدها وبعد التلاقى ولو كان مكتوبا فى الخط ليس بلفظى بل رسمى فليتفطن قوله فيحذف حرف الاعراب اى يحذف فى التلفظ باق رسمه على حاله فى الكتابة كى يكون علامة للاعراب التقديرى قال المص نحو جاءنى ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابى القاسم بالواو الرسمى كتابة والمحذوف تلفظا وقاعدة فى حالة الرفع وكذلك الالف نصبا والياء جرا فان قلت فمن اى شئ مست الحاجة الى هذه الرسوم الكتابية ولماذا لم يترك خطا ايض قلت للاشارة الى كل من الحالات فى اول الامر وللاطلاع سهلا بغير توقف وللاحتراز عن ان يظن ان الحركات المختلفة الواقعة على الاخر انها اعرابية فان قلت فلم لا يكون تلك الحركات المختلفة الموجودة على الباء مثلا فى قولك ابو القاسم اذ فى حالة رفعه يقرؤ الباء مضموما وفى نصبه مفتوحا وفى جره مكسورا قلت انما هذه الحركات لاجل الحروف العلية الواقعة بعد الباء مثلا قبل الاضافة الى ساكن الاول اذ فى الاصل ابو ابا ابى فلما اضيف قيل ابو القاسم وابا القاسم وابى القاسم بحسب العوامل وبحذف الحروف الاعرابية لفظا وبقيت حركة الباء على حالها قبل الاضافة قال المص نحو مصطفون بفتح الطاء والفاء وسكون الواو واصله مصطفيون حذفت ضمة الياء ثم حذفت هى لاجتماع الساكنين فصار مصطفون وقال ومصطفين بفتحتى الطاء والفاء وسكون الياء اصله مصطفيين حذفت كسرة الياء ثم حذفت هى للساكنين فصار مصطفين قال المص نحو جاءنى غلاما ابنك فى حالة الرفع اعرابه تقديرى فان قلت ان علامة رفع التثنية هى الالف وهى ثابتة خطا وهو مضاف الى ابنك فكيف يصلح ان يقال ان الاعراب تقديرى فى هذه الحالة قلت ان الاصل قبل الاضافة غلامان فلما اريد الاضافة سقط نون التثنية وهمزة وصل ابنك فاجتمع الساكنان فحذفت الف التثنية تلفظا وابقيت خطا لئلا يلتبس بالمفرد فلذلك كان الاعراب تقديريا اقول وفى حذف الف التثنية نظر والتثنية انما تكون تثنية بعلامتها وانهم قد صرحوا واتفقوا بان العلامة لا تحذف لانها بعد الحذف تكون مفردا وتخرج عن كونها افراد التثنية لخروجها عن تعريفها فاعراب هذه التثنية لفظى فى الاحوال الثلاث فليتبصر فان قلت هل لا يكون فى حالة الرفع اجتماع الساكنين ولا يقبل الالف الحركة مثل الياء فى الحالتين فيقتضى الحذف قلت لا فساد فى هذا الاجتماع اذ هو من قبيل ولا الضالين حدا وسببا فلا يقتضى الحذف فليتفطن على انه لو مد بمد طبيعى ولو مقدار نصف الف لا فساد فى ذلك الاجتماع اذ يظهر الساكنان هذا فتفكر فان قلت هل لا يكفى علامة للمثنى كون الالف ثابتا فى الخط قلت انما النظر والاعتبار الى التلفظ فى المخاطبات لا الى الخط والحذف عن التلفظ يزيل العلامة وازالة علامة المثنى تزيل اسم المثنى عنه وتجعله مفردا وانما قلنا النظر والاعتبار الى التلفظ لان فصحاء الاعراب البدويين لا يحسنون الخط بل لا يعرفونه ونحن نستشهد من

قوله وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام لا لمنع الصرف آه لا يلزم فى كون الاسم منصرفا الجر والتنوين معا كما يوهم منه العبارة ولعل وجه الامر بالتفهم هذا قوله اى علامة هى الرفع آه ولا يخفى ان العلامة اعم من الرفع مطلقا ولا يصح حمل الاخص على الاعم خصوصا باللام المستفاد منه الحصر فليست الاضافة بيانية بل بمعنى اللام وانما الحمل فى البيانية وهى فيما يكون المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره كخاتم فضة فان قيل الرفع علامة فيكون المعنى علامة الرفع المرفوع علامة اقول الرفع بمعنى المرفوع والحاصل اى علامة كون الاسم مرفوعا او المصدر فلا حاجة فيه الى التكلفات التى ذكرها الشارح قوله عبارة عن الحركة والحرف آه بل المحذوف معها قوله اى اسم معرب آه الصواب ان يقال معرب فقط اذ فيه جملة ولا يطلق عليها الاسم وان كانت مؤولة به قوله كالمذكور فيكون اعرابه تقديريا آه وجه الفصل بكذا مع كون علم المركب مثل ما سبق فى كون اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالاخر استثناء مركب جزء الاول معرب باعراب لفظى حاشيه

من نظمهم ونثرهم للقواعد والضوابط وغيرها فليتحقق فان قلت انهم يقولون يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف من حرف النداء للساكنين لفظا ويتلفظون بفتحة الياء ولا يمدونه ولو طبيعيا الا انهم يثبتون الالف خطا لئلا يلتبس حرف المضارعة قلت البحث فى الف التثنية التى هى العلامة بل زيد الالف خاصة لاجل العلامة والف حرف النداء فى المثالين ليس بعلامة وليس بمزيد بل الالف اخر كلمة النداء وحذف الاخر جائز مطلقا واتفاقا فتدبر قال المص غير منون بتنوين التمكن وهو الذى يدل على امكنية الاسم مثل تنوين زيد وخالد فالتنوين خمسة هذا والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة مثل تنوين صهٍ فمعناه افعل سكوتا ما ومعنى صه بغير تنوين افعل السكوت وتنوين العوض وهو الذى عوض عن المضاف اليه كما فى حينئذ ويومئذ وتنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يكون الا فى المؤنث السالم نحو مسلمات وتنوين الترنم وهو الذى يؤتى به بدلا عن حرف الاطلاق وهو الواو والالف والياء وتسمى حروفها ايض لان هذه الحروف محل اطلاق الصوت ومده وقابل للترنم وهذا التنوين غير مختص بالاسم بل يلحق الفعل والحرف باللام والاربعة السابقة مختصة بالاسم والترنم قد يدخل اخر البيت ويسمى الغالى قال المص نحو احمد وضاربه وضاربات بسكون الدال فى احمد وقفا وبسكون الهاء المنقلبة عن التاء وقفا فى ضاربه وبسكون التاء الثابتة وقفا فى ضاربات قوله كما عرفت فى الموضع الثالث من المواضع السبع قال المص نحو مررت بزيد فزيد اسم معرب مشتغل اخره باعراب لفظى وهو الجر بالعامل الجار الذى هو الباء وليس اعرابه محكيا بل لفظيا حقيقيا قوله اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار فقول معرب ذمانتا فى بزيد واقع فى نحو مررت بزيد الجار مع المجرور منصوب المحل بغير صحبية المفعول تطويل بلا طائل وانما المنصوب محلا هو المجرور فقط ولا مدخل للجار فى منصوبية المحل بل هو آلة افضاء معنى العامل الى معموله قوله وقوله سبحانه وتعالى واختار موسى قومه قال فى الحاشية ولما لم يسمع حذف الجار فى مررت بزيد مثل لزوال المانع بهذه الاية انتهى واعتذار الشيخ من ذكر قوله مررت بزيد ههنا فهل من مجيب يجيبه لا تيان قوله مررت بزيد حتى يحتاج الى هذه التاء ويل الابعد الابرها الذى ما وده فى حاشيته بل انما عليه ان لا تاتى بهذا المثال ولا ينظم فى سلك الامثلة التى ذكرها ههنا لان ازالة المانع منه من قبيل معدوم الامكان فهو شرط فى ازالة المانع كما وجد فى غيره من الامثلة ههنا حتى قال فى يا زيد ادعو زيدا وفى زيد ضارب عمرو وبالاضافة زيد ضارب عمرا اذ فى الاول المانع حرف النداء فلما دفع صار زيد منصوبا والمانع فى الثانى الاضافة فلما دفع صار عمرو منصوبا والمانع فى الاية جارة من فلما دفع صار موسى منصوبا بالنصب التقديرى والمثالان الاولان لظهور الاعراب اللفظى بعد ازالة المانع والاية الكريمة مثال لظهور الاعراب تقديرا بعد ازالة مانع النصب قوله والمبنى مطلقا وانما قيد بقوله مطلقا دفعا لتوهم كون اللام فى قوله المبنى عهديا مصروفا الى المبنى العارض فقط لسبقه انفا قوله اى المبنى هو الاصل يريد ان اضافة مبنى الى الاصل بيانية يعنى انه متصف بالبناء بحسب الاصالة لا للعروض فتبصر قال المص غير اى واية قال ابن الوحيى فى شرح المعنى اعلم ان اى بالتشديد اذا كانت شرطية او استفهامية تامة لا تحتاج الى صلة وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة فرفعها بالابتداء لا غير ونصبها بما بعدها

قوله بل فى نفسها المانع عن ظهوره فيها آه فى هذه العبارة ركاكة لا يخفى على المتامل قوله الاحسن الاول والاخير بدل الثانى آه تركه تنبيها على ان يكون بينهما تقدم من حيث الاولية او الاقدمية او الاشرفية بل تقديم احدهما لمجرد كونه قليلا من جهة البحث فلا يكون الاول اولى قوله اى المبنى عارضا او اصليا بالاستخدام آه لا مانع لرجوعه الى العارض مع ان الاستخدام خلاف الظاهر والمتبادر مع ان الاستخدام خارج الظاهر والمتبادر والحمل عليه واجب هنا وايضا عليك كل الطلق عقيبه قوله وبما ذكرنا الايرادات الاسماء المعدودة داخلة فيه آه هذا مبنى على الذهول بما ذكره المص فى الباب الثانى من ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم يقع فى التركيب لم تكن معمولة كما تكون عاملة وعن جعل المص الاعراب مقتضى العامل والا فكيف يقال ان الاسماء المعدودة معربة واما نقله الشارح عن الامتحان فهو مبنى على الاتباع للزمخشرى وليس بتحقيق واما الزمخشرى ومن تبعه لم يجعلوا الاعراب مقتضى العامل ويمكن ان يجاب عنه بوجه اخر وهو ان الاعراب الموقوف لا ينافى البناء الحالى حاشيه

من العوامل ولا يعمل فيهما ما قبلها لان الاستفهام والشرط لهما صدر الكلام مثال الشرطية ايا ما تدعو
فله الاسماء فايا نصب بتدعو وما زائدة وكقولك ايهم يأتيني فاكرمه ومثال الاستفهام ايكم زادته
هذه ايمانا وهو رفع بالابتداء فاى فيهما اسم تام لا يفتقر الى صلة واما الموصولة فهى محتاجة
الى وصلتها بكلام بعد يتممها كاحتياج الذى ومن وما ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها وموصولا
نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد التقدير لننزعن الذى هو اشد قال سيبويه جعل ايهم مفعولا
لننزعن مع انه اتفق القراءة على الضم فيجب ان يكون مبنيا منصوب المحل الى هنا كلامه قوله سبقت
هذه المذكورات من المضمرات الخ اذ قدم تفصيل المضمرات باضربها مذكرا ومؤنثا مفردا وتثنية و
جمعا فى بحث المعارف الستة وكذا سبقت فيها اسماء الاشارة بمفاريدها وتثانيها وجموعها وكذا
الموصولات بتصاريفها مفصلا فيها وسبقت اسماء الافعال فى بحث العوامل القياسية قوله
واسم كان على وزن فعال فانه من قبيل المعنى اللازم قال الفاضل الطاشكندى فى تعليقاته على
الضيائية اعلم ان وزن فعال على اربعة انواع اسم فعل كنزال وهو مبنى وصفة للمؤنث كفساق
بمعنى فاسقة وعلم للعلم المصدرى كفجار للفجرة وهما ايضا مبنيان وليسا بمعربين والحاصل
ان هذه الانواع الثلاث مبنيات وليست بمعربات لمشابهة الاخيرين الاول اعنى نزال
وزنا وعدلا لا وزنا فقط لئلا يرد نحو سحاب وجهام فانهما معربان والنوع الرابع اعلام
للاعيان المؤنثة وهو مبنى عند اهل الحجاز لمشابهته لنزال وزنا تحقيقا وعدلا تقديرا
واكثر بنى تميم على ان ذوات الراء من هذا النوع مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار و
وغير ذوات الراء معربة كقطام لانه غير منصرف للعلمية والتانيث قوله ولا ينتج قياس المساواة
لان فعال بمعنى الامر مشابه بمبنى الاصل فى المعنى وما على زنته مشابه له فى الزنة والمبالغة فلا
يصح ان يقال المشابه للمشابه لشىء مشابه لذلك الشىء لانتفاء جهة المشابهة كذا فى الحاشية قال المص
والاصوات اى من المبنى العارض للازم الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية بعد النقل ولم تصر اسم فعل ولم تلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى
مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه
حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسم فعل وهى على انواع منها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم وى والمتعجب هى ومنها ما يجرى على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية كما اذا قلت غاق قاصدا لان يشابه صوت غراب عن نفسك ومنها
ما يصوت به لاجل حيوان نحو نخ لاناخة البعير وجشر لايقاف المركب وهذه كلها مبنيات
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما قلت قال زيد عند التندم وى وعند الاناخة نخ او قال
الغراب غاق فهى فى هذه الحالة مبنية ايضا لكن لا من حيث انها اصوات بل حيث انها حكاية
عنها قال المص كل لفظ حكى به صوت اى الاصوات باعتبار جريها مجرى الاسماء واخذ حكمها
وباعتبار كونها مبنية تعريفها ان يقال وهى كل لفظ حكى به صوت انما قال اللفظ ولم يقل

اسم لعدم

قوله فلا ينتج القياس المساوات
آه اى لا يصدق قضية المشابه
للشى مشابه له قوله فلا وجه
لعدهم هذا القسم قسما من المبنى
على حدة فذكره هنا اقتداء لهم
لا لانهم مختاره آه لم ... جعلوا
هذا القسم قسما من المبنى على حدة
بل جعلوا آه قسما القسم المبنى
هو مطلق الصواب وهو ليس
من اسماء الافعال ولا باس
فى دخول قسم قسم المبنى فى
قسم اخر منه من جهة اخرى كدخوله
فى الاصوات من حيث كونه
صوتا لا اينا فى كونه من اسماء
الافعال تبصر فلا تكن من الغافلين
فلا يكون المص مقتديا فى الذكر
قوله ولو قال وصوت به لحيوان
او صدر عن طبع لكان اشمل آه
نعم لكن لما لم يقع هذا الصوت
فى التركيب كان خارجا عن موضوع
الفن لم يعتد والحق وجه من الصوت
المعدود من المبنيات لعدم كونه
من المبحوث عنه فى الفن
حاشيه

اسم لعدم الوضع فيهما قوله حكى به على صيغة المجهول اى اصدر واورد على لسان الانسان تشبيها
بصوت شىء كما اذا قلت غاق تشبيها لصوت الغراب قال المص رح او صوت به للبهايم فعقيد
البهايم وقوعى ومراده مثلا وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذات القوايم الاربع فلا يتناول
ما هو من جنس الطيور اولى الاجنحة مثل قولك للدجاجة حين التعليف بها ونثر الشعير لها بلى بلى
بالكسرات بل لبعض افراد الانسان كما للصبيان مثل قول امهم عند تنويمهم فى المهد ننى ننى بفتح اولهما
وتشديد النون الثانى مكسورة فيهما قوله اذ ليس كلها من المبنيات اى ليس كل المركبات من المبنيات
مثل التركيب الاسنادى والتركيب الاضافى والتركيب التوصيفى قوله اى ذلك البعض وانما فسر
مرجع الضمير هكذا ليشير ان هذا التعريف ليس للمركب المطلق بل للذى هو مبنى عارضى لازم
قوله سواء كان الاولى اى الكلمة الاولى من هاتين الكلمتين اللتين انعقد التركيب بهما قوله
مثل تابط الخ ومثل عبد الله ومثل من زيد انما اعاد لفظ مثل فى كل من هذه الامثلة اشارة لتميز
كل واحد منها من الاخر من جهة التركيب الاصطلاحى فى الاولين لان احدهما تركيب اسنادى والاخر تركيب اضافى
ومن جهة التركيب اللغوى فى الاخرين فان قوله من زيد وقوله ان زيدا ليسا من التركيب الاصطلاحى
السنة لكن لما كان علينا اعتبر فيهما التركيب صورة ليناسب البحث الذى نحن فيه قال المص
فان كان الثانى صوتا اى كان الجزء الثانى من الجزئين صوتا مثل ويه بفتح فسكون فى قولك
سيبويه ونفطويه ودرستويه وغير ذلك قال المص وكسر الثانى اى كسر الهاء من لفظ ويه
الصوتى عند الوصل الى ما بعده من اللفظ والكلام قوله وفتح الاول اى الباء الموحدة
فى لفظ سيب مثلا نحو سيبويه جاءنا ونفطويه لقينا والمفتوح هنا الفاء ونحو درستويه
الشيرازى بفتح التاء وكسر الهاء وهذا بعد التعريب اذ فى استعمال العجم ان السين والتاء والهاء
سواكن جميعا لكن لما كان معربا فتح التاء وكسر الهاء وصلا قوله بنى الاول على الفتح لما مر من ان
الاول ليس محلا للاعراب للسكون فى الوسط وموضع الاعراب هو الاخر قال المص واعرب
الثانى اى واعرب الجزء الثانى غير منصرف فى الامثلة الثلاث تقول مولودى بعلبك
برفع الكاف على الخبرية وهذا حضرموت برفع التاء على الخبرية ايضا وحالتا نصبهما وجرهما
بالفتحة لكونهما غير منصرفين والجزء الاول من المثالين مفتوح بالفتح البنائى فى جميع
الاحوال ولا يجرى فيه الاعراب تفطن قوله ومع الصرف على راى اخر عطف على قوله مع منع
الصرف اى ويعرب الثانى ايضا تشبيها له بالمضاف اليه فى الصورة فح يجرى مع الصرف
على راى قال المص وان لم يجعلا الخ عطف على قوله جعلتا اسما واحدا وعديل له ولما ذكر
احوال التركيب الصوتى مثل سيبويه والتركيب المزجى مثل بعلبك من المبنيات العارضة اللازمة
البناء اراد ان يذكر حالات التركيب التعدادى وغيره فقال وان لم يجعلا على صيغة المجهول
قال المص فان لم تكن الاولى لفظ اثنين وقد مر اعراب لفظ اثنين فى بحث اعراب التثنية و
سيجىء ان شاء الله سبحانه وتعالى على تركيبه مع عشر قال المص عليه الرحمة بنى على الفتح ان كان
اخرهما حرفا صحيحا فضمير اخرهما راجع الى الكلمتين فمثاله احد عشر بفتحتى الدال والراء

قوله فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك
وسيبويه ومنه ما بقى على حاله آه
قال المص فى الامتحان منها ما صار
اسما واحدا كبعلبك وسيبويه و
وبهذا الاعتبار عد من اقسام و
منها ما بقى على حاله كخمسة عشر
والمراد ببناء جزئه وهو كلمة انتهى
يعنى ان البحث فى بناء الاسم وهو
كلمة والمركب كلمتان فلا يكون
مما نحن فيه اجاب عنه بان بعضها
صار اسما واحدا وبهذا الاعتبار
عد من اقسام الاسم والبعض
الاخر اريد جزئه وهو كلمة ولما
لم يطلع الشارح هذا المراد اخذ
بعضه وترك ما هو محط الفائدة
واورد فى بدل الجزء فى الجزئين
وبدل الكلمة الكلمتين فلم يكن
جوابا للسؤال بل قوى السؤال قوله هذا
بالبدلين المذكورين والاقتداء من
سلوك مسلك الغير وانه ليس بمبنى
ان الصواب عنده انه معرب باعراب
قبل الحكاية وبعدها معرب ومسلكه
تقديرى آه ليس كذلك بل هو مذهب
اذ فيها كان فى اخره بناء محكى بمعرب باعراب
احدها وهو المشهور ومعرب هنالك
تقديرى ولذا قبله والثانى مبنى وهو مرضى
بالاشهر عنده
حاشيه

فى اخر الكلمتين وفى هذا المحل خدشة جسيمة لكن فى قوله وعلى السكون ان كان اخرهما حرفا
علة فساد ظاهر لان حرف العلة انما تكون فى الجزء الاول مثل احدى عشر وحادى عشر وليس
فى الجزء الثانى من هذا التركيب التعدادى حرف علة قطعا فكيف يصح قوله ان كان اخرهما حرفا
علة لكن لما كان الكتاب اخر قريباً ختامه مل المؤلف واعيى الشارح واغمض المحشى وتسامح
الاستاد ولم يصغ التلميذ فتتشوش العبارة وتخالف النسخ قوله وهو القسم الاول اى قوله
تسع عشر وامثاله من الذى ليس على صيغة اسم الفاعل وقوله وهو الثانى اى تاسع عشر وامثاله
من الذى هو على صيغة اسم الفاعل انتصر قال المص جارى بيت بيت ومن المركب الذى حذف منه
حرف العطف والجار وبنى الجزءان كلاهما وجعلا اسما واحدا منه قولهم بيت بيت اى بيتى ملاصق
لبيته او منته الى بيته فالجزء الاول مبنى لكونه بمنزلة الجزء من الكلمة والثانى مبنى ايضا لتضمنه
الحرف وهو اللام او الى الجارتين ومنه بين بين اى بين ذا وبين ذاك فالثانى متضمن للواو العاطفة
ومنه صباح مساء ومنه يوم يوم فقوله بيت بيت منصوب المحل على الحالية اى ملاصقا لبيته
لبيته او منتهيا بيتى الى بيته وفى الثلاثة الاخيرة من هذه الامثلة محلها منصوبة على ان كل واحد
منها مفعول فيه لعامله قال المص وان كان الاول لفظ اثنين عطف على قوله فان لم يكن الاول
لفظ اثنين قال المص وبعض الكنايات اى من المبنى العارض اللازمى قال الرضى والمبنى من الكنايات
كم وكذا وكاى وكيت وذيت يريد ان المبنى العارض الذى لا ينفك عنه البناء من الكنايات
خمسة وهى هذه قوله لانها على معناها اللغوى الى اخره يريد ان المص انما لم يعرف الكناية لانه
يفهم من لفظه بحسب اللغة ويوافقه الاصطلاح فى المعنى لكن هذا لمن يعرف اللغة من المنتهين
واما المبتدى فيحتاج البتة الى التعريف اذ طلب المجهول ومعرفته محال فليتفطن قوله ويجئ
لمعنيين الخ اى يجئ لفظ كم لمعنيين اعلم ان كم الاستفهامى للسؤال عن عدد معين عند المخاطب
مبهم عند المتكلم نحو كم رجلا عندك يا زيد فترجمته بالتركى اى زيد سنك يانكده قاچ ادم وار
وان كم الخبرى كناية عن الكثرة من العدد المبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم مثل كم بقر اشتريت
فترجمته بالتركى كن نقدر چوق دوه صاتون آلدين وانما اطنبنا هكذا لسمعى عن بعض القاصرين
فى الافادة تعبيرات متخالفة فتبصر وقال الرضى ويقع كل واحد من كم الاستفهامى والخبرى
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولابد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان للعوامل
الرافعة والناصبة والجارة فيرتفعان وينتصبان وينجران وقال ان كلمة كم مختصة بالنكرات
استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التميز واما الخبرية فلانها كناية
عن عدد مبهم عند المخاطب فابهم المعدود ايضا ليكون ادل على ابهام عددهم اذ ربما يفهم العدد
بمعرفة المعدود قوله حملا على مميز العدد الوسط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين كذا
فى الحاشية قوله والحمل على مميز الطرفين تحكم والمراد من الطرفين الزائد على الوسط والناقص
من الوسط لان الزائد افراط والناقص تفريط وكلاهما غير معتبر لخروجه عن ان يكون خيرا
لان الخير فى الوسط والى ذلك اشار بقوله فان خير الامور اوسطها وفى التحكم ينبغى التبكم قوله

قوله وبعضها ليس من هذا الباب آه
هذا سلب الشئ عن نفسه وهو
ظاهر البطلان ما خلفه قول المص
وبعضها من غير هذا يعنى كما
يكون من باب الكنايات يكون من باب
المضمرات ولو ذكر هنا يكون
تكرارا والشارح الفاضل اخذ
لفظ ليس من كلمة الغير ولم يلاحظ
عدم استلزام المغايرة السلب
لكونها اعم وهو لا يستلزم
الاخص
حاشية

قوله فحذف النون واعراب
النسبة المذكورة عارض
لان الباء فرجع الى اصله
بسبب الاعراب قوله يجرى
الذى هو الاعراب العصام
واحد قال الفاضل الضبط وابعد
هذا اقرب الى الفرق بين اللذان
عن التحكم فى قوله بلا ايجاز اللط
وننى غشه قوله وايناس المحذوف
دفعا لتفل وايناس
اى يجعل النون فى المحذوف
للواو المحذوف فى الذال
كما انه اشير به
منه

لانه نقيض رب لان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير هذا على اصل وضع رب واما على
استعمال رب فهو فى الكثرة ايضا فيكون كم الخبرية مثلا ونظيرا لرب ولذا قال امثاله قوله وبناؤها
لكونهما موضوعة تأنيث ضمير كم باعتبار الكلمة ولا يذهب عليك انه حرف ولذا انث ضميره كما زعم
بعض الاقصرين اذ لفظ كم اسم وقد صرح به الرضى آنفا قوله وينبغى ان يذكر كاين قال الرضى
واما كاين بتشديد الياء منونا بتنوين غير تمكن فالكاف للتشبيه دخلت على اى التى هى فى غاية الابهام
اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا لكون المجرورين اللذين هما اى وذا مبهمين عند السامع الا
ان فى ذا اشارة فى الاصل الى ما فى ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا
وكاين فى الاصل عن الكاف لا عن ذا واى كما فى مثلك رجلا لانك تبين فى كذا رجلا وكاى رجلا ان مثل
العدد المبهم من اى جنس هو ولم تبين العدد المبهم فاى فى الاصل معرب لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من
لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له فى الخط الى هنا كلام الرضى قوله
انمحى انفعال من المحو قوله عن الجزئين وهما الكاف التشبيهى ولفظ اى قوله معناهما اى الجزءان
قوله الافرادى بكسر الهمزة صفة المعنى قوله وصار المجموع اى مجموع الكاف واى قوله كاسم
مفرد لشدة امتزاج الجزئين قوله كما فى من يحتمل حركة الميم الكسرة والفتحة قوله تنوين
تمكن ولو اكتفى بالمضاف لكان اصابة واتيان المضاف ليس اضاعة بل اتيان التمكن يقتضى جواز
تنوين التنكير وغيره وليس كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم قوله نحو قال كيت وكيت فكيت الاول
مبنى على الفتح منصوب المحل على انه مقول قال والثانى معطوف عليه قال الرضى بناء كيت وذيت
على الفتح اكثر لثقل الياء قبل التاء الموقوف عليها فيهما لا على الهاء فلذلك تكتب طويلة
ولم يكتب على صورة الهاء فى الخط كما فتحت نون اين وفاء كيف بعد الياء ويجوز ضم
التاء فيهما كما ضمت الثاء فى حيث ويجوز الكسر ايضا كما كسرت راء جير قوله كان من الامر ذيت
وذيت فذيت الاول مبنى على الفتح منصوب المحل على انه خبر كان وذيت الثانى كذلك مبنى على
الفتح منصوب محلا معطوف على الاول قال المص نور الله سبحانه وتعالى مرقده والكلمات المتضمنة
بمعنى ان الشرطية او الهمزة الاستفهامية وهى نحو ما ومن واين وانى ومتى مشتركة تلك الادوات
بين الاستفهام وبين الشرط واذا مستعمل فى الشرط كثيرا وكيف وايان مختصان بالاستفهام
وهذه الكلمات من المبنى العارضى الغير المنفك عنها البناء قوله وجه البنا ظاهر وهو تضمن تلك
الكلمات معنى الحرف وهو معنى ان الشرطية او الهمزة الاستفهامية قال المص غيراى واية وعلى
المص ترك هذا الكلام الغير المحتاج اليه المقام اذ قد قرر منه انهما معربان وظهر منه انهما ليسا
بمبنيان فمن اين مست الحاجة الى التكرير ومن اين ضيقت الضرورة لهذا التقرير لا سيما يجب على
ذوى المتون الاختصار وان يحترزوا من تطويل بلا طايل واكثار والله سبحانه وتعالى
هو الستار للخطيئات والسهوات هو الغفار جعل الله عز وجل سعى المؤلفين
مشكورا وعيوبهم مستورا وذلاتهم مغفورا ومراقدهم نورا قوله نحو منه

قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة
آه قال الفاضل العصام الدليل
غير محكم لجواز ان يكون الفتح فيه
بنائيا كما فى حال الافراد لا اعرابا
لان بحيث مفتوحا ومكسورا
بعد كونه مقطوعا لان نظائره
لا يكون الا مضمومة اقول ان
الاضافة الى مفرد ترجح جانب
الاسمية وتضعف المشابهة
فلا تؤثر فى البناء وان عدم
بحيث فى غيره عندها وبحيثه
عند عدمها يدل على كونه اعرابا
وان مجيئ الفتح والكسر لوجه
يستدعى العدول عن الضم وعدم
فيها لعدمه لا يعد مبعدا لكن
يرد انه لا يكون من اللازم
كالغايات فعدّ منه وافراده
منها لا وجه له اللهم الا ان
يقال وجهه شدة مناسبته
لفظا فعده منه بطريق التغليب
ويمكن ان يقال وجه بنائه تضمنه
معنى من الى كما ذكر فى شرح
التسهيل فى وجه بنائه قط واما
ما قيل ان وجه تضمنه معنى
الاستغراقية فمردود بما قاله
الفاضل العصام ان الاستغراق
ليس معناه بل هو جاء من القرينة
منه

لتضمنه معنى حرف التعريف ومن تلك الظروف امس فيمن يرى هو بناءه على الكسر وهم الحجازيون
معناه يوم مقدم على يوم حاضر منصوب المحل على الظرفية نحو زيد ضارب امس ونقل سيبويه
عن بنى تميم اعرابه غير منصرف فى حالة الرفع للعلمية والعدل عما فيه الالف واللام يعنى
كانه اى امس بغير اللام معدول عن الامس باللام ونقل سيبويه بناءه على الكسر فى حالتى النصب
والجر واذا دخل عليه الالف واللام او اضيف او جعل نكرة منونا فهو معرب عند هذه الصور
تقول مضى الامس المبارك ومضى امسك وكل غد صائر امسا قوله وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة هذا اشهر اللغات الخمس فيه وثانيها بفتح القاف وضم الطاء المخففة وثالثها بضمتى
القاف والطاء المشددة ورابعها بضمتيهما مخففة الطاء وخامسها بفتح القاف وسكون
الطاء وهو مبنى على الضم فى الاربع وعلى السكون فى الواحد وهو الذى يستعمل اسم فعل
وهو لاستغراق الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه منصوب محلا على الظرفية لعاملها
نحو ما فعلته قط اى فى زمان ما من الازمنة الماضية كلها وقد يستعمل دون النفى
لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وبدون النفى لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط
اى ما رأيته دائما قوله عوض بفتح العين وضم الضاد الخ لاستغراق الزمان المستقبل المنفى
وقوع شئ فيه مبنى على الحركة منصوب المحل على الظرفية لعامله نحو ما افعله عوض اى فى
زمان من الازمنة المستقبلة قال المص مذ ومنذ اى هما من الظروف المبنية اسمان بنيا لتوافقهما
مثلهما حرفا معدودا من الجارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة فيليهما المفرد
لا المثنى والمجموع حقيقة وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد وهما مبتدأ والخبر
ما بعدهما خلافا للزجاج فانهما عنده خبران مقدمان وما بعدهما المبتدأ وجملة المبتدأ
والخبر على كلا التقديرين لا محل لها من الاعراب عند جمهور النحاة لانهما كالمفسرة للجملة التى
قبلها وقال السيرافى الجملة منتصبة المحل على الحال اى ما رأيته متقدما قوله واذا بنى للزوم
اضافته الى الجملة الخ وهى اى كلمة اذا للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضى متضمنة لمعنى
الشرط فلذلك اختير وقوع الفعل بعدها واستعملت للشرط والتعليق من غير سقوط معنى
الظرف كمتى نحو اذا خرجت خرجت اى اخرج انا وقت خروجك تعليقا بخروجك لخروجه
وهى خافضة لشرطها لاضافتها اليه منصوبة المحل بجوابه مفعول فيه له عند الجمهور عليهم
رحمة الغفور وقد تستعمل لمجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق نحو آتيك اذا احمر البسر اى
وقت احمراره وجوز سيبويه مجيئها لمعنى الوقت مجردا عن معنى الظرفية والشرطية
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد تكون
للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط فتقع بعدها الجملة الاسمية غالبا نحو خرجت فاذا السبع
واقف بالباب والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر لقوة ما فيه
من الدلالة عليه والفاء للسببية لكن الاقرب لتحقيق الفاء للعطف من جهة المعنى اى خرجت

قوله لما مر من خفته وعدم
الوثوق على ان اصله منذ قوله
ولا استبعاد فى ذلك اى فى كون
المخففة غالبا فى الاسم والاصل
فى الحركة قوله لان الالف
لا يحتمل قال الفاضل العصام
وبناؤه وبناء كل ما فى اخره
الف بالاستدلال والمقابلة
الى غيره مما بينا ذكره فى علة
البناء والا فلا يميز بين معرب
المقصور اى عند الاضافة
وبين مبنية بالحس
منه

ففاجأت زمان وقوع السبع فى الباب كما هو مذهب الزجاج من ان اذا هذه زمانية واختاره
الزمخشرى او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فعنده مكانية واختاره ابن عصفور
ولحوله زمان الوقوف ومكانه مفعول فيه لفاجأت وقال الكوفيون اذا هذه حرف مفاجأة لا حظ لها
من الاعراب كما اختاره ابن مالك وابن هشام قوله واذ بنى لما مر الخ واذ هذه بغير الف فى اخرها مبنى
على السكون لها استعمالات غالبها الظرفية للزمان الماضى وقد تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية
نحو جئتك اذ زيد قائم او اذ قام زيد فاذ منصوبة المحل على انها مفعول فيه لمتعلقها وهو جئت
هنا قال المص ولما بمعنى حين مركبة من لم النافية وما فاذا ركبت نقلت من الحرفية الى الاسمية ولا تضاف
الا الى الجملة الماضوية الصريحة او غير الصريحة فتقتضى جملتين فوجدت ثانيتهما عند تحقق الاولى
فهى شبيهة بحرف الشرط تقول لما جائنى زيد جاء عمرو ومعناه ان مجئ عمرو فى وقت مجئ زيد و
العامل فى لما جوابها فهى منصوبة المحل على الظرفية على انه مفعول فيه له قوله متى استفهاما او شرطا
للزمان مثال الاستفهام نحو متى الصيام اى متى زمان الصيام ومثال الشرط نحو متى تخرج اخرج
وهى للزمان اى ان تخرج فى زمان اخرج انا فيه قوله وانى استفهاما وشرطا للمكان انى بفتحتى الهمزة
والنون المشددة مقصورا للمكان مثال الاستفهام نحو انى زيد اى فى اى مكان زيد وقد تستعمل
للزمان استعمال متى استفهاما نحو انى القتال اى متى زمان القتال وتستعمل للحال استفهاما بمعنى
كيف نحو انى زيد اى على اى حال هو ومثال الشرط نحو انى تجلس جلس اى فى اى مكان
تجلس انت اجلس انا فيه قوله وايان استفهاما للزمان ولا تستعمل ايان الا استفهاما بل
تستعمل فيما له شان عظيم قال الرضى ايان تختص بالامور العظام نحو ايان مرسيها وايان
يوم الدين ولا يقال ايان انت وكسر همزتها لغة سليم وكسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة
الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز بعض المتأخرين ذلك وليس بمسموع
من العرب وقال ايضا قيل اصل ايان اى اوان فحذفت الهمزة مع الاخيرة من المشددة فبقى
ايوان فاجتمعت الياء والواو والاولى ساكنة فانقلبت الواو ياء فادغمت فصار ايان
قوله فحذفت الهمزة اى الهمزة التى قبل الواو فى قوله اى اوان قوله مع الاخيرة من المشددة
اى حذفت مع الياء الاخيرة المتحركة من الياء المشددة فبقيت الياء الاولى ساكنة منها
نفعل ما فعل قوله وكيف استفهاما للحال اعلم ان كيف تستعمل على خمسة اوجه الاول انه اذا
وقع بعدها اسم مفرد تكون فى محل الرفع خبر مقدما نحو كيف زيد وزيد مبتدأ مؤخر
عن خبره والثانى انه اذا كان بعدها فعل متعد تكون فى محل النصب مفعولا فيه مقدما
نحو كيف ضرب زيد عمرا والثالث انه اذا وقع بعدها فعل لازم او جملة اسمية تكون فى
محل النصب حالا مقدما عليهما نحو كيف جئت اى راكبا او ماشيا وكيف زيد جاء اى ضاحكا
او غضوبا والرابع انه اذا وقع بعدها فعل ناقص تكون خبرا عنه مقدما عليه نحو
كيف كان زيد والخامس انه اذا وقع بعدها فعل قلب تكون مفعولا ثانيا له نحو كيف
ظننت زيدا وقد تستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تمش امش

قوله وان كان آه وانما ان كان
فعل ناسخ فخبره منصوب نحو كيف
كان زيد قوله بمعنى عند الا انه
لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب
منك وعند فى بعيد فى حضرتك
ذكره الفاضل العصام قوله
لا اصل لالف آه صفة مقصود
ومعنى لا اصل لالفه يعنى
لا يسمع ان الفه فى الاصل
واو او ياء بل هو اصل وضعا
قوله فهذه ثمانية آه بل اكثر
لدن ولدن ولدن بالضم ولدن
ولدى ولدن ولد كمد ولدى
كحبلى ولدن بضمتين ولدا ولد
كقفا ولدن ومكان فى كعند
ظرف زمانى ومكانى كذا فى
وسمع لدى بمعنى هل لاستلذاذها
القاموس قوله لدنا الذى
اى بعضها وهو لدنا الذى عليه
هو الاصل والباقى محمول عليه
منه

اى على اى هيئة تمشى امشى وللشرط مطلقا اى سوء كان مع ما اولم يكن مع ما بلا ضعف عند الكوفيين ومن تبعهم من النحويين قوله وحيث للمكان المبهم اتفاقا وقال الاخفش وقد تستعمل للزمان وبناء حيث لشبهه الحرف لاحتياجه الى الجملة ولزوم اضافته اليها كاذ واذا وشذ اضافته الى المفرد وهو مبنى على الضم وغالبا منصوب المحل على الظرفية بانه مفعول فيه لعامله وقد يقع مفعولا به وفاقا خلافا للفارسى قال المص ولدن فيه اربع لغات لدن بفتح ثم ضم او بفتحتين متواليتين فى هاتين اللغتين مبنيان على السكون فى النون او بفتح اللام وسكون الدال او بضم اللام وسكون الدال ايضا وفى هاتين اللغتين مبنيان على الكسر فى النون وقد يحذف نونه فيقال لد كما اشار اليه بقوله ولدى او لعطف على الاولين وكل من هذه الثلاث اى لد ولدى ولدن بمعنى عند مبنى على الحركة او السكون منصوب المحل على الظرفية لعامله وحكمها ان يجر ما بعدها بها على الاضافة نحو المال لدى زيد قال المص والكاف الاسمى الذى بمعنى مثل وبناؤه لشبهه بالكاف الحرفى الذى هو من الحروف الجارة لفظا ومعنى قوله اى اسم مطلقا اى سواء كان ظرفا مسموعا قطعه عن الاضافة اولم يكن ظرفا قوله بخلاف تعريف ابن الحاجب لم اقف ولم ادر ما سبب البغض من الشارح على الشيخ ابن الحاجب اذ من اول شرحه هذا الى ختامه لم ينكف لسانه ولم ينفك يده عن الاعتراض والدخل على مثل هذا الشيخ الهمام ادق العلماء الاعلام على انه لو لم يكن الامتحان وتقرير العصام لم يقتدر فى شرحه على تحرير كلام وتقرير فى مقام قال المص والمنادى المفرد المعرفة والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف حتى يدخل يا زيدان ويا زيدون قال الرضى يعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء اوكان معرفة قبله نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت قوله لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى قال الرضى لان يا زيد بمنزلة ادعوك وكاف ادعوك ككاف ذلك لفظا ومعنى فلذا بنى زيد على الضم قوله لتضمنه معنى الامر كنقال واجب وفيه بحث بحيث لانه لم يتضمن معنى امر واحد بل تضمن معنى امرين اثنين ولم يقل به احد غيره فابن الكمال وابن الجمال قوله وانما لم يبن الخ ايضاح فائدة قوله مفرد كما ان قوله ولا المعقول لغير معين الخ كشف لفائدة قوله المعرفة قوله هذا هو الاصل تمهيد لقوله ان لم يلحق باخره لان الحق الاستغاثة او الندبة اذا الحقا احدهما اخره لا يبنى على ما يرفع به بل يبنى على الفتح فالاعراب حين البناء على ما يرفع به وحين البناء على الفتح محلى على حسب العوامل قال المص ولا باوله لام لانه يجب جر المنادى حين دخول اللام قوله وان كان المنادى مضافا الى اخره ليست مما نحن فيه اذ بحثنا فى الاعراب المحلى لاسيما فى ذكر المبنى العارضى لكن اراد زيادة ايضاح المقام وانكشاف فوائد القيود الواقعة فيما نحن فيه فلذلك اطنب الكلام واظهر ما يرام قوله بين النائب اى حرف النداء وقوله المندوب وهو وا دعو مثلا قوله ومالم يجر الخ تمهيد لقوله والبدل والمعطوف الخ قوله والثالث من الاقسام الاربع للمبنى العارضى الغير اللازمى قال المص اسم لا لنفى الجنس اذا كان مفردا والمراد بالمفرد ههنا ما اريد بالمفرد فى المنادى اى ما يقابل المضاف وشبهه قوله او مفصولا عنها اى ولو كان اسم لا مفصولا عن لا بان يتخلل بين لا وبين اسمه شئ قوله

وعلى ما ينصب به اى ويبنى على ما ينصب به قوله ليدل على الواو المحذوفة للساكنين بعد لحوق نون التاكيد من واو الجمع ونون التاكيد نحو يضربن بضم الباء لجمع الغائب وتضربن بضم الباء لجمع المخاطب وكلا الجمعين مذكران قوله من نحو قبل الى هنا اى من اول البحث الذى هو بحث المبنى الغير اللازم العارضى عند ذكر اسماء الجهات الست من قوله نحو قبل الى هذا المحل من الكلمات التى صرح فيها بانها مبنيات يجب بناؤها والاعراب التسامحى فى محلها وانما قلنا التسامحى لان الاعراب من احكام المعرب لا المبنى فليتبصر قوله وكذلك جواز البناء مثل الخ اى لفظ مثل ولفظ غير قوله واسم لا عطف على الظروف اى قول المص اسم لا معطوف على قوله الظروف اى وانما جاز البناء فالظروف واسم لا المكررة الخ نحو لا حول ولا قوة الا بالله قال المص يجوز بناؤهما على الفتح تقول لا حول بالفتح ولا قوة بالفتح ايضا من قبيل عطف مفرد على مفرد وكلمة لا فيهما لنفى الجنس وخبرهما محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله تعالى قال الغفورى والاظهر فى تقدير الخبر موجودان او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله على ان قوله الا بالله خبر صرح به العصام قال المص ورفعهما تقول لا حول ولا قوة الا بالله سبحانه وتعالى بالرفع مع التنوين فيهما جوابا لمن قال الغير الله حول قوة اى لا لغير الله تعالى حول ولا لغيره تعالى قوة قال المص وفتح الاول مع نصب الثانى تقول لا حول بالفتح ولا قوة بالنصب المنون على ان لا الاولى لنفى الجنس والثانية مزيدة للتاكيد معطوف على الاول فنصب حملا على اللفظ الاول المشابهة حركته حركة الاعراب قال المص ورفعه بالجر عطف على نصب الثانى الذى هو مجرور مع اى فتح الاول مع رفع الثانى على ان لا الاولى لنفى الجنس والثانية زائدة معطوفة على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان لا يقدر لهما خبر واحدا وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر قال المص ورفع الاول مع فتح الثانى على ان يكون لا الاولى بمعنى ليس والثانية لنفى الجنس على تقدير لا حول الا بالله بالرفع المنون ولا قوة الا بالله بالفتح اسم لا فى [illegible]

الحمد لله الذى انعم علينا بالاتمام | وبعونه وكرمه ولطفه احسن الينا بالختام
والصلوة والسلام على نبيه خير جميع الانام | وعلى آله العظام واصحابه واتباعه الكرام
وقد قرؤا على كتاب الاظهار مرة بعد اخرى | وكلما طلبوها اجبتهم ليكون لى ذخرا فى الاخرى
وفى هذه المرات كنت اطالع شرحه نتايج الافكار | وكتبت ما علق على بعض محله من المسنوحات الابكار
وذلك فضل وكرم من الحى القيوم المعين | والى منه عز وجل استوفق ومنه تعالى استعين
لكن فى المرة التى قبل هذه المرة المحنى رجال من العوام | انا ذكرهم ذلك الكتاب فى مسجد حيّنا كل ايام
وذلك المجبرمون غاية الابرام مقدار عشرة نفوس | بعضهم من كتبة الكانون واكثرهم للعسكرية رؤس
واجبتهم ايضا طلبا لرضاء الحى الذى لا يموت | ورجاء ان يكونوا داعين بالخير بعد ان اموت
وفى ذلك الحين جاوز سنى ستين سنين | وزادت العلل ولم يبق من ذوى الارحام ولا البنات ولا البنين
وكلما ارادت تدريسهم امعنت النظر وصرفت الوسع بالتدقيق | كيلا ادلق بالمكلولية والمعلولية عند التقرير والتحقيق

فطلعت كواكب المسايح من افق الذهن فعلقت على الاطراف وماذاك الا فضل من الله سبحانه وتعالى ولطف من الالطاف
وبعد استماعهم ما استمعوا وتعلموا ما تعلموا ظهر الجهاد فسافروا الى الغزاء رجالا وتم اطفال الدرس فى المهاد
ثم لما مضى شهر اذ وقف ابنان بالباب ويلتمسان استماع النحو منى على الجحاب دولها
فاجبتهما ايضا بمختصر اجبر فى صيفا وشتاء صباحا ومساء فقرءا على كتاب الشيخ عبد القاهر وحملاه على ظهر قبلهما
فلما اتماه لفظا ومعنى حفظا واعرابا ابتدا بكتاب الاظهار وقرءاه على مثل الاول واتماه ايضا بعون الملك القهار
وانى فى ذلك الحين اواجه الشرح فى التصور والتصوير فاذ طلع طالع من منسوج بانى اسارع فيه التحرير
وحكم التعليقات الوجيهة من النسخ الالهية اولا وحالا فقيدتها قطعة قطعة وسودتها فيها كيلا يكون الاخذ لها
ثم استخرجت من هذه القطعات المتفرقة هذه الحاشية وجمعتها هنا لينتفعوا منها راجيا الانتفاع يوم الغاشية
وجعلت المسودات المتشتتة مجتمعة فى هذا البياض من اول الكتاب الى اخر الكتاب واتممتها بعون الفياض
وقد تم هذا التبييض سابع الشوال المفخم لست وتسعين ومائة والف من هجرة النبى المعظم
صلوات الله سبحانه وتعالى وسلامه اناء الليل واطراف النهار عليه وعلى آله واصحابه اجمعين الى يوم الحشر والقرار
انقطع سيلان المداد من قلم الختام فى ساحل بقالة المعمورة من سواحل بحر البحر الاسود من مضافات قلعة يوزدوز
لما كانت المكنة زورة طيف والفرصة مزنة صيف وان الدنيا غدور والدهر عثور
وشرق الاعمال فى تقصير الامال استعجلت لهذا الجمع واستوقدت لهذا الشمع كيلا يفوت
الفرصة ولا يزول الرخصة وبالله سبحانه وتعالى وعز وجل وعلا اعتضد فيما اعتمد
واعتصم مما يصم لا اكاد اخلص عن غمز جاهل وذى غمز متجاهل ثبت الله سبحانه تعالى
جيش السعود وغض بفضله جفن الحسود ولطالما طلع الاسى وعلى تفيئته
لهم ❀ غرب وتزج من روح الآلة لطايفا لا يحتسب ❀

الحمد لمن اظهر حكمته بالنتايج ❀ والصلوة على من ابدأ ثبوته بالبراهين والحجج
ومن علينا بطبع حاشية المصرية المشهورة فى جميع الامصار ❀ مع سراج
بصيرة ذات الابصار المقبوله عند ذوى الافكار ❀ فى زمن الملك المؤيد بنصر
الله العزيز الغفار ❀ العادل بتوفيق ربه الستار ❀ سراج الملة والدين
المظفر على الاعداء والمهين ❀ اعنى به السلطان عبد المجيد خان
دامت دولته العلية بالتمسك على الحبل المتين
وطول عمره بحرمة سيد المرسلين ❀ بمعرفة
محمد رجائى الناظر ❀ الراجى زيادة
الحسنى من ربه القادر ❀ فى اوائل
ذى القعدة ❀ لسنة ست وستين
ومأتين بعد الالف ❀ من هجرة
من هو خير الافضل
والاشرف ❀